

البرهان
www.alburhan.com
٣٥

أسطورة النص الجلي على

إمامة علي رضي الله عنه

((حديث الدار يوم الإنذار))

تأليف
علاء الدين البصير


010 1900038

أسطورة النص الجلي

على إمامة علي ﷺ

بسم الله الرحمن الرحيم

ذو الحجة ١٤٢٩ هـ

رقم الإيداع

٢٤٦٥٨/٢٠٠٨



إهـــــداء ٢٠١٠
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة

أسطورة

النص الجلي على إمامة علي رضي الله عنه

[حديث الدار يوم الإنذار]

تأليف

علاء الدين البصير

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى اللاهثين خلف الحقيقة ... المنقبين عنها

في كل مكان ..

إلى التاريخ المظلوم ، المبتلى بالكذب والافتراء

ممن يدعون الحق والإحسان ..

إليك أيها الإسلام ..

إليك يا خير الأديان ..

إليكم جميعاً ..

أهدي ثمار بحثي هذا مصحوباً بالنصح والعرفان ..

تحدي

إن هذا الكتاب نقدمه إلى كل مريدي الحق على اختلاف انتماءاتهم، وتوجهاتهم، وطوائفهم، نثبت فيه بدراسة علمية وموضوعية مجردة عن الميول والأهواء، بأدلة قاطعة، وبحجج دامغة كذب وبطلان تلك الحادثة التي تناقلتها كتب التاريخ الروائية المسماة بـ (حادثة الدار) .

هذه الحادثة التي يدعي الشيعة إنها أحد النصوص الجلية المثبتة لإمامة علي رضي الله عنه، وحققنا في هذا الكتاب بطلان هذه الدعوى من وجوه متعددة، لذا أقولها بلسان فصيح، وبصوت جهوري، وبضرس قاطع وأنا كلي ثقة، وبنفس مطمئنة إن هذه الحادثة باطلة ومكذوبة .

متحدياً جميع علماء الشيعة من زمن عبد الله بن سبأ وإلى يومنا هذا أن يثبتوا خلاف ما توصلنا إليه، أو أن يصححوا هذه الحادثة بإيراد طريق معتبر لها من كتبهم أولاً، ومن كتب أهل السنة ثانياً، ولو اجتمعوا جميعاً في صعيد واحد ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً .

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهدِ الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران:١٠٢) .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾(النساء:١) .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (الأحزاب:٧٠-٧١) .

فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار .

أما بعد :

يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، لك الحمد حتى ترضى ، ولك الحمد إذا رضيت ، ولك الحمد بعد الرضا.

إن قضية (الإمامة) كمبدأ من المبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم في الإسلام وكقاعدة يقوم عليها الدين ، وفيها ينطلق في ميادين الحياة كافة أخذت مفاهيم عدة ، وذلك بحسب الجهة المتبنية لهذه القضية ، وبناء على ذلك ظهر للوجود وبرز للعيان خلاف كبير الأثر ، وشديد التبعات بين هذه الجهات وأعني بها الفرق الإسلامية ذات التنظير الفكري والخاص بهذه القضية ، وتحول هذا الخلاف إلى معضلة حقيقية برز أثرها على الواقع ، مخاطر على عقائد الناس وذلك للأفكار والركائز التي وضعت كشروط وضوابط لقضية (الإمامة) حتى جعلها بعضهم من أصول الإيمان ، ومخاطر على الناس أنفسهم لما يترتب على

هذه القضية من صراعات ونزاعات قد تهلك الحرث والنسل ، وتبث الفساد في الأرض وتذهب بأرواح البسطاء والعوام ، وأيضاً لما يترتب عليها من مخاطر تتعلق بالكيان الاستدلالي للشرع والمنظومة المعتمدة في التشريع ، ولعل هذه الجهة هي أشد الجهات خطراً وذلك لأنها :

أولاً :

ترسخ المفهوم الذي تحمله الجهة في هذه القضية وفق منظور شرعي وتثبته على أساس استدلالي يسوغ لها نشره بين الناس ويسهل مهمة الدعوة إليه.

وثانياً :

إن جميع التبعات والنتائج المترتبة على المفهوم والعقيدة يمكن أن يبرر بوجود الدليل الوارد في خصوص القضية والمثبت لها ، ونتيجة لما لهذا الجانب من أهمية أخذ أصحاب الاعتقادات بالدليل كمقوم وموصل للمفهوم فتوجهوا إلى كتب التاريخ والتي تحمل في طياتها الموروث الضخم للأدلة على اختلاف أنواعها ودرجاتها سواء كان الاختلاف النوعي في طبيعة الدليل أو في مدى مقبوليته أو رفضه من جهة إمكانية الإثبات من عدمه كل ذلك من أجل محاولة إيجاد دليل يمكن أن يقوي ما ذهبوا إليه أو يدعم مفهومهم .

ومما يتعلق في صلب قضيتنا ألا وهي الإمامة نجد هناك من الفرق والذين بنوا نسقاً فكرياً وعقدياً لهذه القضية قد استدلوا بالغث والسمين ، بالباطل والضعيف من الأدلة محاولة منهم لتقوية فكرهم وعقيدتهم .

ومن هذه الفرق (الشيعة الإمامية الاثني عشرية) والتي جعلت من قضية (الإمامة) مطلباً دينياً ملحاً، وأصلاً يقوم عليه الدين وجعلوه محصوراً في سيدنا علي رضي الله عنه وأبنائه من بعده ، وحصروه في (١١) منهم ، والأخير ادعوا اختفاءه إلى حين ، إلى آخر ذلك من العقائد الخطيرة والشديدة الأثر على واقع الدين .

ولأن هذه الفرقة حاولت أن تجد لمعتقدها هذا أي دليل مهما كان هذا الدليل ليتمكنوا من خلاله إبراز معتقدهم إلى الواجهة وليحاولوا إقناع الغير به ودعوتهم إليه ، لأجل هذا توجهوا إلى جميع مصادر الاستدلال مبتدئين بأعظمها وهو القرآن نازلين إلى الأحاديث الموضوعة والأخبار الملفقة ، فهم لما لم يجدوا ما يسعفهم في قضيتهم في القرآن اتجهوا إلى الأثر والخبر ، وكان سعيهم في ذلك

أن أي إشارة في دليل بخصوص قضيتهم ، أو أي كلام ممكن أن يوجه ويؤول لمصلحتهم ، أو أي حادثة مهما كان حال هذه الحادثة لها تعلق ولو من بعيد بهذه القضية إلا أتوا به واستعملوه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، واتبعوا في ذلك طريقة الجمع العشوائي الذي يقصد منه التكثير بغض النظر عن حال المجموع من حيث القبول والرفض ومن حيث الصحة والبطلان .

ومن خلال جمعهم تلك الوقائع والحوادث والأخبار التي استلوها من التاريخ ليثبتوا بها قضيتهم كـ (حديث الدار ، والغدير ، والمنزلة ، والمباهلة، والكساء ... وغيرها) .

فعلى الرغم مما في هذه الحوادث من طعون ، وإلزامات ، ودلالات تمنع قبول الأخذ بها في هذا الجانب إلا أنهم لم يعبئوا بذلك وقاموا بإيرادها والاستدلال بها.

وأنا في بحثي هذا سوف أكشف الستر وأميط اللثام عن حقيقة (حادثة الدار) أو ما يسمى بـ (يوم الإنذار) والتي حاول الشيعة الاستدلال بها في عقيدتهم بالإمامة موضحاً ما فيها من إلزامات ، وما تحويه من معاني يمنع وجودها قبول هذه الحادثة أصلا ، ناهيك عن الاستدلال بها في قضية من القضايا مع إشارتي إلى أن سندها أصلاً غير مقبول ولا يخضع للضوابط المطلوب توافرها للأخذ بالحديث .

وأنا في عملي هذا إنما أقدم بين يدي القارئ صورة لحقيقة الأدلة عندهم والاستدلال الذي يعتمدون عليه مبيناً حقيقة هذا الاستدلال والطريقة الملتوية والخبيثة التي ينتهجونها للوصول إلى المقصود ، وأسال الله أن ييسر لي كي أناقش بقية الوقائع الأخرى التي يدندنون حولها كحادثة (الغدير) وأكشف حقيقة ادعاء هؤلاء القوم فيها .

وأخيراً أسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم صالحاً في جميع مقاصده وأن يكتب له القبول إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المؤلف

علاء الدين البصير

٣ / ١٢ / ٢٠٠٨

الفصل الأول

الإمامة عند الشيعة

الإمامة :

قال آية الله السيد علي الحسيني البغدادي :

[يستعمل لفظ الإمامة في اللغة العربية على نطاق واسع ، وقد دل فيها على معاني متعددة يمكن ان تجمع في أربعة أبواب ، هي :

(الأصل ، والمرجع ، والجماعة ، والدين)] .

والإمام :

[كل من اقتدي به ، وقدم في الأمور .

فالنبي : امام الأئمة ، والخليفة : امام الرعية ، والقرآن : امام المسلمين].

كما ان الإمامة كلفظ لم يقتصر معناه في الاستعمال على المقصود من دلالتها اللغوية فقط ، وذلك لانها قد اعتبرت من ضمن المصطلحات الدينية ذات الدلالات الشرعية ، ولهذا أخذ علماء الشريعة على اختلاف طوائفهم وتوجهاتهم يضعون لها بياناً اصطلاحياً ، وتعريفاً شرعيا أو ما يعرف بالحقيقة الشرعيةً .

هذا البيان أو التعريف حصل فيه اختلاف بينهم بناءاً على اختلافهم في المراد من الإمامة نفسها ، وفي اختلاف وجهات نظرهم في حكمها الشرعي وفي حيثياتها وتفاصيلها ، ولهذا كانت لهاعدة تعريفات كانعكاس واقعي للاختلاف فيها ، ومن هذه التعريفات مايأتي :

* فقد عرفها جماعة :

[بأنها رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص من الاشخاص] .

* وكما عرفها اخرون :

[بأنها رئاسة عامة لشؤون الدين والدنيا ثابتة لشخص بالأصالة والنص].

* ولها تعريف آخر يعطيها صفات كبيرة جداً وينزلها منازل عالية باعتبارها منصباً ألهياً ، وذلك عندما قالوا في تعريفها بأن الإمامة هي :

[منصب الهي يعطيه الله لشخص انساني الذي له السلطة الفعلية والتشريعية العامة لتنظيم الحياة الانسانية] (١).

---

(١) [معالم الإمامة / آية الله السيد علي الحسني البغدادي ص ١٨ – ١٩]

هذا التعريف للإمامة هو ما عليه مفهوم الشيعة لها وهو الممثل لنظـرتهم إليها، فالشيعة ينظرون إلى الإمامة نظرة خاصة لها عدة زوايا ، ويتكلمون عنها في عدة محاور كلها تضفي إليها صفة القدسية ، وتضيف إليها حالة الشمولية في الحكم والإنفراد في الدور واتخاذ القرار كما إنهم ادخلوها في خانـة المعتقـدات وأصول الدين وأركان الايمان .

إن نظرة الشيعة الخاصة لهذه الإمامة يمكن الوصول إليها بإيضاح مفردات هذا التعريف عن طريق أفراد ألفاظه كل على حدة ، وبيان حقيقة هذه المفردات والمراد منها من خلال بيان علمائهم لها وأقوالهم فيها .

الشيعة يعتقدون بأن الإمامة منصب الهي

قوله في التعريف منصب إلهي يثبت أن الإمامة عند الشيعة هي ليست أمراً اختيارياً للأمة تثبت عن طريق الشورى والبيعة العامة ، وإنما هو درجة ومنزلة إلهية حالها حال النبوة والرسالة تثبت باصطفاء الله جل وعلا واختيـاره ، فهـي من هذه الجهة أي جهة تحديد نوعية هذا المنصب ومنزلته لا تختلف مطلقاً عـن النبوة والرسالة ، وفي هذا يقول كاشف الغطاء عنها بأنها :

[منصب إلهي كالنبوة] (١).

بل أوصلها بعضهم إلى درجة أعلى من منزلة النبوة والرسالة ، يقول نعمة الله الجزائري :

[الإمامة العامة التي هي فوق درجة النبوة والرسالة] (٢).

وأيد ما ذهب إليه نعمة الله الجزائري بقوله هذا آية الله هادي الطهراني حينما قال :

[الإمامة أجل من النبوة] (٣).

---

(١) [أصل الشيعة وأصولها / كاشف الغطاء ص ٢١١]

(٢) [زهر الربيع / نعمة الله الجزائري ص ١٢]

(٣) [ودايع النبوة / هادي الطهراني ص ١١٤]

الإمامة عند الشيعة أصل من أصول الدين

إن الإمامة بحسب اعتقاد الشيعة لها بأنها منصب الهي حالها كحال النبوة والرسالة يثبت لها عندهم حكم الأصل فهم يعدونها من أصول الدين التي لا يقوم الا عليها وليست من فروعه ، وهذا الرأي هو السائد والمعروف لدى الفكر الإمامي الشيعي .

* وقد صرح العلامة الحلي بهذا الصدد بقوله :

[إن الإمامة من أركان الدين وأصوله] (١).

* وقال محمد رضا المظفر:

[نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالإعتقاد بها] (٢).

* ويقول عبد الحسين المظفر:

[ولأجل هذا وجب علينا أن نبحث عن الإمامة لأنها أصل من أصول الدين](٣).

* ويقول ناصر مكارم الشيرازي :

[فالإمامة في نظر طائفة الشيعة واتباع مذهب أهل البيت من أصول الدين](٤).

* أما السيد علي الحسيني الميلاني فيقول :

[وأما أن الإمامة من أصول الديانات والعقائد أم هي من الفروع ؟ فالحق : أنها من الأصول كالنبوة] (٥) .

* ويقول عبد الحسين شرف الدين :

[فعلم أنها ترمي إلى أن ولاية علي من أصول الدين كما عليه الإمامية] (٦) .

---

(١) [منتهى المطلب في تحقيق المذهب / المحقق الحلي ج١ ص ٥٢٢]
(٢) [عقائد الإمامية / المظفر ص ١٠٢]
(٣) [الشافي في شرح أصول الكافي / عبد الحسين المظفر ص٤٩]
(٤) [نفحات القرآن / الشيرازي ج٩ ص ١٠]
(٥) [الإمامة في أهم الكتب الكلامية / الميلاني ص ٤٣]
(٦) [المراجعات / عبد الحسين شرف الدين ص ٢٦٠]

* قال المحقق الاهيجي :

[إن جمهور الإمامية اعتقدوا بأن الإمامة من أصول الدين] (١).

* ونقل آية الله جعفر سبحاني اتفاق الإمامية عن بكرة أبيهم على أن الإمامة من أصول الدين ، عندما قال :

[**الشيعة على بكرة أبيهم اتفقوا على كونها أصلاً من أصول الدين**] (٢).

فالإمامة إذن عند الشيعة تعد من أصول الدين ومن أركان العقيدة لا قيام للدين إلا بها ولا تحقق له إلا بوجودها ، فالشيعة يقولون إن الله تعالى أكمل الدين وأتم النعمة على الأمة بالنص على علي ﷺ بالخلافة لأن امر الدين كما يدعون لن يثبت ونظامه لن يستقيم إلا بتنصيب الإمام وتعيين الخليفة من الله بالنص ، وبناءاً عليه لا شك ان هذه الإمامة سيحكم عليها بأنها أصل من أصول الدين وركن من أركانه .

يعتقد الشيعة بأن الإمامة أعظم أركان الإسلام

إن أحكام الإمامة عند الشيعة لم تقف عند هذا الحد فهم لم يكتفوا بجعلها أصلاً من أصول الدين ، ولا ركناً من أركانه بل تعدوا هذا الحال واثبتوا فيما بينهم عن طريق روايات شيعية خاصة بهم تنسب إلى أئمتهم المعصومين أن الإيمان بإمامة الأئمة الاثني عشر عندهم أعظم أركان الإسلام وأفضلها والتي بدونها لا قيمة ولا وزن لبقية الأركان .

ومن جملة هذه الروايات التي يوردونها في هذا المعنى :

ما رواه الكليني بسند موثق عن أبي جعفر قال :

[بني الإسلام على خمس على : الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج، والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية ، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه – أي الولاية –] (٣).

---

(١) [بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية / السيد محسن الخرازي ج ٢ ص ١٨]

(٢) [الملل والنحل / جعفر السبحاني ج١ ص ٢٥٧]

(٣) [الكافي / الكليني ج ٢ ص ١٨]

وورد الحديث بذاته بسند آخر مع زيادة ، قلت - أي الراوي - :

[وأي شيء من ذلك أفضل ؟ فقال : الولاية أفضل] (١).

ووردت رواية ثالثة بنحو الرواية الأولى مع زيادة تقول :

[فرخّص لهم في أشياء من الفرائض الأربع ، ولم يُرخّص لأحد من المسلمين في ترك ولايتنا ، لا والله ما فيها رخصة] (٢).

بل إنهم جعلوها أعظم هذه الأركان ، فزعموا أن الله عز وجل قد أوصى نبيه ﷺ بالإمامة أكثر من أي شيء آخر : فعن الصادق ، قال :

[عرج بالنبي إلى السماء مائة وعشرين مرة ، ما من مرة إلا وقد أوصى الله عز وجل فيها النبي بالولاية لعلي والأئمة أكثر مما أوصاه بالفرائض] (٣).

يعتقد الشيعة أن الجاحد لولاية علي كعابد وثن وأنه خالد في النار مهما عمل

بما أن الإمامة قد اعتبرت عند الشيعة أصلاً من أصول الدين ، وركناً من أركانها لذا فإن الحكم الذي سيترتب على رفضها أو انكارها بحسب ما يعتقده الشيعة سيؤدي إلى إلحاق أحكام خطيرة وكبيرة بالمنكر لها تتناسب مع الحكم عليها بأنها أصل ، وإليك البيان لجملة من احكامهم عن طريق هذه الروايات التي يوردونها بهذا الصدد:

* في رواية :

[لو جاء أحدكم يوم القيامة بأعمال كأمثال الجبال ، ولم يجيء بولاية علي بن أبي طالب لأكبه الله عز وجل في النار] .

* وفي رواية : عن زين العابدين :

---

(١) [الكافي / الكليني ج٢ ص ١٨] [المحاسن / ص ٢٦٨] [العياشي / ج١ ص ١٩١]

(٢) [الكافي / الكليني ج٢ ص ٢٢] [الخصال / ص ٢٧٨] [البحار / ج ٦٨ ص ٣٧٦]

(٣) [علل الشرائع / الصدوق ص ١٤٩] [الخصال / ص ٧٠١] [البحار / المجلسي ج ١٨ ص ٣٨٧]

[إن أفضل البقاع ما بين الركن والمقام ، ولو أن رجلاً عُمِّر ما عُمِّر نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً يصوم النهار ويقوم في ذلك الموضع ثم لقي الله بغير ولايتنا لم ينفعه ذلك شيئاً] .

* وعن علي بن أبي طالب ﷺ قال :

[لو أن عبداً عبد الله ألف سنة لا يقبل الله منه حتى يعرف ولايتنا أهل البيت، ولو أن عبداً عبد الله ألف سنة وجاء بعمل اثنين وسبعين نبياً ما يقبل الله منه حتى يعرف ولايتنا أهل البيت ، وإلا أكبه الله على منخريه في نار جهنم] .

* وفي رواية :

[والله لو سجد حتى ينقطع عنقه ما قبل الله منه إلا بولايتنا] .

* وفي أخرى :

[أما والله لو أن رجلاً قام ليله ، وصام نهاره ، وتصدق بجميع ماله ، وحج جميع دهره ، ولم يعرف ولاية وليي ما كان له على الله حق في ثوابه ولا كان من أهل الإيمان] (١).

ونسبوا إلى الرسول ﷺ ، قوله :

[التاركون لولاية علي خارجون عن الإسلام] (٢) .

* وإلى جعفر الصادق ، قوله :

[الجاحد لولاية علي كعابد وثن] (٣).

---

(١) انظر هذه الأحاديث : [الكافي / الكليني ج ١ ص ٣٧٢ ، ٤٦٣] [المحاسن / ص ٩٠، ٢٢٤] [البحار / ج٧ ، ج ١٣ ، ج٢٣ ، ج٢٥ ، ج ٢٦ ، ج٢٧ ، ج٣٦ ، ج ٧٢ ، ج ٩٩] [غيبة النعماني / ص ٧٠]

(٢) [المحاسن / البرقي ص ٨٩] [البحار / ج ٢٤ ، ج ٢٧ ، ج ٧٢ – ص ٢٣٨ ، ٣٠٢، ١٣٤]

(٣) [بصائر الدرجات / ص ١٠٥] [البحار ج ٢٤ ، ٢٧ ، ٥٤ – ص ١٢٣ ، ١٨١ ، ٣٩٠]

يرى الشيعة كفر منكر الولاية

وان أول ما يتبادر إلى الذهن عند تنظير الإمامة على اعتبارها اصلاً من أصول الدين ان قضيتها ستتحول إلى ايمان وكفر ، بمعنى ان المؤمن بها والمصدق بما يعتقده الشيعة فيها هو الذي سيحكم له بالايمان وان الرافض لهذا الاعتقاد المنكر له سيحكم عليه بالكفرالموجب للخلود في الجحيم وهذا الذي حصل فعلاً .

وهذه هي الحقيقة المرة لا يوجد غيرهاعند علماء الشيعة الإمامية وكبارهم من المتقدمين والمتاخرين وقد صرحوا بها باندفاع كبير وجرأة منقطعة النظير واليكم بعضاً من تصريحاتهم المدوية هذه اثباتاً لهذه الحقيقة المسلم بها عند الشيعة :

* يقول ابن بابويه القمي في كتابه (الاعتقادات) :

[واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء ، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة محمد صلى الله عليه وآله] (١).

* يقول شيخ الطائفة الطوسي :

[بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي إذا سألك سائل وقال لك : ما الإيمان ؟ فقل:

هو التصديق بالله و بالرسول وبما جاء به الرسول والائمة عليهم السلام .

كل ذلك بالدليل ، لا بالتقليد ، وهو مركب على خمسة أركان ، من عرفها فهو مؤمن ، ومن جهلها كان كافرا ، وهي : التوحيد ، والعدل ، والنبوة ، والإمامة، والمعاد] (٢) .

* ويقول يوسف البحراني في كتابه (الحدائق الناضرة) :

---

(١) [الاعتقادات / الصدوق ص١٠٤]

(٢) [الرسائل العشر / الطوسي ص ١٠٣]

[وليت شعري أي فرق بين من كفر بالله سبحانه وتعالى ورسوله ، وبين من كفر بالأئمة عليهم السلام مع ثبوت كون الإمامة من أصول الدين] (١).

* يقول المجلسي في موسوعته الحديثية بحار الأنوار :

[اعلم أنّ إطلاق لفظ الشرك والكفر على من لم يعتقد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من ولده عليهم السلام وفضّل عليهم غيرهم يدل أنهم مخلّدون في النار](٢).

* ويقول آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي في تقرير أبحاثه كما في (مصباح الفقاهة) :

[ثبت في الروايات والأدعية والزيارات جواز لعن المخالفين ، ووجوب البراءة منهم ، وإكثار السب عليهم واتهامهم والوقيعة فيهم: أي غيبتهم، لأنهم من أهل البدع والريب. بل لا شبهة في كفرهم ، لأن إنكار الولاية والأئمة حتى الواحد منهم ، والاعتقاد بخلافة غيرهم وبالعقائد الخرافية كالجبر ونحوه يوجب الكفر والزندقة .

وتدل عليه الأخبار المتواترة الظاهرة في كفر منكر الولاية ، وكفر المعتقد بالعقائد المذكورة وما يشبهها من الضلالات .

ويدل عليه أيضاً قوله عليه السلام في الزيارة الجامعة (ومن جحدكم كافر). وقوله عليه السلام فيها أيضاً :

(ومن وحّده قَبِل عنكم) ، فإنه ينتج بعكس النقيض أنّ من لم يقبل عنكم لم يوحده ، بل هو مشرك بالله العظيم] !! (٣) .

ويجمع ما ذكرناه كله في حكم الإمامة والحكم على المخالف المنكر لها ما ذكره العلامة الحلي حينما قال :

[ان الإمامة من أركان الدين وأصوله وقد علم ثبوتها من النبي صلى الله عليه واله ضرورة ، فالجاحد بها لا يكون مصدقاً بالرسول عليه السلام في

(١) [الحدائق الناضرة / يوسف البحراني ج١٨ ص ١٥٣]
(٢) [بحار الأنوار / المجلسي ج٢٣ ص ٣٩٠]
(٣) [مصباح الفقاهة / الخوئي ج١ ص ٥٠٤]

جميع ما جاء به فيكون كافراً فلا يستحق الزكاة] (١).

* لذا حكى المفيد في كتابه (المسائل) اجماع الإمامية على ان من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة فهو كافر ضال، مستحق للخلود في النار(٢).

منزلة الإمام عند الشيعة

إذا كانت هذه هي منزلة الإمامة عند الشيعة ، وهذه هي نظرتهم إليها ، وهكذا يحكمون عليها وعلى المؤمن بها والمنكر لها ، فما هي منزلة من يتولى منصب الإمامة هذه عندهم ؟ وكيف ينظرون إليه ؟ وما هي خصوصياته ومزاياه ؟

الذي عليه الإمامية جميعاً كمعتقد ضروري يحملونه في وجدانهم أن للإمام منزلة عظيمة رفيعة لا يصل إليها أحد من البشر مهما بلغ ، ومجال امتيازه من جهات شتى ومن جوانب متعددة من حيث أعماله، وأفعاله ، وعلومه، وصفاته، ومناقبه ، وفضائله ، ومزيد عناية الله تعالى به في مسائل غامضة أجراها على يديه وجعل أمرها إليه تعظيماً لمنزلته واهتماماً لشأنه .

فالإمام عندهم في كماله قد فاق جميع البشر ، فلا يتغير حاله بعروض منافيات الطبيعة كالجوع ، والمرض ، والغضب ونحوها بل كلما ازداد بلاؤه ظهر من كماله ما يبهر العقول .

ولا فرق عند الشيعة في هذا بين النبي والإمام ، فهما مشتركان في لزوم عصمتهما، وابتلائهما بجحود المنحرفين عن طريقهما ، وظهور المعجزات على ايديهما ، وإبطال القول بتعيين كل منهما باختيارالناس وتعينهما بتعيين الله تعالى واختياره ، وعدم خلو الزمان من أحدهما ، واضطراد شرائط الإمامة والنبوة في كل منهما ، ولا فرق بينهما إلا في جزئية واحدة يعبرون عنها بأن النبي يوحى

---

(١) [منتهى المطلب / العلامة الحلي ج١ ص ٥٢٢]

(٢) [بحار الأنوار / المجلسي ج ٨ ، ٢٣ ص ٢٣ ، ٣٩٠]

إليه من الله جل وعلا بطريق الوحي والإمام يأخذ عن الله ، هذا هو الفرق الوحيد الذي يذكرونه بينهم (١).

تنصيب الإمام

إذن فالشيعة يعتقدون بأن الإمامة منصب إلهي حالها كحال النبوة والرسالة وأن الذي يتولى هذا المنصب يلقبونه بالإمام أو الولي أو الحجة يجري تنصيبه بأمر الله جل وعلا وباصطفائه واختياره كما هو الحال في النبي أو الرسول بالنص على شخصه تحديداً.

لذا كان لزاماً على الشيعة بناءاً على هذا الاعتقاد أن يأتوا بأدلة قاطعة تحقق مدعاهم وتثبت توجهاتهم - فإدراجهم للإمامة ضمن الأصول هو الذي ألزمهم بهذا الإلزام - لأن الاعتقاد لايقبل إلا بالدليل القطعي اليقيني كما هو معروف في علم الكلام .

فأخذوا لأجل تحقيق هذا الأمر بالتوجه إلى مصادر الاستدلال في الشرع محاولة منهم في إيجاد أدلة تحقق مطلبهم ، فتوجهوا إلى القرآن وإلى السنة باعتبارهما المصدرين اللذين يتلقى منهما المسلمون أدلتهم .

ولكنهم عندما شرعوا في بناء منظومتهم الاستدلالية وقعوا في مأزق كبير ومطب خطير وهو ما أشرنا إليه بلزوم إخراجهم لنصوص قطعية صريحة في الدلالة على الإمامة كمعتقد وعلى الإمام كممثل له لأن اعتبار الإمامة أصلاً من أصول الدين مع تحديد المتولي له يوجب عليهم أن يكون الدليل المثبت لهذه الأمور قطعياً يقينياً يوجب العلم ويترتب عليه التصديق والاعتقاد .

وكان تثبيت هذا المطلب وإيجابه مستنداً على أن جميع المعتقدات الخاصة بأصول الدين قد اثبتت في الشرع بأدلة قطعية يقينية محكمة يترتب عليها الأحكام المطلوبة منها بمجرد التفات الذهن إليها .

---

(١) [انظر : معالم الإمامة / آية الله السيد علي الحسني البغدادي ص ٢٤ – ٢٥ بتصرف يسير]

التوحيد ، والنبوة ، والمعاد

فالمعتقدات التي يقوم عليها إيمان المسلم (التوحيد ، والنبوة ، والمعاد) جاء القرآن بها على أتم وجه ، وأكمله ، وأوضحه ، وأحسنه ، وأجوده ، وأفضله فلا تجد مسلماً ينتمي إلى هذه الملة لا يعتقد بـ (التوحيد ، أو النبوة ، أو المعاد) ؛ لأن القرآن رسخ أركانها ، وثبتها للجميع بما يمكنهم من الإيمان والاعتقاد بها من غير عقبات ولا صعوبات .

والسنة النبوية لها شأن المبين ، والموضح لهذه العقائد ، الشارح لها الموضح لتطبيقاتها ، والمطبق لها تطبيقاً عملياً ، والجامع لها جمعاً حصرياً سهل على المكلفين تلقيها ومكنهم من العمل بها ، وترتيب آثارها عليها بيسر ، ووضوح، وسلاسة ، وسهولة .

فكثيرة هي الأحاديث التي وردت على لسان رسول الله ﷺ التي تجمع أصول المعتقد ، وتبين المقررات المطلوب الاتيان بها من المكلف بصورة واضحة وبتطابق تام مع الوارد في القرآن ، فالقرآن والسنة كلاهما وجها عقائد الناس توجيهاً لا يقبل التردد ، أو الشك ، أو النقض والإبطال ، فالقرآن : أصل الأصول وقاعدة القواعد ، والسنة : بينت ووضحت ، وشرحت وفصلت .

للتدليل على الإمامة لا بد من لي أعناق النصوص

ولكن هذا الأمر نجده متخلفاً عند الشيعة في استدلالهم على معتقدهم في الإمامة ، ذلك المعتقد الذي صار علامة مميزة لهم وأصل الأصول التي يقوم عليها الدين بحسب وجهة نظرهم ، ذلك أن استدلال الشيعة عليه من القرآن والسنة يتميز بكونه استدلالاً تعسفياً ، فهم لأجل محاولة الاستدلال له يقومون بأجبار الآيات والأحاديث وإخضاعها لمفهومهم ظلماً ، وعدواناً ، وكرهاً ، وقسراً وجعلها تشير بأي شكل من الأشكال إلى هذا المعتقد ، أو تنادي به ، أو تدل عليه .

فالشيعة في بنائهم للمنضومة الاستدلالية لمعتقدهم في الإمامة كما ذكرنا توجهوا إلى القرآن والسنة ووضعوهما على طاولة البحث وأخذوا يعملون

أفكارهم وعقولهم فيها لأجل إخراج أي دليل مهما كان حاله وأياً كان حكمه لعله يسعفهم وينفعهم في مسعاهم هذا، فالحاصل عند الشيعة أنهم أصلوا الأصول ابتداءاً ثم أخذوا يبحثون عن الدليل لها ، وهذا هو ما أوقعهم في مأزق كبير ألا وهو انتفاء هذه الأدلة الدالة على ما اصلوه من معتقد ، فهم جوبهوا بفقر مدقع للأدلة الخاصة بهذا المعتقد ، فضلاً عن وجود أدلة قطعية يقينية في هذا الشأن ، فهم على الرغم من طول بحث مضني لم يعثروا إلا على آيات متشابهات، أو أحاديث في الفضائل حاولوا لأجل حفظ ماء وجوههم على الأقل أن يوجهوها بأي طريق لأجل ضمها في ضمن منظومتهم الاستدلالية .

ثم بعد ذلك إلتفوا إلتفافة ماكرة محدثة لأجل تفخيم منظومتهم الاستدلالية هذه، فقسموا الأدلة المدعاة في معتقدهم للإمامة تقسيماً جديداً وغريباً ومستحدثاً، فهو تقسيم لم يعرف إلا في معتقدهم هذا في (الإمامة) خلافاً لبقية أصول الدين الأخرى .

فقاموا بوضع كيفية خاصة ؛ لدلالة الأدلة على الإمامة ، وكانت هذه الكيفية تعتمد على الوضوح والخفاء، وصنَّفُوا أنواع الأدلة المُدَّعاة لإثبات الإمامة إلى صنفين :

الأول : النص الجلي .

الثاني : النص الخفي .

وتفصيل ذلك سيتبين لنا بشكل واضحٍ جليٍّ عندما ننقل نصَّين من نصوص أكابر علمائهم ، ألا وهما : علم الهدى الشريف المرتضى ، وأمين الإسلام الطبرسي ، فإليك نصَّيْهما :

نص المرتضى في الشافي

قال المرتضى في الشافي :

[وينقسم النص عندنا في الأصل إلى قسمين أحدهما : يرجع إلى الفعل ويدخل فيه القول ، والآخر إلى القول دون الفعل .

فأما النص بالفعل والقول ، فهو ما دلت عليه أفعاله ﷺ وأقواله المبينة لأمير المؤمنين من جميع الأمة ، الدالة على استحقاقه من التعظيم والاجلال

والاختصاص بما لم يكن حاصلا لغيره : .....

فأما النص بالقول دون الفعل ينقسم إلى قسمين : أحدهما :

ما علم سامعوه من الرسول ﷺ مراده منه باضطرار ، وإن كنا الآن نعلم ثبوته والمراد منه استدلالا وهو النص الذي في ظاهره ولفظه الصريح بالإمامة والخلافة ، ويسميه أصحابنا النص الجلي كقوله عليه السلام :

* [سلموا على علي بإمرة المؤمنين] .

* [هذا خليفتي فيكم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا] .

والقسم الآخر :

لا نقطع على أن سامعيه من الرسول ﷺ علموا النص بالإمامة منه اضطرارا ولا يمتنع عندنا أن يكونوا علموه استدلالا من حيث اعتبار دلالة اللفظ، وما يحسن أن يكون المراد أو لا يحسن .

فأما نحن فلا نعلم ثبوته والمراد به إلا استدلالا كقوله ص :

* [أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي] .

* [من كنت مولاه فعلي مولاه] .

وهذا الضرب من النص هو الذي يسميه أصحابنا النص الخفي] [1] .

نص الطبرسي في إعلام الورى

أما نص الطبرسي ، فهو :

[.... وأما النص المختص بالقول فينقسم قسمين : النص الجلي ، والنص الخفي.

فالنص الجلي : هو ما علم سامعوه من الرسول ﷺ وسلم مراده منه ضرورة وإن كنا نعلم الآن ثبوته ، والمراد به إستدلالا :

وهو النص الذي فيه التصريح بالإمامة والخلافة هنا قوله ﷺ :

* [سلموا على علي بإمرة المؤمنين] .

وقوله صلوات الله عليه وآله مشيراً إليه وآخذاً بيده :

---

(١) [الشافي في الإمامة / الشريف المرتضى ج ٢ ص ٦٥ – ٦٧]

* [هذا خليفتي فيكم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوه] .

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأم سلمة :

* [اسمعي واشهدي هذا علي أمير المؤمنين وسيد المسلمين] .

وقوله عليه وآله السلام حين جمع بني عبد المطلب في دار أبي طالب :

* [أنت أخي ووصي ووزيري ووارثي وخليفتي من بعدي] .

وهذا الضرب من النص قد تفرد بنقله الشيعة الإمامية خاصة ، وإن كان بعض من لم يفطن لما عليه فيه من أصحاب الحديث قد روى شيئا منه .

وأما النص الذي يسميه أصحابنا النص الخفي فهو ما لا يقطع على أن سامعيه علموا النص عليه بالإمامة منه ضرورة ، وإن كان لا يمتنع أن يكونوا يعلمونه كذلك أو علموه استدلالا ، من حيث اعتبار دلالة اللفظ ، أما نحن فلا نعلم ثبوته، والمراد به إلا أستدلالا ، وهذا الضرب سن النص على ضربين :

قرآني ، وأخباري .

فأما النص من القرآن : فقوله سبحانه وتعالى :

﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾ (المائدة/ ٥٥) .

وأما النص من طريق الأخبار :

فمثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم غدير خم :

* [من كنت مولاه فعلي مولاه] .

وقوله :

* [أنت مني بمنزلة هارون من موسى] .

فهذان الخبران مما رواهما الشيعي والناصبي ، وتلقته الأمة بالقبول على اختلافها في النحل وتباينها في المذاهب ، وإن كانوا قد اختلفوا في تأويله واعتقاد المراد به] [1].

(١) [إعلام الورى بأعلام الهدى / الشيخ الطبرسي ج ١ ص ٣٢١ – ٣٢٦ – باختصار]

البيان

اتفق الشريف المرتضى والطبرسي على أن هناك تقسيم للإدلة على إمامة علي بنصوص (جلية وخفية) ، وهذا ما ذهب إليه غيرهما من علماء الشيعة المتقدمين والمتاخرين :

يقول المحقق الحلي :

[إن علياً عليه السلام منصوص على إمامته فيجب أن يكون إماماً ، أما النص عليه فقسمان : جلي وخفي] [1].

يقول محمد جواد مغنية :

[النص بالقول – أي على الإمام – دون الفعل فينقسم إلى قسمين : جلي، وخفي][2].

اتفق المرتضى والطبرسي على نصين من النصوص الجلية ، وهما :

* [سلموا على علي بإمرة المؤمنين] .
* [هذا خليفتي فيكم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا] .

وكذلك اتفقا على نصين من النصوص الخفية ، وهما :

* [من كنت مولاه فعلي مولاه] .
* [أنت مني بمنزلة هارون من موسى].

علماء الشيعة مختلفون في تطبيقات النص الجلي والنص الخفي وفي مفهومهما

هناك تنوع في إيراد النصوص الجلية والخفية المثبتة لقضية الإمامة عند علماء الشيعة ، فهم لا يتفقون في هذا الايراد على نسق واحد ، فكل منهم تختلف وجهة نظره في تحديد الأجلى والأقوى ، وفي تتبعي لكتبهم الموردة لهذه النصوص وجدتهم يأتون في سياق الاستدلال على الإمامة بالنصوص الآتية :

---

(١) [المسلك في أصول الدين / المحقق الحلي ص ٣٠٦]

(٢) [الشيعة في الميزان / محمد جواد مغنية ص ١٢٣]

* [هذا خليفتي فيكم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا] . (حديث الدار) .
* [سلموا على علي بإمرة المؤمنين] . (لم يلقب علماء الشيعة هذا الحديث بلقب مميز) .
* [أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي] . (حديث المنزلة) .
* [ومن كنت مولاه فعلي مولاه] . (حديث الغدير)(١) .

أقول :

عجباً لمعتقد هذه أدلته !!!

واعجباً من إمامة يدعى فيها أنها أصل من أصول الدين ، لا وجود لأثر لها في القرآن، وإن وجد فهو من النصوص الخفية المتشابهة التي يلجأ إليها من في قلبه زيغ ومرض ، قال تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ ﴾ (آل عمران–٧) .

والنصوص المدعاة فيها لا تقنع حتى الصبيان ، وهي من حيث العدد لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة ، مع العلم أن هناك قضايا في الدين تصنف من فروع الفروع ، تجد نصوصها أقوى وأوضح من جهة الدلالة ، وأكثر من جهة العدد من الأدلة المدعاة في الإمامة، والأمثلة والشواهد عليها كثيرة ، ولعل أحاديث المسح على الخفين تكفي للبيان .

والأعجب من هذا كله أنك تجد عند الشيعة نصوصاً بلغت حدوداً كبيرة جداً من العدد ، وواضحة جداً من حيث الدلالة قد تم إيرادها بخصوص أعمال بدعية صرفة لا تمت إلى الدين الاسلامي بصلة كـ (أحكام زيارة المراقد

---

(١) راجع : [إعلام الورى بأعلام الهدى / الطبرسي ج ١ ص ٣٢١ – ٣٢٤] [رسائل المرتضى / المرتضى ج ١ ص ٣٣٨ – ٣٣٩] [المسلك في أصول الدين / المحقق الحلي ص ٣٠٦] [نهج الإيمان / ابن جبر ص ٦٧] [اشارة السبق / أبو المجد الحلبي ص ٥٣] [النجاة في القيامة / ابن ميثم البحراني ص ٨١] .

والمشاهد وفضائلها، الأيام المخصصة لهذه الزيارت والأدعية التي تقال فيها ، وثواب البكاء والعويل واللطم على أصحاب هذه المراقد ، ... إلى آخر ما ورد عندهم بخصوص بدعهم المستحدثة التي يطول المقام بذكرها) بينما عندما يتعلق الأمر بالإمامة فأدلتهم على هذا المستوى من التفاهة .

اختلاف شيعي آخر خطير ومدمر

ولم يقف اختلاف علماء الشيعة عند حد تعيين النصوص الجلية الدالة على معتقدهم في الإمامة من النصوص الخفية ، بل تعداه ليشمل تحديد المفهوم والمقصود من النص الجلي ، فهم لم يتفقوا فيه على معنى واحد ، ولم يجتمعوا على أمر فصل فيه .

فمنهم من ذهب إلى أن النص الجلي ما دل بنفسه ضرورة على الإمامة لعلي رضي الله عنه .

ومنهم من لم يقل بهذا بل قال إن ظاهر النص الجلي يدل على معنى الإمامة مع إمكانية حمله على معنى آخر ومع تحقق وجود الشبهة فيه التي قد تصرف معناه إلى معنى آخر .

والخلاف ها هنا خلاف حقيقي خطير وكبير ؛ لأن المبني عليه أن نصوص الإمامة لا يمكن أن يصل المكلف إلى درجة القطع فيها ، ولا يمكن أن يتحقق منها وفيها إلزام، وإقناع ، وإخضاع .

بالإضافة إلى هذا فإن معالجة ومعاملة النصوص ستختلف ما بين العلماء طبقاً لتحديدهم للمقصود من النصوص ، فضلاً عن الجهال الذين لا أهلية لهم في الفهم والتحديد .

والذي ينبني عليه لزوماً تحول معتقد الإمامة من كونه قضية ينبغي أن تكون علمية قطعية يقينية مجزوم بها إلى قضية ظنية محتملة لا جزم فيها ولا قطع مستفاد من أدلتها ، فحتى الجلي منها محتمل وتعتريه الشبه .

وكذلك من الأمور التي تنبني على هذا الخلاف انتفاء تمكن العامي من الوصول بنفسه إلى معتقد الإمامة واعتقاد أصليته في الدين ؛ لأن الأدلة فيه اختلف فيها العلماء أنفسهم فكيف بـ (العوام) ؟!

ولا اعتراض على هذا الذي ذكرناه بالآيات القرآنية المدعاة دليلاً على هذا المعتقد وذلك لانتفاء وجود أي آية صريحة محكمة في القرآن كله تدل على هذا المعتقد أو تشير إليه ، فالعامي لو قلب القرآن من أوله إلى آخره لن يجد ما يدله، ولو من بعيد على هذا المعتقد .

وعليه فسيضطر العامي إلى تقليد العالم في هذا الأمر ، وتخرج القضية عن كونها قضية علم لتدخل إلى حيز الظن والاحتمال ، وهذا ما يخالف ضوابط الشيعة في حكمهم على العقائد في أنها يشترط لها العلم ، ولا يجزئ فيها وفي إثباتها الظن أو التقليد .

وإليك تعاريف لعلماء شيعة يحددون فيها مفهوم النص الجلي والخفي ، لترى بنفسك مكمن الخلاف الذي أشرنا إليه ، ولتتضح لك آثاره المبنية عليه :

١- تعريف الشريف المرتضى وهو من علماء الشيعة المتقدمين للنص الجلي والخفي ، حيث قال :

[وأما الجلي :

فهو الذي يستفاد من ظاهر لفظه النص بالإمامة ، كقوله عليه السلام (هذا خليفتي من بعدي) و (سلموا على علي عليه السلام بإمرة المؤمنين) .

وليس معنى الجلي أن المراد منه معلوم ضرورة ، بل ما فسرناه .

وهذا الذي سميناه (الجلي) يمكن دخول الشبهة في المراد منه وإن بعدت، فيعتقد معتقد أنه أراد بـ (خليفتي من بعدي) بعد عثمان ، ولم يرد بعد الوفاة بلا فصل .

وهذا التأويل هو الذي طعن به أبو علي الجبائي عليه مع تسليم الخبر .

وقال قوم :

إنه أراد خليفتي في أهلي لا في جميع أمتي] [(١)].

وقال المرتضى عن النص الخفي :

[وأما النص الخفي :

فهو الذي ليس في صريحة لفظه النص بالإمامة ، وإنما ذلك في فحواه

---

(١) [رسائل المرتضى / الشريف المرتضى ج ١ ص ٣٣٨]

ومعناه، كخبر الغدير ، وخبر تبوك] (١).

٢- تعريف محمد جواد مغنية وهو من علماء الشيعة المتأخرين :

ذكر محمد جواد مغنية في الفرق بين النص الجلي والخفي ما نصه :

[والفرق بين النص الجلي ، والنص الخفي :

أن الأول :

يعلم منه المعنى بالضرورة ، وبدون حاجة إلى الاستدلال والمقدمات .

كما لو قلت : هذا أخي . فإنه يدل على الإخوة ابتداء وبلا واسطة .

والثاني :

يحتاج إلى الاستدلال وترتيب مقدمات ، كما لو قلت : أنا وأنت كالحسنين، والحسنان أخوان فنحن أخوان] (٢).

لا يوجد في القرآن نص جلي واحد على الإمامة

ولعل المطلع على هذا التقسيم ابتداءاً يظن أن النص الجلي هو آيات القرآن الكريم باعتبارها العمدة في إثبات العقائد ، لكونها قطعية الثبوت والدلالة من هذا الوجه .

ولكن عند المكاشفة والمعرفة يتضح أن النص الجلي يقصد به عند الشيعة أحاديث السنة النبوية على وجه الخصوص ، فهم لم يجدوا في القرآن كله نصاً جلياً واضحاً بيناً واحداً يشير إلى معتقدهم في الإمامة .

وعلماء الشيعة الكبار وكذا الصغار قبل غيرهم يقرون بهذه الحقيقة ، فهذا مثلاً امين الإسلام الشيخ الطبرسي عندما قسم أدلة الإمامة إلى نصوص (جلية) ونصوص (خفية) ، لم يورد ضمن النصوص (الجلية) إلا الأحاديث النبوية فقط ، ولم يذكر أي آية قرآنية ضمن هذه النصوص .

وبانتقاله إلى ذكر النصوص (الخفية) نجد أنه قد اعتبر الوارد في القرآن من أدلة مدعاة على الإمامة من النصوص (خفية) ، وإليك ما ذكره في كتابه

---

(١) [رسائل المرتضى / الشريف المرتضى ج ١ ص ٣٣٨ - ٣٣٩]

(٢) [الشيعة في الميزان / محمد جواد مغنية ص ١٢٣]

إعلام الورى بأعلام الهدى عن نصوص الإمامة :

[وأما النص الذي يسميه أصحابنا النص الخفي فهو :

ما لا يقطع على أن سامعيه علموا النص عليه بالإمامة منه ضرورة ، وإن كان لا يمتنع أن يكونوا يعلمونه كذلك أو علموه استدلالا ، من حيث اعتبار دلالة اللفظ ، أما نحن فلا نعلم ثبوته ، والمراد به إلا أستدلالا .

وهذا الضرب سن النص على ضربين : قرآني ، وأخباري .

فأما النص من القرآن ، فقوله سبحانه وتعالى :

﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ [المائدة : ٥٥](١).

أقول :

فهذا تصريح من هذا العالم الكبير ينص فيه ان الأدلة القرآنية المدعاة في الإمامة ما هي الا نصوص (خفية) في الدلالة على الإمامة ، وبهذا يعلم أن أي عالم من علماء الشيعة عند محاولته الاستدلال لاثبات دعاويه في الإمامة فإنه لا يملك الا الروايات والاخبار يأتي بها ليجعل منها دليلاً على دعاويه ، وهذا ما ذكره الشيخ عبد الهادي الفضلي مثبتاً هذه الحقيقة ، عندما قال :

[فأهل البيت وأتباعهم كانوا يرون أحقية الإمام علي بالخلافة لثبوتها له بـ (حديثي الغدير والدار) ، معتضدين بحديث (الثقلين : الكتاب والعترة)، ومؤيدين بنصوص اخرى](٢).

فمن كلامه هذا ، ومن كل ما ذكر تتكشف حقيقة الشيعة في استدلالهم على دعواهم في الإمامة بأنها حقيقة مرة ضحلة ، فعلى الرغم من جعجعتهم المستمرة بأن الإمامة معتقد لا يؤمن المرء الا باعتناقه تأتي ادلتهم عليه لتخبر عن خوائه وفراغه ، فالقرآن ليس كفيلاً ببيانه ، وآياته الدالة عليه ان وجدت فهي (خفية) غير واضحة المعالم .

---

(١) [إعلام الورى بأعلام الهدى / الشيخ الطبرسي ج ١ ص ٣٢١ – ٣٢٤]

(٢) [مذهب الإمامية بحث في النشأة وأصول العقيدة والتشريع / عبد الهادي الفضلي ص ٢١]

اما ما كان واضحاً من الأدلة أو ما يعرف عندهم بـ (الجلي) فلن تجده إلا في الأخبار ، وما أدراك ما الأخبار فيها الضعيف والصحيح ، فيها المتأول والصريح ، أيعقل ان تكون أدلة لاثبات معتقد على الإيمان والكفر به الخلود في الجنة أو النار ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (الصافات – ١٥٤).

اليست هذه كارثة كبرى أن تكون أدلة الإمامة على هذه الشاكلة ، السيس الأمر مروعاً ومرعباً إذا ما تصور العقل المنصف تبعاته ، ماذا يمكن ان نقول في وصف هذا الحال التعس والمخزي ليس للشيعة فقط بل للامة اجمع ان يبقى فيها معتقد هذه حاله ، وهذا مستواه انها والله طامة كبرى ما بعدها طامة .

طامة كبرى ومصيبة عظمى

نعم إنها طامة كبرى على كل المقاييس ، ومصيبة عظمى على مختلف الأصعدة ان تكون الإمامة التي فخم الشيعة شأنها ، وعظموا قدرها ، وبهرجوا وزخرفوا صورتها ، ووضعوها في مستوى كبير من الاهمية ، بأن جعلوا منها اصلاً من أصول الدين ان لا يرد اي نص في القرآن عليها (جلي) ، ولو كان هذا النص جزء آية من مجموع أكثر من (٦٠٠٠) آية كما هو الواقع يشير ولو تلميحاً إلى الإمامة كمعتقد ، أو إلى إمامة علي رضي الله عنه ، فضلاً عن (١١) معصوماً من نسله .

أين أصحاب العقول من هذه الحقيقة ؟ ألم يحدث نفسه كل شيعي منصف بهذا الأمر ، وهنا أوجه نداءاً للشيعة أقول لهم فيه ، ليسأل كل شيعي عاقل ومنصف وباحث عن الحق نفسه :

أيعقل أن تكون الإمامة أصلاً مهما من أصول الدين ، بل هي أصل الأصول كما ورد عن الباقر : [ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية] [1]، ولا يرد ذكره في القرآن ، ويحجبه الله عن الناس ، ولا يبينه لهم بالمحكم والجلي من الايات القرآنية ليقيم الحجة على هذه الأمة وكل من يدخل للإسلام إلى ان تقوم الساعة؟!!!

---

(١) [الكافي / الكليني ج٢ ص ١٨]

أيعقل ان يتركه خفياً لا دليل عليه لتتلاعب به عقول أصحاب الهوى وأهل الاغراض يفسره كل منهم حسب ما تشتهي نفسه وتريد ؟!!!

لماذا لا يحدث الشيعي نفسه بالحقائق ويتدبر ، كيف أن الله جل وعلا أحكم لنا اياته واجلاها واوضحها في فروع الفروع من مثل : (أحكام الحيض، والنفاس، ورد التحية ، والتفسح في المجالس) ثم يترك أمراً عظيماً كهذا ؟!!!

وأقول أخيرا فليقف كل شيعي طويلاً أمام هذه الحقيقة المرة التي ادت بالكثير من علماء الشيعة وخصوصاً الاخباريين منهم إلى القول بتحريف القرآن ونقصانه بعد ان صدموا بهذه الحقيقة المرة ولم يجدوا لها حلاً الا الطعن بالقرآن ليسلم لهم معتقدهم* .

---

* اثبات الشيء لا ينفي ما عداه

ان الاعتراف والتصريح والاصرار من قبل علماء الشيعة الاخباريين بأن القرآن محرف دون غيرهم لا يعني – حسب ما اعتقد – ان الأصوليين لا يقولون بتحريف القرآن كذلك ، فاثبات الشئ لا ينفي ما عداه خصوصاً مع وجود نفس الدواعي .

الا أن التقية ، ومصلحة المذهب تمنعهم من التصريح بذلك ، لانهم يعلمون يقيناً ان التصريح بمثل هذا القول يعني اخراجهم من دائرة الإسلام والمسلمين ، وفقدانهم لفرصة التغلغل بين صفوف أهل السنة .

والا قولوا بربكم كيف يعتقد عالم شيعي إمامي اثنى عشري يحترم نفسه وعقله بامامة حكم فيها على خير البشر بعد الأنبياء صحابة النبي ﷺ ، وحكم على هذه الأمة الاسلامية (شيعة وسنة) بالخلود في نار جهنم لا يوجد في القرآن كله آية واحدة محكمة صريحة جلية تدل عليها ، أو على من تدعى له علي وأولاده الـ (١١) ؟

وتكون أدلتها من السنة النبوية بهذه الدرجة من القلة ، والضعف ، والابتعاد عن الواقع المرسوم لها ، وتكون أدلة فروع الدين أقوى منها واوضح .

فبالتأكيد ومما لا يقبل الشك لا يسع الأصولي الذي يبحث عن الأدلة القاطعة المحكمة في فروع الفقه – وان لم يجد قال بالاحتياط – ، الا أن يعتقد بأن هذا الأصل قد رفع من القرآن بعد ان كان فيه ، وأن الأيادي قد تلاعبت فيه فحذفت منه أدلة الإمامة .

الروايات للشيعة كانت هي المفر

وبعد أن عجز علماء الشيعة عن بكرة أبيهم من ايجاد ولو جزء آية محكمة وجلية لاثبات دعواهم في الإمامة والولاية في القرآن كله بجميع قراءاته المتواترة ، توجهوا مسرعين وملغمين إلى الروايات لعلها تنقذهم من مأزقهم، وتكون لهم الملجأ والمفر وليعلوا من شأنها بأن جعلوا من بعض نصوصها (جلية) في المراد على دعواهم في الإمامة .

إلا أن العجب العجاب يكمن في أن مساعيهم الحثيثة والكبيرة لم تتمخض إلا عن دليلين لا ثالث لهما يؤانسهما في وحدتهما القاسية في النصوص الجلية على اثبات دعوى الإمامة لعلي ، هذان الدليلان من السنة النبوية هما ما يعرف بحديث (الدار) ، وحديث (سلموا على علي بإمرة المؤمنين).

وربما يزداد العجب بل يزداد إذا أجيب على التساؤل الآتي :

أين ذهب حديث (الغدير) ، وحديث (المنزلة) اللذان طالما أوجع علماء الشيعة رؤوسنا من كثرة تكرارهما ؟

لماذا لم يذكرا مع النصوص الجلية ؟ والجواب العجيب هو :

أن هذين النصين هما من النصوص (الخفية) في الدلالة على دعوى الإمامة وهذا ما ذهب إليه أعلام المذهب الشيعي إما تصريحاً أو تلميحاً من أمثال :

* علم الهدى الشريف المرتضى (المتوفى ٤٣٦ هـ) في كتابه الشافي (ج ٢ ص٦٥) ، وفي رسائله (ج١ ص ٣٣٩) .

* وهو ما ذهب إليه أمين الإسلام الطبرسي (المتوفى ٥٤٨ هـ) في كتابه إعلام الورى بأعلام الهدى (ج ١ ص ٢٢٥) .

* وأبي الصلاح الحلبي (المتوفى ٤٤٧ هـ) في كتابه تقريب المعارف (ص ١٩٢).

* وأبو المجد الحلبي (المتوفى في القرن السادس) في كتابه (إشارة السبق) (ص ٥٣) .

* وابن جبر (من أعلام القرن السابع) في كتابه نهج الإيمان (ص ٦٧) .

* وعلي بن يونس العاملي البياضي (المتوفى ٨٧٧ هـ) في كتابه الصراط المستقيم .

* العلامة الحلي (المتوفى ٦٧٢ هـ) في كتابة كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ، ووافقه محققو كتابه كل من : (الزنجاني ، الاملي ، السبحاني).

الإمامة التي من أجلها كفَّر علماء الشيعة الأمة الاسلامية جمعاء هذه أدلتها !!!

هذا الذي ذكرناه فيما يخص أدلة الشيعة على دعواهم في الإمامة لم يكن أبداً فهمنا الخاص ، ولا هو مطلقاً من تصورنا نحن لهذه الأدلة وإنما هذا ما صرح وذهب إليه أعمدة المذهب الشيعي بعد أن سبروا الأدلة وفحصوها جيداً فصرحوا بذلك ودونوه في كتبهم ، وليس لنا الا اخراجها للعيان ، وعرضها للناس .

فلك أن تتصور عزيزي القارئ حال عقيدة الإمامة هذه التي يعتقدها الشيعة وهذا هو حال أدلتها من النصوص (الجلية) ، فالقرآن خالي من هذه النصوص باعتراف علمائهم ، والروايات لا تتعدى نصين وهما : حديث (الدار)، وحديث (سلموا على علي بامرة المؤمنين) ، اللذين ستضحك عليهما كثيراً عندما ترى الرد عليهما .

أما غيرهما من الروايات التي يسوقها بعض علماء الشيعة فهي عبارة عن أحاديث فضائل لا اختصاص لفرد بها ، ولا يبنى حكم استخلاف أو إمامة عليها لذا فهم عندما جاؤوا بها فإنما كان ذلك على سبيل الاعتضاد والتقوية ، لا الاعتماد والتأصيل ، هذا ما يخص علياً .

أما بقية الأئمة (الاحد عشر) فلم يجدوا مطلقاً ما ينفعهم في اثبات إمامتهم لا في قرآن ولا سنة إلا حديثاً واحداً حشروهم فيه حشراً وهو حديث (الخلفاء من بعدي اثنى عشر) والذي مضمونه ودلالته لا تنطبق مطلقاً على دعاوي الشيعة في الأئمة ، ولا تنطبق كذلك على واقعهم .

أقول :

فهذه هي أدلة هذا المذهب الذي ذهب إلى تكفير أفضل البشر بعد الأنبياء صحابة النبي ﷺ !!!

وهذه هي الأدلة التي يعتمدون عليها لاثبات إمامة أئمتهم المعصومين مدعين أن من لا يركب سفينتهم هالك ضال ، خالد مخلد في نار جهنم !!!

وهذه هي الأدلة التي لو تمعنا فيها جيداً لوجدنا أن أدلة الحيض والنفاس، أكثر منها قوة واوضح دلالة !!!

وهذه هي الأدلة التي من نتائجها ما أصاب المسلمين طوال قرون من فرقة وتمزق ، وتسلط أعدائهم عليهم من اليهود والنصارى !!!

وهذه هي الأدلة التي زهقت بسببها أرواح الألوف من العلماء والعوام سنة وشيعة على حد سواء !!!

وهذه هي الأدلة التي بسببها ذهبت أموال المسلمين هدراً لطباعة الكتب الخلافية، والردود فيما بينهم !!!

فأقول لأخي الشيعي العاقل المنصف :

هذه هي الأدلة التي ضحك بها عليك علماؤك لتقتل اخيك السني ، وتستبيح دمه وماله ، وتحرق مسجده !!!

وهذه هي الأدلة التي من أجلها أمرك علماؤك أن تسب وتلعن خير البشر بعد الأنبياء صحابة النبي ﷺ !!

وهذه هي الأدلة التي من أجلها ذهب بك علماؤك بعيداً عن صف الإسلام والمسلمين ، فجعلوك تحقد عليهم وتكرههم ، وتخالفهم في أفراحهم وأحزانهم !!!

فانظر فيها جيداً وتمعن، هل تستحق كل هذا الذي حصل بيننا ؟!

وأختم قولي بما قاله الصادق المصدوق ﷺ :

(الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها)*.

---

* **إذا اعترض معترض قائلاً :**

أن هذه الأدلة المذكورة ليست هي كل الأدلة المثبتة للامامة ، وإنما هناك أدلة أخرى اختصت بها كتب الشيعة الإمامية جاءت لاثبات هذا المعتقد .

=

خلاصة أدلة الشيعة في الإمامة

من خلال عرضنا السريع هذا لما يذكره علماء الشيعة من أدلة على دعواهم في الإمامة ، وبعد أن تبين مدى ضعف وخواء هذه الأدلة من خلال العرض الاجمالي لها فقط يمكن أن نحصر هذه الأدلة ، إذ هي أربعة أدلة فقط لا غير اثنان منها تعرف بالنصوص (الخفية) وهما :

النص الأول : حديث (الغدير) .

النص الثاني : حديث (المنزلة) .

واثنان جليان وهما :

النص الأول : حديث (سلموا على علي بإمرة المؤمنين) .

=

كما أن علماء الشيعة لم يتفقوا فيما بينهم على تحديد النصوص الجلية والخفية وعليه فلا الزام بالمذكور لاختلاله .

للجواب على الإعتراض الأول ، نقول :

ان الكلام هنا عن معتقد واجب الالتزام من جميع المسلمين ، واصل للدين لا يقبل ايمان المكلف ولا ينجو من العذاب الا بالاتيان به ، لذا فادلته ينبغي ان تكون ملزمة لجميع المسلمين وتصلح لاقامة الحجة عليهم جميعاً ، ومقطوع بأن ورودها في كتب الشيعة لا يفي بهذا الغرض هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإن كتب الشيعة غير صالحة بنفسها لاثبات امرا والالزام به كيف وأن حالها يرثى له باعتراف علماء الشيعة ، ويكيفنا أن تعلم هنا ان الكافي الذي يعدونه أفضل واعظم كتبهم الروائية بعد كتاب الله أكثر من ثلثيه ضعيف - كما سيتبين ذلك من خلال البحث - ناهيك عن غيره ، فاي الزام يتحقق من هكذا كتب هالكة !!!

اما الجواب عن الإعتراض الثاني :

فهو إذا كان هذا هو حال أدلة الشيعة على دعواهم في الإمامة لا يصل إلى تحديدها العلماء ، ولا يميزها المتخصصون ، فكيف سيطلب من الناس الإيمان بها ، وما ذنب العوام والمقلدين إذا لم يتمكنوا من الوصول إليها خصوصاً إذا علمنا ان العقائد لا يجوز فيها التقليد .

ان قضية بهذا الغموض وعلى هذه الدرجة من الخفاء لا تصلح لأن تكون من فروع فروع التكليف لا الأصول ، لذا فلا أثر لهذا الإعتراض مطلقاً الا من جهة نفي الإمامة كمعتقد لا محاولة ترقيعها .

النص الثاني : حديث (الدار) .

وسنناقش في هذا الكتاب حديث (الدار) باستفاضة وتفصيل مبينين حقيقته وبعده التام عن حيز الأدلة ، اما الاخريات فسيكون لنا معها وقفات هنا ، وإن شاء الله نوفق للرد عليها تفصيلاً في الأيام القريبة القادمة .

النص الأول : حديث الغدير

أما حديث (الغدير) التي يتبجح به الشيعة دائماً ، فهو وإن كانت بعض طرقه صحيحة عند أهل السنة ، إلا أن هذا الحديث نفسه الذي يورد هذه الواقعة ينقض ادعاء الشيعة في إمامة علي ﷺ ، إذ أن الألفاظ التي تلفظ بها النبي ﷺ في هذه الحادثة بخصوص علي ﷺ لا تنفع مطلقاً في الاستدلال لا على إمامة ولا على استخلاف ، وإليكم نص الحديث :

نص الحديث

ورد هذا الحديث بطريق صحيح في كتب أهل السنة ، فقد رواه الإمام مسلم في صحيحه عن زيد بن الارقم ، قال :

[قام رسول الله ﷺ يوما فينا خطيبا بماء يدعى خما بين مكة والمدينة فحمد الله واثنى عليه ووعظ وذكر ثم قال :

أما بعد ألا أيها الناس فانما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربى فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال :

وأهل بيتى اذكركم الله في أهل بيتى ، اذكركم الله في أهل بيتى ، اذكركم الله في أهل بيتى ، فقال له حصين :

ومن أهل بيته يا زيد أليس نساؤه من أهل بيته قال :

نساؤه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده ، قال :

ومن هم ، قال :

هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس ، قال :

كل هؤلاء حرم الصدقة ، قال : نعم][1].

أقول :

كما وردت لهذا الحديث الفاظ أخرى في كتب أهل السنة بعضها صحيح، والبعض الآخر ضعيف ، يمكن جمعها بالنص الآتي :

[من كنت مولاه فهذا علي مولاه ، اللهم وال من ولاه وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، وأعن من أعانه ....] [2] .

هذا نص الحديث بين أيديكم الذي يريد أن يستدل به على الإمامة فإنه لن يتوصل مطلقاً إلى أي هذا من الحديث نفسه لإنه وببساطة لا يدل مطلقاً على حكم إمامة ، أو على معتقد في تنصيب رجل خليفة بعد رسول الله ﷺ ، وإنما الذي يريد أن يستدل به فينبغي أن يكون معتقداً أصلاً بهذا المعتقد ويوجه هذه الحادثة على مقتضى معتقده وما يتبناه ، وبيان هذه الحقيقة تتضح بالملخص الآتي:

الناس الذين هم صحابة الرسول الحاضرون في تلك الواقعة يزعم الشيعة أنهم بلغوا أكثر من (١٢٠) ألف صحابي ، و كان على رأسهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار هؤلاء جميعاً شاهدوا الأحداث وسمعوا كلام النبي ﷺ وخبروا الواقعة ومجرياتها ولم يفهموا منها مطلقاً هذا الفهم ، ولم يشر واحد منهم إلى هذه الحادثة بعد موت النبي ﷺ مستدلاً بها على خلافة علي ﷺ، أو معترضاً بها على خلافة غيره ، ومنهم صاحب الشأن نفسه علي ﷺ فهو لم يستدل بها على إمامته المزعومة ، ولم يشر إليها ، ولم يعترض مطلقاً بواسطتها على الذي جرى في شأن الخلافة من التنصيب لغيره .

فالشيعة في استدلالهم بهذه الحادثة فهموا ما لم يفهمه علي ﷺ نفسه، واستدلوا بما لم يستدل هو به فسعيهم في الاستدلال بهذه الحادثة تخبط عشواء، وتعسف، وتكلف مع حمل للألفاظ على معاني لا تدل عليها ، ولا تتناسب مع

---

(١) [صحيح مسلم / مسلم النيسابوري ج ٧ ص ١٢٢]

(٢) [مسند أحمد / الإمام أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٣٧٠] [مجمع الزوائد / الهيثمي ج٩ ص ١٠٤]

واقع الحال الذي سيقت له وكذلك لا ارتباط لها مع واقع الأشخاص الذين وجهت إليهم هذه الكلمات .

ويكفي الناظر في رد هذا الحديث معرفة ما ينبني عليه من اللوازم الخطيرة والكبيرة التي لا يمكن مطلقاً التسليم بها ، أو الاذعان لها ، وعلى رأسها الرد الصريح الواضح على كلام الله جل وعلا البين القاطع وأحاديث الرسول ﷺ المتواترة والمحكمة الواردة في فضل الصحابة رضي الله عنهم والمعظمة لشأنهم، المزكية لنفوسهم الحاكمة عليهم بالعدالة والتوثيق ، والواصفة لهم بصفات التبجيل والتقدير ، لا لشيء الا لفهم منحرف مغلوط افرزته بعض الافهام غير المستقيمة ، واذعنت له بعض النفوس المريضة .

فبنت على هذا الفهم المنحرف الحكم على أكثر من (١٢٠) ألف صحابي كانوا حاضرين لحادثة الغدير أحكام الارتداد ، والتضليل ، والمخالفة، والفسوق- إلا ما استثنوا – بزعمهم انهم لم يرضخوا لمجريات هذه الحادثة حسب فهمهم المعوج لها .

إن مجرد تصور هذا اللازم ليكفي في رد هذا الفهم ، والحكم عليه بمخالفته لأصول الشرع وثوابته .

ويكفي هذه الحادثة سقوطاً وضعفاً اعتبار الشيعة لها بأنها من النصوص الخفية على إمامة علي ﷺ .

إن كلامنا هذا ليس القصد منه هنا نقض حادثة (الغدير) وابطالها لأن هذا يحتاج إلى بحث مستقل ، ولكن القصد منه الاشارة إلى حقيقة النصوص عندهم تلك التي يعتمدون عليها في اثبات امامتهم ، وسوء الحال الذي عليه هذا الحديث من الضعف والتهتك في الاستدلال على معتقد الإمامة فهو لا يقوى على اثبات نفسه والقيام بها فضلاً عن ان يكون دليلاً لاثبات معتقد أو أصل من أصول الدين.

النص الثاني : حديث المنزلة

هذا الحديث هو الثاني الذي يعده علماء الشيعة نصاً من النصوص (الخفية) التي يعتمدون عليها في ترويج دعواهم إمامة علي ﷺ .

وقصة هذا الحديث أن النبي ﷺ أبقى علياً واستخلفه على المدينة عندما ذهب إلى غزوة (تبوك) فقال المنافقون حينها مقالة سوء بحق علي ﷺ فذهب علي ﷺ إلى النبي ﷺ راجياً منه ان يخرجه معه في الغزوة فلم يقبل النبي ﷺ وتكلم بكلمات هذا الحديث .

وهو من الأحاديث الصحيحة عند أهل السنة روته صحاحهم ، واوردته كتب مروياتهم ، فقد روى مسلم في صحيحه :

نص الحديث

[عن سعد بن ابى وقاص قال :

خلف رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب في غزوة تبوك فقال يا رسول الله تخلفني في النساء والصبيان فقال أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى غير إنه لا نبي بعدي] (1).

أقول :

إن هذا الحديث أسوأ من سابقه إذ لا دلالة فيه مطلقاً لا على إمامة ، ولا على غيرها إذ أن مجرد استخلاف النبي ﷺ لعلي على المدينة لا يدل على استخلاف بعد الممات ، فهذه كانت عادة النبي ﷺ في الخروج إلى الغزوات يترك فيها من يدير شؤونها فقد استخلف عثمان في غزوة ذي أمر ، وبشير بن المنذر في غزوة بني قينقاع ، واستخلف ابن أم مكتوم الضرير .... وغيرهم ، وهذا لا يدل مطلقاً على استحقاقهم الخلافة بعده .

والجدير بالذكر أن استخلاف علي كان أضعف استخلاف ؛ لأن المدينة لم يبق فيها إلا النساء ، والصبيان ، والمعذرون ، والمنافقون كما أن التشبييه هنا بهارون لا مزية فيه ، ولا دلالة منه ، فقد شبه النبي ﷺ بعض الصحابة بالرسل كما شبه أبا بكر بـ (إبراهيم وعيسى) ، وعمر بـ (نوح وموسى) وهؤلاء الأربعة أعظم من هارون منزلة بلا شك وكل من أبي بكر وعمر شبّه باثنين لا

---

(١) [صحيح مسلم / مسلم النيسابوري ج ٧ ص ١١٩]

بواحد، فكان هذا التشبيه أعظم من تشبيه عليّ [١].

وفي هذا يقول النووي في شرحه لمسلم :

[وهذا الحديث لا حجة فيه لاحد منهم بل فيه اثبات فضيلة لعلي ، ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله ، وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده لإن النبي ﷺ إنما قال هذا لعلي حين استخلفه في المدينة في غزوة تبوك ، ويؤيد هذا أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى بل توفي في حياة موسى وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص قالوا وإنما استخلفه حين ذهب لميقات ربه للمناجاة] [٢].

إذن فهذا الحديث لا يستدل به على دعوى الإمامة إلا المفلسون ، وأن نفس استدلالهم دليل على بطلان دعواهم ، ويزيد بطلانه اعتبار علماء الشيعة له بأنه من النصوص الخفية ، فما أبطل الدعوى التي هذه حال أدلتها .

النصوص الجلية .

النص الأول : سلِّمُوا على عليٍّ بإمرة المؤمنين

أقول :

هذا الأثر الذي يعتصم به الشيعة لا وجود له في كتب أهل السنة الحديثيّة، لا في الصحاح ، ولا في السُّنن ، ولا في المسانيد والمعاجم ، ولا حتى في كتب السيرة والتاريخ المعروفة والمشهورة ، وإنما هو من المختلق المصنوع يتضح وضعه لأدنى عارف بالحديث وطرقه وعلله ؛ فهو كذبٌ على رسول الله ﷺ، موضوع عليه بإتفاق أهل المعرفة بالحديث ، وإن مثل هذا مما لا يجوز نسبته إلى النبي ﷺ ، ولا الاستدلال به على أنه من قوله ﷺ ، وإنَّ فاعل ذلك يدخل تحت الوعيد النبوي المتواتر :

---

(١) [مسند أحمد / رواه الإمام أحمد ج١ ص٣٨٣] [الترمذي / ج٣ ص ٣٧ ، ج٤ ص١١٣] [مستدرك الحاكم ج٣ ص ٢١-٢٢]

(٢) [شرح مسلم / النووي ج ٥١ ص ١٧٤]

[من كذب علي متعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار] .

على أن حال هذا الحديث في كتب الشيعة المروي عن أئمتهم المعصومين ـ حسب زعمهم ـ ليس بأنجى مما قدمنا عند أهل السنة ؛ فإنه لم يثبت بطريق واحد صحيح في كتبهم .

ولنا رسالة مستقلة بحثنا فيها هذا الحديث وأظهرنا وضعه وهلاكه ، عسى الله أن يوفقنا لإخراجها قريباً .

النص الثاني :

حديث الدار وهو مقصود بحثنا

ادعى الشيعة أن علياً ﷺ نصب خليفة في مكة في بداية البعثة عندما جمع النبي ﷺ أقاربه من قريش في دار من دور مكة وعرض عليهم أيهم يناصره وله أن يتولى خلافته من بعده ، فكان علي كما يدعون هو المختار (خليفة) وقد جعل الشيعة هذا الحديث من نصوصهم الجلية ، فإليكم نص هذا الحديث مع الكلام عنه تفصيلاً .

نص الحديث

قال الشيخ كاشف الغطاء في كتابه أصل الشيعة وأصولها :

[بعد نزول الأمر الالهي من السماء بوجوب انذار رسول الله ﷺ لعشيرته بأمر الدعوة بنص قوله تعالى :﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤)، فخاطبهم ﷺ بقوله :

يابني عبد المطلب ، إني والله ما أعلم شاباً من العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به ، جئتكم بخير الدنيا والاخرة ، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ، ووصيي ، وخليفتي فيكم ؟

فأحجم القوم عن ذلك إلا علياً عليه السلام ، وكان أحدثهم سنناً ، إذ استجاب لرسول الله ﷺ قائلاً : أنا يانبي الله أكون وزيرك عليه .

فأخذ النبي ﷺ برقبة علي عليه السلام وقال : هذا أخي ، ووصيي ،

وخليفتي فيكم، فاسمعوا له واطيعوا .

فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب :

قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع] [1]* .

(1) [أصل الشيعة وأصولها / الشيخ كاشف الغطاء ص ٣٩]

* رغم تعدد الكتب الشيعية التي اعتمدت على هذه الحادثة ، الا اني آثرت اختيار الرواية التي اعتمدها كاشف الغطاء في كتابه أصل الشيعة وأصولها ، وذلك لاهمية هذا الكتاب باعتباره تلخيصاً محققاً لمجمل عقائد الإمامية ، اختار فيه مصنفه ما صح عندهم من الأدلة الواردة في اثبات معتقداتهم ، ولانتشاره في بلدان أهل السنة ، ولان هذه الرواية جمعت في طياتها الأصل الذي اعتمد عليه في محاولة اثبات المدعى، وغيرها من الروايات فيها زيادات لا أثر لها على صلب القضية .

وكاشف الغطاء اشار إلى مصادر عديدة ذكرت هذه الحادثة ومعظمها من كتب أهل السنة، وإليك هذه المصادر التي اشار إليها :

[تاريخ الطبري / ج٢ ص ٢١٧] [الكامل في التاريخ / ج٢ ص ٦٢] [تاريخ أبي الفداء / ج١ ص ١١٦] [شرح الشفا / ج٣ ص ٣٧] [معالم التنزيل / ج ٤ ص ٢٧٨] [شواهد التنزيل / ج١ ص ٣٧٢] [ترجمة الإمام علي من تاريخ دمشق/ ج١ ص ١٠٣، ١٣٩ ، ١٤٠] [تفسير الخازن / ج٣ ص ٣٧١] .

ولعلك عزيزي القارئ تستغرب من ان كاشف الغطاء اعتمد في نقله لحديث الدار على كتب أهل السنة ، ولم يشر مطلقاً إلى اي كتاب من كتب الشيعة الروائية ، ولكن لا تستعجل فسيتضح لك الأمر في نهاية الكتاب ، فتربص معي حتى حين ، ولن يبقى هناك استغراب ولكن ستدهش وسيصيبك العجب .

* رغم تعدد الكتب الشيعية التي اعتمدت على هذه الحادثة ، الا اني آثرت اختيار الرواية التي اعتمدها كاشف الغطاء في كتابه أصل الشيعة وأصولها ، وذلك لاهمية هذا الكتاب باعتباره تلخيصاً محققاً لمجمل عقائد الإمامية ، اختار فيه مصنفه ما صح عندهم من الأدلة الواردة في اثبات معتقداتهم ، ولانتشاره في بلدان أهل السنة ، ولان هذه الرواية جمعت في طياتها الأصل الذي اعتمد عليه في محاولة اثبات المدعى، وغيرها من الروايات فيها زيادات لا أثر لها على صلب القضية .

وكاشف الغطاء اشار إلى مصادر عديدة ذكرت هذه الحادثة ومعظمها من كتب أهل السنة، وإليك هذه المصادر التي اشار إليها :

=

قال السيد علي الميلاني في كتابه (حديث الدار) :

[دلالة حديث الدار على إمامة أمير المؤمنين ، وهـذا الحـديث الصـحيح المتفق عليه هو من جملة أدلتنا على إمامة أمير المؤمنين الدالة علـى إمامتـه ، وولايته بالنص] [1] .

=

[تاريخ الطبري / ج٢ ص ٢١٧] [الكامل في التاريخ / ج٢ ص ٦٢] [تاريخ أبي الفداء / ج١ ص ١١٦] [شرح الشفا / ج٣ ص ٣٧] [معالم التنزيل / ج ٤ ص ٢٧٨] [شواهد التنزيل / ج١ ص ٣٧٢] [ترجمة الإمام علي من تاريخ دمشق/ ج١ ص ١٠٣، ١٣٩ ، ١٤٠] [تفسير الخازن / ج٣ ص ٣٧١] .

ولعلك عزيزي القارئ تستغرب من ان كاشف الغطاء اعتمد في نقله لحديث الدار على كتب أهل السنة ، ولم يشر مطلقاً إلى اي كتاب من كتب الشيعة الروائية ، ولكن لا تستعجل فسيتضح لك الأمر في نهاية الكتاب ، فتربص معي حتى حين ، ولن يبقى هناك استغراب ولكن ستدهش وسيصيبك العجب .

(1) [حديث الدار / السيد علي الميلاني ص ٢٣]

الفصل الثاني

مناقشة متن حديث الدار

مناقشة حديث الدار

ابتداءً ان هذه الحادثة التي بين ايدينا هي عبارة عن منقول من الاثر نقلها اناس بمتن معين ، وتم الاستدلال بها على حكم من الاحكام ، حالها في ذلك كحال بقية الاثار الواردة في الحوادث والتي يبنى على اثرها الاحكام ، لذلك فانها تخضع لضوابط الحكم على الاثار لينظر بعد ذلك هل تكون مؤهلةً لقيام الاستدلال عليها أو غير مؤهلة فيعرض عنها ويهمل اثرها با في لاستدلال والحكم ، وعموماً فإن ضابط الحكم على هذه الحادثة المنقولة يثبت بامرين :

الأول : السند ، والثاني : المتن .

فلا بد من نقاش وبحث في هاتين الجهتين للتوصل إلى حكم نهائي على هذا الاثر.

أولاً : السند :

لم تثبت هذه الحادثة بسند صحيح

إن هذه الحادثة لا يثبت سندها ، إذ أن فيه من المطاعن ما يجعل قبوله ممتنعاً عند أهل الحديث ، ولا أريد أن أطيل في هذا المجال ؛ لأن غيري كفاني مؤونة ذلك ، وبين العلل التي يحويها السند .

ونظراً لأن موضوع بحثنا لهذا الحديث لا يسعه التطرق إلى تفاصيل جمع وتخريج الروايات الواردة فيه فلذلك قمت بإضافة (ملحق) في آخر البحث قام به الشيخ أبو مريم الأعظمي في كتابه : (الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات) .

والذي جمع فيه أسانيد هذا الحديث ، وحققها تحقيقاً علمياً تام الأطراف، وأثبت فيه ضعف هذه الرواية من جميع طرقها ، فمن أراد الاستفادة والاستزادة في ذلك فما عليه إلا الرجوع إلى ذلك (الملحق) لتتضح له الصورة كاملة .

ثانياً : المتن

لا دلالة في حديث الدار على إمامة علي رضي الله عنه

وأعني هنا دلالة المتن على القضية التي يبحث عن الحكم فيه ، وهل يكون صالحاً للاستدلال على القضية ؟ أو انه غير صالح للاستدلال على حكمٍ من الاحكام في القضية المطروحة ؟

وفي حديثنا هذا الذي نناقشه والذي يمثل نقلاً لحادثة من الحوادث التي مرت بالنبي ﷺ والتي يحاول البعض استخدامها كدليل يحاول من خلاله اثبات قضية (الإمامة) كمنصب لعلي رضي الله عنه ثابت بعد موت النبي ﷺ ونحن نقول له ان هذا الاستدلال لا يتماشى مع واقع الحادثة المنقولة، فالحادثة على فرض ثبوتها، لا دلالة فيها مطلقاً على هذه الدعوة ، واننا عندما ننفي هنا هذه الدلالة فإن هذا الحكم بالنفي لم يات من فراغ ، بل ثبت من خلال النظر في الالفاظ التي نقلت الحادثة والواقع الذي يكتنفها ويحيط بها .

تصوير الحدث

أود ابتداءً وقبل المضي في ذكر الحيثيات التي تستفاد من الرواية ، والتي بذكرها إبطال لها ، وإبطال للمدلولات التي يحاول البعض استخراجها منها ، ان أصوّر هذه الحادثة على شكل فقرات تبين واقع وملابسات مجريات هذه الحادثة، وغرضي من هذا رسم صورة في ذهن القارئ ثابتة الأركان حتى لا يتفاجأ بما توصلنا إليه من لوازم انبنت على هذه الواقعة ، لأن هذه اللوازم إنما ثبتت من خلال الملابسات التي سنشير إليها .

صورة الحديث من حيث الظروف المحيطة بها ، والملابسات المتضمنة لها كانت كالاتي:

١- الزمان : بداية البعثة ، عندما أمر النبي ﷺ بالجهر بدعوته .

٢- المكان : مكة ، في بيت من بيوتها .

٣- الحاضرون : أقارب النبي ﷺ من بني هاشم .

٤- السبب : جمع هؤلاء الاقارب لتقديم عرض لهم .

٥- حال الحاضرين : كلهم كانوا على الشرك ، ما عدا علي ﷺ .
٦- العرض المقدم من النبي ﷺ لهم : أن يؤازروه ويناصروه ويعطيهم مقابل ذلك منصب الوصاية والخلافة .
٧- الرد من المعروض عليهم : الرفض والضحك ، إلا ما كان من علي ﷺ ، فقد ابدى الموافقة .
٨- أمر النبي بعد العرض : أن يسمعوا لعلي ﷺ ويطيعوه .
٩- عمر علي ﷺ ذلك الوقت : أحدثهم سناً لا يتجاوز عمره ١٣ سنة .

هذه صورة الحديث جمعتها لك على شكل نقاط مبوبة لترسخ في ذهنك، وليسهل عندك الربط بينها ، وبين النتائج التي توصلنا إليها والتي ترتبت على حيثيات هذه الواقعة فالحاضرون لهذه الواقعة الشهود عليها وانتبه لهذه العبارة كلهم مشركون والمسلم الوحيد كان علياً ﷺ وكان وقتها صبياً ، ولايضاح هذه الحقيقة التي توصلنا إليها سنناقش هذا المتن نقاشاً يتناسب مع ما فيه من وجوه لإيصال الحكم إلى الأذهان ، فأقول :

الوجه الأول :

النبي ﷺ كان ضعيفاً مستضعفاً في مكة

على تقدير ثبوت الحادثة فهي من غير الممكن ان تقبل في الاستدلال لما يلي :

إننا عندما نحاول الاستدلال على قضية من القضايا بأثر من الآثار فينبغي أولاً أن نلاحظ الحال والوضعية لذلك الأثر من حيث صلاحيته للاستدلال الذي توصلنا إليه من عدمه ، وفي قضيتنا السؤال الذي يطرح ، كيف كان حال النبي ﷺ آنذاك ؟ وهل كان على حال يؤهله لهذا العرض ؟

فالنبي ﷺ لم يكن على حال يؤهله لهذا المطلب ، فهو كان مستضعفاً ، قليل الحيلة مجابهاً بقوة جبارة شردت اتباعه في البلاد حتى أوصلت قسماً منهم إلى الحبشة، وعذبت طائفة منهم حتى اعملت القتل فيهم ، كما جرى لسمية وياسر رضي الله عنهما .

بل إنهم لما تفاقم أمر النبي ﷺ حاصروه ، وقاطعوه ، ورموه وأهله في

شعب الجبال وخير ما يوصف به حالهم يؤمنذ قول الله تعـالى : ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ﴾ (الأنفال: من الآية٢٦)

فرجل هكذا حاله وهذا هو الوضع الذي يعيش فيه فالقتل محيط به وباتباعه من كل جانب ، كيف يتسنى له أن يدعو بهذه الدعايـة* وخصوصـاً ان هـذا العرض كان موجهاً لأعداءه من المشركين ؟ أقل ما يوصف بـه آنـذاك هـو الجنون، والخيال غير المنضبط واتباع السراب الذي تفـرزه أحـلام اليقضـة- وحاشاه ﷺ من كل ذلك -* .

---

* قال ابن شهر آشوب في مناقبه :

[يابني عبد المطلب اطيعوني تكونوا ملوك الأرض ، وحكامها ...] .

[مناقب أبي طالب / ابن شهر اشوب ج١ ص ٣٠٦]

* ان هذا الإعتراض الذي وجهناه هنا على شدته وقساوته هو المفهوم من الحديث إذا ما طبق على حال النبي ﷺ وقتها ، ولسنا منفردين في هذا الأمر فقد ذهب بعض علماء الشيعة إلى ما ذهبنا إليه معترضاً عليه بما اعترضنا ، فهذا الإمامي أحمد القبانجي يذكر عن هذا الحديث ما نصه :

[وهذه الكلمة ، أي (خليفتي) وردت في حديث الدار كما هو المشهور ، وذلك عندما نزلت الاية : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ فجمع النبي ﷺ رجال بني هاشم وعرض عليهم الإسلام فابوا عليه ذلك الا الإمام علي ، وكان يومها صغير السن ، فقال له النبي ﷺ: انت وصيي وخليفتي من بعدي ، إلى آخر الحديث.

ومعلوم ان النبي ﷺ يومذاك لم يكن يتمتع بالرئاسة الدنيوية كما هو الحال في المدينة، وإنما كان نبياً ومبلغاً لرسالة الله إلى الناس ، وعليه يكون المقصود من (خليفتي) انه خليفتي والقائم مقامي في هذا الجانب فحسب لمناسبات الحكم والموضوع كما يقول الفقهاء .

ثم ان في هذا الحديث الشريف بعض الاضافات تجعلنا نشكك فيها (لا في أصل الحديث) وهو قوله : (خليفتي فيكم فاسمعوا له واطيعوا) مما جعل القوم يتضاحكون ويقولون مستهزئين بابي طالب : قد امرك ان تسمع وتطيع لابنك، كما ورد في هذه الرواية .

ومعلوم ان صدور هذا الكلام من النبي ﷺ غريب جداً وهو في امس الحاجة لاثبات نبوته لقومه ولا بد ان يتجنب كل ما هو مخل بسيرة العقلاء حتى لا يتهم بالجنون، فما الداعي له على هذا الكلام الذي يثير حفيظتهم ، ويدفعهم بالاتجاه المعاكس والإمام علي حينذاك صبي له من العمر (٧) سنوات ، وقد كان للنبي ﷺ فرصة أخرى ليعلن عن هذا الأمر كما حصل في =

ولا يعترض على هذا الحال بأن النبي ﷺ كان في بعض الأحوال القاسية يبشر أصحابه بأمور بعيدة كل البعد عن واقع الحال الذي هم عليه ، كتبشيره إياهم يوم (الخندق) بأنهم سيهزمون كسرى والروم ، وكذلك ما حصل في قصة (الهجرة) عندما وعد (سراقة بن مالك) بسواري كسرى ، وذلك لأن هذا الإعتراض لا يستقيم مع الكلام حول هذا الحديث .

فالكلام ها هنا عن عرض مقدم من النبي ﷺ إلى بعض الناس ورتب عليه في حال القبول جزاءاً محدداً ومبيناً ، فهو لم يبشرهم بأمر غيبي ، ولم يعدهم بقضية مستقبلية ، ولم يبادر هو بالوعد دون أي عرض مقدم منه .

فحال الحديث ها هنا أن النبي ﷺ قدم عرضاً ووجهه إلى الحاضرين ، وقال بأن الذي يقبل بهذا العرض سيكون له الجزاء الفلاني ، وفعلاً فإن الذي يرجع إلى هذا الحديث يجد أن النبي ﷺ قد أعطى علياً الجزاء الذي علقه على العرض وأعلنه كما يقول هذا الحديث مباشرة بعد موافقة علي رضي الله عنه على العرض.

عرض لا يستقيم مع ضعف النبي ﷺ في مكة

بل إن حال النبي ﷺ لا يستقيم مطلقاً مع هذه الدعوة من جهة ، إن الذي يدعو من بني هاشم لهذا العرض هو أصلاً صاحب وجاهة ، ومنصب ، ورياسة فلذلك فالدعوة هذه لا تغريه ولا تؤثر فيه ، بل ينبغي على النبي ﷺ ان يعرض عليه أمراً يفتقده وهو بحاجة إليه ، وان يدعوه إلى أمر يغريه ويمكن أن يحصله عاجلاً خصوصاً وأن المقابلين له كانوا من المكذبين لدعوته، النافين لامكانية حصوله على أي رياسة أو قيادة .

ومن جهة أخرى إن هذه الدعوة فيها من التحريض ما لا يخفى كيف لا

=

المدينة وبعد ان كبر الإمام وقويت أركان الإسلام .

أقول : ما الداعي لأن يقول النبي هذا الكلام الذي يؤدي قطعاً إلى نفور هؤلاء القوم والتشكيك في سلامة عقل النبي ﷺ حيث يدعوهم إلى الطاعة لصبي قبل ان يحرز طاعتهم له ، وايمانهم برسالته ؟!] . انتهى كلامه .

[خلافة الإمام علي بالنص أم بالنصيب ؟ / أحمد القبانجي ص ١٣٧ - ١٣٨]

وهو يقول لهم : إني أنا الذي سأسلمك الأمر واتولى زمامه بدلاً عنكم لذلك ينبغي عليكم ان تخضعوا لي وتحفضوا ما وجهكم بقبولكم عرضي وحتى لا تفوتكم الفرصة فاني اعد من يناصرني بأن يكون نائباً لي يخلفني من بعدي .

وستكون نتيجة هذه الدعوة زيادة الانكار عليه ، وزيادة التشنيع به ، ونشوب الحرب الفعليه بينه وبين من يوجه إليه هذا العرض ، لانه كانما يقوم بتحذيرهم والوعيد لهم بأن ملكهم سيزول وسيؤل إليه .

دعوة النبي ﷺ في مكة كانت للتوحيد لا للخلافة

ومن جانب آخر فإن النبيﷺ عندما كان يدعو الناس كان يوجه اذهانهم إلى الأمور الغيبية ، إلى الجنة والنار ، إلى ما عند الله جل وعلا ، إلى التوحيد وعبادة الله كان يقول اني منذر لكم بين يدي عذاب شديد ، كان يقول لهم قولوا لا اله الا الله تفلحوا ، إلى غير ذلك من الإساليب التي كان يتبعها في دعوته لهم.

واما هذه الطريقة فلم تكن ديدناً له في الدعوة ، ولا طريقة له في استقطاب الناس لما فيها من تعارض مع السير العام له في التبليغ ، إذن فهذه الحادثة لا يستفاد منها هذا الاستدلال لأن حال النبيﷺ يتنافى ذلك الوقت وتلك الدعوة المطروحة مع عدم تناسبها وحال المشركين الذين وجهت اليهم هذه الدعوة .

ولاية علي ﷺ أهم من أركان الإسلام

ونحن إذا ما دققنا النظر إلى تلك الفترة الزمنية – السنة الثالثة من البعثة– وما بعدها نجد ان الكثير من أحكام الإسلام لم تشرع للمسلمين فضلاً عن الكافرين، وإنما شرعت بعد فترة طويلة امتدت لسنوات عديدة من حادثة (الدار)، وعلى رأسها أركانه من (صلاة ، وصوم ، وحج ، وزكاة)، فجاءت آيات القرآن تترى تبين للمسلمين هذه الأركان ، وتحث على ادائها ، فكيف يناد بولاية علي ﷺ قبل ان يشرع ركن واحد من أركان الإسلام ؟!

الوجه الثاني :

النبي ﷺ ليس ملكاً أو سلطاناً دنيوياً ينصب بعده ولاة عهد

على تقدير ثبوت الحادثة فهي أيضاً غير مقبولة في الاستدلال لما يلي :

ان الناظر في تفاصيل هذه الحادثة يجد الرسول ﷺ يربط بين شيئين :

الأول : موازرتهم له ومناصرتهم اياه .

والثاني : ان يكون من يقبل بهذه المناصرة هو الوصي من بعده .

وهذا الربط لا يستقيم مع مرتبة الرسالة والنبوة ، لأن الطرح بهذه الصورة يصور النبي ﷺ بصورة ملك ، أو امير ، أو سلطان يحتاج إلى ولي عهد ووصي للقيام بالامر من بعده ، فلذلك يقوم بالبحث عنه واجراء الاختبارات له للظفر به .

وايضاً يجعل من الرسول ﷺ كصاحب السلطة ، والمتعلق بالكرسي من جهة ان الدعوة كانت موجهة إلى اقاربه ، وهو بهذا يحاول ان يحصر تولي الأمر في عائلته والمنتسبين إليه ، إذن بهذا الربط يكون الرسول ﷺ كالملك ، وصاحب السلطة وفي هذا انتقاص لقدر الرسول ﷺ وانحطاط في مرتبة النبوة ، فالنبوة ليست زعامة دنيوية ، ولا تسلطاً على رقاب لكي يوجه الدعوة إلى الغير بأن يكون وصياً من بعده ، ان هذه الدعوة وهذا الربط لا يتناسب مع ما امر به النبي ﷺ فالله جل وعلا قال له :

﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ① قُمْ فَأَنذِرْ﴾ (المدثر: ١-٢) ، وقال له ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (الشعراء:٢١٤) .

إذن هو مطالب بأن ينذر اقاربه ، ويخوفهم ، ويبين لهم شناعة ما هم عليه، وسوء المنقلب الذي يصيرون إليه ان استمروا على حالهم هذا ، بينما نجده هنا كما تدعي هذه الرواية يرغبهم ، ويستميلهم ، بل ويعطيهم المناصب والكراسي من اجل كسب ولائهم .

ان الرسالة اصطفاء من الله ، واختيار رباني بعيد عن كل مناصب الدنيا وكراسي الزعامة فكيف يستقيم مع حالها هذا ذلك الوعد والترغيب والله جل

وعلا قال لنبيه: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾ (طه:١٣١) .

الوجه الثالث :

النبيﷺ وعد المؤمنين بالجنان

على تقدير ثبوت الحادثة فهي أيضاً غير مقبولة في الاستدلال لما يلي :

ان المطلوب من النبي ﷺ كما هو معلوم ان يربط قلوب اتباعه ، ومن يريد دعوتهم بالاخرة ، وبما عند الله من الجنات والنعيم المقيم ، وان يبعدهم كل البعد عن ان يدخل حب الدنيا إلى قلوبهم ، لأن في هذا الأمر سبب هلاكهم فهم سينشغلون بالدنيا وما فيها وزخارفها وملاهيها في سبيل الوصول إلى اغراضهم.

ونحن إذا تتبعنا ما نزل على النبيﷺ من الايات عندما كان في مكة سنجدها كلها تصف الجنان ، وما اعد الله فيها للمؤمنين من نعيم مقيم ، وما تشتهيه الانفس وتلذ الاعين والخلود فيها ، وايضاً في الجانب الآخر يذكر النار ، وما فيها من عذاب شديد واوصاف تقشعر منها الابدان والنفوس .

ونجد النبيﷺ في دعوته للناس ينفرهم أصلاً عن الدنيا وزخارفها ، فقال في الحديث:

[فوالله ما الفقر اخشى عليكم ، ولكن اخشى عليكم ان تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من قبلكم فتنافسواها كما تنافسوها فتهلككم كما أهلكتهم][(١)] .

إذن هذا هو كان توجيه النبيﷺ لمن يريد اتباعه ، فكيف يستقيم هذا مع عرضه في هذه الحادثة ؟ انه بهذا العرض يفتح باب التنافس من اجل الدنيا، ويزرع في قلوب الناس حب الكرسي ، وارادة المنصب ، ويكون هو المحرك والدافع من اجل الاتباع ، فكانه يقول لهم ان الملك سيكون لي ، وإذا اراد احدكم ان ينال منصباً أو يصل إلى مأرب سلطوي فليتبعني وليناصرني فعندئذ سيتحقق له مبتغاه .

---

(١) [كنز العمال / المتقي الهندي ج٣ ص ١٩٩]

إذن هذا العرض يتنافى كل التنافي مع توجيهات النبيﷺ ومع المرغبات التي بها يدعو الناس إلى دينه بل انه يتماشى مع ما كان يحذر منه النبيﷺ ويخشى من حدوثه في امته كسبب من اسباب هلاكهم .

الوجه الرابع :

على تقدير ثبوت الحادثة فهي غير مقبولة في الاستدلال لما يلي :

الإمامة أصل من أصول الدين

ان هذا الحديث لا علاقة له مطلقاً بالمجال الذي يحاول الشيعة اثباته أو الاستدلال له ، واقصد به هنا معتقد (الإمامة) ، فكما اشرنا ان الإمامة عند الشيعة تعتبر أصلاً من أصول الدين ، وركناً من أركان الإيمان ، بل هي اعظم اركانه عندهم ، وان حال صاحبها (الإمام) كحال النبي لا فرق بينهما الا في أمور غير مؤثرة ، وبالتالي فإن كيفية اثبات هذه الإمامة ينبغي ان تكون بطريقة مناسبة مع حالها هذه .

بمعنى ان تكون الطريقة طريقة معتبرة ومعتمدة في التأصيل لهذا الأمر وفي تثبيت المعتقد ، فنحن عندما نرجع إلى الطريقة المعتمدة شرعاً في اثبات أصول الدين نجدها طريقة واضحة بينة في عرضها ، ومباشرة في تثبيت الاصل، وموجهة توجيهاً مباشراً إلى الاصل نفسه ، فليس هناك آية وسائط ، أو أي غموض في عرض هذا الاصل أو اثباته .

وكذلك لا يوجد مطلقاً أي علامة أو اشارة توحي بالمساومة في عرض الأصول ، أو الاستجداء لغرض تثبيتها ، لأن قضايا الدين التي يقوم عليها لا مساومة فيها ولا جدال أو نقاش ، لذلك نجد ايات القرآن الموضحة لقضايا الأصول كانت قوية في عرضها ، شديدة في اثباتها ، نافية أي مجال للمساومة، أو امكانية للرد ، أو المعارضة ، ولا اجلى من قوله تعالى : ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ۝٦﴾ .

فأصول الدين هي علامات فارقة ، وخصائص مميزة ، ومعايير انفصال

ومباينة عن الغير المخالف ، لذا فهي موجهة إلى المقابل على سبيل الزامه بهـا واخضاعه لها ، ومن ثم انصياعه لمتطلبتها .

لذا فلا يمكن مطلقاً حمل هذا الحديث على كونه دليلاً في اثبات أصل مـن أصول الدين يدعيه الشيعة ، ويدعون فيه المنصب الالهي الذي يكتمل به الـدين ويستمر به اتصال الأرض بالسماء .

منصب الهي أم منصب دنيوي

فالحادثة للناظر إليها المتتبع والمهتم لمجرياتها يجد فيها عرضاً من شخص إلى اناس للقيام بعمل مع ترتيب جزاء معين عليه إذا ما قـاموا بالعمـل الـذي عرضه عليهم، ان مجرد تصور هذه الحالة يرفع عن العرض المقدم قضية كونه أصل من أصول الدين لانه هذا العرض لا يتناسب مطلقاً مع أصول الدين التـي جاء الشرع باثباتها وتأصيلها ، فهي لم تكن مطلقاً وسيلة من وسـائل الاغـراء والاستمالة ، وإنما كانت معروضة على سبيل الزام الغير بها واخضاعه لها، هذا من جهة الاصل .

اما من جهة المنصب الالهي ، فالمناصب الالهية لا يمكن ان يتصور بـأي وجه من الوجوه ان المنصب الالهي يكون تثبيته بهذه الطريقة عن طريق تقـديم عرض فإن قبلوا به ثبت المنصب الالهي .

ان هذا الأمر يقبل لو كان المنصب المقدم منصباً دنيوياً فتطلب من اناس ان يقوموا بعمل معين لتحقيق مصلحة مقصودة منك وترتب على قبولهم القيام بهـذا العمل منصباً معيناً ، أو اجراً مقدراً .

فالمناصب الالهية بعيدة كل البعد عن ان تكون خاضـعة للمقايضـة ، أو القبول، أو الرفض . ولا تبجح من الغير بخصوصية هذا المنصب على اعتبـار انه ليس مقصوداً اصالة فهو تابع للنبوة لا منفرد بنفسه ، وذلك لانـه إذا كـان تابعاً للنبوة فعند ذاك لا يستقيم الالزام به الا بمن امن بالنبوة أصلاً ، فلا يعقـل ان يطلب من كافر بالنبوة الإيمان بالإمامة .

وكذلك في حال الانفراد وهنا على سبيل الفرض فقط ، فالحاجـة سـتكون إلى قرن دعوى الإمامة بدليل مثبت لها بنفسه ، اما ان يكون صادراً مـن قبـل

الإمام نفسه الذي يدعي هذه الإمامة ، أو من قبل النبي المنصب لهذا الإمام ، ومع انتفاء هذين الحالين لا يمكن القول بأن (الإمامة) منصب الهي .

المستدل على الإمامة بحديث الدار يحكم عليها بالنفي والبطلان

وكذلك لا يمكن جعل هذه الحادثة بالذات دليلاً على الإمامة ، فإن الذي يأخذ بهذه الحادثة محاولاً جعلها دليلاً على الإمامة يقوم بنفيها من حيث لا يشعر ، وذلك لكونها بجميع تفاصيلها تنقض دعوى الإمامة جملة وتفصيلاً ، إذ هي ترفع عنها الحكم بأنها منصب الهي ، وتنفي عنها أي ميزة ممكن ان تلحق بها ، أو ان تضاف إليها لأن العرض لها كما هو واضح من الرواية كان موجهاً لعموم الحاضرين وجميعهم من الكفار والمشركين .

وكذلك ترفع كل خصوصية قد تلحق بالإمام من جهة انه لا تحديد له ابتداءاً فقضية الاصطفاء تنفيها هذه الحادثة وتلغيها من الاعتبار ، فالإمام غير محدد اصالة ، ولم يتم اختياره ابتداءاً ، والاصطفاء له الذي يدعيه من يقول بالإمامة مرفوع كل الرفع ، لأن هذه الحادثة تشير إلى ان التنصيب كان بعد العرض، وان الاختيار تم بعد القبول ، فهو لم يكن محدداً مسبقاً ، ولا مختاراً أصلاً .

ولو كانت الحادثة قد جاءت بصورة اخرى لربما كان لها نوع قبول من مثل ان يجمع الرسول هؤلاء القوم ثم يأتي بعلي ﷺ فيقول لهم :

(هذا وصي وخليفتي من بعدي فاسمعوا له واطيعوا) .

لو كانت الحادثة بهذه الصورة لكان لها نوع وجه في الاستدلال ، ولكن مع انتفاء هذه الصورة ، ونقل صورة اخرى مغايرة تماماً الا وهي صورة العرض والقبول فلا مكان مطلقاً يمكن ان يقف عليه المستدل في نقله لهذه الحادثة وبنائه الاحكام عليها .

لا مثيل لهذه الحادثة في تنصيب المبلغين طوال التاريخ

واؤلئك الأنبياء جميعاً ومنهم رسول الله ﷺ معروف كيف تم اصطفاؤهم واختيارهم ، ومعلوم كيف ظهرت عليهم دلائل النبوة وعلاماتها ، وكيف اظهروا

الدليل المثبت لنبوتهم ، المقيم للحجة على مخالفيهم لم تكن مثل هذه الصورة حاضرة مطلقاً في دعوتهم ، ولا في اثبات نبوتهم .

فمن منهم الذي ساوم ، أو تحدى عن طريق العرض ، أو جمع مناوئيه ومخالفيه ليثبت عن طريق تقديم العروض لهم منصباً الهياً ، أو أصلاً دينياً ، أو ركناً من الاركان التي تقوم عليها دعوتهم ؟ ارشدونا إلى ذلك مشكورين .

السكوت عن حادثة الدار اسلم وافضل من الاستدلال بها

ان الذي يستدل بمثل هكذا حادثة على اثبات مدعاه في الإمامة في كونها أصلاً من أصول الدين ، أو معتقداً من المعتقدات التي يجب على المكلف الإيمان بها انما يثبت على نفسه بدليل قاطع فقره المدقع من الأدلة ، ويثبت كذلك انتفاء امكانية اثبات معتقده هذا من جهة الدليل ، ولو سكت ولم يورد هذا الدليل لكان اسلم له واستر لحاله ولحفظ بسكوته ماء وجهه .

ولذلك أقولها كنتيجة ان هذه الحادثة لو صحت – وهذا بعيد – يمكن ان تحمل على أي شيء ، الا على ادعاء الشيعة في كونها تدل على إمامة علي ﷺ بالمعنى الذي يرونه لها وبالصورة التي يعتقدونها فيها .

الوجه الخامس :

على تقدير ثبوت الحادثة فهي غير مقبولة في الاستدلال لما يلي

الحديث فيه طعن بشخص علي ﷺ

على تقدير ثبوت الحادثة فهي أيضاً غير مقبولة في الاستدلال لما يلي :

ان في هذه الحادثة المروية ان ثبتت استدلال سلبي ، أو نتيجة معكوسة، بمعنى ان الاستدلال بها ينقلب من مدح إلى ذم ، أو من مزية إلى منقصة .

ولتوضيح هذا الأمر نقول ان المستدلين بهذه الحادثة يقولون بأنها حجة على تنصيب علي ﷺ وجعله وصياً بعد الرسول ﷺ وفي هذا رفع لمقام علي ﷺ، واثبات مزية له لم تثبت لغيره .

لكن فاتهم انه من الممكن وبقوة ان يستدل بهذه الحادثة على شيء آخر على الضد مما استدلوا عليه ، الا وهو الانتقاص من قدر علي ﷺ إذ ان في

اثبات هذه الحادثة حط واضح ، وانتقاص فاضح ، وذم ما بعده ذم وتجني على هذه الشخصية لم ير له مثيل ، ولم نسمع احداً تفوه به ولعل ما ذكرناه هنا مستغرب ولكن الذي نقوله هنا هو واقع الأمر فإن واقع هذه الحادثة يفرز انتقاصاً لشخص علي من وجوه ، وهي :

لا فرق بين علي عليه السلام وكفار قريش

١- ان العرض المقدم لم يفرق بين الحاضرين ، فهو كان موجهاً إلى كل الموجودين سواء بسواء ، ولم يأخذ بالاعتبار الجوانب الاخرى التي تحيط بشخصية الافراد ، فهو لم ياخذ الإيمان والكفر في الاعتبار ، ولا الاعمال المقدمة من قبل الشخص للنبي صلى الله عليه وآله ، بل ولا حتى درجة القرابة .

فهو في طرقه لهذا العرض جعل الكل في حكم واحد ، ونصبهم في مقياس واحد، ووضعهم على درجة واحدة ، وسلب كل مزية يمكن ان ترفع بعضهم على بعض أو ان ترجح جانب احدهم على الآخر ، وفي هذا يوضع علي عليه السلام مع بقية الحاضرين في نفس الدرجة ، ويعامل في هذه القضية معاملتهم ، وتنتفي عنه كل مزية يمكن ان ترجح جانبه عليهم .

فأي انتقاص بعد هذا ؟ واي سلب للمزايا أشد من ذلك ؟ ان هذا الألغاء والذوبان في هذا التجمع الحاوي للمشرك ، والدنيء ، والمعارض ، والعدو لا يبقي لعلي عليه السلام أي ميزة تدنيه أو تقربه أكثر من غيره إلى نفس النبي صلى الله عليه وآله بل سيكون الرابط بينهما كالرابط مع غيره من القرشيين وهو دائرة القرابة العامة * .

---

* اعتراض

لعل البعض يعترض قائلاً :

ان احضار علي عليه السلام مع هؤلاء الموصوفين بما ذكر كان لقصد اقامة الحجة عليهم بخصوص إمامة علي عليه السلام .

ونحن نقول : ان هذا الإعتراض غير وارد ولا مجال لقبوله لامرين :

الأول :

ان الدعوى في الإمامة انها أصل من أصول الدين تلزم جميع المكلفين بلا استثناء، لذا فلا يمكن حصر اقامة الحجة عليه بجمع معين ، وبطريقة لا تحقق المطلوب .

الحادثة تصف علياً ﷺ بانه شخص دنيوي يتطلع للمناصب منذ صغره

٢- ان هذا الوصف الذي وصفت به الحادثة ، يحمل من المعاني التي توضح شخصانية الفرد ما يبين من خلالها طبيعة داخلها ومكنون وجدانها وفي قضيتنا هذه، وفيما يتعلق بشخصية علي ﷺ نفسه ، نجد ان هذه الحادثة تصف علي ﷺ وهو لا يزال في عنفوان شبابه * ، وفي بداية انطلاقة مسيرة حياته

=

الثاني :

ان المقام ليس مقام اقامة حجة وبيان بل المقام مقام طلب نصرة وتأييد، فالحاضرون كانوا على علم بدعوة النبي ﷺ عارفين بها ، وطلب منهم في هذا التجمع المناصرة والتأييد على هذا الذي علموه ، لذا فالاعتراض بمثل هذا بعيد جداً ولا يستقيم بحال .

* **حديث المنزلة وغيرها حجة للخوارج للانتقاص من علي ﷺ**

ان الشيعة في استدلالهم بالحوادث والاثار ينظرون إلى جانب القوة فيها فقط، ولا يعيرون الاهمية المطلوبة لجوانب الضعف التي تدل عليها هذه الأحاديث والاثار .

هذه الجوانب التي قد يستغلها البعض ، وخصوصاً المعادون المبغضون للتشويه والطعن والانتقاص .

وفيما يخص علي ﷺ فإن ما يستدل به الشيعة من اثار واحاديث تحقيقاً لفضائلهم، واثباتاً لما يعتقدونه فيهم من الإمامة في المقابل هناك نواصب له وخارجون عليه يستخدمون نفس هذه الأدلة للطعن فيه وتوجيه المناقص إليه .

فمما يذكر للخوارج هنا انهم جعلوا من أحاديث يعتقد الشيعة انها دليل على إمامة علي ﷺ حجة وبرهان لالحاق النقص بشخصه ، والطعن بأيمانه والتزامه من ذلك ما كان منه عندما آمره النبي ﷺ على المدينة ولم يخرجه معه إلى الجهاد في غزوة (تبوك) ، فتبرم علي ﷺ لهذا الأمر ، ولم يخضع له خضوعاً تاماً ، وترددت نفسه للانقياد له والتسليم به ، مما اضطر النبي ﷺ إلى ان يغريه بجزاء ، ويحبوه بمنقبة لكي يقبل بهذا الأمر وينفذه ويخضع له ذلك ، هو ان بادر باتحافه بمنزلة معنوية لغرض تسكين ما تحرك في دواخله فقال له :

(الا ترضى ان تكون مني بمنزلة هارون من موسى) ، فعند ذلك سكنت نفس علي ﷺ للامر الموجه إليها وقبل بتنفيذه ورضي بالتزامه .

كما ان هناك اشارات من الخوارج وغيرهم إلى إلحاق الطعن ، أو محاولة التشويه بنقل حوادث أخرى فيها دلالات سلبية ، وجوانب ضعف يمكن ان تبرز بصورة حجة أو برهان فيما ذهبوا إليه .

=

فسمع عنهم انهم يقولون ان كثيراً من الحوادث تدل على ان نفس علي ﷺ لم تكن مطواعة لتنفيذ اوامر النبي ﷺ بامتثال مجرد وتنفيذ يدفع إليه الإيمان الكامل والتصديق الجازم ، إذ دائماً نجده يتردد ، ويعترض ، ويقف حتى تأتيه الجائزة، أو المنقبة ، أو الفضيلة ليخضع للامر وينفذ ويرتفع عنه التبرم والاعتراض .

وفي بعض الاحيان لا يخضع ، والغريب في هذا الذي لم يخضع له ان النبي ﷺ لم يرتب على الأمر به جزاءاً أو منقبة كما حصل في صلح الحديبية عندما امر النبي ﷺ علياً ﷺ بأن يمسح المكتوب ليكون على وفق ما قال سهيل ، فلم ينفذ علياً ﷺ الأمر حتى اضطر النبي ﷺ إلى ان يمحو هذه الكلمات بنفسه .

واشاروا إلى ان اثبات هذه الحوادث يقرر هذه الصفة في شخص علي ﷺ ويلحقها به ثبوتاً لتكررها على الرغم من تباعد الزمان واختلاف الحال .

لذا فالذي اشرنا إليه ها هنا من دلالة حادثة الدار على اثبات صفة الغرضية، وتحصيل المنفعة من جراء الالتزام باوامر النبي ﷺ في شخص علي ﷺ قد استشعرنا خطره وعرفنا اثره السلبي لذا بناءاً عليه حكمنا برد هذه الحادثة وبطلانها حتى لا نسمح للمغرضين في استغلالها للطعن بالإمام علي ﷺ .

حادثة أخرى

وهناك حادثة أخرى وردت عن علي تشير إلى هذا المعنى وتدل عليه ، اعتمد عليها (مرتضى العسكري) في كتابه معالم المدرستين (ج١ ص ٢٩٦) لإثبات أن النبي ﷺ قد عين علياً وزيراً لم يذكرها كاملة خوفاً من المحذور لانها ستكون دليلاً عليه لا له، فقال ذاكراً هذا المقطع من الرواية :

[روى ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال للامام علي : أنت أخي ووزيري تقضي ديني وتنجز موعدي . . . إلى آخر الحديث في فضل الإمام علي] .

ولو جئنا بالرواية كاملة كما وردت في المصادر التي اشار إليها (مرتضى العسكري) (الطبراني ، مجمع الزوائد ، كنز العمال) لتبين الأمر ولوجدنا ان صفة الغرضية والمنفعة متحققة في علي واضحة فيه ، وإليك نص الرواية كاملة لتكون على بينة من الأمر :

[حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، ثنا محمد بن يزيد هو أبو هشام الرفاعي، ثنا عبد الله بن محمد الطهوي ، عن ليث ، عن مجاهد ، عن بن عمر قال :

بينما أنا مع النبي ﷺ في ظل بالمدينة وهو يطلب عليا ﷺ إذ انتهينا إلى حائط فنظرنا فيه فنظر إلى علي وهو نائم في الأرض وقد أغبر فقال لا ألوم الناس يكنونك أبا تراب ، فلقد رأيت عليا تغير وجهه ، واشتد ذلك عليه فقال :

كشخص دنيوي ، متطلع إلى المناصب والكراسي ، وصولي يستغل الوقائع ، ويتحين الفرص للوصول إلى ماربه ، دوافعه ملكية ، واتجاهاته سلطوية ، وانتمائاته زعاميه ، وولائه مصلحي ، تتحكم به مرادات النفس ، ومتطلبات الهوى والوجدان .

هذا ليس تجنياً ولكن هذه هي النتيجة الحتمية في الحكم على أي شخص في هذا المقام ، لا تجد له حكماً غير انه مستغل وصولي يركب على حاجات الاخرين ، ويستغل ضعفهم * ، وتنفي عنه كل شهامة ، ورجولة ، وفروسية يتطلبها هذا الموقف .

=

ألا أرضيك يا علي ، قال : بلى يا رسول الله ، قال :

أنت أخي ووزيري ، تقضي ديني ، وتنجز موعدي ، وتبرئ ذمتي ، فمن أحبك في حياة مني فقد قضى نحبه ، ومن أحبك بعدي ولم يرك ختم الله له بالأمن والإيمان وأمنه يوم الفزع الأكبر ، ومن مات وهو يبغضك يا علي مات ميتة جاهلية يحاسبه الله بما عمل في الإسلام].

[كنز العمال / المتقي الهندي ج ١١ ص ٦١٠] [مجمع الزوائد / الهيثمي ج٩ ص ١٢١] [المعجم الكبير/ الطبراني ج١٢ ص ٣٢١]

أقول :

انظر معي كيف ان الرواية بتمامها دلت على اثبات صفة الغرضية ، ومحاولة الاستغلال للمواقف في شخص علي ﷺ ، فهل يقبل الشيعة هذا ؟

لكن ما يثار هنا موجهاً للشيعة :

ماذا لو كان هذا الإعتراض ، وعدم الرضا ، وتغير الوجه حاصل من قبل (أبي بكر أو عمر أو عثمان) كيف سيتصرف معه الشيعة ؟

ألن يعتبروا هذا مطعناً فيهم ؟

ألن يقولوا ان هؤلاء أناس لا يتحملون سماع أي كلام من النبي ﷺ والله امرنا بقوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾(النساء - ٦٥)؟ .

ألن يكيلوا لهم الكم من الاتهامات ؟ ولكن ما يسعنا القول هنا الا أنه الهوى يعمي صاحبه ويصم .

* قال الشيخ محمد جميل حمود في كتابه ابهى المداد في شرح مؤتمر بغداد (ج١ ص ٧٦٦):

=

ان مقدمات هذا الحكم على علي ﷺ واضحة جداً في هذا الحديث وهو يدل عليها دلالة لا لبس فيها ، ذلك اننا قبل ان ننظر إلى هذا الحديث ينبغي ان نعلم بعض الأمور المتعلقة به وان نشير إلى أصول معلومة وثابتة قبله هذه الأمور والأصول هي :

ان علياً ﷺ كان من اوائل الذين امنوا بالنبي محمد ﷺ ، فقد ذهب بعض العلماء إلى انه أول مؤمن به ﷺ ، وذهب اخرون إلى انه أول مؤمن من الصبيان .

ونتيجة هذا الإيمان المبكر ثبوت النصرة والمؤازرة منه للنبي ﷺ وليست هذه النصرة كأي نصرة تصدر من اشخاص اخرين بل هي نصرة على اعلى درجة يمكن ان يتصورها انسان .

فعلي ﷺ ابن عم النبي ﷺ ومقرب منه إلى درجة كبيرة ، وملازم له في الغالب من احواله ، وتربطهما علاقة حب صميمية وصلت إلى درجة التعلق الروحي والوجداني ، لذلك فعلي ﷺ لم يكن محتاجاً إلى أي محفز لغرض تحقيق نصرة النبي ﷺ ، أو مؤازرته لأن الإيمان والنصرة ثابتان له اصالة بحكم يقيني قطعي .

وعليه فإن هذا الحديث وانطلاقاً مما ذكرنا يكون فيه انتقاص مباشر لشخص علي ﷺ من جهة ادراجه في حكم غير المناصر والمؤازر ، وجمعه مع المعارضين للنبي عليه الصلاة والسلام المتخلين عنه في ظرفه الصعب هذا.

=

[كان علي انذاك غلاماً في ربيعه الثالث أو الخامس عشر] .

* قال آية الله جعفر سبحاني في كتابه سيد المرسلين (ج١ ص ٣٩٧) :

[كان علي في ذلك اليوم اصغر الحاضرين] .

* قال محمد رضا المظفر في كتابه عقائد الإمامية (ص ١٠١) :

[علي يومئذ صبي لم يبلغ الحلم] .

* قال آية الله محمد آصف محسني في كتابه صراط النجاة في المعارف الاسلامية (ج٣ص ٢٤٠):

[ان علياً كان يومذاك طفلاً صغيراً ، لم يبلغ الحلم] .

كما انه يصور علياً رضي الله عنه بانه يحتاج إلى محفز ومقابل لاجل قبول هذه النصرة، وان هذا الحكم هو الراسخ في ذهن النبي له ، والا لماذا ادرجه ضمن هذا الحشد ؟ ولماذا ادخله في حكم هذا العرض ؟ ولايضاح هذا أقول :

النبي ﷺ كان يشكو من قلة الناصر والمعين

ان النبي ﷺ عندما عرض هذا العرض لم يدفعه لذلك الا ما ألم به من مصاعب ومتاعب ، وما احاط به من مشاكل وهموم ، وما اصيب به من قلة الناصر، وضعف المعين ، لذلك كان ينبغي للمحب له ، والباحث عن حفظ ماء وجهه والذي يقف معه وقفة ترفع من معنوياته ان يقوم ويقول له نحن نناصرك ونؤازرك بدون أي مقابل ، ورغم كل المصاعب لا ان يجعل القضية قضية مساومة ، وصفقة تجارية ، لك النصرة ولي المنصب .

موافقة علي رضي الله عنه على طلب النبي ﷺ لا تتطابق مع اخلاق العرب

ان هذا الأمر بعيد عن اخلاق العرب ، ناهيك عن اخلاق المسلمين فقد سمعناهم يقولون ارحموا عزيز قوم ذل ، لا استغلوا عزيز قوم ذل ، ان أي شخص في مكان النبي ﷺ سوف يحكم على شخص مثل علي رضي الله عنه بانه فاشل في الاختبار، وينظر إليه نظرة حذر واحتقار لأن ما قام به لا يستقيم والحال الذي ينبغي ان يكون ، ولا يتماشى مع اخلاق العرب والفرسان التي من المفروض ان تثبت وجودها في مثل هذه الظروف .

ولتوضيح ما ذكرنا بالمثال :

لو ان مسؤولاً عن عمل قدم عرضاً إلى اناس لغرض تشغيلهم عنده في مؤسسته وكان بضمنهم رجل كان يعمل ضمن هذه المؤسسة ، وقال لهم ان الذي يوافق منكم على العمل معي في المؤسسة فسأعطيه راتباً جيداً ، وبيتاً يسكن فيه، فأحجب المقدم اليهم هذا العرض عن الموافقة ، وقام الرجل الذي يعمل أصلاً في هذه المؤسسة ، وله فيها راتب جيد ، وبيت من المؤسسة يعيش فيه ، فقال أنا اوافق ، فماذا سيكون رد فعل المدير والحاضرين على تصرف هذا الرجل ؟

ان موافقة هذا الرجل على هذا العرض تثبت فيه انتهاز الفرص ومحاولة استغلال أي امرحتى ولو كان كان غير معقول ، ولا مقصوداً لاجل تحقيق مطالبه .

والا فما علاقته بهذا العرض ؟ ومن وجهه أصلاً إليه ؟ ولماذا بادر هو إلى القبول مع انتفاء علاقته به ؟

وحتى لو كان في العرض المقدم زيادة مزية غير موجودة عند هذا الرجل فلا يحق له مصادرة حق الغير لأن العرض كان لشخص واحد ، وهذا الرجل غير مقصود به ، واحتمال ان احدهم سيقبل في العرض ولكنه لما راى هذا الرجل قد وافق احجم وسكت .

ان الذي ينبغي فعله لهذا الرجل هو ان يترك هذا العرض كما هو ، ويقدم طلباً أو التماساً إلى صاحب المؤسسة يرجو من خلاله ان يكرمه بهذه المزية، ويدرجه في ضمن الذين تعطى لهم ، لكن ان يقبل بهذا العرض ابتداءاً وهو غير مقصود به امر غير مقبول مطلقاً لا واقعاً ولا منطقاً .

لو اثبتنا هذه الحادثة فاننا ننتقص من قدر علي

٣- ان هذه الحادثة المنقولة تشير اشارة إلى حكمٍ مهم وخطير ، وهو ان المخاطبين بهذا العرض كانما كان الحكم الثابت فيهم انهم غير مناصرين ، ولا مؤيدين ، فلذلك جمعوا كلهم على اختلاف توجهاتهم ، ووجهه اليهم خطاب واحد، وعرض عليهم عرض واحد ، من غير ما تفريق بينهم في ذلك .

وكما هو معلوم ان الإمام علياً كان بضمن هؤلاء القوم الذين وجه اليهم هذا العرض ، فكانما حال الحادثة يقول ان علياً مشترك معهم في الحكم ، وانه لم يكن مناصراً ، ولا مؤازراً للنبي من قبل ، والا فلو كان هذا الوصف ثابتاً له والنصرة والتاييد قد تحقق منه فما الداعي إلى توجيه هذا الخطاب له وإلى اشراكه مع الاخرين في العرض المقدم ؟

بل والادهى من انه لم يكن مناصراً انه لم يقبل هذه النصرة ولم يتوجه إليها الا بعد ان قدمت له مغريات ، وعرضت عليه مناصب ، ووعد بجائزة وثمن مقابل اقدامه على هذا العمل ، إذن هي تنفي عنه أصل النصرة ولا تثبتها

له الا بعد ان قدمت له المحفزات ، فاي انتقاص أشد من هذا لشخص يدعى انه من اوئل الذين امنوا بمحمد ﷺ واسلموا لهذا الدين .

خلاصة القول ان في اثبات وقوع هذه الحادثة انتقاصاً فاضحاً لشخص علي رضي الله عنه وانحطاطاً في قدره إلى درجة لا يوصف بها الا حقراء الناس واسافلهم.

الوجه السادس :

لو وافق الجميع على عرض النبي ﷺ فلمن ستكون الوصاية؟!

على تقدير ثبوت الحادثة فهي أيضاً غير مقبولة في الاستدلال لما يلي :

ان هذا العرض المقدم من النبي ﷺ كان موجهاً كما ذكرنا إلى عموم الحاضرين ولم يكن عند عرضه موجهاً هذا الخطاب إلى واحد بعينه ، ولم يستثنِ منه احداً، فلو فرضنا جدلاً ان كل الحاضرين رفعوا ايديهم قابلين بهذا العرض ، أو جزء منهم ثلاثة أو اربعة ، فكيف سيكون الحال عندئذ ؟

وكيف سيستقيم هذا العرض مع هذا العدد من القابلين ؟

أسيظهر منصب جديد استدعته الواقعة ؟

ام سيكون هناك أكثر من وصي ؟!!!

ان النبي ﷺ عندما وجه الخطاب وجهه للعموم والجواب المتوقع بالقبول ربما يكون منهم جميعاً ، أو من اكثرهم ، أو من نسبة تصل إلى اقل الجمع فيهم، فلذلك ينبغي منطقاً وعقلاً ان يكون العرض المقدم متناسباً مع القضية المعروضة، وعدد الناس المشمولين والمقصودين بالعرض .

العرض لا يستقيم الا لشخص واحد

ان هذا العرض لا يستقيم الا مع شخص واحد يوجه إليه ، ويقدم إليه فلو كان علي رضي الله عنه وحده حاضراً ، أو أي واحد غيره لاستقام العرض عندئذ ولقبل، ولكن مع كثرة الحاضرين لا يستقيم هذا العرض ولا يمكن ان يقبل ، بل ان المنطقي الذي ينبغي ان يعرض هو ان يقول لهم اجعلكم ملوكاً ، أو وزراء ، أو امراء على ولايات ، أو اعطيكم كذا وكذا إلى آخر ذلك من العروض التي

يتحقق فيها الاشتراك والتي من الممكن ان تتحقق مع الملابسات التي احاطت هذه الحادثة ، والمتمثلة بكثرة الحاضرين ووجوب تقديم اغراء يمكن ان يشملهم جميعاً .

فتاة واحدة لثلاثة ازواج

ولتقريب ما طرحناه بمثال أقول :

لو عرضت امراً على ثلاثة اشخاص كان يكون المساعدة في بناء بيت ، وكان من الممكن لهم جميعاً القيام بذلك ، وجعلت مقابل ذلك ان ازوجهم ابنتي الوحيدة، فما هي النتيجة المنتظرة من هذا العرض ، النتيجة انهم سيضحكون علي ويقولون اعرض عرضاً منطقياً يمكن ان تعطيه لنا جميعاً إذا وافقنا على القيام بهذا العمل معك فإن عرضك هذا لا يستقيم منطقاً مع العمل المنتظر تقديمه منا .

تخبط علماء الشيعة في حل هذا الاشكال

لقد تخبط علماء الشيعة كثيراً في حل هذا الاشكال تخبط عشواء لقوته، وراحوا يضربون اخماساً باسداس من اجل تخريج هذا الالزام لرسوخه وثبوته المبطل للحادثة جملة وتفصيلاً ، وأخذوا يبحثون عن اي تعليل حتى لو كان افتراضياً ليوهموا انفسهم واتباعهم بسلامة هذا الحديث من القدح ، فأخرجوا تبريرات وتكلموا بكلام لا يقبل مطلقاً الا في حالة من حالتين :

الاولى :

ان يكونوا هم من قدم العرض ، المديرون لمجرياته ، العالمون بحيثياته لا الرسولﷺ هو من قام بهذا ، حالهم حال ائمتهم في نزول الوحي عليهم ، والا من أين جاؤوا بهذه التعليلات والاخبارات من مثل قولهم :

[ان القضية محسومة لعلي، وهذا الأمر مقرر مسبقاً من قبل الله ورسولهﷺ].

[وما هذا الذي جرى برمته الا لاقامة الحجة على الموجودين] .

اقوال لا تقبل الا من موحى إليه ، أو من صاحب دليل من موحى إليه .

والغريب من شأنهم أنهم لم يأتوا بأي دليل يقرر على الاقل دعواهم ، أو يجعل لها نوع قبول لا من آية قرانية ، أو قول للنبيﷺ ، أو قول لاحد ائمتهم ، أو نقل من أحد الحاضرين للحادثة .

ثم يريدون من الناس الاقتناع بقولهم ، ولا يبالون في توجههم هذا انهم يتجاوزون على حدود الشرع ، ويطعنون بمصادره .

لا اريد ان اطيل عليكم ولننتقل إلى ما سطره علماء الشيعة من تعاليل هي اوهى من بيت العنكبوت .

فمما ذكره مرتضى العاملي في كتابه الصحيح من السيرة كلام المظفر في دلائل الصدق في تخريجه لهذا الاشكال ما نصه :

[وليعلم من أول الأمر : أن هذه المنزلة لعلي لأن الله ورسوله يعلمان : أنه لا يجيب النبي ﷺ ويوازره غير علي ؟

فكان ذلك من باب تثبيت إمامته ، بإقامة الحجة عليهم . ومع فرض تعدد المجيبين يعين الرسول الاحق بها منهم] .

ثم نقل قول المحقق مهدي الروحاني ذاكراً ، ما نصه :

[وقد أوضح ذلك المحقق البحاثة السيد مهدي الروحاني : بأن الخطاب إنما هو للجميع ، لكن النبي ﷺ كان يعلم من خلقهم ، وعلاقاتهم ، وطبائعهم : أنهم سوف لا يجيبون إلا علي ، هذا بالاضافة إلى إعلام الله له بذلك] .

ثم ايد كلامهما بقوله :

[أضف إلى ذلك : أن إمامة وخلافة علي ، إنما هي بجعل من الله سبحانه وتعالى، لا بجعل من النبي ﷺ لتترتب على المؤازرة المنشودة ، والمرغب بها، مع علم النبيﷺ بعدم إجابة غير علي ، فيكون ما جرى في يوم الانذار لاجل إقامة الحجة ، وقطع كل عذر] [١].

أقول :

لا يخفى على المطلع ما في هذا الكلام من تحكمات بعيدة كل البعد عن الواقع ومفتقرة إلى الدليل ايما افتقار ، ولعل هذا يكفي في رد وابطال جميع هذه

---

(١) [الصحيح من السيرة / مرتضى العاملي ج٣ ص ٦٦]

التعليلات ، مضافاً إليه كون الحديث مردوداً اصلا الا اننا امعاناً في الرد سنكشف عن ما في هذا الكلام من تخبط واضح ، واضطراب بين ، وكالاتي :

١- ان كان الله ورسوله يعلمان انه لن يجيب النبي ﷺ وقتها واحد من الحاضرين الا علياً ، الا يدل هذا على أن ما قام به النبي ﷺ يعتبر لغواً ومضيعة للوقت ، وضحكاً على الذقون ، واستهزاءاً بالناس ، وقدحاً فيهم ؟

لو كان الحاضرون من المؤمنين لربما كان هناك وجه لكن ان يكون الكفرة هم الحاضرون فهذا مما لا يمكن قبوله بأي شكل من الاشكال ، لما فيه من قدح في الدعوة وطعن في النبوة ، والمقام مقام جلب ناصر ، وتحصيل اتباع .

٢- وإذا كان النبي ﷺ يريد ان يقرر معتقد الإمامة بهذا التصرف معلناً علياً اماماً وعنواناً على هذا المعتقد :

فهل يعقل ان يوجه هذا الأمر للكفار الذين لا يؤمنون بنبوته اصلاً ؟

ومن أحق بهذا الأمر اليس المؤمنون ؟

ومتى كان الكفار المحاربون محلاً لاثبات أصول الدين وعقائد المسلمين ؟

ولماذا التلاعب واللغو والخداع في عرض هذا الاصل ومحاولة اثباته بالمنحرف من الطرق ، الا يدخل هذا التصرف شكاً فيه وريبة عليه ؟

ايعقل ان يقوم الرسول ﷺ باقرار أصل من أصول الدين ثم يدخل الشك على أصل تقريره ؟

أليس هذا هو التناقض بعينه ؟

اليس هذا رمياً للرسول ﷺ بالتناقض والاضطراب في التصرف سبحانك ربي هذا بهتان عظيم .

٣- ان اقامة الحجة لا تكون ايضاً بهذا الشكل ، وليس هذا سبيلها على الاطلاق فهي تكون بالادلة القاطعة ، والحجج الدامغة ، تكون بآيات الله المنزلة على رسوله ، تكون بالمعجزات القاهرات للعقول تلك التي على الرغم من تواليها تترى على الكافرين لم يؤمنوا بنبوة محمد ﷺ ، ولم يصدقوا بدعوته ، أفبعد كل هذا يأتي ليقيم الحجة عليهم بهذه الطريقة وعلى هذا الشكل ، ان هذا مما لا يقبل مطلقاً ، ولا يصدقه مجنون فضلاً عن عاقل !!

ثم إذا كان القصد اقامة الحجة على معتقد :

فلماذا لم يشر النبي ﷺ إلى هذا الأمر ؟

لماذا لم يقل اني ادعوكم إلى دين وعقيدة واصل ؟

لماذا دعى إلى عرض ومساومة ؟!

ان الذي يقول هذا القول انما يحكم على عقله بالموت ، والهلاك ، والضلال المبين لبعد قوله عن الواقع بعداً تاماً ، وانتفاء اي صلة له معه بأي شكل من الاشكال .

٤- ولعل ما يكفي هنا في وئد هذه التعليلات الفارغة ودفنها إلى الابد ، ان يعلم أن الله إذا اراد ان يقيم الحجة على الناس بامامة علي وباحقيته فانما يكفي ان ينزل آية يقول فيها : (علي الإمام بعد الرسول الهمام) وينتهي الأمر .

فكما اقام الحجة بنبوة محمد بقوله : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾.

وبالمعاد بقوله : ﴿ إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ .

وبالتوحيد بقوله : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، فكذلك مع الإمامة يفعل نفس الفعل.

لماذا الإمامة والإمامة فقط يتخلف عنها هذا الأمر ؟

لماذا الإمامة تحتاج إلى لف ودوران ، وخداع وتلاعب من الرسول ﷺ ليقدح فيه من يقدح ، ويطعن فيه من يطعن دون جدوى هذا مما لا يقبل مطلقاً .

عرض فاشل

ان اقل ما يوصف به هذا العرض انه عرض فاشل لا طائل تحته ولا نتيجة منتظرة منه بل انه إلى التنفير اقرب منه إلى الجمع والضم ، فاذا كان حقاً وقع فلا غرابة ان يرفضه الحاضرون لسبب بسيط هو انهم قد اعتبروه ضحكاً عليهم مع عدم امكانية تحقيق هذا الأمر لهم جميعاً .

اثبات الحادثة تؤدي إلى الطعن بالنبي ﷺ

ان اثبات مثل هذه الواقعة تقدح ولا شك بحكمة النبي ﷺ وكماله العقلي، وخبرته الدعوية ، وحسن معاملته للناس وتعامله معهم ، بل انه يثبت له ضيق الافق ، وضعف النظر ، وقلة الخبرة في التعامل مع الناس ، والضعف في

امكانية الاقناع والترغيب لما يدعو إليه ، ان مجرد الانتباه إلى هذا الأمر الخطير والذي تدل عليه الحادثة يوجب على الكل ان يرفضها ويلقيها بعيداً ، بل ويحذر منها لما تحويه من طوام ، وانتهاكات ، ومصائب ، وانتقاصات .

في اثبات الحادثة حكم قاسي على علي عليه السلام

وايضاً مما ينبغي ان لا يغفل عنه الباحث في هذه الحادثة ان في اثباتها حكماً على علي عليه السلام بانه انسان ساذج ، قليل الفهم والادراك ، ضعيف الخبرة في المعاملات وأصولها ، والعروض المقدمة ونتائجها ، وذلك اننا كما ذكرنا ان الناس المجتمعين لم يرفضوا العرض لانه كانوا رافضين له ، بل على العكس ان فيه مصلحة لهم ، ولكنهم رفضوه لانه غير مقبول منطقاً ، ولا يمكن ان يتحقق واقعاً ، فلم يرفع أحد يده لانهم اعتبروه لغواً من القول .

اما علي عليه السلام فلم يفهم هذا الأمر ، ولم يستوعب حقيقة العرض ، ودافع التسلط عنده ، وحب الرئاسة ، وامنية الجلوس على الكرسي ، حجبت عنه في هذه اللحظة رؤية العقل ، ورجاحة الفكر ، وظن انه سباق ايهم يرفع يده اولاً، فانتفض سريعاً وقال أنا انا لعله يسبق غيره للوصول إلى المطلوب ويمنع المنافس من حيازة المرغوب فيالعلي المسكين ، لانني في هذه اللحظة اتخيل حال من حوله وهم يضحكون عليه ، ويقولون انك صبي لم تتجاوز الخامسة عشرة أو الرابعة عشرة من عمرك ، وانك لا تفهم هذه العروض ، ولا تقدر مضامينها والمقصود منها ، ولذلك انطلت عليك اللعبة .

العرض المقدم من النبي صلى الله عليه وآله احجية استطاع المشركون حلها

فالناس اعتبروها من النبي صلى الله عليه وآله احجية نجحوا في حلها ، لكن مع الاسف كان الفاشل الوحيد بين كل الحاضرين هو هذا الفتى الذي بسبب صغر سنه لم يقدر ان هذا الأمر لم يوجه إليه ، ولم يقصد به لانه أصلاً لم يستوعبه حق استيعابه، ونتيجة لذلك تغلب عنفوانه تلك اللحظة على رجاحة عقله ، فانظر إلى هذا الانتقاص وإلى هذا الذم الذي يمكن ان يعلق بشخص علي عليه السلام إذا تجرأنا واثبتنا

هذه الواقعة ، وهذه الانتقاصة يمكن ان تضاف إلى مجموع الانتقاصات التي ذكرناها في النقطة السابقة لكنا ذكرناها هنا لتعلقها موضوعاً في هذه النقطة .

الوجه السابع :

عرض لا يستقيم ومكانة النبي ﷺ

ولا زلنا في سياق بيان عرض النبي ﷺ المقدم إلى الحاضرين ، فهذا العرض فيه من الخلل ، والضعف ، والركة ، والمخالفة للمعلوم من الدين ما لا يجوز معها نسبته بأي حال من الاحوال إلى النبي ﷺ والتي لا يحكم معها الا بكونه كذباً وباطلاً وملفقاً على النبي ﷺ .

ذلك ان في أحد فقراته الممثلة للمطلوب من الحاضرين ، والجزاء المترتب على موافقتهم من المطلوب منهم ما لا يمكن مطلقاً فهمه ، ولا استيعابه حيث ان النبي ﷺ قال في احدى طرق هذا الحديث :

[من يجيبني إلى هذا الأمر ويؤازرني على القيام به يكن أخي ، ووزيري، ووصي ، وخليفتي] .

ان هذا العرض لا يستقيم مطلقاً ، فكيف يتصور ان مجرد الاتيان بالشهادتين التي تتحقق بهما الإجابة فهما مفتاح الدخول كما هو معلوم إلى الاسلام، والمعاونة على أمور الإسلام هذا الذي طلب منهم اجابته وتلبية دعوته، كيف يتصور ان مجرد تنفيذ هذا الطلب منهم يوجب لهم كل هذه المنازل ان هذا لا يستقيم مطلقاً.

لماذا التخصيص بالعرض لافراد مع كون دائرة الشمول تعم الصحابة

ذلك ان النبي ﷺ لم يكن قد انقطعت به السبل فلم يجبه احداً مطلقاً إلى دعوته ليحتاج إلى مثل هذا العرض ، فكثير قد تبعه من من هم من علية القوم واشرافهم واقواهم واثراهم ، والناصر والمجير كان متحققاً له ، فلم يقع في الضرورة القصوى التي توجب عليه تقديم كل هذه التنازلات بل لا زال في فسحة من أمره والناس يتوافدون إليه مصدقين ومؤمنين .

كما ان جميع الذين آمنوا بمحمد ﷺ واتبعوا رسالته قد أجابوه ﷺ إلى هاتين الكلمتين أعني الشهادتين ، وتحقق فيهم تقديم كامل الإعانة له للقيام بأمر

دينه والدعوة إليه ، ولم يثبت عن أحد منهم في تلك الفترة تخلف ، أو ضعف، أو استكانة ، أو رفض لاداء المطلوب منهم ، وتقديم ما يمكنهم تقديمه لغرض خدمة الدين ونشر دعوته .

ولم يقف عملهم عند هذا الحد بل بذلوا انفسهم واموالهم رخيصة في سبيل اقامة هذا الدين وتحقيق الطاعة الحقيقة الكاملة لرسول الله ﷺ ، حتى وصلت بهم طاعتهم هذه إلى ان يفارقوا اوطانهم ويهاجروا بلدانهم تاركين كل شيء وراء ظهورهم لاجل طاعة الرسول ﷺ وتقديم ما يمكن ان يقدموه لاجل نصرة هذا الدين .

والادهى من هذا انهم عادوا أهليهم فلم يرقبوا فيهم لا أبوة ، ولا أخوة ، ولا بنوة ، ووصل الأمر بهم إلى ان يقتلوهم في سبيل الله وطاعة ونصرة لرسول الله .

وقدموا أروع وأبلغ صور في الصبر ، والتحمل ، والتضحية فصبروا على ألم الشتات والتفرق بعد الألفة والسكينة التي كانوا يعيشونها .

وصبروا على المهانة ، والذل ، والانكسار ، والهوان ، وتحملوا مأساته بعد ان كانوا اعزاء في قومهم يشار اليهم بالبنان .

وصبروا على الفقر ، والعازة ، والجوع ، والحرمان بعد ان كانوا اغنياء مترفين ، منعمين ، ومكتفين .

وصبروا على الشدائد ، والملمات ، والاهوال ، والمصائب ، وشتى صور العذاب والأذى ، وأنواع الضرر بعد ان كانوا يعيشون في رخاء ، وفي بحبوحة من العيش ، كل هذا وغيره قدموه رخيصاً عن رضاً وطيب خاطر في سبيل الله ولاجل رسول الله ﷺ .

وسيرتهم في هذا مشهورة معروفة لا ينكرها الا جاحد أو حاقد ، ولا يعارضها الا مكابر ، ولا يكذبها الا سفيه ضعيف العقل .

ومع هذا كله فلم يكن أحد منهم خليفة لرسول الله ﷺ ، ولم يستحق ان يكون وصياً أو وزيراً ، ولم يعرض عليهم أصلاً هذا الأمر لا ابتداءاً قبل دخولهم إلى الإسلام ، ولا بعد ان ظهرت منهم كل هذه الصور المشرقة عندما قاموا بهذه الاعمال في سبيل الله .

ان مجرد تصور هذه الحقيقة ليكفي في نقض هذا الحديث وابطاله ، ناهيك عما فيه من الغبن والظلم لبعض الناس الذين قدموا اضعاف هذا العرض الذي عرض على هؤلاء الحاضرين .

ومما يضاف إليه ان هذا العرض – الإجابة ، والمناصرة ، والمؤازرة – هو مطلوب اصالة من كل مؤمن إلى يوم القيامة ، ولا تخصيص له بافراد معيين فمن لم يقم بهذا العرض أصلاً ليعد في الدين منافقاً وزنديقاً .

فالذي لا يحقق النصرة المطلوبة للدين ولرسول الله ﷺ ، ولا يحقق الإجابة المطلوبة إلى الشهادتين لا حظ له من الدين ، فما من مؤمن يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر إلى يوم القيامة إلا وله من الإجابة إلى الدين والمعاونة على قيام امره حظ ونصيب ، ومن لم يكن له من ذلك حظ فهو معدود من أهل النفاق فكيف يجوز بعد هذا كله نسبة هذا الكلام إلى رسول الله ﷺ ؟

الوجه الثامن :

قضية عين

على تقدير ثبوت الحادثة فهي أيضاً غير مقبولة في الاستدلال لما يلي :

إن هذه القضية المطروحة ألا وهي قضية الإمامة لا يمكن أصلاً ان نستدل عليها من هذه الواقعة ، وذلك لأن هذه الحادثة المنقولة انما هي قضية عين، بمعنى انها قضية خاصة جرت في حال فرضته ظروف وملابسات ادت إلى وقوعها وكان المقصود منها تحقيق غرض معين ، والوصول إلى نتيجة محددة ومطلوبة .

والدليل على ذلك ان النتيجة منها لو كانت مطلوبة أصلاً لترتب الحكم عليها مباشرة ، ولكن عند تخلف هذا الترتب يمتنع جعل هذه الحادثة دليلاً على اثبات هذه القضية ولايضاح هذا الأمر أكثر ، نقول :

وصاية خاصة لا عامة

إن الظرف الذي مر به النبي ﷺ ظرف قاسي ، وحال شديد الوطء ، سيء الأثر استدعى منه ان يبحث عن أي شيء ممكن أو غير ممكن لمحاولة تفريج هذا الحال فلذلك جرت هذه الواقعة ، وحدثت هذه القضية ، على أثر هذه الملابسات ، وتحت وطاة هذه الظروف ، لذلك من الممكن للنبي ﷺ ان يوجه معنى الوصي توجيهاً آخر إذا ما تحقق من المقابل المطلوب .

بمعنى انه يجعله ذا وصاية على شان من شؤون النبي ﷺ لا وصاية على شان الأمة كلها ، فيكون مثلاً وصياً على شؤونه السياسية ، أو الاجتماعية ، أو الاقتصادية لا مطلق الوصاية التي تتنافى وحال النبوة والرسالة ، وهذا هو الحال في المضغوط عليه الذي كثرت عليه الشدائد والمصائب يقدم أي عرض مهما كانت النتائج المفهومة منه أوالاثار المترتبة عليه ثم إذا ما تحقق المطلوب يوجه المعروض على وفق الممكن والمتناسب مع المقام ، لننظر إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ﴾ (الأنعام: من الآية٣٥).

فالله وجه النبي ﷺ عندما يشتد الكرب ، ويضيق الحال إلى غير الممكن للوصول به إلى الممكن ، وكذا في قضيتنا هذه فهو انما ذكر لهم غير الممكن للوصول به إلى الممكن ، ولذلك قلنا ان هذه القضية قضية عين ، طرحت وجرت احداثها في وقت خاص ، وتحت ظروف خاصة ، فلذلك لا يمكن ان تعد ويثبت حكمها اطلاقاً ، ويؤسس عليها بناءً حكمياً .

الوجه التاسع :

لم يتم توثيق هذه الحادثة

على تقدير ثبوت الحادثة فهي أيضاً غير مقبولة في الاستدلال لما يلي :

لا يخفى على المتتبع لقضايا تتعلق بالحكم والتنصيب ، وخصوصاً إذا كان هذا التنصيب لولاية العهد ، وجرى في حياة صاحب الأمر ، ان يجري اخراج منشور خاص ينص فيه على هذا الأمر الكبير .

وايضاً لا يكفي مجرد الاخراج لهذا المنشور ، بل يشترط معه زيادة في التوثيق ان يشهد عليه جماعة من الناس من أصحاب الوجاهة والمكانة ، ومن الذين يسمع لقولهم ويطمئن له .

كل ذلك ينبغي تحققه ، والاتيان به لتوثيق هذا الأمر ولقطع أي امكانية أو محاولة للطعن في هذا التنصيب أو التشكيك فيه ، لكن هذا الأمر لم نشهد له وجوداً ، ولم يظهر له أثر ، فلا أمر النبي ﷺ صحابته أو الحاضرين في ذلك التجمع أن يخرجوا كتاباً ويدونوا فيه أن علياً ﷺ منصب من بعدي ، وانه الوصي ، بل ولم يجرِ اشهاد على هذه الحادثة من قبل النبيﷺ لعليﷺ ، بل الحادثة جرت عابرة عرضت مطاليب وجرت فيه وقائع اخذت حقها ذلك الوقت ثم ذهبت ولم يبق لها أثر ، وإذا سألتني ما الدليل على ان هذه الحادثة ولت في زمانها ولم يكن لها أثر في مجريات الاحداث بعدها ، أقول لك :

لم يثبت عن النبي ﷺ أي تذكير أو تكرار لهذه الحادثة طوال حياته

ان النبيﷺ لم يرد مطلقاً في المنقول عنه من الأخبار أي تكرار لهذه الحادثة، بل ولم يشر إليها ولا اشارة في كل الوقائع التي تحققت والمناسبات التي حصلت ، مع العلم ان الحادثة كانت متقدمة جداً من حيث الزمن فهي قد جرت في بداية الدعوة، وكان المسلمون انذاك قليلي العدد بحيث ان قضية كهذه لا يمكن ان تخفى عليهم ولا يمكن ان يتخلف الرسولﷺ عن تبيانها لهم .

واضافة لهذا ان الرسولﷺ كان من عادته التذكير بالأمور التي لها اهمية في حياة المسلم ، فيعيدها عليهم مرات ومرات حتى لا ينسوها امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الذريات:٥٥) .

ولذلك ورد عن الصحابة ان الرسولﷺ كان يتخولهم بالموعظة وانه عندما كان يتكلم كان يعيد الكلام ثلاثاً حتى يثبت الأمر ويقطع دابر الشك ، فلماذا تخلفت هذه السنة النبوية والعادة الدعوية للرسولﷺ عن هذا الأمر فلم نجد لها

تكراراً يذكر في أي مناسبة من المناسبات التي ينبغي ان يذكر فيها بمثل هذه القضايا؟*

لم يحاجج علي مخالفيه بهذه الحادثة طوال حياته

ومما يستدل به أيضاً على ما ذهبنا إليه ان علياً نفسه لم يحاجج مخالفيه بهذه الحادثة ، فلم يثبت عنه انه عندما جابههم محاولاً اثبات حقه الاستشهاد بهذه الحادثة ، فلم يقل لهم لماذا تركتم مبايعتي بالإمامة وانا الذي اعطاني الرسول مكافاةً يوم الدار عندما قبلت عرضه بالنصرة والتأييد وعاهدته على ذلك ، وكانت تلك المكافاة هي ان جعلني وصياً من بعده ، متولياً شؤون دولته بعد موته.

---

* **كانت هناك بيعات كثيرة للنبي ﷺ لم تكرر فيها ذكر بيعة الدار**

وإذا ادعى بعضهم معترضاً بقوله ما الدليل على نفي تكرار ذكر هذه الحادثة؟ فلربما قد كرر ذكرها ، ولم تنقل ، قلنا له :

ان اعتراضك هذا يستقيم في حالة انه لم تتوافر المناسبات والتي يصلح فيها ذكر هذه الحادثة! فحسب ما يبتنى على هذه الحادثة ان النبي ﷺ قد بايع علياً بالخلافة ، وكانت انذاك موجهةً للحاضرين ، والذي يلزم من هذا الادعاء انه متى ما حصلت بيعة أخرى لاناس اخرين فإنه لا بد ومع خطورة هذا الأمر ان يبايعهم عليه .

ولو استعرضنا مجريات الحوادث وخصوصاً تلك التي وقعت بعد هذه الحادثة لم نجد أي تطرق لهذه البيعة ، بل ولم يشر لها النبي ﷺ أي اشارة لا من قريب ولا من بعيد، مع اشارته والزامه البيعة في بعض الحوادث لأمور هي دون هذا الأمر .

فعندنا مثلاً بيعة العقبة الأولى والثانية ، والتي هي من أفضل المناسبات التي يمكن ان تستغل لذكر مثل هذا الأمر ، إذ النبي ﷺ عرض نفسه على أهل المدينة ليؤمنوا به ويؤازروه وينصروه ، وان يلتجأ اليهم ويعيش بين ظهرانيهم .

ولو كان هناك وجود متحقق لوصاية علي أو نيابته لما تاخر عن ذكره لهم والافصاح به اليهم ، لانه في مقام أخذ عهد وابرام ميثاق ينبغي الالتزام به والعمل بمقتضاه .

وانتقالاً من هذه البيعة إلى بيعات آخر كبيعة الرضوان ، وبيعة النساء ، والبيعة التي كان ياخذها النبي ﷺ من الناس الذين ياتوه إلى المدينة مسلمين ، لم نجده مطلقاً قد تطرق ولو بالاشارة إلى هذه الأمر المتعلق بتنصيب علي كولي للعهد .

لماذا .. لماذا .. لماذا

فياترى ، لماذا انتفى التوثيق بأي صورة من صوره من جانب الرسولﷺ، فلم يشهد، ولم يكتب وثيقة ، ولم يعلن هذه الحالة للعيان ، ولم يكررها ولو لمرة تثبيتاً لها في الاذهان ؟

ولماذا لم يجعلها عليعليه السلام شاهداً وحجة له يطالب بواسطتها الحق الذي سلب منه ؟ لماذا لم يجابه بها الناس ؟

الجواب متروك لكم لانه من الوضوح بمكان بحيث يغني عن التعبير عنه ويمكن ان نلخصه تقريباً للاذهان في احتمالين لا ثالث لهما :

الأول :

إن هذه الحادثة لم تقع أصلاً ولا كان لها وجود.

الثاني :

انها ان وقعت فلا دلالة فيها يمكن ان يعتمد عليها في الاستشهاد، والاثبات، والالزام ، ولك بعد هذا حرية الفكر والاختيار .

الوجه العاشر :

دعوى غريبة للشيعة أن لكل نبي اخاً ووزيراً ووصياً ووارثاً من أهله

ان علماء الشيعة قد بنوا لانفسهم عقائد في الإمامة لا أصل لها لا في القرآن، ولا في سنة النبيﷺ الصحيحة ، ولا تحقق لها على الواقع مطلقاً ولزم من هذا الأمر ان تكون ادلتهم لاثبات هذه المعتقدات على نفس الدرجة من الغرابة ان لم تكن أشد ، وإليك الدليل من حديث الدار نفسه .

فمن عجيب ما استدل به أحد علماء الشيعة من اجل اثبات حادثة الدار ما ذكره السيد مرتضى العاملي في كتابه (الصحيح من السيرة) بعد ان نقل اراء بعض علمائهم من ان الوزارة والخلافة لا تكون الا لعلي ، لأن النبيﷺ يعلم انه لا يجيبه لهذا الأمر الا هو ، وان النبيﷺ اراد اقامة الحجة على بني عبد المطلب من خلال دعوتهم ، وانه لا يوجد نبي الا وله وصي وخليفة ، حيث قال ما نصه:

[ونقول نحن : ويؤيد ذلك النص الذي سوف يأتي نقله عن البحار ، عن ابن طاووس ، تحت عنوان : (ماذا قال النبيﷺ يوم الانذار) .

وقد قلنا هناك : إن ذلك النص هو المنسجم مع الاية الكريمة ، وقد جاء فيه:

إن الله لم يبعث رسولا إلا جعل له أخا ، ووزيرا ، ووصيا ، ووارثا من أهله، وقد جعل لي وزيرا كما جعل للانبياء من قبلي ، إلى أن قال :

وقد والله أنبأني به ، وسماه لي ، ولكن أمرني أن أدعوكم وأنصح لكم، وأعرض عليكم لئلا تكون لكم الحجة فيما بعد] (١).

أقول :

لقد فندنا في الاوجه المتقدمة كل هذه الدعاوى التي يذكرها علماء الشيعة بخصوص عرض التنصيب ، ولم يبق لنا هنا الا ان نبين حقيقة ما يدعيه الشيعة ويكررونه دوماً على اسماعنا من ان : (لكل نبي اخاً ، ووزيرا ، وصيا، ووارثاً من أهله) هذا العموم الذي لا وجود له الا في اذهانهم .

فهذه الدعوى التي لا تكاد تجد عالماً شيعياً الا ويستدل بها لاثبات إمامة علي فتراه بكل جراة يقول أن لكل نبي وصياً ووزيراً من أهله دعوى باطلة ليس لها دليل لا من كتاب * ، ولا من سنة صحيحة ، ولا من واقع صحيح يشهد له العلم وأهله ، وإنما هي من مخترعات اليهودي (عبد الله بن سبأ) ، وليس لها تطبيق على ارض الواقع .

عيسى لا وصي له ولا وزير

ادّعى الشيعة أنَّ لكل نبيٍّ أخاً ، أو وزيراً ، أو وصياً ، أو وارثاً له من أهله، وهذا الادعاء ينتقض بأدنى نظرٍ ؛ والشواهد على بطلانه أكثر من أن تحدَّ؛ فنبيُّ الله عيسى عليه السلام لا نعلم له وزيراً ، ولم يترك من بعده وصياً

---

(١) [الصحيح من السيرة / مرتضى العاملي ج٣ ص ٦٦]

* إنّنا نقرأ القرآن كلَّ يوم ، أو تصغي إليه آذاننا ، لكن مسامعنا لم تلقف يوماً لفظة بمعنى : (وصي ، الوصي ، الوصاية) فمن أين جاء بهذه اللفظة علماء الشيعة ؟!

من أهل بيته ولا من حوارييه ، وما ذكره بعض علماء الشيعة[1] من أن لعيسى وصياً خبرٌ باطل سنداً ومتناً ، وكذب محض ، وحديث قصاص ، وافتراء بيِّن لم يقل به النصارى أنفسهم .

كما أننا لا نعلم لآدم ، ونوح ، وإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحق ، وسليمان، وداود، ويوسف ... وغيرهم من الأنبياء والرسل وصياً ولا وزيراً .

إن كان عندكم علمٌ تخرجوه لنا بطرق صحيحة ، وأسانيد موصولة فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين !! وحريٌّ بنا هنا أن نلفت الأنظار إلى أن دعوى الوزارة والوصاية تمدُّ بسبب وثيق إلى النبوة والرسالة ، وهي من مُهمَّات الدين التي يفتقر إثباتُها إلى أدلة صريحةٍ قطعيةِ الثبوت والدلالة .

وإذا انتفت الأدلة القطعية ، سقطت الدعوى وانهارت خاوية على عروشها.

الوجه الحادي عشر :

اختيار أهل الخبرة والحنكة والحكمة لولاية العهد

على تقدير ثبوت الحادثة فهي أيضاً غير مقبولة في الاستدلال لما يلي :

ان العادة جارية في أصحاب الأمر والذين بيدهم مصير الأمة ومقادير الناس ان يتخذوا لهم ثلة مختارة من الاتباع ذوي الخبرة ، والحنكة ، والحكمة، والبصيرة يجعلونهم وزراء لهم ، وأهل نصيحة ومشورة في القضايا التي تعرض عليهم ويحتاجون فيها إلى معونة في اتخاذ القرار .

ومما له علاقة بهذه العادة ان النائب عن صاحب الأمر يكون ولا شك دائماً في زمرة المذكورين بل هو مصدر عليهم يعامل اثناء المحاورة والمشاورة بكونه اعلى منهم منزلة ، واقرب منهم درجة إلى صاحب الأمر هذا من جهة .

النائب هو الممثل الحقيقي

ومن جهة اخرى اننا نجد العادة في النائبين انهم يتولون شؤون الحكم، ويقومون مقام صاحب الأمر حال غيبته ، أو مرضه ، أو انشغاله بامر آخر من

---

(١) [الصحيح من السيرة / مرتضى العاملي ج٣ ص ٦٦]

أمور الدولة لأن النائب هو الممثل الحقيقي لصاحب الأمر وهو الذي يتولى قيادة الشؤون إذا ما الت السلطة إليه ، والسبب في ذلك هو لاكساب هذا النائب خبرة وقدرة وامكانية في تدبير شؤون الحكم ولغرس نائبيته وولاية عهده في اذهان الناس ، فاذا ما آل الأمر إليه لم ير الناس شيئاً غريباً بل هو حال قد اعتادوا عليه وخبروا مصيره .

أقول :

لم يثبت عن النبيﷺ انه عامل الإمام علياًرضي الله عنه على انه وصي

ان النبيﷺ لم يثبت عنه انه عامل عليرضي الله عنه بعد تلك الحادثة التي جرت على انه منصب من بعده ، أو نائب له في المعاملات ، والمعاهدات ، واللقاءات التي جرت مع الرسل ومندوبي الملوك ، بل لم نر ذلك واقعاً ولو في حادثة واحدة مما جرى للنبيﷺ ايام بعثته .

فالنبي ﷺ كان دوره القيادة لهذه الأمة فكان يؤم الناس في صلاة الجماعة ويتولى زمام الأمر في الحكم في المدينة باعتباره الراس والسيد ، وكان يقود الجيش في الحروب ، وكان يتولى القضاء بين المتخاصمين ، ويقوم بتوزيع الغنائم المحصلة من الحروب والغزوات .

من ينوب النبي ﷺ عند تخلفه عن مهمة من المهام ؟

ومن الطبيعي ان النبيﷺ كان للاسباب التي ذكرناها انفاً قد يتخلف عن اداء بعض هذه الأمور لتحقق عارض يمنع من ادائها ، ومن الطبيعي ان الحكم الثابت لمثل هذه الحالة ان يؤول الأمر إلى النائب والوصي الذي له الامارة من بعده ، ولكن هل وجدنا من حيث الواقع حصول هذا الأمر لمن يدعى انه الوصي أو النائب أو ولي العهد ؟

إمرة الحج

والتمثيل بامرة الحج ليعد من اوضح وابين الامثلة على تحديد من يتولى منصب النائب ، أو الممثل عن الامير العام والقائد .

فعندما فرض الحج ارسل النبي ﷺ الناس إليه وامر عليهم من يمثله ويقوم

باداء مهامه نيابة عنه معهم ، والحج هذا الركن العظيم في الإسلام تنحصر امرته كما هو معلوم بولي الأمر فهو الذي يستقل بادراة شؤونه ، وتحديد احتياجاته ومتطلباته ، وإذا تعذر عليه القيام بهذه الأمور بنفسه ارسل من ينوب عنه فيها ممثلاً ونائباً .

وما دام هذا المرسل هو الممثل والنائب فلا بد ان يستجمع شروط الأهلية الكاملة التي تجعل منه شخصاً مستحقاً للقيام بهذا الدور .

فلا يعقل مطلقاً بالنظر إلى حال هذه الأمر ان يقع الاختيار على شخص مرفوعة عنه ضوابط الأهلية ، أو شخص كما يقال لا على التعيين ، وإنما يؤتى بأي فرد لغرض سد شاغر .

ان الصحابة لم يكونوا قليلي العدد وقتها ، فقد تجاوزا عشرات الالوف في المدينة وحدها ، لذا فأختيار نائب لكي يكون اميراً يقوم بدور يعتبر من اعظم الادوار في الإسلام الا وهو القيام بمتطلبات شعيرة الحج .

الركن الذي ينطوي تحته جموع المسلمين ، وفي فترة كانت تتسم بنوع من الحرج ، فالدولة الاسلامية في بداية نهوضها ، وتحقق تمكينها واكثر الناس كانوا حديثي عهد بكفر ، وهذا الحج هو أول حج للمسلمين بعد فتح مكة ودخولها كاملة في حوزتهم .

فلم تكن في عهد النبي ﷺ إلا حجتان تأمر على إحداهما أبو بكر رضي الله عنه، وعلى الأخرى رسول الله ﷺ .

فينبغي والحال هذا ان يكون الشخص الذي يقع عليه الاختيار شخصاً مؤثراً، وذا منزلة عالية بحيث تقبل به الناس به جميعاً ويقرون بفضله ووجاهته، ويدخلون في امرته وينضون تحت رايته من دون اعتراض أو تردد ، وكذلك من دون ما فتنة أو ريبة .

لذلك عندما قرر النبي ﷺ ان لا يذهب هو بنفسه إلى الحج ، قام بتعيين من يقوم مقامه بهذا الأمر ، فوقع الاختيار منه على أبي بكر رضي الله عنه ، فكان هو امير الحج النائب عن النبي ﷺ فيه والممثل له في اداء مراسمه ، والقيام بمهامه وكان هو الذي تحققت فيه الشروط المطلوبة في النائب كاملة من غير نقص،

والمؤهل تأهيلاً تاماً من غير ما قدح دون غيره من الصحابة كلهم .

ان مجرد تصور هذه الامارة لابي بكر رضي الله عنه يكفي في معرفة قدر أبي بكر، والمنزلة التي يحتلها عند رسول الله ﷺ وعند المسلمين وكذلك يكفي في نقض (حديث الدار) من ان يكون له أثر من جهة ، ويعطي الاولوية والافضلية لابي بكر رضي الله عنه من جهة اخرى لكون اختيار التمثيل الدال على النيابة والوصاية قد وقع عليه * .

---

* سورة براءة

ادعى الشيعة ان ارسال علي رضي الله عنه للتبليغ بسورة براءة له دلائل ومعاني تخص استحقاقه الإمامة دون غيره ، على اختلاف بينهم في توجيه هذا الأمر ، بناءاً على اختلافهم في طبيعة الارسال وخصائصه .

حيث ان منهم من يرى ان أبا بكر رضي الله عنه كان مبعوثاً أصلاً للتبليغ بسورة براءة، ثم أردف النبي ﷺ علياً لياخذها منه ويقوم هو باداء هذا الدور .

ومنهم من ذهب إلى ان أبا بكر رضي الله عنه كان هو المبلغ والامير ، فارسل علي رضي الله عنه مكانه، ورجع أبو بكر رضي الله عنه إلى المدينة حزيناً ومستفسراً عن الأسباب .

هذا هو مجمل اعتراضهم في هذه القضية الذي بنوا عليه ادعائهم في استحقاق علي رضي الله عنه للامامة ، وللرد على هذا الادعاء نقول :

ان الشيعة كعادتهم في الاستدلال على ادعاءاتهم ، ينتقون ما ينفعهم ويخدم اغراضهم من الأخبار حتى لو كانت شاذة ومنكرة ، ويتركون المتواتر والمقطوع بثبوته ما دام مخالفاً لهم وعلى الضد من توجهاتهم .

وهم لم ينفكوا مطلقاً عن اتباع هذه العادة ، وايضاً لم يتركوا عادتهم في عدم استيعاب كل الأخبار الواردة في المسألة للتوصل إلى الصورة الحقيقية والواقعية لها.

وفي هذه القضية أيضاً ساروا على هذا النهج ، فتلقفوا بعض الروايات المنكرة والشاذة ليثبتوا مدعاهم ، تاركين المشهور والمعلوم من الأخبار الموضحة لمجريات هذه الحادثة ، ونحن بعد هذه المقدمة البسيطة سنوضح بايجاز الرد على هذه الادعاءات :

أولاً :

المعلوم بالتواتر القطعي ان أبا بكر رضي الله عنه هو المتولي لامرة الحج في السنة التاسعة للهجرة لا غيره ، وهو الذي تولى بنفسه اداء مراسم ومناسك هذا الحج ابتداءاً من أول فقرة من فقراته حتى اخرها ، وعلي رضي الله عنه كان تحت امرته يصلي خلفه ويسمع خطبته وينفذ اوامره ومطالبه .

* ففي البخاري (ج١ ص ٩٧) عن أبي هريرة ، قال :

=

=

[بعثنى أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر نؤذن بمنى ان لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، قال حميد بن عبد الرحمن :
ثم اردف رسول الله ﷺ عليا فأمره ان يؤذن ببراءة ، قال أبو هريرة :
فأذن معنا علي في أهل منى يوم النحر لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان].
* وروى ابن هشام في سيرته (ج٤ ص ٢٧٩) عن الإمام المعصوم (محمد الباقر)، انه قال :
[لما نزلت براءة على رسول الله ﷺ ، وقد كان بعث أبا بكر الصديق ليقيم للناس الحج ، قيل له : يا رسول الله لو بعثت بها إلى أبى بكر ، فقال : لا يؤدى عنى إلا رجل من أهل بيتى ، ثم دعا على بن أبى طالب ﷺ ، فقال له :
اخرج بهذه القصة من صدر براءة ، وأذن في الناس يوم النحر إذا اجتمعوا بمنى، أنه لا يدخل الجنة كافر ، ولا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان له عند رسول الله ﷺ عهد فهو له إلى مدته ، فخرج على بن أبى طالب ﷺ على ناقة رسول الله ﷺ العضباء ، حتى أدرك أبا بكر بالطريق ، فلما رآه أبو بكر بالطريق قال : أأمير أم مأمور ؟ فقال : بل مأمور ، ثم مضيا] .
* قال الشيخ الالباني في ارواء الغليل (ج٤ ص ٣٠٠) :
[حديث : (لا يطوف بالبيت عريان) متفق عليه . صحيح . وهو من حديث أبي هريرة ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله ابن عباس] .

ثانياً :

ان سورة براءة نزلت بعد خروج أبي بكر ﷺ فطلب بعض الصحابة من الرسول ﷺ ان يبعث بها إلى أبي بكر ﷺ ليبلغها فلم يشأ الرسول ﷺ ذلك لأن العرب كانوا حديثي عهد بكفر فعاملهم على مقتضى عاداتهم بأن لا يبلغ في قضية العهود والمواثيق الا المعاهد نفسه ، أو رجل من أهل بيته .

فالنبي ﷺ لو ارسل غير علي ﷺ لكان انتقاصاً من شأن العرب ، واحتقاراً لعاداتهم وتقاليدهم، لذا فعاملهم بما عندهم والمتبع فيما بينهم مما لا يخالف الشرع درءاً للمفاسد.

ثالثاً :

ان الذي قام به أبو بكر ﷺ اعظم بكثير بكل المقاييس من الذي قام به علي ﷺ، فابو بكر ﷺ كان اميراً على الجميع وبضمنهم علي ﷺ ، فهو الذي خطب يوم التروية، ويوم عرفة ، ويوم النحر ، ويوم النفر الأول ، وكان يعرف الناس مناسكهم في وقوفهم وافاضتهم ، ونحرهم ، ونفرهم ، ورميهم للجمرات ، والكل كان تابعاً له في هذه الأمور وبضمنهم علي ﷺ .

=

صلاة الجماعة

ثم ننتقل إلى موضع آخر يعد من خصوصيات الإمام أو من ينوب عنه الا وهو إمامة الناس في الصلاة جماعة فقد ثبت ان النبيﷺ قد عرض له عـارض المرض فمنعه من التقدم بالناس ، وعند ذاك ينبغي ان يرشح مـن يتـولى هـذا

=

اما الذي قام به علي ﷺ فهو تبليغ مخصوص بأمور محددة وقد دلت الروايات على انه حتى في هذا التبليغ كان تابعاً لابي بكر ﷺ في ادائه ، إذ ان الصديق كان هو الموجه له في هذا التبليغ ، ولا استقلالية له مطلقاً فيه .

وقد امر أبو بكر ﷺ أبا هريرة ﷺ في رهط آخر من الصحابة لمساعدة علي بن أبي طالب ﷺ في انجاز مهمته هذه ، والأمور التي كان يبلغها علي ﷺ يقرأ عليهم صدر سورة براءة – العشر الأول منها – ثم ينادي باربعة أمور :

(لا يدخل الجنة الا مؤمن ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان بينه وبين رسول الله عهد فعهده إلى مدته ، ولا يحج بعد العام مشرك) ، وهذه ينادي بها خلفاً لابي بكر في المواطن التي كان يخطب فيها ، وهذه الأمور تثبت تبعيته لابي بكر ﷺ وانقياده التام له .

رابعاً :

ولا اعتراض بقول البعض ان تبليغ القرآن أهم من الامرة اثراً ودوراً ، لذلك انتدب لها علي ﷺ ، لأن القرآن كما هو معلوم تبليغه لا يختص بعلي ﷺ فهو لا يثبت بخبر احاد ، فلا بد في ثبوته ان يكون منقولاً بالتواتر ، لذا فمما يعلم قطعاً ان موافقة الصحابة لعليﷺ فيما بلغه امر ثابت ومقرر لتحقق التواتر .

اضافة لهذا فإن تبليغ القرآن للناس امر قام به كل فرد من المسلمين ، فلم يختص باحد فالنبي ﷺ ارسل معاذاً ﷺ إلى اليمن ، ومصعب بن عمير ﷺ إلى المدينة وغيرهما الكثير ، ولم يكن في هذا دليل مطلقاً على الافضلية أو استحقاق فوظيفة التبليغ امر لازم لجميع المسلمين بلا استثناء قال ﷺ : (بلغوا عني ولو آية) .

وكما ذكرنا ان هذا التبليغ كان خاصاً بايات معينة ، لاناس معينين ، في وقت مخصوص ، فهو ليس تبليغاً عاماً للقران كله ، أو لتعاليم الدين الدين اجمع، ولم يثبت اختصاصه به ، ولا معاودة هذا الأمر لا قبل هذه الحادثة ولا بعدها ، مما يدل على انتفاء الخصوصية والافضلية.

[ومن اراد الاستزادة فما عليه الا الرجوع إلى المصادر الاتية :

[منهاج السنة النبوية / شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٨ ص ١٤٨ – ١٦٠] [الحجج الدامغات في الرد على المراجعات / لابي مريم الاعظمي ج١ ص ٢٧٣]

الفعل نيابة عنه صلى الله عليه وسلم فلو كان عليﷺ نائباً ووصياً من بعده لما احتاجت هذه القضية أكثر من ان يتولى الصلاة بالناس مباشرة وبدون إذن ولا امر مأخوذ من النبي ﷺ .

لانه في هذه الحالة ان كان هو النائب فمن المنطقي ان يتولى هو هذا الشان لانه يدخل ضمن اختصاصاته هذا من حيث الفرض ، لكن هل حدث هذا واقعاً ؟ هل جرى التعامل مع عليﷺ في هذه الجزئية على انه نائب يتولى الشؤون عند فقدان صاحب الأمر ؟

ابو بكرﷺ أم الناس عند مرض النبي ﷺ

لم نر ذلك قد تحقق بل على العكس وجدنا النيابة في هذا الأمر توجهت إلى شخصية اخرى وكل إليها احقية القيام بهذا الفعل فقد ثبت ان النبيﷺ قال:

[مروا أبا بكر فليصلي بالناس] .

هذا الحديث المتواتر ، الذي لم يخل منه (صحيح) ولا (مسند) ولا (معجم)، فإنه ورد من حديث : (عائشة، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن زمعة، وأبي سعيد، وعلي ابن أبي طالب، وحفصة) .

ولما تقدم عمرﷺ في أحد الأوقات – وكان الصديق غائبا – وسمع النبي ﷺ صوته يصلي بالناس صرخ غاضباً يسمع الناس :

[فأين أبو بكر ؟! يأبى الله ذلك والمسلمون. يأبى الله ذلك والمسلمون] (١).

وقد قام أبو بكر بهذا الدور وأم الناس ما دام النبيﷺ متخلفاً عنها للمرض الذي منعه من ادائها ، فلو كان عليﷺ حقاً نائباً ووصياً ، فلماذا تخلف عنه القيام بهذا الدور ؟

ولماذا اسند هذا الفعل إلى غيره .

ان في هذا دلالة واضحة على انه لم يكن معروفاً بتوليه لهذا المنصب فلذلك لم يسند إليه الأمر أصلاً ووجه إلى غيره ، هذا فيما يخص الصلاة * .

---

(١) [سنن أبي داود / ابن الاشعث السجستاني ج٢ ص ٤٠٥]

* صرف هذه الفضيلة عن أبي بكر ﷺ

حاول علماء الشيعة كعادتهم صرف هذه الفضيلة عن أبي بكر ﷺ، وتحويلها إلى منقصة وطعن فيه ، فقد شككوا في هذه الصلاة ، وطعنوا في صحتها ومصداقيتها، واطالوا الكلام عنها، وعلى طريقتهم العوجاء ، والعرجاء، والظالمة، والجهولة، والبعيدة عن العلم ، والعقل، والحكمة ، والتقوى والمترسخة في نفوسهم المريضة ، والتي لا يحيد عنها عالم من علمائهم.

فانهم قد توجهوا نحو كتب أهل السنة ومصنفاتهم حصراً ، لانتفاء وجود روايات في كتبهم قد وردت عن ائمتهم المعصومين تذكر لنا الاحداث المهمة والخطيرة التي مرت بها الأمة تلك الأيام ، فراحوا ينتقون من الروايات ما يخدم غرضهم من دون تمييز بين صحيحها وسقيمها لتحقيق غرضهم في صرف فضائل الصحابة إلى القدح فيهم .

فجاء التشكيك ، والاصرار على هذا التشكيك في حادثة الصلاة لمعرفتهم المسبقة ان القبول بهذه الحقيقة المرة يعني هدم أكبر ركن من أركان عقيدتهم (الإمامة) .

النبي ﷺ لم يعين اماماً للصلاة من الصحابة

فالصلاة ركن الإسلام الأول ، هذا الركن العظيم الذي لم يتخلف عن ادائه رسول البشرية محمد صلى الله عليه وسلم اماماً لا في سفر ولا في حضر من أول يوم شرع فيه إلى ما قبل وفاته بأيام ، مع تخلفه عن اداء غيره من الاركان كـ (الخروج مع الجيوش ، وامارة الحج ... وغيرها) .

فما دامت إمامة الصلاة بهذه الاهمية عند الرسول الاعظم ﷺ والتي حصرها بشخصه تحديداً، ولم يقدم أحد من اصحابة طوال حياته اماماً ولا مرة واحدة، حتى وان كان هذا الصحابي علي بن أبي طالب وصيه وخليفته في حادثتي (الدار والغدير) ، أفيعقل ان يقدم من يخلفه لإمامة المسلمين في هذه الصلاة اواخر عمره المبارك وهو مفارق هذه الأمة رجلاً غير وصيه وخليفته ؟!

أقول : حدث العاقل بما لا يعقل فإن صدقك فلا عقل له .

فحسب زعم علماء الإمامية ان النبيﷺ كان يحاول جاهداً وبكل الطرق المتاحة لديه ان يثبت خلافة علي بن أبي طالبﷺ على هذه الامة، لأن البعض كان يحاول صرفها عنه ، فها هي الفرصة سانحة امامهﷺ وباقوى صورها لاثبات هذه الخلافة بتقديمه صلى الله عليه وسلم علياً ليؤم المسلمين في الصلاة.

فمع انتفاء هذا التقديم فإن علماء الشيعة قد تنبهوا إلى هذه القضية الخطيرة، والمازق الكبير الذي وقعوا فيه، والذي يهدم جميع مبانيهم العقدية ، فلم يهدأ لهم بال ولم تغمض لهم عين إلى ان يجدوا حلاً لهذا الاشكال الكبير .

فلم يتركوا مجالاً يمكن عن طريقه الطعن في هذه الصلاة ولو احتمالاً الا وتناولوه داخلين

فيه دون استئذان ، أو مراعاة لاداب الدخول ، فنقبوا في الكتب الهالكة قبل الموثوقة ، وفتشوا في مزابل التاريخ ، واقتحموا غياهب الكهوف والسراديب من اجل العثور على أي كلمة، أو اشارة ، أو تعبير ولو مجازياً يمكن ان يستخدم للطعن في هذه الصلاة .

وفي النهاية وبعد البحث والتنقيب المضني وصلوا إلى نتيجة صورتها واضحة لا لبس فيها، لانتفاء ما يضادها أو يخالفها ، ولانتفاء امكانية الطعن فيها، هذه النتيجة التي قصمت ظهورهم، مفادها :

انتفاء وجود أي شخص آخر مهما كان حاله ثبت انه صلى بالمسلمين حال مرض النبي ﷺ المرضة التي قبضه الله فيها غير أبي بكر ﷺ .

فوقعوا في حيص بيص ، فما دامت الروايات التي اوردتها الأمة جمعاء صحيحها وضعيفها لم تخرج عن هذا الاجماع ، ولم تشر حتى بحديث موضوع واحد ان هناك شخصاً آخر غير أبي بكر ﷺ قد صلى بالناس ، فكيف إذن سيكون الخروج من هذا المأزق ؟!

فعلى هذا الاساس وعلى رغم كل الجراح التي اصابتهم من هذه الحادثة، فانهم وكعادتهم المعروفة والمشهورة لا يسلمون بالامر الواقع ، ولا يتركون اي فضيلة أو منقبة لصحابي تمر امام اعينهم دون ان يطعنوا أو يشككوا فيها، فكيف يتركون هذه المنقبة العظيمة والتي انما تدل على عظم منزلة أبي بكر ﷺ في هذه الأمة تذهب إليه وهو عندهم من المرتدين .

المؤامرة

فلم يسكتوا عن هذه القضية الخطيرة المضعفة لعقيدتهم ، بعد ان خذلتهم جميع الكتب والمصنفات ، فراحوا يبحثون عن طرق وتخريجات أخرى لعلها تسعفهم من اجل صرف هذه المنقبة عن أبي بكر ، فجاءت وكالعادة قضية (المؤامرة) فهي الحل والبلسم الشافي لكل مشاكل الشيعة .

فإسلام المهاجرين مؤامرة !! والهجرة مؤامرة !! والسقيفة مؤامرة !! وفدك مؤامرة !! ومنع كتابة السنة مؤامرة !! وجمع القرآن مؤامرة !! وزواج عمر من أم كلثوم مؤامرة !! والفتوحات مؤامرة !! والتاريخ مؤامرة !! والحاضر مؤامرة !! والمستقبل مؤامرة !! كان الله في عون المؤامرة !!!

فانكروا انكاراً شديداً قول القائلين ، واجماع هذه الأمة من ان النبي ﷺ قد اشار إلى أبي بكر ﷺ ان يكون اماماً للناس في الصلاة، وجاء هذا الانكار بطريقة خبيثة ماكرة لا تتفطن لها الا عقول الشياطين ، فقالوا :

ان تعيين أبي بكر اماماً للصلاة قد تم نتيجة لـــ (مؤامرة) دبرتها ابنته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لايجاد فضيلة لابيها .

قال الشيخ محمد رضا المظفر في كتابه السقيفة (ص ٥٨ – ٥٩) :
[وأحسب أن أصل الواقعة أن النبيﷺ أمر الناس بالصلاة لما تعذر عليه الخروج من دون أن يخص أحدا بالتقديم ، فتصرف متصرف ، وتأول متأول ... ويبدو انه كان من امر عائشة وتدبيرها ، ولا شك انها ترغب لابيها كل فضيلة وتلزه لزا] .
ولنا مع كلامه هذا وقفات :
أولاً :

لماذا سكت النبي ﷺ عن هذه المؤامرة ؟!

ان كان هذا الأمر حقاً وصدقاً وسلمنا بقول علماء الشيعة ان صلاة أبي بكر كانت بامر من عائشة وليس بامر النبيﷺ ، وانها (مؤامرة) دبرت بليل .
فأين النبي ﷺ من هذه (المؤامرة) ؟ ولماذا سكت عنها طوال الايام التي صلى فيها أبي بكرﷺ بالناس ؟!
ففي صحاح أهل السنة ان رسول الله ﷺ مرض عشرة ايام ، وان المرض اشتد به يوم الخميس ، قبل وفاته باربعة ايام فارسل إلى أبي بكر ان يصلي بالناس ، فصلى أبو بكر تلك الايام (سبعة عشر) صلاة في حياته ، وفي احدها وجد رسول الله في نفسه خفة فخرج بين رجلين لصلاة الظهر ، وابو بكر يصلي بالناس، وعندما راه أراد ان يتاخر ، فأوما إليه ان لا يتاخر ، وقال اجلساني إلى جنبه ، فاجلساه إلى يسار أبي بكر ، فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة رسول الله ﷺ ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر .
ولم يثبت لنا ولا بطريق واحد صحيح ان النبي ﷺ قد اعلن للصحابة انه لم يكلف أبا بكر ليصلي بالناس ، ولم يثبت انه قال ان هذه الصلاة قد تمت بامر من عائشة وليس بامر مني ، لا قبل هذه الصلاة ولا بعدها .
وكان صلى الله عليه وسلم قادراً على فعل ذلك ليحق الحق لأهله ، وان لا تكون إمامة أبي بكرﷺ في هذه الصلوات حجة وذريعة له ولغيره من الطامعين في الخلافة، والساعين لسلبها من صاحبها الشرعي.
بل كان قادراًﷺ على ان يقدم وصيه وخليفته اماماً بدلاً عنه، أو يعلنها صراحة امام الجميع في المسجد، ان الصلاة القادمة سيكون الإمام فيها وصيي وخليفتي علي بن أبي طالب ﷺ، اما ان ينهي صلاته من دون ان يشير إلى هذه (المؤامرة) ويبين حقيقتها فهذا الأمر يدعو إلى الاستغراب والتعجب .
فإن كانت هناك (مؤامرة)، أو لبس ، أو اشكال ، أو سوء فهم – سمه ما شئت– فهل يغيب ذلك عن النبي ﷺ المؤيد بالوحي ، كل هذه المدة، والتي صلى فيها أبا بكر (سبعة عشر)
=

صلاة .

ثانياً :

دعوى المؤامرة تلزم الطعن بالنبي ﷺ

ان قول الشيعة يقود إلى آمرين كلاهما يمس جناب النبي صلى الله عليه وسلم :

الأول : ان النبيﷺ – حاشاه – مشترك في هذه (المؤامرة) وراضياً عنها .

لأن سكوته ﷺ على إمامة أبي بكرﷺ في الصلوات الخمس، المستمرة لخمسة ايام متتالية ، وهو يسمع صوته من حجرته الملاصقة للمسجد يلزمهﷺ تحمل جميع تبعات هذا السكوت، وان الوزر يقع عليه كاملاً بما اصاب هذه الأمة بعدولهم عن عليﷺ واختيارها لابي بكرﷺ خليفة ، بقولهم:(رضيك الله لديننا الا نرضاك لدنيانا).

ويكون ما بناه وخطط له النبيﷺ طوال مدة بعثته من يوم (الدار) إلى اواخر ايام حياته قد هدمه في هذه اللحظة بسكوته عن صلاة أبي بكر بالناس .

الثانية : انه صلى الله عليه وسلم شخص ضعيف – وحاشاه – لا يستطيع تغيير شيء ، تمر من امام عينيه المؤامرات ولا يحرك ساكناً !! وان ما تخطط له النساء وتامر به هو الذي ينفذ من دون اعتراض منه . فحاشاه ﷺ من قول الجاهلين .

ثالثاً :

النبي ﷺ حال مرضه يثني ثناءاً كبيراً على أبي بكر

ولو تتبعنا الروايات الصحيحة التي ذكرت احداث هذه الفترة بالذات ، لوجدنا ان الذي حصل هو عكس ما تخيلته وخططت له عقول علماء الإمامية، ويخالف تماماً مبانيهم الفكرية.

فنجد ان النبيﷺ وفي مرضه الشديد هذا صعد على المنبر عاصباً راسه بخرقه فحمد الله واثنى عليه ، وقال في أبي بكرﷺ كلام لم يذكر مشابهاً له بحق أحد من الصحابة، وهذا ما رواه البخاري في صحيحه (ج١ ص ١٢٠) عن ابن عباسﷺ راوي حادثة (رزية يوم الخميس) بما نصه :

[عن ابن عباس قال خرج رسول الله ﷺ في مرضه الذى مات فيه عاصبا رأسه بخرقة فقعد على المنبر فحمد الله واثنى عليه ، ثم قال :

انه ليس من الناس أحد امن على في نفسه وماله من أبى بكر بن أبى قحافة ولو كنت متخذا من الناس خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن خلة الإسلام افضل، سدوا عنى كل خوخة في هذا المسجد غير خوخة أبى بكر].

وفي البخاري (ج ٨ ص ١٢٠) ومسلم (ج ٧ ص ١١٠) وغيرهما ايضاً، عن عائشة رضي الله عنها قالت :

=

[قال لي رسول الله ﷺ في مرضه ادعى لي أبا بكر اباك واخاك حتى اكتب كتابا فاني اخاف ان يتمنى متمن ويقول قائل أنا اولى ويأبى الله والمؤمنون الا أبا بكر] .

أقول :

هذا الثناء والعرفان الذي أثبته النبي ﷺ بحق الصديق ، نطق به وهو الصادق المصدوق بالفترة نفسها التي كانت فيها (مؤامرة) أم المؤمنين عائشة قائمة ومستمرة من دون اعتراض من أحد .

هذا المدح والثناء ، والمنزلة الرفيعة التي اثبتها رسول البشرية محمد ﷺ بحق الصديق روتها الكتب نفسها التي نقل منها علماء الشيعة خرافة (المؤامرة) .

فهل يعقل ان تكون هناك (مؤامرة) حيكت لاغراض دنيئة يعلم بها النبي ﷺ، ويعرف مقاصدها ، ومن ثم يكون موقفه ﷺ مخالفاً تماماً لما يجب ان يفعله أي عاقل مع هكذا حالات.

فبدلاً من ان يفضح هذه (المؤامرة) على رؤوس الاشهاد ، ويطعن بمن حاكها، وبمن نفذها، نجده يمدح منفذ هذه (المؤامرة) مدحاً لا مدح بعده، فيتمنى ان يكون خليله دون الاخرين .

فهل يعقل هذا ياعلماء الشيعة ؟! أم كعادتكم ستشككون في صحة هذه الروايات؟!

بل يمكن ان يستشف من هذه الأقوال ان النبي ﷺ كان قاصداً من تقديمه لابي بكر اماماً للصلاة ، وانه كان يرمي إلى مقاصد بعيدة ظهرت نتائجها لاحقاً بعد وفاته مباشرة ، من اختيار الصحابة لابي بكر رضي الله عنه خليفة للمسلمين .

رابعاً :

لماذا سكت علي وبقية الصحابة عن هذه المؤامرة ؟!

اين علي رضي الله عنه من هذه (المؤامرة)، ولماذا سكت عنها ؟!

اين الصحابة المقربين من علي (سلمان ، المقداد ، عمار ، أبو ذر) رضي الله عنهم اجمعين عن هذه (المؤامرة) ، ولماذا سكتوا عنها ؟!

اين أبا ذر الغفاري رضي الله عنه الذي اعلنها مدوية معارضاً بعض تصرفات الصحابة، وكانت نتيجتها النفي إلى الربذة ؟!

اين بقية الصحابة الـــ (١٢٠) ألف الذين بايعوا علياً رضي الله عنه في (غدير خم) من هذه المؤامرة ، ولماذا سكتوا عنها جميعاً ؟!

اكل هؤلاء سكتوا خوفاً من زوج النبي عائشة رضي الله عنها، والنبي بين ظهرانيهم حي يرزق ؟! أم ان هناك امراً آخر لسكوتهم قد خفي علينا ؟!

وان كان هذا السكوت من الجميع له ظروفه ، وكان ممتنعاً في حينه لاي سبب من الأسباب،

=

=

فلماذا لم يرد عن أحد من هؤلاء ذكراً لهذه (المؤامرة) لاحقاً، وقد نقلوا لنا احداث الايام الاخيرة من حياة الرسول بتفاصيلها ؟!

خامساً :

لماذا سكت أئمة الشيعة المعصومين عن هذه المؤامرة ؟!

قضية صلاة أبي بكر ﷺ بالناس اصبحت من حقائق التاريخ التي لا يمكن ان يطعن فيها أحد ، واشتهرت على مر العصور والدهور ، وذكرتها معظم الكتب من صحاح ، ومسانيد ، ومعاجم ، واعتبرها بعض علماء أهل السنة دليلاً على صحة خلافة أبي بكر ﷺ .

وكانت هذه الحقيقة ، وما سطره علماء أهل السنة في كتبهم عن هذه القضية تحت سمع واطلاع أئمة الشيعة المعصومين، الذين نقل عنهم انهم كانوا ينتقدون، ويعارضون، ويردون على الكثير من الافكار والطروحات التي كانت تتناقل على زمنهم ، فما دام الأمر هكذا ، فالسؤال الذي يتبادر للذهن وينقدح فيه:

هل ثبت عن أحد من أئمة الشيعة المعصومين الذين نقلت عنهم كتب الشيعة مئات الروايات الطاعنه بابي بكر وعائشة ان احداً منهم قد شكك في هذه الصلاة، أو تكلم عن (مؤامرة) ؟!

فكان لدى أئمة الشيعة المعصومين فرصة كبيرة وسانحة طوال ثلاثة قرون من الإعتراض والبيان على كل هذه القضايا المهمة والمفصلية، والتي تتعلق بصحة امامتهم وبطلان إمامة غيرهم ، فلماذا لم يحرك أحد منهم ساكناً وينقض هذه الدعوى بفضح هذه (المؤامرة)؟!

فإن لم يثبت هذا ، وهو غير ثابت بالتأكيد ، فهذه التهمة حالها حال كل التهم الموجهة للصحابة لا دليل عليها لا من سنة صحيحة ولا من عقل سليم ،وانما هي من تخرصات علماء الشيعة وبنات افكارهم ، فمذهبهم الذي اختلقوه لا يستقيم الا بانكار الفضائل الواردة بحق الصحابة وعلى رأسهم أبي بكر وعمر .

سادساً :

لماذا لم يخص النبي ﷺ علياً وهو الوصي والخليفة بالتقديم؟!

ان كلامنا عن صلاة أبي بكر ﷺ بالمسلمين ليس الغرض منه اثبات فضيلة لابي بكر ﷺ، أو اثبات صحة خلافته كما قال بعض أهل العلم ، ولكن مقصدنا من ذلك هو اثبات ان لا دور لعلي ﷺ على زمان النبي ﷺ ممكن ان يشير إلى انه هو الخليفة أو الوصي بعد النبي ﷺ ، وكل ذلك يتبين من خلال طرحنا السؤال الآتي :

لماذا لم يقدم النبي ﷺ وصيه وخليفته علي بن أبي طالب إماماً للصلاة بدلاً عنه ؟! فقد ثبت ان النبي ﷺ لم يستطع الخروج للصلاة ، ولم يخص احداً بالتقديم كما صرح بذلك محمد رضا المظفر:

=

لا دور للامام علي رضي الله عنه

اما فيما يخص الحالة السياسية ، ومعاملة النبي ﷺ للمعاهدات ، والمواثيق، واللقاءات ، والارسالات مع الملوك ، واليهم لم نــر للامــام علــي رضي الله عنه أي دور جوهري في هذه الشؤون يتناسب والمنصب الذي زعم انه ثابت له .

فمثلاً ما جرى في صلح الحديبية ماذا كان دوره فيه ؟! ان كان حقــاً هــو

=

[لما تعذر عليه الخروج من دون أن يخص أحدا بالتقديم] .

فهنا يكمن السؤال ، لماذا لم يخص النبي علياً وهو الوصي والخليفة بالتقديم؟!

فهذا هو السؤال الذي يجب على علماء الشيعة الذين اختلقوا اسطورة (المؤامرة) الإجابة عليه، ليقنعوا الاخرين بأحقية علي رضي الله عنه بالخلافة دون غيره، خيراً لهم من البحث والتنقيب عن المؤامرات والدسائس التي تعشش في عقولهم المريضة، والتي لا يملون من تكرارها على اسماعنا بعد ان اكل الدهر عليها وشرب .

وختاماً نقول :

ماذا سيحدث لو أن علياً كان هو الإمام ؟!

لو كانت هذه الحادثة معكوسة أي ان من صلى بالناس سيدنا علي بن أبي طالب وليس أبو بكر ، فماذا سيحدث ؟ وماذا سيقول علماء الشيعة عن هذه الصلاة ؟ وماذا سيكتبون ؟ وماذا سيطلقون من تسميات على هذا الحدث ؟

الذي سيحدث ان الدنيا ستقوم ولا تقعد، فتكون هذه الصلاة هي الدين كله .

ولقالوا ان هذه الصلاة هي من اقوى الأدلة واعظمها على امامته رضي الله عنه.

ولصارت من حيث التسلسل في المرتبة الأولى من بين الادلة، ولفاقت من حيث القوة والدلالة على كل الحوادث والاحاديث ، من مثل : (الدار، الغدير، المنزلة، الطير...وغيرها مجتمعة) .

ولاؤلفت عنها المجلدات والكتب كما اؤلفت في حادثة الغدير (١١) مجلداً، ولسارت بذكرها الركبان و .. البعران ! ولفعلوا الافاعيل وقالوا الاقاويل !!

ولجعلوا لهذا الحدث اسماً رناناً، وأضافوا له ما بهر من عنوان كأن يسموه (حادثة الصلاة) !

ولكن أقدار الله يقدرها لحكمة بالغة، والمؤمن لا بد له ان يؤمن بقدر الله حلوه ومره، خيره وشره ، فعلى هذا الاساس حاولوا تحريف هذا التكليف والتشريف الذي تشرئب له الاعناق ليكون منقصة ومطعن بابي بكر وعائشة وبأهل السنة جميعاً .

فهكذا تتقلب الحقائق ، وتتبدل الاحكام في مذهب الإمامية عندما تتبدل الاسماء .

النائب.

بل أين دوره في تشريع القوانين في المدينة ، والتحالفات التي اجريت مع اليهود فيها ؟

بل أين هو من البعثات والارساليات التي وجهت إلى كسرى ، وقيصر، وملك الاقباط ؟ف! لم نر أي دور فيها .

بل عندما جاءت الوفود إلى النبيﷺ في العام الذي سمي بعام الوفود لم يجر في التشريفات تقديم عليرضي الله عنه على انه النائب ، أو ولي العهد الذي يتولى الأمر بعد النبي ﷺ ، بل لم يحضر معه في هذه اللقاءات كمقدم ومصدر لهذا المنصب، خصوصاً انه إذا كان فعلاً صاحب هذا المنصب فستكون هذه الوفود ومقابلاتها أفضل طريقة للتعريف به وانسب وسيلة لاخذ البيعة له .

فلماذا تخلف دور عليرضي الله عنه في هذه الحوادث والوقائع ؟ إذا كان حقاً هو المنصب ، والذي له ولاية العهد ، فينبغي ان يقدم وان يبرز للعيان ، وان يكون له دور مؤثر في هذه المجريات ، ولكن مع التخلف فلا يسع الحاكم على مثل هكذا حال الا النفي والجزم بانه لم يكن صاحباً لهذا المنصب .

غزوة تبوك

ولو انتقلنا للحروب والغزوات فالنبيﷺ كان إذا خرج يترك المدينة ، وعند ذاك فيجب ان يتولى شخص آخر مكانه لادارة شؤون الناس والفصل بينهم في قضاياهم ، فهل كان هذا الحكم ينتقل لعلي رضي الله عنه مباشرة بعد خروج النبيﷺ ؟

على العكس نجد ان النبيﷺ حال خروجه يوكل اشخاصاً غير عليرضي الله عنه مع توكيله في بعض الاحيان لسيدنا عليرضي الله عنه كما حصل في غزوة تبوك عندما خلفه على المدينة من بعده .

فلو كان هذا المنصب ثابتاً له لم يكن هناك داعٍ لتنصيب غيره ، ويساويه مع عليرضي الله عنه في الحكم ، ولم يكن هناك داع لأن يوجه هذا التكليف له غزوة تبوك لانه أصلاً سينتقل له بمجرد خروج النبيﷺ باعتباره النائب له في ادارة شؤون الدولة والذي يقوم مقامه حال تخلفه .

جيش اسامة

دأب النبي صلى الله عليه وسلم ان يتولى بنفسه مهمة تجييش الجيوش ، وتامير القادة عليها، وصار من المعلوم ان ذلك مما اختص به النبيﷺ دون ان ينيب عنه في ذلك احداً من اصحابه، ويصادق على ذلك قيام النبيﷺ قيادة الجيوش في اغلب الغزوات المهمة مثل : (بدر ، واحد ، وخيبر ، وفتح مكة ، وتبوك).

كذلك قام ﷺ بتعيين نفر من الصحابة رضوان الله عليهم أمراء في حالات اخرى كما في جيش مؤتة ، وجيش اسامة ليقوموا مقامه ، والقصة الصحيحة لموضوع جيش اسامة أوجزها فيما يلي :

قبل وفاته ﷺ بايام قليلة وهو على فراش الموت ، وقد ثقل مرضه عقد الراية لجيش كبير تحت امرة الصحابي (أسامة بن زيد ﷺ) وهو ابن سبع عشرة، وكان ممن انتدب مع اسامة كبار الصحابة من المهاجرين والانصار، وحثهم مرارا على الخروج مع هذا الجيش ، بقوله ﷺ: (انفذوا جيش أسامة) (جهزوا جيش أسامة) (أرسلوا بعث أسامة) ويكرر ذلك ويغمى عليه بين الحين والحين [1].

وعلى كل تقدير فبما أن هذه المعركة لها هذا القدر من الاهمية عند النبيﷺ وهو يعلم جيداً- بما اخبره الله تعالى به - بانه مفارق هذه الأمة ، فالسؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن :

لماذا يؤمر النبي ﷺ (اسامة) قائداً على هذا الجيش ، على الرغم من اعتراض بعض الصحابة على تاميره لصغر سنه، ووجود خليفته ، ووصيه، ونائبه علي بن أبي طالب ﷺ جالساً في بيته ؟!

قد يقول البعض : ألم يكن الأولى بالنبي صلى الله عليه وسلم ان يبعث علياً ﷺ اميراً على هذا الجيش الكبير الذي اشترك فيه كبار الصحابة ليشعرهم بأن

---

(١) [المراجعات/ عبد الحسين شرف الدين ص ١٠٤] [بحث حول الولاية / محمد باقر الصدر ص ٢٣]

المعارك الكبيرة والمهمة في حياة الأمة ان لم يتول صلى الله عليه وسلم قيادتها بنفسه فإن القائد من بعده سيكون خليفته في حادثتي (الدار والغدير) .

ولعل الحكمة من ذلك كانت فيما سوف يترتب على هذه الخطوة (ان حصلت) بعد رجوع الجيش إلى المدينة ليجد النبي ﷺ قد انتقل إلى الرفيق الاعلى، فإن علياً ﷺ سيكون في هذه الحالة هو الخليفة بعده ﷺ ما دام هو النائب عن النبي وقائدهم في هذه المعركة المهمة والكبيرة ، والتي خلف فيها رسول الله ﷺ واخذ جميع القائد وخولته له.

فقد اجتمعت فيه مجموعة من الصفات التي تؤهله لشغل هذا المنصب ولسد الفراغ الذي أحدثه غياب الرسول ﷺ ، فالجيش مجتمعاً كان تحت امرته وقيادته، والجميع يسمعون كلامه ويأتمرون باوامره كما هو حال جميع القادة الذين يبعثهم الرسول ﷺ على راس الجيوش ، مع سبق النصوص القرآنية – المدعاة –، وبيعة الصحابة له ﷺ قبل فترة قصيرة (بيعة الغدير) فلم يبق مجال للتأويل أو تجاهل النصوص عليه ﷺ، أو عمل مؤامرة كـ (مؤامرة السقيفة).

ومن اراد الإعتراض وكان له طموح في غصب الخلافة فإنه قطعاً سيحسب ألف حساب في كيفية مواجهة هذا الجيش الكبير .

هذا فضلاً عن أن علياً ﷺ كانت له من الأسباب المادية ما يؤهله للحصول على الخلافة لو أرادها وان لم تكن من حقه، مثل كونه ابن عم النبي ﷺ وزوج ابنته، وأشرفهم نسباً ، بل قد كانت لتؤيده بنو هاشم كلها وهم من هم في العرب، وكذا بنو أعمامهم بنو عبد شمس، فهذان هما أعظم أحياء قريش، في حين كانت بنو تميم من أضعف قريش عزة ومنعة .

فلو كان علي ﷺ له أدنى حق في الخلافة لاستطاع أن يملأها عليهم خيلاً ورجالاً، بل قد عرض ذلك عليه صراحة (أبو سفيان)[(١)].

---

(١) أنظر : [السقيفة / محمد رضا المظفر ص ١٥٦] [الغدير / الأميني ج٣ ص ٢٥٤] [السقيفة وفدك / الجوهري ص ٤٠] [شرح النهج / ابن أبي الحديد ج٦ ص ٤٠] [كنز العمال / ج٥ ص ٦٥٧] [تاريخ دمشق / ابن عساكر ج٢٣ ص ٤٥٦] [حياة الإمام =

مقولة مغرضة لتأويل الواقعة

أما ما يدعيه علماء الشيعة من ان النبي ﷺ أراد أن تخلو العاصمة من الصحابة، فيصفو الأمر من بعده لعلي بن أبي طالب على سكون وطمأنينة، فإذا رجعوا وقد أبرم عهد الخلافة وأحكم لعلي عقدها ، كانوا عن المنازعة والخلاف أبعد [1] ، فإنه مجانب للصواب ولا يقبله العقل السليم ، ولا يرضى به الا المتعصبون الذين حجبت الظلمات عنهم النور، وينقض هذا القول الأدلة التالية:

اولاً :

دعوى من غير دليل صحيح صريح

لانها دعوى من غير دليل صحيح صريح فيه على وجه يعتمد عليه أو تركن إليه النفس ؛ إذ لم يصرح بها أصحاب الشأن ، ومن تخصصهم هذه القضية، فلا النبي ﷺ قال بقول عبد الحسين وبين غرضه من هذا البعث ، ولا علي رضي الله عنه الوصي الموعود ، ولا أحد من أولاده المعصومين طوال ثلاثة قرون عاشوها بين المسلمين ، فإن كل الذي تناوله عبد الحسين وغيره من علماء الشيعة لا يخرج عن كونه رجماً بالغيب كعادتهم في كل تخريجاتهم للمسائل .

فمعظم توجيهات هؤلاء العلماء للاحداث التي وقعت زمن النبي ﷺ، وزمن علي رضي الله عنه، وبقية أولاده المعصومين نابعة من اعمال فكرهم في هذه الاحداث؛ واستنباط ما يمكن استنباطه منها لاغراض تخدم مذهبهم ، وتقوي

=

الحسين / باقر شريف القرشي ص ٢٥٢] [نظريات الخليفتين / نجاح الطائي ج١ ص ٢٥٢] [المواجهة مع رسول الله / أحمد حسين يعقوب ص ٨٨] [الخلافة المغتصبة / ادريس الحسني ص ٣٧] [السيف والسياسة / صالح الورداني ص ٥٦] [بنور فاطمة اهتديت / عبد المنعم حسن ص ١٦٨] [قراءة في مسار الاموي / مروان خليفات ص ٩] [الكامل في التاريخ / ج٢ ص ٣٢٦] [الفصول المهمة / عبد الحسين ص ٥٥] [تاريخ الطبري / ج٣ ص ٢٠٩] .

(١) [المراجعات / عبد الحسين شرف الدين ص ٣٦٩] [الفصول المهمة / عبد الحسين ص ١٠٤]

توجههم من دون ايرادهم لروايات عنهم تبين الأسباب التي دعتهم للقيام بما قاموا به من افعال واعمال ، وهذا ينقض عقيدتهم بانهم لا يتلقون العلم الا عن طريق ائمتهم المعصومين.

فإن لم يثبت لنا علماء الشيعة من ان النبي ﷺ كانت غايته من هذا التدبير افراغ الساحة لعلي رضي الله عنه لعقد البيعة له بنص صحيح صريح منه ، أو من أحد من ائمتهم المعصومين فدونه خرط القتاد بل شيب الغراب .

ثانياً :

لازم قول عبد الحسين وصف النبي ﷺ بالعجز

لو كان الرسول ﷺ أراد بإرسالهم في الجيش إتمام تولية علي رضي الله عنه ؛ لكان كل الناس أعجز عن أن يدفعوا أمره ﷺ، فهو رسول الله المؤيد من قبل رب العرش العظيم.

فكيف يستجيز عاقل أن مجموعة من الصحابة لا سلطان لهم ولا منعة يغلبون أمره ؟ فقريش بعظمتها وسلطانها وجبروتها عجزت عن الوقوف بوجهه وقد كان وحيداً طريداً .

وحاشاه ﷺ مما تصفه به الشيعة بالعجز عن إتمام أمر من الأمور الشرعية وتغلب المخالفين له عليه ، كما ان في ذلك سوء ادب مع الرب تبارك وتعالى، حين يختار رسولاً يختم به الشرائع وطرق النبوة فيكون بهذا المستوى من الضعف وقلة الحيلة وتسلط الأعداء عليه، ثم لا ينصره ولا ينتقم من مخالفيه، بل يؤيدهم وينصرهم ويفتح لهم ويوطد لهم سلطانهم ، ويذل على ايديهم من نصبهم للامامة طوال قرون عاشوها بين الناس ولا يمكن لواحد منهم، ولا يزال اخرهم غائب خائف يترقب !! سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم .

ثالثاً :

لازم قول عبد الحسين وصف النبي ﷺ بالخداع والمكر

ثم إن قول عبد الحسين : إن النبي ﷺ (أراد أن تخلو العاصمة من الصحابة)، فيه قدح في جنابه ﷺ من جهة أخرى ، لما يتضمنه ذلك القول من وصفه بالخداع والمكر والمراوغة، وهي صفات تليق بالكذابين ولا تليق بالمرسلين، فإنهم أصدق الناس وأوفاهم وأوضحهم.

لكن عبد الحسين هذا ومن قبله أئمة الشيعة، لاعتيادهم على هذه الصفات القبيحة، مثل الغش والخداع والمراوغة، وقولهم بالكذب الصريح الذي يسمونه (تقية)، يحاولون تفسير أقوال كل الناس حتى الأنبياء والمرسلين بما هو عندهم معتاد !

رابعاً :

رضيك رسول الله لديننا أفلا نرضاك لدنيانا

لماذا لا تكون الصورة على عكس ما يصوره علماء الشيعة لهذه الحادثة فالثابت ان رسول الله ﷺ عين أبا بكر اماماً للناس في صلاتهم فأراد بامر غيره للخروج مع (اسامة) افراغ الساحة لابي بكر ﷺ ، وتهيئة الجو الملائم لتوليه المنصب ، فيصفو الأمر من بعده لابي بكر على سكون وطمأنينة ، فلا يعارضه أحد ، ولا ينافسه أي شخص، فما ان يموت ﷺ والناس يرون أبو بكر ﷺ اماماً لهم في الصلاة الا ويتوجهون إليه مباشرة للاختيار.

وهذا هو الواقع الذي صرح به الكثير من الصحابة عندما قالوا لابي بكر ﷺ:

[رضيك رسول الله لديننا أفلا نرضاك لدنيانا] .

ولقد ثبت هذا القول عن علي بن أبي طالب ﷺ نفسه بروايات عديدة ، منها :

الروايات

* [حدثنا أبو بكر أحمد بن مردويه ، حدثنا محمد بن سليمان المالكى ، حدثنا يوسف بن محمد بن يوسف الواسطي ، حدثنا محمد بن أبان الواسطي ، حدثنا شريك بن عبد الله النخعي ، عن أبى بكر الهذلى عن الحسن البصري ، عن على بن أبى طالب قال :

قدم رسول الله ﷺ أبا بكر فصلى بالناس وانى لشاهد غير غائب ، وانى لصحيح غير مريض ولو شاء أن يقدمني لقدمني فرضينا لدنيانا من رضيه الله ورسوله لديننا] (١).

* [أخبرنا أبو الحسن كافور بن عبد الله الكتبي ، نا مالك بن أحمد البانياسي، نا أبو الحسين بن بشران إملاء ، نا أبو علي أحمد بن الفضل عن عباس بن خزيمة، نا عبد الله بن روح ، نا أبو بكر الهذلي عن الحسن قال :

لما قدم علي بن أبي طالب قام إليه ابن الكوا وقيس بن عباد فقالا له ألا تخبرنا عن مسيرك هذا الذي سرت فيه تتولى على الأمة تضرب بعضهم ببعض أعهد من رسول الله ﷺ عهد إليك فحدثناه فأنت الموثوق المأمون على ما سمعت قال :

أما أن يكون عندي من النبي ﷺ عهدا في ذلك لا والله إن كنت من أول من صدق به فلا أكون أول من كذب عليه .

ولو كان عندي من النبي ﷺ في ذلك عهد ما تركت أخا تيم بن مرة وعمر بن الخطاب يقومان على منبره ولقاتلتهما بيدي ، ولو لم أجد إلا بردي هذا .

ولكن رسول الله ﷺ لم يقتل قتلا ولا مات فجأة مكث في مرضه أياما وليالي يأتيه المؤذن فيؤذنه بالصلاة فيأمر أبا بكر يصلي بالناس وهو يرى مكاني ثم يأتيه المؤذن فيؤذنه بالصلاة فيأمر أبا بكر فيصلي بالناس وهو يرى مكاني،

---

(١) [كنز العمال / المتقي الهندي ج ١٢ ص ٥١٣] [الطبقات الكبرى / محمد بن سعد ج٣ ص ١٨٣] [تاريخ مدينة دمشق / ابن عساكر ج ٣٠ ص ٢٦٥] [أسد الغابة / ابن الاثير ج ٣ ص ٢٢١] [صفة الصفوة / ابن الجوزي ج١ ص ٩٧] [الرياض النظرة/ المحب الطبري ج١ ص ١٥٠]

ولقد أرادت امرأة من نسائه أن تصرفه عن أبي بكر فأبى وغضب وقال أنتن صواحب يوسف مروا أبا بكر يصلي بالناس .

فلما قبض الله نبيه نظرنا في أمورنا فاخترنا لدنيانا من رضيه النبي ﷺ لديننا فكانت الصلاة أصل الإسلام وقوام الدين وهو أمين الدين فبايعنا أبا بكر فكان لذلك أهلا لم يختلف عليه منا اثنان ...] (١) .

* [روى البلاذري عن علي بن أبي طالب ﷺ قال :

لما قبض رسول الله ﷺ نظرنا في أمرنا فوجدنا النبي ﷺ قد قدم أبا بكر في الصلاة، فرضينا لدنيانا من رضيه رسول الله ﷺ لديننا ، فقدمنا أبا بكر ، ومن ذا كان يؤخره عن مقام أقامه رسول الله ﷺ فيه] .

* وروى البلاذري عن علي بن أبي طالب ﷺ قال : إن رسول الله ﷺ لم يمت فجأة ، كان بلال يأتيه في مرضه فيؤذنه بالصلاة ، فيأمر أبا بكر أن يصلي بالناس ، وهو يرى مكاني ، فلما قبض رسول الله ﷺ رأوا أن رسول الله ﷺ قد ولاه أمر دينهم فولوه أمر دنياهم] (٢) .

أقول :

ولا يمكن ان يقدح في تلك الروايات بالضعف ، فإن قيل :

ان هذه الروايات ضعيفة قلنا : كذلك روايات حديث (الدار) .

والصحيح انه لا يجوز للعالم المنصف الانتقاء من هذه الكتب من اجل ايجاد دليل بوجهة نظره ، فعلى المنصف ان ينظر في الجميع ، ويميز الصحيح عن الضعيف ، ثم يقبل النتائج التي تتمخض عن ذلك .

---

(١) [تاريخ مدينة دمشق / ابن عساكر ج ٤٢ ص ٤٤١]

(٢) [سبل الهدى والرشاد / الصالحي الشامي ج ١٢ ص ٣١٦]

خامساً :

اسئلة يجب على علماء الشيعة الإجابة عنها

كما ان هذا الزعم من ان النبي ﷺ أراد أن تخلو العاصمة من الصحابة، فطالبهم بالخروج مع جيش اسامة من اجل ابرام العهد لعليﷺ، يثير عدة تساؤلات مشروعة لم نعثر على جواب لها فيما ذكره علماء الشيعة عن هذه القضية، ومنها :

كيف سيتم ابرام هذا العهد ؟ ومع من ؟

فهل سيتم ابرامه عن طريق البيعة ؟

ام عن طريق الكتابة التي منع عنها قبل ايام ؟

ام عن طريق آخر لم تصل له عقولنا بعد ؟!*

فإن كان عن طريق البيعة :

فالبيعة قد اخذها النبي ﷺ لعليﷺ قبل اشهر قليلة من معظم الصحابة – رجالاً ونساءاً – في (غدير خم)، فما الداعي من تكرارها مجدداً ؟

وان كان عن طريق الكتابة :

فمن سيكتب هذا العهد ، والنبيﷺ لا يعرف الكتابة ، والجميع قد امرهمﷺ بالخروج مع الجيش ؟

فهل سيكتبه عليﷺ لنفسه وهو محل الخلاف بين الصحابة ؟

ام سيكتبه واحد من المنافقين الذين لا يخرجون مع رسول الله ﷺ ولا يقاتلون معه عدوا ؟!

ام سيكتبه النساء والصبيان الذين لا تكليف لهم في المعارك والحروب ؟

وان كتبه صلى الله عليه وسلم وكبار الصحابة في جيش اسامة، فمن يضمن لنا انهم بعد عودتهم من هذا الجيش لا يسعون إلى تمزيق هذه الصحيفة ، أو تحريفها ما دامت النوايا لسلب الخلافة من صاحبها الشرعي مبيتة مسبقاً* .

---

* ربما سيكرر مأدبة الغداء التي بدأ بها بعثته ﷺ (حادثة الدار) ، ليختم بها هذه البعثة .

* ان التلاعب والتحريف في الكتب من المسائل الميسرة والسهلة عند الصحابة ، فقد وصفهم علماء الشيعة بما هو اشنع واقبح ، فقالوا :

=

مع من يبرم النبي ﷺ عهد الخلافة ويحكم عقدها

والسؤال الآخر :

مع من يبرم النبي ﷺ عهد الخلافة ويحكم عقدها ، وقد امر صلى الله عليه وسلم ان يخرج كبار الصحابة من المهاجرين والانصار مع الجيش ، ولعن كل من تخلف عنه – كما يدعي علماء الشيعة * – ، ولم يبق في المدينة الا النساء والصبيان والمنافقين؟!

═

لو ان الله تبارك وتعالى قد ذكر اسم علي ﷺ في القرآن لعمد هؤلاء الصحابة لحذفه وتحريف كتاب الله إلى الابد ، وهذا ما صرح به من دون خجل أو حياء كبيرهم وقائدهم (الخميني) في كتابه (الإمامة عند الشيعة ص١٩) ، فقال ما نصه :

[كان من الممكن إذا نص القرآن على الإمام ان يعمد اولئك الذين لا يربطهم بالاسلام والقرآن الا الدنيا والرئاسة ويريدون ان يصلوا من القرآن إلى تحقيق نواياهم السيئة ، ان يعمدوا إلى حذف تلك الايات من القرآن وتحريف الكتاب السماوي إلى الابد].

أقول :

إرادة الله خاضعة لإرادة الغير

فمن كانت له القدرة على التلاعب بكلام الله هذا النور العظيم، وفعل هذا الفعل الشنيع، أيعجز عن ان يتلاعب بورقة كتبت بليل ؟!

اليس في كلام ولي الفقيه هذا طعن واضح وصريح برب العزة ؟!

ثم ان هذا الكلام يفهم منه ان ارادة الله (جل في علاه) خاضعة لارادة الغير (الصحابة)، وانه يتصرف على ضوء تصرفهم ، وانه عاجز جل جلاله عن حفظ كتابه من ايدي المحرفين والمزورين .

اليس كلامه هذا رجماً بالغيب ، بلى انه رجم بالغيب – وما اكثره عند علماء الشيعة–، وجراة على الله ، وتخرص لا يستند إلى مثبت ، وقول على الله بلا علم ، وحديث في أمور لا سبيل للاطلاع على حقيقتها الا لعلام الغيوب، فما ادراك ومن اخبرك ياخميني بمكنون غيبه ، وما يريد ان يكتب وما لا يكتب.

فنقول للخميني ما هو دليلك على هذا القول ! ائتنا بنص على هذا القول من ملك مقرب ، أو نبي مرسل ، أو امام معصوم لنصدقك .

* قول النبي ﷺ : (لعن الله من تخلف عنه) ، ادعاء باطل ، وبهتان بين ، وزيغ ما بعده زيغ في نسبة المرويات وفي اسنادها ، فالثابت في الروايات الواردة في الصحاح، والسنن،

═

فهل سيكون العهد بين النبيﷺ والمنافقين ؟!

ام سيكون عهده ﷺ مع علي- على فرض ان النبي قد سمح له بالبقاء في المدينة * - محل الخلاف والنزاع ؟!

وان تم هذا العهد مع عليرضي الله عنه، فكيف سيستطيع ان يثبت انه خليفة رسول الله ﷺ دون غيره ؟!

ام سيكون هذا العهد بين النبيﷺ وبين النساء والصبيان ؟!

ومن هؤلاء النسوة والصبيان ، اليس فيهم قسم كبير ممن حضر بيعة (الغدير)؟

اليسوا هم أزواج وأولاد (الصحابة) الذين انكروا بيعة (الغدير) ؟!

الم يعترض عليرضي الله عنه على النبي ﷺ يوم خلفه ورأه بالمدينة وخرج بالصحابة إلى غزوة تبوك ، فقال : [يا رسول الله تخلفني في النساء

=

والمسانيد ، وكتب التاريخ ايراد هذه الحادثة دون التعرض مطلقاً لهذه الزيادة الباطلة المفتراة البين كذبها واختلاقها .

وان ثبت هذا اللعن عن النبي ﷺ فيلزم منه شمول أثر هذا اللعن لجميع الصحابة وبلا استثناء، الا ما ورد دليل بخصوصه ، وعليه فعليرضي الله عنه مشمول أيضاً باثار هذا اللعن، ولا يمكن ان يخرج من دائرته لانتفاء الدليل المخرج ، وكذا غيره ممن يحسبهم الشيعة عليه من امثال (سلمان ، والمقداد ، وعمار ، وأبي ذر) .

اما الوحيد الذي يمكن ان يخرج من بين جميع الصحابة فهو أبو بكررضي الله عنه ، لانه كان مأموراً من قبل النبيﷺ بأن يؤم الناس في الصلاة .

ولو تتبعنا الروايات الواردة عن أئمة الشيعة المعصومين فإنا لا نجد ذكراً لهذا (اللعن) قد ورد في كلامهم لا تصريحاً ولا تلويحاً ، وان دل هذا على شيء فانما يدل على كذب هذه الدعوى وبطلانها لانها لو ثبتت لكان الأئمة أول الناس ذكراً لها واستدلالاً بها .

ولي كتاب سيصدر قريباً إن شاء الله تعالى تحت عنوان : (اسطورة لعن النبي ﷺ عمن تخلف عن جيش أسامة) يبين كل هذه الحقائق ، ويدحض هذه الفرية .

* لم اعثر على رواية واحدة صحيحة صريحة تستثني عليا رضي الله عنه من الخروج مع هذا الجيش ، أو تذكر ان النبي ﷺ قد طلب منه البقاء معه ، ومن عنده مثل هذه الرواية الصحيحة الصريحة فليأتنا بها .

والصبيان][1].

فهل يعقل ان علي بن أبي طالب سيرضى ان يبرم النبيﷺ عقد الخلافة له مع هؤلاء؟!

وهل سيرضى (الصحابة) بشهادة هؤلاء ويقرون لعليعليه السلام بالخلافة ؟!*

هؤلاء الصحابة الذين وصفهم علماء الشيعة باقبح الصفات واشنعها ، ورموهم بالردة عن الإسلام بعد نقضهم لبيعة (الغدير) التي بايعوا فيها علياً عليه السلام على مرأى ومسمع من النبي ﷺ ، وقال له بعضهم :

[بخ بخ لك ياعلي اصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة] [2].

هؤلاء الصحابة الذين طلب منهم النبيﷺ قبل ايام معدودة ان ياتوا له بدواة وقرطاس ليكتب لهم كتاب لا يضلوا بعده أبداً ، فمنعوه من الكتابه وقالوا انه (ليهجر) ، حسبنا كتاب الله[3].

فهل من المعقول والمنطقي من حكيم الحكماء ﷺ بعد كل الذي صدر منهم ان يثق بهم ، ويترك تعين أهم منصب بعد النبوة بيد النساء والصبيان والمنافقين؟! اترك الجواب للقارىء الكريم .

---

(١) [صحيح مسلم / مسلم النيسابوري ج ٧ ص ١١٩]

* شريح القاضي في حادثة مشهورة وردت في كتب الشيعة والسنة لم يقبل شهادة عليعليه السلام وهو امير المؤمنين ، ومعه ابنه الحسنعليه السلام ، وخادمه قنبر على درع تنازع عليه مع يهودي، فكيف سيقبل الصحابة من المهاجرين والانصار بشهادته في هذه القضية الخطيرة والعظيمة ومعه النساء والصبيان وأهل النفاق ؟!

(٢) [كتاب سليم بن قيس الهلالي / ٣٥٧] [الشافي في الإمامة / المرتضى ج٢ ص ٢٥٨] [الاقتصاد / الطوسي ص ٢٢٠] [منهاج الكرامة / العلامة الحلي ص ١٤٩]

(٣) [منهاج الكرامة / العلامة الحلي ص ١٠٣] [المراجعات / عبد الحسين شرف الدين ص ٣٥٣]

سادساً :

تدبير النبي ﷺ هذا سيكون سبباً لاشعال الفتنة بين الصحابة

ان تدبير النبي ﷺ بابرامه هذا العهد المهم والخطير، وبهذا المخطط الجهنمي من دون علم كبار الصحابة، وعلى راسهم أصحاب الأرض (الانصار)، سيكون حتماً سبباً في اشعال الفتنة .

فلو رجع جيش أسامة بعد أن يفتح وقد وجد الأمر قد تم لعلي رضي الله عنه من دون مشورة منهم ، أو راي لهم ان ينتقض فيحارب من في المدينة فتنشب مقتلة عظيمة بين المسلمين الله وحده اعلم بمداها ، والاسلام لا يزال فتياً ، وتحيط به الاعداء من كل جانب ؟

سابعاً :

رب العزة يترك نبيه ﷺ وحيداً أواخر حياته

ثم اننا نتساءل :

اين رب العزة من كل الذي حصل وهو السميع العليم ؟

ايترك دينه الخاتم الذي اظهره على الدين كله يضيع بيد هؤلاء السراق المرتدين؟!

اين نصره لانبيائه ورسله ؟ أين مدده لهم ؟

ايترك نبيه حائراً يتخبط يميناً وشمالاً لينصب علياً خليفة من بعده وليس له إلى ذلك سبيل ؟!

أيتركه من دون ان يحقق له وعده بولاية صهره وأولاده ؟!

هل تخلى عن خاتم الأنبياء ﷺ في اللحظات الاخيرة من عمره الشريف ، وفي هذه الساعات الحرجة والدقيقة من حياته ، بعد ان فتح له فتحاً مبيناً ، ونصره على جميع اعدائه ؟!

لماذا لم ينزل رب العزة سورة باسم (علي) تثبت هذه الإمامة المزعومة تزلزل هؤلاء السراق وتقضي على كل طموحاتهم وخططهم ؟!

بل أقول : الم يكن بمقدور رب العزة ان ينزل آية واحدة فقط تصف علياً

وصفاً كشفياً، بمحدد ذاتي لا يشاركه فيه أحد مطلقاً كان يقول : (صهرك علي، أو ابن عمك علي) .

لماذا باءت بالفشل ، وذهبت ادراج الريح جميع المخططات والتدابير التي قام بها النبيﷺ لتنصيب علي خليفة طيلة ثلاثة وعشرين عاماً من تاريخ النبوة ، وفي النهاية انتصرت ارادة الصحابة على ارادة الله ورسولهﷺ ؟!

لماذا تتعطل دائماً هذه التدابير والخطط ما دام الأمر متعلقاً بعلي ﷺ.

وفي الختام نقول :

اين الدليل على كل ما ذكر

ان عبد الحسين شرف الدين في كلامه هذا قد ادخل نفسه في خانة خطيرة الا وهي المطالبة بالدليل ، فهذا الذي ذكره كله كلام وتسويد صفحات ، كل شخص قادر على ان ياتي به ، ولكن العبرة بايجاد الدليل المثبت لهذه الادعاءات، فانا إذا اردت من الناس قبول قولي أو اردت الزامهم به.

فلا بد ان اتي بدليل يقنعهم وحجة اثبت بها ادعائي والا فكلامي في الميزان والاعتبار لا اعتداد به ، ولا وزن له ، بل ولا ارضية يمكن ان يقوم عليها، فيكون عندئذ حجة علي لا لي ، لذلك نطالب عبد الحسين وغيره من علماء الشيعة بدليل على كل احتمال ذكروه ، وكل تهمة الصقوها بالغير ، وكل مقدمة بنوا عليها نتيجة.

فعلماء الشيعة إهتموا كثيراً بحادثة جيش اسامة* ، فراحوا يسطرونها في كتبهم، ولا تخلوا مجالسهم من ذكرها ، من اجل تحقيق غرضين أساسيين :

---

* كل هذا التباكي ، والتشكي ، والكلام عن بعث (اسامة) من قبل علماء الشيعة، الا اننا نجد ان اسامةﷺ مطعون فيه عندهم ، وانه ليس على الحق لانه لم يتبع طريق علي بن أبي طالب ﷺ ، وهذا ما صرح به جعفر مرتضى العاملي في كتابه (مختصر مفيد أسئلة وأجوبة في الدين والعقيدة ج٥ ص ١٧٨) ، عندما سئل عن اسامة بن زيد رضي الله عنهما :

[هل ان شهادة النبي لاسامة بن زيد بانه خليق بالامارة تعتبر تزكية وتأييداً لخطه السياسي والديني ، وهل فيها دلالة على مقامه المميز] .

فاجاب مرتضى العاملي :

=

الأول :

محاولة اثبات إمامة علي ﷺ عن طريق هذه الحادثة ، مدعين بأن النبيﷺ اراد ان تخلوا العاصمة من الصحابة ليعين عليﷺ خليفة بعده .

الثاني :

الطعن بكبار الصحابة باعتبارهم قد عصوا النبيﷺ فيما امرهم به ، فبذلك تسقط عدالتهم .

ونحن نقول :

ما دامت حادثة بعث اسامة على هذه الدرجة من الاهمية والخصوصية عند علماء الإمامية ، ولها كل هذه الالزامات الخطيرة ، فلا بد ان ترد على ذهن العاقل مجموعة من الاسئلة ، منها :

هل فهم أحد من الأئمة المعصومين هذا الفهم الذي ذهب إليه علماء الشيعة؟!

وهل ثبت عن احدهم انه استدل بهذه الحادثة من اجل اثبات إمامته ؟!

وهل ثبت عنهم انهم استدلوا بها للطعن بالصحابة ؟!

فإن لم يثبت كل ذلك عن واحد منهم ، وهذا هو الواقع المؤكد ، فإن الكلام عن هذا الجيش والطعن الذي انبنى عليه بحق الصحابة رضي الله عنهم ما هو إلا من مخترعات علماء الإمامية ، اختلقوه من عند انفسهم ، وافتروا به على الصحابة ، كغيرها من الافتراءات والاكاذيب .

هذه الاكاذيب التي تناقلتها السنتهم ، وحفلت بها كتبهم ولو بحثت عنها ودققت النظر فيها فانك لا تجد لها ذكراً أو استدلالاً عن طريق ائمتهم المعصومين، وإنما هي من بنات افكارهم اوجدوها بعد ان بحثوا ونقبوا في

=

فإن أسامة بن زيد لم يكن ملتزما طريق الحق بعد رسول الله ﷺ بل هو قد مالأ المناوين لعلي عليه السلام و سار في ركابهم .

وأما مدح النبي ﷺ لقيادته فإنما يفيد أهليته لخصوص مقام قيادته لتلك السرية وقدرته على إنجاز المهام الموكلة إليه بكفاءة ، ولا يدل ذلك على انه مرضي السيرة ، أو صحيح النهج...].

الكتب صحيحها وسقيمها من اجل تحقيق غرض واحد هو اسقاط (عدالة) الصحابة ، وبالتالي تمرير عقيدتهم في (الإمامة) من خلال هذا الاسقاط .

فالثابت والمتيقن للباحث في مذهب الإمامية ان هناك تلازماً مصيرياً، وارتباطاً صميمياً بين معتقد الإمامة من جهة ، وبين الطعن بالصحابة واسقاط عدالتهم واتهامهم في دينهم من جهة اخرى ، هذا التلازم والارتباط لا انفكاك عنه مطلقاً، ولا يمكن تصور مذهب شيعي ، أو تشيع بدونه .

نتيجة حتمية

من خلال ما تم عرضه وصلنا إلى نتيجة صورتها واضحة لا لبس فيها مفادها:

وانه لولا كتب أهل السنة وما روته من احداث للسيرة النبوية المطهرة لما عرف علماء الشيعة ما حصل في تلك الفترة ، ولما كانت هناك مطاعن بالصحابة، ما دام أصحاب المصلحة في الاستدلال على امثال هذه الطعون (ائمة الشيعة المعصومين)، الذين وضعوا بذرة التشيع وأسسوا قواعده ، والمذهب مستقى من أقوالهم وارشاداتهم لم يذكروها ، ولم يتطرقوا إليها لا من قريب ولا من بعيد .

فهل من المعقول والمنطقي ان لا يتطرق ائمة الشيعة المعصومين إلى هذه القضية المهمة والخطيرة التي تمسهم وتتعلق باثبات امامتهم طوال قرون عاشوها بين الناس ، وان يتفقوا على عدم ذكرها ، وقد نقلت عنهم اخبار واسفار كثيرة جداً بلغت في مجموعها مئات المجلدات ، ثم يأتي اناس من بعدهم بعشرات السنين يكونون احرص منهم ليستدلوا بها وليثبتوا لهم عن طريقها امامتهم المزعومة ؟!*

---

* وهكذا نجد ان أكثر المطاعن التي ذكرها علماء الإمامية بحق الصحابة رضي الله عنهم هي على هذه الشاكلة ، فانها لم ترد عن أصحاب الشأن (الأئمة المعصومين).

فهذه حادثة أخرى وقعت في الفترة نفسها من بعث اسامة ، لم ترد عن أئمة الشيعة المعصومين ، ولم تذكرها كتبهم لا بسند صحيح ولا ضعيف ، طالما رددها علماء الشيعة على اسماعنا ، بل لا تجد كتابا من كتبهم الا وقد اشار إليها من اجل الطعن في الصحابة

=

لا دور لعلي ﷺ في كل هذه الاحداث

ونتيجة لكل ما ذكر من احداث خلال هذه الفترة الحرجة والحاسمة من تاريخ الأمة فإنا نجد ان النبي ﷺ قد همش دور النائب والوصي من بعده تماماً، فلم يعطه أي منصب ، ولم يؤكل له أي مهمة ، ولم يميزه عن غيره بقول أو فعل، بل انه ﷺ قد سلم كل المناصب المهمة والكبيرة إلى غيره .

فلم يجعله إماماً للصلاة ، ولا قائداً للجيش ، ولم يستخلفه على المدينة لادارة شؤونها وقت مرضه ﷺ ، ولم يوص إليه حتى ان يكون اماماً لصلاة الجنازة التي اقيمت له صلى الله عليه وسلم ، ليجعل منها دليلاً محتملاً على إمامته ؟

العمل الوحيد الذي قام به علي ﷺ في هذه الفترة هو تغسيل النبي صلى الله عليه وسلم بعد انتقاله إلى الرفيق الاعلى ، بل وحتى هذا التغسيل لم ينفرد به وحده انما شاركه فيه :

(العباس عمه ، والفضل بن العباس ، وقثم بن العباس ، واسامة بن زيد، وشقران مولاه ... وغيرهم) (١) .

فبعد كل الذي ذكر ، هل يمكن لعاقل ان يقول ان علي ﷺ هو الوصي والخليفة بعد النبي ﷺ ؟! سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم .

=

واسقاط عدالتهم ، هذه الحادثة هي ما يسمى بـ (رزية يوم الخميس).

فقد اشار إلى هذه الحقيقة المهمة المحقق آية الله محمد آصف محسني في كتابه مشرعة بحار الأنوار (ج ١ ص ٤٠٢) ، حيث قال ما نصه :

[من عجيب الحال انه لا رواية عند الشيعة ولو بسند ضعيف تروي ما قاله عمر ومن تبعه لرسول الله ﷺ في مرضه بعد رد امره بأتيان القرطاس والدواة :

ان الرجل يهجر ، أو قد غلبه الوجع (كلتا الجملتين بمعنى واحد) حسبنا كتاب الله كما نقله أهل السنة في صحاحهم وكتبهم] .

(١) [شرح احقاق الحق / السيد المرعشي ج٣١ ص ٢٢٧]

علي ﷺ كان يقاتل في الحروب كجندي اعتيادي

وايضاً في المجال الآخر الخاص بالحروب والغزوات والذي يعنى بادارة شؤون الحرب اثناء المعركة نجد علياً في هذه المعارك يتصرف كجندي من الجنود ، يخضع للاوامر ويلزم بتنفيذها ، ولم نجده في ما جرت من معارك قد قام بدور النائب الذي من المفروض ان يكون ملازماً للقائد ، وبعيداً عن دائرة الخطر حفاظاً له وحماية لجانبه ، حتى إذا ما حصل للقائد ضرر من قتل أو اصابة كان هو حاضر ليتولى مباشرة المنصب الذي انيط به ، وهذه عادة الملوك والرؤساء يحافظون على النائب حتى لا يحدث فراغ إذا ما تعرض القائد أو الرئيس لضرر أو خطر فيتولى النائب مباشرة زمام الأمر ويسد بذلك كل خلل ممكن ان يحصل بسبب الفراغ الذي وجد بفقدان القائد أو الامير .

النبي ﷺ كان يحمي أبو بكر وعمر ويترك الوصي معرضاً للقتل

ولكنا في قضية علي ﷺ نجد العكس والضد هو المتحقق فعلي ﷺ في وسط النار وفي الخطوط الإمامية معرض للقتل والاسر والاذية في أي لحظة فلا اعتبار له ولا حماية مقدمة له تدرأ عنه المخاطر والافات التي يمكن ان تحيط به .

بل هو الذي يحمي غيره ويحافظ عليه ، فنجد أبا بكر وعمر رضي الله عنهما مع النبي ﷺ وعلي ﷺ في مقدمة الجيش يدافع عنهم ويصونهم ، فانقلب المطلوب وانعكس المفترض حصوله ، فتحول النائب الذي ينبغي حفظه وصيانته إلى جندي يحفظ غيره ويصونه ، فلا ادري كيف يقال بعد ذلك ان علياً ﷺ هو الوصي بعد النبي ﷺ والذي ينوب منابه حال غيابه وتخلفه .

في حادثة الهجرة النبي ﷺ عرض علياً للقتل وحمى أبا بكر

اما في قصة مبيت علي على فراش النبي ﷺ نقول يجب - بحكم العقل - حفظ المعصوم من القتل ، فاللائق بالنبي ﷺ أن لا يُعرّض علياً للقتل وهو الإمام المعصوم ، وحفظه مقدم على كل الغايات وتحقيقه واجب بأي ثمن ديني

أو دنيوي .

إذن تركه ينام في الفراش وتعريضه للقتل خلاف الأصل العقلي عندهم بوجوب الحفاظ على المعصوم .

بل كان الأولى على ضوء معتقدهم في كفر أبي بكر وضرورة حفظ الإمام أن يفعل العكس بأن يصطحب علياً معه ويترك الصديق معرضاً للقتل إذ لا خسارة في قتله بل كسب عظيم بتخليص الإسلام من مؤامراته على الخلافة كما يدندن ويطنطن الإمامية * .

قسمة الغنائم

وبالانتقالة إلى واقعة اخرى ينبغي ان يكون للنائب دور مؤثر فيها الا وهي قسمة الغنائم ، فالنبيﷺ كان يتولى قسمة الغنائم بنفسه بين المسلمين وهذا الدور يقوم به كنشاط من نشاطاته التي تدخل ضمن دائرة تكليفاته ووظائفه، ومن الطبيعي ان النبيﷺ في حال كثرة هذه الغنائم ، أو وجود صعوبة في توزيعها، أو حصول مشاكل حال التوزيع ان يستعين بالغير لاكمال هذا الأمر، وبديهياً ان الأمر سيوجه إلى النائب باعتباره القائم مقام صاحب الأمر في شؤونه التي تخصه ، ولكننا أيضاً في هذه الجزئية لم نجد دوراً للامام علي فيها، بل كان حاله حال احاد الناس ينتظر دوره لياخذ نصيبه من الغنيمة .

---

* قال الشيخ سليمان الخراشي :

[اصطحب رسول الله ﷺ الصديق أبا بكر في هجرته واستبقاه حياً وبالمقابل عرّض علي بن أبي طالب رضي الله عنه للموت والهلاك في فراشه ... فلو كان علي اماماً وصياً وخليفة منصوباً فهل يعرض للهلاك ويستبقي أبا بكر وهو لو مات فلا ضرر على الإمامة ولا سلسلة الإمامة من موته ... وهنا السؤال :

ايهما أولى أن يبقى حياً لا تمسه شوكة أو يطرح على فراش الموت والهلاك ...؟

وإن قلتم أنه – أي علي – يعلم الغيب ، فأي فضل له في المبيت ؟!] .

[أسئلة قادت شباب الشيعة إلى الحق / سليمان بن صالح الخراشي ص ٢٤]

يروي الشيعة أنه لم يكن لعلي دور في قسمة الغنائم

إليك الحادثة التي نقلها المفيد في كتابه الارشاد والتي حصلت اثناء حجة الوداع للنبي ﷺ أي قبل وفاة النبي باشهر - قبل حادثة الغدير بايام - التي تدل دلالة واضحة على انه لم يكن لعلي رضي الله عنه أي دور ، ولا أي مزية في قضية قسمة الغنائم أو غيرها ، فقد أورد المفيد :

[... كان أمير المؤمنين قد اصطفى من السبي جارية ، فبعث خالد بن الوليد بريدة الاسلمي إلى النبي ﷺ ، وقال له :

تقدم الجيش إليه فأعلمه ما فعل علي من اصطفائه الجارية من الخمس لنفسه، وقع فيه .

فسار بريدة حتى انتهى إلى باب رسول الله ﷺ فلقيه عمر بن الخطاب فسأله عن حال غزوتهم وعن الذي أقدمه ، فاخبره أنه إنما جاء ليقع في علي ، وذكر له اصطفاءه الجارية من الخمس لنفسه ، فقال له عمر :

امض لما جئت له ، فإنه سيغضب لابنته مما صنع علي . فدخل بريدة على النبي ﷺ ومعه كتاب من خالد بما أرسل به بريدة ، فجعل يقرؤه ووجه رسول الله ﷺ يتغير ، فقال بريدة :

يا رسول الله ، إنك إن رخصت للناس في مثل هذا ذهب فيؤهم ، فقال له النبي ﷺ :

ويحك - يا بريدة - أحدثت نفاقا ! إن علي بن أبي طالب يحل له من الفئ ما يحل لي ، إن علي بن أبي طالب خير الناس لك ولقومك ، وخير من أخلف من بعدي لكافة أمتي ، يا بريدة ، احذر أن تبغض عليا فيبغضك الله ، قال بريدة: فتمنيت أن الأرض انشقت بي فسخت فيها ، وقلت :

أعوذ بالله من سخط الله وسخط رسوله ، يا رسول الله ، استغفر لي فلن ابغض عليا أبدا ، ولا أقول فيه إلا خيرا . فاستغفر له النبي ﷺ] .

ثم قال المفيد معلقاً على هذه الرواية :

[وفي هذه الغزاة من المنقبة لامير المؤمنين ما لا يماثلها منقبة لاحد سواه، والفتح فيها كان على يديه خاصة ، وظهر من فضله ومشاركته للنبي عليهما

السلام فيما أحله الله تعالى له من الفئ ، واختصاصه من ذلك بما لم يكن لغيره من الناس ، وبان من مودة رسول الله ﷺ وتفضيله إياه ما كان خفيا على من لاعلم له بذلك ، وكان من تحذيره بريدة وغيره من بغضه وعداوته وحثه له على مودته وولايته ورد كيد اعدائه في نحورهم ، ما دل على أنه أفضل البرية عند الله تعالى وعنده وأحقهم بمقامه من بعده ، وأخصهم به في نفسه ، وآثرهم عنده] (١) .

ونحن نقول :

الرواية تنسف كل ما يدعيه الشيعة في علي رضي الله عنه من فضائل ومنازل

لو سلمنا بصحة ما ذكره ، وأن هذه الحادثة حصلت قبل وفاة النبي ﷺ بستة اشهر، فيلزم منه ان لا أحد من الصحابة يعرف ميزة لعلي ، أو تخصصه بحكم عن غيره كالخمس – باعتباره نفس النبي ﷺ – ، ومن ان بغضه لذاته كفر، وان النبي ﷺ يفضله ويقدمه على غيره ، وانه أفضل البرية بعد الرسول ﷺ، وانه الإمام إلى غيرها من الاحكام .

فكل هذه الأمور وجميع ما يدعيه الشيعة في علي رضي الله عنه قد نسفتها هذه الرواية كما نسفت (حادثة الدار) بالتبع ، فكيف تغيب مثل هذه الأمور عن اقرب الصحابة في ذلك الوقت المتأخر من حياة النبي ﷺ بحيث ان علياً رضي الله عنه كان لا يستطيع ان يتصرف بأي شيء من أمور الخمس فأي نائب ، واي امام ووصي ووزير هذا ؟!

والدليل على عدم معرفة الصحابة باحوال علي رضي الله عنه في هذه الفترة المتاخرة من حياة النبي انه ﷺ عندما اخبر بها الصحابي اعتذر ، وتوقف ، وانصاع لقول النبي ﷺ فلو كانت هذه الأمور معروفة للصحابة ومشهورة فيما بينهم ومعلوم عندهم ان علياً رضي الله عنه هو الإمام لما اتفق كل المذكورين في الرواية من الصحابة على الانكار على علي رضي الله عنه .

وعلى تقدير صحة هذه الرواية الشيعية فانها تدل على ان علياً رضي الله عنه كان ياخذ من الجواري ويعاشرهن ولم يقتصر على فاطمة رضي الله عنها كما يدعي الشيعة .

---

(١) [الارشاد / الشيخ المفيد ج ١ ص ١٦٠]

لم يكن علي ﷺ ملازماً للنبي ﷺ

إذن وكمحصلة نهائية لم نجد ان النبيﷺ قد عامل الإمام علياًﷺ كمعاملة الوصي أو النائب له ، وهذا التاريخ امامنا شاهد على ذلك ليس عليك سوى ان تقلب صفحاته لا تصل إلى هذا الحكم .

بل ان من العجيب والذي ينبغي ان ينوه عليه ان علياًﷺ لم يثبت انه كان ملازماً للنبيﷺ في حله وترحاله ، في مجالسه ، في اقضيته ، في الشؤون التي تخص الحكم وادارة شؤون الدولة ، وهذا الحال يتنافى مطلقاً مع ادعاء كونه نائباً أو وصياً من بعده بل ولا يستقيم ، فالظاهر من حال النواب واولياء العهد ان يكونوا ملازمين لاصحاب الشان واولي الأمر ليكون على مقربة وتماس من ادارة شؤون الدولة والتي ستؤول إليه بعد حين.

الدور الأكبر لابي بكر وعمر بدلاً من الوصي

والاكثر عجباً اننا نجد هذا الوصف منطبقاً على غيره واخص بالذكر أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ، وابو بكرﷺ خصوصاً (صاحب رسول الله ﷺ وخليفته) فما من حادثة أو واقعة صغرت أو كبرت مما لها تعلق بشان من شؤون الإسلام إلا وجدنا هذين الشخصين ، أو احدهما كعنصر مؤثر فيها وله دور كبير وعظيم في ادارتها.

وكان أبو بكر الصديق بحضرة النبي ﷺ يفتي ، ويأمر ، وينهى ، ويقضي، ويخطب ، كما كان يفعل ذلك إذا خرج هو ورسول الله ﷺ يدعو الناس إلى الإسلام، ولما هاجرا جميعا ويوم حنين ، وغير ذلك من المشاهد والنبيﷺ ساكت على ذلك ويرضى بقوله ، ولم تكن هذه المرتبة لغيره .

وكان النبي ﷺ في مشاورته لأهل العلم والفقه والرأي من أصحابه يقدم في المشورة أبا بكر وعمر ، فهما اللذان يتقدمان في الكلام والعلم بحضرة الرسول ﷺ على سائر أصحابه ، والامثلة في هذا أكثر من ان تحصى.

الحادثة الأولى

لما استشار النبي ﷺ أصحابه في التعرُّض لقافلة أبي سفيان ، كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما أول المتكلمين ، وهذا يدلُّ على عُلُوِّ شأنهما وكبير منزلتهما في الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين ، ثم تلاهما في الكلام سعد بن عبادة سيد حي الخزرج من الأنصار ، والحادثة أشهر من نار على علَمٍ، تَغُصُّ بذكرها الصحاح والمسانيد(١).

ولكنِّي هنا أودُّ أن أقف هُنَيْهَةً عند هذه القضية ؛ لنرى ماذا يقول علماء الشيعة فيها :

اقرار علماء الشيعة من أن أبا بكر وعمر كانا أول المتكلمين

إنَّ السيد مرتضى العاملي في كتابه « الصحيح من السيرة » لم يُبق فضيلة أو منقبة لأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وبقية العشرة المبشرين بالجنة إلا وطعن فيها أو قلَّل من شأنها .

وقد ذكر العاملي ما ذكرناه من أن أبا بكر وعمر كانا أول المتكلمين ، إلا أنه لم يستطع لفرط حقده على الصحابة إلا أن يلوك لسانه كما يلوك الفرس لجامه، وألقى باللائمة على المؤرخين الذين لم يسوقوا كلامهما ؛ فإنهما لا محالة - بزعمه - يهرفان بما لا يعرفان ، وينطقان بغير ما عنه يُسألان، فقال - وبئس ما قال - :

[إن كلامهما لم يكن منسجماً مع ما كان يهدف إليه النبي ﷺ من مشاورته لهم، بل كان مضاداً لما كان يرمي إليه ﷺ ، ولو كان كلامهم لائقاً لذكره محبُّوهم من المؤرخين والرواة وما أكثرهم] (٢).

أقول :

إن نقلة التاريخ أجود منك عقلاً يا سيِّد مرتضى ، وأنضج منك فكراً ،

(١) [انظر : صحيح مسلم ، باب غزوة بدر (١٧٠/٥) (١٧٧٩) ، ومسند أحمد (٢١٩/٣)].
(٢) [الصحيح من السيرة / السيد جعفر مرتضى ج ٥ ص٢٧]

وبديهتهم أثقب من رويتك ، والنبيُّ ﷺ كان يريد أن يسمع رأي الأنصار في الخروج لقتال قريش ؛ لأنه ضيف عندهم ، يتشوَّف إلى نصرتهم ؛ لكونهم أكثر عدداً؛ لذلك كان قولهم أحرى بالنَّقل والذِّكر من قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، لا لكون كلامهما مستهجناً ساقطاً ، بل لكونه معلوماً لدى النَّبيه ، يصِلُ إلى خيال الفَطِن ، فلا داعي لذِكره ، فتدبَّر هذا!!

أين رأي علي؟

ومما يثير الغرابة أن العاملي انتبه إلى أن علياً لم يتكلم في هذه الحادثة ، فبوَّب لذلك قائلاً : (أين رأي علي؟) ثم قال وقد احتدم غيضاً :

[ويلاحظ هنا :

أننا لا نجد علياً في هذا المقام يبدي رأياً ، ولا يبادر إلى موقف ، أو مشورة، مع أنه رجل الحكمة ، ومعدن العلم ، فما هو السر في ذلك يا ترى؟ !

ونقول في الجواب :

إن موقف علي هو موقف نفس النبي ﷺ ، وقد وصفه الله سبحانه وتعالى في آية المباهلة بأنه نفس النبي ﷺ ، فقال : ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ﴾ (آل عمران– ٦١) .

أضف إلى ذلك :

أن علياً لم يكن ليتقدم بين يدي الله ورسوله في شيء وقد كان يرى أن من واجبه السكوت ، والتسليم ، والرضا بما قضاه الله ورسوله ، ولا يجد في نفسه أيَّ حرج من ذلك] (١)* .

---

(١) [الصحيح من السيرة / السيد جعفر مرتضى ج٥ ص ٢٨]

* كلام مرتضى العاملي هذا يخالفه فعل علي ﷺ مع النبيﷺ عندما امره ان يمحو عبارة : (بسم الله الرحمن الرحيم)، وعبارة : (محمد رسول الله) ، فرفض رضي الله عنه ذلك، وقال : (لا والله لا أمحوها)، وهذا ما ثبت في كتب السنة والشيعة على حد سواء ، ومنها :

[صحيح البخاري / ج٤ ص ٧١ – صحيح مسلم / ج٥ ص ١٧٤ – مسند الإمام أحمد /ج٤ =

لا راي لعلي ﷺ ولا مشورة طوال حياة النبيﷺ

أقول :

زعم مرتضى أن علياً كان من أهل الرأي والحصافة إلا أنه كان يستنكف عن إبداء رأيه في كل مهمة يستشير فيها النبيُّ ﷺ أصحابَه يريد أن يستبين الخفيَّ من الأمور ، ويهتدي بآرائهم ، ويستعين بخبراتهم في أمور قد يغيب عنه وجه الخير فيها. ثم كيف عُدَّ في كبار الصحابة وهو بهذه المثابة لا يبدِي رأيـاً ولا يَظْهَرُ له فضلٌ !!

ولْنَفرض جدلاً أن ما قاله حقٌ ، ألا يُعَدُّ امتناعُه رضي الله عنه عن إبداء رأيه مخالفةً لأمرِ النبي ﷺ إذا كان يُضمر في نفسه الرأي الصَّائب !!!

وقد ادَّعى العامليُّ أنه عليه السلام كان مُسَلِّماً بكلِّ ما يقوله في حياة النبيﷺ، فقال :

[إنَّ النبيَّ كان يستشير أصحابه في الموارد المختلفة ؛ في بدر وأحد وغيرهما، كان أصحابه يتكلمون بما شاؤوا ، ولم يكن عليٌّ يُبْدِي رأياً ، ولا يُقدِّم بين يديِ الله ورسوله بشيءٍ أصلاً ، إلا ما رُوِي في شأن الإفك على مارية ، حيث أشار بطلاق عائشة ليكون ذلك بمثابة إنذار لها ، لترتدع عن مواقفها وأعمالها، وتكفَّ عن أذى رسول الله وأزواجه] (١).

=

ص ٢٨٩ – المبسوط للطوسي / ج٧ ص ٢٦٦ – الارشاد للمفيد / ج١ ص ١٢١– تذكرة الفقهاء للحلي / ج١ ص ٤٥٥ – بحار الأنوار للمجلسي / ج٢٠ ص ٣٥٩] .

ويخالفه أيضاً :

اعتراضه على النبيﷺ عندما خلفه على المدينة عند خروجهﷺ لمعركة (تبوك) .

ويخالفه أيضاً :

ما ورد في البخاري (ج ٨ ص ١٩٠)، ومسلم (ج ٢ ص ١٧٨) عن عليﷺ :

[أن رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة ليلة فقال الا تصليان قال فقلت يا رسول الله انفسنا بيد الله فإذا شاء يبعثنا بعثنا ، فانصرف حين قلت ذلك ثم سمعته وهو مول يضرب فخذه وهو يقول : ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾] .

(١) [الصحيح من السيرة / السيد جعفر مرتضى ج ٤ ص ٣٤٢]

أقول :

هل من المعقول لشخص بهذه الصفات البعيدة عن صفات القادة والخلفاء أن يتسلم السلطة والقيادة بعد رحيل النبي ﷺ والصحابة لم يسمعوا منه رأياً أو مشورة ؟!

أليس في هذا إجحافاً بحق ذلك الجيل النابض بالحيوية والنشاط أن ينصب عليهم مثل هذا النموذج السلبي خليفة ؟

اليس في هذا القول طعناً بعلي رضي الله عنه وعلمه ؟!

كيف صار علي رضي الله عنه اعلم الصحابة – كما يدعي علماء الشيعة – ما دام هذا هو حاله لا يتكلم ، لا يجيب ، لا يبدي رايا ؟!

مشورة واحدة تخرب البيوت

ثم حفظ العاملي لعلي رضي الله عنه حادثة واحدة أدلى فيها برأيه ، وخرج فيها عن صمته وهي حادثة (الإفك) التي اتهمت فيها أم المؤمنين رضوان الله عليها بالفاحشة التي أشعل نارها ، وأضرم أوارها ، قوم من رؤوس النفاق تبعهم جماعة من المسلمين لُبِّس عليهم الأمر بعد أن جمعوا السبب إلى المسبِّب، والعلة إلى المعلول ، ومنهم من ارتاب في الأمر، وكان من بينهم سيدنا علي رضي الله عنه حيث قال عندما استشاره النبي ﷺ في فراقِ أهلهِ :

[يا رسولَ اللّه ، لم يُضَيِّق اللّهُ عليكَ والنساءُ سواها كثير ...] (١) .

هذه الاشارة الوحيدة التي اثبتها العاملي لعلي رضي الله عنه طوال مدة صحبته للنبي ﷺ، والتي لو أخذ بها صلى الله عليه وسلم لصارت سبباً في تثبيت مطاعن المنافقين بحق الطهر المطهرة عائشة رضي الله عنها ، ولصارت مطعناً بعرض النبي ﷺ لم يرد بحق اي نبي من قبله ، ولكن الله سلم فلم ياخذ النبي ﷺ بقول سيدنا علي رضي الله عنه .

(١) [بحار الأنوار / المجلسي ج ٢٠ ص ٣١٢] [أحاديث أم المؤمنين عائشة / مرتضى العسكري ج٢ ص ١٠١] [صحيح البخاري / الإمام البخاري ج٣ ص ١٥٥] [صحيح مسلم / الإمام مسلم ج٨ ص ١١٥]

رأي علي ﷺ في حادثة الإفك يبطل القول بعصمته

وقد ظهر لك أخي القارئ بعد نزول القرآن ببراءة أم المؤمنين أنّ رَأيَ عليٍّ ﷺ لم يكن صائباً ؛ وقد بأن إذن بما ذكرنا أن علياً ﷺ لم يكن معصوماً ، بريئاً من الخطإ والسهو كما يدعي الشيعة .

وإن السيد المرتضى هنا قد ذمَّ علياً من حيث أراد مدحه ، وهو بريء من كل نقيصة تنال من مقامه رضي الله عنه* .

الحادثة الثانية

وكذلك ما جرى في مجريات قصة أسارى بدر هذه القصة التي دارت فصولها بعد انتهاء معركة بدر وهي معلومة عند الجميع لا تخفى على احد، وبالخص قضية المشاروة حول مصيرهم ، فقد اتفق نقلة الأخبار والمفسرون في تفسير آية سورة الانفال :

﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ان النبي ﷺ استشار في هذه القضية أبا بكر، وعمر، وسعد بن معاذ رضي الله عنهم ، ولم يذكر أحد انه شاور علياً ﷺ، أو ان لرأيه اثراً فيما جرى .

وسانقل لكم ما اورده العالم الشيعي الطبرسي في تفسيره مجمع البيان حول هذه الحادثة ، حيث قال :

* أننا نستدرك لنُحقَّ الحقَّ ونَذْكُرَ لأهل الفضلِ فضلَهم ، فنقول :

إنَّ علياً ﷺ لم يكن جازماً بتهمة عائشة ، وإنما كان في جملة المرتابين ، ويصدّق هذا أنه أراد من النبي ﷺ أن يتثبت قبل أن يطلق عائشة رضي الله عنها فيسألَ عنها بريرة .

وهذا الذي ذكرناه كان في حديث إفك عائشة ، وأما ما ذكره من إفك مارية فلا نعلم لعلي ﷺ فيه رأياً ، ولم يستشر النبي ﷺ فيه أحداً من أصحابه ، وإنما طلب منه النبي ﷺ أن يذهب فيضرب عنق الرجل الذي اتهم بمارية ، فلما ذهب إليه وجده مجبوباً أو ممسوحاً ليس له ذكر كالرجال ، فبرِئَت رضي الله عنها وبرئ ، فالعاملي بقوله هذا قد جمع حادثتين بحادثة واحدة للتدليس على القراء .

[روي أن النبي ﷺ كره أخذ الفداء حتى رأى سعد بن معاذ كراهية ذلك في وجهه، فقال : يا رسول الله ! هذا أول حرب لقينا فيه المشركين ، والإثخان في القتل أحب إلي من استبقاء الرجال .

وقال عمر بن الخطاب :

يا رسول الله ! كذبوك وأخرجوك فقدمهم واضرب أعناقهم ، ومكن عليا من عقيل فيضرب عنقه ، ومكني من فلان أضرب عنقه ، فإن هؤلاء أئمة الكفر !

وقال أبو بكر :

أهلك وقومك استأن بهم واستبقهم ، وخذ منهم فدية ، فيكون لنا قوة على الكفار ! قال ابن زيد : فقال رسول الله ﷺ :

لو نزل عذاب من السماء ما نجا منكم غير عمر ، وسعد بن معاذ] (١) .

حادثة ثالثة ، ورابعة ، وخامسة ، و... ، و...

في سفر الهجرة لم يصحب النبي غير أبي بكر ، ويوم بدر لم يبقَ معه في العريش * غيره ، وقال صلّى الله عليه وسلّم :

[إن أمن الناس علي في صحبته وذات يده أبو بكر ، ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتّخذت أبا بكر خليلاً] .

وهذا من أصحّ الأحاديث المستفيضة في الصحاح من وجوه كثيرة ، رواه من الصحابة [أبو سعيد الخدري ، وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود ، وأبو هريرة، وأبو المعلّى ، وعبد الله بن الزبير ، وغيرهم] (٢).

---

(١) [تفسير مجمع البيان / الشيخ الطبرسي ج ٤ ص ٤٩٥]

* قال المفيد في كتابه الافصاح (ص ١٩٠) :

[أما كون أبي بكر وعمر مع رسول ﷺ في العريش ببدر فلسنا ننكره ...] .

(٢) انظر: [مسند الإمام أحمد ج١ ص٢٧٠، ٣٥٩، ٣٧٧، ٣٨٩، ٤٠٩، ٤١٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٥٥، ٤٦٣ - ج ٢ ص٢٥٣، ٣٦٦ - ج٣ ص١٨، ٤٧٨ - ج٤ ص٥، ٤، ٢١١-٢١٢] [صحيح مسلم ج ٤ ص١٨٥٤-١٨٥٥، ١٨٥٦] [سنن الترمذي ج ٤ ص ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠] [سنن ابن ماجة ص٩٣، ٩٤] .

اقرار علي باختصاص أبي بكر وعمر بالنبي ﷺ

وقد أقر عليّ رضي الله عنه نفسه باختصاص أبي بكر وعمر بالنبي ﷺ أكثر من غيرهما ، عن ابن عباس قال :

[وضع عمر على سريره ، فتكنفه الناس يدعون ويثنون ويصلون عليه قبل أن يرفع وأنا فيهم ، فلم يرعني إلا برجل قد أخذ بمنكبَيَّ من ورائي فالتفتّ فإذا هو عليّ، وترحّم على عمر وقال :

ما خلفت أحدًا أحبّ إليّ أن ألقى الله عزّ وجلّ بعمله منك ، وايم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك ؛ وذلك أني كنت كثيرًا ما أسمع النبي صلّى الله عليه وسلّم يقول :

جئت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر ، فإن كنت أرجو أن يجعلك الله معهما] (١).

أبو بكر رضي الله عنه ملازم للنبي ﷺ بخلاف علي رضي الله عنه

وأهل التواريخ مجمعون على ان الملازم الاوحد للنبي ﷺ طوال حياته كان أبا بكر رضي الله عنه فقبل الإسلام كان رفيقه ، وصديقه ، والمقرب إليه ، وبعده وجدناه في كل المواطن كان معه ملازماً ، ومناصراً ، ومشيراً ، ومعيناً مهما كانت هذه المواطن ، بل حتى في اشدها واصعبها الا وهو حادثة الهجرة كان هو الملازم والمصاحب .

ومن المواطن المعدودة التي فارق فيها أبو بكر النبي ﷺ بعثته له اميراً في الحج على المؤمنين ممثلاً لرسول الله ﷺ ونائباً عنه .

وامتد أثر هذه الملازمة بين النبي ﷺ وابي بكر ليصل إلى ما بعد الحياة ، فالله جل وعلا قد حقق لهما الملازمة حتى في الممات ، فكلهما مات عن نفس

---

(١) [مسند الإمام أحمد / ج ١ ص ١٠٩، ١١٢] [صحيح البخاري / ج٣ ص ١٩٧] [صحيح مسلم ج ٤ح ١٨٥٩] [ابن ماجة / ج٢ ص ٩٨]

العمر، ودفنا سوية في مكان واحد ، فقبر أبو بكر ملاصق لقبر النبي ﷺ وقريب منه ، فهو اقرب العالمين جسداً إليه في حياة البرزخ ، ويوم القيامة لا نشك مطلقاً في ملازمته له في رياض الجنة .

بينما نجد ان علياً ﷺ قد فارقه النبي ﷺ في مواطن كثيرة :

[فقد فارقه ابتداءاً عندما هاجر ، وقد فارقه في العريش اثناء الحروب، وكذلك في غزوة تبوك ، وعندما بعثه إلى اليمن ،.... وغيرها من المواطن] .

المشركون عند غياب النبيﷺ يبحثون عن أبي بكر وعمر للسؤال

وحتى المشركين عند غياب النبيﷺ كانوا يبحثون عن أبي بكر وعمر - كسؤال أبي سفيان يوم أحد عن النبيﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر فقط - ولم يسأل عن أحد سواهما وبضمنهم علي - كما سنبين -.

حادثة اولى

بل قبل ذلك ما جرى في مكة عندما اسري بالنبيﷺ إلى بيت المقدس ، ثم عرج به إلى السماء أكبر المشركون هذا الحدث وجابهوه بالتكذيب ، عندما ارادوا ان ينقلوه إلى أحد اتباعه للسؤال عنه مع محاولة ادخال الشك إليه توجهوا مباشرة إلى أبي بكر لعلمهم بمنزلته عند رسول اللهﷺ ولاحاطتهم بالدرجة التي يحتلها عند المسلمين وعندها قال قولته المشهورة :

[والله لأن كان قالها لقد صدق ، فوالله انه ليخبرني ان الخبر ليأتيه من السماء إلى الأرض في ساعة من ليل أو نهار فأصدقه ، فهذا أبعد مما تعجبون منه] ، فسمي رضي الله عنه بالصديق (١) * .

---

(١) [السيرة / ابن هشام ج٢ ص ٢٧٠]

* قال الفرس عن هذه التسمية :

[اما قولهم ان رسول الله ﷺ سماه بالصديق الأكبر ، فهو كذب محض اختلقوه، وبهتان بحت أفتروه ، وكيف يسمى بالصديق من لم يؤمن بالله طرفة عين ، كما رواه اصحابنا عن ائمتنا (عليهم السلام) ، انه وصاحبه عمر لم يؤمنا قط ، وإنما اظهروا الإسلام =

الحادثة الثانية

حادثة اخرى تدل على استمرارية هذا الحكم في حق أبـي بكـر وعمـر رضي الله عنهما وديمومته لهما ، فبعد ان انتهت معركة أحد وصعد الرسولﷺ مع اصحابه على الجبل ، جاء أبو سفيان ومن معه مطاردين متبعين للمسلمين، فكان أول من نادى به سائلاً عنه الرسول محمد ﷺ ثم أبا بكرﷺ ثم عمرﷺ .

ولم يسأل عن غيرهم ، لعلمه ان هؤلاء هم الرؤوس القادة الـذين علـيهم الاعتماد، وتقوم عليهم أركان هذا الدين ، فلا يعتبر النصر نصراً ما داموا باقين احياء لم يصابوا باذى .

واليكم رواية صحيحة رواها الإمام البخاري في صحيحة تجسد هذه الحادثة واقعاً مفصلاً سانقلها لكم لتتبين حقيقة الذي جرى ، ولتتميز القضايا المبنية عليها والأحكام التي أشرنا إليها :

[قال أبو سفيان :

افي القوم محمد ثلاث مرات فنهاهم النبي ﷺ ان يجيبوه .

ثم قال :

افي القوم ابن ابى قحافة ثلاث مرات .

ثم قال :

افي القوم ابن الخطاب ثلاث مرات .

ثم رجع إلى اصحابه فقال اما هؤلاء فقد قتلوا فما ملك عمر نفسه فقال :

كذبت والله يا عدو الله ان الذين عددت لا حياء كلهم وقـد بقـى لـك مـا يسوءك.

قال : يوم بيوم بدر ، والحرب سجال انكم ستجدون في القوم مثلة لم آمـر بها ولم تسؤني ثم أخذ يرتجز اعل هبل اعل هبل قال النبيﷺ :

الا تجيبوا له قالوا يا رسول الله ما نقول ، قال :

=

طمعاً] .

[كتاب الاربعين / الشيخ المحاوزي ص ٣٢١]

قولوا الله اعلى واجل قال ان لنا العزى ولا عزى لكم فقال النبي ﷺ الا تجيبوا له قال قالوا يا رسول الله ما نقول قال قولوا الله مولانا ولا مولى لكم][1].

أقول :

إنّ تحامل السيد مرتضى العاملي على صحابة النبي ﷺ وخصوصاً أبي بكر وعمر في كتابه (الصحيح من السيرة) أمر ظاهر للعيان ، لا يحتاج إلى برهان حيث انه لم يبق فضيلة لهما الا وشكك بها ، ولم يبق حسنة الا ومحاها ؛ وها هو ذا هنا يعلن عن أمر طالما ناءت بحمله جوانحه، وضاقت به جوانبه فقال :

[وان كنا نشك في ذكرهما هنا : فقد عودنا ان نجد هذا التعاقب في كثير من الروايات ولعله بهدف الايحاء بأن الزعامة بعد النبي ﷺ كانت لابي بكر ، ثم لعمر، ثم لعثمان ولكن عثمان لم يذكر هنا لغيابه وفراره] [2].

قولك :

[عُوّدنا أن نجد هذا التعاقب في كثير من الروايات ، ولعله بهدف الإيحاء..]، صحيح أنكم عُوّدتم ذلك منّا ؛ ولكنّا ماذا نملك إذا كانت لنا أسانيد متّصلة برواية الثقات الأثبات نقلت لنا شيئاً كثيراً عن أعظم رجلين كانا لا يفارقان النبيَّ ﷺ في غالب أحيانه ، ومختلف أطواره وأحواله ، وهما من أكبر بطانته ومستشاريه رضي الله عنهما ، وما ذلك إلا لعظم قدرهما ، ورجحان عقلهما ، وصواب رأيهما ، وسلامة دينهما ، وإلاَّ لاتَّهمنا النبيَّ ﷺ في اختياره لهما ، واستعانته بهما في أكثر شؤونه ، وتصاهره معهما!!!!

وكان عثمان وعلي رضي الله عنهما بهذه المثابة ، لكن الأوّلين كانا في هذا الأمر أدخل وأظهر .

على أنّنا نحن أيضاً عُوّدنا أن نسمع هذه الكلمات :

(روايات دُسَّت في الكتب ، روايات وضعها الأمويُّون ، روايات وضعت

---

(1) [صحيح البخاري / الإمام البخاري ج٤ ص ٢٧]

(2) [الصحيح من السيرة / مرتضى العاملي ج٦ ص ٢٢٦]

إرضاء للسلطة الحاكمة ...) هكذا يلقون الكَلِمَ على عواهنه عريّاً من التحقيق والتدقيق ، وإنما مثلهم مثلُ من يقذف حجراً لا يدري ماذا يقذف ولا إلى أين يقذف سواءً بسواءٍ .

هذا علاوة على أننا نطالبكم بأن تخرجوا لنا كتاباً صنِّفت في سيرة النبي ﷺ الصحيحة من رواية أئمتكم المعصومين ، يامن تتشدَّقُون بأنكم أتباع أهل البيت وسيدِ أهل البيت محمد ﷺ ولا تحفظون لهم سيرة يرويها أئمتكم !!

ألا تأسفون لعدم وجود كتاب لديكم يضمُّ بين دفتيه سيرة النبيﷺ وأصحابه وأهل بيته!!

ألم يكتب في ذلك أبناؤه المعصومون الأحد عشر طيلة ثلاثة قرون زمن إمامتهم المزعومة!!!

في الواقع أنتم تعتمدون في نقل هذه السيرة على كتب علماء أهل السنة ، وهذا ما نفخر به ، إلا أنكم تنتقون منها ما يوافق هوىً في أنفسكم ، وتذرون ما يصادم أصولكم!!!

الحادثة الثالثة

وإليك حادثة اخرى تدلل على حقيقة تقدم أبي بكر وعمر ، ونظرة الناس اليهما بانهما المرجع الذي عليه الاعتماد الرئيسي والمباشر بعد النبي ﷺ .

هذه الحادثة ترويها لنا كتب السير وهي تخص مجيء أبي سفيان إلى المدينة محاولاً التبرير بما قام به البعض في نقضهم لصلح الحديبية ، فهو قصد عندما جاء المدينة بيت الرسول ﷺ ، ثم ذهب بعدها مباشرة إلى أبي بكرﷺ ، ومن بعده إلى عمرﷺ ، وفي الآخر ذهب إلى علي ﷺ .

فكانما الأمر معلوم عند الجميع كافرهم قبل مؤمنهم ان الرؤوس الممثلة لهذا الدين بعد الرسول ﷺ هم (أبو بكر وعمر) ، والتاريخ كله شاهد بهذا الأمر وفي كل الاحوال لا تتخلف هذه القاعدة ، فكانما هو ترتيب رباني لا دخل للبشر فيه ، فالذي يظهر ان هناك اياد ربانية هي التي رسخت هذا الترتيب وثبتته في اذهان الناس .

لا اريد ان اطيل في كلام هو في حكم الثابت والمستقر ، لذلك ساقوم بسرد هذه الحادثة :

قال ابن هشام في سيرته :

[خرج أبو سفيان حتى قدم على رسول الله ﷺ المدينة ، فدخل على ابنته أم حبيبة بنت أبى سفيان ، فلما ذهب ليجلس على فراش رسول الله ﷺ طوته عنه، فقال : يا بنية ، ما أدرى أرغبت بى عن هذا الفراش أم رغبت به عنى ؟

قالت : بل هو فراش رسول الله ﷺ وأنت رجل مشرك نجس ، ولم أحب أن تجلس على فراش رسول الله ﷺ ، قال : والله لقد أصابك يا بنية بعدى شر .

ثم خرج حتى أتى رسول الله ﷺ ، فكلمه ، فلم يرد عليه شيئا .

ثم ذهب إلى أبى بكر ، فكلمه أن يكلم له رسول الله ﷺ ، فقال : ما أنا بفاعل.

ثم أتى عمر بن الخطاب فكلمه ، فقال : أأنا أشفع لكم إلى رسول الله ﷺ ؟ فو الله لو لم أجد إلا الذر لجاهدتكم به .

ثم خرج فدخل على علي بن أبى طالب رضوان الله عليه ...] (١).

أقول :

إذن حتى الكفار كانوا يعلمون أن هؤلاء هم رؤوس المسلمين ، وليس ذلك الا لعلمهم الكامل بأن هذين الشخصين هما المؤثران في اتخاذ القرار ولهما منزلة عند النبي ﷺ تجعل منهما مقصداً لأهل الحوائج ، ومنفذاً يدخلون عن طريقه إلى النبي ﷺ .

ولو كانوا يعلمون بوجود شخص آخر له من المنزلة ما لهما لما توجها اليهما وتركا ذلك الشخص ، واعني به الوصي أو النائب المدعى(علي) .

فكيف بعد هذا الذي عرضناه والذي يمثل الواقع ذلك الوقت ياتي مدع ويقول ان علياً رضي الله عنه كان هو النائب والوصي من بعده ان هذه الدعوى لا يمكن ان تثبت مع الحقيقة الواقعة ودون ذلك خرط القتاد .

---

(١) [سيرة النبي / ابن هشام الحميري ج ٤ ص ٨٥٥] [تاريخ الطبري / ج٣ ص ٤٦] [سيرة ابن كثير/ ج٣ ص ٥٣٠]

الوجه الثاني عشر :

قضية مهمة ينبني عليها دخول النار أو الجنة

على تقدير ثبوت الحادثة فهي أيضاً غير مقبولة في الاستدلال لما يلي :
اننا في هذه القضية أمام مسالة في الحكم خطيرة ، وفي الميزان عظيمة من حيث الاثبات لها ومن حيث الاثر المترتب عليها ، وكل هذا انما يكون حسب المدعى لا في واقع الأمر .

فمنصب الإمامة هذا حسب ما يدعي الشيعة أصل من أصول الدين ، وركن شديد من اركانه لا يجوز تخلفه بل ويجب على الله كما يدعون ان ينص عليه وياتي به ، والمترتب من حيث الحكم على هذه القضية هي ايمان وكفر ، بل جنة ونار ، فمن امن بها كما يدعون سلم من عذاب الله ، وفاز بجنته ورضوانه.

ومن لم يؤمن بها على حسب ما يدعون استحق العذاب ، ونار السموم ، إذن فالقضية كبيرة في اصلها ، وخطيرة فيما يترتب عليها ، ومسالة بهذا الحجم ينبغي إذا ما اريد اثباتها والزام الغير بمضامينها واقامة الحجة على الخلق ليقطع عنهم العذر بعدم الاتيان بها أقول :

اين الدليل الثابت والقطعي لالزام الغير به

ينبغي ان يكون الدليل المثبت لها على درجة عالية من القطعية في الثبوت، والاحكام ، والوضوح في الدلالة ، لأن الأمر خرج عن ان يكون جزئية قد لا تؤثر على المكلف ان لم يات بها ، بل ارتقت إلى الأصول والثوابت التي لا يبرح المؤمن تركها بل يلزمه التصديق بها مضموناً والالتزام بها عملاً وواقعاً.

إذن هذا هو شان هذه القضية وهذه هي درجتها وهذا هو حال الدليل الذي ينبغي ان يؤتى به بمحاولة اثباتها ، فهل ياترى إذا ما اردنا ان نجعل هذه الحادثة دليلاً لاثبات هذه القضية أو حجة نتوصل بها إلى الزام الغير واقامة الحجة عليهم نكون مصيبين في عملنا هذا موفقين في ادائه كما ينبغي ؟

أم ان الحال مجانب للصواب ، متخلف عن الواقع ، لا الزام فيه ، ولا

يمكن ان نخضع الغير للايمان به ؟

العرض قدم للمشركين وليس للمسلمين

ان هذا يوضحه لنا ويفصل الحكم فيه مجرد التفات إلى هذه الواقعة فهي قد جرت في بيت من بيوت مكة* ، الله اعلم به من حيث المكان والحال الذي عليه، والمجموعون فيه ممن قدم لهم العرض هم ممن كان على الشرك من اقارب النبيﷺ وكان معهم في هذه الواقعة عليرضي الله عنه .

والامر عندما وجه وجه أصلاً للحاضرين وهم الذين كما ذكرنا كانوا على الشرك ، فكيف يمكن ان نلزم بهذه الحادثة المسلمين وهم أصلاً لم يقصدوا بهذا الحكم ؟

وكيف يمكن ان نقيم عليهم الحجة في اثبات هذا الاصل وهم لم يشهدوا هذه الواقعة ؟

فالسؤال الذي يفرضه العقل ها هنا ويتبادر إلى اذهان جميع المكلفين :

لماذا حصر النبي ﷺ هذا العرض بال عبد المطلب دون غيرهم من المسلمين ؟

ولماذا حصره في الكفار منهم ، اهكذا تقام الحجة على الناس في اثبات أصل من أصول الدين ؟

ان النبي ﷺ لو جمع وقتها كل المسلمين وعرض عليهم هذا العرض لربما كان هناك وجه حق لهذا الفعل ، ولربما كان له نوع قبول باقامة الحجة ، ولكن ان يقتصر على جماعة معينة لهم صفات خاصة فهذا بعيد كل البعد عن حيز اقامة الحجة ، ولا يجد العقل له تبريراً أو مسوغاً.

---

* الدعوة في دار عمه أبي طالب حسب رواية الشريف المرتضى في الشافي (ج٣ ص ١٤٥).

علي رضي الله عنه الحاضر الوحيد من المسلمين

بل كيف يمكن ان نجعلها دليلاً ملزماً والناقل لها هو علي رضي الله عنه لأنــه كــان الحاضر وحده ، وهو أصلاً المقصود في الحكم ؟ وكان انذاك على صــغر فــي السن يمنع أهليته من احتلال هذا المنصب ، بل ويقدح فيه من هذا الجانب لانــه يشهد لنفسه بامر لا يجوز له ان ينفرد بالشهادة به من غير ما مستمســك ومــن غير ما شهود يؤيدونه في مدعاه * .

---

* لم يستشهد أحد من المشركين بعد إسلامه بهذه الحادثة

حتى اؤلئك الذين اسلموا بعد تلك الحادثة ، لم نسمع منهم طوال التاريخ من بداية اسلامهم حتى موتهم ، ومنهم من استمرت بهم الحياة إلى زمن حكم علي رضي الله عنه .

أقول لم نسمع انهم ذكروا هذه الحادثة في أي مناسبة من المناسبات ، ولم يتطرقوا مطلقاً إلى قضية الاستدلال بها في الحوادث والوقائع التي تستدعي ان يستدلوا بها الزاماً لمناظر ، أو اسكاتاً لمنازع ، أو افحاماً لمخاصم ، أو سداً لباب فتنة ، أو دفعاً لضرر محتمل أو متحقق ، أو ارجاعاً لحق قد سلب من صاحبه إلى آخر ذلك من الأسباب التي تستدعي الاستشهاد بمثل هكذا حوادث ، فما الذي منعهم إذن من ايرادها؟ لا جواب سوى انه لا وجود لها ، ولا تحقق لمجرياتها على ارض الواقع فهو السبب الوحيد الذي يؤدي إلى عدم ذكرها .

وكاستشهاد بأدلة واقعية تدل على صحة ما ذهبنا إليه نجد اثاراً حدثت في مناسبات يستفاد من هذه الحوادث عدم ورود هذه القضية وذلك لانها لو كانت واردة لما احتيج إلى ما جرى في هذه الحوادث المروية .

العباس رضي الله عنه يريد أن يسأل النبي ﷺ قبل وفاته فيمن يكون الأمر بعده

ومن ذلك ما ورد في المحاورة بين العباس عم النبي ﷺ – وهو ممن شهد حادثة الدار– وعلي بن أبي طالب قبل وفاة النبي ﷺ بخصوص قضية الإمامة ، وهذه الحادثة يرويها الإمام البخاري في صحيحه (ج٧ ص ١٣٦) وإليك نص الرواية الواردة فيه:

[حدثنا أحمد بن صالح ، حدثنا عنبسة ، حدثنا يونس ، عن ابن شهاب ، قال:

أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك ، أن عبد الله بن عباس أخبره ، أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج من عند النبي ﷺ في وجعه الذي توفي فيه فقال الناس ياابا الحسن كيف أصبح رسول الله ﷺ قال :

أصبح بحمد الله بارئاً فأخذ بيده العباس فقال الا تراه أنت والله بعد الثلاث عبد العصا والله إني لارى رسول الله ﷺ سيتوفى في وجعه وإني لاعرف في وجوه بني عبد المطلب الموت

وهذا ما يسمى في أصول الشهادات والقضايا (باللوث) الذي يصيب الشاهد فيمنع قبول شهادته حتى ولو كان من أهل العدل والقبول*.

حادثة مظنونة خاوية من أي دليل

إذن فالحادثة في أصلها ظنية ويكتنفها كثير من الملابسات مما يمنع تعدية اثرها الزاماً إلى الغير ، فهي موجهة إلى المشركين كعرض مقابل خدمة وكجزاء مقابل عمل ، والذي يدعى انها ثبتت له لا تستقيم له هذه الدعوى لا في حال الواقعة نفسها ، ولا مع أهليته لتحصيلها والقيام باعبائها ، ولا من حيث امكانيته ان يثبتها كحجة على الغير.

فهي إذن قضية خاوية من ايّما صفة يمكن ان يوصف به الدليل أو الحجة، فلذلك وبناء على هذا لا يمكن ان نلزم بها الغير ولا ان نقيم بها حجة على

=

فاذهب بنا إلى رسول الله ﷺ فنساله فيمن يكون الأمر فإن كان فينا علمنا ذلك وإن كان في غيرنا آمرناه فأوصى بنا .

قال علي : والله لئن سالناها رسول الله ﷺ فيمنعنا لا يعطيناها الناس أبداً ، واني لا اسالها رسول الله ﷺ أبداً] .

أقول :

فانظر عزيزي القارئ إلى الذي جرى فلا العباس ﷺ يعلم بالحادثة أو يذكر لها وجوداً ، ولا علي ﷺ يعلم من حاله انه صاحب الحق في قضية الإمامة ، فلو كانت واردة لما قال العباس ﷺ قوله ، ولا رد علي ﷺ عليه بهذا الجواب .

*** درع علي ﷺ**

ومن تمام الفائدة أن نذكر هنا قصة أوردتها كتب التاريخ لها تعلق بهذا الذي ذكرناه، وهي قصة المخاصمة التي جرت بين علي ﷺ ويهودي ، حول درع لمن تكون ملكيته فرفعت كدعوة إلى القاضي شريح في ذلك الوقت ، وكان علي ﷺ هو المدعي ولذلك طولب بالبينة (الشاهد) فلم يكن لعلي ﷺ من الشهود الا خادمه قنبر ، وابنه الحسن ﷺ ، فقبل القاضي شهادة قنبر ، ورد شهادة الحسن ﷺ لأن فيها (لوث) يمنع من قبولها وهو شهادة الفرع للاصل ، وحكم بضعف البينة المقدمة ، وقضى لليهودي بالدرع ، فما كان من اليهودي بعد ان راى تمام العدل هذا الا ان اسلم ، واعترف بأن الدرع للإمام علي ﷺ .

المكلفين ، بل ولا نحكم على المنكر لها ، أو المخالف لمضمونها بأي حكم من الاحكام التي توجب له تخطئة في الدنيا أو العذاب في الاخرة .

الوجه الثالث عشر :

القرآن مرجع للقضايا المهمة

على تقدير ثبوت الحادثة فهي أيضاً غير مقبولة في الاستدلال لما يلي:

ان القرآن الكريم بعد ان انزله الله جملة إلى السماء الدنيا أخذ سبحانه وتعالى بعدها ينزله منجماً حسب الحوادث ، فما ان تحصل حادثة من الحوادث يحتاج الناس إلى بيان حكمها الا وينزل القرآن مبيناً لهذه الحادثة ، وموضحاً للمطلوب الاستفسار عنه والامثلة على ذلك كثيرة.

والقرآن أيضاً جعله الله سبحانه وتعالى مرجعاً يقينياً لترسيخ الوقائع ذات الاثر الكبير والدلالة العظيمة في حياة المسلمين خصوصاً إذا كانت ذات تاثير كبير وينبني عليها أحكام عظيمة ومهمة .

القرآن أرّخ لحوادث كثيرة

فعلى سبيل المثال نجد في القرآن تثبيتاً لمعارك المسلمين ، بل وتصويراً لجميع مجرياتها والحوادث التي قامت اثناءها كمعركة (بدر ، واحد ، والاحزاب، وحنين ... وغيرها) .

وكذلك ارخ القرآن بعض الحوادث التي دارت بين النبي ﷺ والمشركين في مكة وخصوصاً المؤثرة منها كدعوته لهم ، ومعاملته لبعض اصحابه المستضعفين ، وحكمه على بعض اعداء النبي ﷺ حتى وصل الحد إلى التصريح بالاسم إذا اقتضى الأمر كما في سورة المسد قال تعالى : ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾ (المسد:١-٢) .

بل ايضا نجد القرآن قد ارخ لحوادث سبقت البعثة لما لها من أثر في اثبات صدق هذا الدين ونبوة محمدﷺ كما في سورة الفيل ، قال تعالى :﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ

فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾ (الفيل:١) .

القرآن لم يشر لا من قريب ولا من بعيد لهذه الحادثة

إذن فالقرآن لم يترك حادثة ذات تاثير وشأنٍ الا واشار إليها ترسيخاً لها واستفادةً منها ، ولكن العجيب في الأمر ان هذه القضية التي بين ايدينا والتي يحاول البعض الاستدلال عليها من خلال رواية هذه الحادثة لم نجد لها ذكراً في القرآن ولا اشارةً إليها .

والذي دفعنا إلى هذا التعجب عظم هذه القضية فهي ليست من الأمور العابرة التي يمكن الاستغناء عنها ، ولا من الشؤون الدنيوية العارضة والتي لا يؤبه بها بحيث ذكرت أم لم تذكر فالامر سيان ، انها قضية جوهرية تنبني عليها أحكام على غاية من الخطورة ، على درجة عالية من التاثير سواء ان كان هذا التاثير بعقيدة المسلمين نفسها ، أو بمجرى تاريخ الأمة ، لانها على تقدير ثبوتها فسيكون لها جل الاثر في تغيير مجرى حياة المسلمين والاتجاه بالامة إلى مسلك له خصوصياته من ناحية الحكم ونظامه والتمثيل وشخوصه .

ولكن على الرغم من كل هذا الذي ذكرناه من الخطورة المترتبة على هذه الحادثة نجد ان القرآن قد ترك ذكرها ولم يعرج عليها ولو باية ، هذا هو العجب الذي اردنا الاشارة إليه .

الانذار هو التخويف بالوعيد الشديد

فإن ادعى بعضهم ان قوله تعالى : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤) نزلت اشارة إلى هذه الحادثة وأنها امر موجه من الله إلى النبي ﷺ لجمع عشيرته ويوجه اليهم عرضاً مقابل ايمانهم ، قلنا :

ان هذا الادعاء غير صحيح ولا يمكن ان يثبت من جهة ان الروايات التي وردت في سبب نزولها قد تعددت ، ولم تكن مقتصرة على هذ الحادثة فقط، وعند ذاك تندفع امكانية حصرها في هذه الحادثة بالذات .

ومن جهة اخرى ان مدلول الاية لا يتناسب مع الحادثة التي جرت والمعاني المستفادة منها ، فالاية تأمر النبيﷺ بالانذار ، والانذار هو التخويف بالوعيد الشديد ، وتوجيه التحذير لمن يخاف عليه سوء العاقبة بسبب حاله الذي هو عليه واعماله التي تصدر منه .

وبشر عشيرتك الاقربين

وهذا المعنى لا يتناسب مع العرض المقدم من النبيﷺ إلى الحاضرين ، لأن العرض هو عبارة عن الترغيب ، ومحاولة استمالة المقابل عن طريق اغرائه بما يستدرج به ويكون سبباً لكسب ولائه ، وهذا المعنى هو ترغيب وتبشير ويخالف الانذار من كل وجه .

فلو كانت هذه الحادثة هي سبب نزول الاية لكان لفظ الاية حينئذ (وبشر عشيرتك الاقربين) أو رغب أو اعرض عليهم صفقة إلى آخر ذلك من الالفاظ التي تتناسب وطبيعة الحادثة والمجريات التي دارت فيها .

وهذا يتنافى مع مدلول اللفظ القرآني ولا يمكن معه ان نحمل هذه الاية على هذه الحادثة .

حادثة عابرة غير مؤثرة ولا الزام فيها للمسلمين

إذن وبالنتيجة فلا وجود في القرآن ولو بالاشارة للتدليل على هذه الحادثة، وهذا يعطي انطباعاً قوياً لاحد احتمالين ، وهما :

اما انه لا وجود لهذه الحادثة أصلاً وهو الظاهر من خلال ما تقدم ، أو انها حادثة على تقدير ثبوتها عابرة غير مؤثرة ولم يثبت على اثرها أي حكم من الاحكام التي بها الزام وتكليف للمسلمين .

الوجه الرابع عشر :

تصادم الادلة

على تقدير ثبوت الحادثة فهي أيضاً غير مقبولة في الاستدلال لما يلي:

لقد حاول المدعون ثبوت قضية الإمامة الاستدلال عليها بما امكن من الأدلة فاخذوا في سبيل ترسيخ وتوجيه مدعاهم ينتشلون أي دليلٍ يمكن ان ينفعهم في الوصول إلى مرادهم سواء ان كان هذا الدليل آية أو اثراً مهما كان هذا الاثر وعلى أي حال ورد عليه .

وبما انهم اتبعوا هذه الطريقة فانهم ولا بد سيقعون في اشكالية لا مفر منها هذه الاشكالية تسمى (تصادم الأدلة) ، واعني بذلك ان الحال الذي هم عليه لا بد ان يؤدي إلى تعارض بين هذه الأدلة يوصل إلى درجة القدح فيها جميعها، لأن من الأدلة ما هو متقدم وورد وفق صورة معينة ، ومنها ما هو متاخر وورد على صورة فيها مخالفة للمتقدم ، أو ان أحد الأدلة فيه حصر للقضية في وقت من الاوقات ، والثاني أيضاً يحصرها ولكن في وقت آخر قد يكون بعيداً جداً عن وقت الدليل الأول ، إلى آخر ذلك من الوجوه التي يمكن ان تتصادم بها الأدلة والتي قد تؤدي إلى طرحها جميعاً أو الغالب منها .

النبي ﷺ لم يبلغ الإمامة قبل حادثة الغدير

وبالانتقالة إلى حادثتنا هذه باعتبارها دليلاً قد تم استخدامه لاثبات قضية الإمامة نجد قاعدة التصادم بين الأدلة متجسدة فيه ايما تجسد ، لأن المدعين لاثبات قضية الإمامة إذا ما طولبوا بالدليل استدلوا بقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ﴾، وادعوا انها نزلت على أثر حادثة الغدير والتي جرت في آخر سنة من عمر النبيﷺ .

وصورة التصادم ها هنا واضحة إلى درجة كبيرة بحيث يكفي في تصورها مجرد الالتفاتة الذهنية فيحصل التبادر مباشرة ويتحقق الفهم فإن الاية تقول : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ ﴾ فقد امر بالتبليغ في هذه اللحظة ، والمفهوم منه انه لم يكن

مأموراً به قبل نزول الاية ، والمترتب عليه الزاماً لا محيد عنـه ان أي تبليغ مهما كان هذا التبليغ لا يتصور وقوعه قبل هذا الأمر لانه لو كان قد حصل فلماذا أمر بأن يبلغه مرة اخرى ، وسيدخله في باب اللغو ، والهاء الناس بقضية فخمت بعبارات من التفخيم والمتمثلة بقوله تعالى : ﴿مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ (المائدة:٦٧) والتي تشعر بخطورة المبلغ، وعظم شانه ، مع العلم انها قضية قديمة جداً ، باعتبار الزمن الفاصل بينها وبين حادثة الدار التي يدعى انها وردت لاثبات إمامة علي رضي الله عنه.

اسقاط حادثة الدار بالضربة القاضية

إذن فالتصادم قد اتضح للعيان ، وهو تعارض في الأخبار لا تنوع في الادلة، وعند ذاك فالحال المترتب على هذا التصادم الخطير اما ان نسقط احدهما من الاعتبار والمتيقن هو اسقاط المتقدم لنفي المتاخر أي وجود لدليل متقدم عليه، أو ان نسقطهما جميعاً ، باعتبار عدم امكانية الجمع بينهما ، لوجود المنافاة العظيمة في المدلول المستفاد منهما ، والذي لا يمكن معه ان نلزم الناس بالايمان بقضية مثل هذه مع هذه الحال التي عليه أدلتها .

ولا نستطيع أيضاً ان نبني على هذه الأدلة الاحكام لأن التعارض والتنافي الذي هو متحقق بينها يجعل جو الاستدلال منها مشوشاً وضبابياً لا تتضح تفريعاته ولا يمكن ان تضبط احكامه الوضعية ، وعند ذاك وكنتيجة لهذا الحال فيقيناً تسقط حادثة الدار ومن الممكن أيضاً اسقاط كل دليل يحاول المدعون استغلاله لاثبات ما يعتقدون ، حتى ولو كان ذاك الدليل هو حادثة الغدير التي يدندنون حولها وهذا واضح من خلال ما طرحنا.

الوجه الخامس عشر :

مناقشة الفاظ الرواية

على تقدير ثبوت الحادثة فهي أيضاً غير مقبولة في الاستدلال لما يلي :

في بعض الاحيان وعند قراءة المنقول من الروايات نجد للعقل وقفات أمام هذه الروايات ، واقوى هذه الوقفات واشدها من ناحية التاثير هي تلك المتعلقة بالفاظ الرواية ، والكلمات التي احتوتها لأن هذه الالفاظ هي المنظومة التي تتشكل منها الرواية والتي على اساسها يكون الاستدلال وعن طريقها تتحدد التوجيهات ، لذلك نجد العلماء في خلافاتهم حول مدلولات الروايات يتنازعون فيما بينهم حول لفظ من الفاظ الرواية ورد في السياق والذي على اساسه يكون الخلاف والاختلاف في الحكم المترتب على الرواية ، بل في بعض الاحيان ربما يترتب على وجود اللفظة نفي للرواية جملة وتفصيلا .

الفاظ لا يمكن ان تصدر من نبي مسدد بالوحي

وبخصوص الرواية التي بين ايدينا والتي حاول بعض المدعين جعلها دليلاً لاثبات قضية الإمامة ، أقول :

ان في هذه الرواية من الالفاظ ما لا يستقيم والاستدلال بها على القضية المطروحة ، بل على العكس ان فيها من الالفاظ ما ينفي وجودها أصلاً ، بحيث انك تجزم ان هذه الالفاظ لا يمكن ان تصدر من نبي .

بل ولا يمكن ان تجعل كاصل يمكن البناء عليه وفي هذا المقام نشير إلى هذه الالفاظ موضحين التنافي الواضح بينها وبين القضية التي يحاولون ربطها بها وإليك هذه الالفاظ مع الاشارة إلى المترتب عليها :

١- سبب النزول وهو قوله تعالى : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤) وهو ينافي المعروض في الرواية كما بيناه انفاً .

النبي ﷺ لم يكن شاباً وقتها

٢- قوله ﷺ (ما أعلم شاباً) فقوله هنا شاباً مع حال النبي ﷺ لا يستقيم لانه داخل في عهد الكهولة والرجولة البالغة لذلك وفي مقام النسبة لا يتماشى هذا اللفظ مع حال النبي ﷺ الذي ينبغي ان يقيس عليه ، فواقع الحال الذي ينبغي ان يقابل والمناسب للاتيان به هو ان يقول ما اعلم احداً أو ما اعلم رجلاً فهذا الذي يمكن ان يقابل به حال النبي ﷺ لانهم في هذه الحال لو سمعوا منه هذا اللفظ لاعترضوا عليه بقولهم وما علاقتك انت بالشباب ، ومتى كان الشباب هم أصحاب الريادة وأهل القيادة ، فلذلك نقول ان هذا اللفظ لا يتناسب مع مقام النبي ﷺ ذلك الوقت بل ولا يصح في المقابلة .

الفاظ لا تستقيم مع السياق

٣- الفاظ العرض المقدم لا تستقيم هذه مع المعروف من حال النبي ﷺ في دعوته إذ ان هذه الالفاظ فيها من القصور الشيء الكثير وقد اوردنا فيما تقدم جزءاً كبيراً من ذلك ، ومما يمكن ان يضاف ان الذي طلبه منهم مطلوب من جميع الذين يدعوهم للايمان به ، فطلبه ليس طلباً خاصاً ولا مقصوراً على جماعة معينة .

وكذلك بالنسبة للجزاء المترتب عليه أيضاً لا يستقيم لانه عبر عنه بعدة الفاظ كل منها يختلف الحكم المترتب عليها عن الآخر (أخي ، ووصي ، وخليفتي فيكم) وكل من هذه لها مدلول من حيث الاثبات ، ومدلول في ما يترتب عليها وهي على كل حال لا تستقيم مع الطلب الموجه اليهم .

فالاخوة مثلاً سببها الإيمان والاسلام ، اما الطلب المقدم فهو المؤازرة وهي لا تقتضي الإيمان والإسلام ، وكذلك الوصاية والخلافة ، والتي هي بمعنى اتخاذهم بطانة يعتمد عليها وهي إذن لا تتناسب مع المؤازرة لانها قد تحصل من غير المسلم والمؤمن والله يقول :﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ ﴾ (آل عمران: من الآية١١٨) ، فكيف يستقيم إذن هذا الطلب الموجه مع الجزاء الموعود لو قال : (من امن بي واسلم لله وازرني) ربما يصح المعنى ، ويستقيم السياق

ولكن مع التخلف للفظ الذي ينبغي فالامر لا يقبل ، ولا يمكن ان يستساغ .

العصبية القبلية

٤- قوله ﷺ (فيكم) هذا اللفظ يورد اشكالية كبيرة ذلك ان الحكم المترتب على هذا اللفظ هو قصر هذه القضية على هؤلاء المدعوين فقط ، وفي اثبات هذا اللفظ ترسيخ لمبدا العصبية القبلية ، واشعار بأن الرسول ﷺ حاول ان يحصر القيادة والامرة في حيز القرابة فقط ، بل وكانه يشعر بأن قرابته لهم مزية لا يشاركهم فيها غيرهم ، وفي هذا من التعسف ، والتضييق ، والتجاوز للاخر ما لا يمكن ان يقبل من احاد الناس فضلاً عن ان يكون هذا الشخص هو النبي محمد ﷺ.

ولاية محددة خاصة بقرابة النبي ﷺ

وايضاً فيه اشارة إلى ان هذه الولاية أو الوصاية هي ولاية محددة ، ووصاية ضيقة النطاق محصورة في المجموعين فقط من قرابة النبي ﷺ ، وعند ذاك سيكون المنصب عبارة عن تدبير لشؤون القرابة فقط ، ولا علاقة له بالغير الذين لم يشملهم هذا الخطاب الموجه ، هذا كله افاده هذا اللفظ الذي هو (فيكم)، وعند ذاك يسقط الاستدلال به على قضية الإمامة ، بل سيتحول إلى دليل ضدي تنفى من خلاله هذه القضية ، أو تحول إلى مضمون آخر بعيد عن المعنى المفهوم عند المعتقدين بقضية الإمامة واقصد بها ادارة شؤون القرابة أو الاعتناء بالعشيرة والأهل .

الوزارة وليست الإمامة الكبرى

٥- عبارة (وزيرك عليه) ان هذه العبارة أو هذا اللفظ هو الذي تفوه به علي رضي الله عنه وهو كان جوابه في مقابل المعروض فكأن الإمام علياً رضي الله عنه جعل المعنى المتبادر والمفهوم من عرض النبي ﷺ هو الوزارة ، ولم يفهم لا هو ولا الحاضرين بانه قصد ولاية العهد ، أو الإمامة الكبرى ، أو الخلافة من بعده، لأن هذه المعاني لم تكن ناضجة بعد حتى تتبادر إلى اذهان الناس حال التلفظ بها

ويفهمون مباشرة المراد منها .

إذن المفهوم من اطلاق لفظ الوزير انه هو المعنى الذي كان يقصد وهو المطلب المراد ايصاله إلى المؤازر واذ ذاك تنتفي الدلالة من ان عرض النبيﷺ معناه الإمامة ، ويثبت ان المعنى هو الوزارة لعدم الانكار على عليرضي الله عنه عندما قال قوله هذا .

اللفظ لا يعني الإمامة

٦- وايضاً يوجد لفظ في متن هذه الرواية لا يمكن ان يقبل ، ولا تستقيم معه الدلالة المطلوبة والمبنية على هذه الرواية واعني بها الإمامة ، هذه اللفظة هي قوله (وخليفتي فيكم) :

اولاً :

سنتطرق إلى قوله (خليفتي) ، إذ ان هذا اللفظ يندرج تحته حالان :

خلافة حال الحياة

الحال الأول :

هو ان يكون خليفة له حال غيابه ، اما لسفر ، أو لمرض ، أو لانشغال بامر آخر ، واذ ذاك فالخلافة ها هنا ستكون خلافة حال الحياة ، كما ورد عن النبيﷺ في دعاء السفر حيث قال :

[اللهم انت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل] (١) .

الخلافة انما تكون بعد الموت

والحال الثاني :

ان يكون المقصود من لفظ (الخليفة) ، هو من يخلفه بعد موته ويتولى المنصب الذي كان عليه الحي اخذاً كل الاحكام التي تثبت له ، فتتحول بعد موته إليه لذلك كان لفظ (الخليفة) في هذا الاعتبار لا ينطبق الا على الشخص الذي يتولى زمام الأمر بعد الميت مباشرة ، والذي يحدد أي المعنيين هو المطلوب هو

---

(١) [الكافي / الكليني ج٤ ص ٢٨٤] [صحيح مسلم / الإمام مسلم ج٤ ص ١٠٤]

السياق الذي يرد به اللفظ والحال الذي يوجه الخطاب فيها بمعنى ان يكون مقتضى حال الواقعة هو المؤثر في تحديد معنى اللفظ .

النبيﷺ لم يكن متربعاً على كرسي الحكم لكي يحتاج إلى خليفة

وفي حادثتنا هذه والتي ورد فيها لفظ (خليفة) ما المعنى الذي يتناسب مع مقتضى الحال والذي إذا اثبتناه يستقيم المعنى بمجرد النظر إلى هذه الحادثة مع ملاحظة ان النبيﷺ لم يكن كبير السن يخشى الموت ، أو في مفازة يخشى منها الهلاك ، وكذلك لم يكن متربعاً على كرسي الملك بحيث يحتاج إلى من يخلفه من بعده ، ولا كان صاحب دولة ، أو امارة ، أو سلطنة يقتضي حكمها ان يولي خليفة من بعده .

فالنبيﷺ لم يتوافر عنده أي سبب يدعو إلى ان يثبت خليفة من بعده ، بل على العكس فهو في حالته هذه كان محتاجاً إلى من يقف إلى جانبه في حياته فيجعله ذخراً وملجأ ان اراد ان يستعمله في شان من الشؤون .

خليفتي اثناء حياتي وليس بعد مماتي

إذن مع ملاحظة كل هذه الملابسات لا يقبل الحال الا ان يكون معنى (الخليفة) اثناء الحياة ، والذي يقوي ارادة هذا المعنى لا المعنى الثاني ، انه هو الذي يتناسب مع العرض المقدم لأن من الحاضرين من كانوا طاعنين في السن، بل حتى أكبر من النبيﷺ عمراً .

فكيف يستقيم مع عمرهم هذا ان يعرض عليهم عرضاً مؤجلاً قد لا يتحقق الا بعد موتهم وذهاب اثرهم ؟

وكيف يستقيم هذا العرض إذا اردنا به المعنى الثاني ؟ وكثير من الحاضرين من هم أصحاب وجاهة متحققة واقعاً ، فليسوا هم من عوام الناس واراذلهم حتى يتم اغراؤهم بوعد مؤجل ، العلامات الظاهرة كلها كانت تدل وقتها على عدم تحققه ، بل ان الاغراء لهم ومحاولة سحبهم واستمالتهم لا تستقيم الا مع المعنى الأول لانها ستضيف اليهم مركزاً جديداً ومنصباً آخر يضاف إلى ما هم فيه .

اناس يبحثون عن العرض الجاهز

وهناك نقطة لا ينبغي اغفالها والمتمثلة بمراعاة حال المخاطب اثناء توجيه الكلام إليه ، وبما ان غالبية الحاضرين كانوا مشركين وممن قال الله فيهم :﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ (المؤمنون:٣٧) .

أي انهم لا يؤمنون بالغيبيات ، ولا يتعاملون الا بالنقد الحاضر ، فلذلك كان المنقول عنهم الدنيا نقد والاخرة نسيئة ، إذا كان هذا هو حالهم فكيف سيستقيم المعنى الثاني معهم ؟

انهم اناس يبحثون عن العرض الجاهز المتوافر بين ايديهم وهذا لا يكون الا باسناد شيء متحقق بين ايديهم من الممكن ان يتناولوه وان يحسوا باثره عليهم، إذن فالنتيجة ان الخليفة يحتمل معنىً في حياة المستخلف ، ومعنىً آخر بعد وفاته والذي يرجح كما بينا بل الذي لا يمكن ان يقال الا به المعنى الأول الا وهو اسناد شؤون الحاضرين إليه وتوكيل ادارتها بحيث يكون هو المسؤول عنهم .

خلافة محصورة في الحاضرين

والذي يقوي أيضاً ما ذكرناه قوله (فيكم) أي ان هذه الخلافة ستكون محصورةً في الحاضرين ، مع وجود الخليفة فيهم ، فاذا ما اردنا المعنى الثاني أي بعد موته قد لا يكون من الحاضرين من هو موجود أصلاً ذلك الوقت، بل ان الموعود بالخلافة قد لا تستمر به الحياة إلى حين تولي المنصب .

فعند قيام هذين الاحتمالين لا يستقيم العرض ، ولا تتحقق الدعوة الا بتحقق حياة كل منهما الخليفة والمستخلف عليه ، وهذا لا يكون الا باثبات المعنى الأول وبالنتيجة فهذه التركيبة (خليفتي فيكم) دلت دلالةً واضحةً على ان المقصود بالخلافة هي الخلافة حال الحياة وهي التي كما ذكرنا تتماشى مع منطق العرض المقدم ومع حال الحاضرين الموجه اليهم هذا الكلام وعند ذاك تنتفي أي دلالة فيه على الخلافة البعدية أو الإمامة الحكمية بعد موته .

خطاب لا يصح لاسباب

٧- واللفظ الاخير الذي نرى فيه دلالة قوية على ما ذهبنا إليه من كون هذه الحادثة لم تكن منصبة ان قلنا بثبوتها على اثبات قضية الإمامة ، هذا اللفظ هو قوله (اسمعوا له واطيعوا) فلمن يكون السمع ؟ وعلى من يجب هو والطاعة؟ ان الحادثة كما هو معلوم الحاضرون فيها اناس كانوا على الشرك وهم من قرابة النبيﷺ وعليرضي الله عنه انذاك كان اصغرهم سناً ، فعلى مقتضى هذا الحال الذي وردت عليه الحادثة وباعتبار انها دليل على اثبات الإمامة فلا يصح مطلقاً توجيه الأمر بالسمع والطاعة بهذه الصيغة وعلى وفق هذا الطرح وذلك للاسباب الاتية :

الحاضرون لا يسمعون للنبيﷺ فكيف يسمعون لعلي ؟

أ- ان الناس الحاضرين لم يكونوا أصلاً ممن يؤمن بمحمد كنبيﷺ فيسمع له ويطيع ، فكيف والحال هذه سيتحقق السمع والطاعة للخليفة أو البدل ؟ ان اجمال ما ياتي به النبيﷺ مرفوض ، ومن المؤكد انه حتى هذا الأمر هو أيضاً مرفوض فكيف يامرهم النبيﷺ بشيء هم رافضين له ابتداءً وغير قابلين به، ان اقل ما يوصف به هذا الكرم هو اللغو ، وضعف التقدير ، والجهل بمعطيات الأمور فإن هذا التوجيه بالامر يقدح في مؤهلات وامكانات النبيﷺ بما يجعل منه ذريعة للطعن به والتجاوز عليه .

لا يمكن ان نثبت شيئاً لعلي الا بعد ان يتم اثباته للنبيﷺ

ب- في هذه الحادثة عندنا شخصان :

الأول :

هو النبي ﷺ وهو صاحب الشان والامر .

والثاني :

هو الخليفة وهو دون الأول مرتبة وشاناً ، بحيث انه لا يمكن ان نثبت شيئاً للثاني الا بعد ان يتم اثباته للاول ، وهذا امر معروف لا يمكن لاحد تجأهله

أو الإعتراض عليه ، وبربطه باللفظ الانف الذكر مع بقية الفاظ الحادثة نجد هذا الأمر معكوساً ، ولا تحقق له ، بل نجد ان الثاني (النائب) هو الاصل وهو المقدم في المعايير الاتباعية ولتوضيح ذلك ، أقول :

تنصيب لشخص صغير السن لا قيمة له ولا وزن عند الحاضرين

ان الحاضرين كانوا على الشرك ولا ايمان لهم بالنبيﷺ ، لذلك عندما اراد ان يطلب منهم النصرة والتاييد ، عرض عليهم عرضاً ورتب على النصرة اجراً وجزاءً ، ولم يوجه اليهم أي صيغة من صيغ الأمر لانهم مع حالهم الكفري لا يدخلون في أهل الأمر ولا يستساغ توجيه هذه الصيغة اليهم ، فلذلك عندما وجه النبيﷺ لهم العرض راعى فيهم هذه الخاصية وخاطبهم بمقتضى حالهم فاستقام العرض على المطلوب .

لكن لما انتقل الكلام إلى الفرع وجدنا الحال ، اختلف وجدنا تنصيباً لشخص صغير السن لا قيمة له ولا وزن عند الحاضرين ، لانه على غير دينهم اولاً، ويستصغرونه ويعدونه صبياً في نظرهم .

تنصيب باستعمال صيغة الأمر

أقول :

تنصيباً على هؤلاء المذكورين والذين تبين حالهم ، ووجدنا الزاماً لهذا التنصيب باستعمال صيغة فعل الأمر وهي اعلى صيغة من صيغ الأمر في الدلالة على المطلوب ، تامرهم فيها بالسمع والطاعة له وهذا التوجيه بهذا الاعتبار لا شك انه لغو من الكلام وباطل من القول ، إذ كيف يوجه لهم الأمر بالسمع والطاعة لمن يراد له ان يكون خليفة وهم أصلاً كافرين بصاحب الأمر وجاحدين حقوقه التي من المفروض اثباتها له .

ضحك القوم على الكلام

ان هذا الكلام إذ يخرج بهذه الصيغة لا يدل الا على عدم السيطرة على النفس والارتباك التام في توجيه الاحكام ، بحيث انه لم يعرف ماذا يقول ، وضاعت عنه المفردات التي ينبغي استعمالها .

ولهذا لا نستغرب من ضحك القوم عندما سمعوا هذا الكلام فهم اناس أهل لغة عارفون بدلالتها ، ومحيطون باساليب البيان فيها ، فعندما عرض عليهم هذا القول بهذه الطريقة لم يكن منهم الا ان يرددوا عليه بما يستحق وهو الضحك عليه، لأن ردة الفعل هذه هي الوحيدة التي يمكن ان يعبر بها عن مدى الاضطراب الموجود في هذا الكلام ، والتخبط الحاصل في توجيهه إلى الحاضرين.

نسبة هذا الكلام للنبي ﷺ طعن فيه

ان النبي محمداً ﷺ هو اعلم الناس باللغة ، بل انه اؤتي جوامع الكلم ، وهو افصح من نطق بالضاد فلا يتماشى وحاله هذه ان ينسب هذا الكلام إليه لأن فيه من الطعن في البيان والتبليغ ما لا يخفى على عاقل ولذلك فيجب علينا ان نجزم بأن هذه الكلمات لم تصدر عن النبي ﷺ لانها تتعارض مع المقطوع باثباته له من كمال علمه باللغة .

لفظة لا أثر لها في التطبيق مطلقاً

ج- لنرجع إلى اللفظ اسمعوا له واطيعوا ولننظر إلى الضمائر المستعملة (وأو الجماعة ، المسند إلى الفعلين اسمع واطيع) و (هاء الضمير المقترن بحرف الجر اللام) ، ولتفسير هذه الضمائر ، وبيان المقصود منها نرجع إلى الحادثة نفسها لأن هذه اللفظة وردت في سياقها ، فمن هم المقصودون بوأو الجماعة؟ وإلى من يرجع هاء الضمير؟

ان المقصود بوأو الجماعة ، هم من حضر تلك الحادثة ، وهم كما هو معلوم كانوا على الشرك والكفر بمحمد ﷺ ، والضمير يعود إلى شخص علي رضي الله عنه.

وبتطبيق هذه اللفظة على الواقع عملياً نجد انه لا أثر لها في هذا التطبيق مطلقاً لأن المشركين أصلاً رافضون للسمع والطاعة للنبي محمد ﷺ في كل اوامره حتى لو كان فيه صلاحهم وفائدتهم فكيف بهذا الأمر الذي فيه ضرهم .

وفيه أيضاً اهانتهم وانتقاص لمنزلتهم بتامير صبي عليهم وامره لهم بالسمع

والطاعة له .

ما المصلحة التي يجنيها علي ﷺ من هذا التامير ؟

والثاني :

أي مصلحة يجنيها علي ﷺ في توجيه الأمر بالسمع والطاعة لاناس رافضين لهذا الأمر أصلاً ، ان هذا اللفظ يدل على ان النبي ﷺ جعل علياً ﷺ خليفة على المشركين ، وامرهم بالسمع والطاعة له وهم لله جل وعلا لا يسمعون ولا يطيعون.

فهو كانما اراد ان يجعل من علي ﷺ اميراً على الانعام ، أم من هم اضل سبيلاً من الانعام لأن الله وصف الكافرين بقوله : ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ (الفرقان: من الآية٤٤).

اراد النبي ﷺ ان يوبخهم فامّر عليهم صبياً

فهم عندما رفضوا ما عرض عليهم النبي ﷺ ولم يستجيبوا له رغم الاغراء المقدم اليهم لفهمهم انه انما اراد ان يهينهم وان ينتقص من قدرهم ، فقال جزاؤكم إذن الذي تستحقون هو ان اومر عليكم صبياً من الصبيان فتسمعوا له وتطيعوا .

فهو كانما استخدم صيغة كلام اراد بها ان يوبخهم ، لأن هذه اللفظة لا وجود لها متحقق على الواقع ، فلذلك كان ردهم عليها عندما سمعوها الضحك لانهم فهموا منها ان النبي ﷺ اراد الاستهزاء بهم ، والتصغير من شانهم ، والتضعيف لعقولهم .

ايراد روايات الحادثة دون تحقيق

ومن القضايا التي لها تعلق بمبحث الالفاظ الذي اوردناه ، هي قضية اختلاف الفاظ هذه الرواية بحسب تعدد طرقها هذا الاختلاف يوجب اضطراباً في الحكم على أصل هذه الرواية ، يؤدي إلى زعزعة الثقة بها ، بل وردها ، والاعتماد على الروايات التي فيها الاختلاف انما يكون على حسب المنقول في

الكتب المعتمدة لهذه القضايا والتي تورد الروايات المتعلقة بهذه المسائل – اقصد هنا الكتب الشيعية التي صنفت لتأصيل قضية الإمامة – لذلك قمت بالتوجه إلى الكتب التي احتوت هذه الروايات والتي تمتاز بخاصية ينبغي الانتباه لها :

هذه الخاصية تتمثل بـ ان أصحاب هذه الكتب يجمعون كل الروايات التي تتعلق بالمسالة من غير ما تمحيص لها ، بل اينما وجدوا رواية تفيدهم وفيها ذكر لها الا اوردوها واعتمدوا عليها ، فلذلك أنا عندما ابرزت هذا الاختلاف واوضحت هذا الاضطراب لم اكن متجنياً ولا متعدياً .

لأن أصحاب هذه الكتب عندما يسردون هذه الروايات ويستدلون بها على قضاياهم يجعلونها كلها في حكم المعتمدة ، والمقبولة ، والمفيدة لما يريدون التوصل إليه ، فاذن أنا اتعامل معهم على مقتضى الحال الذي هم عليه، واتماشى معهم في المنهج الذي يسيرون عليه

٨- روايات «حادثة الدار» طعنٌ صريحٌ في النبي ﷺ

لو تأمّلنا في الروايات التي استدل بها الشيعة لإثبات هذه الحادثة ، واستعرضنا نصها كاملاً ، لوجدنا فيها طعناً كبيراً بحضرة النبي ﷺ ؛ إذ فيها : أن الله قد أمر نبيه ﷺ بتبليغ عشيرته الأقربين ، لكنه أبى أن يفعل حتى جاءه جبريل يُهدِّدُه بأن الله سوف يعذبه ﷺ إنْ لم يقم بهذا التبليغ ، وإليك النّصُّ كما أورده السيد المرعشي في كتابه « شرح احقاق الحق » ، والسيوطي في تفسيره « الدر المنثور » ، فقال :

(أخرج ابن إسحاق ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، وأبو نعيم، والبيهقي في «الدلائل» من طرق عن علي رضي الله عنه قال :

[أخرج ابن اسحاق ، وابن جرير ، وابن أبى حاتم ، وابن مردويه ، وأبو نعيم، والبيهقي في الدلائل من طرق عن على رضى الله عنه قال :

لما نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ (وأنذر عشيرتك الاقربين) دعاني رسول الله ﷺ فقال يا علي ان الله أمرنى أن انذر عشيرتي الاقربين فضقت بذلك ذرعا ، وعرفت انى مهما أبادئهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره فصمت عليها حتى جاء جبريل فقال يا محمد انك ان لم تفعل ما تؤمر به يعذبك ربك ،

فاصنع لنا صاعا من طعام واجعل عليه رجل شاة ... إلى آخر الحديث](١)* .

أقول :

هذا الحديث تنكره البديهة المؤمنة ؛ لأنه يحمل انتقاصاً صارخاً لمقام سيد الأنبياء والمرسلين ؛ وهذا الأمر يناقض أصل النبوة والرسالة ؛ لأنهم عليهم الصلاة والسلام بُعثوا رسلاً منذرين ومبشرين ، فكيف يُتَصوَّر أن يستنكفوا عما أرسلوا من أجله ؛ وهذا يمتنع أن يوسم به نبي مرسل أو ملك مقرب ، فكيف يوسم به سيد الكائنات ﷺ!!!

وكان الأجدر بكم يا من تنافحون عن آل البيت أن تكونوا أول الناس رداً

(١) [الدر المنثور / جلال الدين السيوطي ج ٥ ص ٩٧]

* لقد وردت هذه الرواية وبهذا النص في كتب الشيعة والسنة ، فمن كتب أهل السنة: [كنز العمال / المتقي الهندي ج ٣١ ص ١٣١] [جامع البيان / إبن جرير الطبري ج ٩١ ص ١٤٨] [تفسير ابن كثير / ابن كثير ج ٣ ص ٣٦٣] [تاريخ الطبري / الطبري ج ٢ ص ٦٢] [البداية والنهاية / ابن كثير ج ٣ ص ٥٢] [السيرة النبوية / ابن كثير ج ١ ص ٤٥٧] [جواهر المطالب في مناقب الإمام علي / ابن الدمشقي ج ١ ص ٧٩] .

اما كتب الشيعة التي اعتمدت على هذه الرواية فهي كثيرة جداً ، فمنها :

[الأمالي / الشيخ الطوسي ص ٥٨١] [كشف اليقين / العلامة الحلي ص ٨] [مناقب أهل البيت / المولى حيدر الشيرواني ص ١٠٢] [تفسير فرات الكوفي / فرات بن إبراهيم الكوفي ص ٣٠٠] [معالم المدرستين / السيد مرتضى العسكري ج ١ ص ٢٠٣] [الدرجات الرفيعة / السيد علي ابن معصوم ص ٥٩] [مجموعة الرسائل / الشيخ لطف الله الصافي ج ١ ص ٨٨] [موسوعة التاريخ الإسلامي / محمد هادي اليوسفي ج ١ ص ٤١٥] [أحاديث أم المؤمنين عائشة / السيد مرتضى العسكري ج ٢ ص ٣٠١] [نشأة التشيع والشيعة / السيد محمد باقر الصدر ص ١١٥] [لمحات / الشيخ لطف الله الصافى ص ٣٢٧] [حياة أمير المؤمنين عن لسانه / محمد محمديان ج ١ ص ١٣٢] [حقوق آل البيت عليهم السلام / الشيخ محمد حسين الحاج ص ١٢٨] [شرح احقاق الحق / السيد المرعشي ج١٥ ص ١٠٧] [مجلة تراثنا / مؤسسة آل البيت ج٣٤ ص ٣٤] [نفحات الازهار / علي الميلاني ج٥ ص ٢٠٢] [دراسات في منهاج السنة / السيد علي الميلاني ص ٢٨٩] [حديث الدار / علي الميلاني ص ١٠] [العقائد الاسلامية / مركز المصطفى ج٢ ص ٣٠٥] [ايات الغدير / مركز المصطفى ص ١٣] [لوامع الحقائق في أصول العقائد / ميرزا أحمد الاشتياني ج١ ص ١١٩] وغيرها الكثير من المصادر الشيعية.

وطعناً في هذا الحديث ، وألاَّ تستندوا إليه في شيء ، لكن العمى قادكم إلى المهاوي التي نسأل الله أن ينتشلكم منها ؛ فأردتم أن ترفعوا من منزلة علي رضي الله عنه بإثبات الإمامة له ، ولا يهمُّ إنْ أدَّى ذلك إلى النيل من مقام النبوة والرسالة !!

إن تعجب من شيء عزيزي القارئ فاعجب من هذا الخبط والغَيِّ!!

هذه الرواية الموضوعة والمكذوبة على النبي ﷺ لكونها تصل بحبل وثيق إلى (الإمامة) ، صارت عندهم أصلاً ودليلاً صريحاً على إمامة علي رضي الله عنه لا نكاد نفتح كتاباً شيعياً يتكلم عن الإمامة إلا وكان هذا الحديث مستنده ، وهو كما أبنَّا لك أيها القارئ يحمل طعناً مُقذعاً واضحاً بالنبي ﷺ قد غضُّوا النظر عنه ؛ لما فيه من إثبات (الإمامة) ، مع أن عادتهم أن يتسقطوا في كتبنا ما يفيد الطعن بالنبي ﷺ ليتّهمونا به ، ويكيدوا لنا المكائد ، ولكن هيهات هيهات أن تبلغوا ذلك، ولستم ببالغيه بشقِّ الأنفس!!!

الكلُّ يعلمُ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يدعو عشيرته وقريشاً بل كلَّ العرب في الجزيرة إلى شيء أعظم وأكبر من تنصيب خليفة ، أو وصيٌّ بعده ، كان يدعوهم إلى قول : (لا إله إلاَّ الله) ، وكان يُسَفِّه آلهتهم ، ويطعن بآبائهم ، ولا يهاب سطوتهم وجبروتهم ، ولا يداخله أدنى تردُّدٍ عن تبليغ ما أُمِر به ، متنقِّلاً من قبيلة إلى أخرى ، ومن قوم إلى آخرين ، حتى احتدَمَ القتال بينه وبينهم ، وأصبحت الحرب بينهم سجالاً .

ويكفي دليلاً على ما نقول مقالته الشهيرة لعمه أبي طالب رداً على زعماء قريش الذين عرضوا عليه الدنيا والملك على أن يتوقف عن سبِّ آلهتهم وتسفيه أحلامهم :

[والله يا عم ؛ لو وضعوا الشمس في يميني ، والقمر في شمالي على أن أترك هذا الأمر ما تركته حتى يظهره الله أو أهلك دونه] (١) .

---

(١) [بحار الأنوار / المجلسي ج١٨ ص ١٨٢] [الغدير / الأميني ج ٧ ص ٣٥٩] [تفسير القمي / علي بن ابراهيم ج٢ ص ٢٢٨] [تفسير الميزان / الطبطبائي ج١٧ ص ١٨٦]

النبي ﷺ يخاف ويمتنع من تبليغ أي امر يخص علياً

بعد الذي قدمنا أليس من الغريب عزيزي القارئ أن نجد في مثل هذه الراويات المنسوبة للنبي ﷺ والتي يعتمد عليها علماء الشيعة كثيراً في كتبهم أن النبي ﷺ يمتنع ويحجم عن الإبلاغ والإنذار إذا تعلق الأمر بتبليغ شيء يخص علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، إذا كان ذلك صحيحاً فلعلَّ مردّه لأحد سببين :

إما خوفاً من الكفار (عشيرته) كما في هذه الحادثة حتى جاءه التهديد والوعيد من رب العزة ، وإما خوفاً من أقرب النَّاس إليه وهم أصحابه الذين آزروه، ونصروه ، وهاجروا معه تاركين الأهل والأوطان ، وقتلوا في سبيل إعلاء كلمة الله آباءهم وأبناءهم .

هذا الخوف المزعوم تلهج به ألسنة علماء الشيعة في دروسهم ومصنفاتهم المختلفة في حادثة (الغدير) ، عندما سكت النبيﷺ خوفاً ولم يبلِّغ الصحابة رضوان الله عليهم وهم طوعُ بنانه أن الخلافة بعده ستكون في عليرضي الله عنه فنزل حينئذٍ قوله تعالى يحمل العتاب الشديد :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ (المائدة – ٦٧) .

فلا نعلم ما سبب خوف النبي ﷺ من الناس كفاراً ومسلمين كلما تعلق الأمر بعليرضي الله عنه .

ألا يؤكد هذا الأمر أن الأحاديث التي من هذا القبيل سطَّرتها أيادي بعض المغرضين ؛ للطعن برسول الله ﷺ أو لزيادة شُقَّة الخلاف بين المسلمين ، أو لتثبيت عقائد ما أنزل الله بها من سلطان!!

تنبيه :

انبه هنا إلى ان الشيعة في المسائل التي لا تخدم قضاياهم يسقطون كل حادثة أو رواية حتى لو كانت على اعلى درجات الصحة ، بخلاف العكس ان كانت تخدم قضاياهم فيستدلون بها كانها من الضروريات حتى لو كانت في الاصل موضوعة كما هو الحاصل مع حادثة الدار .

وللتدليل على هذه الحقيقة نرجع إلى الكتب الشيعية التي اوردت (حادثة الدار) من امثال : (المراجعات ، الغدير ، احقاق الحق ، مناقب آل أبي طالب ، معالم المدرستين ، ... وغيرها) والتي نجد فيها سرداً لهذه الروايات على طريقة الجمع، والتقصي ، والتتبع لكل ما يمس إلى الحادثة بصلة ، حتى لو كان ضعيفاً، أو شاذاً ، أو منكراً ، ولذلك فلا يلومني أحد على اعتراضاتي على ايراد الاختلاف في الفاظ الروايات لانها هي المطروحة والموجودة في كتب علماء الشيعة والتي عليها بنوا استدلالهم وتاصيلهم .

الوجه السادس عشر :

الاضطراب في طرق الرواية

ان المتتبع للطرق التي وردت عنها هذه الرواية يجد في المنقول فيها من المتون الموضحة لطبيعة هذه الحادثة ، وللمجريات الكلامية والفعلية التي دارت فيها اختلافاً كبيراً ، واضطراباً ملموساً لا يمكن التغافل عنه ، ولا الاعراض عن اثره في مدلول هذه الرواية أو اثبات الحكم الذي يستخرج منها .

فإن التعدد في بعض انواعه يوجب التارجح في البناء ، وعدم الاستقرار التام في التثبيت ، لأن الالفاظ التي يمكن ان يستخرج منها الحكم ، والملابسات المؤثرة في تصوير طبيعة هذا الحكم لم تات على وتيرة واحدة توجب الطمانينة في التوصل إلى المطلوب .

ففي هذه الرواية لا تكاد تجد توافقاً بين طريقين في عرض الحادثة ، بل ان الاختلاف في الزيادة يسري على كل طرق هذه الرواية ، واضافةً إلى ان هذا الاختلاف في الرواية والذي يسمى اصطلاحاً (بالاضطراب) يؤدي إلى ضعف الرواية من جهة قبولها ، للظن الراجح من عدم أهلية الناقلين ، بحيث انهم لم يستطيعوا نقل صورة مشتركة لهذه الحادثة ، فإن الاستدلال بها بخصوص قضية معينة ومحاولة حصره في جزئية من الجزئيات لا يستقيم لأن التنوع في المنقول يوجب الجمع التام لكل الطرق للتوصل إلى صورة واضحة للحقيقة الحادثة وبذلك يمكن ان تحتوى جميع المدلولات التي يمكن استنباطها من هذه الحادثة .

ولتوضيح ما ذكرناه نشير إلى مكامن الاختلاف في هذه الرواية ليتضح لك

مدى الاضطراب الحاصل في النقل ، والذي يوجب جزماً ما ذكرناه من ضعف في الطريق وقصور مخل في الاستدلال من ذلك :

من هم المدعوون ؟

اختلاف الروايات في طبيعة المدعوين فمن الروايات ما ذكرت ان المدعوين كانوا من (بني هاشم) ، ومنها ما اشارت إلى ان المدعوين كانوا من (آل عبد المطلب)، وكما هو معلوم ان بني هاشم اعم من بني عبد المطلب فهي تشملهم وتشمل غيرهم ، اما بنو عبد المطلب فانهم مشمولون بأعمام النبيﷺ وابنائهم، فكيف يمكن التوجيه والجمع بين هاتين الروايتين ؟

كم هي عدد الدعوات الموجهة من قبل النبي ﷺ ؟

ونجد أيضاً اختلافاً بين الروايات في عدد مرات حصول هذه الدعوة من النبيﷺ إلى الحاضرين ، فمن الروايات ما اشارت إلى ان هذه الدعوة كانت مرة واحدة، ومنها ما اشارت إلى تعددها حتى وصلت إلى ثلاث ، مع تكرر نفس العرض من النبيﷺ للحاضرين في كل المرات وانحصار الإجابة فيها جميعاً لعليرضي الله عنه .

ما هو عدد المدعوين ؟

وايضاً من الروايات ما ذكرت ان الحاضرين كانوا ثلاثين ، أو اربعين ، أو خمسة وأربعين[1] وهذا التردد في نقل العدد ، اضافة إلى التردد السابق في توضيح الماهية يوجب التشكيك في أهلية الناقل من جهة ضبطه والمامه بالحاصل اثناء الواقعة فكيف نستطيع بعد ذلك ان اثق بنقله لمفردات الكلام المطروح في الحادثة وهو لم يتمكن من نقل صورة واضحة لها .

ومما يؤكد ويثبت هذا الخلل في نقل مجريات ما جرى ان عدد بني عبد المطلب وقت هذه الحادثة لم يصل إلى رقم قريب من الثلاثين ، فضلاً عن الاربعين فكلهم إذا جمعتهم لم يصل عددهم إلى العشرين ، فمن أين اتى الرواي

(١) [مفاهيم القرآن / جعفر السبحاني ص ١١١] .

بهذه الارقام ؟ وهل كانوا بنو عبد المطلب على درجة من الجهالة بحيث لا يعرفون ولا يميزون ؟

وإليك اسماء بنو عبد المطلب وقت الحادثة كما اوردها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه منهاج السنة النبوية ، ليتحقق عندك العدد الصحيح لبني عبد المطلب ولتتضح لك صورة التخبط والخلل في هذه الرواية :

[إن بني عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلاً حين نزلت آية ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ ؛ فانها نزلت بمكة في أول الأمر ، ثم ولا بلغوا أربعين رجلاً في مدة حياة الرسول ﷺ.

فان بني عبد المطلب لم يعقب منهم باتفاق الناس الا أربعة : العباس ، وأبو طالب ، والحارث ، وأبو لهب .

وجميع ولد عبد المطلب من هؤلاء الأربعة ، وهم بنو هاشم ، ولم يدرك النبوة من عمومته الا اربعة :

العباس ، وحمزة ، وابو طالب ، وابو لهب ، فامن اثنان ، وهما حمزة والعباس، وكفر اثنان ، أحدهما نصره وأعانه ، وهو أبو طالب ، والاخر عاداه واعان أعداءه ، وهو أبو لهب .

واما العمومة وبنو العمومة فأبو طالب كان له أربعة بنين :

طالب ، وعقيل ، وجعفر ، وعلي . وطالب لم يدرك الإسلام ، وادركه الثلاثة، فامن علي وجعفر في أول الإسلام ، وهاجر جعفر إلى ارض الحبشة ، ثم إلى المدينة عام خيبر .

وكان عقيل قد استولى على رباع بني هاشم لما هاجروا وتصرف فيها ، ولهذا لما قيل للنبي ﷺ في حجته (تنزل غداً في دارك بمكة) قال : (وهل ترك لنا عقيل من دار) .

واما العباس فبنوه كلهم صغار :

اذ لم يكن فيهم بمكة رجل . وهب انهم كانوا رجالاً فهم : عبد الله ، وعبيد الله، والفضل . واما قثم فولد بعدهم ، واكبرهم الفضل ، وبه كان يكنى . وعبد

الله ولد في الشعب بعد نزول قوله : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ وكان له في الهجرة نحو ثلاث السنين أو اربعة سنين ، ولم يولد للعباس في حياة النبي ﷺ الا الفضل وعبد الله وعبيد الله ، واما سائرهم فولدوا بعده .

واما الحارث بن عبد المطلب ، وابو لهب فبنوهما اقل .

والحارث كان له ابنان : أبو سفيان وربيعة ، وكلاهما تأخر اسلامه ، وكان من مسلمة الفتح .

وكذلك بنو أبي لهب تأخر اسلامهم إلى زمن الفتح ، وكان له ثلاثة ذكور، فأسلم منهم اثنان : عتبة ومغيث ، وشهد الطائف وحنيناً ، وعتبة دعا عليه رسول الله ﷺ ان يأكله الكلب ، فقتله السبع بالزرقاء من الشام كافراً .

ثم قال شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) :

[فهؤلاء بنو عبد المطلب لا يبلغون عشرين رجلاً ، فأين الاربعون ؟!](1).

ما هي الالفاظ التي وردت على لسان النبي ﷺ ؟

وهذا الذي حصل فعلاً فاننا نجد من خلال الاطلاع على الكلام الذي دار في الحادثة ونقلته الروايات اختلافاً شديداً ومؤثراً ، لا يمكن معه ان نجزم بالحكم بخصوص جزئية من جزئيات الاستدلال ، لأن كل طريق بما يحمله من الفاظ يوجب حكماً مبنياً عليه مخالفاً للحكم المستفاد من الالفاظ الواردة في الطرق الاخرى للرواية .

وهذا الذي نجده في عرض النبي ﷺ فرواية ذكرت ان الذي تكلم به النبي ﷺ كان مشتملاً على قوله :

(فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على ان يكون أخي ، ووصي ، وخليفتي فيكم).

ومنها قوله : (من يضمن عني ديني ، ومواعيدي) .

ومنها قوله : (أخي ووزيري ، ووصي ووارثي ، وقاضي ديني) .

---

(١) [منهاج السنة النبوية / شيخ الإسلام ابن تيمية ج٧ ص ١٦٤]

ومنها قوله : (أيكم يقضي عني ديني ويكون خليفتي في أهلي) .

ومنها قوله : (من يضمن عني ديني ومواعيدي ، ويكون معي في الجنة ويكون خليفتي في أهلي) .

ومنها ما ورد بالفاظ مختصرة كقوله في احدى الروايات :

(فأيكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي ؟) .

وقوله : (ويكون مني بمنزلة هارون من موسى غير انه لا نبي بعدي) * .

اختلاف الحكم باختلاف الالفاظ

وبملاحظة هذا المنقول نجد ان الحكم المستفاد منها يختلف باختلاف منظومة النقل، فالمستفاد من الرواية الأولى قد يكون حكماً عاماً بادارة شؤون الجميع، لكن مع الاضافات الواردة في الرواية الاخرى ، تحصر الحكم المستفاد في ادارة الشؤون الخاصة للنبي ﷺ في حياته فقط ، بدليل قوله (مواعيدي) وهي جمع موعد ، وهو اتفاق لا يكون الا في الحياة .

فاي الروايات نختار ؟ وعلى ايها نعتمد في استخراج الحكم ؟

خليفتي في أهلي

ومن المستفاد أيضاً من النقولات الواردة في العرض المقدم من النبي ﷺ قصر هذه الخلافة وتضيق نطاقها في جهة خاصة من غير تعميم هذه الزيادة في الرواية هي (خليفتي في أهلي) * فهنا اضافة قيد إلى مجموع العرض المقدم يكون فيه ، تحديد للمطلوب ممن يوكل إليه هذا المنصب فكأنه قال :

---

* ملاحظة :

راجع هذه الالفاظ في الكتب التي ذكرت هذه الحادثة ، ومنها :

(الغدير ، المراجعات ، إحقاق الحق ، البحار ، مناقب آل أبي طالب ... وغيرها) .

* أوردت الكثير من كتب الشيعة لفظة (خليفتي في أهلي) ، ومنها :

[رسائل المرتضى / الشريف المرتضى ج٤ ص ٩٣] [الاحتجاج / الطبرسي ج١ ص ١١٧] [مناقب آل أبي طالب / ج١ ص ٣٠٧] [العمدة / ابن بطريق ص ٧٧] [كتاب الاربعين / محمد طاهر الشيرازي ص ٣٨] [بحار الأنوار / المجلسي ج ٢٨ ص ٢٢٥]

=

ان الذي سيتم اختياره للقيام بهذا الدور انما سيكون عمله في شؤون الحاضرين فقط من الاقارب والاعمام ، وهنا يتضح مدى تاثير الاختلاف بين الروايات في الحكم المستفاد منها فبأيها ناخذ ؟ وعلى ايها نعتمد ؟

جواب متروك للذين يبحثون عن الحق * .

=

[المسترشد / ابن جرير الطبرسي الشيعي ٥٧٧] [الامالي / الطوسي ص ٥٨٣] [الاربعين/ المحاوزي ص ١٢٠] [مناقب أهل البيت / المولى حيدر الشيرواني ص ١٠٢] [الغدير / الأميني ج٢ ص ٢٨٣] [مستدرك سفينة النجاة / النمازي ج ٧ ص ٢٢٤] [نهج السعادة / الشيخ المحمودي ج٢ ص ٤٩٥] [تفسير فرات الكوفي / فرات الكوفي ص ٣٠٣] [تفسير مجمع البيان الشيخ الطوسي ج٧ ص ٣٥٦] وغيرها الكثير من المصادر .

*** خليفتي في أهلي**

كما واتضح لنا من خلال الذي سقناه وناقشناه ، ان الشيعة عندما اوردوا رواية حادثة الدار تعاملوا مع تعدد الطرق التي وردت على اساس القبول التام ، والتسليم المطلق ، فانك ما ان تفتح كتاباً من الكتب التي اوردت هذه الحادثة الا ووجدت صاحبها قد ساق كل الروايات التي وردت فيها على اساس التجميع والتكثير مع القبول والتسليم ، ليوصل القارئ إلى غاية ومراد وهو ان هذه الحادثة لا يمكن ان ترد لتعدد الطرق التي نقلتها .

وتماشياً معهم على هذا الاساس وانطلاقاً من نفس المنطلق الذي انطلقوا منه ، وجدت في بعض الروايات الفاظاً لها مداليل جد مهمة ، واحكاماً مستفادة خطيرة الاثر على الواقعين العقدي ، والمنهجي للشيعة ، هذا اللفظ هو قوله صلى الله عليه وسلم في رواية من الروايات (خليفتي في أهلي) والتي يمكن ان نستنتج منها احكاماً قوية، ذات أثر مدوي وكما قلت سابقاً انني اتعامل مع الرواية على اساس مقبوليتها عند الشيعة هذه الاحكام يمكن ايضاحها من خلال ما يلي :

أولاً :

خلافة خاصة محددة ضيقة النطاق

افادت هذه العبارة ان المقصود من الخلافة انما هي الخلافة الخاصة المحددة ضيقة النطاق لا الخلافة العامة الشاملة لجميع المسلمين ، لانه لو اراد هذا المعنى لقال (وخليفتي بعد موتي) ، أو لقال (وخليفتي في أتباعي) أو (خليفتي على المسلمين)، لكنه لم يات بهما ولا بغيرهما ، مما يفيد العموم .

بل على العكس جاء بوصف اصيل في التقيد ، وحاصر للمطلوب ، فكما هو معلوم ان قوله: (في أهلي) قيد ، قيد به اطلاق الخلافة ، ووجه المراد منها التوجيه المطلوب وكانه

=

جواب لسؤال مقدر فقوله (خليفتي) عند اطلاقه لا بد انه سيتبادر إلى الذهن السؤال لمن ؟ فجاء به النبيﷺ مباشرة بقوله : (في أهلي) .

وحتى لو اعتبرنا ان قوله : (في أهلي) كشف ، فانما هو كشف حال للهيئة التي ستكون عليها الخلافة ، وكما هو معلوم ان الشيعة تذهب ان الإمامة هي عامة شاملة لكل الناس متناولة جميع شؤونهم ، وهذا المعتقد يتناقض مع مدلول هذه الرواية .

فلذلك نطالبهم بتوجيه هذه الرواية ان كان لها توجيه هذا من جهة ، أو التعامل معها على اساس انها مقبولة وان دلالاتها في حصر الخلافة ظاهرة ، وعند ذلك ستكون كاشفةً وموضحةً للاجمال الذي ورد في الروايات الاخرى الدالة على هذه القضية.

من علم حجة على من لم يعلم

فإن اعترض معترض بأن قال :

انما هذه زيادة انفرد بها رأو في رواية من الروايات ولا يمكن ان نرد كل الروايات الاخرى أو ان نحملها على معنىً مخالف للظاهر من اجل هذه الزيادة ؟

قلنا له :

انكم تعاملتم مع هذه الرواية على اساس انها مقبولة ، ومعنى قبولها توثيق من نقلها، وزيادة الثقة إذا كانت لا تخالف ، ولا تعارض ما رواه الاخرون تكون مقبولة وجديرة في الميزان الاستدلالي لبناء الحكم عليها .

ومن جهة أخرى ان من علم حجة على من لم يعلم ، والراوي لهذه الزيادة علم امراً غاب عن الاخرين ، ولذلك يكون هو المقدم على غيره والحجة عليه .

كما ان بقية الرواة كانوا نافين لهذه الزيادة الموضحة للمقصود من الإمامة أو الخلافة وهنا اثبات للحقيقة الواقعة في تحديد المقصود من الإمامة ، والمثبت مقدم على النافي ، إذن فعلى كل التقديرات وانطلاقاً من كل الاتجاهات نجد ان الرواية (خليفتي في أهلي) ينبغي ان تكون مقبوله من حيث الدلالة على المقصود منها وذلك على اساس قبولها من حيث الرواية .

ثانياً :

الرواية تبين أن أهل بيت النبي ﷺ هم جميع بني هاشم

كما هو معلوم من معتقد الشيعة في بيان المقصود من لفظة أهل بيت النبي ﷺ انهم يقصرونها على فاطمة بنت النبي ﷺ والأئمة الاثني عشر المعصومين عندهم، ويخرجون من مدلول هذا اللفظ جميع من يمكن لغة وعرفاً ان يتناوله هذا اللفظ فلا ازواج النبي ﷺ داخلة فيه ، ولا اعمامه أو ابناؤهم ، ولا أقارب النبي ﷺ الاخرون الذين يمكن ان يدخلوا تحت مدلول هذا اللفظ .

روايات عديدة للشيعة تذكر لفظ : (خليفتي في أهلي)

لو طالعنا كتب الشيعة الحديثية وما تحويه من روايات وردت عن النبيﷺ تتحدث عن إمامة علي ﷺ – على حدِّ زعمهم – والتي قالها ﷺ في مواقف ووقائع مختلفة في جموع من أصحابه رضوان الله عليهم ، لوجدناها تشابه رواية (حديث الدار) ، ويتكرر فيها هذا اللفظ : (خليفتي في أهلي) ، وهذا اللفظ هو بيت القصيد ، وواسطة العقد ، وعين الكتيبة ؛ قد جعله أولئك مُعْتَصَم القول بالإمامة ، غيرَ أنَّه خِلوٌ من تلك الدلالة ؛ فإن ظاهر اللفظ يوحي بأن المقصود أنه عليه السلام خليفة النبي ﷺ في أهله ، ولا إشارة فيه إلى (الإمامة) في شيء!!

ولو أردنا أن نستعرض كلَّ الروايات المذكورة في كتب الشيعة التي فيها قوله : (خليفتي في أهلي) لضاقت بنا هذه الصفحات ، ولا يسعنا ذكرها

=

وهنا ينبغي ان نذكر ما قاله النبيﷺ في هذه الحادثة واقصد قوله (وخليفتي في أهلي) فمن ياترى هؤلاء الأهل الذين قصدهم النبي ﷺ ؟

ان المعنى من هذا اللفظ المطلق يمكن ان يحدد على اساس المناسبة التي وردت فيها هذه الحادثة ، والسياق الذي دخلت فيه ، والمجال الذي عرضت عليه .

فنحن كما هو معلوم عندنا في هذه الحادثة اناس مدعوون ، وقد بينت الروايات انهم اما ان يكونوا بني هاشم ، أو آل عبد المطلب ، وهذا العرض المقدم من النبيﷺ موجه اليهم ، وهو متناول لهم جميعاً ، لذلك لا يشك العاقل في ان المقصود من لفظ (أهلي) الحاضرون تلك الواقعة لأن هذا الحكم هو الذي يشملهم ، هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإن الخلافة هنا في أهل بيته المفروض ان يكون لها وقع واثر فاذا تنازلنا وقلنا ان علياً وفاطمة رضي الله عنهما كانا موجودين في ذلك الوقت ، فكيف ستكون الخلافة على الاخرين الذين لم يخلقوا بعد ؟ بل جاؤوا بعد دهور طويلة وعصور متباعدة تمتد حتى القرن الثالث الهجري ، فكيف يتناسب هذا البعد الزمني لخلق وايجاد بعض من يدعون قصر آل البيت فيهم ؟ مع هذا العرض المقدم لاناس يرجى بقبولهم هذا العرض ان يتبعوه ويؤمنوا به .

إذن فلا شك ان المقصود (من أهلي) هنا هم الحاضرون اما بنو هاشم كما ورد في بعض الروايات ، أو على الاقل بنو عبد المطلب والذين ورد ذكرهم في روايات أخرى .

مجتمعة إلاَّ إذا أفردنا لها كتاباً ، ولكننا سنذكر طرفاً منها معزوَّة إلى مصادرها دون ذكر الإسناد ، وإليك عزيزي القارئ شيئاً منها :

١- [حدثنا مطر الاسكاف ، قال : قال رسول الله ﷺ :

إن أخي ووزيري وخليفتي في أهلي وخير من أترك بعدي ، يقضي ديني وينجز بوعدي علي بن أبي طالب] (١) .

٢- [عن ابن عمر قال :

بينا أنا مع النبي ﷺ في نخيل المدينة وهو يطلب عليا إذا إنتهى إلى حايط فاطلع فيه فنظر إلى علي وهو يعمل في الأرض وقد اغبار ، فقال ما ألوم الناس إن يكنوك أبا تراب ، فلقد رأيت عليا تمعر وجهه وتغير لونه واشتد ذلك عليه فقال النبي ﷺ ألا ارضيك يا على قال : نعم يارسول الله فاخذ بيده فقال :

أنت اخى ووزيري وخليفتي في أهلي تقضى ديني وتبرئ ذمتي ، من احبك في حياة مني فقد قضى له بالجنة ، ومن احبك في حياة منك بعدى ختم الله له بالامن، والايمان ، ومن احبك بعدك ولم يرك ختم الله له بالامن والايمان وآمنه يوم الفزع الأكبر ، ومن مات وهو يبغضك يا علي مات ميتة جاهلية يحاسبه الله عز وجل بما عمل في الإسلام] (٢).

٣- [عن سلمان قال :

سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن خليلي ووزيري وخليفتي في أهلي وخير من أترك بعدي يقضي ديني وينجز موعدي علي بن أبي طالب](٣).

٤- [عن أبي جعفر محمد بن علي عن ابيه : عن زيد بن أرقم قال : قال رسول الله ﷺ لعلي :

أعطيت فيك تسع خصال ثلاث في الدنيا وثلاث في الآخرة واثنتان لك وواحدة أخافها عليك ! فأما الثلاث اللاتي في الدنيا فإنك وصيي وخليفتي في أهلي وقاضي ديني .

---

(١) [الأمالي/ الشيخ المفيد ص ٦١] [الامالي / الشيخ الطوسي ص ٣٣٤]
(٢) [علل الشرائع / الشيخ الصدوق ج ١ ص ١٥٧]
(٣) [مناقب أمير المؤمنين / محمد بن سليمان الكوفي ج ١ ص ٣٨٦]

وأما الثلاث اللاتي في الآخرة فإني أعطى لواء الحمد فأجعله في يدك فآدم وذريته تحت لوائك وتعينني على مفاتيح الجنة وأحكمك في شفاعتي لمن أحببت. وأما اللتان لك ، فإنك لن ترجع بعدي كافرا ولا ضالا . وأما الواحدة التي أخافها عليك فغدر قريش بك بعدي] (١).

٥- [حدثنا انس بن مالك يقول ؟ قال رسول الله ﷺ :

إن أخي ووصيي وخليفتي في أهلي وخير من أترك بعدي يقضي ديني وينجز موعدي علي بن أبي طالب] (٢).

٦- [عن علي بن أبي رافع ، قال : أتيت أبا ذر أودعه ، فقال :

إنه ستكون فتنة ، ولا أراكم الا إنكم ستدركونها ، عليكم بالشيخ علي بن أبي طالب فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول له : أنت أول من آمن بي وأول من يصافحني يوم القيامة وأنت الصديق الأكبر ، وأنت الفاروق تفرق بين الحق والباطل ، أنت يعسوب المؤمنين ، وأنت أخي ووزيري وخليفتي في أهلي وخير من أخلف بعدي ، تقضي ديني، وتنجز موعدي] (٣) .

٧- [عن أبي رافع ، قال : أتيت أبا ذر أودعه ، فقال : إنها ستكون فتنة ، أراكم إلا ستدركونها ، فعليكم بالشيخ علي بن أبي طالب ، فإني سمعت رسول الله ﷺ، يقول له : أنت أول من آمن بي وأول من يصافحني يوم القيامة، وأنت الصديق الأكبر ، وأنت الفاروق تفرق بين الحق والباطل ، وأنت يعسوب المؤمنين، وأنت أخي ووصيي ووزيري ، وخليفتي في أهلي وخير من أخلف بعدي تقضي ديني وتنجز موعدي] (٤) .

٨- [عن ابن عباس قال ﷺ يا أم سلمة اما تعرفيه فقالت بلي يا رسول الله علي بن أبي طالب ، فقال :

---

(١) [الخصال / الصدوق ص ٤١٥] [مناقب أمير المؤمنين / محمد بن سليمان الكوفي ج١ ص ٤٣٩]

(٢) [مناقب أمير المؤمنين / محمد بن سليمان الكوفي ج ١ ص ٤٤٥]

(٣) [المسترشد / محمد بن جرير الطبري (الشيعي) ص ٢١٤]

(٤) [المسترشد / محمد بن جرير الطبري (الشيعي) ص ٢٩٠]

يا أم سلمة اشهدي له انه وصيي وولديه قرة عيني وريحانتاي في الدنيا والآخرة واشهدي يا أم سلمة انه خليفتي في أهلي واشهدى ان لحمه ودمه من دمى واشهدى يا أم سلمة انه أول من يرد على حوضي وانه إمام المتقين وانه ولي في الدنيا والآخرة واشهدى يا أم سلمة انه قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين من بعدى] (١) .

أقول :

وهذه الكَثْرةُ الكاثِرةُ من هذه الأحاديث التي تتضمَّن قول النبي ﷺ : (خليفتي في أهلي) تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الخلافة المَعْنِيَّ بها هنا هي خلافة مخصوصة لا إمامة عامة ، هي الخلافة في الأهل .

انك مني بمنزلة هارون من موسى

وقد وصل الاضطراب في الرواية والاختلاف في المنقول من الفاظها إلى درجة لا يمكن تحملها ، الا وهي درجة التلفيق ، والاقتطاع ، والنقل ، فجاء في احدى الروايات زيادة قال فيها النبيﷺ :

(ويكون مني بمنزلة هارون من موسى غير انه لا نبي بعدي) ، وكما هو معلوم ان النبيﷺ انما قال مقالته هذه عندما ترك علياًرضي الله عنه في المدينة عند خروجه إلى غزوة تبوك ، فكيف انتقلت هذه المقالة في الزمن البعيد من ذلك الوقت إلى وقت حادثة الدار .

وبعد هذا اود ان اشير اشارة إلى ما افادته هذه الاضافة ، ان هذه الاضافة تشعر كل متتبع بأن أصحاب الرواية الشيعية حاولوا ان يجعلوا هذه الحادثة دليلاً على معتقدهم في الإمامة ، وكما ذكرنا طرقوا كل باب من اجل ذلك، وهنا كان الباب المطروق هو باضافة كل قول ورد عن النبيﷺ في حق عليرضي الله عنه والذي فيه اشعار بقضية توليه فحاولوا عن طريق احصائها اولاً ، ادراجها في هذه الرواية ليجعلوها مؤدية للغرض الذي يريدونه .

---

(١) [الفضائل / شاذان بن جبرئيل القمي ص ١١٤]

الحادثة حصلت في شعب مكة وليس في دار أبي طالب

وايضاً فيما يتعلق بالمكان ، وعدم الثبات في تحديد موقعه ، وردت في بعض الروايات ان هذه الدعوة وهذا التجمع انما حصل في مكان آخر بعيد كل البعد عن ان يشمله معنى البيت أو الدار واقصد به (الشعب) (١).

فشعب مكة مكان خارج مكة ، لا بيت فيه ولا دار فكيف يمكن ان نحدد مكان هذه الحادثة وفي الروايات هذا الاختلاف البين في تحديد المقصود منه ؟

وهنا يجب ان نلتفت التفاتة مفادها ، ان الذين رووا هذه الحادثة اما انهم لم يكونوا حاضرين لها وإنما تلقوها اخباراً من هنا وهناك ونقلوها من غير ما توثيق ولا تأكد.

أو ان هذه الحادثة كانت على درجة من الهوان والامبالاة من الحاضرين، بحيث انهم لم يعيروا لها أي اهمية ، ولذلك لم تضبط كل متعلقاتها ، واخص بالذكر هنا المكان ، أو ان هذه الحادثة ملفقة وهو الذي نميل إليه من خلال ما توصلنا إليه .

وكما هو معلوم ان التلفيق لا حدود له ، ولا اتفاق بين اصحابه فكل أخذ الحادثة ولفقها كما يريد ويشتهي ، وغيره أيضاً فعل ذلك ولم يكن بينهم تنسيق، ولا اتفاق في هذا التلفيق ، فلذلك خرجت الرواية على هذا الوجه من التخبط وعدم الانضباط في النقل والتوصيف .

رواية لا تطمئن لها النفس في اثبات الفرعيات فكيف بأصول الدين !!

فنحن أمام أحد خيارين لا ثالث لهما اما ان نعمل الجميع ، بأن نثبت أصل الرواية ونضيف الزائد عليها من الروايات الاخرى ، ونتوصل إلى الاحكام المستفادة من هذه الرواية وهذا ما يسمى بطريقة الجمع ، أو ان نبطلها جميعاً

---

(١) [بحار الأنوار / المجلسي ج١٨ ص ١٦٣] [غاية المرام / هاشم البحراني ج٣ ص ٢٧٦]

للاضطراب الحاصل بينها ، بحيث لا يمكن معه التوصل إلى أحكام منضبطة، واستدلالات ثابتة .

وعلى كلا التقديرين لا يمكن الاستدلال بهذه الحادثة على قضية (الإمامة) لانه على تقدير الجمع سيكون الاستدلال بها محتملاً لاوجه متعددة ، ومع تعدد الاحتمالات يبطل الاستدلال ، واما على التقدير الثاني فلان الرواية سترد جملة وتفصيلاً لعدم امكانية ثباتها بحيث تطمئن النفس إليها عند الاستدلال بها ومنها.

حادثة لضعفها تستحق ان تشطب من سجل التاريخ

إذن كل هذه الالزامات والتي فيه كل هذا الضعف من ناحية التناسب بين الواقع والكلام ، ومن ناحية استخدام الالفاظ غير المناسبة ، ولا المطابقة لواقع الحال قد ثبتت في هذا المتن والذي يؤرخ لهذه الحادثة .

فكيف بعد كل هذا يمكن ان نقول بثبوتها ؟ أو ان نطلب من أحد ان يلتزم بها وبمضمونها ؟ وهي على هذا القدر من الركاكة والضعف ، وتخلف المطابقة لواقع الحال ، والبعد عن المنطق والعقل السليم ، ان اقل ما نفعله بهذه الرواية هو ان نحكم عليها بالضعف ، وعدم الثبوت والا فالذي تستحقه هو أكبر من مجرد التضعيف ، فهي تستحق الشطب من سجل التاريخ مطلقاً.

الشيعة هم اولى الناس بشطب هذه الرواية

وانا هنا عندما اتكلم عن الشطب اقصد به التعميم بين كل الفرق المنتسبة للاسلام ولكن بخصوص الشيعة فإن في الحديث امراً يدل عليه ويمكن ان يستفاد بقوة منه لو علموه وخبروا اثره ، لما تاخروا لحظة عن رفض هذا الخبر وتضعيفه ، هذا الأمر المستفاد يتعلق بشخص (أبي طالب) والد علي رضي الله عنه وفي عرضي الذي ساقدمه لكم سابين لكم هذا الأمر الخطير والذي يخالف معتقد الشيعة في (أبي طالب) وكيفية الاستدلال عليه من خلال الرواية فأقول :

الوجه السابع عشر :

اثبات كفر أبي طالب وشركه من نفس الحادثة

ان حادثة الدار والتي وردت في روايات يدعي الشيعة تلقيها بالقبول عندهم، والتسليم بمدلولها الذي يبنى على الالفاظ الواردة فيها والخاص بامامة علي رضي الله عنه.

ونحن في هذا المبحث سنتنزل معهم إلى درجة قبول هذه الرواية على حسب ادعائهم .

ولكننا إذ نقبل هذه الرواية فينبغي علينا حينئذ ان نبرز جميع ما يمكن فهمه من هذه الرواية ، وان نستخرج كل الاحكام التي دلت هذه الرواية عليها ، ومن تلك الاحكام التي يمكن ان تستفاد من هذه الرواية هي قضية كفر أبي طالب وشركه.

هذه القضية وهذا الحكم دلت عليه الرواية بوضوح ، ويمكن ان يلتفت إليه الذهن بمجرد تصوره للحادثة تصوراً كاملاً اخذاً بجميع مضامينها ولا داعي مطلقاً للاستغراب من الحكم الذي دلت عليه الحادثة ان شعرت بصعوبة في التوصل إليه لذلك ساقوم بكشف هذا الأمر مميطاً للّثام ، ورافعاً للاشكال الذي قد يحصل وللاستغراب الذي قد يتولد في ذهن بعض الناس ، فأقول :

الخطاب موجه للمشركين

ان الرسول صلى الله عليه وسلم بعد ان عرض على المشركين نصرته مقابل ان يعطيهم منصب الولاية أو الوصاية لم يبادر أحد منهم إلى قبول هذا العرض لانهم ببساطة كانوا مشركين ، وبنبوة محمد صلى الله عليه وسلم جاحدين وكافرين ، والذي بادر إلى قبول هذا العرض هو علي رضي الله عنه وبعد ان قبله تمت مراسيم التنصيب باثبات الحكم المترتب عليه والذي وجهه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : (اسمعوا له واطيعوا) إذن فالسمع والطاعة لعلي رضي الله عنه وجهت من قبل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الذين كانوا على حال الشرك والكفر، هذه هي المقدمة الأولى والتي لا يمكن لاحد ان يجادل فيها والتي يمكن ان نجمعها بقولنا : (ان الخطاب بالسمع والطاعة كان موجهاً للمشركين).

كلام النبيﷺ موجه إلى أبي طالب

اما بخصوص ردة فعل هؤلاء القوم وجوابهم على هذا الخطاب الموجه ، كان الرفض والاستهزاء ، بحيث انهم استقبلوه بالاستهجان والذي عبرت عنه الرواية بلفظ (فقام القوم يضحكون) ومع ضحكهم هذا ذكروا كلاماً وجهوه إلى شخص كان معهم جالساً في هذه الحادثة ذلك الشخص هو (أبو طالب)، فبالاضافة إلى ان (أبا طالب) كان رافضاً لعرض النبيﷺ ، غير قابل لنصرته ومؤازرته على هذا الأمر ، بدليل عدم قبوله بذلك رغم الاغراء المقدم والمنصب الموعود ، فهو أيضاً قد اعتبره الجالسون ممن شمل وانطبق عليه حكم السمع والطاعة لعليﷺ في هذه الحادثة فلذلك قالوا له :

(قد امرك ان تسمع لابنك وتطيع) .

إذن فابو طالب كان داخلاً في هذا الأمر الموجه ومشمولاً في الحكم المترتب على هذه الحادثة ، ويمكننا ان نعبر عن هذه المقدمة بقولنا :

(أبو طالب مشمول بخطاب الأمر بالسمع والطاعة) * .

---

* نقل الأميني في كتابه (ايمان أبي طالب ص ٣٢) حادثة الدار برواية ابن الاثير لكي يثبت من خلالها ايمان أبي طالب ، فمما قاله أبو طالب بعد دعوة النبيﷺ لهم للمناصرة والمؤازرة، ما نصه :

[ما احب الينا معاونتك ، واقبلنا لنصيحتك ، واشد تصديقنا لحديثك ، وهؤلاء بنو ابيك مجتمعون وإنما أنا أحدهم غير اني اسرعهم لما تحب ، فامض لما امرت به ، فوالله لا ازال احوطك وامنعك ، غير ان نفسي لا تطاوعني على فراق دين عبد المطلب .

ثم علق الأميني تعليقاً سمجاً على هذا القول ، بكلام نصه :

لم يكن دين عبد المطلب سلام الله عليه الا دين التوحيد ، والايمان بالله ورسله وكتبه غير مشوب بشي من الوثنية.....] .

أقول :

وقول الأميني هذا ظاهر البطلان فهو مردود بنفسه ، وانصافاً معه سنبين الاوجه التي التي يرد بها قوله :

أولاً :

ان قوله هذا يتخلف عنه الدليل فلا دليل يثبت ان عبد المطلب كان على الحنيفية بل ان =

الأخبار كلها والادلة المتوافرة في كتب السير تثبت ان عبد المطلب كان على ملة اباءه في مكة ، ومع تخلف الدليل عن هذه الدعوة تكون تخرصاً بعيداً كل البعد عن العقل والواقع .

ثانياً :

إن الكلام الذي صرح به أبو طالب في سياق هذه الرواية يخالف مخالفة تامة ما ذهب إليه الأميني حيث انه جعل دين عبد المطلب مقابلاً لدين محمد ﷺ ومخالفاً له ، وهذا واضحاً وضوح الشمس في نص الرواية فلا ادري من أين جاء الأميني بهذا الفهم ومقتضى الحال بعيد كل البعد عما ذهب إليه ؟

ثالثاً :

لو فرضنا صحة قولك بأن دين عبد المطلب لم يشبه شيء من الوثنية فإن بمجرد بعثة محمدﷺ لزم الناس كلهم اتباعه ، وصار دينه ناسخاً للشرائع ، ومبطلاً لاثارها وحاصراً للقبول فقط برسالته ، وبضمنها من كانوا على الحنفية ، قال تعالى : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ (آل عمران – ٨٥).

رابعاً :

ان النبي ﷺ عندما ارسل كان مأموراً ابتداءً بانذار عشيرته الاقربين والذين هم اعمامه وبنوا اعمامه ، وهذا يدل دلالة قطعية على انهم كانوا على ملة ودين تخالفان ما جاء به النبي ﷺ ، وعندما لم يستجب أحد منهم حكم عليه الرسول ﷺ بالحكم الذي يثبت للكفار والمشركين وعمه أبو لهب معلوم الحال عند الجميع فهو الكافر الوحيد الذي صرح الله باسمه في القرآن بقوله : ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ (المسد – ١).

وبعد هذا الرد على قول الأميني ينبغي الإشارة إلى أمر مهم بخصوص إيمان أبي طالب وتعلقه بما ذكره الأميني فهم لما لم يستطيعوا ان يثبتوا ان أبا طالب قد دخل في الإسلام بروايات صريحة وصحيحة اخذوا يتخبطون في جمع روايات لا تحتمل اثبات هذا الحكم لابي طالب ، ويحاولون عن طريق لي اعناقها ان يجعلوها دالة على مطلوبهم كما فعل الأميني هنا، لكن هذا لا يكون ولا يمكن ان يثبت كما سنبينه لك إن شاء الله لاحقاً في سياق هذا البحث .

البحث عن الادلة

وفي سياق عرض الأميني للادلة التي من خلالها يحاول اثبات اسلام أبي طالب اورد رواية تتناول وصية لابي طالب لقومه عندما كانوا حاضرين ساعاته الاخيرة ، وتكلف كثيراً في استدلاله من هذه الوصية بما لا تحتمله الرواية نفسها ، وبما لا يمكن ان يكون دليلاً على المقصود ، واليكم نص الرواية مع تعليق الأميني عليها لنتبين مدى الضعف الذي حمله

=

استدلاله :

خطبة أبي طالب

إني أوصيكم بمحمد خيراً فإنه الأمين في قريش ، والصديق في العرب ، وهو الجامع لكل ما اوصيتكم به ، وقد جاءنا بامر قبله الجنان ، وانكره اللسان مخافة الشنآن، وايم الله كاني انظر إلى صعاليك العرب وأهل الاطراف والمستضعفين من الناس قد اجابوا دعوته وصدقوا كلمته، وعظموا امره ، فخاض بهم غمرات الموت ، وصارت رؤساء قريش وصناديدها أذنابا ، ودورها خرابا ، وضعفاؤها أربابا ، وإذا أعظمهم عليه أحوجهم إليه ، وأبعدهم منه أحظاهم عنده ، قد محضته العرب ودادها ، وأصفت له فؤادها ، وأعطته قيادها ، دونكم يا معشر قريش ابن أبيكم ، كونوا له ولاة ولحزبه حماة ، والله لا يسلك أحد سبيله إلا رشد ، ولا يأخذ أحد بهديه إلا سعد ، ولو كان لنفسي مدة ، وفي أجلي تأخير ، لكففت عنه الهزاهز ، ولدافعت عنه الدواهي .

تعليق الأميني على الخطبة

ثم علق الأميني على وصية أبي طالب هذه (ص ٥٠) ، فقال :

في هذه الوصية الطافحة بالايمان والرشاد دلالة واضحة على انهﷺ انما ارجأ تصديقه باللسان إلى هذه الاونة التي يئس فيها من الحياة حذراً شنآن قومه المستتبع لانثياله عنه ، المؤدي إلى ضعف المنة فتفكك القوى ، فلا يتسنى له حينئذ الذب عن رسول اللهﷺ وان الإيمان به مستقراً في الجنان من أول يومه ، لكنه لما شعر بازوف الاجل وفوات الغاية المذكورة ابدى ما اجنته اضلاعه ، فاوصى بالنبيﷺ وصيته الخالدة .

الرد الشافي على قوله

ان الأميني في عرضه هذا وفي محاولته اثبات اسلام أبي طالب من خلال هذه الوصية ، ضرب كل الروايات الاخرى عرض الحائط ، وجعل الاستدلال محصوراً بهذه الرواية وتوضيحاً لهذا ، أقول :

أولاً :

الخطبة تثبت أن أبا طالب لم يسلم حال حياته

ان الأميني اثبت في استدلاله هذا ان أبا طالب ارجأ اسلامه والاعلان به إلى ساعة حضور وفاته بالتعليل الذي ورد هنا ، وهو بهذا الاستدلال يوصل نفسه والقراء جميعاً إلى حقيقة مفادها :

انه لا يمكن مطلقاً من خلال الروايات المطروحة عند الشيعة التوصل إلى حكم باسلام أبي طالب وان اسلم طريق للحكم باسلامه هو أخذ الروايات التي شرحت ما جرى له ساعة

=

=

حضور الوفاة لأن فيها نقولات قد يستوحى منها اسلام أبي طالب على درجة اوضح من غيرها ولكن حتى هذا لا يستقيم له كما سنبين .

ثانياً :

الخطبة تدل على انه لم ينطق بالشهادتين حتى ساعة الاحتضار

ان هذا الاستدلال من هذه الوصية على اسلام أبي طالب لا يستقيم مطلقاً بل على العكس ان الرواية بما فيها من كلام صادر عن أبي طالب يدل دلالة واضحة على انتفاء الإسلام عنه وعلى انه لم يدخل فيه مطلقاً وذلك من خلال النقاط الاتية :

أبو طالب يسرد أوصاف للنبي ﷺ معروفة للكافرين

١- ان الوصية لا تخرج عن كونها سرداً لصفات النبيﷺ ولواقعه الذي عليه، فهذه الأمور يعرفها العالم كلهم ، فابو طالب هنا لم يات بجديد ، ولم يكشف عن مستور وإنما ذكر واقعاً يتفق عليه الكل حتى الكفار والمشركين منهم ، واراد من خلاله ان يستميل شفقتهم ، ويطفأ نار غضبهم على ابن اخيه لتذكيرهم بصفاته الحسنه وخلاله الحميدة .

الأصل في أبي طالب أنه لم يسلم

٢- ان كلام أبي طالب كله لم يرد فيه مطلقاً تصريحه بانه دخل الإسلام ولا فيه اشارة إلى انه (نطق بالشهادتين) والتي بهما يتحقق يقيناً دخول المرء إلى دين الاسلام، فبما ان أبا طالب لم يثبت له حكم الإسلام قبل هذه الحادثة بحسب الأميني فيكون هذا هو المتيقن في الحكم عليه ، وهذه الوصية لم يرد فيها ما يرفع هذا الأصل وهو المتيقن من عدم دخوله في الإسلام (بالنطق بالشهادتين) ، لذلك فيبقى الحكم على حاله استصحاباً للاصل ، وتأصيلاً لليقين الثابت فيه .

اليهود والنصارى مقرون بصدق النبي ﷺ

٣- ان غاية ما يمكن ان يستدل به من كلام أبي طالب هذا انه كان مصدقاً بجنانه أي بقلبه عارفاً صدق ابن اخيه ، وكما هو معلوم وباجماع المسلمين ان مجرد المعرفة، والميل القلبي لا تكفي في اثبات اسلام أحد ، بل ينبغي الاتيان بالعمل الذي من خلاله نحكم على المرء بالاسلام الا وهو (النطق بالشهادتين) .

فاليهود والنصارى على سبيل المثال كانوا مقرين بصدق النبيﷺ عارفين منزلته وما هو عليه من صحة في الادعاء ، وصدق في التبليغ قال تعالى : ﴿ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ ، ولكن تخلف عنهم الاتباع والانقياد ، فلذلك لم يكفهم ما هم عليه من معرفة وايمان قلبي في هذا الشأن ، كذا الحال عند أبي طالب فإن مجرد المعرفة والميول القلبية لا تكفي مطلقاً في الحكم باسلامه ما لم يصدر عنه ما يدل على الاتباع والانقياد والذي هو هنا (النطق

=

أبو طالب كان من المشركين

وبناءً على هذه المقدمات السالفة الذكر تكون النتيجة الحتمية التي يخضع لها العقل خضوعاً تاماً ان (أبا طالب) حكمه في الخطاب الموجه والامر الصادر من النبيﷺ حكم الحاضرين الاخرين فهو مشمول معهم في الحكم لكونه داخلاً في الصفة التي تجمعهم الا وهي الشرك ، لأن الخطاب كان موجهاً للمشركين وهو قد صدر منه ردة فعل مشابهة ، لردة فعلهم والمتمثلة برفض عرض النبيﷺ هذا من جهة ومن جهة اخرى ما فهمه المشركون الحاضرون من دخوله في هذا الحكم بقولهم : (قد امرك ان تسمع لابنك وتطيع) ويمكن ان نصور هذه النتيجة على الشكل الاتي :

=

بالشهادتين) التي بهما يحكم على المرء بكونه مسلماً.

مخافة الشنآن علة لم تنفك عنه طوال حياته

٤- العجيب من الأميني انه ذكر العلة المانعة من دخول أبي طالب إلى الإسلام والتي هي (مخافة الشنآن) من قومه ، وهذه العلة لم تنفك مطلقاً عن أبي طالب طيلة فترة وجود النبيﷺ عنده ، وكانت صارفة له عن الدخول إلى الإسلام رغم كل ما قدمه للنبيﷺ من خدمات ومعونات وهي عينها التي صرفته حال وفاته عن الدخول في الإسلام .

وهذا عينه الذي ذهب إليه أهل السنة في تعليلهم لسبب عدم دخول أبي طالب إلى الإسلام ، حيث بينوا ان مخافته من الذم الذي قد يلحقه من قومه بتركه دين اباءه هو الصارف له عن الدخول إلى الإسلام .

لذا فإن اثبات العلة المانعة من الدخول إلى الإسلام مع عدم نهوض الدليل في الاثبات يدل على استمرارية أثر هذه العلة في النفس وفعلها المانع من اخضاع أبي طالب للانقياد لهذا الدين .

الأميني اثبت عدم اسلام أبي طالب حتى عند الوفاة

والنتيجة ان الأميني من حيث لا يشعر ابطل أي امكانية للحكم على أبي طالب بالاسلام من خلال نفيه لاسلامه طيلة فترة بعثة النبي ﷺ وحتى وفاته ، وعندما اراد ان يستدل بما صدر منه من كلام عند الاحتضار خانته مجريات احداث هذه الساعة والكلام الصادر فيها عن استقامة ما ذهب إليه وهذا ما اوضحناه لك من خلال مناقشتنا لكلامه.

(ان أبا طالب كان من المشركين لشموله بالخطاب الموجه اليهم) هذه النتيجة التي توصلنا إليها هي ما افرزته وابرزته هذه الرواية ، ودلالة هذه الرواية عليها كما هو واضح قوية وقوية جداً وظهورها لا يمكن لاي أحد معه ان يخفيه، بل ان المشركين انفسهم والذين كانوا حاضرين لهذه الواقعة كانوا يعلمون من حال (ابي طالب) انه مثلهم على الشرك والكفر باقٍ .

ابو طالب مات على الكفر

وإذا ما أخذنا الفترة الزمنية التي حدثت فيها هذه الواقعة والتي يمكن ان تحصر بين السنة (٣-٤) للبعثة ، مستفيدين ذلك من بعض الروايات التي اشارت إلى الفترة الزمنية التي حصلت فيها هذه الواقعة كالرواية التي وردت في كتاب مناقب آل أبي طالب والتي جاء فيها :

كانت الحادثة بعد مبعثه بثلاث سنين [١].

اذن فابو طالب كل هذه السنين التي مرت من بعثة النبيﷺ كان على الشرك، ولم يعرف الناس منه في ذلك الوقت انه قد اسلم ، أو دخل في دين محمدﷺ وإذا ما علمنا ان (أبا طالب) مات في السنة الثامنة للبعثة ، فعلى التقديرين المذكورين في وقت الحادثة لم يبق له بعدها الا خمس أو اربع سنوات ليؤمن بهذا الدين وليدخل في زمرة المسلمين ومع تعذر وجود الدليل على ذلك في هذه الفترة ، وبحكم الاستصحاب الذي يلزم العقل به يبقى (أبو طالب) على كفره وشركه لعدم وجود ما ينقض هذا الحكم أو يرفعه * .

(١) [مناقب آل أبي طالب / ابن شهر اشوب ج١ ص ٣٠٦] [رسائل ومقالات / جعفر سبحاني ص ٣٩٦]

* **روايات أهل السنة تثبت موت أبي طالب على الكفر**

وردت روايات كثيرة في كتب أهل السنة الصحيحة عن النبي ﷺ تثبت موت أبي طالب على الكفر ، وانه من أهل النار .

روى الإمام مسلم في صحيحة رواية تثبت موت أبي طالب على الكفر ، فقال :

عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال :

لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ وجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي امية

=

=

بن المغيرة فقال رسول الله ﷺ ياعم قل لا إله الا الله كلمة اشهد لك بها عند الله، فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية ياابا طالب اترغب عن ملة عبد المطلب ، فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه ويعيد له تلك المقالة ، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم هو على ملة عبد المطلب وابى ان يقول لا اله الا الله فقال رسول الله ﷺ لاستغفرن لك ما لم انه عنك ، فانزل الله عز وجل : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ (التوبة:١١٣) .

وانزل الله تعالى في أبي طالب فقال لرسول الله ﷺ : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ (القصص:٥٦) .

[صحيح مسلم / ج١ ص ٤٠]

روى الإمام مسلم في صحيحة روايات تثبت ان أبا طالب من أهل النار ، فقال :

عن العباس بن عبد المطلب انه قال يارسول الله :

هل نفعت أبا طالب بشيء فإنه كان يحوطك ويغضب لك ، قال : نعم هو في ضحضاح من نار ولولا أنا لكان في الدرك الاسفل من النار .

وروى أيضاً :

عن عبد الله بن الحارث قال :

سمعت العباس يقول قلت يارسول الله ان أبا طالب كان يحوطك وينصرك فهل نفعه ذلك قال نعم وجدته في غمرات من النار فاخرجته إلى ضحضاح .

وروى أيضاً :

عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله ﷺ ذكر عنده عمه أبو طالب فقال :

لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاح من نار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه .

وغيرها الكثير من الأحاديث الاخرى الصحيحة .

[صحيح مسلم / ج١ ص ١٣٥]

روايات الشيعة تساند روايات أهل السنة في إثبات كفر أبي طالب

روى القمي في تفسيره (ح١ ص ٣٨٠) :

[حضر أبا طالب الوفاة دخل إليه رسول الله ﷺ وهو يجود بنفسه ، فقال :

ياعم ربيت صغيراً وكفلت يتيماً فجزاك الله عني خيراً ، اعطني كلمة اشفع لك بها عند ربي، فروي انه لم يخرج من الدنيا حتى اعطى رسول الله الرضا] .

أقول :

هذا الذي اورده في تفسيره يدل دلالة واضحة على ما ذهبنا إليه ، من ان أبا طالب كان

=

ياخذ الشيعة ما ينفعهم من الرواية ويتركون ما يضرهم

ان الذي دفعنا للتصريح بهذا الاستدلال هو التعجب من حال الاخرين ، حيث انهم عندما يذكرون رواية لا يستوعبون جميع الاحكام التي تشتمل عليها ، ولا يبينون القضايا المستفادة منها بل تجدهم يحصرون مدلول الرواية في جزئية واحدة ، ويقصرون تلك الرواية عليها ، ولا يشيرون ولو لادنى اشارة إلى القضايا الاخرى التي تدل عليها ، خصوصاً إذا كانت لا تصب في مصلحتهم، ولا تخدم اغراضهم وتتنافى مع معتقداتهم واختياراتهم وكانما الرواية عندهم هي كقطعة حلوى أو كقطعة قماش ياخذون منها ما يفيدهم ، وينبذون ويتركون ما لا يفيدهم ، وما اشبه حالهم بقوله تعالى :﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ (البقرة: من الآية٨٥) ، فنقول لهم اما ان تاخذوا بجميع مداليل الرواية أو لا ! لأن القضية ليست ميولاً أو اهواء ، وإنما هي قضية أحكام واستدلالات وهنا اود ان اشير إلى قول العلماء في الحكم على أهل البدع وكيف نستطيع ان

=

على الكفر والشرك حتى لحظة الممات ، وهنا نجد ان المصنف الشيعي يوافقنا على هذا بدليل اثباته هذه القضية عن طريق سردها كواقع حاصل .

لكن هل دخل الإسلام قبل ان تخرج روحه أو لا ؟ نحن نقول : لا .

والمصنف لم يستطع تأكيد دخوله من طريق صحيح فلذلك نجده قد جاء بعبارة التضعيف (روي) عندما حاول ان يثبت له الدخول في الإسلام .

وكذلك غيره من علماء الإمامية عندما ارادوا اثبات اسلام أبي طالب اعياهم وجود الدليل الصحيح فلذلك عمدوا إلى جمع اشعار يمدح فيها أبو طالب النبي ﷺ ، أو ربما استدلوا بمؤازرته ونصرته للنبي ﷺ ، لكن هذا تخرص واضح لا يغني في البحث العلمي ولا ينفع .

بل اننا نجد ان الروايات الواردة عندهم تدل على ان أبا طالب لم يكن محباً للاسلام، ولا راغباً فيه ، فقد ورد عنهم انه اسمى دخول النبي ﷺ وعلي ﷺ إلى الإسلام (بالفجيعة) وهي المصيبة والطامة التي تفجع بالمرء حتى تهلكه ، كما ذكر فرات الكوفي في تفسيره (ص ٢٩٩) ، انه بعد ان وافق علي ﷺ على طلب النبي ﷺ في ان يكون وصيه ووزيره رد عليه أبو طالب فقال :

[اما رضيت يامحمد ان تفجعني بنفسك حتى فجعتني بابني] .

نميزهم قالوا ياخذون من الروايات ما ينفعهم ويتركون ما لا ينفعهم ويعرضون عنه .

اخلاق العرب هي التي دعت أبا طالب لتقديم المساعدة للنبيﷺ

وبعد هذا الكلام الذي له تعلق بالقضية نرجع إلى (أبي طالب) فهو في هذه الفترة والتي بينا انه فيها كان مشركاً بدلالة هذه الرواية ، كان من المناصرين للنبيﷺ المقدمين له يد العون ، وهذا الفعل منه ووفق حاله هذا لم يكن صادراً على اساس انه مسلم ومؤمن بدين محمدﷺ ، وإنما دفعه إليه القرابة التي تربطه به ، والحب الذي يكنه له ، وتمتع أبي طالب باخلاق عربية عالية يمتنع معها ان يتخلف عن اداء حق ابن اخيه إليه .

إذن فالقضية في النصرة والعون هي قضية اخلاق وقضية مبادىء كان يحملها ذلك الوقت الكثير من العرب ممن يتفاخرون بالشهامة ، والمساعدة للمحتاج خصوصاً إذا كان من الاقارب .

فمما قاله أبو طالب بعد دعوة النبيﷺ لهم للمناصرة والموازرة ، ما نصه:

[ما احب الينا معاونتك ، واقبلنا لنصيحتك ، واشد تصديقنا لحديثك ، وهؤلاء بنو ابيك مجتمعون وإنما أنا احدهم غير اني اسرعهم لما تحب ، فامض لما امرت به ، فوالله لا ازال احوطك وامنعك ، غير ان نفسي لا تطاوعني على فراق دين عبد المطلب] (١) .

اقول :

فكلامه هذا يدلل على انه لن يتخلف عن المناصرة والمعونة والمنع لابن اخيه وان لم يكن من الذين تركوا دين اباءهم واتبعوه .

والاخبار في ذلك أكثر من ان تحصى ، وليست القضية هي قضية ايمان أو اسلام ، لاننا نجد أبا طالب عندما تعلق الأمر بالايمان والاسلام مع ما فيهما من اغراء في المنصب ، والوجاهة لم يبادر إلى تقديمها ، ولا إلى القبول بها ،

---

(١) [إيمان أبي طالب / الشيخ الأميني ص٣٢]

وليس ذلك الا لانه لا يعتبر ما قدمه لابن اخيه نابعاً منها .

هذا هو ما اردنا بيانه وكشفنا لك عن حقيقته والتي قد تخفى عليك ولكن مع هذا العرض وفق هذا التسلسل المنطقي لن يبقى هناك أي لبس ، ولن يبقى هناك أي تعذر في فهم هذه الحقيقة المستفادة من هذه الرواية .

تبريرات واهية

بقي هناك اشكال ربما يدعيه البعض ، أو يعترض من خلاله البعض الآخر على ما توصلنا إليه من الحكم بشرك (أبي طالب) والذي استفدناه من رواية حادثة الدار.

هذا الاشكال ، أو الإعتراض يتمثل بأن (أبا طالب) ربما يكون قد كتم ايمانه لمصلحة تتعلق بحماية النبيﷺ وتامين النصرة اليه * ، هذا احتمال وارد والذي يورده ويقوي وجوده هو ان (أبا طالب) لم يثبت اسلامه ، بل الظاهر من حاله الشرك والكفر ، بل كما يتبين حتى من الأدلة والتي هي مستند عند الشيعة انه كان على الشرك ومات عليه هذا هو مجمل الإعتراض .

اعتراض ضعيف لا دليل عليه

ولكن هذا الإعتراض لا يسلم به بل هو اعتراض ضعيف ، لا دليل عليه ، ولا أثر يقويه بل على العكس كل الدلائل والاثار والحال الذي عليه الناس ذلك الوقت والملابسات التي تتعلق بتلك الوقائع من حيث الزمان والمكان تتنافى وقيام هذا الاحتمال.

اما من حيث الدليل ، فلم يرد أي حديث أو أي آية ، بل واي اشارة بالتنويه بهذا الأمر .

* قال الطبطبائي (ج٤ ص ١٦٠) في تفسيره لاية ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾:
[وإنما – أبو طالب – لم يتظاهر بالايمان ليتمكن من حمايته صلى الله عليه وآله وسلم] .

مؤمن آل فرعون

فنحن مثلاً نجد في القرآن ذكراً صريحاً إلى الشخص الذي نبه موسى وحذره فقد بين القرآن ان هذا الرجل كان من المؤمنين لكنه كان يخفي ايمانه فقال جل وعلا : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَا مُوسَىٰ إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ (القصص:٢٠) .

فهنا جاء الدليل واضحاً بايمان هذا الرجل على الرغم من انه كان كاتماً له فلذلك سمي بمؤمن آل فرعون ، لأن الظاهر من حاله انه من آل فرعون ولكن لاخفائه الإيمان حكم عليه انه مؤمن فهنا جاء القرآن مبيناً لحال هذا الرجل، لكننا لا نجد في قضيتنا هذه آية تشير إليها ، ولا توضح حقائقها .

صلاة الغائب على النجاشي

وايضاً من جهة الحديث فهناك قصة النجاشي فعلى الرغم من انه كان يتظاهر بالنصرانية الا انه كان يخفي الإيمان ، فلذلك عندما وصل خبر موته إلى النبي ﷺ صلى عليه صلاة الغائب ، وما هذا الا لعلمه صلى الله عليه وسلم بانه كان من المؤمنين.

لانتفاء الدليل على ايمان أبي طالب فثبات ايمانه مسالة غيبية

ولكن في قضيتنا التي نتناولها لا نجد اشارة في حديث إلى ان (أبا طالب) كان كاتماً لايمانه ، مدعياً الكفر والشرك ، إذن فمن جهة الدليل لم نجد بين ايدينا ما يثبت هذا الاحتمال ، بل ولا يشير إليه ادنى اشارة يمكن ان تفيد ولو من بعيد لدعم هذه القضية .

وعلى الرغم من ان جهة الدليل وانتفاءه وحدها تكفي في نفي هذا الاحتمال من باب ان هذه القضية قضية باطن لا يمكن لاحد ان يطلع عليها ، فالدليل هو الذي يبرزها ويجليها الا اننا سنناقش هذا الاحتمال من جهة اخرى تتمثل :

بانه لا يستقيم مع الحال ذلك الوقت ، بل لا يستقيم مع منزلة (ابي طالب) نفسه ، وذلك لتقوية جهة النفي لهذا الاحتمال ، وساقوم بطرح هذا النقاش وفق

النقاط التالية :

ابناء أبي طالب دخلوا في الاسلام

١- كما ذكرنا ان حال (أبي طالب) لا يتناسب مع احتمال الكتم وذلك لامر بسيط يتعلق ببيته نفسه ، فإن بيت أبي طالب قد دخل إليه الإسلام فعلي رضي الله عنه امن بمحمد واسلم ، وجعفر رضي الله عنه أيضاً امن واسلم ، إذن فالبيت كان بيتاً مسلماً ، ولو كانت قضية الكتم صحيحة ، واحتمالاً وارداً لكان المفروض حصوله من (أبي طالب) أحد امرين لتحقيق هذا الكتم ولاثبات احكامه في اذهان الاخرين، وهما:

ان يطلب من ابنائه الكتم أيضاً ليحمي بذلك البيت كله من هذه التهمة ويؤمنه كمئوى للنبي صلى الله عليه وسلم .

الثاني :

التبري من ابناءه

ان يجاهر بعداوة ابنائه ، ويظهر أمام الناس التبرء منهم كما فعل غيره من المشركين الذين اسلم اولادهم ، وذلك من اجل اثبات حكم الكتم في حقه ، ولسد باب النقاش والمجابهة التي قد تحصل من المشركين إليه بخصوص هذا الشأن الا وهو ايمان أولاده ، ولكن مع تخلف هذين الأمرين لم يكن هناك داع إلى الكتم ، أو دافع له ، أو مبرر لوجوده ، لعدم تمامية هذا الكتم بانتقاص كليته في التطبيق وبانخرام اثاره التي يمكن ان تبنى عليه .

الكتمان كان اولى لاولاد أبي طالب لا له

هذا من جهة ومن جهة اخرى وفيما يتعلق بابنائه أيضاً ان الكتم إذا قسناه من حيث العقل والواقع فينبغي ان يكون في ابنائه لا فيه هو فهو انسان كبير السن وجيه في قومه ، معروف بين الناس ، عشيرته من خيرة العشائر ، وبيته من اشرف البيوت .

اما ابناؤه فهم صغار السن ، لا يملكون من الفضل والشرف ، والوجاهة

المانعة من إلحاق الاذى بهم ما يملكه ابوهم ، لكن لم نجد منهم وحالتهم هذه الاسرار والكتم الذي ينبغي ان يكون عقلاً حاصلاً لهم متحققاً فيهم حفظاً لانفسهم من جهة، وحفظاً لابيهم من جهة اخرى ، إذن الكتم ينبغي ان يكون في الابناء لا فيه لما ذكرنا من اختلاف الحال بينهم المانع لحدوث الضرر .

فهذه هي الجهة الأولى التي عن طريقها وبها يتبين بطلان احتمالية الكتم وقيامها في شخص أبي طالب .

لماذا يحصر حكم الكتمان بأبي طالب

٢- ان الوصف الذي على اساسه بني الحكم على (أبي طالب) بانه كاتم لايمانه هو نصرة النبيﷺ ، وحمايته ، وتامينه ، وإذا كان هذا هو الوصف فاننا نجده منطبقاً على كثير من الصحابة والذين كانوا ملازمين للنبيﷺ وللمؤمّنين له الحماية ، والمساندين له في قضيته ، والداعمين لدينه ومنهجه ، فاذا اردنا اثبات هذا الوصف كمؤثر فينبغي تعديته إلى كل الموجودين والذين منهم من هو دون (أبي طالب) في المنزلة وفي الوجاهة وفي العشيرة .

بل ان هناك من الصحابة والذين وقفوا مع النبيﷺ من لا مقوم له اصلاً، بل هو على اعلى درجات الاستضعاف وما (ياسر وسمية) من القارئ للتاريخ ببعيد ، فلماذا يحصر الحكم في أبي طالب شخصاً ؟ ولماذا يرخص له هو وحده بهذا الأمر مع كون غيره من هو احوج منه إليه ، واشد اثراً فيه منه ؟

كما ان النصرة للنبي ﷺ والحماية لم يكن الإيمان والاسلام مشروطان لها، فهي تتحكم بها متعلقات اخرى تؤثر فيها كالقرابة ، والصداقة ، والمصلحة الجامعة ، أو الانتفاع المادي إلى غير ذلك من الأسباب المؤدية إلى النصرة .

وقد دلت حوادث التاريخ المروية ان مشركين كثر ثبتت لهم بعضاً من هذه المتعلقات فأثرت في نصرتهم للنبي ﷺ مع كونهم ليسوا مسلمين ، ولا مؤمنين بنبوته .

فعبيد الله بن اريقط دليل النبي ﷺ في أهم مراحل بعثته واشدها اثراً كان مشركاً .

وعداس الذي اوى النبي ﷺ عندما سلط عليه أهل الطائف المجانين

والسفهاء كان نصرانياً .

وبنو هاشم الذين انهوا الحصار عن اتباع النبي ﷺ من بني هاشم كانوا اقارباً للنبي ﷺ ولم يكونوا مسلمين .

والنجاشي الذي امر النبي ﷺ اصحابه المستضعفين للهجرة إلى ارضه وطلب الحماية منه كان نصرانياً ، فتحققت بهذا الرجل النصراني الحماية الكاملة للصحابة المهاجرين ، ومنع عنهم اذية المشركين برفضه تسليمهم لهم ولو بجبل من ذهب .

القصد من هذا كله ان النصرة ليست سبباً يمكن عن طريقه الحكم على الشخص باسلام ولا ايمان ولا هي علة مؤثرة في تحقيق حكم الكتم والاسرار بحق شخص مؤمن يستثنى من الاعلان باسلامه وايمانه .

النبيﷺ لم يكن معتمداً اعتماداً كلياً على أبي طالب

والامر الآخر ان الرسولﷺ لم يكن معتمداً اعتماداً كلياً على (أبي طالب) ليستقيم له حال الكتم ، فاجتماعات النبيﷺ مثلاً كانت تجرى في بيت أبي الارقم لا في بيت أبي طالب ، والنبيﷺ كان مستوطناً في بيت زوجته خديجة لا في بيت أبي طالب ، واكثر الذين خدموه يومئذ بمالهم هو أبو بكرﷺ والذي كان من أكثر الناس ملازمة له ومصاحبة .

لا مزية لابي طالب على غيره

إذن فدور (أبي طالب) لم يكن دوراً جوهرياً في حياة النبيﷺ ذلك الوقت، بل كان حكمه فيما يقدمه للنبيﷺ من دعم ومؤازرة ربما هو مثل دور الباقين، ان لم يكن دونهم ، إذن والحالة هذه فلا مزية له من حيث الاثر على الغير ، بل هو وهم سواء ، ان لم يكن اقل ، فلماذا يثبت له حال الكتم دون الاخرين مع عدم وجود الفارق المميز بينهم ؟ إذن من هذه الجهة وبناءً على قياس أبي طالب بغيره ممن ساندوا النبيﷺ ووقفوا معه لا يستقيم أيضاً قيام واحتمال الكتم في أبي طالب .

الدعوة السرية

٣- كما هو معلوم ان الدعوة في مكة مرت بمرحلتين المرحلة الأولى :
هي مرحلة الدعوة السرية والتي لم يكن النبيﷺ ولا من امن به مــأمورين اثناءها بالجهر بدعوتهم ولا الاعلان بها ، بل كانوا مأمورين بالاسـرار والكـتم والعمل في الخفاء تامينا لهم وحفاظاً على أصل دعوتهم ، وسداً لباب الجبهـات التي من الممكن ان تفتح عليهم .

الدعوة العلنية

اما المرحلة الثانية :

وهي ما تسمى بالمرحلة العلنية أو مرحلـة الاعـلان والتـي فيهـا امـر المسلمون بمكة باعلان دعوتهم ، والجهر بـدينهم ، والمفاصـلة الحقيقيـة مـع مخالفيهم من الكفار والمشركين ، وفي هذه المرحلة لم يبق هناك كتم ولا اسرار ، ولم يبق هناك تخف ولا انزواء ، بل هو الصدع بالاوامر ، والجهـر بالاحكـام والاعلان الحقيقي للدين أمام العالم قـال تعـالى : ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ (الحجر:٩٤) ، وقال تعالى : ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ﴾ (الكافرون:١-٢).

الدعوة الجهرية لا يوجد فيها استثناء

وهذا الحكم بالاعلان والامر بالجهر بالدين كان عاماً للجميع انذاك ، ولـم يستثن احداً منهم مهما كان هذا المستثنى ومهما كانت منزلته ودرجته ، فنحن إذا اردنا ان نستثني احداً فلا بد ان نملك دليلاً وحجة نثبت فيها هذا الاستثناء .

لاننا أمام أصل متيقن لا يجوز ان نخرج منـه شـيئاً الا بـدليل متـيقن ، والظنون لا تكفي في هذا المقام ، ولا تقوى على نقض هذا الاصـل أو دفعـه ، فانى لهم الدليل الرافع لهذا الاصل المتيقن ؟

من يكتم امر اسلامه فهو اثم وفعله مخالف للقران

ومما يجدر بالذكر هنا انه في هذه المرحلة ونتيجة لاحتمالية تعرض المؤمنين للتعذيب ، والتنكيل ، والفتنة لاجل ارتدادهم عن دينهم ، ان الشارع اجاز لمن لم يتحمل العذاب والالم ان يظهر الكفر وهو ما يسمى بحكم الاكراه والذي ذكره الله في قوله :﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾ (النحل: من الآية١٠٦).

فلو كان الكتم في ذلك الوقت (الدعوة العلنية) جائزاً لما احتيج أصلاً إلى هذا الحكم ، بل لبقي الناس الذين لا يتمكنون من الجهر بدعوتهم واعلانها على الملا على حالهم من الكتم والتخفي ، واسرار الإيمان ، ولكن مع انتفاء حكم الكتم والاسرار أصلاً تحقيقاً للمفاصلة ، وفرقاناً للعباد شرع حكم الاكراه كرخصة لمن لم يقو على التحمل .

إذن فالقضية واضحة من هذا الباب وضوحاً لا يمكن معه ان يقال بجواز وقوع احتمال الكتم منه ، لانه امر لا يتماشى والمأمور به شرعاً ذلك الوقت ، بل نستطيع ان نقول ان الذي يكتم في ذلك الوقت هو الاثم المخالف للمطلوب الشرعي وللامر الرباني .

انتفاء علة الكتمان

٤- ان العلة التي بني عليها حكم احتمال ورود الكتم للايمان من (أبي طالب) هي الحفاظ على سلامته ، وتامين الحماية له ليبقى مناصراً للنبي ﷺ ومؤازراً له، وداعماً من دون ان يتعرض إليه أحد ، أو ان يجابه بممانعة من اعداء النبي ﷺ وهم المشركون ، والقاعدة العامة تقول :

(ان الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً) بمعنى ان العلة إذا وجدت وجد الحكم ، وإذا انتفت انتفى الحكم ، وفي قضيتنا هذه نجد ان الاذى قد لحق أبا طالب ، والضرر قد اصابه من جهة شموله بحكم الانتماء النسبي إلى النبيﷺ.

حصار آل أبي طالب في شعاب مكة

فالمشركون عندما استشرى خطر النبي ﷺ ، وبدت ملامح بروز نجمه في الافق ، وعندما بدا النبي ﷺ يؤثر عليهم سلباً في كل ميدان من ميادينهم حتى الخارجية منها قرروا أثر ذلك مقاطعة النبي ﷺ واقاربه مقاطعة تامة واجلوهم إلى الشعاب ، وحاصروهم فيها ولم يستثنوا احداً مهما كان صغيراً أو كبيراً ، رجلاً أو امرأة ، وجيهاً أو وضيعاً من هذا الحكم ، بل حتى المشركين من اقارب النبي ﷺ شملوهم بالحكم ، واستخدموا هذا الفعل والذي ثبتوا مقاطعه وقراراته في ورقة علقوها في جدار الكعبة ، كورقة ضغط على النبي ﷺ لعلها تؤثر فيه من جهة اقاربه والناس الذين من حوله .

رغم الكتمان فإن الاذى لحق بابي طالب

المقصود هنا ان وقوع الاذى والضرر قد تحقق (بابي طالب) ، بل انه مات على أثر ما لاقاه من شدائد في هذا الحصار ، ومع وقوع هذه الاذية تنتفي العلة التي من اجلها كان الكتم وارداً ، فهو كتم كما يدعى لحفظ نفسه من ان يقع الاذى عليها ولكن مع وقوعه لم يبق هناك داعٍ ، ولا مبرر للكتم ، بل على العكس الذي ينبغي هنا هو الجهر والاعلان بياناً للحال الحقيقي ، وتحديداً للموقف الذي هو عليه خصوصاً في هذه الظروف ، وهذا لم يثبت عنه رغم ما لاقاه من مصائب وجوع وحرمان .

إذن فاحتمالية الكتم والمبنية على علة درء الاذى ودفعه قد انتفت بوقوعه وتحقق قيامه فيه ، فمن هذه الجهة أيضاً ينتفي هذا الاحتمال ولا يبقى له أي امكانية للقيام .

بطلان هذا الاحتمال جملةً وتفصيلا

وبالنتيجة ظهر لنا من خلال هذه المحاور التي عرضناها ان هذا الاحتمال الذي قد يرد في هذا الباب لا يمكن ان يقوم ، ولا ان يثبت له وجود فلا الاوامر الشرعية ، ولا الواقع الذي عليه الناس ذلك الوقت ، ولا الملابسات التي تحيط بشخص أبي طالب ومن حوله ومن معه تسمح بايراد مثل هذا الاحتمال وبذلك

يجتمع عندنا السبيلان لنفي هذا الاحتمال الا وهما :
الدليل الشرعي الذي لا وجود له .
والثاني : الملابسات والوقائع المانعة * .

الوجه الثامن عشر :

تركوا الروايات الصحيحة في كتب أهل السنة وتمسكوا بالضعيفة

ان الشيعة عندما نقلوا سبب نزول قوله تعالى : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤) من كتب أهل السنة ، اعتمدوا في نقلهم هذا على الروايات الضعيفة وغير المقبولة عند أهل السنة ، واوردوها في هذا الباب ، واعرضوا عن الروايات الصحيحة والتي ورد فيها بيان شافٍ وافٍ للسبب الذي نزلت فيه هذه الاية .

وذلك لأن الروايات الضعيفة والمردودة هي التي تخدمهم في هذا الباب ، ذلك ان هذه الروايات كانت متناولةً لقضية (حادثة الدار) فلذلك عندما اوردوها قصروا المراد من الاية بها ، وحملوا المعنى عليها وكانما لا يوجد أي أثر صحيح يبين المقصود الحقيقي من هذه الاية * .

*** نطق أبي طالب بالشهادتين لا يمكن اثباته من قبل علماء الشيعة برواية صحيحة صريحة**

ان هذا الاستدلال بخصوص أبي طالب الذي توصلنا إليه من خلال هذا الحديث هو نتيجة حقيقية وواقعة عند الشيعة ، إذ انهم لا يوجد في مروياتهم ما يمكن ان يثبت ما يخالف هذا الذي توصلنا إليه ، فانك لن تجد عندهم روايةً واحدةً صريحة صحيحة في كتبهم المعتبرة وغير المعتبرة يمكن ان يعتمد عليها في إثبات أن أبا طالب قد نطق بالشهادتين وحكم له عن طريق هذا النطق بالاسلام .

ولمن اراد التاكد والتحقق مما ذكرته ولمحبي الحقيقة الباحثين عنها اوجههم إلى كتابي الخاص بهذا الأمر والذي بحثت فيه هذا القضية بحثاً متكاملاً في مرويات الشيعة واسميته (هل نطق أبو طالب بالشهادتين ؟) ، وعند رجوعك له ستجد هذه النتيجة حقيقةً واقعةً فيه كما هي عند الشيعة ، فلا تتاخر عن قراءته فستنكشف لك عندها كثير من الأمور .

* ذكر في كتاب ايات الغدير :

اسلوب الثعالب في العرض

وهذا هو ديدن الشيعة في كل مجال يتناولونه عندما يريدون اثباته عن طريق أهل السنة ، فانهم يعمدون إلى ما يفيدهم ويتناسب مع مصالحهم ، ويكثرون من ايراده بشتى صور الايراد مع عدم الاشارة مطلقاً إلى الضعف الذي هي عليه ليوهموا القارئ صحتها وقبولها ويبدؤون بالبناء والتاصيل عليها وفق ما قرروه هم .

والسؤال الذي يطرح نفسه انهم لماذا لم يذهبوا إلى الروايات الصحيحة والمقبولة الموجودة عند أهل السنة وتوجهوا للضعيف والمردود ؟

والجواب بعد كل الذي ذكر واضح لذوي العقول ، وبين لاولي الالباب ، فإن الشيعة يريدون اثبات معتقدهم بأي طريق من طرق الاثبات حتى لو كانت ضعيفة وغير مقبولة .

وايضاً فانهم يحاولون ايهام المقابل بأن عقائدهم موجودة عند أهل السنة فيقومون من اجل ذلك بسرد هذه الروايات الضعيفة والتي فيها نوع التقاء في المفهوم مع عقائدهم وحلقة من حلقات الوصل مع مفاهيمهم فيغروا القارئ ويوصلوه إلى نتيجة ان أهل السنة عندهم من الأدلة ما يثبت عقيدة الشيعة ولكنهم اعرضوا عنها ونبذوها مخالفة لها وانكاراً لمدلولها ، فلا ارى الا ان هذا هو الدافع والا لماذا يتجرؤون كل هذا التجرأ ؟

روايات أهل السنة الصحيحة في تفسير آية ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾

وبناءً على هذا الذي ذكرناه ومن باب البيان العملي لها ناخذ عينة تمثل الموضوع الذي تناولناه واعني به (حادثة الدار) .

فحادثة الدار هذه وردت كبيان لسبب نزول قوله تعالى : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ

=

[حديث الدار معروف فهو مرتبط في مصادر التفسير والسيرة بتفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤)] .
[آيات الغدير / مركز المصطفى ص١٢]

ٱلۡأَقۡرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤) ، ولكنه في الوقت نفسه كان السبب الذي ورد من طريق ضعيف في كتب أهل السنة ، ومقابلاً له كان هناك سبب نزول صحيح ، ورد في أصح الكتب عند أهل السنة لبيان المراد من هذه الاية ، واقصد بها هنا (حادثة الصفا) والتي تجدها في البخاري ومسلم وغيرها من الكتب المعتمدة عند أهل السنة – مع تكرار الانذار من قبل النبي ﷺ مرتين [1] – ، وإليك بعضاً من الطرق التي اوردت (حادثة الصفا) مع تخريجها :

[عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

لما أنزل الله عزّ وجلّ : ﴿ وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤) أتى النبيﷺ الصفا ، فصعد عليه ثم نادى :

(يا صباحاه) فاجتمع الناس إليه ، بين رجل يجيء إليه ورجل يبعث رسوله، فقال رسول اللهﷺ:

يا بني عبد المطلب ! يا بني فهر ! يا بني لؤي ! أرأيتم لو أخبرتكم أن خيلاً بسفح هذا الجبل تريد أن تغير عليكم صدّقتموني ؟ قالوا : نعم .

قال : (فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد) ، فقال أبو لهب : تبًا لك سائر اليوم أما دعوتنا إلا لهذا ؟

وأنزل الله: : ﴿ تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ ﴾(المسد:١)] [2].

ومن طريق آخر :

[إن هذه الآية عندما نزلت دعا رسول الله ﷺ قريشًا فعمّ وخصّ فقال :

يا معشر قريش ! أنقذوا أنفسكم من النار ، يا معشر بني كعب ! أنقذوا أنفسكم من النار ، يا معشر بني هاشم ! انقذوا أنفسكم من النار ، يا معشر بني

---

(1) انظر : [فتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر ج٦ ص ٤٠٢]

(2) [مسند الإمام أحمد ج١ ص٢٨١-٣٠٧] [صحيح البخاري / ج ٦ص١٤٠، ١٥٣، ٢٢١] [صحيح مسلم / ج١ص١٩٤] [سنن الترمذي / ج٤ص٢٢٠]

عبد المطلب ! أنقذوا أنفسكم من النار ، يا فاطمة بنت محمّد أنقذي نفسك من النار؛ فإنّي والله لا أملك لكم من الله شيئًا ، إلاّ أنّ لكم رحمًا سأبلّها ببلالها .

وفي رواية أخرى قال ﷺ:

يا صفية عمة رسول الله ! ويا فاطمة بنت رسول الله ! اشتريا أنفسكما من الله، فإني لا أغني عنكما من الله شيئًا] [1] .

وقد روى هذا الحديث عائشة رضي الله عنها ، وأبو هريرة رضي الله عنه، وقبيصة بن مخارق ، وزهير بن عمرو جميعًا رضي الله عنهما ، وله طرق أخرى وعن صحابة آخرين :

أبي موسى الأشعري ، وأنس بن مالك ، والبراء ، والزبير بن العوّام ، وأبي إمامة رضي الله عنهم أجمعين ، وقد ذكرها ومن أخرجها السيوطي في (الدر المنثور) [ج٦ ص ٣٢٤-٣٢٧] [2] .

نقول :

من هذين الحديثين نلحظ أنَّ النبي ﷺ قد أنذر مرتين :

مرة عندما نزلت الآية ، وهذه هي المرة الأولى التي تُسمّى بحادثة (الصفا).

ومرة أخرى لم يُحَدَّد مكانُها وزمانُها ، قال الآلوسي على ما ذكره الطباطبائي في ميزانه :

[إنْ صحَّ الكُلُّ فطريق الجمع أن يُقالَ بتعدُّدِ الإنذار] [3] .

فلا تعارض مطلقاً بين الحديثين ، والحديثان ثابتان عند أهل السنة عكس حديث الدار، فأياً من هذين الحديثين كان سبباً للنُّزول ، أو حصل فيه الإنذار

---

(1) [مسند الإمام أحمد ج٢ ص٣٦٠] [صحيح البخاري / ج ٦ص١٤٠] [صحيح مسلم / ج١ ص١٩٢] [سنن الترمذي / ج٤ص١٥٨] [النسائي / ج٦ ص٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠]

(2) [الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات / أبو مريم الاعظمي ج١ ص ١١٦ – ١٨٨]

(3) [تفسير الميزان / الطبطبائي ج١٥ ص ٣٣٥]

يغني عن (حديث الدار) سنداً ومتناً.

وسنورد هنا ما أورده السيوطي في «الدر المنثور» من الكتب والطرق التي ذكرت هذا الإنذار ؛ ليتبيَّن للقارئ كثرة الطرق والأسانيد التي ورد بعضها في صحاح أهل السنة « صحيح البخاري » و« صحيح مسلم » فيها غنية عن حديث الدار الموضوع :

* أخرج أحمد ، وعبد بن حميد ، والبخاري ، ومسلم ، والترمذي ، وابن جرير، وابن المنذر ، وابن أبى حاتم ، وابن مردويه ، والبيهقي في شعب الإيمان وفي الدلائل عن أبى هريرة ﷺ .

* وأخرج أحمد ، ومسلم ، والترمذي ، وابن جرير ، وابن مردويه عن عائشة رضى الله عنها .

* وأخرج عبد ابن حميد ، وابن جرير ، وابن مردويه عن عروة .

* وأخرج مسدد ، ومسلم ، والنسائي ، وابن جرير ، والبغوى في معجمه، والباوردي ، والطحاوى ، وأبو عوانة ، وابن قانع ، والطبراني ، وابن أبى حاتم، وابن مردويه ، والبيهقي في الدلائل عن قبيصة بن مخارق ، وزفير بن عمر .

* وأخرج عبد بن حميد ، والترمذي ، وابن جرير ، وابن مردويه عن أبى موسى الاشعري .

* وأخرج ابن مردويه عن أنس ﷺ .

* وأخرج ابن مردويه عن الزبير بن العوام .

* وأخرج ابن مردويه عن عدى بن حاتم .

* وأخرج عبد بن حميد ، وابن مردويه عن ابن عباس رضى الله عنهما .

* وأخرج سعيد بن منصور ، والبخاري ، وابن مردويه ، وابن جرير ، وابن المنذر ، وابن ابى حاتم عن ابن عباس رضى الله عنهما .

* وأخرج عبد بن حميد عن قتادة ﷺ .

* وأخرج عبد بن حميد عن عكرمة .

* وأخرج الطبراني ، وابن مردويه عن أبى إمامة ﷺ.

حديث الدار

اما حديث الدار فإن ما اورده السيوطي له من طرق واسانيد كانت :

* أخرج ابن اسحق ، وابن جرير ، وابن أبى حاتم ، وابن مردويه ، وأبو نعيم، والبيهقي في الدلائل من طرق عن علي ﷺ .

* وأخرج ابن مردويه عن البراء بن عازب ﷺ.

* وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما (١).

لماذا هذه الانتقاء ؟!

أقول :

فالنتيجة التي توصلنا إليها بعد هذا العرض ان كتب أهل السنة والتي توضح الروايات الخاصة بقوله تعالى : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤) قد اوردت فيها حادثتين :

الأولى :

ثابتة بطرق صحيحة لا يتطرق إليها الطعن ولا التشكيك وهي (حادثة الصفا).

والثانية :

وردت باسانيد ضعيفة لا تؤهلها للاعتماد ولا للاحتجاج وهي (حادثة الدار).

وسبب ايرادهم لها هو من باب نقل ما ورد وبيان ضعفه ليحذر منه ، ولكن عندما نرجع إلى كتب الشيعة نجد الاستدلال والبناء والتوجيه لهذه الاية مقصوراً على (حادثة الدار) وخصوصاً إذا ما استدلوا عليها من كتب أهل السنة ، ولا تكاد تجد ذكراً (لحادثة الصفا) عندما ينقلون ما ورد في هذه الاية، فكلُّ المصادر السنيَّة التي أشار إليها كاشف الغطاء في كتابه « أصل الشيعة وأصولها » لإثبات حادثة الدار أوردت روايات حادثة (الضفا) على نَحْوٍ يزيد

---

(١) [الدر المنثور / جلال الدين السيوطي ج ٥ ص ٩٥]

كثرةً على الأحاديث التي وردت في حادثة (الدار) ، وحديث (الصفا) ثابت صحيح، وحديث (الدار) كذب موضوع .

فلماذا اقتصر كاشف الغطاء على روايات حادثة (الدار) من هذه الكتب دون التعرُّض لروايات حديث (الصفا) ؟ هذا سؤال نوجهه للمنصفين من أهل العلم.*

وباعتبار ان حادثة الدار عند أهل السنة ضعيفة ، والصحيحة هي (حادثة الصفا) ، فما المرجح الذي ثبت عند الشيعة فجعلهم ياخذون (بحادثة الدار) ويبنون عليها الاحكام ويتركون (حادثة الصفا) ؟

ان على هذا الجواب ذكرناه ابتداءً ولم اقصد بطرحه هنا الا اتمام البيان والتوضيح .

الوجه التاسع عشر :

اثر هذه الحادثة في مجريات الوقائع التي تحققت بعدها

وما دمنا في سياق حديثنا عن الروايات والاحاديث فلا تفوتنا الاشارة إلى قضية مهمة جداً تتعلق بلب واصل هذه الحادثة ، ذلك هو الكلام عن أثر هذه الحادثة في مجريات الوقائع التي تحققت بعدها ، والتي كان ينبغي لزوماً ان يكون لهذه الحادثة أثر كبير عليها .

وقبل ان ادخل في التفاصيل لا بد من كلام تمهيدي يوضح ما نرمي اثباته في هذا الوجه ، هذا التمهيد يتلخص بما يأتي :

ان هذه الحادثة يزعم الشيعة فيها انها أصل من الأصول التي تثبت بها إمامة علي رضي الله عنه ، وتحقق فيه الوصاية بعد النبي ﷺ للقيام بشؤون هذه الامة،

* اوردت بعض كتب الشيعة حادثة (الدار) ، وحادثة (الصفا) سوية ، ومنها :
المناقب : ابن شهر اشوب (الدار) ج١ ص ٣٠٥ – (الصفا) ج١ ص ٤٣ .
تفسير مجمع البيان :الطبرسي (الدار) ج٧ ص ٣٥٥ – (الصفا) ج٧ ص ٣٥٧.
تفسير الصافي : الفيض الكاشاني (الدار) ج٤ ص ٥٣ – (الصفا) ج٥ ص ٣٨٩.
تفسير نور الثقلين : الحويزوي (الدار) ج٤ ص٦٦ – (الصفا) ج٥ ص٦٩٨.
تفسير الميزان : الطباطبائي (الدار) ج١٥ ص ٣٣٥ – (الصفا) ج١٥ ص ٣٣٤ .

ويعتبرون هذه الحادثة نصاً جلياً يثبت به اعتقادهم بأن الإمامة أصل من أصول الدين، وان علياً ﷺ هو المستحق لاحتلال هذه المنصب ، وهو الذات التي يتحقق بها هذا الاصل ، ويرسخ فيها هذا الركن هذه هي صورة استدلالهم بهذه الحادثة .

لكن الذي ينبغي ان يسلط عليه الضوء هنا هو ، ما الاثار التي انبنت على هذه الحادثة على تقدير صحتها ؟ وما هي الاحكام التي نتجت منها ؟

بمعنى ان هناك تنصيباً يدعي الشيعة حصوله وثبوته للامام علي ﷺ في هذه الحادثة ، هذا التنصيب ينبغي ان تظهر له اثار في مجريات الوقائع التي حصلت بعده .

اما ان تكون هذه الاثار اثار تأصيلية بمعنى ان تكون هذه الحادثة هي الاصل لها.

أو تكاملية بحيث تكون متكاملة مع غيرها في الوصول إلى حكم معين.

لأن الحادثة ليست امراً عابراً بادعاء الشيعة ، وليست قضية وقتية ، وإنما هي قضية تنصيب تبقى اثارها ثابتة من يومه إلى ممات النبي ﷺ ، ثم يظهر الدور الفعلي بعد الممات ، فهل تحققت هذه الاثار بهذه الحادثة على الواقع ؟

وهل ظهر لها أي علاقة ، ولو من بعيد مع مجريات الاحداث التي وقعت بعدها؟ سؤال يحتاج إلى اجابة ، وإلى توجيه ولغرض البيان والتوضيح ، نقول :

انتفاء أي أثر لهذه الحادثة على واقع الاحداث بعدها

ان المتتبع للروايات الناقلة للاحداث التي جرت بعد هذه الواقعة لا يجد لها مطلقاً أي أثر فيها ولا عليها .

ولا يجد بينها وبين تلك الحوادث أي صلة ولو كانت بقدر الشعرة .

وكذلك لا يجد أي علاقة تربطها بها لا من قريب ولا من بعيد .

مما يعطي انطباعاً قوياً بل متحققاً راسخاً بأن هذه الحادثة لا يمكن ان تكون موجودة ، أو انها قد حصلت في وقت من الاوقات .

والمدهش في الأمر ان انتفاء أي أثر لهذه الحادثة كان ظاهراً وواضحاً في المرويات الموجودة في كتب أهل السنة ، وكذلك المرويات الموجودة في كتب

الشيعة فكلها تظافرت في الكشف عن انتفاء أي أثر لهذه الواقعة على المجريات التي حصلت بعدها .

ولغرض الكشف عن هذه الحقيقة ساتفرع في الكلام عن هذه الروايات بحسب الجهة سنية أو شيعية .

الروايات السنية

مما ينبغي ان يعلم ان هذه الحادثة الاصل في روايتها هم أهل السنة ، فهم الذين اوردوها في كتبهم وتناقلوها فيما بينهم – كما سيتبين ذلك لاحقاً – ، لذلك فهم أصحاب الحق الشرعي في الحكم عليها ، وتوجيهها ، وبيان كيفية التعامل معها.

وأهل السنة كلامهم كما هو مبين عن هذه الحادثة واضح وبين لا لبس فيه ولا غموض فهم قد حكموا عليها بما تستحق .*

وحكمهم على هذه الحادثة لم يات من فراغ ، بل هم انطلقوا فيه من معطيات ضوابط علم الحديث المعتمدة عندهم في إلحاق اسانيد الأحاديث ومتونها ما تستحقه من أحكام .

وكذلك هم في نقلهم لهذا الحديث لم يفهموا منه مطلقاً أي امر يتعلق بشيء اسمه (الإمامة) أو برجل يلقب بـ (الإمام) ، بل هم اخذوها على ظاهرها في دلالتها على عرض مقدم من شخص لاناس اخرين في قضية معينة، وعالجوها على مقتضى هذه الدلالة ، متوصلين إلى نكارتها ، وشذوذها، وضعفها ومن ثم إلى ردها .

فردها كان على هذا الاساس لا على غيره ، وهم مجمعون على هذا الحكم، وان كانوا يختلفون في توجيه ردهم له زيادة ونقصاً .

---

* يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) :
[ان هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث فما من عالم يعرف الحديث الا وهو يعلم انه كذب موضوع ، ولهذا لم يروه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات لأن ادنى من له معرفة بالحديث يعلم ان هذا كذب] .
[منهاج السنة النبوية / شيخ الإسلام ابن تيمية ج٧ ص ١٦٣]

فمنهم من اكتفى برده من جهة السند واعتبر هذا كافياً لنقضه .

ومنهم من توسع في رده له ، فقام بسرد الاوجه التي تؤكد هذا الرد وتحقق حكم البطلان في هذه الحادثة .

ومن تلكم الاوجه المتعلقة بالروايات على وجه الخصوص ، انتفاء الاثر لهذه الحادثة فيما جرى بعدها من حوادث ، مما يعني كما نوهنا إليه انتفاء وجودها أصلاً .

فقد روى أهل النقل الكثير من الحوادث التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بموضوع هذه الحادثة ، ولم تكن فيها أي اشارة أو تلميح لما جرى في حادثة (الدار) بحيث ان هذه الحادثة لو كانت موجودة لما احتيج في هذا المقام الذي تم سرد عرض فيه الا إلى ذكرها والاشارة إليها وينتهي عندها كل شيء ، والاخبار كثيرة ولكن سانقل منها ما به اثبات المطلوب وتحقيقه :

فأهل الرواية اوردوا في كتبهم الصحيحة حادثة جرت قبل موت النبي ﷺ تدل دلالة قاطعة على انتفاء وقوع حادثة (الدار) ، وكذا انتفاء أي أثر له على مجريات الوقائع بعدها والذي هو موضوع بحثنا .

وكذا دلت على انتفاء أي أثر ، أو وقوع لاي مستمسك يحاول الشيعة عن طريقه اثبات مدعاهم في معتقد الإمامة ، سواءاً اكانت هذه المستمسكات أدلة من القرآن – الايات القرآنية التي يستدلون بها على الإمامة – ، أو من غيره كـ (حادثة الغدير ، أو حديث المنزلة ، أو حديث الطير، حديث الكساء ، ....) أو غيرها مما يتبجحون به .

هذه الحادثة رواها الإمام البخاري في صحيحة ، والتي تتحدث عما جرى بين علي والعباس رضي الله عنهما في حوارهما حول سؤال النبي ﷺ قبل موته (لمن يكون الأمر بعده) .

واليكم نص هذه الحادثة لتحكموا بانفسكم عليها وعلى المستفاد منها :

قال الإمام البخاري :

[حدثنا أحمد بن صالح ، حدثنا عنبسة ، حدثنا يونس ، عن ابن شهاب ، قال:

اخبرني عبد الله بن كعب بن مالك ، ان عبد الله بن عباس اخبره ، ان علي

بن أبي طالبؓ خرج من عند النبيﷺ في وجعه الذي توفي فيه فقال الناس ياابا الحسن كيف اصبح رسول اللهﷺ قال :

اصبح بحمد الله بارئاً فاخذ بيده العباس فقال الا تراه انت والله بعد الثلاث عبد العصا والله اني لارى رسول اللهﷺ سيتوفى في وجعه واني لاعرف في وجوه بني عبد المطلب الموت فاذهب بنا إلى رسول اللهﷺ فنساله فيمن يكون الأمر فإن كان فينا علمنا ذلك وان كان في غيرنا آمرناه فاوصى بنا .

قال علي :

والله لئن سالناها رسول اللهﷺ فيمنعنا لا يعطيناها الناس ابداً ، واني لا اسالها رسول اللهﷺ ابداً] (١).

أقول :

فهذا هو نص الحادثة بين ايديكم دار حواره بين اثنين كلاهما كانا مفترض حضورهما لـ (حادثة الدار) و (حادثة الغدير) .

فلماذا جرى بينهما هذا اليس من المفروض ان يكون الثابت في وجدانهم، والراسخ في اذهانهم ثبوت هذا الحكم للامام علي ؓ منذ زمن بعيد ؟

ولماذا كان علي ؓ يخشى السؤال إذا كان عارفاً بنفسه انه هو الإمام بعد النبيﷺ ؟

ولماذا كان يخشى المنع ؟ الانه غير مؤهل ؟ أم لأن غيره احق منه بها ؟

ان هذه الحادثة الصحيحة الصريحة في مضمونها تكفي في نقض تلك الحادثة، والحكم عليها بالنكارة والشذوذ ، فهي تخالف في دلالتها ومضمونها

---

(١) [صحيح البخاري / الإمام البخاري ج ٧ ص ١٣٦] ، ووردت في غيره من الكتب منها : [مسند أحمد / الإمام أحمد ج١ ص ٢٣٦] [السنن الكبرى / البيهقي ج٨ ص ١٤٩] [الطبقات الكبرى / ابن سعد ج٢ ص ٢٤٥] [تاريخ دمشق / ابن عساكر ج٤٢ ص ٤٢٣] [تاريخ الطبري / ج٢ ص ٤٣٧] [البداية والنهاية / ابن كثير ج٥ ص ٢٤٧] [تاريخ ابن خلدون ج٣ ص ١٧٠] [سيرة النبي / ابن هشام ج٤ ص ١٠٦٩] [السيرة النبوية / ابن كثير ج٤ ص ٤٥٠] [ذخائر العقبى/ أحمد بن عبد الطبري ص ٢٠١].

دلالة ومضمون هذا الحديث الصحيح الصريح ، فكيف إذا انضمت إلى هذه المخالفة ضعف (حادثة الدار) من جهة السند .

فضلاً عن ذلك فإن هذه الحادثة ، وحادثة (الدار) قد وردتا في كتب أهل السنة حصراً – كما سيتبين ذلك لاحقاً – فلماذا هذه الانتقائية ؟!

حادثة ثانية

وهذه حادثة اخرى يدور الحديث فيها كما في الحادثة الأولى بين العباس وعلي رضي الله عنهما ، اتفق أهل السنة والشيعة على نقلها كما صرح بذلك العالم الشيعي السيد علي بن معصوم ، بقوله : [اتفق النقل من الخاصة والعامة عليه] [1] .

وهذه الرواية تدل دلالة واضحة على جهل اقرب الناس إلى النبي ﷺ بوجود نص من القرآن ، أو من السنة ، أو هناك تنصيبا قد تم لعلي رضي الله عنه كخليفة للمسلمين من قبل النبي ﷺ ، وإليك نصها :

نص الحديث

اورد ابن سعد عن فاطمة بنت الحسين ، وابن قتيبة في كتابه (الإمامة والسياسة) ، ما نصه :

[لما قبض رسول الله ﷺ قال العباس لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه : أبسط يدك أبايعك ، فيقال : عم رسول الله بايع ابن عم رسول الله ﷺ ، ويبايعك أهل بيتك ، فإن هذا الأمر إذا كان لم يقل ، فقال له علي كرم الله وجهه : ومن يطلب هذا الأمر غيرنا ؟

وقد كان العباس رضي الله عنه لقي أبا بكر فقال : هل أوصاك رسول الله بشئ ؟ قال: لا. ولقي العباس أيضا عمر ، فقال له مثل ذلك . فقال عمر : لا . فقال

(1) [الدرجات الرفيعة / السيد علي بن معصوم ص ٨٤]

العباس لعلي ﷺ : ابسط يدك أبايعك ويبايعك أهل بيتك] (١) * .

امثلة اخرى

وهناك امثلة كثيرة اخرى تثبت هذه الحقيقة وتدل على هذا الأمر بصراحة ووضوح من امثال عرض النبي ﷺ نفسه على القبائل لاجل نصرته وقبول دعوته ، لم تشر مطلقاً إلى قضية الإمامة أو الوصاية .

وكذلك البيعات التي اخذها النبي ﷺ من الناس لم يرد في مضامينها مطلقاً على الرغم من تعددها ، وتنوع حيثياتها وتباعدها في الزمان أي اشارة إلى مطلب يخص إمامة علي ﷺ أو وصايته .

والاهم من كل ذلك والابين في درجة الانكشاف ما حصل في (سقيفة بني ساعدة) حيث ان مجريات ما حصل في (السقيفة) ليدل دلالة قاطعة على انتفاء أي دليل لإمامة معلومة لشخص من الاشخاص قد ثبتت زمن النبي ﷺ لا في (الدار) ولا في (الغدير) .

فالانصار ارادوا الإمامة لهم ، والمهاجرون بايعوا أبا بكر ، ولم يعترض

---

(1) [الإمامة و السياسة / ابن قتيبة ج١ ص٢١] [اثبات الوصية / المسعودي ص ١٤٢] [انساب الاشراف / البلاذري ج٢ ص ٢٦٥] [الطبقات / ابن سعد ج ٢ ص ١٨٩] [شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد ج١ ص ٥٣] [تاريخ دمشق / ابن عساكر ج ٤٢ ص ٤٥٢]

* اعتمد الكثير من علماء الإمامية على هذا الحديث - وان اختلفوا في تفسيره - وفي هذا دلالة واضحة على صحته عندهم ، ومنهم :

[حياة الإمام الحسين / باقر شريف القرشي ج١ ص ٢٥٤] [الصوارم المهرقة / التستري ص ١١٠] [بحار الأنوار / العلامة المجلسي ج ٢٨ ص ٢٨٩] [الغدير / الأميني ج ٥ ص ٣٤٣] [بيت الاحزان / عباس القمي ص ١٣٢] [الاقتصاد / الطوسي ص ٢١٤] [المسلك في أصول الدين/ المحقق الحلي ص ٢٣٠] [شرح احقاق الحق / التستري ج١٨ ص ١٤٩] [نفحات الازهار/ علي الميلاني ج٥ ص ٣٤٦] [مفاهيم القرآن / جعفر السبحاني ص ١٠٣] [مواقف الشيعة/ الاحمدي الميناحي ج٣ ص ١٠] [المناظرات في الإمامة / عبد الله الحسن ص ٣٠٤] [تقوية الايمان/ السيد محمد بن عقيل ص ٢٠٥] [الفصول المختارة / المفيد ٢٥١] [مناقب آل أبي طالب/ ابن شهر اشوب ج١ ص ٢٢٥] [عبد الله بن سبا واساطير أخرى / مرتضى العسكري ج١ ص ١١١].

أحد مطلقاً على الذي جرى بذكر لحديث (الدار) أو لغيره ولو على سبيل الاشارة والتنبيه ، أو العرض والتذكير لا من علي ﷺ نفسه ، ولا من اقرب المقربين إليه ممن يدعي الشيعة فيهم انهم الوحيدون الذين ثبتوا بعد موت النبيﷺ بولاليتهم للامام علي ﷺ كـ (عمار ، وسلمان ، وابي ذر رضي الله عنهم اجمعين)* .

---

* **أيعقل اعتراض أبي ذر ﷺ على معاوية ﷺ في كنز الأموال وسكوته عن غصب الإمامة؟!**
تنقل كتب الأحاديث ، والتواريخ ، والسير حوادث جرت على ايدي من يدعي الشيعة انهم ثبتوا على إمامة علي ﷺ من الصحابة تدل على اعتراضهم ورفضهم لبعض ما صدر من الولاة والامراء في مسائل اجتهادية فقهية ، قابلة للاختلاف ووجهات النظر.
ولا اظن ان احداً لا يعرف بالذي جرى بين أبي ذر ومعاوية رضي الله عنهما في قضية كنز الاموال – ذكرها البخاري في صحيحه تحت باب ما أدى زكاته فليس بكنز– ، حيث وصل اعتراض أبي ذر ﷺ على ما ذهب إليه معاوية في ان الكنز للاموال المذكور في القرآن يخص أهل الكتاب إلى درجة التشنيع ، والطعن ، والنزاع.
حتى اضطر معاوية ﷺ إلى شكاية أبي ذر ﷺ إلى امير المؤمنين عثمانﷺ.
والسؤال الذي ينقدح بقوة هنا ، أين كان هذا الإعتراض من هؤلاء الاصحاب عندما انتهكت محارم الدين بنقض أصل من أصوله بغصب الظالمين لحق علي ﷺ في الإمامة لماذا لم يعترضوا محتجين بالادلة الواضحة التي يدعي الشيعة ورودها في إمامة علي ﷺ كـ (حديث الدار أو حديث الغدير) ؟
على ماذا يدل هذا خصوصاً إذا ما علم انتفاء أي اعتراض من هؤلاء الاصحاب على امير من الامراء الذين تنصبوا في مكان لا ينبغي بادعاء الشيعة ان يكون لهم وإنما لغيرهم ؟
وأقول أيضاً :

نضرب عنقك الذي فيه عيناك

ولعل البعض يعترض على ما ذكرنا من جهة ان هذا الادعاء بأن هناك من الصحابة من ينكر على المخالفات التي ترد من الناس وقتها حتى لو كان هذا المخالف خليفة المسلمين وامير المؤمنين ، فيقول :
ان هذا مجرد كلام يحاول أهل السنة به ان يحسنوا صورة كل من الخلفاء الثلاثة ومن كان موجوداً في ازمانهم من الصحابة ، ونحن نجيب على هذا الإعتراض :
بأن حالة الانكار للمخالفات الشرعية – وعلى راسها الإمامة – من قبل الصحابة رضي الله عنهم في ازمان الخلفاء الأربعة كان سلوكاً متبعاً ، وحالة عامة لا تتخلف عن فرد من افراد
=

=

الأمة .

وهذه الحقيقة لم ينفرد في نقلها وتثبيتها والبناء عليها أهل السنة فقط ، بل هو ما نقله أيضاً علماء الشيعة مثبيتين لها ، بانين عليها الاحكام .

وخذ على سبيل المثال ما قاله السيد محمد باقر الصدر في كتابه (فدك في التاريخ ص ٥٠) عندما صور حالة المسلمين ابان خلافة (أبي بكر وعمر) بصورة تبين عنفوان ذلك الجيل وتحمسه لدينه ، بحيث انه في سبيل دينه هذا لا يبالي بمن امامه حتى لو كان امير المؤمنين نفسه موضحاً ان حماسة هذا الجيل وتعلقه بدينه كان له الفضل في انتشار الإسلام وانتصاره ، حيث قال :

[نعلم ان المسلمين في ايام الخليفتين كانوا في اوج تحمسهم لدينهم والاستبسال في سبيل عقيدتهم حتى ان التاريخ سجل لنا :

(ان شخصاً أجاب عمر حينما صعد يوماً على المنبر وسأل الناس :

لو صرفناكم عما تعرفون إلى ما تنكرون ما كنتم صانعين ؟ إذن كنا نستتيبك فإن تبت قبلناك، فقال عمر : وان لم ؟

قال : نضرب عنقك الذي فيه عيناك .

فقال عمر : الحمد لله الذي جعل في هذه الأمة من إذا اعوججنا اقام اودنا)] .

ثم قال الصدر :

[ونعلم أيضاً ان رجالات الحزب المعارض (واعني به أصحاب علي) كانوا بالمرصاد للخلافة الحاكمة ، وكان أي زلل وانحراف مشوهٍ للون الحكم حين ذاك كفيلاً بأن يقلب الدنيا راساً على عقب ، كما قلبوها على عثمان يوم اشترى قصراً ، ويوم ولى اقاربه ، ويوم عدل عن السيرة النبوية المثلى ، مع ان الناس في ايام عثمان كانوا اقرب إلى الميوعة في الدين ، واللين والدعة منهم في ايام صاحبيه .

ونفهم من هذا ان الحاكمين كانوا في ظرف دقيق لا يتسع للتغيير والتبديل في اسس السياسة ونقاطها الحساسة لو ارادوا إلى ذلك سبيلاً ، لانهم تحت مراقبة النظر الاسلامي العام الذي كان مخلصاً كل الاخلاص لمبادئه ، وجاعلاً لنفسه حق الاشراف على الحكم والحاكمين، ولانهم يتعرضون لو فعلوا شيئاً من ذلك لمعارضة خطرة من الحزب الذي ما يزال يؤمن بأن الحكم الاسلامي لا بد ان يكون مطبوعاً بطابع محمدي خالص ، وان الشخص الوحيد الذي يستطيع ان يطبعه بهذا الطابع المقدس هو علي وارث رسول الله ووصيه وولي المؤمنين من بعده].

أقول :

=

فهذه هي صورة ذلك الجيل كما ينقلها الصدر واقف بالمرصاد لكل محاولة قد تصدر لتغيير هذا الدين ، أو لتبديله حتى لو كان هذا المحاول هو امير المؤمنين نفسه ودلل على هذا بالقصة التي نقلها عن سيدنا عمر ، والسؤال الذي يطرح نفسه :

ايعقل ان يتفق هذا الجيل جميعه بجميع مكوناته على انكار حادثتي (الدار والغدير)؟ أو حتى دون اعتراض بسيط يوجه إلى المنكرين من قبلهم ؟

هذا مما لا يمكن ان يتصور مع حال ذلك الجيل والصفات التي يحملونها .

لأضع سيفي على عاتقي

ولعل ما ذكره الصدر لا يكفي في ان يشفي صدور البعض ولكي نحقق هذا الشفاء ننقل كلاماً آخر لعالم شيعي آخر يثبت وصف الانكار للمخالفة الشرعية في جيل الصحابة ايام الخلفاء الثلاثة هو العالم (جعفر سبحاني) حيث نقل في كتابه (موسوعة كتاب الفقهاء ص ٤٠ – ٤١) نماذج لاصرار الصحابة على تثبيت الحق الذي يعلمون ولانكارهم على ما يرونه مخالفاً للشرع ومغايراً له ، فتناول في كتابه موسوعة طبقات الفقهاء ما ياتي من الصور :

[أختلف أبي بن كعب والخليفة الثالث في قراءة قوله سبحانه : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ فأصر أبي انه سمع عن النبي (بالوأو) وكان نظر الخليفة إلى انه خال منها، فتشاجر عند كتابة المصحف الواحد وإرساله إلى العواصم ، فهدده أبي وقال :

لابد وأن تكتب الآية بالوأو وإلا لأضع سيفي على عاتقي فألحقوها .

كما نجد أن الإمام عليه السلام أمر برد قطائع عثمان إلى بيت المال ، وقال : (والله لو وجدته قد تُزوج به النساء ، ومُلكَ به الإماء ، لرددته ، فإن في العدل سعة ومن ضاق عليه العدل ، فالجور عليه أضيق] .

ثم قال :

[نرى أن علياً عليه السلام بعدما تقلد الخلافة الظاهرية اعترض على إقامة صلاة التراويح جماعة، كما اعترض على قراءة البسملة سراً في الصلوات الجهرية إلى غير ذلك من البدع المحدثة ، فعارضها الإمام وشدد النكير عليها بحماس...].

أقول :

أبي بن كعب يهدد الخليفة بالسيف لانه رأى فيه مخالفة لما يعلم يقيناً انه حكم الشرع فيه ، والقضية ليست قضية عقدية أو فيصلية وإنما هو حرف واحد وهو حرف (الوأو) .

ايعقل في حق هذا الشخص انه يرى الدين ينقص منه ، ويغيير ويقعد ساكتاً لا يعارض ، أو يعترض ، ولا يبين ، أو ينكر ؟ ان العقل يجزم أنه لا يظن به ذلك ، بل لا يتصور .

الروايات الشيعية*

كما ذكرنا ان هذه الحقيقة كما ثبتت في روايات أهل السنة ، فهي أيضاً ثابتة في روايات الشيعة حيث انهم رووا الجم الغفير من الوقائع والاحداث التي تنفي وجود أي أثر مطلقاً لـ (حادثة الدار) ، بحيث ان هذه الحادثة لو كانت موجودة فعلاً لما كان وجود لهذه الروايات ولا للكلام الذي يدور فيها .

ولاجل تحقيق هذا الأمر واثباته ، سانقل لكم رواية واحدة من هذه الروايات فقط – سترد روايات اخرى في هذا الوجه والوجوه التالية من الكتاب – لتروا معي حقيقة حادثة الدار وانتفاء أي أثر لها على الواقع ومن ذلك ما ياتي :

ذكر (الكليني) في أصوله هذه الرواية في وصية النبيﷺ قُبيل وفاته، وهي تثبت بما ليس فيه شك بأن (حديث الدار) لا دلالة فيه من قريب ولا بعيد على النص على علي ﷺ :

نص الرواية :

[محمد بن الحسين ، وعلي بن محمد ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الوليد شباب الصيرفي ، عن ابان بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال :

لما حضرت رسول الله ﷺ الوفاة، دعا العباس بن عبد المطلب وأمير المؤمنين عليه السلام فقال للعباس :

يا عمّ محمد، تأخذ تراث محمد، وتقضي دينه، وتنجز عداته ؟ فردّ عليه

=

أم ان علياً ﷺ وهو على الحال الذي نقله السبحاني يتصور في حقه وهو يرى ان أصل الدين (الإمامة) ينتزع منه ، ويعطى لمن لا يستحقه فيسكت ، ويهادن، ويصاهر ، وهو الذي فعل ما فعل بقطائع عثمان وبغيرها من الصور التي نقلها جعفر سبحاني ؟

* وما دمنا قد تكلمنا عن الحوادث واثارها في نقض (حادثة الدار) ، فلا يفوتنا ان نشير إلى حادثة مهمة جداً الا وهي حادثة (مبيت علي ﷺ على فراش النبي ﷺ) فهي تنقض حادثة الدار نقضاً تاماً .

ولشدة اهمية هذه الحادثة في الدلالة والبيان على هذا الأمر فقد افردنا لها وجهاً خاصاً، وهو الوجه الذي ياتي مباشرة بعد هذا العرض .

فقال:

يابي انت وامي اني شيخ كثير العيال، قليل المال، من يطيقك وأنت تباري الريح ؟

قال : فأطرق عليه السلام هنيئة ثم قال : يا عباس ، أتأخذ تراث محمد وتنجز عداته، وتقضي دينه ؟ فقال : بأبي أنت وأمي ، أنا شيخ كثير العيال، قليل المال، وأنت تباري الريح ؟ فقال رسول الله ﷺ :

أما أنا سأعطيها من يأخذ بحقها ، ثم قال : يا علي يا أخا محمد ، أتنجز عداة محمد وتقضي دينه وتقبض تراثه ؟ فقال : نعم بأبي أنت وأمي ذلك علي ولي، ... إلى آخر الرواية] [1].

أقول :

هذه الرواية شيعية خالصة فهم لم يأخذوها من أهل السنة ، ولم يستلوها من كتبهم ، فقد وردت في الكثير من كتبهم وعن ائمتهم المعصومين ، واستدل بها الكثير من علمائهم لاثبات وصية النبي ﷺ لعلي ﷺ ، وقال بعض علمائهم ان الاجماع قائم على هذه الرواية[2].

ومن باب الانصاف فاننا لن نتكلم عن هذه الرواية بشيء الا بعد ان ننقل تحقيق علماء الشيعة لهما ، لذلك سنسوق لكم كلام محقق البحار آية الله (محمد آصف محسني) في كتابه (مشرعة بحار الأنوار) حيث قال عن هذه الرواية ما نصه:

[في بعض الروايات ان رسول الله ﷺ سأل علياً :

أتنجز عداة محمد وتقضي دينه ، وتأخذ تراثه ، فقبله علي واقبضه رسول

---

(1) انظر هذا الحديث في : [الكافي / الكليني ج١ ص ٢٣٦] [بحار الأنوار / ج ٢٢ ص ٤٥٩] [علل الشرائع / الصدوق ص ٦٧] [الارشاد / المفيد ج١ ص ١٨٥] [مستدرك سفينة البحار / ج٧ ص ٧٣] [اعلام الورى / الطبرسي ج١ ص ٢٦٦] [نهج الايمان/ ابن جبر ص ٢٢٩] [مناقب آل أبي طالب / ج ٢ ص ٢٤٨] [علل الشرائع/ الصدوق ص ١٦٦ - ١٦٨ مع اختلاف في بعض الالفاظ والجمل] .

(2) [مناقب آل أبي طالب / ابن شهر آشوب ج ٢ ص ٢٤٨]

الله ﷺ اشياء ماله .

ثم قال آصف محسني :

ان صحت الروايات فمعناه المصالحة ، أو تمليك اعيان مشروطة بانجاز عدته وأداء ديونه ، فاطلاق الارث عليها مجازي ، فعلي وارث علمه لا وارث ماله الا على نحو المجاز ، وإنما وارثه بنته وزوجاته ﷺ] (١).

أقول :

هذه الرواية لها نوع قبول عند المحققين من علماء الشيعة

فهذا هو كلام المحقق آية الله محسني عن هذه الرواية لم يجزم بحكم فصل فيها، وإنما علق صحتها ووقف معها موقف المحايد ، فهو لم يردها ، ولم يحكم لها بثبوت على عكس ما يفعله في غير هذا الباب عندما يجزم بالحكم على الروايات صحة أو ضعفاً .

وهذا يعني ان هذه الرواية لها وجه قبول عند الشيعة ، واحتمالية صحتها كبيرة جداً فيما بينهم ، بدليل محاولته توجيه هذه الرواية توجيهاً يجعل لها نوع قبول وامكانية في الدلالة ، فهي لو كانت مردودة لما احتاج إلى توجيهها، ولا إلى بيان مقاصدها .

المهم في الأمر ان لهذه الرواية احتمالية كبيرة في القبول عند الشيعة، وبالتالي فيمكن الاخذ بها والاستدلال عليها ، وها هنا المطلب الذي نسعى ونرمي إليه في سردنا لهذه الروايات حيث انها تدل على ما ذكرناه من انتفاء أي أثر لـ (حادثة الدار) على ما جرى بعدها من وقائع واحداث .

فالنبي ﷺ عندما وجه طلبه إلى العباس لم يكن في سابق علمه انه قد عين وصياً يقوم بامره وادارة شؤونه بعد موته بل كان ذهنه خالياً من أي متعلق سابق لأن الأمر منه كان مباشراً إلى (العباس) يطلب منه ان يقوم بقضاء شؤونه بعد موته .

والعباس عندما رد عليه لم يقل له انك قد اخترت علياً للقيام بشؤون

---

(١) [مشرعة بحار الأنوار / محمد آصف محسني ج ١ ص ٤٠١]

المنصب عندما كنا في (حادثة الدار)، وإنما اعتذر له بمعاذير تمنعه من القيام بهذا الأمر ، فلو لم تكن هذه المعاذير التي ذكرها العباس متحققة فيه والتي هي كبر السن ، وكثرة العيال ، وانتفاء المال لما تأخر عن قبول طلب الرسول ﷺ .

والرواية تشير إلى ان النبي ﷺ كان يريد (العباس) ليقوم بانفاذ وصية النبيﷺ وقضاء دينه ، وانجاز وعده بدليل اعادة العرض عليه ثلاثاً ، وبعد رفضه لها رغم هذا التكرار انتقل إلى البديل الا وهو علي بن أبي طالب .

النتيجة :

فهذه الرواية الشيعية الخالصة دلت بوضوح على انه لم يكن لعلي أي منصب قبلها ، كما دلت على ان (حادثة الدار) بالخصوص لا أثر لها مطلقاً إذ انها لو كانت موجودة ، وثابتة ، ومتحققة وانبنت عليها اثارها لما كان هناك احتياج إلى مثل هذا العرض الجديد ، ولا إلى هذه المطالبة * .

* ذهب بعض محققي الشيعة إلى ان المغزى من كلام النبي ﷺ مع العباس وعلي رضي الله عنهما هو تأكيد الوصية لعلي، من دون ان يذكروا لنا سنداً واحداً لقولهم، فكل الذي تناولوه لا يخرج عن كونه رجماً بالغيب كعادتهم في كل تخريجاتهم للمسائل، وفي ذلك قال محقق كتاب الكافي (علي أكبر الغفاري) في هامشه على هذه الرواية (ج١ ص ٢٣٦)، ما نصه :

[لعل القاء هذا القول على عمه ثم تكريره ﷺ ذلك انما هو لاتمام الحجة عليه وليظهر للناس انه ليس مثل ابن عمه في أهلية الوصية] .

* وهذا ما ذهب إليه شارح كتاب الكافي المازندراني (ج ٥ ص٣٣٠)، بقوله :

[الغرض من سؤاله أولا ، وتأكيده ثانيا مع علمه بأنه ليس أهلا ولا يقبله وأن أهله والقابل له علي بن أبي طالب ﷺ هو تجديد الوصية وتأكيدها له ﷺ في حضوره].

أقول :

ان البيعة قد تمت لعلي في غدير خم بوجود (١٢٠) ألف صحابي وعلى رأسهم العباس عم النبي ﷺ، فما المغزى من تجديد بيعة جمعت ثلاثة اشخاص (النبي ﷺ وعلي والعباس) ؟! فلو صحت هذه النسبة، ففعله صلى الله عليه وسلم يعد لغوا ومضيعة للوقت – وحاشاه من ان يفعل ذلك –، والدليل على بطلان هذه الحادثة ان العباس رضي الله عنه بعد ايام قليلة من هذا الاجتماع – تجديد الوصية – بايع الخليفة الأول !!!

ونسأل المازندراني من أين علمت ان النبي ﷺ يعلم مسبقاً ان العباس سوف لا يقبل بهذا الأمر ؟ فهل اطلعت على ما في قلبه الشريف ﷺ ؟ أم عندك رواية عنه ﷺ أو عن أحد =

=

المعصومين تثبت ذلك ؟ أم انك ممن يوحى اليهم ؟! لنعلن للناس ان عدد معصومي الشيعة ازداد واحداً فصاروا ثلاثة عشر !!

* اما المجلسي في كتابه مراة العقول (ج٣ ص٤٨) فإنه ذهب إلى ابعد من ذلك، فاعتبرها خطة من تدبير النبيﷺ للتمويه بها على المنافقين – يقصد بهم الصحابة –، فقال:

[(تأخذ تراث محمد) الاستفهام كان لمصلحة مع علمه بعدم قبوله لئلا يتفطن المنافقون أن هذا من علامات الإمامة فيحتالون في أخذها منهم وسلبها عنهم، كما اخذوا فدك ، والا فقد كان ﷺ مأموراً بأن يسلمها إلى امير المؤمنين] .

أقول :

تخريج فاشل

ما أكثر الخطط والمخططات التي وضعها النبي ﷺ من اجل اتمام ولاية علي ﷺ ولكن جميعها قد باءت بالفشل والخسران ، وانتصرت بالتالي ارادة الصحابة ؟!

ونقول كما قلنا في حادثة الدار :

الا يدل هذا على أن ما قام به النبي ﷺ يعتبر لغواً ومضيعة للوقت ، وضحكاً على الذقون ، واستهزاءاً بالناس ، وقدحاً فيهم ؟

ماذا سيكون رده صلى الله عليه وسلم ، لو قبل العباسﷺ بعرضه هذا ؟

فهل سيقول له ان الوصية حسم امرها لعليﷺ منذ ان خلق الله السموات والارض، فإنما كنت أمزح معك ؟!

ويرد هنا سؤال :

لماذا هذا التكرار في قضية الوصية على علي ﷺ صار مقتصراً على النبي محمد ﷺ ولم يتعداه إلى القرآن الكريم ؟!

فرب العزة في كتابه العزيز قد كرر لنا مرات ومرات الكثير من أصول الدين :

(التوحيد ، النبوة ، المعاد) ، وكرر أيضاً أركان الإسلام : (الصلاة ، الصوم، الحج، الزكاة، الجهاد) مؤكداً عليها ، ومبيناً احكامها ، وفضل التمسك بها ، والتحذير من تركها ، والتهاون فيها بايات قرانية محكمة صريحة لا تقبل اللبس والتاويل .

اما ما يخص إمامة علي ﷺ وبقية اولاده المعصومين التي تعتبر أفضل من النبوة فاننا لا نجد مثل هذا التكرار فيه مطلقاً ، بل على العكس فاننا لا نجد آية واحدة محكمة صريحة تثبت هذه الإمامة وتبينها ، أو تفصلها ، أو تحذر من تركها ، وعقوبة تاركها، أو فضل من تمسك بها ، فما هو السبب ياترى ؟! ننتظر جواب علماء الشيعة على هذا التساؤل .

المزيد من الروايات الشيعية الهادمة لحديث الدار

وهناك الكثير من الروايات التي يروردها الشيعة انفسهم والتي اختلفوا فيها صحة وضعفاً ، ولكنها لكثرتها يعضد بعضها بعضاً ، ويقوي بعضها البعض الاخر، كلها تنقض (حادثة الدار) وتنفي أي أثر لها على واقع المجريات بعدها، ومن هذه الروايات :

رواية ثانية :

[عن الحسن بن علي عليه السلام قال : حدثني أمير المؤمنين عليه السلام قال :

دعاني رسول الله ﷺ ، ودعا الناس في مرضه ، فقال :

من يقضي عني ديني وعداتي ، ويخلفني في أهلي وأمتي من بعدي ؟

فكف الناس عنه ، وانتدبت له ، فضمنت ذلك ، فدعا لي بناقته العضباء، وبفرسه المرتجز ، وببغلته ، وحماره ، وسيفه ، وذي الفقار ، وبدرعه ذات الفضول، وجميع ما كان يحتاج إليه في الحرب .... إلى آخر الرواية] (١).

أقول :

ان هذه الحادثة على أي تقدير سواءاً قلنا بثبوتها أو عدمه ، أو قبلنا بمضمونها أم لم نقبل ، تعارض (حادثة الدار) جملة وتفصيلاً ، بل تنفي أي وجود لها مطلقاً على الواقع .

فلو كانت (حادثة الدار) موجودة وانبنت عليها اثارها ، فما الداعي إلى ان يكرر النبي ﷺ نفس العرض على الناس ويعرضه عليهم ؟

ولو كان علي رضي الله عنه محدداً شخصه كأمام في (حادثة الدار) أو في غيرها .

فلماذا لم يناد به مباشرة للقيام بهذا العمل وتحمل هذا الأمر ؟

ولماذا تم توجيه الكلام إلى الحاضرين جميعاً ؟

إذن لا دلالة في هذه الرواية الا على انتفاء وجود (حادثة الدار) ، وانتفاء أي أثر لها على الواقع ، وكذلك فالذي تدل عليه هذه الرواية ان علياً لم يكن محدداً مسبقاً كامام ، وانه لا دلالة في كل المرويات المذكورة قبل ممات

(١) [خصائص الأئمة / الشريف الرضي ص ٧٨]

النبيﷺ على إمامته ، وان البحث في إمامة علي ﷺ يخرج عن حيز الدين والاصل العقدي ليدخل في حيز المنصب الدنيوي والامرة الخاصة بتنظيم شؤون الناس .

رواية ثالثة :

وهذه الأخرى تتمثل في أن النبي ﷺ لما أخذت الدعوة منحاً عاماً أخذ يعرض نفسه على القبائل ، فجاء إلى بني كلاب ، فقالوا :

[نبايعك على أن يكون لنا الأمر بعدك ، فقال : الأمر لله ، فإن شاء كان فيكم أو في غيركم ، فمضوا ولم يبايعوه ، وقالوا :

لا نضرب لحربك بأسيافنا ثم تحكم علينا غيرنا] (١).

أقول :

اجابة النبي ﷺ على مطلب بني كلاب دال بقطع على ان (حادثة الدار) لا أصل لها مطلقاً ، ولا أثر لها على واقع الحال في الذي جرى بعدها بأي وجه من الوجوه فلو كان لهذه الحادثة وجود وحسم امر عليﷺ بها وتم تنصيبه اماماً واميراً بعد النبي ﷺ فما الذي اضطره ﷺ إلى هذا القول مع ما تقدم ؟ أليس كان عليه أن يبين أن هذا الأمر قد تم قبل أشهر حين قال لعشيرته وهو ممسك برقبة ابن عمه :

[هذا أخي ووزيري ووصيي ووارثي وخليفتي من بعدي ، فاسمعوا له وأطيعوا]، فضلاً عن أن ذلك قد تم منذ مليوني عام قبل الخلق؟

رواية رابعة :

وقد تكرر منه ﷺ القول نفسه بعد ذلك بسنين طويلة ، وذلك لما جاءه عامر بن الطفيل في وفد بني عامر بن صعصعة في السنة العاشرة من الهجرة ، وقال له:

[ما لي إن أسلمت ؟ فقال : لك ما للمسلمين وعليك ما عليهم ، قال : تجعل

---

(١) [مناقب آل أبي طالب / بن شهر اشوب ج١ ص ٢٢١] [بحار الأنوار / المجلسي ج ٢٣ ص ٧٤] [اثبات الهداة / ج١ ص ١٢٤]

لي الأمر من بعدك ؟ قال : ليس ذلك إليَّ ، إنما ذلك إلى الله عز وجل يجعله حيث يشاء] [١] * .

أقول :

ان الكلام عن هذه الرواية هو نفس الكلام عن الرواية السابقة في كونها تدل على انتفاء العلم مطلقاً بشخص محدد تؤول الأمور إليه بعد موت النبي ﷺ الا انهما يفترقان في المدة الزمنية .

فالاولى كانت في بداية الدعوى ، والثانية كانت قبل موت النبي ﷺ بسنة واحدة وهذا يدل بوضوح على ان مسلسل خفاء النص مستمر على النبي ﷺ حتى اواخر ايامه .

فلا ندري أي أصل من أصول الدين هذا الذي كلما سيقت له الأدلة ازداد غموضاً ، وضعفت امكانية اثباته ، وصار اقرب ما يكون إلى الخيالات والاساطير .

منهجية علماء الشيعة في الاستدلال

اذن بعد كل الذي ذكر فإن الحكم الذي يثبت :

هو انتفاء وجود (حادثة الدار) على صفحات التاريخ ، وانتفاء أي أثر لها على مجرياته ، وهذا الحكم يمكن لكل باحث أو متتبع ان يصل إليه لمجرد رجوعه إلى الروايات ، وبمجرد اعمال ضوابط علم التحقيق في هذه الحادثة .

ولكن الأمر الذي قد يغفل عنه الكثير والذي هو يوازي معالجة هذه الحادثة في الاهمية هو منهجية علماء الشيعة في التعامل مع الروايات ، والحوادث،

(١) [بحار الأنوار / المجلسي ج ٢٣ ص ٧٤] [اثبات الهداة / ج١ ص ١٤٢]

* ذكرت هذه الروايات دونما تحقيق لاسانيدها ، ولا رجوع إلى أقوال المحققين فيها لسبب بسيط اني وجدت بعض علماء الشيعة من ذكر بعض هذه الروايات معتمداً عليها في اثبات الإمامة بامر الهي خارج عن ارادة البشر واختيارهم ، ملوحين بذلك إلى النص على إمامة علي ، وهذا ما ذهب إليه الشيخ علي البياضي في كتابه الصراط المستقيم (ج ١ ص ٧٢) ، ووافقه على ذلك واورد كلامه الشيخ المحاوزي في كتابه الاربعين (ص ٣٩٤) ، وغيرهما من العلماء .

واقوال العلماء .

تلك المنهجية التي اقل ما توصف به انها منهجية غرضية انتقائية مصلحية لا تستند إلى أي قاعدة من قواعد العلم ، ولا تعتمد على أي ضابط من ضوابط التحقيق .

منهجية تتسم بالعشوائية في الاستدلال ، والتخبط في التأصيل مرسلة إلى درجة بحيث يتعذر تقييدها والجامها ، ذلك انهم كما بينا يعتمدون مبدأ التنظير ثم التدليل ، هذا المبدأ يجعل منهم اناساً لا هم لهم الا جمع ما يمكن جمعه مما يعتبر دليلاً بغض النظر عن صحته أو ضعفه ، مطابقته للواقع أو مخالفته، قبوله أو عدم قبوله ، معارضته لغيره من الأدلة أو عدم معارضته ، امكانيته للدلالة على المطلوب أو انتفاء هذه الامكانية .

ان هذه الغرضية والانتقائية المؤدية إلى التخبط والعشوائية والتشتت في الاستدلال سمة لا تنفك عن التشيع وأهله ، وقد اكثرنا من الاشارة إلى هذه المنهجية في كتبنا المختلفة ، ولكنها هنا قد تحققت وبقوة ، لذلك اثرنا ان نسلط عليها الضوء وان نوضحها توضيحاً كاملاً ، وإليك البيان :

الصحيح عندهم وعند غيرهم متروك ، والضعيف عديم الاصل جعلوه أصلاً في العقائد

(حادثة الدار) بأعتبار أصل وجودها هي حادثة رواها (أهل السنة) في كتبهم وتم تناقلها فيما بينهم ، والحكم عليها عندهم معلوم لدى الجميع لا يخفى على أحد وهو الرد والتضعيف .

وفي نفس الوقت يروي (أهل السنة) حوادث اخرى تخالف مفهوم هذه الحادثة ، وتنقض وجودها أصلاً وهي متظافرة عندهم مع صحتها فيما بينهم .

فالشيعة عندما توجهوا إلى كتب الرواية عند (أهل السنة) اخذوا هذه الحادثة الضعيفة الباطلة واعتبروها أصلاً في اثبات الإمامة ، وتركوا مقابلها الجم الغفير من الروايات التي تفوقها صحة ، وتخالف مفهومها جملة وتفصيلاً وتبطل اثارها أشد الابطال .

وفي المقابل فإن هذه الحادثة لا وجود لها أصلاً عندهم فهم قد اخذوها من (أهل السنة) – كما سيتبين ذلك لاحقاً – ، ورواياتهم الموجودة في كتبهم والمعمول بها عندهم تلك التي نقلنا نماذج منها لكم تخالف مفهوم هذه الحادثة ، وتنفي أي أثر لها .

ولكن على الرغم من هذا فهم لم يعيروا اهمية لكل هذه الروايات وتشبثوا بهذه الحادثة الغريبة عنهم ، والمردودة الضعيفة عند اصحابها .

فأي غرضية في التعامل ؟ واي انتقائية في الاستدلال أشد من هذه ؟

معتقد يستدل له بهذه الطريقة حري به ان يلغى من الوجود

ان هذا المثال ليكفي في اسقاط معتقد الإمامة برمته ، لأن معتقداً يستدل له بهذه الطريقة حري به ان يلغى من الوجود ، ويمحى من الوجدان والاذهان .

فاين هو ان كان حقاً معتقداً من تلك الأدلة الساطعة الناصعة التي تثبت العقائد، وتثبت الأصول ؟؟؟

اعتراض

ولعل بعضهم يعترض على ما ذكرناه قائلاً اننا في ايرادنا لهذا الحديث لا نرمي من ورائه التأصيل لمعتقد الإمامة ، فهو ثابت بادلة اخرى كثيرة ، وإنما قصدنا بايرادنا له الاعتضاد والتقوية لادلتنا الواردة في الإمامة ، والجواب على هذا الإعتراض :

ان أدلة الإمامة التي تعتمدونها كلها على هذه الشاكلة لا تسمن ولا تغني من جوع ، فعليك والحال هكذا ان تبحث لك عن دليل جديد غير المعروض منكم لاجل اثبات مدعاكم ، هذا من جهة .

ومن جهة اخرى اننا في نقضنا لهذا الحديث ، وابطالنا لحجيته والاستدلال به لم ننظر إلى هذا الوصف الذي وصفتم به اياه من كونه مسوقاً لغرض التقوية والاعتضاد ، وإنما نظرنا إليه باعتباره دليلاً توردونه في مجال اثبات مدعاكم في الإمامة ، كما اننا قصدنا ايضاح كثير من المتعلقات التي اصلتموها على هذا الحديث واستنتجتموها منه والتي بنقض الحديث تنتقض وتبطل .

فإن المتتبع لاستدلالكم على الإمامة في كتب العقائد أو الكتب المخصصة

لقضية الإمامة بالذات لا يكاد يجد كتاباً الا ويكون هذا الحديث على رأس ما يورد به من أدلة .

كما لا يفوتنا ويفوتكم ان هذا الحديث هو أول حديث في التسلسل التاريخي يمكن ان يعتبر دليلاً على الإمامة ، فهو كان في بداية البعثة وفي مكة ولعله هو الوحيد الذي يحوي على اشارات بانتحال علي ﷺ منصب الوصاية بعد النبي ﷺ، كما ان بينه وبين بقية الأدلة التي يوردها الشيعة في مجال الاستدلال على الإمامة فترة زمنية طويلة ، إذ جل ادلتهم التي يوردونها مدنية ومتأخرة الا هذا الحديث مكي ومتقدم كـ (الغدير والمنزلة) ، فكيف مع هذا الحال الذي عليه الحديث تقولون انه سيق للاعتضاد والتقوية ؟

الوجه العشرون :

روايات من كتب أهل السنة تنسف عقيدة الإمامة

كما بينا – فيما سبق – من انتفاء وجود هذا الحديث في كتب الرواية المعتمدة عند أهل السنة، فمثلاً لا تجد لهذه الرواية ذكراً في الكتب التسعة والتي يعتمد عليها في اثبات جل القضايا والاحكام الا في حديث ضعيف غير مقبول السند يروية الإمام أحمد في مسنده ، مع الاشارة إلى ان المسند للامام أحمد لم يعتمد الصحيح من الحديث فلذلك قد تجد فيه الضعيف ، وفي بعض الاحيان قد تجد الموضوع .

وكمحاولة لتضخيم شان هذا الحديث ، وتكبير حجم هذه الرواية قام الشيعة بالتوجه إلى كتب التاريخ ، والسير جامعين منها اي طريق موجود مهما كان حال هذا الطريق، والذي يتعلق بخصوص رواية هذه الحادثة من امثال:

(الطبري، الكامل، السيرة الحلبية، الطبقات، تاريخ دمشق ، ابن أبي الحديد)، وهذه الكتب – كما هو معروف – مملوءة بالروايات الضعيفة والمكذوبة ، بل بعض الروايات يعارض البعض الآخر .

اما متنه فهذا هو حاله امامك لا يمكن ان يستدل به على فروع الدين فكيف بأصوله !!! فمحصلة الكلام عن هذا الحديث انه لا يصح لا سنداً ولا متناً .

وقولنا هذا لم يأتي جزافاً ، أو جاء من فراغ ، أو نتيجة لعدائنا مع الإمامية وائمتهم المعصومين * ، وإنما يتوافق مع ما قرره علماء أهل السنة من ضوابط، وما قعدوه من اسس وأصول ، ومع ما وضعوه من شرائط واسباب يتعاملون على أساسها مع الموروث الروائي الكبير عندهم ، ولا يحمل على الهوى والعصبية كما هو مقرر وثابت عند علماء الإمامية في انكارهم لكل فضيلة أو منزلة ثبتت للصحابة ، فلا مصلحة متأتية من انكار هذه الحادثة بحق علي رضي الله عنه لو انها صحت.

ولو أراد علماء أهل السنة اتباع طريقة الإمامية في التعامل مع هذا الموروث الروائي فيمكنهم من خلاله ان يثبتوا صحة كل حقائق التاريخ التي حدثت بعد وفاة النبي ﷺ وبدقة متناهية لا يمكن الطعن فيها، أو التشكيك في مجرياتها، ومن هذه الحقائق :

اثبات صحة خلافة الصديق رضي الله عنه بعد النبي ﷺ دون فصل .

واثبات صحة خلافة الخلفاء الأربعة (أبو بكر ، عمر، عثمان، علي) وبهذا التسلسل التاريخي بوصية من النبي ﷺ .

واثبات ان النبي ﷺ لم يستخلف علياً بعده .

ومن خلالها يمكنهم نسف جميع أدلة الشيعة المدعاة في الإمامة وعلى راسها حادثة (الدار) .

كل ذلك يمكنهم اثباته بسهولة ويسر لو انهم تركوا هذه الضوابط والقواعد

---

* يحاول علماء الإمامية بكل جهدهم اقناع اتباعهم ان هناك عداء حقيقي متجذر في صدور علماء أهل السنة ضد أهل البيت ، فزرعوا هذه الخرافة في عقول هؤلاء الاتباع ، فصوروا لهم ان علماء أهل السنة لا شغل يشغلهم سوى دفع الفضائل، والمناقب ، والادلة المثبتة لامامتهم ، وان أهل السنة كتموا علم أهل البيت وحاربوه وتعمدوا ازالته واخفاءه .
فهذا الاتهام لا يصدر الا من حاقد معتدي لا يريد الا إلحاق الطعن بالمقابل وتشويه صورته لتحقيق مقاصد غرضية يسعى لايجادها .
وهو تخريج ذكي بعد ان ضلت حيلتهم ، وخابت امالهم من ان يجدوا في كتبهم بطرق صحيحة ما يثبت عقائدهم المنحرفة ، فاتبعوا اسلوب التشويش، والتهويش، والتهريج، والكذب.

واستخدموا الاسلوب نفسه الذي يستخدمه علماء الإمامية في تعاملهم مع هذا الموروث من الانتقائية، وسوء الفهم المتعمد ، والاخذ بالضعيف وترك الصحيح.

وهذا الاثبات متحصل عندهم عن طريق روايات وحوادث كثيرة متعددة الاشكال والصور ، بعضها وردت في الصحاح، وبعضها الآخر في السنن، والمسانيد، والمعاجم ، وكتب التاريخ والسيرة ، فيها الصحيح وفيها الضعيف .

بل ان بعض هذه الروايات وردت على لسان علي بن أبي طالب ﷺ نفسه، يثبت فيها ان النبيﷺ قد عين أبا بكر خليفة من بعده ، ويقر وبكل صراحة بافضلية أبي بكر عليه بنصوص وردت عن ابن عمه نبينا محمد ﷺ .

والسؤال الذي يطرح نفسه وبقوة :

هل قبل علماء أهل السنة بهذه الروايات واعتمدوها، وقالوا ان النبيﷺ قد نصب فلان أو فلان خليفة بعده كما يفعل علماء الإمامية ؟

وهل صارت عندهم دينا يتعبدون به ، ويكفرون من ينكرها ويخالفها ؟!

أقول : كلا لم يحصل ولم يصرح أحد بذلك، والسبب :

١- ضعف اسانيد بعض هذه الروايات، وان كانت متونها تدل على المعنى صراحة.

٢- صحة اسانيد بعض هذه الروايات الا ان متونها تخالف روايات واحداث وحقائق على ارض الواقع وردت ضمن هذا الموروث تثبت ان النبي ﷺ لم يعين خليفة بعده إلى آخر لحظة من حياته الكريمة.

ولكي لا اطيل على القارئ الكريم اود ان اثبت له هذه الحقائق عن طريق روايات ساوردها في مجموعتين :

المجموعة الأولى :

الروايات الصحيحة والضعيفة التي يمكن من خلالها ابطال دعوى الإمامية من ان النبيﷺ قد عين علي بن أبي طالب ﷺ خليفة بعده ، وعن طريقها أيضاً يمكن اثبات صحة خلافة أبي بكر وبقية الأربعة رضي الله عنهم اجمعين وبالتسلسل التاريخي الثابت .

المجموعة الثانية :

الروايات الصحيحة والضعيفة التي تنقض تلك الروايات، وتنفي وجود

استخلاف أو تعيين من قبل النبي ﷺ لاحد كائنا من كان.

المجموعة الأولى من الروايات

الرواية الأولى :

[عن الاسود يزيد قال ذكروا عند عائشة ان عليا كان وصيا فقالت متى اوصى إليه فقد كنت مسندته إلى صدري (أو قالت حجري) فدعا بالطست فلقد انخنث في حجري وما شعرت انه مات فمتى اوصى إليه] (١) .

الرواية الثانية :

[عن طلحة بن مصرف قال : سألت عبد الله بن أبي أوفى : أوصى رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، قلت : فكيف كتب على المسلمين الوصيه ؟ أو كيف أمر بالوصية ولم يوص ؟ قال أوصى بكتاب الله .

قال طلحة : ثم قال : أبن أوفى : ما كان أبو بكر يتأمر على وصي رسول الله ﷺ ود أبو بكر : أنه وجد من رسول الله ﷺ عهدا فخزم أنفه بخزامة] (٢) .

الرواية الثالثة :

[عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لى رسول الله ﷺ في مرضه ادعى لى أبا بكر اباك واخاك حتى اكتب كتابا فاني اخاف ان يتمنى متمن ويقول قائل أنا اولى ويأبى الله والمؤمنون الا أبا بكر] (3) .

---

(١) [صحيح البخاري / ج٣ ص ١٨٦] [صحيح مسلم / ج٣ ح١٢٥٦] [سنن النسائي / ج٦ ص ٢٤١] [السنن الكبرى / البيهقي ج١ ص٩٩] [الشمائل المحمدية / الترمذي ص ٣٢٨] [شرح نهج البلاغة / ج٢ ص ٥٤] [البداية والنهاية / ج٥ ٢٧١] [السيرة النبوية / ابن كثير ج٤ ص ٤٤٩] [سبل الهدى والرشاد / الصالحي الشامي ج١٢ ص ٣٠٩] [الطبقات الكبرى / ابن سعد ج٢ ص٢٦٠]

(٢) [صحيح البخاري / ج٦ ص ١٠٧] [صحيح مسلم / ج٥ ص ٧٤] [مسند أحمد / ج٤ ص ٣٥٤] [سنن الدارمي / ج٢ ص ٤٠٢] [شرح نهج البلاغة / ج ٢ ص ٥٤] [الطبقات الكبرى / ج٢ ص ٢٦٠] [البداية والنهاية / ج٥ ص ٢٧٣] [النزاع والتخاصم / المقريزي ص ١١١] [مسند أبو داود الطيالسي / ص ١١٠] [مسند الحميدي / ج٢ ص ٣١٥]

(3) [صحيح البخاري / الإمام البخاري ج ٨ ص ١٢٠] [صحيح مسلم / مسلم النيسابوري =

الرواية الرابعة :

[عن (حذيفة ، أبي الدرداء ، ابن عمر ، انس ، ابن مسعود) : قال رسول الله ﷺ : إقتدوا باللذين من بعدي : أبو بكر وعمر] (١) .

الرواية الخامسة :

[عن (ابن عباس ، جبير بن مطعم) : قال جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تسأله شيئا فقال لها : تعودين فقالت : يا رسول الله ! إن عدت فلم أجدك تعرض بالموت ؟ فقال : إن جئت فلم تجديني فأتي أبا بكر فإنه الخليفة من بعدي] (٢) .

=

ج ٧ ص ١١٠] [مسند أحمد / الإمام أحمد ج ٦ ص ١٠٦] [السنن الكبرى / البيهقي ج٨ ص ١٥٢] [ابن حبان ج١٤ ص ٥٦٤] [المعجم الاوسط / الطبراني ج٤ ص ٣٢٤] [البداية والنهاية / ابن كثير ج٦ ص ٢٢١]

(١) [مسند أحمد / ج٥ ص ٣٨٢] [سنن ابن ماجة / ج١ ص ٣٧] [سنن الترمذي / ج٥ ص ٦٠٣] [المستدرك / ج٣ ص ٧٥] [كتاب السنة / عمرو بن أبي عاصم ص ٥٣١] [مصابيح السنة / ج٤ ص ١٦٢] [تحفة الحوذي / المباركفوري ج٣ ص ٤٠] [مصنف بن أبي شيبة / ج٧ ص ٤٧٣] [المعجم الاوسط / ج٦ ص ٧٦] [المعجم الكبير / ج٩ ص ٧٢] [دلائل النبوة / الاصبهاني ص ١٣٠] [موارد الظمان /الهيثمي ص ٥٣٨] [الجامع الصغير / السيوطي ج١ ص ١٩٧] [كنز العمال / ج١١ ص ٥٦٠] [كشف الخفاء / العجلوني ج١ ص ١٦٠] [تفسير القرطبي / ج١٨ ص ١٨] [تفسير ابن كثير / ج١ ص ١٧٦] [فتح القدير / الشوكاني ج١ ص ٢٧٧] [الاحكام / ابن حزم ج٦ ص ٨٠٣] [التاريخ الكبير / البخاري ج٨ ص ٢٠٩] [الثقات/ ابن حبان ج٢ ص ١٩٠] [الكامل / ابن عدي ج٢ ص ٣٩٠] [تاريخ بغداد / ج٥ ص ١٠٨] [تاريخ دمشق / ج٣٠ ص ٢٢٧] [اسد الغابة / ابن الاثير ج٤ ص ٤٥] [تهذيب الكمال / المزي ج١٠ ص ١٦٢] [تهذيب التهذيب / ج٧ ص ٣٣٥] [الدار قطني / ج٤ ص ١٩١] .

(٢) [صحيح البخاري / الإمام البخاري ج٨ ص ١٦٠] [صحيح مسلم / الإمام مسلم ج ٧ ص ١١٠] [السنن الكبرى / البيهقي ج ٨ ص ١٥٢] [مسند أحمد / الإمام أحمد ج٤ ص ٨٣] [تاريخ دمشق / ابن عساكر ج٣٠ ص ٢٢٠] [مسند أبي يعلى / أبو يعلى ج١٣ ص ٤٠٠] [صحيح ابن حبان / ج١٥ ص ٢٩١] [الطبقات الكبرى / ابن سعد ج٣ ص ١٨٧] [البداية والنهاية / ابن كثير ج٦ ص٢٢١] [اسد الغابة / ابن الاثير ج١ ص ٢٢٧] [المعجم الكبير / الطبراني ج٢ ص ١٣٢]

الرواية السادسة :

[عن عرباض بن سارية : قال رسول الله : فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ] (١).

الرواية السابعة :

[عن عبد الله بن عمر ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : يا بلال إذن في الناس: إن الخليفة بعدي أبو بكر . يا بلال ناد في الناس : إن الخليفة بعد أبي بكر عمر . يا بلال ناد في الناس : إن الخليفة من بعد عمر عثمان . يا بلال امض أبى الله إلا ذلك – ثلاث مرات –] (٢) .

الرواية الثامنة :

[عن سفينة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول الخلافة ثلاثون عاما ثم يكون بعد ذلك الملك قال سفينة أمسك خلافة أبي بكر ﷺ سنتين وخلافة عمر ﷺ عشر سنين وخلافة عثمان ﷺ اثني عشر سنة وخلافة علي ﷺ ست سنين

---

(١) [مسند أحمد / ج٥ ص ٣٨٢] [سنن ابن ماجة / ج١ ص ٣٧] [سنن الترمذي / ج٥ ص ٦٠٣] [المستدرك / ج٣ ص ٧٥] [كتاب السنة / عمرو بن أبي عاصم ص ٥٣١] [مصابيح السنة / ج٤ ص ١٦٢] [تحفة الحوذي / المباركفوري ج٣ ص ٤٠] [مصنف بن أبي شيبة / ج٧ ص ٤٧٣] [المعجم الاوسط / ج٦ ص ٧٦] [المعجم الكبير / ج٩ ص ٧٢] [دلائل النبوة / الاصبهاني ص ١٣٠] [موارد الظمان / الهيثمي ص ٥٣٨] [الجامع الصغير / السيوطي ج١ ص ١٩٧] [كنز العمال / ج١١ ص ٥٦٠] [كشف الخفاء / العجلوني ج١ ص ١٦٠] [تفسير القرطبي / ج١٨ ص ١٨] [تفسير ابن كثير / ج١ ص ١٧٦] [فتح القدير / الشوكاني ج١ ص ٢٧٧] [الاحكام / ابن حزم ج٦ ص ٨٠٣] [التاريخ الكبير / البخاري ج٨ ص ٢٠٩] [الثقات / ابن حبان ج٢ ص ١٩٠] [الكامل / ابن عدي ج٢ ص ٣٩٠] [تاريخ بغداد / ج٥ ص ١٠٨] [تاريخ دمشق / ج٣٠ ص ٢٢٧] [اسد الغابة / ابن الاثير ج٤ ص ٤٥] [تهذيب الكمال/ المزي ج١٠ ص ١٦٢] [تهذيب التهذيب / ج٧ ص ٣٣٥] [الدار قطني / ج٤ ص ١٩١] .

(٢) [كنز العمال / ج١١ ص ٦٢٨] [تاريخ مدينة دمشق / ج٣٠ ص ٢٧٠] [تاريخ بغداد/ ج٧ ص ٤٤٢] [فضائل الصحابة / أبو نعيم ص ٢٣٩] [ميزان الاعتدال / الذهبي ج١ص ٣٨٧] .

رضي الله عنهم] [1] .

الرواية التاسعة :

[عن أنس بن مالك ﷺ قال : جاء النبي ﷺ فدخل إلى بستان فأتى آت فدق الباب فقال : يا أنس ؟ قم فافتح له وبشره بالجنة وبشره بالخلافة من بعدي . قال: قلت يا رسول الله أعلمه ؟ قال : أعلمه . فإذا أبو بكر . قلت : أبشر بالجنة وأبشر بالخلافة من بعد رسول الله ﷺ . ثم جاء آت فدق الباب فقال . يا أنس ؟ قم فافتح له وبشره بالجنة وبشره بالخلافة من بعد أبي بكر . قلت : يا رسول الله أعلمه ! قال : أعلمه . فخرجت فإذا عمر قال قلت له : أبشر بالجنة وأبشر بالخلافة من بعد أبي بكر . ثم جاء آت فدق الباب فقال : قم يا أنس ؟ وافتح له وبشره بالجنة وبالخلافة من بعد عمر وأنه مقتول . قال : فخرجت فإذا عثمان قلت : أبشر بالجنة وبالخلافة من بعد عمر وإنك مقتول] [2] .

---

(١) [مسند أحمد / ج ٥ ص ٢٢٠] [المستدرك / ج٣ ص ٧١] [مسند أبي داود الطاليسي/ ص ١٥١] [مسند ابن راهويه / ج٤ ص ١٦٤] [الكامل / ابن عدي ج٧ ص ٢٥٣] [البداية والنهاية / ج٣ ص ٢٢٦] [السيرة النبوية / ابن كثير ج٢ ص ٣١٠] [فضائل الصحابة / الإمام أحمد ص ١٧] [سنن أبي داود / ج٢ ص ٤٠١] [سنن الترمذي / ج٢ ص ٢٤١] [المستدرك / ج٢ ص ١٤٥] [مسند أبي الجعد / علي بن الجعد ص ٤٩٧] [الاحاد والمثاني / الضحاك ج١ ص ١١٦] [كتاب السنة / عمرو بن أبي عصام ص٤٩٥] [السنن الكبرى / النسائي ج٥ ص ٤٧] [صريح السنة/ الطبري ص ٢٤] [صحيح ابن حبان / ج١٥ ص ٣٥] [المعجم الكبير / ج١ ص ٥٥] [كنز العمال / ج٦ ص ٨٧] [تاريخ دمشق / ج٤ ص ٢٦٨]

(٢) [مسند أبي يعلى / ج٧ ص ٤٥] [كنز العمال / ج ١٣ ص ٦٦] [تاريخ بغداد / ج٩ ص ٣٤٠] [مجمع الزوائد / الهيثمي ج٥ ص ١٧٦] [تاريخ دمشق / ج٣٩ ص ١٤٧] [لسان الميزان / ابن حجر ج٣ ص ١٩٣] [ميزان الاعتدال / ج ٢ ص ٩١] [تذكرة الموضوعات / المقدسي ص ١٥] [دلائل النبوة / أبي نعيم ج٢ ص ٢٠١] [الخصائص الكبرى / السيوطي ج٢ ص ١٢٢]

الرواية العاشرة :

[عن عائشة رضى الله عنها قالت : كانت ليلتي من رسـول الله ﷺ فلما ضمني وإياه الفراش قلت : يا رسول الله ألست أكرم أزواجك عليك ؟ قال : بلى يا عايشة . قلت: فحدثني عن أبي بفضيلة قال : حدثني جبريل إن الله تعالى لما خلق الأرواح اختار روح أبي بكر الصديق من بين الأرواح وجعل ترابها من الجنة وماؤها من الحيوان ، وجعل له قصرا في الجنة من درة بيضاء مقاصيرها فيها من الذهب والفضة البيضاء ، وإن الله تعالى إلى على نفسه أن لا يسلبه حسنة ولا يسأله عن سيئة ، وإني ضمنت على الله كما ضمن الله على نفسه أن لا يكون لي ضجيعا في حفرتي ولا أنيسا في وحدتي ولا خليفة على أمتي من بعدي ، إلا أبوك . يا عايشة ! بايع على ذلك جبريل وميكائيل ، وعقدت خلافته براية بيضاء وعقد لواؤه تحت العرش قال الله للملائكة : رضيتم ما رضيت لعبدي ؟ فكفى بأبيك فخرا أن بايع له جبريل وميكائيل وملائكة السماء وطائفة من الشيطان يسكنون البحر فمن لم يقبل هذا فليس مني ولست منه . قالت عايشة: فقبلت أنفه وما بين عينيه فقال : حسبك يا عايشة فمن لست بأمه فوالله ما أنا بنبيه ، فمن أراد أن يتبرأ من الله ومني فليتبرأ منك يا عايشة] (١) .

الرواية الحادية عشرة :

[عن سفينة لما بنى رسول الله ﷺ المسجد وضع في البناء حجرا وقال لأبي بكر: ضع حجرك إلى جنب حجري . ثم قال لعمر : ضع حجرك إلى جنب حجر أبي بكر . ثم قال لعثمان : ضع حجرك إلى جنب حجر عمر . ثم قال: هؤلاء الخلفاء بعدي] (٢) .

---

(١) [تاريخ بغداد / ج١٤ ص ٣٥] [ميزان الاعتدال / ج ٤ ص ٢٨٢] [تاريخ دمشق / ج٣٠ ص ١٦٤] [العجلوني / كشف الخفاء ص ٢٥٩] [الإلىء الموضوعة / السيوطي ص ١٥] .

(٢) [المستدرك / ج٣ ص ٩٦] [كنز العمال / ج١٣ ص ٢٤٠] [الكامل / عبد الله بن عدي ج٢ ص ٤٤٠] [الصواعق / ابن حجر ص ١٤] [البداية والنهاية / ج٦ ص ٢٠٤] [كتاب السنة / عمرو بن أبي عاصم ص ٣٦١] [مسند أبو يعلى / ج٣ ص ١١٩] [ضعفاء العقيلي / ج١ ص ٢٩٧] [بغية الباحث / الحارث بن أبي اسامة ص =

الرواية الثانية عشرة :

[عن زيد بن الجلاس الكندي أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخليفة بعده ؟ فقال: أبو بكر] (١) .

الرواية الثالثة عشرة :

* [عن (ابن عباس ، عائشة) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا ﴾ . قال : أسر إلى حفصة : أن أبا بكر ولي الأمر من بعده ، وإن عمر واليه من بعد أبي بكر ، فأخبرت بذلك عائشة] .

* [وقال ابن عباس رضي الله عنهما ، والله إن إمارة أبي بكر وعمر لفي كتاب الله﴿ وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا ﴾ قال لحفصة : أبوك وأبو عائشة أولياء الناس بعدي فإياك أن تخبري به أحدا] (٢).

الرواية الرابعة عشرة :

[عن جابر عن النبيﷺ : أبو بكر وزيري والقائم في أمتي من بعدي . وعمر حبيبي ينطق على لساني . وعثمان مني . وعلي أخي وصاحب لوائي](٣).

=

١٨٥] [المفاريد عن رسول الله / أبو يعلى الموصلي ص ١٠٣] [كتاب المجروحين / ابن حبان ج١ ص ٢٢٧] [تاريخ دمشق / ج٣٠ ص ٢١٩] [تهذيب الكمال / المزي ج٦ ص ٥٠٨] [تهذيب التهذيب / ابن حجر ج٢ ص ٣٢٥] [السيرة النبوية / ج٢ ص ٣٠٩] [دلائل النبوة / البيهقي ص ٢٢١] .

(١) [اسد الغابة / ابن الاثير ج٢ ص ١٧٣] [الاستيعاب / أبو عمر ج١ ص ٢٣٩]

(٢) [الكامل / ابن عدي ج٣ ص ٤٢] [تاريخ دمشق / ج ٣٠ ص ٢٢٢] [نزهة المجالس/ ج٢ص ١٩٢] [تاريخ البلاذري / ج١ ص ١٩١] [ميزان الاعتدال / ج٤ ص ٣٠٥ – ج١ ص ٢٩٤] [لسان الميزان / ج ٦ ص ١٩٦] [زاد المسير / ابن الجوزي ج٨ ص ٥١] واوردها أيضاً [وأبو نعيم وابن مردويه] .

(٣) [كنز العمال / المتقي الهندي ج٦ ص ١٦٠] [تاريخ دمشق / ج٣٩ ص ١٠٢] [الرياض النضرة / ج١ ص ٢٨] [لسان الميزان / ج٤ ص ٤٨١] [السير الكبير / الشيباني ج١ ص ١٥٨] [كتاب المجروحين / ابن حبان ج٢ ص ٢٣٠] [الكامل / عبد الله بن عدي ج ٦ ص ٨٤] [الموضوعات / ابن الجوزي ج١ ص ٤٠٤] [لسان الميزان / الذهبي ج٢ ص ٣٣٩] [لسان الميزان / ابن حجر ج٤ ص ٤٨١]

الرواية الخامسة عشرة :

[عن عبد الله بن جراد قال : أتي رسول الله ﷺ بفرس فركبه وقال : يركب هذا الفرس من يكون الخليفة من بعدي . فركبه أبو بكر الصديق] [1] .

الرواية السادسة عشرة :

[عن عبد الله بن عمر ﷺ عن النبي ﷺ : يكون بعدي اثنا عشر خليفة أبو بكر الصديق لا يلبث بعدي إلا قليلا . وصاحب رحا دارة العرب يعيش حميدا ويقتل شهيدا عمر . وأنت يا عثمان سيسألك الناس أن تخلع قميصا كساك الله عز وجل إياه ، والذي نفسي بيده لئن خلعته لا تدخل الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط][٢].

الرواية السابعة عشرة :

[عن عائشة رضى الله عنها قالت لو كان رسول الله ﷺ مستخلفا لاستخلف أبا بكر وعمر رضى الله عنهما] [٣] .

الرواية الثامنة عشرة :

[عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن رسول الله ﷺ أنه قال : إئتني بدواة وكتف أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا . ثم قال : يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر][٤].

---

(1) [تاريخ بغداد / ١٤ ص ٢٤] [تاريخ دمشق / ج٣ ص ٢٢٣] [الموضوعات / ج١ ص ٣١٩] .

(٢) [مجمع الزوائد / الهيثمي ج٥ ص ١٧٨] [كتاب السنة / عمرو بن أبي عاصم ص ٥٤٤] [المعجم الاوسط / ج٨ ص ٣١٩] [كتاب المجروحين / ابن حبان ج٢ ص ٤٢] [تاريخ دمشق / ج ٢٩ ص ١٨٢][ميزان الاعتدال / ج٢ ص ٤٢٢] [سير اعلام النبلاء / ج١٠ ص ٤١١] [تاريخ ابن كثير / ج٦ ص ٢٠٦]

(٣) [المستدرك / ج ٣ ص ٧٨] [مسند ابن راهويه / ج٣ ص ٦٦٠] [تاريخ دمشق / ج٣٠ ص ٢٧٠]

(٤) [المستدرك / الحاكم ج ٣ ص ٤٧٧] [كنز العمال / المتقي الهندي ج٦ ص ١٣٩] [تاريخ دمشق / ابن عساكر ج ٣٨ ص ١٣٨] [السنن الكبرى / البيهقي ج٨ ص ١٥٣]

الرواية التاسعة عشرة :

عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال : إن عبد الرحمن بن عوف كان مع عمر بن الخطاب ، وإن محمد بن مسلمة كسر سيف الزبير ، ثم قام أبو بكر فخطب الناس . إلى أن قال : قال علي والزبير رضي الله عنهما: ما غضبنا إلا لأنا قد أخرنا عن المشاورة ، وإنا نرى أبا بكر أحق الناس بها بعد رسول الله ﷺ إنه لصاحب الغار وثاني اثنين ، وإنا لنعلم بشرفه وكبره ولقد أمره رسول الله ﷺ بالصلاة بالناس وهو حي] [1] .

الرواية العشرون :

[عن ابن عباس قال : لما نزلت ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ جاء العباس إلى علي فقال : قم بنا إلى رسول الله ﷺ فصارا إلى رسول الله فسألاه عن ذلك فقال: يا عباس ! يا عم رسول الله ! إن الله جعل أبا بكر خليفتي على دين الله ووحيه فاسمعوا له تفلحوا وأطيعوا ترشدوا ، قال العباس : فأطاعوه والله فرشدوا.

وفي لفظ آخر : يا عم ! إن الله جعل أبا بكر خليفتي على دين الله ووحيه فأطيعوه بعدي تهتدوا واقتدوا به ترشدوا . قال ابن عباس : ففعلوا فرشدوا] [2].

الرواية الحادية والعشرون :

[عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : يا عثمان إنك ستلي الخلافة من بعدي، وسيريدك المنافقون على خلعها فلا تخلعها ، وصم ذلك اليوم تفطر عندي] [3] .

---

(١) [المستدرك / ج٣ ص ٦٦] [السنن الكبرى / ج٨ ص ١٥٣] [كنز العمال / ج٥ ص ٥٩٧] [تاريخ دمشق / ج٣٠ ص ٢٨٨]

(٢) [كنز العمال / ج١١ ص ٥٥٠] [تاريخ بغداد / ج١١ ص ٢٩٤] [ميزان الاعتدال / ج ٢ ص ٢٤٩] [الدر المنثور / ج٦ ص ٤٠٧] [تاريخ دمشق / ج٣٠ ص ٢٢٥] [الموضوعات / ج١ ص ٣١٦] [لسان الميزان / ج٤ ص ٢٨٠] .

(٣) [كنز العمال / ج١١ ص ٥٩٧] [الكامل / ج٣ ص ٢٨] [تاريخ دمشق / ج٣٩ ص ٢٩٠] [ميزان الاعتدال / ج ١ ص ٦٣٩]

الرواية الثالثة والعشرون :

[عن عائشة رضى الله عنها قالت : أول حجر حمله النبي ﷺ لبناء المسجد، ثم حمل أبو بكر حجرا آخر ، ثم حمل عمر ، ثم حمل عثمان حجرا آخر . فقلت : يا رسول الله ! ألا ترى إلى هؤلاء كيف يساعدونك ؟ فقال : يا عايشة هؤلاء الخلفاء من بعدي] [١].

الرواية الرابعة والعشرون :

[عن الزبير بن العوام رضي الله عنه قال : سمع النبيﷺ يقول : الخليفة بعدي أبو بكر وعمر ثم يقع الاختلاف . فقمنا إلى علي فأخبرناه فقال : صدق الزبير سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك] [٢].

الرواية الخامسة والعشرون :

[عن عائشة بنت سعد : إن جبرائيل قال : أبو بكر وزيرك في حياتك وخليفتك بعد موتك] [٣] .

الرواية السادسة والعشرون :

[عن أبي سعيد الخدريرضي الله عنه : قال لما عرج بي قلت : أللهم اجعل الخليفة من بعدي عليا قال : فارتجت السماوات وهتف بي الملائكة يا محمد إقرأ : وما تشاؤن إلا أن يشاء الله ، وقد شاء الله أبا بكر] [٤].

الرواية السابعة والعشرون :

[عن عائشة قالت قال رسول اللهﷺ : أئمة الخلافة من بعدي أبو بكر وعمر][٥].

الرواية الثامنة والعشرون :

[عن أبي هريرة قال : بينما جبريل مع النبيﷺ إذ مر أبو بكر فقال : هذا

---

(١) [المستدرك / الحاكم ج٣ ص ٩٧]
(٢) [ميزان الاعتدال / الذهبي ج١ص ١٤٧] [لسان الميزان / ابن حجر ج٢ ص ٢١]
(٣) [ميزان الاعتدال / الذهبي ج١ص ٢٤٧] [لسان الميزان / ابن حجر ج ص ٤٣٣]
(٤) [ميزان الاعتدال / الذهبي ج١ص ٢٤٧]
(٥) [لسان الميزان / ابن حجر ج ٤ ص ٢٣٥] [ميزان الاعتدال / الذهبي ج٢ ص ٢٢٧]

أبو بكر . قال : أتعرفه يا جبريل ؟ قال : نعم إنه لفي السماء أشهر منه في الأرض، فإن الملائكة لتسميه حليم قريش ، وإنه وزيرك في حياتك وخليفتك بعد موتك][1].

الرواية التاسعة والعشرون :

[أخرج ابن عساكر عن أبي بكرة قال : أتيت عمر ﷺ وبين يديه قوم يأكلون فرمى ببصره في مؤخر القوم إلى رجل فقال : ما تجد فيما تقرأ قبلك من الكتب قال : خليفة النبيﷺ صديقه] [2] .

الرواية الثلاثون :

[عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : لما اشتبكت الحرب يوم خيبر قيل للنبيﷺ : هذه الحرب قد اشتبكت فأخبرنا بأكرم أصحابك عليك ؟ فإن يكن أمر عرفناه وإن تكن الأخرى أتيناه فقال : أبو بكر وزيري يقوم في الناس مقامي من بعدي . وعمر ينطق بالحق على لساني ، وأنا من عثمان وعثمان مني . وعلي أخي وصاحبي يوم القيامة] [3].

الرواية الحادية والثلاثون :

[عن أبي هريرة في حديث : قال رسول الله ﷺ: يا حفصة ألا أبشرك ؟ قالت: بلى . قال : يلي الأمر من بعدي أبو بكر ثم أبوك اكتمي علي . فخرجت حتى دخلت على عائشة فقالت لها : ألا أبشرك يا ابنة أبي بكر ؟ قالت : بماذا ؟ فذكرت لها وقالت : قد استكتمني فاكتميه فأنزل الله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَ ﴾ . الآيات] [4] .

---

(١) [المجروحين / ابن حبان ج ص ٣١٣] [الموضوعات / ابن الجوزي ج١ ص ٣١٦]

(٢) [تاريخ دمشق / ابن عساكر ج٣ ص ٢٩٦] [الخصائص الكبرى / السيوطي ج١ ص ٤٠]

(٣) [تاريخ بغداد / الخطيب ج١٣ ص ١٦١] [ميزان الاعتدال / الذهبي ج٢ ص ٢١١] [لسان الميزان / ابن حجر ج ٣ ص ٩٥]

(٤) [اعلام النبوة / الماوردي ص ٨١] [ميزان الاعتدال / ج٦ ص ١١٣] [لسان الميزان/ ج٦ ص ١١٤]

الرواية الثانية والثلاثون :

[عن جعفر بن محمد [الصادق] عن أبيه عن جده قال : توفيت فاطمة ليلا فجاء أبو بكر وعمر وجماعة كثيرة فقال أبو بكر لعلي : تقدم فصل . قال: لا والله لا تقدمت وأنت خليفة رسول الله ﷺ فتقدم أبو بكر فصلى أربعا] (١).

الرواية الثالثة والثلاثون :

[عن أنس بن مالك : قال رسول الله ﷺ : ما قدمت أبا بكر وعمر ولكن الله قدمهما ومن بهما علي فأطيعوهما واقتدوا بذكرهما ، ومن أرادهما بسوء فإنما يريدني والاسلام] (٢).

الرواية الرابعة والثلاثون :

[عن ابن عمر وأبي هريرة قالا : ابتاع رسول الله ﷺ من أعرابي قلائص إلى أجل فقال : أرأيت إن أتى عليك أمر الله ؟ قال : أبو بكر يقضي ديني وينجز موعدي . قال : فإن قبض ؟ قال عمر يحذوه ويقوم مقامه لا تأخذه في الله لومة لائم . قال : فإن أتى على عمر أجله ؟ قال : فإن استطعت أن تموت فمت] (٣).

الرواية الخامسة والثلاثون :

[عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ : قال لرجل : إنطلق فقل لأبي بكر: أنت خليفتي فصل بالناس] (٤).

الرواية السادسة والثلاثون :

[عن عبد الله بن عمر : قال : رسول الله ﷺ : تكون على هذه الأمة اثنا عشر خليفة : أبو بكر الصديق أصبتم اسمه . عمر الفاروق قرن من حديد

---

(١) [كنز العمال / ج١٣ ص ٥١٥] [لسان الميزان / ابن حجر ج٣ ص ٣٣٤] [الكامل / ابن عدي ج٤ ص ٣٥٨] [ميزان الاعتدال / الذهبي ج٢ ص ٤٨٨]

(٢) [كنز العمال / ج١١ ص ٥٧٢] [لسان الميزان / ج٢ ص ١٩١] [الجامع الصغير / ج٢ ص ٥٠٣] .

(٣) [ميزان الاعتدال / الذهبي ج١ ص ٢٩٨] [اسنى المطالب / البروتي ص ٢٤٩]

(٤) [ضعفاء العقيلي / ج٣ ص٤٤٤] [ميزان الاعتدال / ج٣ ص ٤٠٥] [لسان الميزان / ج٤ ص ٤٣٨]

أصبتم اسمه . عثمان بن عفان ذو النورين قتل مظلوما أوتي كفلين من الرحمة ملك الأرض المقدسة] (١) .

الرواية السابعة والثلاثون :

[قال أبو بكر في الغار : يا رسول الله ! قد عرفت منزلتك من الله تعالى بالنبوة و الرسالة فأنا بأي شئ ؟ فقال : أنا رسول الله ، وأنت صديقي وجناحي ومؤنسي وأنيسي ، وأنت خليفتي من بعدي ، تقوم في الناس مقامي ، وأنت ضجيعي ، وإن الله قد غفر لك ولمحبيك إلى يوم القيامة] (٢).

الرواية الثامنة والثلاثون :

[عن أنس قال : دخلت على النبيﷺ وأبو بكر عن يمينه وعمر عن يساره فوضع يمينه على كتفي أبي بكر ويساره على كتفي عمر وقال : أنتما وزيراي في الدنيا و أنتما وزيراي في الآخرة ، وهكذا تنشق الأرض عني وعنكما، وهكذا أزور أنا و أنتما رب العالمين] (٣) .

الرواية التاسعة والثلاثون :

[قال ﷺ لأبي بكر وعمر : لا يتأمرن عليكما بعدي أحد] (٤) .

روايات وردت عن علي بن أبي طالب

وهذه روايات وردت عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه يثبت من خلالها افضلية أبي بكر على الأمة جمعاء ، ويثبت ان النبيﷺ قد أوصى بالخلافة من بعده لابي بكر ، وعين الخلفاء الأربعة باسمائهم :

الرواية الاربعون :

[عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبيﷺ : يا علي سألت الله ثلاثا أن

(١) [كنز العمال / ج ١١ ص ٢٥٢] [تاريخ دمشق / ج٦٥ ص ٦٠٤] [مصنف ابن أبي شيبة / ج٧ ص ٤٩٢] [كتاب السنة / ص ٥٣٤]

(٢) [نزهة المجالس / الصفوري ج٢ ص ١٨٤]

(٣) [نزهة المجالس / الصفوري ج٢ ص ١٩٤] [لسان الميزان / ابن حجر ج٢ ص ٤٧٩]

(٤) [نزهة المجالس / الصفوري ج٢ ص ١٩٢] [نور الابصار / الشلبنجي ص ٥٥]

يقدمك فأبي علي إلا أن يقدم أبا بكر] [1].

الرواية الحادية والاربعون :

[عن علي بن أبي طالب ﷺ قال : ما خرج رسول الله ﷺ من الدنيا حتى عهد إلي أن أبا بكر يلي الأمر بعده، ثم عمر، ثم عثمان ثم إلي فلا يجتمع علي] [٢].

الرواية الثانية والاربعون :

[عن علي بن أبي طالب ﷺ قال : لم يمت رسول الله ﷺ حتى أسر إلي أن أبا بكر سيتولى بعده ثم عمر ثم عثمان ثم أنا] [٣] .

الرواية الثالثة والاربعون :

[عن علي بن أبي طالب ﷺ قال : إن الله فتح هذه الخلافة على يدي أبي بكر، وثناه عمر ، وثلثه عثمان ، وختمها بي بخاتمة نبوة محمد ﷺ] [٤].

الرواية الرابعة والاربعون :

[عن أنس عن علي بن أبي طالب ﷺ قال : قال لي رسول الله ﷺ : إن الله أمرني أن أتخذ أبا بكر والدا . وعمر مشيرا . وعثمان سيدا . وأنت يا علي صهرا . أنتم أربعة قد أخذ الله لكم الميثاق في أم الكتاب لا يحبكم إلا مؤمن تقي، ولا يبغضكم إلا منافق شقي ، أنتم خلفاء نبوتي ، وعقد ذمتي ، وحجتي على أمتي] [٥].

---

(1) [كنز العمال / ج١١ ص ٥٥٩] [تاريخ بغداد / ج١١ ص ٢١٣] [ميزان الاعتدال / ج٢ ص ٢٢٢] [الفتاوى الحديثية / ابن حجر ص ١٢٦] [الرياض / محب الدين الطبري ج١ ص ١٥٠]

(٢) [الرياض النظرة / محب الدين الطبري ج١ ص ٣٣]

(٣) [كنز العمال / ج١٣ ص ٢٣٢] [تاريخ بغداد / ج١ ص ٣٤٣] [تاريخ دمشق / ج٢٣ ص ٨] [الرياض النظرة / محب الدين الطبري ج١ ص ٣٣]

(٤) [الرياض النظرة / محب الدين الطبري ج١ ص ٣٣]

(٥) [تاريخ بغداد / الخطيب ج٩ ص ٣٤٥] [تاريخ دمشق / ابن عساكر ج٤ ص ٢٨٦] [ميزان الاعتدال / الذهبي ج١ ص ٣٤٥] [لسان الميزان / ابن حجر ج٣ ص ٢٠٣]

الرواية الخامسة والاربعون :

[أخرج الديلمي عن علي بن أبي طالب ﷺ عن رسول اللهﷺ قال : أتـاني جبرئيل فقلت : من يهاجر معي ؟ قال : أبو بكر وهو يلي أمر أمتك من بعـدك، وهو أفضل أمتك من بعدك] (١).

الرواية السادسة والاربعون :

[قال علي بن أبي طالب ﷺ : قال النبي ﷺ : أعز الناس علي ، وأكرمهم عندي ، وأحبهم إلي ، وآكدهم عندي حالا : أصحابي الذين آمنوا بي وصدقوني، وأعز أصحابي إلي وخيرهم عندي ، وأكرمهم على الله ، وأفضلهم فـي الـدنيا والآخرة : أبو بكر الصديق ﷺ، فإن الناس كذبوني وصدقني، وكفروا بي وآمن بي ، وأوحشوني وآنسني ، وتركوني وصحبني ، وأنفوا مني وزوجني، وزهدوا في ورغب في ، وآثرني على نفسه وأهله وماله ، فالله تعالى يجازيه عني يـوم القيامة ، فمن أحبني فليحبه ، ومن أراد كرامتي فليكرمه، ومن أراد القرب إلـى الله تعالى فليسمع وليطع فهو الخليفة بعدي على أمتي](٢).

أقول :

هذه الروايات وغيرها الكثير – لو اردنا ذكرها لطال بنا المقـام – امامـك عزيزي القارئ انظر فيها جيداً فانك ستتوصل إلى نتيجة مفادها :

ان النبي ﷺ قد اوصى بالخلافة من بعده إلى أبي بكر ، ثـم عمـر ، ثـم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم اجمعين .

ويمكنك عن طريق هذه الروايات نسف كل ما اورده علماء الشيعة من أدلة تثبت إمامة علي ﷺ روائية كانت أم قرانية .

فهذه الروايات أكثر صراحة في دلالاتها ، واوضح في معانيها ، واقـوى في اسانيدها من حادثة (الدار) التي تمسك بها علماء الإماميـة وبنـوا عليهـا

---

(١) [كنز العمال / المتقي الهندي ٦ ص ١٣٩] [الكامل / ابن عدي ج٦ ص ٢٨٩] [تاريخ دمشق / ج٣٠ ص ٧٣] [سبل الهدى والرشاد / الصالحي الهاشمي ج١١ ص ٢٥٢]

(٢) [نزهة المجالس / الصفوري ج٢ ص ١٩٢] [مصباح الظلام / الجرداني ج٢ ص ٤٢]

عقيدتهم واغمضوا اعينهم عن كل هذه الروايات.

فالحق يقال لو ان هذه الروايات قد وردت بحق عليﷺ لطبل وزمر لها علماء الإمامية ، ولطاروا بها فرحاً ورقصوا لها طرباً ، ولاصبحت حادثة (الدار) من النصوص الخفية ، وهذه النصوص الجلية !!

هذا وذكرنا لهذا الأمر انما هو اقامة للحجة على المخالف مع بيان لحقيقة الشيعة عندما يتعاملون مع مرويات أهل السنة ، فالحاكم في هذا التعامل ليس الدليل والبرهان وإنما هو الميل ، والهوى ، والطائفية .

المجموعة الثانية من الروايات

هذه هي المجموعة الثانية من الروايات المخالفة في معناها ومضمونها للروايات السابقة، والتي تثبت ان النبي ﷺ لم يستخلف احدا بعده وإنما تركها شورى .

الرواية الأولى :

[عن هشام من أن عمر لما طعن قيل له : لو استخلفت ؟ فقال : أتحمل أمركم حيا وميتا؟ إن أستخلف؟ فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر . وإن أترك؟ فقد ترك من هو خير مني رسول الله ﷺ. قال عبد الله فعلمت أنه غير مستخلف][1].

الرواية الثانية :

[عن عمرﷺ أنه قال : إن الله تعالى يحفظ دينه وإني إن لا أستخلف؟ فإن رسول الله ﷺ لم يستخلف ، وإن أستخلف ؟ فإن أبا بكر ﷺ قد استخلف . قال - عبد الله بن عمر - : فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله وأبا بكر فعلمت أنه

(١) [صحيح البخاري / ج٨ ص ١٢٦] [صحيح مسلم / ج٦ ص ٤] [صحيح ابن حبان / ج١٠ ص ٣٣١] [كنز العمال / ج٥ ص ٤٣٧] [الطبقات الكبرى / ج٣ ص ٣٤٢] [الكامل / ابن عدي ج٥ ص ٣٧] [مسند أحمد / ج١ ص ٤٣] [تاريخ دمشق / ج٤٢ ص ٤٢٨] [البداية والنهاية / ج٥ ص ٢٧٠] [تاريخ ابن خلدون /ج١ ص ٢١٢] [سنن البيهقي / ج٨ ص ١٤٨] [تيسير الوصول / ج٢ ص٤٩]

لا يعدل برسول الله ﷺ أحدا وأنه غير مستخلف] (١) .

الرواية الثالثة :

[ما أخرجه أحمد عن عبد الله بن سبع في حديث قالوا لعلي رضي الله عنه : إن كنت علمت ذلك – يعني القتل – ؟ فاستخلف إذا . قال : لا ، أكلكم إلى ما وكلكم رسول الله ﷺ] (٢) .

الرواية الرابعة :

[ما جاء عن عمر من قوله : لأن أكون سألت رسول الله ﷺ عن ثلاث أحب إلي من حمر النعم : ومن الخليفة بعده] (٣) .

الرواية الخامسة :

[عن أبي وائل قال : قيل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه : ألا تستخلف علينا ؟ قال: ما استخلف رسول الله ﷺ فأستخلف ، ولكن إن يرد الله بالناس خيرا فسيجمعهم بعدي على خيرهم كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم] (٤) .

الرواية السادسة :

[عن علي أمير المؤمنين من أنه خطب يوم الجمل فقال : أما بعد: لم يعهد

---

(١) [مسند أحمد / الإمام أحمد ج١ ص ٤٧] [سنن أبي داود / ج٢ ص ١٥] [السنن الكبرى / ج٨ ص ١٤٩] [تاريخ دمشق / ج٤٤ ص ٤٤٢] [تيسير الوصول / ج٢ ص ٥٠] [تاريخ بغداد / ج ١ ص ٢٥٨]

(٢) [مسند أحمد / ج١ ص ١٦٥] [الرياض النضرة / ج١ ص ١٥٩] [كنز العمال / ج١٣ ص ١٨٨] [طبقات المحدثين / ج٣ ص ١٠٥] [تاريخ دمشق / ج٤٣ ص ٥٣٧] [ذكر اخبار اصبهان / ج٣ ص ١٩٧] [البداية والنهاية / ج٧ ص ٣٥٩] [سنن البيهقي / ج٦ ص ٢١٩] [الصواعق / ص ٢٧] .

(٣) [المستدرك / ج٢ ص ٣٠٣] [تفسير ابن كثير /ج١ ص ٥٩٥] [تفسير السيوطي/ج٢ ص ٢٩٤]

(٤) [المستدرك / ج٣ ص ٧٩] [سنن البيهقي / ج٨ ص ١٤٩] [البداية والنهاية / ج٥ ص ٢٥١] [سيرة ابن كثير النبوية / ج٤ ص ٤٩٨] [تاريخ دمشق / ج٣٠ ص ٢٩٠] [كتاب السنة/ عمرو بن العاص ص ٥٦١] [كنز العمال / ج١ ص ٥١٦] [علل الدارقطني /ج٤ ص ١٧٢] [الصواعق/ ص ٢٧] [الكامل/ ج٤ص ٣]

إلينا في هذه الامارة شيئا حتى رأينا من الرأي أن نستخلف أبا بكر فأقام واستقام حتى مضى سبيله ثم إن أبا بكر رأي من الرأي أن يستخلف عمر فأقام واستقام حتى ضرب الدين بجرانه ثم إن أقواما طلبوا الدنيا فكانت أمور يقضي الله فيها..](١).

الرواية السابعة :

[عن عائشة قالت : لو كان رسول الله مستخلفا لاستخلف أبا بكر وعمر](٢).

الرواية الثامنة :

[عن عمر أنه قال : ثلاث لأن يكون رسول الله بينهن أحب إلي من حمر النعم: الخلافة . الكلالة . الربا . وفي لفظ : أحب إلي من الدنيا وما فيها] (٣) .

الرواية التاسعة :

[لما طعن عمر بن الخطاب قيل له : يا أمير المؤمنين ! لو استخلفت ؟ قال:

من أستخلف ؟ لو كان أبو عبيدة ابن الجراح حيا استخلفته . فإن سألني ربي قلت: سمعت نبيك يقول : إنه أمين هذه الأمة ، ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حيا استخلفته فإن سألني ربي قلت : سمعت نبيك يقول : إن سالما شديد الحب لله](٤).

الرواية العاشرة :

[وما عن ابن عمر ﷺ إنه قال لعمر : إن الناس يتحدثون إنك غير

---

(١) [المستدرك / ج٣ ص ١٠٤] [البداية والنهاية / ج٥ ص ٢٥٠] [الغدير / ج٥ ص ٣٤٥] [مسند أحمد / ج١ ص ١١٤] [الصواعق المحرقة / ص ١٣٩] دلائل النبوة / ص ١٢٧]

(٢) [مسند احمد/ ج٦ ص ٦٣] [المستدرك / ج٣ ص٨٧] [الطبقات/ ج٢ ص ١٨١] [مسند ابن راهوية/ ج٣ ص ٦٦٠] [المعجم الاوسط/ ج٧ ص ١٢٧] [تاريخ دمشق/٣٠ ص ٢٧٠] [الرياض النظرة/ ج١ ص ٢٦]

(٣) [سنن ابن ماجة / ج٢ ص١١٩] [السنن الكبرى / ج٦ ص ٢٢٥] [مسند أبو داود الطيالسي ج١ ص١٢]

(٤) [تاريخ الطبري / ج ٥ ص ٣٣] [العقد الفريد / ابن عبد ربه ج٢ ص٢٥٦]

مستخلف ولو كان لك راعي إبل أو راعي غنم ثم جاء وترك رعيته رأيت أن قد فرط، ورعية الناس أشد من رعية الإبل والغنم ، ماذا تقول لله عز وجل إذا لقيته ولم تستخلف على عباده ؟ قال : فأصابه كآبة ثم نكس رأسه طويلا ثم رفع رأسه وقال : إن الله تعالى حافظ الدين وأي ذلك أفعل فقد سن لي . إن لم استخلف ؟ فإن رسول الله ﷺ لم يستخلف ، وإن أستخلف ؟ فقد استخلف أبو بكر . قال عبد الله : فعرفت إنه غير مستخلف] (١) .

الرواية الحادية عشرة :

[ما روى ابن قتيبة من أن عمر ﷺ لما أحس بالموت قال لابنه عبد الله: اذهب إلى عائشة واقرئها مني السلام واستأذنها أن أقبر في بيتها مع رسول الله ومع أبي بكر فأتاها عبد الله فأعلمها فقالت : نعم وكرامة ، ثم قالت : يا بني أبلغ عمر سلامي وقل له : لا تدع أمة محمد بلا راع ، استخلف عليهم ولا تدعهم بعدك حملا ، فإني أخشى عليهم الفتنة . فأتى عبد الله فأعلمه فقال : ومن تأمرني أن أستخلف لو أدركت أبا عبيدة بن الجراح باقيا ، استخلفته ووليته فإذا قدمت على ربي فسألني وقال لي : من وليت على أمة محمد ؟ قلت : أي رب ! سمعت عبدك ونبيك يقول : لكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح. ولو أدركت معاذ بن جبل استخلفته ؟ فإذا قدمت على ربي فسألني : من وليت على أمة محمد ؟ قلت : أي رب ! سمعت عبدك ونبيك يقول : إن معاذ بن جبل يأتي بين يدي العلماء يوم القيامة ، ولو أدركت خالد بن وليد ؟ لوليته فإذا قدمت على ربي فسألني : من وليت على أمة محمد ؟ قلت : أي رب ! سمعت عبدك ونبيك يقول : خالد بن وليد سيف من سيوف الله سله على المشركين . ولكني سأستخلف النفر الذي توفي رسول الله وهو عنهم راض] (٢).

الرواية الثانية عشرة :

[عن ابن عباس قال . قال عمر ﷺ : لا أدري ما أصنع بأمة محمد -

---

(١) [سنن البيهقي / ج٨ ص ١٤٩] [الحلية / أبو نعيم ج١ ص٤٤] [الرياض النظرة / ج٢ص ٧٤]

(٢) [الإمامة والسياسة / ابن قتيبة ج١ ص ٤٢] [أعلام النساء /ج ٢ ص٨٧٦]

وذلك قبل أن يطعن – فقلت : ولم تهتم وأنت تجد من تستخلفه عليهم ؟ قال : أصاحبكم يعني عليا ؟ قلت : نعم هو أهل لها في قرابته برسول الله وصهره وسابقته وبلائه . فقال عمر : إن فيه بطالة وفكاهة . قلت : فأين أنت عن طلحة؟ قال : فأين الزهو والنخوة ؟ قلت : عبد الرحمن بن عوف ؟ قال : هو رجل صالح على ضعف . قلت : فسعد ؟ قال : ذاك صاحب مقنت وقتال لا يقوم بقرية لو حمل أمرها . قلت : فالزبير ؟ قال : لقيس مؤمن الرضى كافر الغضب شحيح ، إن هذا الأمر لا يصلح إلا لقوي في غير عنف ، رفيق في غير ضعف ، جواد في غير سرف ، قلت : فأين أنت عن عثمان ؟ قال : لو وليها لحمل بني أبي معيط على رقاب الناس ولو فعلها لقتلوه] (١) .

الرواية الثالثة عشرة :

[عن أبي بكر ﷺ: إن الله بعث محمدا نبيا وللمؤمنين وليا فمن الله تعالى بمقامه بين أظهرنا حتى اختار له الله ما عنده فخلى على الناس أمرهم ليختاروا لأنفسهم في مصلحتهم متفقين لا مختلفين فاختاروني عليهم واليا ولأمورهم راعيا] (٢).

الرواية الرابعة عشرة :

[وما أخرجه مالك من خطبة عمر : أيها الناس ! إني لا أعلمكم من نفسي شيئا تجهلونه أنا عمر ولم أحرص على أمركم ولكن المتوفى أوحى إلي بذلك والله ألهمه ذلك ، وليس أجعل أمانتي إلى أحد ليس لها بأهل ولكن اجعلها من تكون رغبته في التوقير للمسلمين ، أولئك هم أحق بهم ممن سواهم] (٣) .

الرواية الخامسة عشرة :

[وما روي عن ابن عباس قال : قالوا للنبي ﷺ : يا رسول الله ! استخلف علينا بعدك رجلا نعرفه وننهى إليه أمرنا ، فإنا لا ندري ما يكون بعدك . فقال :

---

(١) [أنساب الأشراف / البلاذري ج ٥ ص١٦]

(٢) [الإمامة والسياسة / ج١ ص ١٥] [شرح نهج البلاغة / ج١ ص ٢٢٠] [تاريخ اليعقوبي / ج٢ ص ١٢٥]

(٣) [تيسير الوصول / ج٢ ص ٤٨]

إن استعملت عليكم رجلا فأمركم بطاعة الله فعصيتموه كان معصيته معصيتي ومعصيتي معصية الله عز وجل ، وإن أمركم بمعصية الله فأطعتموه كانت لكم الحجة علي يوم القيامة ، ولكن أكلكم إلى الله عز وجل] (١) .

الرواية السادسة عشرة :

[وما عن حذيفة رضي الله عنه قال : قالوا : يا رسول الله ! لو استخلفت علينا؟ قال : إن أستخلف عليكم خليفة فتعصوه ينزل بكم العذاب . قالوا : لو استخلفت علينا أبا بكر ؟ قال إن أستخلفه عليكم ؟ جدوه قويا في أمر الله ضعيفا في جسده . قالوا : لو استخلفت علينا عمر ؟ قال : إن أستخلفه عليكم تجدوه قويا أمينا لا تأخذه في الله لومة لائم . قالوا : لو استخلفت علينا عليا ؟ قال : إنكم لا تفعلوا وإن تفعلوا تجدوه هاديا مهديا يسلك بكم الطريق المستقيم] (٢).

الرواية السابعة عشرة :

[عن أبي بكر أنه قال في مرضه الذي توفي فيه : وددت إني سألت رسول اللهﷺ لمن هذا الأمر ؟ فلا ينازعه أحد ، ووددت إني كنت سألت هل للأنصار في هذا الأمر نصيب ؟] (٣) .

الرواية الثامنة عشرة :

[عن عائشة قالت : لما احتضر أبو بكر ﷺ دعا عمر فقال : إني مستخلفك على أصحاب رسول الله يا عمر ! وكتب إلى أمراء الأجناد : وليت عليكم عمر ولم آل نفسي ولا المسلمين إلا خيرا] (٤) .

---

(١) [تاريخ بغداد / الخطيب ١٣ ص ١٦٢]
(٢) [المستدرك / الحاكم ج٣ ص ٧٠] [حلية الاولياء / أبو نعيم ج١ ص ٦٤]
(٣) [تاريخ الطبري / ج٤ ص٥٣] [العقد الفريد / ج٢ ص٢٥٤] [الإمامة والسياسة / ج١ ص ١٨] [مروج الذهب / ج١ ص ٤١٤] [تاريخ دمشق / ج٣٠ ص ٣١٤] .
(٤) [تيسير الوصول / للحافظ ابن الربيع ج٢ ص ٤٨]

أقول :

المحصلة النهائية من المجموعة الأولى والثانية من الروايات

ان الناظر إلى المجموعة الأولى والثانية مجتمعتين يتوصل إلى نتيجة **مفادها :**

بطلان دعوى الإمامية من وجود عقيدة تحت مسمى (الوصية) .

وسيتوصل إلى النتيجة نفسها إذا ما نظر إلى كل مجموعة على حدة ، وذلك **لأن :**

المجموعة الأولى تثبت صحة خلافة : (أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي) وبالتالي تبطل عقيدة (الوصية).

والمجموعة الثانية تنفي استخلاف النبيﷺ لاحد بعده، وبالتالي تبطل عقيدة (الوصية) ايضا .

فالمحصلة من كلتا المجموعتين منفردة كانت أو مجتمعة هو نسف عقيدة (الوصية) وجعلها قاعاً صفصفا .

وفي الختام :

اني ما ذكرت هذه المفارقة ولا اوردت هذه الروايات ووضعت هذه الموازين الا من اجل احقاق الحق وابطال الباطل ، وبيان ما هو مدى التردي والاسفاف في بناء الحكم والاستدلال الذي وصل إليه حال علماء هذه الطائفه قبل عامتهم.

وبيان صدق وانصاف علماء أهل السنة، ودقة تعاملهم مع الروايات، وفي ذلك دليل قطعي على انهم لا عداء لهم مع الاخرين- كما يصور علماء الإمامية-، على العكس من مخالفيهم .

ولنتساءل لعل في التساؤل والبحث عن الجواب تتحقق غاية مبتغي المعرفة، وهو ما يريده المنصفون خلاصة لجهدهم :

لماذا هذه الانتقائية ياعلماء الشيعة ؟!

لماذا تركتم كل هذه الروايات وتمسكتم برواية (الدار) ؟!﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ .

لماذا لا ينظر إلى كل هذا الموروث الروائي نظرة واحدة للوصول إلى النتائج الصحيحة، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بالعقيدة ، وما ينبني عليها من تكفير للسواد الاعظم من المسلمين وعلى راسهم صحابة النبي ﷺ ؟!

لماذا لا يتعامل علماء الشيعة مع هذه الروايات حسب ضوابط وقواعد أهل السنة، فهم من اسس هذه العلوم والأصول باعتراف علماء الشيعة انفسهم ؟!

لماذا يجب على علماء أهل السنة ترك كل هذا الروايات ورميها في البحر، والاخذ برواية (الدار) حصراً ، ما دام الجميع يصدرون عن أصل واحد، فالروايات رواياتهم ، والكتب كتبهم ؟!

لماذا علي ان اعتقد بأن النبي ﷺ قد استخلف علياً دون غيره ، وان لم اؤمن بذلك فـي كافر خارج عن الملة ، خالد مخلد في نار جهنم ؟!

لماذا يحاول العالم الشيعي أرغام الاخرين على فهم رواياتهم بفهمه هو لا بفهمهم، وبقواعده هو لا بقواعدهم ، وبفكره المريض هو لا بفكرهم ؟!

لماذا كل هذا الجور والظلم في التعامل مع الاخرين ؟!

قال تعالى : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ .

فاتقوا الله عباد الله وانظروا إلى الأمور بتجرد بعيداً عن كل تعصب يعمي صاحبه ، وعن كل تقليد يثني العزم ، وعن كل جمود على الموروث يمنع الأنصاف.

الوجه الواحد والعشرون :

لم يؤذ علي رضي الله عنه كما أوذي النبي ﷺ

يقرِّر علماء الشيعة أن النبي ﷺ بعد أن أنذر عشيرته في حادثة الدار تفنَّنَ المشركون في أذيَّته وإهانته ، ولقيَ منهم شراً مستطيراً ، فقد قال آية الله مرتضى العاملي في « الصحيح من السيرة » ما نصه :

[وبعد أن أنذر ﷺ عشيرته الاقربين . وبعد أن انتشر أمر نبوته ﷺ في مكة، بدأت قريش تتعرض لشخص النبي ﷺ بالاستهزاء والسخرية ، وأنواع التهم، كما يظهر؟ إذ أنهم قد عرفوا جدية القضية ، وأدركوا أبعادها . فبادروا

إلى تلك الاساليب بهدف الحط منه ﷺ أمام الرأي العام ، وابتذال شخصيته] [1].

ثم قال :

[عذب المشركون خبَّاب بن الأرتّ ، وأمَّ شريك ، ومصعب بن عمير، وغيرهم ممن لا مجال لذكرهم ، وبيان ما جرى عليهم] [2].

نقول :

يلزم من هذا الإقرار أن يكون الأذى قد مسّ علياً رضي الله عنه أيضاً كما قد مسّ الرسول ﷺ ؛ لأنَّه حامل الرَّاية من بعده ، ووليُّ عهْدِه ، فهو أحرص الناس على دوام هذا الملك واستمراره ، فحريٌّ بالمشركين بعد إذ سمعوا عَهْد النَّبيّ إليه أن يوسعوه ضرباً ، وشتماً ، وتنكيلاً شيئاً لا يقلُّ عمَّا لقيه النبيُّ ﷺ إلا أن واقع الحال كما يذكر مرتضى في « الصحيح من السيرة » أن الأذى قد صُبَّ على النبيِّ ﷺ فحسب !!

كما يمكننا القول :

من الأولى ان تكون الأذية موجهة إليه جعفر بن أبي طالب الذي هاجر إلى الحبشة نتيجة هذه الأذية ، أم إلى أخيه الخليفة علي بن أبي طالب ؟

إنه رضي الله عنه بوصفه خليفة للمسلمين بعد صاحب الدعوة والرسالة ﷺ هو أجدر بأن يعذب وينكل به ممن ذكرت من عموم الصحابة مثل : خبَّاب بن الأرتّ ، وأمَّ شريك ، ومصعب بن عمير ... .

فما بالهم يغفُلون عن الرَّجُلِ الثاني في هذه الدعوة الجديدة وينأون عن إذايته!!!!

ويتوجَّب عليَّ في مثل هذا الموطن أن أهتَبِل الفرصة وأنبِّه على أمرٍ طالما وقع فيه الشيعة ، وهو: أنهم لكي يثبتوا (الإمامة) يتعسَّفون في سبيلهم إليها الطريق، فأوداهم هذا التنطُّع في عمياء ، وأصبحوا يخبطون خبط عشواء، فتراهم يأتون بالشيء ونقيضه في الوقت نفسه ، ومن الجهة ذاتها.

الوجه الثاني والعشرون :

(1) [الصحيح من السيرة / السيد جعفر مرتضى ج ٣ ص ٨٠]

(2) [الصحيح من السيرة / السيد جعفر مرتضى ج ٣ ص٨٩]

مبيت علي ﷺ على فراش النبي ﷺ يسقط رواية الدار

كما هو معلوم ان الحوادث التاريخية في جريانها ، وفي تسلسلها ، وفي بناء الاثار والنتائج عليها ، نجد بينها ترابطاً وتعلقاً كبيراً جداً ، اما من جهة التكامل، أو الاثبات ، أو من جهة النفي .

فالحوادث المتاخرة بما يحيط بها من متعلقات ، وبما يجري فيها من أمور صادرة عمن عايشها ، وبما يترتب عليها من قرارات ونتائج تكون حاكمة على الحوادث التي تقدمت عليها من حيث الزمن ، واعني بذلك ان الحادثة المتقدمة تكون هي الاساس والمنطلق لما سيحدث في المجريات التي تحصل بعدها.

وعلى سبيل المثال لتقريب الصورة ، أقول :

نفرض ان رجلاً قام بقتل شخص معين (حادثة متاخرة) وبعد البحث عن اسباب هذا القتل أو الدافع من وراء حصول هذه الحادثة نجد ان الشخص المجني عليه أو المقتول قام سابقاً بقتل اب هذه الرجل (القاتل) (حادثة متقدمة) .

إذن فحادثة القتل قد انبنت على تلك الحادثة القديمة ، والحادثة المتاخرة التي حصلت كانت ردة فعل ، ومبنية من حيث النتيجة والاثر على الحادثة المتقدمة.

وهنا في مبحثنا هذا وفيما يتعلق في صلب هذا الموضوع (حديث الدار) نجد حوادث تاريخية حصلت للامام علي ﷺ بعد هذه الحادثة المدعاة ، تثبت بلا شك بطلانها ، وتحقق بما جرى فيها من أمور الحقيقة التي توصلنا إليها من عدم امكانية اثبات مثل هكذا قضية .

هذه الحادثة والتي هي معلومة عند الجميع هي مبيت علي ﷺ في فراش النبي ﷺ ليلة الهجرة ، إذ ان ما حصل من أمور في هذه الليلة ، وما جرى على ايدي المشركين الذين دخلوا إلى بيت النبي ﷺ مريدين قتله ، فوجدوا حينها علياً نائماً في الفراش فتركوه ولم يتعرضوا له ، يتنافى مع حادثة الدار انفة الذكر لأن علياً ﷺ لو كان وهو المفروض يعلم من حاله انه منصب ، وصي، وخليفة، لما ترك من غير اتخاد اجراء في حقه .

ولكن ترك اتخاذ أي اجراء ، ومع تخلف كل اللوازم التي ينبغي عقلاً وواقعاً حصولها ليلة الهجرة وما بعدها ، لم يبق لنا الا القول بأن حادثة الدار لا وجود لها ، ولا أثر صدر منها على واقع الناس في مكة ذلك الوقت .

ولبيان مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بحادثة مبيت علي رضي الله عنه ليلة الهجرة وما بعدها ، ولاهمية هذه الحادثة في المنظور العقدي الاسلامي اثرت ادخالها في ثنايا هذا البحث للتعلق به من جهة وللاثر العميم الفائدة لهذه الحادثة على جميع قضايا الدين والتي هي محل خلاف بين الفرق * .

*** مبيت علي ﷺ على فراش النبي ﷺ لا يرى فيه أي نصر للاسلام**

عمل علماء الشيعة من مبيت علي رضي الله عنه في فراش النبي ﷺ فضيلة ما بعدها فضيلة، وانتقصوا من فضيلة الهجرة ، هذه الحادثة التي وثقها الله في كتابه والتي صارت قراناً يتلى إلى يوم القيامة ، مع العلم ان الله لم يوثق مبيت علي في فراشه، فكتبوا عن هذا المبيت الكتب والمقالات ، وذكروا أنه لولاه لما كان هناك دين، ولا كان هناك اسلام ولا مسلمون .

قال مرتضى العاملي في كتابه الصحيح من السيرة (ج٤ ص ١٨):

[ان مبيت علي في فراش النبي ﷺ قد ضيع الفرصة على قريش وافشل ما كانت دبرته في النبي ﷺ وكان أيضاً سببا لتمكين الدين واعلاء كلمة الحق] .

أقول :

لا أجد ان مبيت علي ﷺ على فراش النبي ﷺ قد ضيع الفرصة على قريش، ولا اجد فيه أي نصر للاسلام ، ولا فيه شيء من التمكين واعلاء كلمة الحق كما يدعي، فإن مبيت علي ﷺ لم يغير شيئاً من عزم قريش واصرارهم على قتل النبي ﷺ ومتابعته.

فاذا رجعنا إلى الرواية وما يتعلق بها من ملابسات .

فاننا سنجد ان المشركين الذين يريدون قتل النبي ﷺ ذهبوا إلى بيته ﷺ ففوجئوا بوجود علي نائماً في فراش النبي ﷺ فسواءً كان علي نائماً في فراشه ، أو كان فراشه خالياً ، أو كان في فراشه عمر ، أو خديجة ، أو أبو طالب ... أو أي شخص آخر ... أو جماد ، أو جان ... فلا تغيير في الأمر ، فإن قريش قد عقدت العزم للذهاب إلى بيت النبي ﷺ قصد قتله لاعتقادها بوجوده ﷺ في البيت ، فذهبت إلى بيته فوجدت علياً ولم تجد النبي ﷺ فانطلقت مرة أخرى للبحث عنه ، فمجيئهم للبيت هو تحصيل حاصل المقصود منه البحث عن النبي ﷺ والظفر به لقتله سواء كان البيت فارغاً أو كان فيه أحد .

متى يكون مبيت علي نصراً للاسلام

=

سقوط (حديث الدار) بالضربة القاضية

=

وان سأل سائل متى إذن يكون مبيت علي نصراً للاسلام وتتحقق فيه تضييع الفرصة على قريش في محاولتها قتل النبيﷺ ؟

وللجواب على ذلك نقول ان هذه القضية لا يمكن ان تتصور الا بعد تحقق احدى حالتين:

الاولى :

ان يكون علي رضي الله عنه قد قاتل قريشاً وقتل منهم ، ونتج عن ذلك منعهم من الذهاب وراء النبي ﷺ ، لكن هذا لم يحصل مع العلم انه الصنديد الشجاع داحي باب خيبر ، بل ولم يحاول ذلك حتى لمجرد تاخيرهم من الذهاب وراء النبي ﷺ ، وإنما تركهم يذهبون من حيث اتوا ساعين وراء مقصدهم الذي جاؤوا من اجله .

والأدهى من ذلك أن نجد بعض الروايات الشيعيَّة تُورِد أن قريشاً ضربت علياً وأهانته.

قال الكاشاني في تفسيره (ج٢ ص٢٩٦)، والطبرسي في اعلام الورى (ج١ص ٦٩):

[فلما أصبحت قريش وثبوا إلى الحجرة وقصدوا الفراش فوثب علي في وجوههم فقال: ما شأنكم ، قالوا له : أين محمد ﷺ ؟

قال : جعلتموني عليه رقيبا ؟ ألستم قلتم نخرجه من بلادنا فقد خرج عنكم ، فأقبلوا يضربونه، ويقولون أنت تخدعنا منذ الليلة ، فتفرقوا في الجبال] .

الثانية :

لو قام المشركون بقتل علي رضي الله عنه اعتقاداً منهم انه النبيﷺ واطمئنوا على قتله ، وذهبوا إلى ديارهم معتقدين انهم قتلوا النبيﷺ وعلى أثر هذا الفعل قاموا بترك مطاردة النبيﷺ ، فعند ذلك يكون علي قد فدى النبيﷺ وحفظه من المشركين، وبقيام علي بهذا الدور يكون قد ادى خدمة كبيرة للاسلام .

ولكن حقيقة الأمر ان شيئاً من ذلك لم يحصل ، ولم نر في المنقول أي اشارة لاي ردة فعل تحققت من جانب علي .

ونتيجة لذلك ومع تخلف تحقق أي احتمال مؤثر فاني لا اجد أي نفع في مبيت علي رضي الله عنه في فراش النبيﷺ ، ولا اعتقد اصالةً ان النبي ﷺ قد وضعه متقصداً ليبيت في فراشه كخطة تمَويهيه منه ﷺ لكي يحمي نفسه بها ، وإنما مبيته كان من اجل رد الامانات ليس الا ، كما ورد ذلك في الأخبار والسير .

فعلي رضي الله عنه كان يعيش في بيت النبي ﷺ هذه الفترة من حياته – وكما هو معروف ان النبي ﷺ هو من قام بتربيته – فهو أعلم الجميع بأصحاب هذه الامانات لذلك ابقاه النبي ﷺ ليقوم بهذا الدور .

وهذا الأمر (حديث الدار) تبطله حادثة الهجرة ، واقصد ما جرى في منام عليﷺ مكان النبيﷺ في بيته ليلتها وهذا الابطال يتوضح من خلال العرض الاتي :

عندما وجد الباحثون عن النبيﷺ علياً ﷺ في الفراش تركوه ولم يتخذوا في حقه اجراءً ، ذلك انهم لم يكونوا يرون ان لهذا الرجل ذلك القدر الكبير في ذلك الوقت، ولم يكن من البارزين الذين يخشى جانبهم ، أو تحذر بوائقهم ، فلو كانوا يشعرون من جانبه الخطر أو يعرفون له مقاماً خاصاً عند النبي ﷺ (كأن يكون وزيراً أو وصياً يخلفه من بعده) لما تركوه مطلقاً بل لبادروا بالاجهاز عليه بقتله تحقيقاً لمطلبين :

الأول :

ايذاء النبيﷺ بذلك القتل خصوصاً مع توافر الأسباب الكثيرة الداعية لهذا الايذاء مما هو معلوم عند الجميع .

ثانياً :

تحقيق نصر لهم يشكل دافعاً معنوياً وذلك باسقاطهم رمزاً من رموز الإسلام (باعتباره وصياً له) واطاحتهم عنصراً بارزاً من عناصره ، وفي اضعف الاحوال كان من الممكن ان يقوموا باعتقاله ليحققوا معه ، ويتوصلوا عن طريق هذا التحقيق إلى اسرار النبيﷺ وبعض شؤونه حكمه ووجهته التي هرب إليها لأن النائب دائماً يكون صاحب سر وعالماً بالدواخل والمفاصل لاحتمالين توليه في أي وقت .

بل تركوا الوصي عليﷺ يهاجر مع (الفواطم) – وهن : فاطمة بنت اسد امه، وفاطمة بنت رسول الله ﷺ ، وفاطمة بنت الزبير بن عبد المطلب، وفاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب – إلى المدينة بوضح النهار بعد ثلاثة ايام من هجرة النبي ﷺ من دون التعرض له ، أو ايقافه ، أو حجزه ، أو المساومة عليه كما حصل مع الكثير من الصحابة !!

أقول مع عدم تحقق هذه الأمور فيعلم يقيناً من ذلك انهم لا يعرفون أصلاً ان علياً هو خليفته من بعده – علماً ان دعوة النبيﷺ للحاضرين وتنصيب

عليﷺ حسب ادعاء الشيعة في (حديث الدار) كانت خاصة بعشيرته ، فالحادثة ان صحت فهي مشهورة قد تداولها الناس فيما بينهم وعليه فمثل هذا الأمر من المؤكد انه معروف عند الجميع- وانه صاحب شأن وشأو كبيرٍ وعظيم، ولم يكونوا يرون فيه ذلك الرمز المؤثر ، ولا الراس المدبر ، بل يرونه شخصاً يستحق الشفقة فلذلك تركوه ولم يعبؤا به .

لماذا لم يقتل عليﷺ وأهل بيته بعد وفاة النبيﷺ

ومن نافلة القول نشير إلى حادثة لها ارتباط وثيق بما ذكرناه هنا لكنها تختلف من حيث الزمن هذه الحادثة تصويرها يكون بطرح السؤال الاتي :

إذا كان عليﷺ منصوصاً على ولايته ، ومنصباً تنصيباً الهياً هو وابناؤه من بعده إلى ان يرث الله الأرض ومن عليها ، فلماذا ياترى لم يقم اعداؤه، ومناوئوه ، ومنافسوه على السلطة بقتله ، وتصفيته نهائياً تخلصاً منه، ليرتاح بالهم ، وليصفو لهم جو الزعامة ، وليرفعوا عنهم شبح المنافسة مستقبلاً من أي مطالبٍ بما يدعي انه حقه ؟

والطرح لتساؤلنا هذا دفعنا إليه ان هناك فرصاً ذهبية توافرت للمنافسين للقضاء على عليﷺ تماماً كالذي حدث ليلة الهجرة ، واقصد هنا عندما مات النبيﷺ، وجرى ما جرى - ايام السقيفة وما بعدها - ، ومرت على عليﷺ وذريته ايام ذل ، ومهانة ، وانكسار ، لم يمر بها أحد مثلهم - طوال ثلاثة قرون - وكان من الممكن ان يتخلص عدوهم منهم بكل سهولة ، فالعقل أمام هذا الحال لا بد ان يحار ويفكر ليصل في المسالة إلى جواب يقنع ، ويتماشى مع الواقع والسنن * .

---

* لعل كل صاحب عقل يقف امام هذه الحقيقة ويقابلها بما يدعيه الشيعة في عليﷺ وامامته ، ويسأل ما هو التخريج لهذا الأمر ؟

والجواب ان تخريج الشيعة اقبح من ادعائهم ، فهم يوردون لحل هذا الاشكال المتمثل بعدم قتل الخلفاء وقريش لعليﷺ اي امر يفيدهم حتى لو كان فيه طعن بعلي ﷺ كنقلهم لكلام ابن أبي الحديد مستأنسين به في هذا المقام مع ما فيه من انتقاص كبير بعلي ﷺ فقد وصفوه بالـــ (الحذاء) - اجله الله - لا لشئ الا لسد هذه الثغرة.

=

الخوارج قتلوا علياً ﷺ بدون أي عناء

والجواب على هذا التساؤل لا يخرج عن كون علي ﷺ لم يكن أصلاً معروفاً عند الناس وقتها كونه اماماً منصوصاً عليه ، فضلاً عن أولاده .

فلذلك لم يتخذوا في حقه أي اجراء يتناسب مع هذا الحال الذي هو عليه ، لأن الواقع يحكم على مثل هذه الصور بضرورة اتخاذ اجراء حازم يتناسب مع تلك الوقائع التي جرت ذلك الوقت ، والدليل على ان القتل له كان في متناول اليد .

ولم يجرِ عليه لكونه اماماً منصوصاً عليه حادثة قتله نفسها فعلي ﷺ قتل

=

وإليك نص الكلام منقولاً من كتاب البحار للمجلسي (ج ٢٩ ص ١٣٩) ، وكتاب بيت الاحزان لعباس القمي(ص ١٣٧) لتعرف أن دعاوى هؤلاء في الإمامة فوق كل اعتبار عندهم :

[قال إبن أبي الحديد ، سئلت النقيب أبا جعفر يحيى بن زيد ، فقلت له إني لأعجب من علي عليه السلام كيف بقي تلك المدة الطويلة بعد وفاة رسول الله ﷺ : وكيف ما اغتيل وفتك في جوف منزله مع تلظي الأكباد عليه ، فقال :

لولا أنه أرغم أنفه بالتراب ، ووضع خده في حضيض الأرض لقتل ، ولكنه أخمل نفسه واشتغل بالعبادة والصلاة والنظر في القرآن ، وخرج عن ذلك الزي الأول وذلك الشعار ، ونسي السيف وصار كالفاتك ، يتوب ويصير سايحا في الأرض أو راهبا في الجبال ، فلما أطاع القوم الذين ولوا الأمر وصار أذل لهم من (الحذاء) تركوه وسكتوا عنه .

ولم تكن العرب لتقدم عليه إلا بمواطاة من متولي الأمر وباطن في السر منه ، فلما لم يكن لولاة الأمر باعث وداع إلى قتله وقع الأمساك عنه ، ولولا ذلك لقتل ، ثم الأجل بعد معقل حصين].

أقول :

قولوا لي بربكم ياأصحاب العقول ، هل توجد اهانة لعلي ﷺ أكبر من هذه على وجه الأرض؟ امثل علي ﷺ يوصف بهذا الوصف بانه كـ (الحذاء) معاذ الله، أو انه ارغم انفه بالتراب ، وانه وضع نفسه في حضيض الأرض ... وغيرها من الكلمات التي لو قيلت بحق اجبن الناس لما رضاها لنفسه ، ولا رضى أهله بها له ، فكيف بعلي البطل المغوار ؟! اترك الجواب لكم .

بسهولة على يد انسان خالفه في قضية ، ولم يكن عندما قتله مدفوعاً من قبل اعداء الإمامة ومغتصبيها ، ولا ماجوراً لهم بل القضية معروفة وهي خلافه مع (الخوارج) فكيف يقال بعد ذلك انه إمام منصب منصوص عليه ، والذي يترتب على بقائه فضح من سبقه ، وجر البساط من تحت ارجلهم في اي وقت، ويكون شوكة في اعينهم على طول الزمن .

ما أصاب الأئمة من قتل وسجن اصاب غيرهم

وهذا الذي ذكرناه بخصوص علي ﷺ ينسحب حكماً إلى أولاده ، فالتاريخ واضح بوقائعه فهم لم توجه اليهم سهام التصفية والتخلص مطلقاً ابتداءً ، فهم كانوا معتبرين تلك الاوقات اناس أصحاب وجاهة ومنزلة عظيمة ، تزوجوا من الخلفاء – الجواد (رحمه الله) تزوج أم الفضل اخت المامون– ، بل وصلت درجتهم بأن صاروا ولاة عهد (علي بن موسى الرضا) .

لا يمسهم طرف ما داموا سائرين على نهج العرف المطلوب – وهو عدم المساس بكرسي الخلافة – ، وان حدث طارىء بحقهم – من قتل أو سجن –، فانما كان بسبب مخالفة لذلك النهج ادت بهم إلى بعض المصائب التي وصلوا إليها .

فالحسين ﷺ عندما قتل لم يقتل ابتداءً لكونه اماماً منافساً يطالب بحقه الالهي المنصوص عليه ، وإنما قتل عندما خرج على السلطان غير مبايع له ، وهذه الحال كما مرت عليه مرت على غيره ممن خرجوا على السلطان وقتلوا كـ (عبد الله ابن الزبير ، وسعيد بن جبير ، وزيد بن علي ... وغيرهم الكثير) ممن ملئت باسمائهم كتب التاريخ .

وكذلك بالنسبة إلى من سجن أو اعتقل لم يكن الدافع لذلك كونه امام منصوص عليه والا لحصل ذلك ابتداءً وتم اتخاذ الاجراء المناسب بحقه ، لكنه عندما شكل ربما بعضهم الخطر على الاستقرار ، أو خشي من بروزه اشعال فتنة تم ابعاده عن الساحة كما جرى (للكاظم) وهو ليس بدعاً في ذلك .

بل الذي جرى عليه جرى على غيره ممن لم يكن موافقاً للسير العام الذي ينتهجه السلاطين (فابو حنيفة) حبس وجلد ، والإمام (مالك) ضرب حتى

خلعت اكتافه ، والإمام (أحمد) حبس سنتين وصار يدار به من سجن إلى سجن مع تعذيبه بالضرب بالسوط حتى تناثر لحم ظهره ، كل هذا لانهم لم يكونوا موافقين للسير العام الذي عليه السلاطين انذاك .

لو رجعنا إلى كتب التاريخ ، فإنَّنَا سنجد أنَّ (القتل ، والسجن ، والاضطهاد) الذي لحق غيرهم من (أولاد الحسن ، والطالبِيِّين ، وعلماء أهل السنة) كان أضعاف ما لحق بالأئمة الاثني عشر من العذاب ، وما محنة (خلق القرآن) ببعيدة عن أذهان السادة القراء ، وهي التي ذهب ضحيتها الآلاف من علماء أهل السنة بين قتيل وسجين .

فرص ذهبية لقطع نسل الإمامة

لقد سنحت للخلفاء الظلمة الطغاة الذين لا يتورَّعون عن سفك الدماء- بزعمهم- فرصاً ذهبية كثيرة تُمكِّنهم من القضاء على الإمام في وقتهم وبتر سلسلة الإمامة المتَّصلة ، فما بالهم لا يُقدِمُون على مثل هذا الصنيع وقد قتلوا من الهاشميين والطالبين أُنَاساً كثيرين.

وإني أرمي هنا إلى ما فعله عبيد الله بن زياد الذي أكثر القتل في جيش الحسينﷺ في حادثة (كربلاء) ، وأبقى على (زين العابدين) ، وأرسل به أسيراً إلى (يزيد) ، فلو كانت للإمامة المزعومة آنذاك ذِكْرٌ ، وللأئمة الاثنيْ عشر أصل ما كان يزيد بن معاوية ليعفوَ عن زين العابدين﵇ سليل الإمامة وسيد آل البيت وقد تلطَّخت يداه بدماء ذرية عليﷺ ، ولو قَتَل زينَ العابدين﵇ وهو وقتئذٍ صغيرٌ ليس له عقب لقطع يزيد نسل الإمامة ومحاها من ذاكرة التاريخ .

واقصد هنا أيضاً ما كان من الأئمة صغار السن وهم (الجواد ، والهادي) إذ كانت اعمارهم عند توليهم منصب الإمامة تتراوح بين (٦ – ٨) سنوات، وهم بذلك لم يعقبوا بعد لانتفاء الزواج عنهم ، ولان بالقضاء عليهم وهم صغار سد للمخاطر التي قد تترتب على هذا الفعل وهم كبار بقطع امكانية نقل الإمامة إلى ذريتهم .

فلو كان هؤلاء معلوماً حقيقةً انهم ائمة ، وان هؤلاء السلاطين يسعون

للتخلص منهم لتشكيلهم خطراً على كراسيهم ، فلماذا ينتظرونهم حتى يكبروا في السن وينجبوا خليفةً لهم ثم يقوموا بقتلهم أو سمهم- كما يدعي الشيعة – ؟

ليس للائمة أي منصب الهي

إذن بالنتيجة لو كانوا هؤلاء حقيقةً منصوصاً عليهم كائمة في القرآن والسنة، منصبين الهياً لهذا المنصب ، ولهم هذه الهالة العظيمة ، والمنزلة الرفيعة ، وبالمقابل اعداؤهم ومخالفوهم على درجة عالية من الشر والعداوة ، ودافع الانتقام عندهم كبير وشديد ، والفرص امامهم كانت متعددة وفي متناول اليد ، لما تخلف استئصال شأفتهم من الوجود تخلصاً منهم ومن شرهم نهائياً ، وسداً لباب المخاطر والفتن التي من الممكن ان تنغص الجو وتكدره على المقابل.

ولما لم يحصل هذا فالقطعي انهم لم يكونوا كذلك ، بل حتى لم يكونوا مصدر خطر يستدعي التفكير والانشغال وهذا ما يستقيم مع واقع الحال في ذلك الزمان وفقهه على مقتضى السنن والمعطيات فمن وجد غير هذا فعليه قبل الكلام ان يبرز المعطيات لنرى هل يستقيم كلامه أو لا ؟

الإمام كالنبيﷺ

هذا الذي ذكرناه يتعلق بمن كانت له عداوة ومنافسة مع الأئمة من علي واولاده بخصوص قضية الزعامة ، والسلطة ، والتنافس على كرسي دنيوي، وبقيت هناك اشارة مهمة وعظيمة من حيث الشان ندخل لها من خلال الباب الاتي :

الإمام في صورة من يعتقده ، هو منصب تنصيباً الهياً ليقوم بدور اكمال الدين وايضاحه ، وفض النزاعات ، والحكم في المستجدات ، إذن فهو يمثل الإسلام جملة وتفصيلاً ، فهو دعامة له كما كان النبيﷺ كذلك ومبلغ لمراد الله كما كان النبيﷺ وبه يحفظ الدين ويبقى الإسلام اسلاما ، أقول :

حاول اليهود قتل النبي ﷺ مرات عديدة

إذا كان هذا هو حال الإمام ، وهذه صورته الظاهرة للعيان ، فلماذا لم توجه إليه سهام الاعداء ؟ ولماذا لم يتعرض لمؤامراتهم ، ومضايقاتهم ، ومحاولاتهم للقضاء عليه ؟ فاذا كان هو بهذه الصورة ، وبهدمه يهدم الإسلام ، فكيف يتركه اليهود العدو الأول والاشد والاضر للاسلام والمسلمين ؟

ان اليهود لم ينفكوا معادين للنبيﷺ وحاولوا مرات ومرات القضاء عليه، وتدمير دينه ، حتى وصل بهم الأمر إلى التحالف مع اعدائه للقضاء على حوزة الإسلام كلها في المدينة ، فجرت عند ذاك معركة (الاحزاب والخندق) وجرى ما جرى بعدها لليهود من النبي ﷺ فقال الله تعالى في حقهم : ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ (المائدة: من الآية٨٢)، واحدى الأسباب المهمة لعدائهم للنبيﷺ كانت معرفتهم له بانه نبي قال تعالى : ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ (البقرة: من الآية١٤٦).

لماذا لم يقتل اليهود الإمام علياً ﷺ أو أحد من أولاده ؟

وكذلك الأئمة إذا كانوا معروفين عندهم ومذكورين في كتبهم – كما يدعي الشيعة –.

روى الكليني في الكافي :

[عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَالَ :

وَلَايَةُ عَلِيٍّ عليه السلام مَكْتُوبَةٌ فِي جَمِيعِ صُحُفِ الأنبياء ، وَلَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ رَسُولًا إِلَّا بِنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَوَصِيِّهِ عَلِي عليه السلام] [1].

فكيف ياترى سيكون حالهم معهم ، اقل ما في الأمر انهم سيشوهون صورتهم ويدعون عليهم الاباطيل ، ويضعون عليهم الخبائث والرذائل ، محاولين بذلك تسقيطهم لأن بتسقيطهم تسقيطاً للاسلام ، وتكذيباً لدعوى العصمة لهم .

(١) [أصول الكافي / الكليني ج ١ ص ٤٣٧]

فكيف إذا كان من السهولة بمكان لليهود ان يقتلوهم لأن اعداءهم – مغتصبي الخلافة – ذوو قوة ونفوذ ، والائمة ذو ضعف وذلة ، فمصلحة اليهود مع اعداء الأئمة مشتركة ، جامعها القضاء على هؤلاء بهدف التخلص منهم بالنسبة لمخالفيهم ، والقضاء على الإسلام بالنسبة لليهود ، ولكن هذا لم يحصل ولا لمرة واحدة .

قتل اليهود للائمة يعني القضاء على الاسلام

لاننا نعتقد جازمين بأن اليهود ما كانت ليَغْمِضَ لها جفنٌ ، أو تكْتَحل بنوم ولا زالت في الأئمة الاثني عشر عين تطرف ، لو أدرك اليهود أنهم حقاً أئمَّة الإسلام على الصورة المدعاة عند الشيعة ، وأنَّهم يأتون ليكمّلوا الدِّين ويتِمُّونه، ويظهرون حججه القويمة ويبيِّنونه ، وسيخرج من ذريتهم (المهدي المنتظر) الذي سيحاربهم ويقضي عليهم ، وعلى نحلتهم نهائياً ، وأنَّ في القضاء عليهم زوال دوحة الإسلام ، فالدواعي للقيام بهذا العمل إذن متوافرة ، والأسباب إليه متظافرة؛ إذ يملكون من الأعوان والأجناد من يصل إلى مخابئ الأئمة ، ويختلي بهم !!

وان بالقضاء عليهم القضاء على الإسلام الحقيقي وانهاؤه للابد ، مع وجود الجو الملائم لهذا ، بوجود اعداء اقوياء يمكن ان يسلطوا عليهم ، وذو قوة ضاربة با نابها تحيط بالأئمة ، فلن يتركوهم على الأرض مطلقا ولن يتركوا لهم اثرا، ولكن هذا أيضاً لم يحصل بل ان التاريخ من اوله إلى اخره لم ينقل صورة واحدة للمؤامرة على الأئمة من قبل اليهود ، ولا محاولات التصفية والاغتيال، والقضاء عليهم ، والتحالف مع اعدائهم في سبيل استئصال شأفتهم .

فليت شعري لِمَ هذا التواني!!

ما عوَّدتْنا يهودُ إلا أن تحرز قصب السبق في هذه المواطن!!

ما عوَّدتْنا يهودُ أن تتقاعس عن مثل هذه الغاية ، عجباً لها! ما الذي انتابها؟؟

لكِنْ كلُّ هذا لم يكن ، والتاريخ لم ينقل إلينا بين دفَّتيه أنَّ أحداً من الأئمة تعرَّض لمؤامرةٍ من هذا القبيل حاكها بنو إسرائيل .

اليهودي (عبد الله بن سبأ) ودوره في شق عصا المسلمين

ولكن مع علم اليهود اليقيني إن الإسلام قد ثبت وترسخ وضرب أطنابه في الأرض بوجود القرآن وسنة النبي ﷺ وانتشار صحابته في كل مكان ، الا انهم لم يظلوا مكتوفي الأيدي ، فذلك ليس من شيمهم ، لا يهنأ لهم بالٌ إذا لم يُثيروا الخلافات والنزاعات بين المسلمين ؛ يسعِّرون نارها ، ويُذْكُون أُوَارها، ويثيرون الغبار من حولها ، ولم تخبْ مساعيهم لتدمير هذا الدين ، فدفعوا اسفيناً بين المسلمين بإدخالهم جسم غريب داخل الجسد الإسلامي باسم التشيع لعلي رضي الله عنه وأهل بيته ينخر فيه من الداخل ، فقد أسَّس اليهودي (عبد الله بن سبأ) مذهب الشيعة وأقامه على سُوقه متّخذاً حبَّ آل البيت مطيَّة إلى ذلك ، مستدلاً بأدلة أوهى من خيط العنكبوت ، وخير إجابةٍ عنها السكوت!!! تقبَّلتها أفئدة لا خلاق لها ، حُرِمت فضيلة العقل ، وفقدت نعمةَ الإدراك .

قد تبيَّن لك أخي القارئ أن أُكْذُوبة الأئمة من صنيعهم ، وأسطورة الإمامة من ألاعيبهم ، وإلا كيف يجْنُون على أنفسهم ، ويهدمون بيوتهم بمعاولهم وقد علموا أن هؤلاء الأئمة سيكون من نسلهم مَنْ سوف يستأصل شأفتهم، ويُبيد ذريَّتهم !!!

نسف الإمامة المزعومة

وهذا الذي ذكرناه بالنسبة إلى اليهود ينسحب حكماً على اعداء الإسلام المبغضين له المتمنين زواله والمتشوقين للاحاق الاذى به ، من المشركين، والنصارى، والمجوس وغيرهم ، فلما لم يتحقق أي شيء من هذا ، لم يكن لنا الا ان نقول :

بانهم لم يروا فيهم هذه المنزلة ، ولم يعرفوا لهم هذا المنصب ، ولم ينظروا اليهم على كونهم صورة الإسلام واصله ، فلذلك لم ينتفضوا اتجاههم ، ولم يتخذوا في حقهم اجراء يتناسب مع المقام الذي يزعم لهم .

ان الكلام هنا واضح إلى درجة بحيث ان مجرد الالتفات له يكفي في تصوره ولا يجعل امكانية في العقل أو مجالاً للتصديق بقضية الإمامة المزعومة، بل انها تنسف من حيث اساسها فانتفاء المجابهة والعداء الحقيقي من

قبل اناس يتشوقون لتحقيق نصر لهم وكسر في اعدائهم ينفي وجود الاثر والمؤثر في هذه القضية ، أي انتفاء كون الإمامة اثراً موجوداً له تحقق وتاثير وملموس على ساحة الصراع انذاك . فلذلك ننصح بمجرد التفات الذهن إلى هذا الأمر لتتضح الصورة الحقيقية لقضية الإمامة موضع البحث .

الوجه الثالث والعشرون :

أين وعد النبي ؟!!!

هذا الوجه على جانب كبير من الاهمية فهو يسلط الضوء على مدلول ينبغي تحققه في حالة القول بثبوت هذه الحادثة ان هذه الفرضية المبنية على لزوم التحقق لمدلول هذه الحادثة انبنت من مفهومه ، هذا المفهوم المتمثل بـ (الوعد) منه صلى الله عليه وسلم .

فالعرض الذي قدمه النبي ﷺ للحاضرين كان بمثابة وعداً ملزماً له ينبغي تحققه عند تمام شروطه ، وثبوت الواقع الذي يحصل فيه .

فالنبي ﷺ طلب من الحاضرين ان يؤازروه ويناصروه ووعدهم مقابل ذلك بالوصاية والخلافة ، فمتى ما تحققت المؤازرة والمناصرة فالوعد منه ينبغي لزوماً تحققه باعتباره الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى ، ولا يقول الا الحق ، ولا يخرج منه الا الصدق ، وتخلف وعده ، وعدم انفاذ ما عاهد به امر غير وارد مطلقاً عليه ، ومتعارض معارضة تامة مع الثابت له مما يختص به بحكم كونه نبياً ورسولاً .

لذا فالذي يرجع إلى واقع الذي حصل لا يجد ان لهذا (الوعد) اثراً متحققاً على الواقع ، فبعد موت النبي ﷺ ينبغي بمقتضى وعده لعلي رضي الله عنه ان يكون هو الوصي والخليفة مهما كانت الملابسات ، واياً كانت الظروف .

ولكن واقع الحال الذي تحقق ان هذا (الوعد) لم ينجز مطلقاً ، ولم تتوفر له أي اسباب شرعية أو قدرية للمثول امام الحاضرين وقتها من اجل تحقيقه، فالذي تولى الأمر بعد النبي ﷺ أبو بكر ، والذي تولى بعده عمر ، ثم عثمان رضي الله عنهم جميعاً ، ولم يكن هناك أثر لهذا (الوعد) الذي وعد به النبي ﷺ .

لذا فنحن امام حالين لا ثالث لهما :

اما ان وعد النبي ﷺ الذي وعد به من قبل نصرته ومؤازرته لم ينجز ، ولم يتحقق ، أو لا .

فإن كان الاحتمال الأول :

وهو ان (الوعد) لم ينجز فهذا مما لا يمكن ان يقبل مطلقاً تعليقه بشخص النبي ﷺ ، فالنبي ﷺ كما ذكرنا هو الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى ، فكل امر يخبر به فهو صدق لا محال ، ومتحقق لا شك .

لذا فالمتتبع لاخبار النبي ﷺ لا يجد مطلقاً أي تخلف لما وعد به ، واي نكول عما عاهد به ، واي تخلف عن اخبار غيبي اخبر به .

وهذه عقيدة المسلمين في الصادر عنه ﷺ التي يتعاملون بموجبها مع الأخبار الواردة عنه في الغيبيات والوعود ، ويتصرفون بمقتضاها في تعليل الحوادث التي تعتريهم وتصيبهم .

فلو كان حقاً ان النبي ﷺ وعد علياً بهذا الوعد الخطير والكبير الذي ينبني عليه مصير الأمة ، ويتوقف عليه رسم معالم كيان الدين بعد موته ﷺ ، وهو قد صار بمقتضى تصريح النبي ﷺ به عقيدة من العقائد الغيبية كالايمان باليوم الآخر التي ينبغي على المسلمين جميعاً وقتها اعتقادها .

فالنبي ﷺ اخبر عن امر مستقبلاً بانه متى ما مات فإن علياً رضي الله عنه سيكون هو وصيه وخليفته ، وان هذا الأمر هو الثابت والمستقر في الوجدان الذي لا ينتظر المسلمون الا تحققه واقعاً ، وانه مهما كانت الظروف والملابسات المانعة فإن وعد الرسول ﷺ الذي هو بمثابة وعد الله لا بد ان يتحقق ، فلا القوة الجبارة تمنع من تحققه ، ولا الضعف الموعود له يمنع من توليه، ولا الفتن والاحداث والوقائع تقف حائلاً دون قيامه ، فلا أبو بكر رضي الله عنه ، ولا حزبه ، ولا المهاجرين ولا الانصار ولا السقيفة بمن حضرها ممكن ان تمنع وعد الله ورسول .

فالله قادر لاجل تحقيق وعده ، ووعد رسوله ان يمحو كل عائق يقف صاداً دون تحقيقه ، بأن يصرف انظار الناس إلى حقيقة المتولي – أبو بكر مثلاً – فيقومون عليه لاجل تحقيق وعد الله ورسوله ، أو قادر ان ينزل عذاب من عنده

على المتجاوزين على وعده ووعد رسوله يكون سبباً لتحقيق هذا (الوعد) ومؤثراً في ايجاده وجعله واقعاً حقيقياً .

فالقضية إذن دخلت في حيز التصديق لاخبار النبي ﷺ والتي بتخلفه لا يمكن بعد ذلك ان يعلق حكم جازم بصدق ما اخبر به النبي ﷺ ، إذ ان جميع الحوادث المنقولة عنه سواءاً منها المحدد بامد أو غير المحددة قد تحققت ووقعت، والوعود منه سواءاً كانت لاناس معينين ، أو للامة جميعاً قد انفذت وانجزت.

من مثل :

* علامات الساعة التي اخبر بها .

* ووعده للصحابة في غزوة الاحزاب وهم محاصرون مقهورون فتح الروم وفارس .

* وكوعده لسراقة بن مالك بسواري كسرى .

* وكوعده بنشر الامان في جزيرة العرب حتى ان الراكب ليسير من صنعاء إلى مكة لا يخاف الا الله والذئب على غنمه .

* وكفتح القسطنطينية التي ظل المسلمون ينتظرونه قرون طويلة من الزمان– حوالي (١٠) قرون – ولم يشكوا لحظة في تحقق هذا الفتح ، ولم يتوانوا عن العمل لاجله انطلاقاً من تصديقهم لخبر النبي ﷺ بأنها ستفتح ، وتحقق لهم هذا الأمر على يد الفاتح العظيم محمد (رحمه الله) الذي شرف بأن يكون المصداق الذي تحقق به وعد الرسول ﷺ .

اذن فـ (الوعد) الخاص بكون علي ﷺ هو الوصي والخليفة بعد موت النبي ﷺ لم يتحقق ، وهو مخالف لما عليه حال الرسول ﷺ ولما يختص به من صفات بحكم قوته ورسالته من صدقه في الأخبار وعدله في الاحكام هذا هو الاحتمال الأول والذي نفاه الواقع نفياً تاماً .

يبقى الاحتمال الثاني :

وهو انه لم يكن هناك وعد أصلاً من النبي ﷺ لعلي بامامتة ولا خلافته ، وهذا الاحتمال هو الراجح ، وهو الذي تدل عليه مجريات الاحداث والوقائع الحاصلة والخارج المتحقق بعد موت النبي ﷺ ، وهو الذي يتوافق مع رسالة

النبي ﷺ ونبوته ، والقاضي بصدق ما يخبر به وصحة ما يحكم ويقضي بمضامينة ، وهو المناسب مع الحكم على هذه الحادثة بأنها باطلة وغير صحيحة.

فهذا الاحتمال يقوى بكثرة المرجحات المثبتة له والعاضدة لاختياره وتبنيه، وهو الذي به يحفظ قدر النبوة ، ويصان جانبها ، وتبقى ثابتة على الأصول الموضوعة لها التي ينبغي على الجميع الإيمان بها من التصديق بما يخبر به النبي ﷺ من الإيمان بتحقق وعده ، وانفاذ امره ومن كونه لا يقول الا الحق، ولا ينطق عن الهوى .

إذن فإن أي اشارة لوعد من النبي ﷺ لعلي بالإمامة لا يمكن ان يقبل بناءاً على الأصول المعتمدة في معتقد النبوة ، وان أي ادعاء بأن النبي ﷺ وعد علياً بامامة أو خلافة لا يمكن اعتماده لتسببه في خرم الاصل الثابت في معتقد النبوة ولمخالفته الواقع المتحقق بعد موته ﷺ حيث تولى غير علي رضي الله عنه منصب الإمامة والخلافة .

وكما ان هذا الحكم يثبت بخصوص علي رضي الله عنه فهو يثبت أيضاً للائمة من بعده الذين يدعي الشيعة انحصار الإمامة بوعده صلى الله عليه وسلم لهم بذلك عندما قال :

(الأئمة من بعدي اثنا عشر) .

فهذا لم يتحقق مطلقاً بحق هؤلاء ، فلم يتولى أحد منهم الأمر ، ولم يكن اميراً عاماً للمؤمنين تجتمع عليه الكلمة وتحقق له الشوكة ، والمنعة ، والنصرة.

لذا وانطلاقاً من التصديق باخبار النبي ﷺ فإن هذا الحديث يمكن ان يحمل على أي شخص ممن تولى الأمر بعد موت النبي ﷺ ولكنه لا يحمل مطلقاً على ائمة الشيعة الذين يدعون لعدم انطباقهم عليهم جملة وتفصيلاً .

فمن غير المعقول ان يتخلف هذا (الوعد) عن الأئمة جميعاً ، وحتى الذي تحقق لهم لم يكن هذا التحقق كما ابلغ النبي ﷺ من كونه يتولى الأمر بعد موته مباشرة بالنص عليه شرعاً .

النتيجة ان هذا (الوعد) منه ﷺ لا يمكن قبوله أو الحكم عليه بالتحقق والوجود بل المناسب له الموافق بما عليه حاله ورده وببطلانه والحكم عليه بانه

مكذوب ملفق مختلق لما يترتب عليه في حال القول بصحته من الطعن بنبوته والخدش برسالته ، والتشيك بأخباره ووعوده .

الوجه الرابع والعشرون :

روايات الشيعة تحكم ببطلان حديث الدَّار

أنَّ حديث الدار حديث موضوع غيرُ نسيب ، وأنَّه من مرويَّات أهل السنَّة – كما سنثبت ذلك لاحقاً – ، وأنَّ الشيعة تلقَّفوه منهم يرُومُونه برهاناً على عقيدة الإماسة التي ملؤوا بها الأسماع ، على الرغم من رد أهل السنة له وتضعيفهم إياه.

لكن ثمَّة أمر لا بدَّ من أن نَجلُوَهُ أمام نواظر القرَّاء ، أنَّنا نجد في كتب الشيعة روايات ووقائع كثيرة العدد ممتدة في الزمان منها ما هو عن الأئمة المعصومين تنفي تعيين النبي ﷺ للخليفة بعده ، وتؤكِّد جهل الصحابة الكرام، وأهل بيت النبي ﷺ بمن سيكون خليفته ، حتى إلى ما قبل وفاته ﷺ بأيام أو ساعات .

وعليه يتظافر واقع كل من السنة والشيعة لرد هذه الحادثة ، ولا يبقى للشيعة أي مجال للتمسك بها والدندنة حولها .

ومن هذه الأحاديث الدَّالَّة على ما ذكرنا ما جمعه الشيخ فيصل نور في كتابه «الإمامة والنص» ، حيث ذكر مجموعة من الأحاديث تروي حوادثَ مختلفة تثبت عدم معرفة النبي ﷺ وأصحابه بوجود وصيٍّ أو خليفة للنَّبي ﷺ لا في بداية دعوة النَّبيِّ ﷺ ، ولا قبل وفاته ، ومنها :

الحديث الأول :

ما ورد بعد الهجرة ، فقد رووا عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال :

[قال رسول الله ﷺ: إن الله تبارك وتعالى أوحى إليَّ أنه جاعل لي من أمتي أخاً ووارثاً وخليفةً ووصياً، فقلت: يا رب، من هو؟

فأوحى إليَّ عز وجل: يا محمد، إنه إمام أمتك ، وحجتي عليها بعدك، فقلت: يا رب، من هو؟

فأوحى إلي عز وجل: يا محمد، ذاك من أحبه ويحبني، ذاك المجاهد في

سبيلي، والمقاتل لناكثي عهدي، والقاسطين في حكمي، والمارقين من ديني، ذاك وليي حقاً، زوج ابنتك، وأبو ولدك علي بن أبي طالب] (١).

قال الشيخ فيصل نور معلقاً على هذه الرواية :

لا أقل في تاريخ هذه الرواية من أنه بعد السنة الثالثة للهجرة، بدليل قول الله عز وجل: زوج ابنتك وأبو ولدك ، ولا شك – وباعتبار كل ما مرَّ بك في هذا الباب– أنه سيتبادر إلى ذهنك عند قراءتك لبداية الرواية أن المقصود هو علي بن أبي طالب ﷺ.

فواعجباً هل غاب ذلك عمن كان سبباً في النص على إمامة علي ﷺ، بل يستفصل ويسأل حتى يبين الله أوصافه ثم يذكر له اسمه .

الحديث الثاني :

ثم يروي لنا القوم بعد هذا :

[أن النبي ﷺ لا يزال يسأل ربه أن يجعل علياً وصيه وخليفته من بعده، وأن يجعل الإمامة في الحسن والحسين] (٢).

الحديث الثالث :

وحين سأله جابر بن عبدالله الأنصاري ﷺ – بزعمهم– عن وصيه من بعده أمسك عنه عشراً لا يجيبه معتذراً بانتظار وحي السماء ، ثم قال له:

[يا جابر، ألا أخبرك عما سألتني ؟ فقلت: بأبي أنت وأمي، والله لقد سكتَّ عني حتى ظننت أنك وجدت عَلَيَّ، فقال: ما وجدت عليك يا جابر، ولكن كنت

---

(١) [أمالي الصدوق / ص ٣٢٧ [[البحار ج ٣٨ ص ١٠٧] [إثبات الهداة / ج ٢ ص ٦٧] -

(٢) [عيون أخبار الرضا / ص٢٢٠] [الكافي / ج٨ ص٣٠٩] [إثبات الهداة / ج ٢ ص ٩٤، ١٢٢، ١٤١– ج ٣ ص ٨٤] [البرهان / ج١ ص ٢٧٩ – ج٢ ص ٢٠٩ – ج ٣ ص ٣٦] [تأويل الآيات / ج ١ ص ١٠٦، ٢٢٤، ٣١٠] [البحار / ج٢٣ ص٢٢١، ١٤٥ – ج ٣٦ ص ٨٠، ١٠٠، ١٢٦، ١٤٧ – ج ٣٨ ص ٩٢، ١١٠، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٦، ٣٢٩ – ج ٣٩ ص ٢٩٠ – ج ٤٠ ص٦١] [أمالي الصدوق/ ص ٢٨] [كنز الكراجكي/ ص ٢٠٨] [قرب الإسناد / ص ١٤] [المناقب / ج١ ص٥٥٠] [نور الثقلين / ج ٣ ص٢٧٦].

أنتظر ما يأتيني من السماء، فأتاني جبرئيل عليه السلام فقال:

يا محمد، ربك يقول: إن علي بن أبي طالب وصيك، وخليفتك على أهلك وأمتك] (١) .

الحديث الرابع :

ومثلها عن سلمان الفارسي ﷺ حين سأله: من وصيك من أمتك فإنه لم يُبْعث نبي إلا كان له وصي من أمته ؟ فقال رسول الله ﷺ:

لم يبيَّن لي بعد، فمكثت ما شاء الله أن أمكث ، ثم دخلت المسجد فناداني، فقال:

يا سلمان، سألتني عن وصيي من أمتي فهل تدري من كان وصي موسى من أمته؟ فقلت: يوشع بن نون فتاه، فقال: هل تدري لِم كان أوصى إليه؟ فقلت: الله ورسوله أعلم، قال: أوصى إليه لأنه كان أعلم أمته بعده، ووصيي وأعلم أمتي بعدي علي بن أبي طالب] (٢) .

قال الشيخ فيصل نور معلقاً على هذه الروايات ، ما نصه :

ولا تحتاج هذه الروايات إلى تعليق ، فكيف يستقيم أن يجهل جابر بن عبدالله الأنصاري وسلمان الفارسي رضي الله عنهما(٣)، مما علم من الدين بالضرورة باعتقاد القوم، حتى سألا رسول الله ﷺ الذي غاب عنه هو أيضاً بزعم القوم من قال عنه : إن مدار قبول الأعمال على القول بإمامته ، ولولاه لما خلق الله الأكوان... إلى آخر ما مرَّ ذكره ، حتى انتظر نزول الوحي به بعد عشر، ولا أدري أهي أيام أو شهور أو سنين، ولكن لا يغيب عن بالك أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة كما هو معلوم من علم الأصول.

---

(١) [أمالي الطوسي / ص ١٩٣] [أمالي المفيد / ٩٩] [البحار / ج ٣٨ ص ١١٤] [إثبات الهداة / ج ٢ ص٩٦] .

(٢) [أمالي الصدوق / ص٢١] [البحار / ج ٣٨ ص ١٨)] [إثبات الهداة / ج ٢ ص٥٠]

(٣) انظر روايات أخرى عنهما: [اكمال الدين / ص ٢٤٦] [منتخب الأثر / ص٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٩، ١٠١، ١٠٨، ١٥٩] [مذهب أهل البيت / ص١٦] [وصي الرسول الأعظم/ ص٣٣] [إثبات الوصية/ ص١٥، ١٨]

الحديث الخامس :

وفي يوم الخندق ذكر القوم أن النبيﷺ قال :

لما انتدب عمروٌ للمبارزة ، وجعل يقول: هل من مبارز؟ والمسلمون يتجاوزون عنه، فركز رمحه على خيمة النبيﷺ ، وقال: ابرز يا محمد، فقال النبي ﷺ: من يقوم إلى مبارزته فله الإمامة بعدي؟ فنكل الناس عنه، فقال: ادن مني يا علي، فنزع عمامته السحاب من رأسه وعممه بها وأعطاه سيفه، وقال: امض لشأنك، ثم قال: اللهم أعنه. وروي أنه لما قتل عمراً أنشد أبياتاً منها:

قد قال إذ عممني عمامة أنت الذي بعدي له الإمامة](١) .

قال الشيخ معلقاً :

فانظر معي إلى هذه الرواية، فرغم أن أحداثها وقعت في السنة الخامسة للهجرة حيث غزوة الخندق، لكن لا زال أعظم أركان الدين عند القوم غير مبيّن، وكنت أنتظر من علي بن أبي طالب ؓ أن يستدرك الأمر ويخبر النبيﷺ بأن أمر الإمامة قد انتهى بتعيينه خليفة له منذ أن نزل قوله عز وجل: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤)، ولكن لم يحصل ذلك.

فضلاً عن الروايات التي أوردناها، وفضلاً عن مليوني عام قبل الخلق، ويزيد من حيرتي صمت الصحابة رضوان الله عليهم، وعدم استدراك أحد منهم ذلك، ولَعَلِّي أجد عند القوم ما يذهب عني حيرتي.

الحديث السادس :

وتتكرر القضية في موطن آخر، فقد روى القوم :

[أن علياً خرج في سرية ثلاثة أيام لا يأتيه جبرئيل بخبره ولا خبر من الأرض، وأقبلت فاطمة بالحسن والحسين تقول: أوشك أن يؤتم هذين الغلامين، فأسبل النبيﷺ عينيه يبكي، ثم قال:

معاشر الناس، من يأتيني بخبر علي أبشره بالجنة، وافترق الناس في الطلب لعظم ما رأوه بالنبي، وخرج العواتق، فأقبل عامر بن قتادة يبشره بعلي،

(١) [البحار /ج ٤١ ص ٨٨].

وهبط جبرئيل عليه السلام على النبي فأخبره بما كان فيه][1].

قال الشيخ فيصل :

ولسائل أن يسأل القوم عن كل هذا الخوف ، والقلق ، والاضطراب الذي استدعى إعلان حالة الطوارئ، وتفرق الناس في الأرض، وخروج العواتق، ونزول جبرئيل من أجل الخوف من موت أمير المؤمنين علي ﷺ، وهم يرون أن الرسول ﷺ لا زال حَياً ماثلاً أمامهم ، فكيف يفترض موت الخلف قبل السلف مادام هناك نص على خلافته بعد النبي ﷺ ؟

الحديث السابع :

نعود إلى مسألة الخوف من موت اللاحق قبل السابق، ففي الغزوة نفسها وبعد أن خرج علي بن أبي طالب ﷺ لمبارزة عمرو، قال رسول الله ﷺ:

[اللهم إنك أخذت مني عبيدة بن الحارث يوم بدر، وحمزة بن عبد المطلب يوم أحد، وهذا أخي علي بن أبي طالب، رب لا تذرني فرداً وأنت خير الوارثين][2].

الحديث الثامن :

وفي فتح مكة وجد متعلقاً بأستار الكعبة يسأل الله عز وجل العضد، ناسياً كل ما ذكرناه من مقدمة الباب حتى الرواية السابقة ، حتى استوجب غضب جبريل عليه السلام بزعم القوم، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

[رأيت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة متعلقاً بأستار الكعبة وهو يقول: اللهم ابعث إليَّ من بني عمي من يعضدني، فهبط جبرئيل كالمغضب، فقال: يا محمد، أو ليس قد أيدك الله بسيف من سيوف الله مجرد على أعداء الله ؟ يعني بذلك علي بن أبي طالب] [3] .

فلاحظ متى كان فتح مكة!

---

(١) [الخصال/ ص٩٥] [أمالي الصدوق/ ص ٩٣] [البحار/ ج ٤١ ص٧٤].

(٢) [البحار / ج٢٠ ص ٢١٥ - ج ٣٨ ص٣٠٠، ٣٠٩ - ج ٣٩ ص ٣] [البرهان/ ج ٣ ص٧١] [تأويل الآيات/ ج١ ص ٣٢٩]

(٣) [المناقب / ج٢ ص٦٧] [البحار / ج ٤١ ص ٦١]

الحديث التاسع :

ثم نراه في غدير خم وقد هبط عليه جبرئيل عليه السلام بأمر من الله عز وجل بنصب علي ﷺ بزعمهم، متسائلاً عن هذا الولي الذي سيكون من بعده، حيث قالوا:

[إن جبرئيل عليه السلام نزل يوم غدير خم، فقال: يا محمد، إن الله يأمرك أن تعلم أمتك ولاية من فرضت طاعته ومن يقوم بأمرهم من بعدك، وأكّد ذلك في كتابه، فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ (النساء:٥٩)، فقال: إي ربي، ومن ولي أمرهم بعدي؟ فقال: من هو لم يشرك بي طرفة عين، ولم يعبد وثناً ولا أقسم بزلم، علي بن أبي طالب أمير المؤمنين][١].

الحديث العاشر :

ولما قرب أجله ، روى القوم أنه صلى الله عليه وسلم قال :

[ما قبض الله نبياً حتى أمره أن يوصي إلى عشيرته من عصبته، وفي لفظ: إلى أفضل عشيرته من عصبته، وأمرني أن أوصي، فقلت: إلى من يا رب؟ فقال:

أوص يا محمد إلى ابن عمك علي بن أبي طالب، فإني قد أثبته في الكتب السالفة، وكتبت فيها أنه وصيك، وعلى ذلك أخذت ميثاق الخلائق ومواثيق أنبيائي ورسلي، وأخذت مواثيقهم لي بالربوبية، ولك يا محمد بالنبوة، ولعلي بن أبي طالب بالولاية] [٢] .

قال الشيخ معلقاً على هذه الروايات :

لا شك أن ورود إمامته في الكتب السالفة يقتضي ورود ذلك في القرآن من باب أولى، فبذلك يكون جهله صلى الله عليه وسلم ممتنعاً من هذه الجهة، أما خلافه ففيه إسقاط للمعتقد من أصله .

---

(١) [كشف اليقين/ ص١٣١] [البحار / ج ٣٧ ص٣٢٤]

(٢) [أمالي الطوسي / ص ١٠٢] [البحار/ ج ١٥ ص ١٨ - ج ٢٦ ص ٢٧٢ - ج ٣٨ ص١١١] [إثبات الهداة / ج٢ ص ٩٣] [تأويل الآيات / ج٢ ص ٥٦٦] [البرهان/ ج ٤ ص ١٤٨] [بشارة المصطفى/ ص٣٩]

وأمر آخر في الرواية :

وهو أن الله تعالى إن كان قد أخذ المواثيق بإمامته رضي الله عنه على الخلائق بما فيهم الأنبياء والرسل عليهم السلام، فلا شك أن خير البشر صلى الله عليه وسلم على رأسهم، فكيف جهل بهذا الميثاق ؟

الحديث الحادي عشر :

ثم يروي لنا القوم :

[أنه صلى الله عليه وسلم بكى عند موته، فجاءه جبرئيل، وقال: لم تبكي؟ قال: لأجل أمتي، من لهم بعدي؟ فرجع ، ثم قال: إن الله تعالى يقول: أنا خليفتك في أمتك] (١).

فنِعمَ سببُ البكاء، ونعم الخليفة الله عز وجل الذي لم يشأ أن يجمع هذه الأمة المرحومة على ضلالة، فقد كان صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يخشى على أمر أمته من بعده كما تذكر روايات القوم، وكان يُذَكِّر الوالي بعده، ويقول :

أُذَكِّر الله الوالي من بعدي على أمتي إلا ترحّم على جماعة المسلمين، فأجلّ كبيرهم، ورحم ضعيفهم، ووقر عالمهم، ولم يُضرَّ بهم فيذلهم، ولم يفقرهم فيكفرهم، ولم يغلق بابه دونهم فيأكل قويهم ضعيفهم... إلخ.

وكان ذلك آخر كلام تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم على منبره، كما ذكر القوم ذلك عن الصادق(٢).

وهذه النصائح إن كانت موجهة إلى الإمام المعصوم فهي عبث لا فائدة منها، إذ إن المعصوم ليس بحاجة إلى توجيه علني على رؤوس الملأ كهذا، أما إن كانت النصائح موجهة إلى من سيغتصب الخلافة من الإمام المعصوم –حسب معتقد القوم– فإن عبثيتها ستكون أشد، إذ إن من تجرأ على اغتصاب الخلافة من الإمام المعصوم رغم كل ما مرَّ من نصوص لإثباتها لن يردعه حديث أو حديثان، فما هي الفائدة المرجوة من هذه النصائح ؟

---

(١) [المناقب / ج٣ ص ٢٦٨] [البحار/ ج٣٩ ص٨٥]

(٢) [الكافي/ ج١ص٤٠٦] [البحار / ج٢٢ص٤٩٥ – ج٢٧ص٢٤٧ – ج١٠٠ ص٣٢] [قرب الإسناد / ص٤٨]

وبهذه الروايات التي لا تخلو من فوائد أخرى لا تخفى على القارئ اللبيب، تسقط جميع الروايات الآنفة الذكر من مليوني سنة قبل الخلق إلى موته صلى الله عليه وسلم في السنة الحادية عشرة للهجرة .

ونجتزئ بهذا القدر من الروايات في جهل أو غياب النص عنه صلى الله عليه وسلم بزعم القوم[1] ، لما التزمنا به في المقدمة من الاقتصار على ذكر بعض الأمثلة في كل موضوع لا حصر جميع الروايات ، ولما سنورده من روايات أخرى تجدها مبثوثة في طيات هذا الكتاب[2]] . انتهى كلامه .

أقول :

أحاديث كثيرة في مصنَّفات الشيعة تأتي على بنيان (الإمامة) من القواعد، وتجعل الاستدلال بحديث الدار من ساقط القول ؛ لأنَّها تكشف لنا أنَّ النبيَّ ﷺ، واقرب المقربين من أهل بيته ، وأصحابَهُ الكرام لم يكونوا على عِلْمٍ بمن سيُنَصَّب خليفة بعد النبيِّ ﷺ .

بل إنَّهم رضي الله عنهم لم يكونوا ينْكَهُون العيش دونه ، وما كان خيالهم يتصوَّر أن يرحل إلى الرفيق الأعلى ويدعهم عليه الصلاة والسلام ، ولا أدلَّ على ذلك من أنَّ واحداً منهم لم يسأل عن زمن مُكْثِه بينهم ، ولم يجلْ بخاطرهم طرفة عين ىـه مفارقهم .

---

(١) للمزيد انظر: [منتخب الأثر / ص٢٩، ١٠٤، ٢٠٠] [البحار / ج١٤ص٢٠٧ – ج١٦ص٣١٧– ج١٧ص٣٠٩ – ج١٨ص٣٧٠،٢٠٥، ٩٧ – ج٢٣ص٢٧٢ – ج٢٤ص١٨١ – ج٣٦ص١٥٩،١٥٨ –ج٣٧ ص٣٠٦ – ج٣٨ص١٥٧ – ج٤٠ص١٨ – ج٤٤ص١٩٨، ٢٢٥] [المحتضر / ص١٠٧، ١٤٣] [تأويل الآيات / ج١ص٢٧٣، ٢٧٦ – ج٢ص٥٧٨، ٥٧٩، ٥٩٦، ٥٩٧] [اليقين / ص١٥٨] [البرهان/ ج٤ص١٧٢، ١٧٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٥١٢] [الخصال / ص٢٩٣] [بشارة المصطفى / ص٤٩] [كشف اليقين / ص٥٠، ٨٨] [مدينة المعاجز / ص٧٣] [تفسير العسكري/ ص١٥٨] [البصائر / ص٤٦٨، ٤٦٩] [الكافي / ج١ص٤٦٤] [نور الثقلين/ ج٢ص٢٠٤ – ج٥ص١٣] [إثبات الهداة / ج١ص٥٢٥) – ج ٢ ص١٩٦)] [الروضة/ ص ٣٧٨] [أمالي الطوسي / ص١٠٦]

(٢) بتصرف : [الإمامة والنص / فيصل نور ص ٥٧ – ٧٨]

وهذه الروايات تدلُّ دلالة واضحة على تخبُّطهم في سلوك سبيل الاستدلال لأهمِّ عقيدة عندهم ؛ لتضارب هذه الروايات فيما بينها ، ومخالفتها للمسلمات عندهم * .

---

* ما هو السبب الحقيقي لسكوت علي رضي الله عنه عن المطالبة بحقه في الخلافة ؟

ان هذا التضارب والاختلاف في الروايات الشيعية لم يقتصر على هذه القضية فقط، بل تعداه إلى مواضيع أخرى تتعلق بعقيدة (الإمامة) ايضاً، من بينها :

السبب الحقيقي لسكوت علي ﷺ عن المطالبة بحقه في الخلافة ، أو الخروج في سبيلها والتصدي للغاصبين .

فاختلفت اقوالهم ورواياتهم في ذلك ، فمنهم من قال ان سبب سكوته هو الحفاظ على بيضة الإسلام ، وعدم شق عصا المسلمين وزرع الفرقة بينهم ، وهذا ما نص عليه عبد الحسين شرف الدين في مراجعاته (ص ٣٨٧)، حيث قال :

[لكنه أراد الاحتفاظ بحقه في الخلافة ، والاحتجاج على من عدل عنه بها على وجه لا تشق بهما للمسلمين عصا ، ولا تقع بينهم فتنة ينتهزها عدوهم ،... وحين رأى أن حفظ الإسلام ، ورد عادية أعدائه موقوفان في تلك الأيام على الموادعة والمسالمة، شق بنفسه طريق الموادعة ، وآثر مسالمة القائمين في الأمر احتفاظا بالأمة، واحتياطا على الملة ، وضنا بالدين، وإيثارا للآجلة على العاجلة ، وقياما بالواجب شرعا وعقلا من تقديم الأهم – في مقام التعارض – على المهم ، فالظروف يومئذ لا تسع مقاومة بسيف ، ولا مقارعة بحجة] .

* اما راي الشيخ محمد رضا المظفر في السقيفة (ص ١٥٠)، فيخالف قول عبد الحسين حيث اعتبر ان قلة الناصر هو السبب في عدم خروجه للمطالبة بالخلافة، حيث قال :

[الموقف الدقيق يظهر للمتتبع أن الإمام كان يرى وجوب مناهضة القوم حتى يأخذ حقه منهم. ويستشعر ذلك من سيرته معهم ومن كثير من أقواله التي منها قوله في الشقشقية عن حربه لأهل الجمل ومعاوية :

(أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء ألا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم ، لألقيت حبلها على غاربها ولسقيت آخرها بكأس أولها) .

فانظر إلى موقع كلمته : (لسقيت آخرها بكأس أولها) ، فإنه يريد أن يقول :

إن زهدي بالدنيا يدعو إلى أن أترك حقي في المرة الأخيرة كما تركته في المرة الأولى ، ولكن الفرق كبير بين الحالين :

ففي الأولى لم تقم علي الحجة في القتال لفقدان الناصر دون هذه المرة ، فلا يسعني أن

=

ينازعني سؤال لا بُدَّ من طرحه :

إذا كانت روايات آل البيت – السالفة الذكر – كما وصفنا وهي من الكثرة بحيث تبلغ مبلغ التواتر ولا نجد لأحد من علمائكم تضعيفاً لها ، أو طعنـاً فـي

=

أعرض عنها هذه المرة وأسقيها بالكأس الذي سقيت به أولها يوم طويت عنها كشحا وصبرت على القذى. وأصرح من ذلك ما كان يقوله :

(لو وجدت أربعين ذوي عزم منهم لناهضت القوم) وهذا ما عده معاوية من ذنوبه، وذلك فيما كتب إليه من قوله : (فمهما نسيت فلا أنسى قولك لأبي سفيان لما حركك وهيجك لو وجدت أربعين ذوي عزم منهم لناهضت القوم ، فما يوم المسلمين منك بواحد) ، ولم ينكر أمير المؤمنين هذا القول في جوابه على هذا الكتاب] .

* وهناك روايات شيعية تصرح بأن سبب سكوته كان بامر من النبيﷺ، الا ان يجد الناصر ، وهذا ما ذكره سليم بن قيس في كتابه (ص ٢١٥) .

* اما الصدوق في علله (ج١ ص ١٧٠) فذكر ان سبب السكوت هو قول النبيﷺ لعلي: [ما كان الله ليجمع لأهل هذا البيت الخلافة والنبوة] .

أقول :

هكذا اختلفت أقوال علماء الإمامية في سبب سكوت عليﷺ، ومن دون اتفاق بينهم على السبب الحقيقي، ومن دون ان يذكروا لنا أدلة صحيحة عنه ﷺ، أو عن أحد من اولاده المعصومين تثبت ما ذهبوا إليه من أقوال .

فعندي هذه الأقوال ما هي الا تخرصات ورجم بالغيب عودنا عليه علماء الإمامية في محاولاتهم المستمرة لاخراج التبريرات لهذه الخلافة المزعومة.

فلماذا هذا التناقض في الأقوال ؟!

ولماذا لم ترد رواية واحدة صحيحة عن طريق صاحب الشأن (عليﷺ) تبين السبب الحقيقي لسكوته ؟!

ولماذا لم ترد مثل هذه الرواية عن ذرية عليﷺ المعصومة لتبين للمخالفين وللامة جمعاء سبب سكوته، مع العلم ان هذا السؤال كان يطرح وبقوة على الساحة الاسلامية وقتها؟!

ثم ان في قول الإمامية ان علياﷺ لم يستطع ان يجمع اربعين رجلاً لنصرته يعد انتقاصاً من قدر سيدنا عليﷺ ومكانته في الأمة وبين الصحابة ؟!

فاين أصحاب بيعة الغدير الـ (١٢٠) ألف عن مناصرة عليﷺ ؟! واين بنو هاشم وبنو عبد المطلب ، أجميعهم خافوا؟! أجميعهم جبنوا ؟!

ثبوتها، فلماذا عدلتم عنها وتمسكتم بـذيل حـديث لا تعرفـه أئمـتكم ، وإنمـا انتزعتموه من كتب أهل السنة الذين يُجْمِعون على ضعفه ؟

فإن ادعيتم بطلان رواياتكم التي ذكرنا طرفاً منهـا زوراً وكـذبا وميناً ، ادعينا هلاك حديث (الدار) حقاً وصدقاً ، وحديث الدار هـذا يخـالف حـديث (الصفا) المتَّفق على صحَّته عندنا ، والله على ما نقـول شـهيد !! فمـالكم لا ترجون لله وقاراً.

ومما يُثِير الرَّيْب أنَّ رواياتكم المذكورة آنفاً يستدل بها الكثير من علمـائكم لإثبات إمامة علي رضي الله عنه ، ولم يضعفها واحد منهم . بينما أجمعت كلمة محدثي أهل السنة على وضع حديث (الدار) .

فشتَّانَ بين مرويات أهل السنَّة وأقوال علمائهم في حديث الـدار ، وبـين مرويَّات الشيعة واستدلال علمائهم بهذه الروايات .

وإليك إضافة إلى ما سبق هذين الحديثين اللذين نطق بهما المصـطفى ﷺ قبل وفاته بأيام قليلة ، ويستشهد بهما علماء الشيعة لإثبات إمامة علـي رضي الله عنه ، ولا شاهد فيهما ؛ لأنه لا يعلم لحد ذلك الوقت من هو وصيه :

الحديث الأول :

[في قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ أبو جعفر بن بابويه فـي الامـالي بطرق كثيرة ... عن الصادق عن آبائه عليهم السلام واللفظ له قال :

لما مرض النبي ﷺ مرضه الذي توفي فيه اجتمع إليه أهل بيته ، واصحابه فقالوا:

يا رسول الله ان حدث بك حدث فمن لنا بعدك ومن القائم فينا بأمرك ؟ فلـم يجبهم جوابا وسكت منهم .

فلما كان اليوم الثاني أعادوا عليه القول فلم يجبهم عن شئ مما سألوه .

فلما كان اليوم الثالث قالوا : يا رسول الله ان حدث بك حادث فمن لنا بعدك ومن القائم لنا بأمرك ؟ فقال لهم :

إذا كان غدا هبط نجم من السماء في دار رجل من اصحابي فانظروا مـن هو فهو خليفتي فيكم من بعدي والقائم بأمري ، ولم يكن فيهم أحد إلا وهو يطمع

أن يقول له أنت القائم من بعدي .

فلما كان اليوم الرابع جلس كل واحد منهم في حجرته ينتظر هبوط النجم إذا انقض نجم من السماء قد علا ضوئه على ضوء الدنيا حتى وقع في حجرة علي فماج القوم وقالوا لقد ضل هذا الرجل وغوى وما ينطق في ابن عمه إلا بالهوى فأنزل الله في ذلك ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ الآيات] [1].

ويقال ونزل :﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ﴾ (البقرة – ٨٧) ، وفي رواية نوف البكالي انه سقط في منزل علي نجم أضاءت له المدينة وما حولها، والنجم كانت الزهرة وقيل بل الثريا[2].

حديثان يسقطان جميع استدلالات الشيعة على إمامة علي رضي الله عنه

أقول :

هذا الحديث والأحاديث التي سبقته تهدم كلَّ ما بناه علماء الشيعة من عقائد فاسدة استناداً إلى أحاديث : (الدار ، والغدير ، والأئمة الاثني عشر... وغيرها).

وهذه الرواية تصوِّر حدثاً وقع قبل وفاة النبي ﷺ بأيام ، بل بساعات ، وكان الحضور في داره أهل بيته وفي مقدِّمتهم علي رضي الله عنه ، فهم ليسوا من الغرباء، ولا من الذين تأخَّر إسلامهم فلم يشهدوا المشاهد ، ولم يخبُروا أحاديث الرسول ﷺ وأقواله وأفعاله .

استمرَّ سؤالهم النبيُّ ﷺ عن الخليفة من بعده ثلاثة أيام متتالية ، حتى أخبرهم النبيُّ ﷺ في اليوم الثالث بأن آية ذلك سقوط نجم يوم غدٍ في بيت أحد

(1) [مناقب آل أبي طالب / ج ٢ ص ٢١٤] [بحار الأنوار / ج ٣٥ ص ٢٧٣] [امالي الصدوق / ص ٣٤٨] [تفسير نور الثقلين / ج٥ ص ١٤٥] [غاية المرام / ج٤ ص ٣٢٣] [اثبات الهداة / ج٢ ص ٧٠، ١٦٩ ، ١٧٩] [تأويل الايات الظاهرة / ج ٢ ص ٦٢١] .

(2) [مناقب آل أبي طالب / ابن شهر آشوب ج ٢ ص ٢١٤] [بحار الأنوار / المجلسي ج ٣٥ ص ٢٧٣]

الأصحاب ، فمن يسقط النجم في داره هو الخليفة والوصي من بعده .

لقد كانو مجتمعين حوله يشهدون مرض موته ، ويرقبون وجعه الشديد وتسلّط الحُمّى على جسده الشريف وهم يرون المنيَّة تحُومُ حوله وتترصَّدُه ، فبادروه يسألونه عن خليفته إذا حُمَّ القضاءُ ، ألا يدلُّ هذا على أنَّه عليه الصلاة والسلام لم يعيِّن خليفة طيلة ثلاثة وعشرين عاماً من رسالته!!!

إذن فحادثة الدار التي سبقت هذا الخطب الجلل بما يربو على عشرين عاماً لم يكن لها أصل ؛ إذ لو كان لقال قائلٌ منهم :

ألا تذكرون حادثة (الدار) حين عهد النبيُّ ﷺ لعليٍّ رضي الله عنه وجعله خليفته ووصيه !!!! بل قد بايعتموه في حادثة (الغدير) منذ بضعة أشهر، عجباً لكم ما أسرع نسيانكم!!

هذا فضلاً عن أنَّ (القرآن) قد أكثر من ذكر الآيات التي تخبر عن إمامته رضي الله عنه : (الولاية – إكمال الدين– المباهلة – العصمة – المودة) .

وفضلاً عن (السنَّة) التي تزخر بالأحاديث التي تبشِّرُ بإمامته : ومنها حديث: (الكساء – والطائر المشوي – والمنزلة – وسلموا على علي).

ويقول لهم أيضاً : ليس هذا فحسب ، فإنه ﷺ لم يعيِّن علياً رضي الله عنه خليفةً له فقط، بل عيَّن (أحد عشر) خليفة في عقبه ، فماذا دهاكم وأنتم أهل بيته وأصحابه المقرَّبون تجهلون كلَّ هذا!!!

وأنَّى لعامة المسلمين أن يعلموا ذلك إذا جهله أهل البيت وخاصَّةُ رسول الله ﷺ.

هكذا جاءت الرواية لم يُنْكِر أحد من الحاضرين على من سأل النبيَّ ﷺ عن خليفة المسلمين بعده ، والجميع باتَ يرقُب سقوط النَّجم ثلاثةَ أيام ، كلٌّ يتمنَّى أن يسقط في داره.

أدلَّة علماء الشيعة على الإمامة جاءت بطريقة تراكُمِيَّة امتدت لأزمان طويلة

ويمكن الاستفادة من هذا الحديث وغيره من الأحاديث السابقة في أمر مُهمٍّ وخطير ينسف عقيدة الإمامة عند الشيعة نسفاً، ويجعلها قاعاً صفصفاً ، ألا وهو:

أنَّ كلّ الآيات والأحاديث التي يستدل بها علماء الشيعة لإثبات إمامة علي رضي الله عنه وأولاده ، ما هي إلا فهمٌ متأخِّرٌ غيرُ واقعيٍّ ، ولم يأت جملة واحدة ، وإنما جاء بطريقة تراكمية اعتمدت في بنائها على مخلَّفات أذهان العشرات من العلماء والمفكرين عندهم نتيجة لاستقرائهم لكتب التاريخ والسيرة ، ومن ثَمَّ ربطها مع بعضها بالقرآن والسنَّة الواردة عن النبي ﷺ للوصول بجميع ما ورد إلى هذه الإمامة المزعومة.

وهي ممتدة في الزمن بانفتاح دونما تحديد ، فإلى يومنا هذا نجدُ أنَّ هناك من يُدلِي بدلوه، ويأتينا بآيات وأحاديث يحاول الاستدلال بها على الإمامة .

ومعظم هذه الأدلة تروى عن أئمة الشيعة المعصومين كنقل مجرد لإحداث ووقائع ، من دون تصريح منهم على إن هذه الحادثة أو تلك هي دليل على إمامتنا ، أو نص من الله ، أو من النبيﷺ على هذه الإمامة.

وبالإضافة إلى ذلك فإنَّك لا تجد دليلاً واحداً من أدلة علماء الشيعة من الكتاب والسنَّة يقوم بنفسه لإثبات إمامة علي رضي الله عنه كما ثبتت نبوَّةُ محمَّد ﷺ بقوله تعالى : ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ ، وإنما هي عملية تجميع وتلفيق لعدد كبير من الآيات والروايات والأحداث ، وربطها ببعضها من أجل الوصول إلى هذه النتيجة المزعومة.

وإلا فإنَّ ما فهموه من هذه الآيات : (الولاية – إكمال الدين – المباهلة – العصمة – المودة) .

ومن هذه الأحاديث : (الدار – الكساء – الطائر المشوي – المنزلة – سلموا على علي) من أنها تشير إلى الإمامة لم يفهمه أحد من قبلهم ؛ لا النَّبيُّ ﷺ، ولا أهل بيته ، ولا أصحابه المقرَّبون ، والأحاديث الآنفة الذكر والتي سنذكرها لاحقاً دالَّة على ما ذهبنا إليه .

أصغر نجم في الكون أكبر من الأرض بمئات المرَّات

ويقال عن هذه الرواية أيضاً :

أثبت علماء الفلك أنَّ أصغر نجم في الكون أكبر من الأرض بمئات المرَّات، والنُّجُوم عبارة عن كتلة كبيرة من الأحجار والغازات شديدة الحرارة ، لو سقطت قطعة صغيرة منها على الأرض لمحت مدناً بأكملها من الوجود .

فكيف لو أنَّ النَّجم بكتلته العظيمة الكبيرة ، وما يحمله من غازات وحرارة سقط على مدينة الرسول ﷺ وعلى حجرة علي ﷺ تحديداً ، فهل سيبقى في مدينة الرسول ﷺ شيءٌ يذكر ؟! * .

وأيُّ تزحزح مهما كان بسيطاً لهذه النجوم عن مواقعها فإنه سيسبِّب خللاً عظيماً في الكون ، فكيف بانفراطه عن مجموعته وسقوطه على الأرض ؟!

وبعض الروايات تقول : إنَّ هذا النجم هو (الزهرة) وبعضها الآخر يقول: إنَّه (الثريّا) ، ونحن الآن نعلم وجود هذين الجرمين في السماء إلى يومنا هذا، والرواية لم تذكر لنا أن أحد هذين النجمين قد صعد مرة أخرى إلى السَّماء والتصق بها بعد أن أنهى مهمَّته في تعيين علي ﷺ خليفة للمسلمين!!

فالرواية لا يقبلها إلاَّ من لا عقل له ، ولكنِّي أوردتها هنا بعد أن وجدت كثرة طرقها عندهم ، ووجدت علماء الشيعة يستدلون بها لإثبات إمامة علي ﷺ.

ولكني أخي القارئ أجدني أتساءل فأقول :

لماذا أراد الله أن يثبت خلافة علي ﷺ بهذه الطريقة الغريبة التي لم يفعلها جلَّ في علاه لإثبات وحدانيته ، أو لإثبات نبوة محمد ﷺ؟!

لماذا لم ينزل الله سورة في محكم كتابه ويسمِّيها : (سورة علي) ليثبت

---

* يقول العلماء : إن نَيْزكاً قد ضرب الأرض قبل ملايين السنين كانت نتيجته أن أنهى الحياة على وجه الأرض ، وكان سبباً في انقراض الكثير من الحيوانات وعلى رأسهم أكبر حيوان (الديناصور) ، ومعلوم أن حجم النيزك لا يصل إلى حجم أصغر نجم والحال أنَّ حجم الأرض أصغر من أيّ نجم بمئات المرات .

فماذا يُتوقع عند سقوط نجم كـ (الزهرة) على مدينة الرسول ﷺ ، وتحديداً على حجرة علي ﷺ ؟! نترك الجواب للقارئ .

من خلالها خلافته كما أنزل : (سورة محمد)؟!

ولماذا لم ينزل الله عز وجلَّ آية قرآنية صريحة محكمة تثبت هذه الإمامة؟!

لماذا تظهر دائماً صور غير مألوفة وغير معقولة لإثبات خلافة علي؟!!

الحديث الثاني :

أورده كثيرٌ من علماء الشيعة محاولين الاستدلال به على إمامة عليٍّ ، وهذا الحديث أيضاً كان قبل وفاته ﷺ بأيام :

[في احتجاج أم سلمة مع عائشة في منعها عن الخروج في غزوة الجمل حيث قالت :

وأنشدك بالله أتذكرين مرض رسول الله الذي قبض فيه فأتاه أبوك يعوده ومعه عمر – وقد كان علي بن أبي طالب يتعاهد ثوب رسول الله ﷺ ونعله وخفه ويصلح ما وهي منها فدخل قبل ذلك فأخذ نعل رسول الله وهى حضرمية وهو يخصفها خلف البيت – فاستأذنا عليه فأذن لهما فقالا :

يا رسول الله كيف أصبحت ؟

فقال : أصبحت أحمد الله .

قالا : ما بد من الموت . قال : أجل لابد منه .

قالا : يا رسول الله فهل استخلفت أحدا ؟

قال : ما خليفتي فيكم إلا خاصف النعل ، فخرجا فمرا على علي بن أبي طالب وهو يخصف نعل رسول الله ﷺ وكل ذلك تعرفينه يا عائشة وتشهدين عليه][1].

أقول :

هذا الحديث يقضي على عقيدة الإمامة بالبطلان ؛ لأنه جرى قبل وفاة

---

(١) [رسائل المرتضى / الشريف المرتضى ج٤ ص ٦٨] [شرح القصيدة الرائية / الدكتور جواد جعفر الخليلي ص ٥١] [مستدرك سفينة البحار / الشيخ علي النمازي ج ٣ ص ٦٦] [الاحتجاج / الطبرسي ج١ ص ٢٤٤] [بحار الأنوار / المجلسي ج٣٢ ص ١٥٠] [مواقف الشيعة / الاحمدي الميناجي ج٢ ص ٢٧]

النبي ﷺ بأيام ، روته أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها ، وفيه إثبات عدم معرفة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أقرب أصحابه ﷺ إليه بالخليفة من بعده، وفي هذا مخالفة لمدلول حديث الدار السابق!!!

هذه الرواية موجودة في كتب أهل السنَّة بأسانيدهم ، وقد استدل بها علماء الشيعة لإثبات إمامة علي رضي الله عنه ، واستدلالهم بها يدل على قبولها * ، وقد عرفت أخي القارئ أنَّها تخالف ما جاء في حديث الدار ، وتنقض محتواه .

يلاحظ المطَّلع أن في كتب أهل السنَّة روايات تخالف (حادثة الدار) ، ولكنَّ الشيعة كعادتهم يتخيَّرون من الأحاديث ما ينفعهم ، ويتجنَّبُون ما يضرهم دون أن يكون لسلطان العقل عندهم حكم أو تصريف!!! ومن دون قواعد أو موازين ثابتة توزن بها الأحاديث .

علم من أعلام الشيعة يبطل الاستدلال بحادثة الدار

وأختم كلامي بأن أنقل إلى حضراتكم تصريحاً لأحد علماء الشيعة الكبار مفاده أنَّ تنصيب النَّبيِّ ﷺ لعلي رضي الله عنه خليفة للمسلمين تمَّ في أواخر عمره الشريف، في حادثة (الغدير).

وهو بهذا الاعتراف يكون قد ألقى بكلِّ الآيات والأحاديث التي وردت قبل حادثة (الغدير) عُرْض الحائط ، وأسقط حُجِّيَّتها .

قال يوسف البحراني في «حدائقه» وهو يحاول النَّيْل من الصحابة وأهل السنة، ووسمهم بسمة الرِّجْسّ والنَّجَس فقال :

[ولا ريب ايضا ان الولاية انما نزلت في آخر عمره ﷺ في غدير خم والمخالفة فيها المستلزمة لكفر المخالف انما وقع بعد موته ﷺ فلا يتوجه الايراد بحديث عائشة والغسل معها في اناء واحد ومساورتها كما لا يخفى،

* نقل هذا النص (الشريف المرتضى) في رسائله (ج٤ ص ٦٨) من كتاب نصر بن مزاحم ، ثم قال معلقاً :

[ومن العجائب أن يكون مثل هذا الخبر الذي يتضمن النص بالخلافة ، وكل فضيلة غريبة موجودة في الكتب للمخالفين وفيما يصححونه من روايتهم ويصنفونه من سيرتهم ولا يتبعونه،....] .

وذلك لانها في حياته ﷺ على ظاهر الإيمان وان ارتدت بعد موته كما ارتد ذلك الجم الغفير المجزوم بايمانهم في حياته ﷺ .

ومع تسليم كونها في حياته من المنافقين ، فالفرق ظاهر بين حالي وجوده ﷺ وموته حيث ان جملة المنافقين كانوا في وقت حياته على ظاهر الإسلام منقادين لاوامره ونواهيه ولم يحدث منهم ما يوجب الارتداد .

واما بعد موته فحيث ابدوا تلك الضغائن البدرية ، واظهروا الاحقاد الجأهلية، ونقضوا تلك البيعة الغديرية التي هي في ضرورتها من الشمس المضيئة فقد كشفوا ما كان مستورا من الداء الدفين ، وارتدوا جهارا غير منكرين ولا مستخفين كما استفاضت به اخبار الأئمة الطاهرين فشتان ما بين الحالتين وما ابعد ما بين الوقتين ، فاي عاقل يزعم ان اولئك الكفرة اللئام قد بقوا على ظاهر الإسلام حتى يستدل بهم في هذا المقام][1].

نقول :

قول هذا العالم الكبير : [ولا ريب أيضاً أنَّ الولاية إنَّما نزلت في آخر عمره ﷺ في غدير خمّ] لا يحتاج إلى تعقيب ؛ فهو واضح الدلالة على أنَّ النَّصَّ على إمامة علي ﷺ وقع في آخر عمر النبي ﷺ ، وتحديداً في حادثة (الغدير).

وما قاله هذا العالم يتضمَّن أمراً خطيراً لا يفتأ علماء الشيعة يُظهِرُون البراءة منه ، ألا وهو تكفير زوج النبي ﷺ عائشة رضي الله عنها وغيرها من مشاهير الصحابة!!!!

فهي بزعمهم من المنافقات زمن النبيّ ﷺ ، وارتدَّت عن الإسلام بعد موته، وبهذا الطعن وُسِمَ كبارُ الصَّحابة وفي مقدمتهم أبو بكر وعمر وباقي المبشرين بالجنة!!!!

فلك أن تتصور عزيزي القارئ كيف قضَى النَّبيُّ ﷺ ردحاً من العمر مع أحب زوجة إليه وهي امرأة منافقة تُبْطن الكفر والكره له صلى الله عليه وسلم طوال عشر سنوات ، ولا يأتيه وحي من السماء وبلاغٌ يخبره بذلك وينفِّره منها،

(١) [الحدائق الناضرة / المحقق البحراني ج ٥ ص ١٧٨]

إذا نزل فيها قرآن لتبرئتها من الفاحشة فنزوله لإعلان نفاقها وأمر الرســول ﷺ بطلاقها أولى وأحرى!!!

هذه الزوجة المنافقة التي لا تحتاج لكي تتخلص من عقدة النفاق وآلمه على نفسها الا ان تتخلص من هذا الزوج بسمه أو قتله* .

*** عائشة وحفصة وأبو بكر وعمر أجبروا النبي ﷺ على شرب السم**

لا يستبعد القول من علماء الشيعة بأن النبيﷺ قد تم سمه عن طريق زوجته عائشة، وهذا ما ذهب إليه الدكتور نجاح الطائي في كتابه هل اغتيل النبي محمدﷺ ؟ (ص ٩٠ - ١٥٤) ، بقوله :

[وبعد مرور ١٤٠٠ سنة على قتل النبيﷺ نرى من الواجب علينا الكشف عن قاتله والفحص عنه لنصل إلى حقيقة علاقة بعض الصحابة مع رسول الله ﷺ وللكشف عن حوادث أخرى لها علاقة متينة مع هذا الحادث الخطير .

فعرف شياطين قريش بأن السم لا يدخل جوف النبي إلا بالإكراه فخططوا لذلك تخطيطاً دقيقاً مثلما خططوا للسقيفة ونجحوا في أمرهم ، إذ سقوا النبي سماً على انه دواء في أثناء مرضه بالإكراه .

فأقدمت عائشة على ارتكاب فعل خطير مشابه لفعلها في معركة الجمل، وذلك الفعل ما هو إلا أقدامها على سم رسول الله ﷺ لصالح أبيها وعصبته .

وأفعال حفصة أيضاً تؤيد الروايات الصحيحة في اشتراكها في قتل رسول اللهﷺ.

وذهب أبو بكر إلى السنح بعد ان سم الرسول ﷺ فبقي بجانب زوجته هناك ولم يعد الا بعد مقتل النبي ﷺ بالسم ، فقد كانت من مصلحة الحزب القرشي تتمثل في إنكار وفاة رسول الله انتظاراً لمجيء أبي بكر من خارج المدينة وتهيئة الأوضاع لمشروع السقيفة].

آية الله محمد الصدر يقول أن من دس السم للنبي ﷺ بعض زوجاته

وهذا ما ذهب إليه أيضاً المرجع الديني آية الله محمد محمد صادق الصدر في إحدى خطبه من على منبر الجمعة في الكوفة (الخطبة الخامسة ص ٥١ من كتاب منبر الصدر) ، مؤكداً موت النبيﷺ بالسم من قبل احدى زوجاته، فقال :

[ان هناك جوابين لأسلوب موته ، أي انه مات بحادث خارجي جواب من الجماعة - أهل السنة - وجواب من عندنا ، الجماعة يقولون انه أثر فيه أكل الذراع الذي قدمته اليهودية وهذا بعيد إلى درجة عجيبة ...... إلى آخر رده على هذا الاحتمال] .

ثم قال :

[إذن كيف مات ؟ وبأي حادث خارجي مات ؟ يقول الارتكاز المتشرعي عندنا ان الحادث

=

مفارقة مضحكة

أبو طالب كان يعلم أنَّ علياً وصيٌّ قبل النبي ﷺ

وإن تعجب من شيء أخي القارئ فاعجب من قول من يقول بأن النبيّ ﷺ لا يعلم من يكون وصيه وخليفته من بعده ، وكذلك أقرب أصحابه إليه لا يدرون من هو ، في حين أنا نجد بعض علماء الشيعة يَرْوُون في أحد كتبهم المعتبرة «أصول الكافي» أن أبا طالب كان يعرف أنّ علياً ﷺ وصيٌّ ووزيرٌ للنبيّ ﷺ قبل أن يعرف النَّبيُّ ﷺ ذلك ، وقبل أن يولد علي ﷺ بعشرات السنين ، وأخبر الآخرين بذلك ، وهذا ما ذكره الكُليني في «كافيه» ولا أدري كيف أشار عليه رائد العقل بأن قال :

رواية اولى :

[... عن عمر بن ابان الكلبي ، عن المفضل بن عمر قال : سمعت أبا عبد الله يقول :

لما ولد رسول الله ﷺ فتح لآمنه بياض فارس وقصور الشام ، فجاءت فاطمة بنت أسد أم أمير المؤمنين إلى أبي طالب ضاحكة مستبشرة ، فاعلمته ما قالت آمنة، فقال لها أبو طالب :

وتتعجبين من هذا إنك تحبلين وتلدين بوصيه ووزيره] (١).

رواية ثانية :

[... ، عن محمد بن يحيى الفارسي ، عن أبي حنيفة محمد بن يحيى ، عن الوليد بن أبان ، عن محمد بن عبد الله بن مسكان ، عن أبيه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إن فاطمة بنت أسد جاءت إلى أبي طالب لتبشره بمولد النبي ﷺ فقال أبو طالب : اصبري سبتا ابشرك بمثله إلا النبوة ، وقال : السبت ثلاثون

=

حصل من داخل بيته ، ربما بعض زوجاته هي التي دست له السم ومات خلال أيام ، طبعا بالجرح هذا لا يحتمل ، وإنما بالسم].

(١) [الكافي / الكليني ج ١ ص ٤٥٤] [مناقب آل أبي طالب / ابن شهر اشوب ج١ ص ٣١] [الاربعين / المحاوزي ص ٢٠٥] [بحار الأنوار / المجلسي ج ١٥ ص ٢٧٣]

سنة وكان بين رسول الله ﷺ وامير المؤمنين عليه السلام ثلاثون سنة][1].

أقول :

من العجيب ان تجد من علماء الشيعة من يستدل بهاتين الروايتين في اثبات ايمان أبي طالب ، كما ذهب إلى ذلك عالم من كبار علمائهم وهو الشيخ المحاوزي في كتابه (الاربعين) .

الوجه الخامس والعشرون :

قاصمة الظهر

بعد ان توصلنا إلى نتيجة حتمية قطعية تفيد بأن (حادثة الدار) هذه لا وجود لها أصلاً في صفحات التاريخ ، ولم تكن يوماً ما شاخصة في زمان البعثة، ولا في تاريخ الإسلام ، وهذه النتيجة بعد الذي ذكر لا نشك فيها مطلقاً ، لأن ما ذكر من الأدلة والبينات والالزامات التي ترتبت على هذه الحادثة تمنع من ان يكون له وجود، ومن باب البحث العلمي الدقيق ، والانصاف في الحكم عمدت إلى البحث والاستقصاء في كتب الشيعة التي تورد رواياتهم .

وبعد التتبع انكشفت لي حقيقة هذه الحادثة فقد شاركتني هذه الكتب في تلك النتيجة واثبتت من خلال المذكور فيها حقيقة ما توصلنا إليه فكانت بحمد الله ناصراً لي فيما ذهبت إليه ، وشريكاً معي في الحكم الذي حكمت به ، ومؤيداً ايما تأييد للقضية التي طرحتها ، وكان ذلك كله بارزاً في تلك الكتب من خلال النقاط التالية :

اولاً :

الكتب الأصول المعتمدة عند الشيعة لا تذكر هذه الحادثة

على الرغم من اهمية هذه الحادثة ، ووزنها الكبير عند الشيعة بحيث انهم اعتمدوا عليها كأصل من الأصول التي تبنى عليها قضية الإمامة ، الا انك تتفاجأ مفاجأة كبيرة عندما تجد ان هذه الحادثة على الرغم من هذا القدر العظيم

(١) [الكافي / الكليني ج ١ ص ٤٥٢] [بحار الأنوار / ج ٣٥ ص ٦] [الاربعين / المحاوزي ص ٢٠٤]

الذي تحمله عندهم لا أثر لها في (الكتب الأربعة)* المعتمدة عندهم في ايراد الروايات المتعلقة بائمتهم وبنقل عقائدهم وعباداتهم .

بل ان المفاجأة تكبر وتتعاظم عندما تجد ان أصول الكافي والذي يحوي على أحاديث العقائد عندهم لا وجود لهذه الحادثة مطلقاً فيه ولو حتى اشارة .

وبالانتقاله إلى الكتب الأربعة المتممة للاربعة الأصول ايضاً* ، لا تجد

---

* الكتب الأربعة كالصحاح الستة لدى العامة

قال السيد حسين بحر العلوم في مقدمته على كتاب تلخيص الشافي لشيخ الطائفة الطوسي (ص ٢٩) :

[إن الاجتهاد لدى الشيعة مرتكز على الكتب الأربعة :

الكافي للكليني ، ومن لا يحضره الفقيه للصدوق ، والتهذيب ، والاستبصار للطوسي، وهي من الأصول المسلمة كالصحاح الستة لدى العامة].

* يقول مرتضى مطهري في كتابه معرفة القرآن (ص ١٩) :

[ان أهم مصادرنا المقدسة بعد القرآن في الحديث هي الكتب الأربعة وهي:

الكافي، ومن لا يحضره الفقيه ، والتهذيب ، والاستبصار] .

* قال محمد جواد مغنية في مقال له نشر في كتاب الوحدة الاسلامية (ص ٢٦١) :

[وعند الشيعة الإمامية كتب أربعة للمحمدين الثلاثة : محمد الكليني ، ومحمد الصدوق، ومحمد الطوسي ، وهي :

الاستبصار ، ومن لا يحضره الفقيه ، والكافي ، والتهذيب ، وهذه الكتب عند الشيعة تشبه الصحاح عند السنة] .

* قال الشهيد الثاني نقلاً عن كتاب الكليني والكافي للدكتور عبد الرسول عبد الحسن الغفار (ص ٤١٥- ٤٢٠) :

[كتب الحديث الأربعة التي هي عماد الدين ، وأساس دعائم الإسلام ، وهي :

الكافي ، والفقيه ، والتهذيب ، والاستبصار] .

* قال السيد مير محمد باقر الداماد نقلاً عن كتاب الكليني والكافي للدكتور عبد الرسول عبد الحسن الغفار(ص ٤١٥- ٤٢٠) :

[ولا سيما الكتب الأربعة للأبي جعفرين الثلاثة ، التي هي المعول عليها ، المحفوفة بالاعتبار ، وعليها تدور رحى دين الإسلام ، في هذه الأدوار والإعصار وهي :

الكافي ، والفقيه ، والتهذيب ، والاستبصار] .

* قال محمد صالح الحائري في مقال له تحت عنوان (منهاج عملي للتقريب) نشر في مجلة رسالة الإسلام (ص ٢٢٣) :

=

هذه الرواية ، الا في كتاب واحد منها وهو (بحار الأنوار) للمجلسي ، حيث ذكر فيه روايات مأخوذه من هنا وهناك ، منها ما قد اخذه عن كتب أهل السنة، والبعض الآخر اخذها من كتب شيعية لا قيمة لها ولا وزن ، مقارنة بالكتب السبعة السالفة الذكر .

وحتى هذه الكتب الشيعية التي نقل منها ، اما انها وردت بدون سند ، أو كانت مروية بأسانيد لأهل السنة ** .

=

[اما صحاح الامامية فهي ثمانية ، اربعة للمحمدين الثلاثة الاوائل ، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الاواخر ، وثامنها لحسين النوري] .

**** جراثيم وميكروبات بحار الأنوار**

على الرغم من كثرة الأحاديث التي رواها صاحب كتاب البحار والذي بلغ مجموع مجلداته الحاوية لتلك الأحاديث (١١٠) مجلد ، فانك تجد تلك الأحاديث التي حواها توصف بالضعف ، والركاكة ، والرد ، وعدم القبول ، وذلك بسبب المطاعن الكثيرة التي ترد عليها حتى دفع بعض علماء الشيعة إلى القول بانه مليء بالجراثيم والمكروبات .

* قال آية الله آصف محسني في كتابه مشرعة بحار الأنوار (ج٢ ص ٤٩٤):

[لا شبهة في شمول اسانيد الروايات المذكورة في الكتاب للضعفاء ، والكذابين، والمجاهيل الكثيرة ، بل وعلى الثقات الذين اشتبهوا في التلقي والالقاء ، بل واكثر مصادر الكتاب لم تصل نسختها إلى المؤلف بالاسانيد المتصلة المعنعنة عن ثقة عن ثقة وعن ثقات منتهية إلى مؤلفيها الثقات ، على ان جملة من مؤلفي المصادر مجاهيل ومن قرا المؤلف في أول الكتاب يدرك بسهولة ان المؤلف نفسه أيضاً لم يكن يعتقد بصحة روايات كتابه من الأول إلى الاخر، وكل عاقل فطن إذا التفت إلى حال الرواة وكيفية الكتابة والتدوين في تلك الاعصار يقطع بمخالفة جملة من الروايات للواقع فضلاً عن قطعه بتحريف جملات الروايات وكلماتها].

* وقال أيضاً (ج١ ص ١١) :

[ليعلم أهل العلم المتوسطون ان في بحار العلامة المجلسي رضوان الله عليه مع كونها بحار الأنوار جراثيم مضرة لشاربها ومواد غير صحية لابد من الاجتناب عنهما، واشياء مشكوكة ومشتبهة وجب التوقف فيها ...].

* وقال في مشرعته (ج٢ ص ٢٧٣) :

[كتاب البحار كتاب مهم لكن لا يجوز الاخذ بكل ما فيه ولاجله بينا له مشرعة حتى يؤخذ منها من مكان منصوص لا يغرق الاخذ ولا يشرب ماء فيه الجراثيم والمكروبات المضرة].

=

ثانياً :

لا يوجد سند واحد صحيح لحادثة الدار في كتب الشيعة

ان الكتب الشيعية التي ورد فيها ذكر لروايات (حادثة الدار) وبضمنها ما رواه صاحب البحار لا يخلو حال سندها من امرين :

اما انه لا سند لها أصلاً أي انها مرسلة ارسالاً فلا طريق واضح للرجال، ولا سلسلة للوصول إلى الخبر ، وهذه كما هو معلوم لا تقبل ولا وزن لها ولا قيمة، لانعدام امكانية الحكم عليها من جهة السند بأنتفائه .

أو ان لها سنداً منقولاً من كتب أهل السنة ولكنه سند واه ضعيف ، لا يقبل ولا ينبني عليه حكم ، ولا يعتمد عليه في الاستدلال .

ثالثاً :

لم يرو أحد من الأئمة الاثنى عشر هذه الحادثة

المعروف عرفاً وشرعاً ان صاحب الحق أو القضية هو اولى الناس بايراد الأدلة لاثبات حقه والاستدلال على قضيته ، فهو اعلم بها وبادلتها من الاخرين وخصوصاً إذا كان من أصحاب العلم والعصمة كما هو حال ائمة الشيعة المعصومين الذين لا تخفى عنهم شاردة أو واردة ، والقضية المستدل عليها مهمة إلى درجة انها اعتبرت من أصول الدين .

والحقيقة التي توصلنا إليها بعد البحث والتدقيق ان هذه الحادثة لم ترد في كتب الشيعة الا عن طريق علي ﷺ وبطرق ضعيفة من كتب أهل السنة حصراً،

=

أقول :

على الرغم من كثرة الأحاديث التي حواها هذا الكتاب ، وعلى الرغم من ضعف منهج التحقيق والتمحيص فيه بحيث انك تجد الحكم على الأحاديث التي وردت فيه بأنها أمثال الجراثيم والمكروبات ، على الرغم من كل ذلك فانك لا تجد فيه حديثاً واحداً ورد عن أحد الأئمة بخصوص (حادثة الدار) ، فضلاً عن انك لا تجد فيه حديثاً بسند شيعي يرتقي إلى درجة الصحة تثبت عن طريقه هذه الحادثة .

فلم يروها أحد من الأئمة الذين جاؤوا بعده واخص بالذكر منهم (الصادق والباقر)، اللذين رويا جل الأخبار التي يعتمد عليها الشيعة .

وهذا يدل على ان هذه الحادثة من الضعف بمكان بحيث انه لا يتجرأ أحد حتى لو كان اماماً على الاستدلال بها أو ايرادها ، لأن حادثة بهذه المنزلة التي تحتلها وعلى هذه الدرجة من الاثبات والتنصيص على الإمامة لو كانت حقاً واقعة ، أو كان لها وجود في زمن من الازمان لما تخلف الأئمة عن ايرادها في معرض الاستدلال على امامتهم ، إذ ان بها إمامة اصلهم ، ولكن لما تعذر ذلك امتنعوا عن الاتيان بها أو محاولة الاستدلال بها .

ولم يقتصر الجهل بهذه الحادثة على الأئمة فقط بل تعداه إلى اصحابهم المقربين الملازمين لهم ، واتباعهم الموالين والمنقادين ، فانهم لم يكونوا عارفين بادلة الإمامة هده ، ولا مشهورة في وقتهم ، ولا تداول لها فيما بينهم .

مما يعني تحقق ما ذهبنا إليه من غرابة هذا المعتقد عن خارطة الاسلام، وبعده كل البعد عن افكار واذهان المسلمين المعاصرين للرسالة والاتين بعدها وبضمنهم الذين يدعي الشيعة امامتهم .

رابعاً :

حادثة الدار لا يستطيع الشيعة اثباتها الا عن طريق كتب أهل السنة

وايضاً من الأمور التي انكشفت عند البحث والتنقيب في كتب الشيعة ، وبناء على ما ذكرناه في النقاط السابقة من انه لا وجود لهذه الحادثة عندهم اضطر الشيعة إلى التوجه إلى الروايات الموجودة عند أهل السنة والاعتماد عليها في التاصيل والاستدلال ، لأن روايات أهل السنة على الرغم من ضعفها ، وارتفاع درجة القبول عنها الا ان كفتها في الميزان ترجح على كفة روايات الشيعة، فهي على الاقل مروية بسند والذي يعطي نوع اطمئنان للقارئ الجاهل ، وهذا الاعتماد لم يات من فراغ وإنما الجأهم إليه انتفاء وجود هذه الرواية عندهم، وعدم امكانية اثباتها بطريق من طرقهم .

التفصيل

ولبيان ما ذكرناه عن طريق الكتب الشيعية التي اوردت هذه الحادثة ، سنفصل هذا الأمر لكي يتضح للقارىء وبصورة جلية لا تقبل اللبس ، ومن اجل ذلك ساقسم الكتب الشيعية التي اوردت هذه الحادثة إلى ستة اقسام :

القسم الأول :

الكتب الثمانية كما ذكرت لم تورد هذه الحادثة ، باستثناء المجلسي حيث اورد نقولات تتعلق بها في كتابه البحار ، وكما هو معلوم ان هذا الكتاب متكون من (١١٠) مجلد جمع فيها كل ما وقعت عليه عيناه من روايات واقوال تخدم مذهبهم ، سواءاً كانت هذه الروايات مذكورة في كتب الشيعة ، أو في كتب مخالفيهم من أهل السنة .

وبتتبع الروايات التي اعتمد عليها لاثبات هذه الحادثة ستجد حال سندها لا يخرج عن امرين كلاهما مردود .

الأول :

ان سند بعض هذه الروايات منسوب إلى أهل السنة ، وهي في اصلها ضعيفة.

والثاني :

والبعض الآخر ، خالية أصلاً من السند ، فلا تجد لها طريقاً يمكن الرجوع إليه للحكم على الرواية ، وإليك المصادر التي نقل منها المجلسي هذه الحادثة :

مصادر البحار لهذه الحادثة :

عن الخرائج والجرائح : قطب الدين الراوندي ج ١٨ ص ٤٤ .(بدون سند)* .

عن مجمع البيان : الطبرسي ج ١٨ ص ١٦٣ . (بدون سند) .

عن علل الشرائع : الصدوق ج ١٨ ص ١٨١. (سند لأهل السنة) .

عن تفسير القمي : علي بن ابراهيم ج ١٨ ص ١٨١ . (بدون سند) .

---

* الحديث ذكر سنده صاحب البحار هكذا : روي ان ابن الكوا ، قال لعلي : بما كنت وصي محمد ﷺ.... إلى آخر الحديث .

عن مجالس الشيخ : الطوسي ج ١٨ ص ١٩١. (سند لأهل السنة) .
عن تفسير فرات الكوفي : فرات الكوفي ج ١٨ ص ٢١١ . (بدون سند)* .
عن تفسير فرات الكوفي : فرات الكوفي ج ١٨ ص ٢١١ . (بدون سند)* .
عن تفسير فرات الكوفي : فرات الكوفي ج ٣٨ ص ٢٢٣ . (بدون سند)* .
عن سعد السعود : ابن طاووس ج ١٨ ص ٢١٦ . (سند لأهل السنة) .
عن تفسير الثعلبي : الثعلبي ج ٣٨ ص ١٤٤ . (سند لأهل السنة) .
عن العمدة : ابن بطريق ج ٣٨ ص ١٤٦ . (سند لأهل السنة) .
عن تاريخ الطبري : ابن جرير الطبري ج ٣٨ ص ٢٢١. (سند لأهل السنة).
عن الطرائف : ابن طاووس ج ٣٨ ص ٢٥١ . (بدون سند) .
عن مجمع البيان : الطبرسي ج ١٨ ص ١٦٤ . (رواية الصفا) (بدون سند).
عن النهاية : ابن الجرزي ج١٨ ص ١٩٧ . (رواية الصفا) (سند لأهل السنة) [(1)] .

كتاب مشرعة بحار الانوار

أقول :

ولمن اراد التأكد من صحة ما ذهبنا إليه من ان جميع هذه الروايات التي اوردها صاحب البحار ضعيفة لا يصح بها الاستدلال ولا تقوم لها قائمة ، فما عليه سوى الرجوع إلى كتاب المحقق آية الله محمد آصف محسني (مشرعة بحار الأنوار) فستجد انه لم يصحح رواية واحدة من هذه الروايات التي ذكرت هذه الحادثة [(2)] .

---

* ذكر هذا السند المرسل : (عبيد بن كثير معنعنا ، عن علي بن أبي طالب) .
* ذكر هذا السند المرسل : (الحسن بن علي بن عثمان معنعنا عن أبي رافع) .
* ذكر هذا السند المرسل : (الحسين بن محمد بن مصعب البجلي معنعناً عن علي بن أبي طالب) .

(1) [بحار الأنوار / المجلسي ج١٨ ص ١٤٨ – ٢١٦]
(2) [مشرعة بحار الأنوار / محمد آصف محسني ج١ ص ٣٢٨]

وهكذا لو بحث في كل كتاب البحار والذي يحوي على انواع المكروبات والجراثيم والذي جمع كل الأحاديث فانك لا تجد حديثاً واحداً يثبت هذه الحادثة .

القسم الثاني :

كتب مهمة عند الشيعة متخصصة في العقيدة والتفسير يقوم عليها المذهب، نقلت هذه الحادثة من دون ان تذكر سنداً لها ، ثم بعد ذلك جاء محققي هذه الكتب فاشاروا في هامش التحقيق عندما ارادوا ان يسندوا روايات الحادثة إلى كتب أهل السنة لانها مظان وجود هذه الرواية ، ولانهم لم يجدوا كتباً شيعية ذكرت هذه الحادثة ، أو تركوها من غير اشارةٍ إلى المصدر الذي نقلت منه،

ومن هذه الكتب :

كتاب سليم : سليم بن قيس الهلالي (ص ٣١٢) * .

تفسير التبيان : الطوسي (ج٨ ص٦٧) .

تفسير مجمع البيان : الطبرسي (ج٧ ص ٢٥٥) .

الشافي في الإمامة : الشريف المرتضى (ج٢ ص ٧٧) .

منهاج الكرامة : العلامة الحلي (ص ١٤٨) .

كشف اليقين : العلامة الحلي (ج١ ص٢٥٨) .

شرح التجريد : العلامة الحلي (ص٣٥٥) .

الارشاد : المفيد (ص٤٩) .

المستجاد من كتاب الارشاد : العلامة الحلي (ص ٩ و ص ٤٨) .

اعلام الورى باعلام الهدى : الطبرسي (ج١ ص ٣٢٢) .

تفسير القمي : علي بن ابراهيم (ج٢ ص ١٢٤) .

تفسير الصافي : الفيض الكاشاني (ج٤ ص ٥٣) .

تفسير نور الثقلين : عبد علي الحويزي (ج٤ ص٦٦) .

حلية الابرار في احوال محمد واله الاطهار : هاشم البحراني (ج٢ ص ٤٤٣).

قرب الاسناد : الحميري (ص ٣٢٥) .

---

* السند الذي ذكره لهذه الحادثة هو :

[أبان عن سليم ، وعمر بن أبي سلمة ، قالا :...]

تقريب المعارف : أبي صلاح الحلبي (ص١٩٣) .
المسلك في أصول الدين : المحقق الحلي (ص ١٧٧) .

بل هناك الكثير من كتب الحديث القديمة من امثال بصائر الدرجات لم تشر إلى هذه الحادثة مطلقاً ، بل انك لو رجعت إلى كتب اعمدة المذهب القريبي عهد من الأئمة من امثال : (المفيد ، الصدوق ، المرتضى ، الطوسي) مع كثرة كتبهم المشهورة عنهم ، فانك اما تجدهم قد رووا هذه الحادثة مرة واحدة وكان ذلك في أحد كتبهم الضعيفة بدون سند ، أو بسندٍ من أهل السنة* .

القسم الثالث :

كتب نقلت الحادثة عن مصادر للحديث عند أهل السنة وكان ذلك بالاشارة في بداية الحديث إلى المصدر من دون ذكر للسند ، ومنها :

مناقب آل أبي طالب : ابن شهر اشوب (الدار) (ج١ ص ٣٠٥) .
الاحتجاج : الطبرسي (ج١ ص ١٧٣) .
الطرائف : ابن طاووس (ص٢٠) .
نهج الحق وكشف الصدق : العلامة الحلي (ص ٢١٣) .

القسم الرابع :

بعض هذه الكتب الشيعية ذكرت السند من دون الاشارة إلى المصدر ولكنك لو رجعت إلى تحقيق السند المذكور لوجدته ماخوذاً من مصادر أهل السنة، ومنها:

كتاب العمدة : ابن بطريق (ص٧٦ ، ص٨٦ ، ص٨٧) .
علل الشرائع : الصدوق (ص١٧٠) .

---

* بل اننا لا نجد ذكراً لهذه الحادثة في اعظم كتاب عند الشيعة بعد القرآن (نهج البلاغة) والذي تخصص بنقل خطب واقوال ورسائل سيدنا علي- زادت خطبه ورسائلة عن الـ (٨٠٠)-، وفيها الكثير من احتجاجاته على المخالفين .

وكذلك لا نجد ذكراً لهذه الحادثة في الخطبة المنسوبة لفاطمة رضي الله عنها والتي يدعي علماء الشيعة انها خطبتها في المسجد النبوي بمعشر من المسلمين أثر غصب الخلافة ، ومصادرة فدك .

الامالي : الشيخ الطوسي (ص ٥٨٢) .
حلية الابرار في احوال محمد واله الاطهار : هاشم البحراني (ج٢ ص ٧٠) .
المسترشد في إمامة امير المؤمنين : محمد بن جرير الطبري (الشيعي) (ص ٥٧٧) .
مناقب امير المؤمنين : محمد بن سليمان الكوفي (ج١ ص ٩٥ ، ص ٣٧٢، ص ٣٧٠) .

القسم الخامس :

اشارت هذه الكتب في تفسير آية : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤) إلى الحادثتين اللتين وردتا في سبب نزول هذه الاية (حادثة الدار) و(حادثة الصفا) ، فكان حال هذه الروايات من ناحية السند ، اما انها خالية منه، أو انها وردت بسند من كتب أهل السنة ، ومنها :
المناقب : ابن شهر اشوب (الدار) ج١ ص ٣٠٥ (الصفا) ج١ ص ٤٣ .
تفسير مجمع البيان :الطبرسي (الدار) ج٧ص ٣٥٥ - (الصفا) ج٧ ص ٣٥٧.
تفسير الصافي : فيض الكاشاني (الدار) ج٤ص ٥٣ - (الصفا) ج٥ ص ٣٨٩.
تفسير نور الثقلين : الحويزوي (الدار) ج٤ص٦٦ - (الصفا) ج٥ص٦٩٨.

القسم السادس :

المتاخرون من كتاب الشيعة والذين قاموا بالاعتماد على كتب أهل السنة فقط وذلك لسبب بسيط ، وهو انهم لم يجدوا في كتبهم رواية من الممكن الاعتماد عليها في اثبات هذه الحادثة وهذا ما فعله [كاشف الغطاء في أصوله(1)، وعبد الحسين في مراجعاته(2)، والاميني في غديره*] ، وكل من جاء بعدهم فعل مثل فعلتهم وسار على نهجهم .

(1) [أصل الشيعة وأصولها / الشيخ كاشف الغطاء ص ٣٩]
(2) [المراجعات / عبد الحسين شرف الدين ١٨٧]
* نقل صاحب الغدير [ج٢ ص ٢٨٠ - ٢٨٣] (سبعة) صور لحادثة الدار، (ستة) من هذه الصور ماخوذة من مصادر لأهل السنة ، اما الصورة السابعة فقد اخذت من كتاب شيعي =

=

ضعيف – ضعفه علماء الشيعة انفسهم – وهو كتاب سليم بن قيس الهلالي ، والذي اورد هذه الحادثة فيه بسند ضعيف أيضاً ، فأجتمعت لهذه الصورة سوئتان : أصل ضعيف ، وطريق مردود .

فاما من ناحية سند الرواية فقد ضعفها آية الله محمد آصف محسني في كتابه مشرعة بحار الأنوار (ج ٢ ص ١٠٤) .

أقوال علماء الشيعة في كتاب سليم بن قيس الهلالي

وأما كتاب سليم بن قيس الهلالي ، فقد جزم كثيرٌ من علماء الشيعة بأنَّه لا أصل له، ولا تصحُّ نسبته إليه ، وممَّن أنكره ، أو طعن فيه :

* ابن الغضائري في رجاله (ص ٣٦ ، ٦٣ – ٦٤) قال ما نصه :

[سليم بن قيس ، الهلالي ، العامري · وينسب إليه هذا الكتاب المشهور · وكان أصحابنا يقولون : إن سليما لا يعرف ، ولا ذكر في خبر ·

وقد وجدت ذكره في مواضع من غير جهة كتابه ، ولا من رواية أبان أبن أبي عياش عنه.

وقد ذكر له أبن عقدة في (رجال أمير المؤمنين) أحاديث عنه ·

والكتاب موضوع ، لا مرية فيه ، وعلى ذلك علامات فيه تدل على ما ذكرناه منها : ما ذكر أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند موته ·

ومنها : أن الأئمة ثلاث عشر وغير ذلك ، وأسانيد هذا الكتاب تختلف :

تارة برواية عمر بن أذينة ، عن إبراهيم بن عمر الصنعاني ، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم · وتارة يروى عن عمر ، عن أبان ، بلا واسطة .

وقال أيضاً :

[أبان بن أبي عياش ، واسم أبي عياش : فيروز · تابعي ، روى عن أنس بن مالك، وروى عن علي بن الحسين ضعيف ، لا يلتفت إليه ، وينسب أصحابنا وضع (كتاب سليم بن قيس) إليه].

* ومحمد واعظ زادة الخراساني في كتاب نداء الوحدة والتقريب (ص ١٦٥)،بقوله:

[الكتاب المعروف باسم رواية سليم بن قيس اما انه لا أصل له ، أو ان الموجود الان اضيفت إليه اشياء لم تكن في الأصل] .

* ومرتضى العسكري ، بقوله :

[ان الكتاب الموجود ليس كتاب سليم بن قيس حتى لو كان للاصل حقيقة] .

* والدكتور محمد علي مهدوي راد في كتابه تدوين الحديث (ص ٢٥٨) ، قال:

[الكتاب الموجود يعد مدسوساً فيه على اقل تقدير ، فهو خليط من الغث والسمين] .

=

سند المتعلق به كالمتعلق بالسراب

للامانة العلمية وتحقيقاً للانصاف والعدل المطلوبين في مجال البحث والتحقيق ينبغي ان نشير إلى وجود سند لهذه الحادثة تم ايراده في كتاب من كتب الشيعة الا وهو كتاب (علل الشرائع) للصدوق (المتوفى ٣٨١ هـ) ، هذا السند الذي قد يفرح به شيعي لا يفقه في علم الإسناد مدعياً ان لنا سنداً يروي هذه الحادثة ، يزيل عنا تهمة تلقي هذا الخبر من كتب أهل السنة .

نقول له لا تفرح ولا تتعجل فإن هذا السند وجوده مثل عدمه ، ومجرد عرضه للعيان يدل على بطلانه وبطلان هذه الحادثة أصلاً .

وعلى الرغم من كون سند هذه الحادثة مردود ولا حجة فيه الا انني ساعرضه عليكم لا لشيء الا للبركة لعله يرفع احباطاً عن نفوس الشيعة برهة من الزمن عندما يقولون ان لنا سنداً لهذه الحادثة ، الا ان الاحباط سيعود ويقوة إلى سابق عهده عندما يعرف حكم علماء الشيعة انفسهم على سند هذه الرواية والذي لن اؤخره في الذكر بل سألحقه مباشرة بسند هذه الرواية ، وإليك سند الرواية :

[حدثنا محمد بن إبراهيم بن اسحاق الطالقاني ، قال : حدثني عبد العزيز بن يحيى الجلودي بالبصرة ، قال حدثنا محمد بن زكريا قال ، حدثنا عبد الواحد

=

* واية الله جواد التبريزي في كتابه الأنوار الالهية في المسائل العقائدية (ص ٢٥٥)عندما سئل عن الكتاب :

[س : ما رأيكم في كتاب سليم بن قيس ؟

ج : كتاب سليم بن قيس كتاب معتبر ، ولكن لم يثبت ان الكتاب المتداول بين ايدينا هو نفس ذلك الكتاب] .

* وآية الله محمد آصف محسني في مشرعته (ج٢ ص ٢٢) حيث قال:

[كتاب سليم لم يصلْ بسند معتبر ، نعم لبعض ما حكي عنه سند معتبر في مصادر أخرى] .

أقول :

أنَّ اختلاف علماء الشيعة في نسبته وصحتّه اختلافاً عظيماً لا يسمح لنا باعتماده والتعويل عليه لا سيَّما في العقائد ، أو إذا انفرد هذا الكتاب برواية ليست في غيره.

ابن غياث قال . حدثنا أبو عباية ، عن عمرو بن المغيرة ، عن ابى صادق ، عن ربيعة بن ناجد ، ان رجلا ، قال لعلي عليه السلام : يا أمير المؤمنين بما ورثت ابن عمك دون عمك ؟ فقال : ... الحديث] [1].

أقول :

هذا هو سند الرواية لن نحتاج إلى اطالة كلام في تحقيقه ، وإنما نترك تحقيقه لعلم من اعلام الشيعة المعاصرين ، فقد ضعفه المحقق آية الله محمد آصف محسني في مشرعته التي حقق فيها أحاديث كتاب بحار الانوار، والذي ورد فيه هذا الحديث نقلاً عن كتاب (علل الشرائع) [2].

لذا فالمتعلق بهذا السند كالمتعلق بالسراب ، وكالذي يحلم احلام اليقضة متمنياً حصول شيء هو إلى الخيال اقرب ، وإلى المحال اشبه .

وبعد ايراد هذه الرواية بهذا السند المتهرئ الهالك لم يبقى مجال لاحد في ان يدعي ورود هذه الحادثة عند الشيعة الا على سبيل الكذب والافتراء .

لا الزام بعدم الاشارة إلى كتاب مغمور

ان عملي في هذا الاستقراء السابق الذكر كان عبارة عن جمع واستقصاء معظم الكتب الشيعية والتي لها اهمية ومكانة عندهم ، والتي فيها يمكن ان تجد الأدلة والروايات التي تثبت عقائدهم ، فلذلك اود الاشارة إلى انه إذا كان هناك كتاب لم اشر إليه ، أو كان بعيداً عن متناول يدي فهذا لن يؤثر في النتيجة التي توصلت إليها ، ولن يكون فيه الزام بالنقص في البحث ، لأن هذه الحادثة أصلاً لا وجود لها في اعظم الكتب عندهم والتي فيها روايات عقائدهم واقصد هنا (أصول الكافي) فهو لم يرو هذه الحادثة ولا من طريق واحد ، وكذلك كبار علمائهم الذين صنفوا الكتب والمراجع الحاوية للعقائد ، فإن كان هناك كتاب – وانا اشك في ذلك – فلا شك انه مغمور قياساً بالمذكور فلذلك يكون هو والمعدوم سواء ، لذلك اقتضى التنبيه والاشارة لقطع دابر الالزام .

(1) [علل الشرائع / الصدوق ص ١٦٩]

(2) [مشرعة بحار الأنوار / محمد آصف محسني ج١ ص ٣٢٨]

وحتى لو فرضنا جدلاً وورود طريق لهذه الحادثة في أي كتاب من كتبهم، فالسؤال الذي يفرض نفسه هنا بقوة :

هل يكفي هذا الطريق في تحقيق المطلوب ؟

والجواب :

بدون تردد سيكون (لا) لن يكفي ، لأن الإمامة عند الشيعة من أصول الدين، وأصول الدين لا تثبت بالظني من الأدلة ، وإنما يشترط لها القطعي اليقيني، إذن فأثبتوا لنا قطعية نصوصكم في الإمامة وأضرابها من حيث ثبوتُها ودلالتِها !

أعتقد أنَّ دون ذلك خرط القتاد ، وولوج الجمل في سم الخياط .

الأحكام الشرعية عند الشيعة لا تثبت بأخبار الآحاد

هذا ما ذهب إليه علماء الشيعة في مبانيهم وتقريراتهم الفقهية ؛ يقول آية الله جعفر السبحاني :

[من البديهي أن الشيعة لا تعمل بكل حديث ، ولا تعمل بأخبار الآحاد ، في العقائد، أو التي تخالف في مضمونها القرآن ، أو السنة القطعية] [1].

وقال أيضاً عن روايات اصح كتاب عندهم (الكافي) للكليني :

[ان كتاب الكافي كتاب حديث خاضع للنقاش في السند والدلالة ، وليس عندنا كتاب صحيح غير خاضع للمناقشة الا كتاب الله سبحانه ، حتى لو صح السند وتمت الدلالة فلا يكون أيضاً دليلاً على العقيدة ، لانه لا يحتج بخبر الاحاد على المسائل الاعتقادية التي يكون فيها الاذعان ، إذ لا يحصل اليقين بالخبر الواحد] [2].

نقول :

---

(1) [العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت / جعفر السبحاني ص ٣٢٤]

(2) [حوار مع الشيخ صالح الدرويش / جعفر السبحاني ص١٥٨]

إذن في أيِّ موقع يقع حديث (الدار) ، وفي أيِّ قسمٍ من أقسام القبول أو الردِّ يصنَّف ؛ إذ هو ليس من المتواتر قطعاً ، ولا هو من الصحيح لضعفه، ولم يرد في أعظم كتاب بعد القرآن عند الشيعة (الكافي) ، هذا علاوة على معارضته للقرآن والسنة القطعية ؛ لكونه جاء لإثبات الإمامة ، والقرآن لم يتعرَّض للحديث عن الإمامة إطلاقاً ، إلاَّ على سبيل ليِّ أعناق النُّصوص ، والتعسُّف والإسراف في إبطال النِّظام ، وإبعاد المرَام ، يقع فيه تفسيركم للنُّصوص شرَّ موقع ، ويبدو فيه في أسوإ منظر!!!

صحة السند لا يكفي لقبول الرواية عند علماء الشيعة

لو وجدت رواية لحادثة الدار في كتب الشيعة صحيحة السند ، هل يكفي لقبولها والاحتجاج عليها صحَّةُ إسنادها ، أم أنَّه ثمَّة أمرٌ آخر يجب أن يتوافر فيها حتى تقبل ؟

الجواب: كلاَّ ، لا يكفي النَّظرُ في صحَّة السَّند لقبول الرواية عند علماء الشيعة، وإنما يشترطون شيئاً آخر صرَّح به آية الله محمد آصف محسني في «مشرعته» عندما قال :

[والقاصم للظهر وجود روايات معتبرة الأسانيد ، متضاربة المعاني، متناقضة المتون ، من أشهر عللها جهل الرواة في التلقي ، وضعف فهمهم ، وقصور استعدادهم في كلام الإمام ، وهذا ينزل قيمة الروايات المعتبرة فضلاً عن غيرها غالباً] (١) .

نقول :

تبيَّن لنا من كلام آية الله آصف مُحسني أنَّ علماء الشيعة لا يعتمدون على صحَّة السَّند فقط من أجل قبول الرواية ، بل يشترطون زيادة على صحَّة سندها سلامة متنها من الاضطراب والتناقض ، وعليه فإنَّهم يطرحون الرِّوايات التي لا تتوافر فيها هذان الشرطان.

وحديث الدار يفتقد للشَّرطين ، والنَّاظر في نقدنا له يتبيَّن ذلك بجلاء ،

---

(١) [مشرعة بحار الأنوار / محمد آصف محسني ج٢ ص ٤٣٧]

ويطمئن إلى بطلان الاحتجاج به.

فالحادثة إذن لم يبق لها متنفس ، ولا مجال لها للخروج إلى الواقع فهي مرفوضة من جهة قبولها بكل الوجوه التي يتحقق بها الرفض ، ومغلق عنها باب القبول حتى ولو كان بقدر سم الخياط .

لذلك أقول ناصحاً : ليستحِ من يحاول أن يستدل بهذا الحديث بعد إذ تبيَّن له الهدى ، ومن فعله فإن ذلك سوءةٌ تكشف ستره ، وانتقاص لا ينفكّ عنه حتى ينفكّ، وقدح فيه وفي علمه ان كان عالماً.

غرائب في كتب الشيعة

وان الباحث في كتب الروايات عند الشيعة يجد فيها الغريب والعجيب .

فيجد متلا قضايا بدعية لا أصل لها في الدين قد طفحت كتبهم بالروايات الكثيرة والواضحة الدالة عليها والمرغبة فيها كزيارة قبر الحسين ، وغيرها من المشاهد، مع الحث على زيارتها ، وسرد الأخبار الكثيرة في بيان فضل هذه الزيارة .

وكالادلة الواردة عندهم في الترغيب في نكاح المتعة.

وكذلك ما ورد في الحث على دفع اموال الخمس .

اما بعض المسائل المهمة المتعلقة بالعقائد ، والأصول ، والفضائل* فانها تمثل الغائب الابرز عن كتبهم ، فانك لا تكاد تجد لها وجوداً حقيقياً بين ظهرانيها .

---

* وخير دليل على ما قلناه هذه الرواية عن الرضا التي يفهم منها ان الكثير من فضائل علي رضي الله عنه مذكورة في كتب أهل السنة ولم يرد لها ذكراً في كتب الشيعة، وهذا ما رواه الصدوق في كتابه (عيون أخبار الرضا ص ١٦٨) ونقله عنه صاحب البحار (ج ٢٦ ص ٢٣٩) :

[عن إبراهيم بن أبي محمود قال : قلت للرضا : يابن رسول الله إن عندنا أخبارا في فضائل أمير المؤمنين وفضلكم أهل البيت وهي من رواية مخالفيكم ولا نعرف مثلها عنكم ، أفندين بها ؟ ....] .

والعجب كلَّ العجب أنْ لا نجد في سند حديث الدار وهو أهم نصٍّ عقدي عندهم راوياً من الأئمة المعصُومين ، وكذلك الأمر في غيره من النصوص الجليَّة التي تُبْنَى عليها عقائدهم * ، لا أدري أيّ صارف صرفهم عن روايتها، على أنَّنا نجد لهم روايات متواترة تثبت تحريف القرآن ونقصه.

كثرة الكذب والدس على ائمة الشيعة المعصومين

ان كثرة الدس والكذب في المذهب الإمامي حقيقة ثابتة لا يمكن اغماض العين عنها، اشتكى منها كثيراً ائمتهم المعصومين ، فهذا جعفر الصادق، يقول :

[أنا أهل بيت صديقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا ،ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس...]. وقال أيضاً : [ان الناس أولعوا بالكذب علينا ...](١).

واثباتاً للدس والكذب على ائمتهم المعصومين ، انقل لكم هذه الأقوال من علماء الشيعة انفسهم التي فيها تصريح بوقوع هذا الأمر عندهم وقوعاً لا مجال مطلقاً إلى انكاره أو التستر عليه مبتدئاً بما قاله (محمد باقر الصدر) عن حركة الدس والتزوير التي اثرت على مرويات الشيعة :

* **قال محمد باقر الصدر:**

[من جملة ما كان سبباً لحصول الاختلاف والتعارض بين الأحاديث أيضاً عملية الدس التي قام بها بعض المغرضين والمعادين لأهل البيت على ما نقله لنا التاريخ وكتب التراجم والسير وقد وقع كثير من ذلك في عصر الأئمة أنفسهم على ما يظهر من جملة الأحاديث التي وردت تنبه أصحابهم إلى وجود حركة الدس والتزوير فيما يروون من الأحاديث وعملية التنبيه الأكيدة من الأئمة على وجود حركة الدس] (٢).

* قال العالم الشيعي الغريفي في كتابه قواعد الحديث ، ما نصه :

---

* هذه الحقيقة أثبتها في سلسلة كتب بعنوان : «أساطير النصوص الجلية عند الشيعة الإمامية».

(١) [رجال الكشي / الكشي ص ١٠٨ – ٣٤٧]

(٢) [بحوث في علم الأصول ج٧ ص ٣٩– ٤٠/تقريرات بحث الصدر في الأصول بقلم السيد محمود الهاشمي]

[ان كثيراً من الأحاديث لم تصدر عن الأئمة وإنما وضعها رجال كذابون ونسبوها إليهم ، إما بالدس في كتب أصحابهم أو بغيره وبالطبع لابد وأن يكونوا قد وضعوا لها أو لاكثرها إسناداً صحاحاً كي تقبل حسبما فرضته عملية الدس والتدليس] (١) .

* قال هاشم الحسني متحدثاً عن الحقيقة المزرية للاحاديث المروية عن ائمة الشيعة :

[وبعد التتبع في الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث كالكافي والوافي وغيرهما نجد ان الغلاة والحاقدين على الأئمة والهداة لم يتركوا باباً من الأبواب الا ودخلوا منه لافساد أحاديث الأئمة والاساءة إلى سمعتهم وبالتالي رجعوا إلى القرآن الكريم لينفثوا عن طريقه سمومهم ودسائسهم لانه الكلام الوحيد الذي يحتمل مالا يحتمله غيره، ففسروا مئات الايات بما يريدون والصقوها بالائمة الهداة زوراً وتضليلاً] .

* وقال أيضاً مثبتاً لهذه الحقيقة موضحاً لها بالامثلة :

[كما وضع قصاص الشيعة مع ما وضعه اعداء الأئمة عدداً كبيراً من هذا النوع للائمة الهداة عليهم السلام ولبعض الأئمة والاتقياء في حين ان الأئمة كانوا في غنى عن ذلك كله ، وقد لعنوا كل من يضعهم فوق مستوى البشر وبغير المنزلة التي وضعهم الله بها] .

* وقال مبيناً للمكمن الذي تسلل منه الدخيل :

[وكان من اخطر الدخلاء على التشيع جماعة تظاهروا بالولاء لأهل البيت واندسوا بين الرواة واصحاب الأئمة مدة طويلة من الزمن استطاعوا خلالها ان يتقربوا من الإمامين الباقر والصادق واطمئن اليهم جميع الرواة فوضعوا مجموعة كبيرة من الأحاديث ودسوها بين أحاديث الأئمة ، وفي أصول كتب الحديث كما تشير إلى ذلك بعض الروايات] .

* وقال الحسني محدداً لاسماء المنحرفين الذين وضعوا المرويات على الائمة:

(١) [قواعد الحديث / الغريفي ص ١٣٥]

[وتؤكد المرويات الصحيحة عن الإمام الصادق عليه السلام وغيره من الأئمة ان المغيرة بن سعيد ، وبياناً ، وصائداً ، وعمر النبطي ، والمفضل ، وغيرهم من المنحرفين عن التشيع والمندسين في صفوف الشيعة ، وضعوا بين المرويات عن الأئمة عدداً كبيراً من مختلف المواضيع ... إلى ان قال :

وجاء عن المغيرة بن سعيد انه قال :

وضعت في اخبار جعفر بن محمد اثنى عشر ألف حديث ، وظل هو واتباعه زمناً طويلاً بين صفوف الشيعة يترددون معهم إلى مجلس الأئمة عليهم السلام ، ولم ينكشف حالهم الا بعد ان امتلأت أصول كتب الحديث الأولى بمروياتهم][1].

أقول :

اين كل هؤلاء الذين اشتهروا بالكذب عن حادثة (الدار) ؟!

لماذا لم يذكرها أحد منهم، مع العلم انهم ادخلوا الوف الروايات إلى الكتب الشيعية ؟!

أيعقل ان يغفل كل هؤلاء عن هذه الحادثة إن كان لها وجود حقيقي، أو فيها دليل على (الإمامة) ؟!

الشيعة يثبتون عقائدهم عن طريق أهل السنة

بعد الذي عرضناه من الأمور التي تتعلق بحادثة الدار ، والتي منها أنَّ هذه الحادثة لم ترِد في كتبهم المعتمدة التي حوت أصول عقائدهم ، ومعتمد فكرهم؛ فإنّا لا نجد لها ذكراً في « نهج البلاغة » الذي يُنسب إلى عليٍّ ﷺ ، فكيف لا يذكره سيِّدُنا عليٌّ وفيه إثبات إمامته !! وأيضاً لم يروها واحد من الأئمة الإحدى عشر الذين عاشوا بين ظهراني الناس زهاء الثلاثة قرون.

والذي أردت أن أنوِّه به ، وأشنِّف بذكره الأسماع أنَّ الشيعة اعتمدوا في إثبات عقائدهم على ما رواه المخالفون لهم ؛ من ينظرون إليهم نظرة العدوّ

(١) انظر كتاب : [الموضوعات في الاثار والاخبار / هاشم معروف الحسني ص ١٤٨ – ٢٥٣]

اللّدود، ويطيب لي أن أقول في هذا المقام :

إذا انعدمت الروايات عند أهل السنة ماذا تصنعون ؟

وإلى من تتّجهون إذا أوصدت دونكم سبل الوصول إلى مقاصدكم ؟ أتفزعون إلى التوراة والإنجيل ، وتولّون وجوهكم شطر أهل الكتاب من اليهود والنصارى حتّى تجدوا طلبتكم ؟!!

لا ريب أنكم ستلجؤون إليها ما دمتم تعدمون الوسيلة في القرآن والسنّة ؛ إذ ليس لكم فيهما مرتَعٌ ترتعونه.

وهذا الطرح الذي عرضناه ينصب في اثبات قضية جوهرية ينبغي على الكل ان يعلمها ، والمتمثلة بأن الشيعة عيال على أهل السنة في الكثير من المجالات العلمية والعقدية ان لم نقل كلها الا ما خالف سيرهم ومنهجهم العقدي ، وهم بهذا يكونون مذهباً طفيلياً يعيش على غيره ولا قيام له الا بهذا الغير ، فمتى ما فقد ضاع وذهب ادراج الرياح .

الأئمة المتبعون لا يعرفون حديث الدار

يقوم التشيُّع على أساسٍ مكين هو الإمامة ، هذا المعتقد المزعوم الذي بنَوا عليه ألاّ تؤخذ أمور دينهم إلاّ عن الأئمة المعصومين ، فالأحكام الشرعيّة لا تُؤخذ إلاّ منهم ، ومن يأخذ عن غيرهم فهو في عمىً وضلالة ، وعلى هذا الأصل ضلَّ أهل السنة ؛ لأنهم تلقَّوا شرائع الإسلام عن الصحابة غير المعصومين!!

يقول محمد واعظ الخراساني عن عقيدتهم في اتِّباع المعصومين :

[إنّ الأئمة المعصومين هم مرجع الشيعة في أخذ العقائد وأصولها مستنبطة من أحاديثهم في مسألة الإمامة وسائر الفروع العقائدية ... وإنّ جميع الأئمة معصومون ، فيجب أن نتلقّى علوم الشريعة بأقسامها الثلاثة : الفقه والعقائد والأخلاق منهم] (١) .

ويذكر كاشف الغطاء في كتابه « أصل الشيعة وأصولها » ما نصه :

---

(١) [نداء الوحدة والتقريب / محمد واعظ زاده الخرساني ص ١٣٤ ، ١٣٩ – ١٤٠]

[نعم ؛ يفترق الإمامية عن غيرهم هنا في أمور منها :

أنهم لا يعتبرون من السنة إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عن جدهم...، وأمَّا ما يرويه مثل أبي هريرة ، وسمرة بن جندب ، ومروان بن الحكم، وعمران بن حطَّان الخارجي ، وعمرو بن العاص ، ونظائرهم ، فليس لهم عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة ، وأمرهم أشهر من أن يذكر] (١).

أقول :

هذا الذي نقلناه معزوّاً صريح فيما أشرنا إليه ، فالشيعة إذن لا يأخذون دينهم إلاّ عن معصومين مخصوصين ، وأيٌّ طريق غير طريقهم مسدود، وكلّ ما رواه لنا الصحابة رضوان الله عليهم من الأباطيل ولو كان من أهل البيت كابن عباس رضي الله عنه.

فليت شعري بأي مكيال يكيلون ، وبأيِّ ميزان يزنون!! إنه ميزان الهوى، ومكيال الرَّدى!!

وعليه ؛ فإن حديث الدار يجب أن يكون ساقط الاعتبار عندهم مردوداً ، لا تقوم به حجَّة ، ولا تتَّضح به محجَّة ، لانه لم يرد عن ائمتهم المعصومين؛ لكنهم احتجُّوا به.

وان هذا الحكم لازم للشيعة لا مفر لهم عنه فهو مقتضى أصولهم . فهل من دليل أبينَ من هذا على تخبُّطهم واضطراب أصولهم وفروعهم ، وهم يعوِّلون في تفسير النصوص من القرآن والسنَّة لإثبات الإمامة على أفهامهم السَّقيمة المنحرفة ، ولا يهتدون بآراء أئمَّتهم المعصومين ، وسبب ذلك عائدٌ إلى عدم وجود نصوص عن أئمَّتهم ، فهم إلى أهوائهم ينتسبون ، وعلى آرائهم يتَّكلون، والشواهد على هذا لا تدخل تحت الحصر * .

(١) [أصل الشيعة وأصولها / كاشف الغطاء ص ١٦٤]

* عند تتبُّع كتب الشيعة وأقوال علمائهم نجد أنَّ هذه الحقيقة واضحة وضوح الشمس، ولم يقتصروا على انعدام الروايات عن الأئمة في مسألة (الإمامة) فحسب ، وإنما تعدوه إلى كتاب الله العزيز ؛ المصدر التشريعي الأول للمسلمين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، يدعي الشيعة افتراءً على الله أنّ أئمَّتهم عدَّوله ، فلا تُضرب أكبادُ الإبل =

والناقض الأكبر لدعوى الاتباع الذي به تنسف أصول الشيعة المزعومة وتبين أنهم اناس مغرضون لا قواعد عندهم في البناء والتأصيل الا الهوى اعتمادهم على مرويات أهل السنة ومنقولاتهم في اثبات عقائدهم ، وفي تفسير القرآن وفي تحديد التوجهات وحديث (الدار) خير شاهد .

فالشيعة واقعون بالذي عابوا على غيرهم به ، وشنعوا وبصورة افضع فغيرهم يملكون ضوابط في التلقي عن الرجال ، اما هم فيأخذون دون ضابط سوى الهوى ، فما كان خادماً لغرضهم أخذ دون تمحيص سواءاً كان في كتبهم ، أم في كتب من كفروهم .

فهم رجال ونحن رجال

وتفريعاً على المذكور نقول أن مما يلزم تقريره عند النقاش مع الشيعي قبل العرض ، أو الدخول في تفاصيل أي قضية مطروحة للنقاش ، ما يلي :

الزام الشيعي باسناد ما يعرضه من عقائد وافكار في مجالات الدين

=

لمعرفة تفسيره إلاَّ إليهم ، ولا يُرجى فهمه إلاَّ من قِبَلهم !!

ومن الغريب أن علماء الشيعة يقرِّرون أمراً جدٌّ خطير ، وهو أنَّ أئمَّتهم المعصومين لم يفسروا جميع آيات كتاب الله ، وإنَّ ما ورد عنهم من تفسير لا يكفي لفهم القرآن، وعن هذه الحقيقة تكلَّم محمد حسين الطبطبائي صاحب «تفسير الميزان» في كتابه «القرآن في الإسلام» (ص٦٦) ، فقال ــ وليته ما قال ــ :

[إن الأحاديث المرويَّة عن أهل البيت لا تكفي للإجابة على الأسئلة غير المحددة التي نواجهها تجاه الآيات القرآنية.

هذا بالإضافة إلى أنَّ هناك آيات لم يرد فيها حديث أصلاً ، لا من طريق السنة ، ولا من طريق الشيعة ، فكيف نصنع بها ؟] .

نقول :

هذا كلام صريح لا يحتمل التأويل ، يدَّعي فيه علَمٌ من أعلام التَّفسير المتأخرين عند الشيعة أنَّ الأئمة لم يفسِّروا جميع القرآن ، وأنَّ ما رووه لا يكفي لتفسير جميع آي القرآن ؛ لذلك كانوا ملزمين في اشغال هذا الفراغ ، وسد ثغرات هذا الحيز والجانب، ولم يكن امامهم لتحقيق هذا الأمر الا ان يتجهوا إلى أهل السنة ليستفيدوا من خبراتهم في هذا الشأن ، كما سدوا هذا الفراغ باعتمادهم على حادثة (الدار) التي استلوها من كتب أهل السنة .

المختلفة بنقل صحيح ثابت عن امام معصوم ، والــذي بانتفائـــه لا يكـــون لمـــا يعرضه الشيعي اي مجال للقبول أو ثبات في الدعوى لانه يتناقض مع أصوله ، ويصبح كلامه غير ملزم للاخرين لانه لم يصدر عن جهة معصـــومة ، وكمـــا قيل: (فهم رجال ونحن رجال) .

وهذا ما ذهب إليه مرتضى العاملي في كتابه (جنة المأوى) عندما سـئل عن رأي لــ (محمد حسين كاشف الغطاء) ينفي فيه ضرب الزهراء عليها السلام ولطم خدها، فاجاب مرتضى قائلاً :

[ان القاعدة الثابتة تقول وهذا هو ما علمناه أهل بيــت العصـــمة علـــيهم السلام:

ان أقوال الرجال فيما عدا أهل بيت العصمة ليســت أدلـــة علـــى ثبـــوت الحقائق، أو نفيها ، من حيث هي اجتهادات واستنتاجات حدســـية لهـــم ، وإنمـــا الحجة منها هو ما ينقل الحدث ويحكيه لنا ، إذا تـــوافرت فـــي ســـائر شـــرائط الحجية] (١) .

واشتراط الصحة فيما ينقلونه من اخبار مطلوبة مع الشيعة لكثـــرة الكـــذب بينهم وفي أفضل كتبهم * .

---

(١) [مختصر مفيد / مرتضى العاملي ج٩ ص ٦٣]

* ان من أهم كتب الإمامية كتاب (الكافي) للكليني ، وقد ضعف بعض علماء الشيعة أكثر من ثلثي رواياته ، وهذا ما صرح به السيد مرتضى العسكري في كتابه معالم المدرستين (ج٣ ص ٣٤٣) ، قائلاً :

[ان أقدم الكتب الأربعة زماناً ، وأنبهها ذكراً ، وأكثرها شهرة هو كتاب الكافي للشيخ الكليني وقد ذكر المحدثون بمدرسة أهل البيت فيها (٩٤٨٥) حديثاً ضعيفاً من مجموع (١٦١٢١) حديثاً] .

واعظم ما في الكافي كتاب الأصول، ومن خلال احصائية للصحيح والضعيف قمت بها على ضوء تحقيق ثلاثة من علماء الشيعة وهم : (المجلسي في كتابه مراة العقول، والمظفر في كتابه الشافي في شرح أصول الكافي ، والبهبودي في كتابه صحيح الكافي) للجزء الأول والثاني وصلت إلى نتائج غريبة وعجيبة ، وإليك البيان :

في الجزء الأول نجد ان المجلسي في كتابه (مراة العقول) من مجموع (١٤٤٥) حديثاً لم يصحح الا (٢٣٧) حديثاً ، اما المظفر في كتابه (الشافي في شرح أصول الكافي) =

كتب أهل السنة لا تعدل عند الشيعة جناح بعوضة

وهناك حقيقة اخرى إنَّ علماء الشيعة لا يقيمون وزناً لكتب أهل السنَّة، ويعتبرونها بئراً آسن ماؤها ، وكنيفاً منتناً ، وقد أمرهم أئمَّتُهم المعصومون بأن لا يأخذوا من كتبهم ، وأن يلتمسوا الحقَّ الأبلج في النبع الصَّافي نبع آل البيت، وهذا ما قد صرح به الشيخ عبد الحليم العزي فقال :

[فحري بنا ايها المحب ان نشرب من العين الصافية للهدى ، والينبوع الطاهر للحق ، وان نحذر من كل بئر أسن ماؤها أسونا وخالتها الكدورات والقذر من كل كنيف احاط بها ، واختلطت أوساخه بمائها] .

ثم قال عبد الحليم معلقاً على رواية من كتاب «السرائر» للحلي :

[ولذا نجد ائمتنا يرسمون حداً واضحاً وقاطعاً لشيعتهم فهذا هارون بن خارجة يقول: قلت لأبي عبد الله عليه السلام :

أنا نأتي هؤلاء المخالفين فنسمع منهم الحديث يكون حجة لنا عليهم ، قال: فقال لا تأتهم ، ولا تسمع عنهم لعنهم الله ، ولعن ملتهم المشركة] (١).

* اما الإمام الثامن من ائمة الشيعة (الرضا) فقد سئل عن جواز أخذ

=

فقد صحح (٢٣١) حديثاً ، والبهبودي في كتابه (الصحيح من الكافي) فقد صحح من المجموعة (١٦١) حديثاً فقط .

واتفق الثلاثة على تصحيح (٨٧) حديثاً فقط من هذا الجزء .

والجزء الثاني منه من مجموع (٢٣٤٦) حديثاً ، صحح المجلسي منها (٤٦٧) حديثاً، والمظفر (٤٦١) حديثاً ، والبهبودي صحح (٣٩٢) حديثاً .

واتفق الثلاثة على تصحيح (٢٣٣) حديثاً فقط من هذا الجزء .

فالحقيقة التي عليها الأصول من الكافي ، ان نسبة الصحيح فيها هي دون (الثلث) بكثير ، إذ هي اقل من الخمس .

فهذه حقيقة كتبهم التي تتعلق بالعقائد والأصول ، هذه هي حالها من الضعف فلك ان تتصور بعد ذلك حالَ غيرها مما يتعلق بالفروع والقشور .

(١) [الشهادة الثالثة المقدسة معدن الإسلام الكامل وجوهر الإيمان الحق / عبد الحليم الغزي ص ١٢٤] [السرائر / الحلي ج٣ ص ٥٦٥] [وسائل الشيعة / باب ٤٨ من أبواب أحكام الاولاد – ح٤ مع اختلاف]

فضائل علي رضي الله عنه من المخالفين لانتفاء وجودها في كتبهم ، فاجابه قائلاً :

[لقد أخبرني أبي عن أبيه عن جده عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال : من أصغى إلى ناطق فقد عبده ، فإن كان الناطق عن الله عزوجل فقد عبد الله ، وإن كان الناطق عن إبليسِ فقد عبد إبليس] (١) .

أقول :

إذا كان أهل السنة وعلماؤهم أبالسة و ملعونين على ألسنة أئمَّة الشيعة المعصومين، وكتبهم عبارة عن كنيف ، وقذارة ، وكدر ، وأوساخ ، وبئر آسن ماؤها ، فما الذي حملكم على أن تجعلوا حديث (الدار) الذي نقلتموه من كتبهم أصلاً تعتمدون عليه في إثبات أخطر عقيدة عندكم ؟!

هل غدا هذا الكنيف طاهراً بوُرُودِكم عليه ، أم عذبت البئر الآسن ماؤها بورِدْكم منها!!!

أليس صنيعكم هذا مخالفة لأمر المعصوم ، والسائل بقوله :

[أنا نأتي هؤلاء المخالفين فنسمع منهم الحديث يكون حجَّة لنا عليهم] يذكر للمعصوم أنه يستمع فقط إلى أهل السنَّة ويغشى مجالسهم ، وسأله : ماذا يفعل إذا سمع منهم حديثاً يكون حجَّة للشيعة عليهم ، فنهاه الإمام عن ذلك نهياً شديداً، فكيف بمن يأخذ أصل دينه عنهم ؟!!!

سؤال موجه لعلماء الشيعة :

لو سلمنا جدلاً بصحة اسانيد حديث (الدار) في كتب أهل السنة، فهل يصح بعد كل الذي ذكر من أقوال للائمة المعصومين الناهية عن الاخذ من المخالفين الاعتماد عليها واتخاذها نصوصاً جلية لاثبات الإمامة ؟!

---

(١) [عيون أخبار الرضا / الصدوق ص ١٦٨] [بحار الأنوار / المجلسي ج ٢٦ ص ٢٣٩]

كيف يقيم العالم الشيعي الحجة على الكافر
(يهودياً كان أم نصرانياً أم علمانياً) بهذا الحديث

ان مما ينبني على هذه الحقيقة الخاصة بأنتفاء وجود حادثة الدار في أصول الشيعة الروائية واخذهم لها من كتب أهل السنة قضية على جانب كبير من الاهمية ، تتجلى من خلال طرح تساؤل يوجهه الباحثون اياً كان انتماؤهم ، واياً كانت ديانتهم سنة ، أم شيعة ، يهوداً ، أم نصارى ، متدينون ، أم علمانيون، هذا التساؤل يمكن ان يعرض على الشكل الاتي :

ان الشيعة بحسب المعروض من كتبهم ، والمعروف من ضوابطهم وقواعدهم في العلوم المختلفة قد وضعوا احكاماً على الفرق والجماعات من جهة، وكذلك على الروايات وقبولها من جهة اخرى .

هذه الاحكام تتميز بالانفراد والخصوصية والتي بتطبيقها واقعاً وفعلاً لا يمكن معها قبول أي رواية من أهل السنة على وجه الخصوص يمكن ان يستدل عليها في أي جزئية من جزئيات الدين ، ناهيك عن القواعد والأصول .

فكيف يستقيم هذا الحال المتمثل بوضع هذه الضوابط مع استدلالكم بـ (حادثة الدار) على إمامة علي رضي الله عنه ، تلك التي تعتبرونها أصلاً من أصول الدين، وركناً من أركان الإيمان ؟

وما هو الوجه الذي يمكن معه قبول هذا الأمر منكم ؟

ان هذا الاشكال الملابس لاستدلال الشيعة بـ (حادثة الدار) على وجه الخصوص أو بغيرها من الحوادث التي لا وجود لها عندهم ، وإنما قد تلقوها من مخالفيهم ليعد منعطفاً كبيراً ينبغي ان لا يهمل ، أو يصفح عن ذكره بل يقتضي لزوماً الوقوف عنده ملياً ، والتأمل فيه كثيراً لاني على يقين ان بتأمله وفهمه فهماً صحيحاً تتكشف اغلب حقائق معتقد الإمامة الباطلة عند الشيعة، وتتضح صورة التخبط والتناقض الراسخة والثابتة لهم في معتقد الإمامة وفي اثباته بالادلة ، ولتوضيح الأمر بمثال بسيط :

لو فرضنا ان رجلاً مهما كان اتجاهه أو دينه اطلع على (حادثة الدار) بخصوصها مقتنعاً بمضمونها ، ولكنه اراد التثبت من مصدريتها ، وهل هي

صحيحة ، أم مردودة ، فذهب إلى عالم شيعي وقال له ما هو سند هذه الحادثة؟

واين يمكن ان اجدها في كتب الروايات الشيعية ؟

فبماذا سيجيبه العالم الشيعي ؟

هل سيقول له امهلني وقتاً لاذهب إلى كتب من حكمنا عليهم بالكفر والضلال من أهل السنة والذين رفضنا ما عندهم جملة وتفصيلاً لاثبت لك هذه الحادثة واحقق لك وجودها ؟ أم ماذا ياترى سيكون جوابه له ؟

ان هذا الأمر ليستدعي من السائل قبل النفور والذهاب بعيداً الضحك والسخرية من هكذا فعل ، فكيف يمكن ان يقبل ؟ وما هو المسوغ له ؟

ومما يزيد الطين بلة ادعاء الشيعة وتبجحهم انهم أصحاب الدليل يميلون حيث يميل .

فأين ادلتكم هذه ؟

وأين اماكن وجودها ؟

لماذا لا تخرجوها للناس لتثبتوا عقائدكم ؟

لماذا تحتاجون دائماً إلى غيركم ممن خالفكم لغرض الاستدلال ؟

أم ياترى ان ادلتكم ذهبت مع مهديكم المزعوم وتنتظرون خروجها معه ؟

والسؤال الاخير :

هل نجد عالم واحد من علماء أهل السنة من بداية ظهور مذهبهم وإلى يومنا هذا قد أحتاج إلى كتاب واحد من كتب الشيعة من اجل اثبات عقيدة من عقائده؟!

نقاش حول حديث الدار مع عالم كبير من علماء الشيعة

وحتى نخرج من قضية الافتراض نذكر لكم مثالاً واقعياً ، فاني باعتباري باحثاً بهذه القضية بالذات ، فقد ذهلت لما توصلت إليه من نتائج ، فاردت ان اتاكد من صحة ما وصلت إليه فذهبت إلى أحد مجتهدي الشيعة ممن يلقب بـ (آية الله) من المتخصصين بتدريس الأصول – وتكلمت معه كشيعي –، وعرضت عليه هذا الأمر على شكل تساؤل وكما يأتي :

سماحة الشيخ ان حادثة الدار بعد البحث والتنقيب ثبت لي ان لا وجود لها

في المرويات الشيعية اصالة ، وإنما قد تم تلقيها من قبل كتب أهل السنة الروائية، فكيف يستقيم ان نستدل على أصول الدين ، وأركان الإيمان من كتب المخالفين الذين حكمنا عليهم بالكفر والضلال ؟ فدهش ابتداءاً ثم أجاب :

ان هذا الاستدلال هو من باب الاعتضاد والتقوية ، ومن باب الزام الخصم بما عنده ، فهذه الروايات موجودة في كتبهم ، وعلى الرغم من ذلك فانهم لا يقولون بالإمامة ، لذلك فنحن نقيم عليهم الحجة بما عندهم ، فقلت له :

ياشيخ علماء الشيعة لم يوردوا هذا الحديث على سبيل الاحتجاج على الخصم ولا على سبيل الاعتضاد والتقوية ، وإنما اوردوه على سبيل التأصيل والاستدلال ، بل اعتبروه من النصوص الجلية الدالة على الإمامة .

فلو كان هذا الحديث موجوداً أصلاً في كتبنا وجيء به من كتب أهل السنة من باب الاعتضاد والتقوية لكان ثمة وجه حق في قولك ، ولكن ان يؤتى به للتأصيل والاستدلال فإن هذا الأمر غير منطقي ولا يقبله العقل ، خصوصاً ونحن نطعن بهذه الكتب ونكفر اصحابها.

فسكت مندهشاً ثم ضحك ضحكة صفراء ثم تركني وذهب ، وناديته ياشيخ، ياشيخ فلم يجب ، فقال مع ضحكته الصفراء هذه :

هذا خطير ، هذا خطير ، هذا خطير وذهب بعيداً ولم يرجع اليَّ بعد ذلك .

فهذا مثال حي عشته بنفسي لمست فيه بشفافية وواقعية تامة حقيقة هذا الذي توصلت إليه من كون (حادثة الدار) قد استلها الشيعة من كتب أهل السنة واستدلوا بها على معتقدهم .

وكذلك لمست فيها الاثر المدوي على علماء الشيعة عندما تعرض عليهم الحقيقة بصورة مباشرة وبتفصيل لا مجال لأن يتلاعبوا فيه أو يدلسوا ، انهم يسكتون ولا يجدون جواباً ، بل إذا تمكنوا من التنصل تنصلوا كما وقع لي مع هذا الشيخ المجتهد آية الله * .

* تحفظت عن التصريح باسم هذا الشيخ لاسباب شخصية ومنهجية ، والا فاسم الشيخ مشهور جداً ، ومكان الذي يدرس فيه معلوم للجميع ، وله كتب مطبوعة ، وهذه الواقعة كانت بمحضر من طلاب علم كلهم شهوداً عليها .

الروايات ينبغي ان تفهم على منهاج أهل السنة لانهم مصدرها

بعد ان توصلنا إلى حقيقة قاطعة مفادها ان هذه الحادثة لا وجود لها حقيقي في كتب الشيعة الحاوية للروايات وكان هذا كما ذكرنا هو الدافع والحافز الذي جعلهم يتوجهون إلى كتب أهل السنة من اجل اثبات هذه الرواية .

إذن فأهل السنة صاروا هم المصدر الحقيقي للاثبات وهم المرجع في الاستدلال ، وعليه فستتبني أموراً لازمة لا يمكن تجاوزها وهي :

انه يجب الرجوع إلى أهل السنة في حكمهم على الرواية من حيث القبول أو الرفض اولاً ، ومن حيث التوجيه المعنوي لمدلول هذه الرواية واعني بذلك ان تفهم على الفهم الذي توصل إليه أهل السنة باعتبارهم حضنة هذه الرواية.

فمن غير المقبول عقلاً وعرفاً وبعيد جداً من الانصاف ان اقوم باستلال هذه الرواية منهم ومن ثم اتصرف فيها كيف اشاء ، هذا ظلم وتجاوز ، وإنما العقل والانصاف ان المرجعية يجب ان تكون واحدة في مجالي التلقي والاستدلال .

فهل من المقبول عند علماء أهل السنة والشيعة ان يتوجه اليهودي أو النصراني إلى القرآن وإلى أحاديث النبي ﷺ ليخضعها لقواعده وأصوله ، أو يحكم فيها التوارة والانجيل ، أو يفهمها بفهمه من دون ان يرجع إلى فهم علماء الأمة ، أو يتخير بعض الايات أو الأحاديث ليفهمها بمعزل عن غيرها ؟

وهل من المقبول عند الشيعة ان يتوجه علماء أهل السنة إلى كتب الروايات عندهم كالكافي مثلاً ويخضعوا احاديثه على قواعدهم ويبدؤوا بتصحيحها وتضعيفها على مقتضى ذلك ؟

وهل يقبلون من علماء أهل السنة توجيهاً وبياناً للروايات المنقولة في كتبهم؟ نترك الجواب لهم لنعرف عدلهم وانصافهم في هذه القضية.

وبخصوص هذه الرواية (حادثة الدار) فأهل السنة ابتداءً ضعفوا سندها بما يمنع قبولها في الاستدلال فهي على درجة كبيرة من الضعف ، ولم يفهموا منها مطلقاً الدلالة على الإمامة لعدم تحقق هذا المعنى في الفاظها كما بينا وعلى من ياخذ الرواية منهم ان يحذو حذوهم في الحكم عليها والاستدلال بها .

فضلاً عن ذلك ففي كتب أهل السنة منظومة كاملة صحيحة من الروايات والاحداث والاقوال لعلمائهم لو رجع إليها علماء الشيعة ونظروا فيهـا جميعـاً نظرة المحقق المنصف ، لا كالذين قال عنهم رب العـزة : ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ أقول : لو فعلوا ذلك لنسفت عقيدة الإمامـة مـن جذورها ، فضلاً عن نسف حادثة الدار .

افلا يخاف علماء الشيعة من وعيد رب العزة لمن يفعل هذا الفعل ، والذين قال عنهم في محكم كتابه العزيز :

﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (البقرة: ٨٥–٨٦) .

محدثو السنة أكثر وعياً من محدثي الشيعة باعتراف علماء الشيعة

ولا يقتصر فهم علماء أهل السنة للحديث من اجل اعتماده من قبل الاخرين وإنما ثمة امر آخر مهم لا يمكن للمحقق ان يتجاوزه ويغفل عنه ، الا وهو :

صحة سند هذه الأحاديث ، وذلك لأن الأحاديث الضعيفة عند أهل السـنة، وكذلك الحسنة والصحيحة قد جمعت وحددت وضبطت ، فهناك كتـب خاصـة بالصحيح التزم فيها اصحابها الصـحة ، وتلقتهـا الأمـة بـالقبول كصـحيحي (البخاري ومسلم) .

وهناك كتب اخرى تجمع ما بين الصحيح والحسن ، واخرى اشتملت على الضعيف منها ، فضلاً عن كتب خاصة لبيان المكذوب والموضوع ، ومن هنـا كان قول بعض علماء أهل السنة ان علم الحديث نضج واكتمـل دلـيلاً علـى حصره وضبطه وتحديد مواقعه ومواضعه .

وعلماء الشيعة انفسهم قد اقروا بحقيقة ان أهل السنة قد تقدموا عليهم فـي هذا المجال وسبقوهم فيه اشواطاً ، فقد قال الشيخ نور الدين الموسوي العاملي :

[واما العامة فكتبهم دالة على انهم في أول زمن التابعين انتخبوا احـاديثهم واعتمدوا عليها واسقطوا منها كل شيء اشتبهت عليهم صحته حتـى ان مالكـاً

اسقط من الحديث ما لا يحصى واثبت ما لا يخفى والصحاح الستة مشهورة][1] .

* وهذا ما ذهب إليه كذلك السيد هاشم معروف الحسني فهو قد اعتبر علماء السنة اشخاصاً أكثر وعياً من علماء الشيعة ، حينما قال :

[والذي لا يجوز التنكر له ان محدثي السنة من اواسط القرن الخامس كانوا أكثر وعياً وادراكاً للاخطار التي احاطت بالحديث الشريف من محدثي الشيعة فالفوا بالاضافة إلى كتب الرواية واحوال الرجال عشرات الكتب خلال قرنين من الزمن حول الموضوعات وبعضها يحمل هذا الاسم بالذات ، ومن بين هؤلاء عبد الرحمن بن الجوزي العالم الشهير الذي ألف كتابه الموضوعات في ثلاثة اجزاء خلال القرن السادس الهجري وتوالت بعده المؤلفات في هذا الموضوع فالف السيوطي ، والفتني وغيرهما بنفس التخطيط والاسلوب واصبحت كتبهم من اجل المصادر واكثرها فائدة لمن يريد ان يكتب في هذه المواضيع .

اما الشيعة فقد تبأهلوا هذا الموضوع وكانه لا يعنيهم من امره شيء في حين ان الموضوعات بين مروياتهم لا تقل في عددها واخطارها عن الموضوعات السنية، وكل ما في الأمر انهم عالجوا مشاكل الحديث عن طريق مؤلفاتهم في علمي الرجال والدراية اللذين يبحثان عن احوال الراوي والرواية ويضعان الخطوط العامة لما يصح الاعتماد عليه وما لا يصح ، ولكنهم لم يحاولوا خلال هذه القرون الطوال ان يضعوا ولو كتاباً واحداً يشتمل ولو على نموذج من الموضوعات في مختلف المواضيع في حين انهم لا يزالون يعانون مما تركته تلك الموضوعات من اثار سيئة على المذهب الشيعي البعيد عن الشذوذ والاساطير والخرافات التي ادخلها المرتزقة من اتباع الحكام والقصاصون وقادة الفرق والاحزاب][2] .

أقول :

---

(1) [الشيخ نور الدين الموسوي العاملي في حاشيته على كتاب الفوائد المدنية لامين الاسترابادي / ص ١٢٨]

(2) [الموضوعات في الاثار والاخبار عرض ودراسة / هاشم معروف الحسني ص ٨٨]

وانطلاقاً من هده الحقيقة التي اقر بها علماء الشيعة انفسهم فعليهم في هـذه الحالة مناقشة أهل السنة بما عندهم وبما قرروه من ضـوابط وشـروط لهـذه الأحاديث من ناحية السند اولاً ، ومن ثم بما فهموه وما حددوه من ناحية المـتن ذلك ان علماء الأمة جميعاً دون استثناء من بعد وفاة النبي ﷺ إلى يومنا هذا لـم يفهم واحد منهم ان هذا الحديث (الدار) يدل على الإمامة ، أو الوصية لعلي رضي الله عنه أو لاي شخص آخر .

وهل ايراد الحديث في كتب أهل السنة يعني لزوم صرفه إلى الفهم المعوج الذي فهمه علماء الشيعة ؟

ولماذا تكون الأمة بجميع علمائها على خطأ لانها فهمت خلاف مـا يعتقـده الشيعة، اليس هذا اجحافاً بحق هذه الأمة وبعلمائها وتعد وابتعـاداً عـن جـادة الصواب خصوصاً إذا لم يمتلك المخالف للامة دليلاً ؟

الشيعة يفرحون ويتفاخرون ويطبلون ويزمرون أنه ليس لديهم كتاب صحيح

من كل ما ذكر يتبين لنا ان أهل السنة قد حققوا كتبهم وبينوا ما فيها مـن الصحيح والضعيف ، هذه الحقيقة انما تدل على حرص علماء أهل السنة علـى سنة النبي ﷺ واهتمامهم بها .

وعلى العكس من هذه الحقيقة المفرحة ، نجد حقيقة مبكية مقابلهـا تتعلـق بكتب من يدعي انهم من اتباع أهل البيت ومن ركب سفينتهم ، فعلماء الشـيعة وإلى يومنا هذا وبعد مرور أكثر من اثنى عشر قرناً على اختفاء معصـومهم ، وقيام أكثر من دولة لهم ، ووجود أكثر من حوزة عندهم ، ووجـود كـل هـذه الخرافات والاساطير المسطرة في كتبهم التي لا يعقلها طفل عمـره سـنتان، أو رجل جاء من مجاهيل وغابات افريقيا .

على الرغم من كل هذا فاننا لا نجد انهم قد حققوا كتاباً واحداً مـن كتـبهم واتفقوا فيما بينهم على صحيحه وضعيفه ، وإنما تركت الكتب هكـذا مـن دون تحقيق طوال هذه القرون الطويلة، ومن يعترض على قولنا هذا ، نقول له :

ابرزوا لنا كتاباً واحداً صحيحاً تلتزمون انتم به ؟

ابرزوا لنا كتاباً يجمع الضعيف والمردود عندكم اتفقتم عليه حتى تصح المقابلة؟

فحينما استدل أهل السنة على الشيعة بأحاديث الكافي للكليني لبيان حقيقة مذهبهم وحقيقة عقائدهم – والجميع يعرف مكانة ومنزلة الكافي عند الشيعة فهو عندهم كالبخاري عند أهل السنة – مع أن استدلال أهل السنة على الشيعة لإثبات هذه العقائد لم يكن بحديث واحد فقط وإنما بأبواب كاملة وكان تحت هذه الأبواب عدد كبير من الأحاديث التي تشير صراحة إلى عقائد فاسدة لا يقول بها مسلم، يأتيك الجواب المشهور مصحوباً بالبكاء والعويل :

إن الكافي ليس كله صحيحاً عندنا ، ومن الذي قال لكم انه صحيح عندنا!!؟ فلا إلزام علينا به ، إلى آخر هذه العبارات المكررة والأجوبة الجاهزة الحاضرة عندهم!!!! وهذا هو جوابهم عن جميع كتبهم من دون استثناء .

فهم يفرحون بانه ليس لديهم كتاب صحيح لحد الآن ، ولم اعثر – في حدود اطلاعي– على فرقة أو ملة تفرح ، وتطبل ، وتزمر ، وترقص لعدم وجود كتاب لها صحيح غير الإمامية .

وهكذا يدير القوم ظهورهم لنا فرحين بعدم وجود كتاب واحد صحيح لديهم كي لا يلزموا الحجة بما في ذلك الكتاب ، ولك أن تتعجب من صفاقة أقوام يدعون أنهم الطائفة المنصورة ، والطائفة الحقة يرقصون فرحاً بعدم وجود كتاب واحد صحيح يحفظ لهم أمور دينهم .

أقول :

فيا ترى أين كان الاثنا عشر معصوماً خلال فترة ثلاثة قرون ؟

ولماذا تركوهم من غير كتاب واحد صحيح ؟

وما الحكمة من وراء ذلك كله ؟

ولماذا لم يجمع المهدي كتاباً لهم في غيبته الصغرى التي دامت أكثر من(٧٠) عاماً ؟

ولماذا لم يجمع أحد من سفرائه مثل هذا الكتاب ؟

أليس من ضروريات وجود الأئمة حفظ الدين من الخطأ والزيادة والنقيصة ؟

ولماذا تركوا إقوالهم ينقلها رجال كثر فيهم الكذبة من إمثال زرارة ، وجابر الجعفي، وسهل بن زياد ، ومحمد بن سنان... وغيرهم الكثير؟

ولماذا تركوهم يعتمدون على بشر يصيبون ويخطؤون من أمثال الكليني، والطوسي، والقمي ، والمجلسي ، والنوري ليجمعوا لهم هذه الكتب ؟

ولماذا تركوا تحقيق هذا الجمع لأناس يخطؤون ويصيبون ويختلفون فيما بينهم في تحديد الصحيح من الضعيف من أمثال : (الحلي ، والسبزواري ، والخوئي، والخميني، والصدر ، والسيستاني) ، ومن غير وجود قواعد ثابته متفق عليها في الجرح والتعديل نستطيع على ضوئها معرفة المصيب من المخطأ ؟

فلماذا تركوهم هكذا هملاً ؟

وأين كتب الأئمة السماوية التي يدعون وجودها عندهم والتي كثيراً ما نسمع بها ولكن لا أثر لها على أرض الواقع (الجامعة ، ومصحف فاطمة ، والجفر، والجفر الأبيض)؟ وما الذي استفاد منها الشيعة ؟

ولماذا عاب علماء الشيعة على عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأنه منع من كتابة الحديث وترك الأمة تتخبط ، ولا يعيبون على أئمتهم وقد تركوهم أكثر تخبطاً ؟

أسئلة كثيرة تدور في عقل كل عاقل ، حري به أن يقف عندها طويلاً ثم يحاول أن يجيب عنها ، فإن لم يستطع ذلك هنا وهو في حضرة الكتب والسادة والحوزة فإنه لن يستطيع ذلك يقيناً يوم القيامة *.

---

* **الأئمة لم يتركوا لشيعتهم كتاباً واحداً يرجعون إليه**

لم يثبت تاريخياً وعلمياً وجود كتاب واحد في الحديث أو التفسير أو العقائد معتمد في المذهب الإمامي ينسب إلى واحد من الأئمة الاثنى عشر كما هو الحال عند علماء أهل السنة (كمالك، والبخاري ، ومسلم ، والترمذي ، واحمد ، والطبري .... وغيرهم الكثير)- والذين عاشوا في فترات زمنية مقاربة لعصر بعض الأئمة - والذين صنفوا مختلف الكتب في شتى صنوف الاختصاصات ، حيث نجد عندهم كتباً في التفسير وفي الحديث وفي العقائد والفقه والتاريخ وغيرها.

بل صنفوا كتباً في الرد على الزنادقة وأهل الإلحاد من (الدهرية ، والبوذية، والزرادشتية، =

=

والمزدكية ، والمجوسية ، والباطنية) ، فضلاً عن ردودهم على أهل الديانات من يهودية ونصرانية .

بل ان القرن الثاني الهجري لم ينقض حتى اكتملت هذه العلوم ونضجت عندهم فألفوا فيها المصنفات التي حفظها لنا التاريخ وحفظت للمسلمين دينهم في ذلك العصر والعصور اللاحقة له ، وأبرزت ذلك الدور المشرق لأهل السنة في الذود عن حمى الإسلام ﴿ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ﴾ ، فعليك أيها الشيعي أن تجري مقارنة يسيرة بين ما كان عند أهل السنة غير المعصومين وبين ما كان عند ائمتك المعصومين فانك بلا ريب ستجد الفارق كبيراً.

بل وقارن بين ما كتبه علماء أهل السنة – من ناحية السبق ، والمتانة ، واكتمال هذه العلوم– وبين علماء مذهبك كـــ (الكليني ، والطوسي ، والصدوق ، والعياشي، والقمي) ، فإن أهل السنة قد سبقوا الشيعة في كل هذه العلوم .

وقف إن شئت طويلاً أو قليلاً بشرط أن تتامل في ذلك جيداً لعلك تصل إلى حقيقة عظم الفرق والهوة بين الفريقين .

روايات أهل البيت حاشية على الفقه السني

وأكتفي هنا بما نقله السيد حيدر حب الله في كتابه (علم الكلام المعاصر ص٢٥ – ٣١) للدلالة على ما تقدم دون التفصيل في ذلك ، وعسى ان نستطيع تفصيل القول في كتاب آخر، يقول الكاتب الشيعي حيدر حب الله بعد كلام له عن النتاجات الفقهية لدى الشيعة ما نصه:

[هكذا المقولة التي ترى أن أمثال السيد المرتضى (المتوفي ٤٣٦هـــ) والشيخ الطوسي كانوا يطلقون الإجماع الكثير في كتبهم نظراً لسياق تاريخي معين أنتج هذه الكتب ، وهو سياق المواجهة مع أهل السنة الذي كانوا يعيرّون الشيعة بعدم وجود نتاجات فقهية ورجالية عندهم ، هذا الأمر فرض الحاجة إلى إبراز نوع من الوحدة والتماسك ثم قال :

وهذا نظير المقولة المنسوبة إلى السيد محمد حسين البروجردي (متوفى ١٣٨٠هـــ) التي تقول بأن روايات أهل البيت عليهم السلام إنما تعبّر عن حاشية على الفقه السني.

ثم يقول أيضاً :

نفس فكرة السيد البروجردي هذه يطبقها السيد حسين المدرسي الطباطبائي على مبسوط الشيخ الطوسي في علم الفقه ، فهو يرى أن قراءة النتاجات الفقهية السنية التي عاصرها الطوسي تؤكد أن الشيخ كان يعمد إلى القيام بحاشية على هذا الفكر السني تمثل إبرازا لمواقف الشيعة في الموضوعات المطروحة آنذاك على غرار ظاهرة التعليق على الرسائل العلمية عند المتأخرين والمعاصرين من الفقهاء .

هذه الفكرة إذا صحّت ـــ ولم يدّع البعض العكس ـــ تفتح أمامنا أفقا جديداً في عملية قراءة

=

الشيعة عيال على أهل السنة

ثمة حقيقة اخرى تميز أهل السنة من الشيعة ، وهي ان أهل السنة هم السباقون إلى الكثير من العلوم فهم السباقون إلى تقسيم الأحاديث إلى صحيح ، وضعيف ، وهم السباقون إلى تحقيق كتبهم ، وهم السباقون إلى جمع أحاديث النبيﷺ في كتبهم ، وهم السباقون إلى علم الأصول ، والشيعة في كل ذلك عيال على أهل السنة بكل ما ذكرت وإليك دليل ذلك :

* قال الشيخ جعفر الشاخوري البحراني :

[وجد الفقهاء الاوائل بعد وفاة الإمام الحسن العسكري في منتصف القرن الهجري الثالث ، ان الفقه السني والمؤسسة الدينية السنية مر عليها زمن طويل تكونت وقطعت أشواطاً في البناء من خلاله ، فيما يريد الفقه الإمامي التكون والتبلور حديثاً في صيغات منهجية ، وذلك لأن عصر التشريع انتهى بالنسبة للمدرسة السنية بوفاة النبي الاعظم .

ومنذ ذلك الحين شرعت هذه المدرسة بالظهور ، بينما لم ينته عصر التشريع ولم يبدأ عصر الفقه في المدرسة الإمامية الا في اوائل القرن الرابع الهجري بعد انتهاء الغيبة الصغرى للامام المهدي ، فقامت المدرسة الإمامية على اساس علمي بحت ووجدت وظيفتها في صيانة تراث الأئمة وصياغته وفق منهاج البحث الفقهي ، يستحثها شعور قوي بضرورة مسابقة الزمن ومواكبة ما

=

الفقه الشيعي تدريجياً ، فعلى سبيل المثال نسأل :

هل إن نمط التقسيمات والتبويبات التي جُعل عليها الفقه زمن الشيخ وبعده كانت مستقاةً في الترتيب السني للأبواب كما قد يظهر بالمقارنة مع الكتب التي سبقت كتب الشيخ ككتب المفيد (المتوفى ٤١٢ هـ) والصدوق (المتوفى ٣٨١ هـ) من أمثال المقنعة والهداية والمقنع .. أم إن الأمر ليس كذلك؟]

أقول :

للسيد حيدر حب الله إن الأمر كذلك وسوف ندلل لك على هذه الحقيقة في مكان آخر ليس هذا محله ، فانتظر ولينتظر غيرك .

وصلت إليه المدرسة السنية] [١] .

* قال الكركي صاحب كتاب هداية الأبرار :

[إن تقسيم الأحاديث إلى الأقسام الأربعة المذكورة في الدراية من مخترعات العامة ... وان عمل أصحابنا المتأخرين به كان عن غفلة وأية غفلة حيث لم ينتبهوا لما يلزمه من المفاسد والطعن في أصل المذهب فضلاً عن أهله].

وقال أيضاً :

[في أصل حدوث الاجتهاد ، والقول به عند العامة وإنما قدمنا الكلام فيه لانهم أول من أسس قواعده] [٢] .

* وقد اعترف الحر العاملي بأن سبب وضع الشيعة لهذا الاصطلاح واتجاههم للعناية بالسند هو النقد الموجه لهم من أهل السنة ، فقال :

[والفائدة في ذكره دفع تعيير العامة الشيعة بأن أحاديثهم غير معنعنة بل منقولة من أصول قدمائهم] [٣].

أقول :

وهذا القول الخطير يفيد ان الإسناد عندهم غير موجود حتى شنع عليهم أهل السنة فاتجهوا حينئذ لذكر السند .

* وقال الحر العاملي أيضاً في كتابه وسائل الشيعة :

[والاصطلاح الحديث الجديد – تقسيم الحديث للأقسام الأربعة – موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم ، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع][٤].

* نقل الكركي قول الشيخ حسن في منتقى الجمان فقال :

[أكثر أنواع الحديث المذكورة في دراية الحديث من مستخرجات العامة بعد وقوع معانيها في حديثهم فذكروها بصورة ما وقع واقتفى جماعة من

(١) [مرجعية المرحلة وغبار التغيير / جعفر الشاخوري ص ٣٤٠]
(٢) [هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار / شهاب الدين الكركي ص١٧٨ – ١٨٠]
(٣) [وسائل الشيعة / الحر العاملي ج٢٠ ص ١٠٠]
(٤) [وسائل الشيعة / الحر العاملي ج٢٠ ص ١٠٠]

أصحابنا في ذلك أثرهم] .

* وقال الكركي أيضاً :

[لم يكن للامامية تأليف في الدراية ، لعدم احتياجهم إليها ، وأول من ألف في الدراية من أصحابنا الشهيد الثاني ، اختصر دراية ابن الصلاح الشافعي في رسالته ثم شرحها] (١) .

* وقال الكركي وأما المبسوط فإن الشيخ الطوسي ألفه لسبب ذكره في أوله:

[وهو ان بعض العامة شنع على الشيعة ، بأنه ليس لهم تأليف جامع في الفروع، وانهم إنما اقتصروا على العمل بالأخبار لعجزهم عن استنباط الفروع من أصولها.

* وقال : [إلى ان شاع طريق الأصوليين واختلطت أصول العامة بأصول الخاصة فأعرض المتاخرون عن العمل بأكثر الأحاديث لذلك كثر الاختلاف بينهم وزادت الحيرة].

* وقال أيضاً : [لم يكن للشيعة في أصول الفقه تأليف لعدم احتياجهم إليه ، إلى ان جاء ابن الجنيد فنظر في أصول العامة وفروعهم ، وألف الكتب على ذلك المنوال حتى انه عمل بالقياس].

* وقال : [ان حصر صحة الخبر في كون راويه ثقة اصطلاح أول من أحدثه العامة](٢).

أقول :

فهذه حقيقة لا ينبغي التغافل عنها ، أو تهميشها ، أو الغاؤها ، فالشيعة بكل تفاصيل ما عندهم من علم الرواية عيال على أهل السنة يستجدون ما سبقكم به أهل السنة بقرون ، فأهل السنة بعد ان اتموا هذا العلم ونضج ، واحترق عندهم، وختمت مسائله فيما بينهم ، جئتم انتم باشيعة لتأخذوا هذا النتاج وتوظفوه فيما يوجد عندكم من مرويات .

---

(١) [هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار / حسين الكركي ص ١٠٢ - ١٠٤]

(٢) انظر :[هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار / للمحقق حسين بن شهاب الدين الكركي ص ١٧ - ٢٣٣]

فلا تتطاول يا شيعي مهما بلغت بعد تقرر هذا ، لأن أهل السنة بما عندهم محصنون، وبعلومهم منضبطون ومصانون ، فما دام الحال هكذا فمن اراد ان يستدل عليهم فاستدلاله يجب ان يكون حسب ضوابطهم وقواعدهم فهم من اسس هذه العلوم والأصول باعتراف علماء الشيعة انفسهم .

المستبصرون

ان الحقيقة الخاصة بكون هذه الحادثة لا يعرف لها أصل في كتب الشيعة، ولم ترد عن الأئمة الذين يدعيهم الشيعة وإنما تم تلقيها من أهل السنة انفسهم بعد استقراء كتبهم من قبل علماء الشيعة في طور بحثهم عن الأدلة التي تثبت معتقدهم في الإمامة .

حقيقة يتوصل إليها أي باحث مهما كان توجهه ، وايا كانت ديانته وتتضح بجلاء وقوة وبالاخص لمن يتوجه باحثاً عن الحق مريداً له .

هذه الحقيقة لا يمكن حجبها عن أحد ولا يشك فيها أحد ، وحتى علماء الشيعة انفسهم لا يمكنهم انكارها أو التنصل عنها .

ولكن مما يستغرب منه بشدة من علماء الشيعة انهم حين يستدلون على معتقدهم في الإمامة فانهم يرددون ما اورده السابقون من أدلة من دون أي اعتراض ، ومن غير ما محاولة للتأكد والتحقق ، بل يتعاملون مع الأدلة التي اوردها متقدموهم في كتبهم على انها من المسلمات المقطوع بثبوتها ، والضروريات التي لا مجال لردها ، ولا داعي للبحث عنها أو التحقق منها ، ولا مندوحة لاحد الا ان يأخذ بمضامينها ، لعدم وجود بديل عنها .

ويعلمون جيداً بأن مذهبهم في كثير من مواضيعه يعتمد على غيرهم من اجل اثباته ، ويعلمون جيداً حال كتبهم وحال مروياتهم التي قال عنها علم الهدى الشريف المرتضى في رسائله ، ما نصه :

[ان معظم الفقه وجمهوره لا يخلو مستنده ممن يذهب مذهب الواقفة اما أن يكون أصلا في الخبر ، أو فرعا ، راويا عن غيره ، ومرويا عنه وإلى غلاة، وخطابية ، ومخمسه ، وأصحاب حلول كفلان وفلان ومن لا يحصى أيضا ذكره، وإلى قمي مشبه مجبر، وأن القميين كلهم من غير استثناء أحد منهم إلا أبا

جعفر بن بابويه بالأمس كانوا مشبهة ، مجبرة وكتبهم وتصانيفهم تشهد بذلك وتنطق به ، فليت شعري أي رواية تخلص وتسلم من أن يكون في أصلها وفرعها ، واقف ، أو غال ، أو قمي مشبه مجبر ، والاختيار بيننا وبينهم التفتيش] .

ثم قال :

[لو سلم خبر أحدهم من هذه الأمور لم يكن راويه إلا مقلداً بحت معتقداً لمذهبه بغير حجة أو دليل ، ومن كانت هذه صفته عند الشيعة جاهلاً بالله تعالى لا يجوز أن يكون عدلاً ، ولا ممكن تقبل أخباره في الشريعة ... .

وفي رواتنا ونقلة احاديثنا من يقول بالقياس ويذهب إليه في الشريعة ، كالفضل بن شاذان ويونس وجماعة معروفين ، ولا شبهة في ان اعتقاد صحة القياس في الشريعة كفر لا تثبت معه عدالة .

فمن أين يصح لنا خبر واحد يروونه ممن يجوز أن يكون عدلاً مع هذه الأقسام التي ذكرناها حتى ندعي أن تعبدنا بقوله] (١).

وبذلك فإن الشريف المرتضى يكاد ينفي صراحةً أن يكون هناك خبر في الفقه يخلو من طعن يتعلق بالسند .

وكذلك فإنه قد أكثر من نقد الرواية والراوي في كتب الشيعة ، إلى درجة كاد أن يطعن بجميع الروايات الشيعية بما فيها الأحاديث الخاصة بعلم الفقه التي تعد زاده ومعينه الأساس فهو من جهة يستخف بمصنفات أصحاب الحديث التي تعتمد على خبر الآحاد ، فيقول :

[دعنا من مصنفات أصحاب الحديث من أصحابنا ، فما في أولئك محتج، ولا من يعرف الحجة ، ولا كتبهم موضوعة للاحتجاج] (٢).

---

(١) [رسائل الشريف المرتضى / ج٣ ص٣١٠-٣١١] [مدخل إلى فهم الإسلام / يحيى محمد ص٣٩٣]

(٢) [رسائل الشريف المرتضى / ج٣ ص٢٦-٢٧] [مدخل إلى فهم الإسلام / يحيى محمد ص٣٩٣]

أقول :

ان كان هذا الاستدلال قد يزول أو يضعف مع علماء الشيعة باعتبار ميولهم الطائفية ، ومحاولاتهم لنصرة مذهبهم وتقويته ودعمه بأي صورة من الصور، وباي طريق ممكن ، لكنه لا يمكن ان يضعف أو يزول مع الطائفة المستحدثة المبتدعة الملقبة بـ (المستبصرين) .

بل على العكس فالاستغراب في حقهم كبير ومتشعب ، وعلامات الاستفهام حولهم توضع بارقام غير متناهية ، ذلك انهم يدعون ان دخولهم إلى التشيع كان بعد بحث وتحقيق ، وعلم ومدارسة اتضحت بها صورة الحق لهم ، وعرفوا بواسطتها الطريق الذي يلزم اتباعه .

والذي يرجع إلى ما كتبوه ، أو إلى الأمور التي يوردونها في مقام بيان سبب تحولهم أو تثبيت اتجاههم الجديد وتحقيقه يجد انهم يعيدون نفس الاسطوانة المشروخة المسموعة من قبل علماء الشيعة المتقدمين والمتأخرين ، ويرددون كالببغاء تلك المعزوفة النشاز التي سمعت لمدة طويلة من الزمن من قبل دعاة التشيع ، ولا تجد في المطروح منهم الا تكرراً ممقوتاً لما سبقهم ، وتقليداً مذموماً لمن جاء قبلهم ، وتلقيناً مكشوفاً من الغير لهم .

فلا تجد تحقيقاً لاي دليل من أدلة الإمامة لا من جهة السند ولا من جهة المتن.

ولا تجد بحثاً في أصول هذه الأدلة ، وهل لها وجود عند الشيعة ، أو لا وجود لها .

ولا تجد عرضاً علمياً للقضايا المخالفة لما يعلم من الدين بالضرورة كقضية الطعن بالصحابة والقول في القرآن وادلة السنة .

بل تجد منهم اقتباساً كاملاً للذي اورده علماء الشيعة بتسليم تام ، وخضوع مطلق لو كان عندهم منه عشر معشار في حال كونهم سنة لما تحولوا إلى التشيع ، ولما تبجحوا بكل هذا الهراء والهذيان الذي يصدر عنهم .

ان الذي يكشف حقائق أدلة الشيعة في الإمامة ويعرف أصولها وقدرها واللوازم المبنية عليها ، والكيفية التي تحقق الاستدلال بها ، لن يتأخر لحظة عن الحكم على هؤلاء (المستبصرين) بانهم :

بعيدون كل البعد عن التحقيق وأهله.

وغريبون أشد الغرابة على العلم واصحابه .

ومتطفلون ايما تطفل على الأصول والقواعد.

وقافزون من الدرجة الأولى على الضوابط والمعايير .

وكذلك لن يتاخر في الحكم عليهم بانهم مدسوسون مغرضون ، قد تم شراؤهم واستمالتهم ، والضحك عليهم ووو....

فارجع إلى كتبهم تجد انهم نقلة لما سطره عبد الحسين في مراجعاته، والاميني في غديره ، مضافاً إليه بعض القصص ، والخرافات ، والمناظرات المزعومة لزيادة تشويق القارئ .

وإليك نماذج من هؤلاء المستبصرين الذين استدلوا على (حادثة الدار) في كتبهم من اجل اثبات إمامة علي ، مع إلحاق اسم كل كتاب من كتبهم لترى هذه الحقيقة ان أردت التأكد وقد تجلت بانكشاف فيهم :

* الشيخ محمد مرعي الانطاكي : لماذا اخترت مذهب أهل البيت (ص ١٩٣).
* أحمد حسين يعقوب : المواجهة مع رسول الله (ص ٢٩) .
* الدكتور محمد التيجاني : ثم اهتديت (ص ١٧٦) .
* ادريس الحسني المغربي : لقد شيعني الحسين (ص ٣٦٧) .
* صائب عبد الحميد : منهج في الانتماء المذهبي (ص ٧٩) .
* هشام آل قطيط : ومن الحوار اكتشفت الحقيقة (ص ٢٩٣) .
* مروان خليفات : وركبت السفينة (ص ٤٥٧) .
* سعيد أيوب : معالم الفتن (ج٢ ص ٦٩) .
* السيد ياسين المعيوف البدراني : المتحولون (ج١ ص ٢٠٤) .
* السيد محمد الكثري : السلفية بين أهل السنة والإمامية (ص ٦٩٠) .
* طارق زين العابدين : دعوة إلى سبيل المؤمنين (ص ١٦٣) .
* محمد بيومي مهران : الإمامة وأهل البيت (ج٢ ص ٩٥) .
* الدكتور أحمد راسم النفيس : حقيقة الشيعة (ص ٣٨) .
* محمود جابر : الشيعة الجذور والبذور (ص ٦٨)

* عبد المنعم حسن : بنور فاطمة اهتديت (ص ١٢٨) .

أقول :

إلى هؤلاء المستبصرين أوجه نصيحة مبنية على ادعائهم بانهم باحثون محققون ان يرجعوا إلى جميع ما اوردوه في كتبهم في القضايا المختلفة من دون بحث أو تحقيق ليتأكدوا منها ويتحققوا من أصولها ، والاحكام التي ينبغي الحاقها بها مما قد اشرنا إليه في بحثنا وغيره .

والا فاذا ما بقت هذه الترهات والاغاليط في كتبهم فانها ستبقى عليهم عاراً في الدنيا والاخرة ، ولن يجنوا منها الا الذل والعار ، والخيبة والخسران .

ولكم في (صالح الورداني) عبرة لمن كان له قلب ، ووعي ، وفكر ، وعقل، قبل فوات الاوان ولات ساعة مندم .

وقفة مع قول لأحد المستبصرين

لقد تمادى المستبصر إدريس الحسيني المغربي في كتابه (لقد شيعني الحسين) عندما ذهب إلى قول لم يذهب إليه كثير من علماء الشيعة انفسهم ، بقوله :

[وفي رؤيتنا للحديث ، لا بد أن نعلم بأنه بلغ قدرا من التواتر ، واعتبر صحيحا لدى جميع المفسرين] (١).

أقول :

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله ** واخو الجهالة في الشقاوة ينعم

اخزاك الله على هذه القول يامغربي .

أين نجد هذا الإجماع من قبل المفسرين على صحة هذا الحديث ؟

ومن هؤلاء المفسرون الذين قالوا بصحة هذا الحديث ، اتنا باسماء هذا الجمع المزعوم ؟!

ومن قال بهذا التواتر ؟ وفي أي كتاب ؟ وما هو مستنده ؟

وهل هذا التواتر موجود في كتب الشيعة ، أم في كتب أهل السنة ؟

---

(١) [لقد شيعني الحسين / ادريس الحسيني المغربي ص ١١٢]

فان كان هذا التواتر في كتب أهل السنة فاتنا بقول عالم من علمائهم قال بهذا التواتر ؟

وان كان في كتب الشيعة فاتنا بقول عالم شيعي يقول ان حادثة الدار متواترة في كتبهم ؟

فهل يعقل ان يصل بك الجهل والكذب إلى هذه الدرجة حال دخولك المذهب الجديد ؟!

واحاول ان اصحح لك معلوماتك ما دمت تبحث عن المتواتر من الروايات فانك لن تجد مثل هذا التواتر في (حادثة الدار) لا في كتب الشيعة، ولا في كتب أهل السنة .

ولكن هذا التواتر والاستفاضة في الروايات تجده عند علمائك ومفسريك وفيما يخص اعظم عقيدة عند المسلمين الا وهي حفظ القرآن من التحريف والنقصان، هذه الحقيقة التي جهر بها كثير من علمائهم ، بل لا اكون متجنياً إذا قلت اجماعهم على ان ما ورد من روايات عن نقص القرآن وتحريفة متواترة ومستفيضة .

فانا سانقل لك أقوال بعض من علماء الشيعة الكبار الذين قالوا عن روايات تحريف القرآن في كتبهم الواردة عن ائمتهم بأنها متواترة ومستفيضة :

كبار علماء الشيعة يقولون أن روايات تحريف القرآن متواترة ومستفيضة

واليكم من أقوال العلماء بخصوص تواتر روايات التحريف وتبنيهم لها :

١-أبو القاسم الخوئي في كتابه البيان : قال :

[إن كثرة الروايات على وقوع التحريف في القرآن تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين ولا أقل من الاطمئنان ، لذلك وفيها ما روي بطريق معتبر] [1] .

٢- الشيخ المفيد : قال :

(1) [البيان في تفسير القرآن / أبو القاسم الخوئي ص٢٢٦]

[إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد ﷺ باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان] [1].

٣- أبو الحسن العاملي : قال :

[اعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها إن هذا القرآن الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله ﷺ شيء من التغييرات وأسقط الذين جمعوه بعده كثيراً من الكلمات والآيات] [2].

وقال أيضاً :

[إن الآحاد التي احتج به الشيخ في كتبه وأوجب العمل عليها في كثير من مسائله الخلافية ليست بأقوى من هذه الأخبار لا سنداً ولا دلالة ، على إنه من الواضحات البينة ان هذه الأخبار متواترة معنى مقترنة بقرائن قوية موجبة العلم العادي بوقوع التغيير] [3].

وقال وهو يرد على السيد المرتضى :

[ومن أعجب الغرائب ان السيد حكم في مثل هذا الخيال الضعيف الظاهر خلافه بكونه مقطوع الصحة حيث إنه كان موافقاً لمطلوبه واستضعف الأخبار التي وصلت فوق الاستفاضة عندنا ...] [4].

وقال أيضاً :

[فإنهم ما غيروا إلا عند نسخهم القرآن فالمحرف إنما هو ما أظهروه لأتباعهم، والعجب من مثل السيد أن يتمسك بأمثال هذه الأشياء التي هي محض الاستبعاد بالتخيلات في مقابل متواتر الروايات فتدبر] [5].

---

(1) [أوائل المقالات / الشيخ المفيد ص٩١]

(2) [مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار/ أبو الحسن العاملي ص ٣٦]

(3) [مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار / أبو الحسن العاملي ص ٥٠]

(4) [مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار / أبو الحسن العاملي ص ٥١]

(5) [مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار / أبو الحسن العاملي ص٥١]

٤- نعمة الله الجزائري : قال :

[إن تسليم تواتره عن الوحي الإلهي ، وكون الكل قد نزل به الروح الأمين، يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة ، بل المتواترة ، الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن ، كلاماً ، ومادةً ، وإعراباً ، مع ان أصحابنا قد أطبقوا على صحتها والتصديق بها] (1).

وذكر في كتابه منبع الحياة :

[ان الأخبار المستفيضة بل المتواترة قد دلت على وقوع الزيادة ، والنقصان، والتحريف في القرآن] (2).

وقال في الأنوار النعمانية :

[ان الأصحاب قد أطبقوا على صحة الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن] (3).

وقال الجزائري في كتابه نور البراهين :

[روى أصحابنا ومشايخنا في كتب الأصول من الحديث وغيرها أخباراً كثيرة بلغت حد التواتر في ان القرآن قد عرض له التحريف وكثير من النقصان وبعض الزيادة] (4).

وقال أيضاً في شرح الصحيفة السجادية :

[وأخبارنا متواترة بوقوع التحريف والسقط منه بحيث لا يسعنا إنكاره، والعجب العجيب من الصدوق ، وأمين الإسلام الطبرسي ، والمرتضى في بعض كتبه كيف أنكروه وزعموا ان ما أنزله الله تعالى هو هذا المكتوب مع ان فيه رد متواتر الأخبار] (5).

---

(1) [الأنوار النعمانية / نعمة الله الجزائري ج٢ ص٣٥٧]

(2) [منبع الحياة / نعمة الله الجزائري ص٦٨]

(3) [الأنوار النعمانية / نعمة الله الجزائري ج٢ ص٣٥٨] [فصل الخطاب/النوري الطبرسي ص٣١]

(4) [نور البراهين / نعمة الله الجزائري ج١ ص٥٢٦]

(5) [شرح الصحيفة السجادية / نعمة الله الجزائري ص ٤٣]

٥- محمد باقر المجلسي : قال :

[في معرض شرحه لحديث هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام على محمد ﷺ سبعة عشر ألف آية، قال عن هذا الحديث :

موثق ، وفي بعض النسخ عن هشام بن سالم موضع هارون بن سالم فالخبر صحيح .

ولا يخفى إن هذا الخبر وكثيراً من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره وعندي ان الأخبار في هذا الباب متواترة معنى ، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً بل ظني إن الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أخبار الإمامة فكيف يثبتونها بالخبر] (1).

٦- سلطان محمد الجنابذي : قال :

[اعلم أنه قد استفاضت الأخبار عن الأئمة الأطهار بوقوع الزيادة والنقيصة والتحريف والتغيير فيه بحيث لا يكاد يقع شك] (2).

٧- العلامة الحجة السيد عدنان البحراني ، قال :

[الأخبار التي لا تحصى - أي أخبار التحريف - كثيرة وقد تجاوزت حد التواتر ولا في نقلها كثير فائدة بعد شيوع القول بالتحريف والتغيير] (3).

٨- العلامة المحدث يوسف البحراني :

بعد أن ذكر الأخبار الدالة على تحريف القرآن في نظره قال :

[لا يخفى ما في هذه الأخبار من الدلالة الصريحة والمقالة الفصيحة على ما اخترناه ووضوح ما قلناه ، ولو تطرق الطعن إلى هذه الأخبار على كثرتها وانتشارها لأمكن الطعن إلى أخبار الشريعة كلها كما لا يخفى إذ الأصول واحدة

---

(1) مرآة العقول / محمد باقر المجلسي ج ١٢ص ٥٢٥]

(2) [تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة / سلطان محمد الجنابذي ص١٩]

(3) [مشارق الشموس الدرية / عدنان البحراني منشورات المكتبة العدنانية البحرين ص١٢٦]

وكذا الطرق ، والرواة ، والمشايخ ، والنقلة] [1] .

٩- النوري الطبرسي :

ناقلاً كلام الجزائري :

[إن الأخبار الدالة – على التحريف – تزيد على ألفي حديث وادعى استفاضتها جماعة كالمفيد والمحقق الداماد ، والعلامة المجلسي ، وغيرهم ، بل الشيخ الطوسي صرح في التبيان بكثرتها بل ادعى تواترها جماعة .

وأضاف قائلاً : واعلم ان تلك الأخبار منقولة من الكتب المعتبرة التي عليها معول أصحابنا في إثبات الأحكام الشرعية والآثار النبوية] [2] .

وقال النوري أيضاً :

[ان ملاحظة السند في تلك الأخبار الكثيرة توجب سد باب التواتر المعنوي فيها بل هو أشبه بالوسواس الذي ينبغي الاستعاذة منه] [3] .

١٠- حبيب الله الخوئي : قال :

[والإنصاف ان القول بعدم النقص فيه مما يمكن إنكاره بعد ملاحظة الأدلة والأخبار التي قدمناها فإنها بلغت حد التواتر مضافاً إلى ورود الأمة على الحوض ، وقولهم بعد سؤال النبي ﷺ عنهم كيف خلفتموني في الثقلين : أما الأكبر فحرفناه (فبدلناه) وأما الأصغر فقتلناه . وهذه الأخبار أيضاً متواترة ومع التنزل عن بلوغها حد التواتر نقول:

إنه بانضمامها إلى الأخبار الأول لا محالة أن تكون متواترة مفيدة للعلم بثبوت النقصان ، إذ لو كان القرآن الموجود بين أيدينا اليوم بعينه القرآن المنزل من السماء من دون أن يكون فيه تحريف أو نقصان فأي داعي كان لهم على الطبخ والإحراق الذي صار من أعظم المطاعن عليهم] [4] .

١١- السيد محمد اللكنوي : قال :

---

(1) [الدرر النجفية / يوسف البحراني مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ص٢٩٨]

(2) [فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب / النوري ص ٢٢٧]

(3) [فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب / النوري ص ١٢٤]

(4) [منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة / حبيب الله الخوئي ج ٢ص ٢١٩]

[ان القول بعدم تحريف القرآن ظاهر الفساد لأن الروايات التي تدل على التحريف بلغت حد التواتر] (1).

١٢- العلامة الكبير محمد صالح المازندراني : قال :

[وإسقاط بعض القرآن وتحريفه ثبت من طرقنا بالتواتر معنى كما ظهر لمن تأمل في كتب الحديث من أولها إلى أخرها] .

ويشير أيضاً إلى :

[ان القرآن الموجود بين أيدينا ستة آلاف وخمسمائة في حين أن آياته عن أهل البيت سبعة عشر ألف آية والباقي مما سقط بالتحريف] (2).

١٣- الحر العاملي :

قال بعد ان روى ثلاثة أحاديث عن تفسير العياشي :

[هذه الأحاديث وامثالها دالة على ان النص على الأئمة عليهم السلام وكذا التصريح باسمائهم، وقد تواترت الأخبار بأن القرآن نقص منه كثير وسقط منه آيات لم تكتب، وبعضهم يحمل تلك الأخبار على ان ما نقص وسقط كان تأويلاً نزل مع التنزيل، وبعضهم على انه وحي لا قران ، وعلى كل حال فهو حجة في النص، وتلك الأخبار متواترة من طريق العامة والخاصة] (3).

١٤- عبد الله شبر : قال :

[ان القرآن الذي انزل على النبي ﷺ أكثر مما في أيدينا اليوم وقد اسقط منه شيء كثير ، كما دلت عليه الأخبار المتضافرة التي كادت ان تكون متواترة، وقد أوضحنا ذلك في كتابنا منية المحصلين في حقية طريق المجتهدين] (4).

(1) [ضربت حيدري / محمد اللكنوي ج٢ ص٧٨]
(2) [شرح الكافي / محمد صالح المازندراني ج١١ ص ٧٦]
(3) [إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات / الحر العاملي ج٣ ص ٤٣]
(4) [التحقيق في نفي التحريف / السيد علي الميلاني ص ١١٦] [مصابيح الأنوار في حل مشكلات الأخبار/ عبد الله شبر ج٢ ص ٢٩٤ – ٢٩٥]

١٥- محمد مهدي النراقي : قال :

[ان النقص واقع في القرآن ، بمعنى انه قد سقط منه شيء وان لم يعلم موضعه بخصوصه ، لدلالة الأخبار الكثيرة ، والقرائن المذكورة عليه من غير معارض] [1].

فهذه هي أقوال علماء الشيعة في تواتر واستفاضة روايات التحريف وقد صرح بعض علمائهم بأن الإمامية مجمعون على أن القرآن محرف وناقص [2].

قال محمد هادي معرفة في كتابه صيانة القرآن من التحريف تحت عنوان ألف حديث وحديث :

[ان ما جمعه النوري من روايات بشأن مسألة التحريف تربو على الألف ومائة حديث (١١٢٢) بالضبط] [3].

القول بتحريف القرآن من ضروريات مذهب الشيعة

وقال كبار من علماء الشيعة بأن القول بتحريف ونقصان القرآن هو من ضروريات مذهب الشيعة (وأهل قم أدرى بشعابها).

قال العلامة أبو الحسن العاملي :

[وعندي في وضوح صحة هذا القول – أي تحريف القرآن وتغييره – بعد تتبع الأخبار وتفحص الآثار ، بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب التشيع وانه من أكبر مقاصد غصب الخلافة] [4].

ويقرر العلامة الحجة السيد عدنان البحراني :

[ان القول بالتحريف من ضروريات مذهبهم] [5].

وقال المفيد :

---

(1) [التحقيق في نفي التحريف / السيد علي الميلاني ص ١١٣] [منهاج الأحكام / محمد مهدي النراقي مبحث حجية ظواهر الكتاب]

(2) [مشارق الشموس الدرية / عدنان البحراني ص١٢٦]

(3) [صيانة القرآن من التحريف / محمد هادي معرفة ص ٢٣٩]

(4) [مرآة الأنوار / أبو الحسن الشريف ص ٤٩]

(5) [مشارق الشموس الدرية / عدنان البحراني ص١٢٦]

[ان الإمامية اتفقوا على أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة الرسول ﷺ] (1).

ولو أردنا الكلام عن تحريف القرآن في كتب الشيعة ، ونقل أقوال علمائهم القائلين بتحريفه ونقصه ، وردودهم على من ينكر هذه العقيدة لطال بنا المقام فالحديث ذو شجون ولخرجنا عما نحن بصدده ، فللحديث عن التحريف محل أخر * .

رواة اخبار الإمامة هم انفسهم رواة اخبار التحريف

أقول :

حقيقة مخزية اعترف بها علماء الشيعة انفسهم ، فحري بك ياأيها المستبصر ان تنظر وتبحث فيها جيداً بدلاً من ان تشغل نفسك بحادثة (الدار) فانها يقيناً لن تدخلك الجنة ، أو تخرجك من النار .

واحب ان ابين لك ولغيرك من المستبصرين حقيقة مهمة اخرى في المذهب ربما غفلتم عنها أو تغافلتم ، هذه الحقيقة ذكرها علمان من اعلام الشيعة الكبار الا وهما : (المجلسي ، ويوسف البحراني) يثبتون من خلالها ان رواة روايات تحريف القرآن هم انفسهم من روى روايات (الإمامة)، فمن رد روايات التحريف فيعني ذلك انه رد روايات الإمامة ، لأن الرواة في الحالين مشتركون، وإليك قولهما لتتضح الصورة أكثر :

قال محمد باقر المجلسي :

[في معرض شرحه لحديث هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام على محمد ﷺ سبعة عشر ألف آية، قال عن هذا الحديث :

(موثق)، وفي بعض النسخ عن هشام بن سالم موضع هارون بن سالم فالخبر (صحيح) .

---

(1) [أوائل المقالات / الشيخ المفيد ص٤٨ – ٤٩]

* راجع كتابنا : [فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب عند الشيعة الإمامية].

ولا يخفى إن هذا الخبر وكثيراً من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره وعندي ان الأخبار في هذا الباب متواترة معنى ، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً ، بل ظني إن الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أخبار الإمامة فكيف يثبتونها بالخبر] (١)* .

أقول :

هنا لا بد من وقفة طويلة أمام هذا الكلام الدقيق والخطير جداً في الوقت نفسه إذ بين المجلسي أمراً بالغ الأهمية والخطورة ربما يكون خافياً على كثير من الناس .

وهو حقيقة أخبار التحريف الواردة في ثنايا كتب المذهب وإنها قد بلغت مبلغاً– من حيث الكم والكيف – جعل ردها مسوغاً لرد كثير من العقائد الشيعية وعلى رأسها (الإمامة) لانها ثبتت بأخبار هي من جنس وصفة هذه الأخبار المثبتة للتحريف ، فلا فرق بين أخبار الإمامة وأخبار التحريف ، وهذا أمر مشاهد محسوس لمن قارن بين تلكم الأخبار .

وهذه الحقيقة كان لابد من إبرازها والتنويه عليها هنا فهي امر على وضوح كبير لكل عالم محقق ، ولذلك لم يستقل المجلسي فقط بعرضها ، وإنما عرضها غيره ممن له مكانته عند الشيعة في التحقيق والبحث ، فهذا الشيخ يوسف البحراني ، بعد أن ذكر الأخبار الدالة على تحريف القرآن في نظره صرح بهذه الحقيقة بدون تحفظ قائلاً :

[لا يخفى ما في هذه الأخبار من الدلالة الصريحة والمقالة الفصيحة على ما اخترناه ووضوح ما قلناه ، ولو تطرق الطعن إلى هذه الأخبار على كثرتها وانتشارها لأمكن الطعن إلى أخبار الشريعة كلها كما لا يخفى إذ الأصول واحدة وكذا الطرق ، والرواة ، والمشايخ ، والنقلة] (٢).

---

(١) [مرآة العقول / محمد باقر المجلسي ج ١٢ص ٥٢٥]

* [قال عبد الحسين المظفر في شرحه لأصول الكافي (ج٧ ص ٢٢٧) : الحديث (موثق)] .

(٢) [الدرر النجفية / يوسف البحراني مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ص٢٩٨]

المساواة بين روايات التحريف وروايات الإمامة يعتبراً اجحافاً بحق روايات التحريف

ان هذه الصراحة التي نطق بها هذا العالم الشيعي لا تبقي شكاً عند أحد من ان الطعن في اخبار التحريف يعني الطعن باخبار الشريعة كلها لأن الأصول واحدة وكذا الطرق ، والرواة ، والمشايخ ، والنقلة ، ولا تبقى حجة حينئذ لمن يريد ان يقلل من شان اخبار التحريف ويحاول ان يبعدها عن حقائقها التي فهمها وصرح بها كبار علماء الشيعة قبل غيرهم .

ولو اردنا تنزيل كلامهما (المجلسي ، البحراني) على الواقع الروائي لاخبار الشيعة فإن حادثة (الدار) خير دليل على ذلك ، وان كانا قد تسأهلا فيما ذكراه عن هذه الحقيقة، فقولهما هذا يعتبر اجحافاً وانتقاصاً من روايات التحريف، فالحقيقة ان هناك فرقاً شاسعاً بينهما من حيث الكثرة، والصحة ، والدلالة، والوضوح ، فروايات التحريف متواترة ومستفيضة، وهي اقوى واصرح في الدلالة على المعنى ، وقد وردت عن المعصوم بطرق صحيحة باعتراف علمائهم * .

اما روايات (الإمامة) وعلى راسها النصوص الجلية (الدار ، سلموا على علي بامرة المؤمنين) فعلى العكس من ذلك، فهي روايات احاد ضعيفة السند لم ترد عن المعصوم ، ومتنها بعيد في معناه كل البعد عما يذهب إليه علماء الشيعة.

---

* اعترف أكبر مرجع شيعي في عصره آية الله (أبو القاسم الخوئي) في كتابه البيان (ص ٢٢٦) بصحة روايات التحريف ، وانها قد صدرت عن المعصومين، بقوله:
[إن كثرة الروايات على وقوع التحريف في القرآن تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين ولا أقل من الاطمئنان ، لذلك وفيها ما روي بطريق معتبر] .

روايات تحريف القرآن لا توجد روايات تخالفها أو تعارضها

ومن الغريب العجيب الذي توصلت إليه من خلال بحثي في كتبهم انه ما من مسالة فقهية الا وفيها صنفان متضادان من الروايات صنف يأمر وصنف ينهى وما من حديث الا وثمة من الأحاديث ما يضاده أو يخالفه كما صرح بذلك شيخ الطائفة الطوسي ، قائلاً :

[وما وقع فيها من الاختلاف ، والتباين ، والمنافات ، والتضاد ، حتى لا يكاد يتفق خبر وإلا بإزائه ما يضاده . ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه][1].

فعلى سبيل المثال لا الحصر توجد روايات تامر بدفع الخمس واخرى تسقطه عن الشيعة ، روايات تقول ان نكاح المتعة حلال واخرى تحرمه، روايات تأمر بإقامة صلاه الجمعة ، وروايات تقول بسقوط فرض الجمعة لغياب المعصوم ، روايات تثبت الرجعة واخرى تمنعها ،... وغيرها من المسائل في الأصول والفروع .

بل وحتى في المواضيع المتصالح عليها في المذهب المتفق عليها بين علماء الشيعة – ولم يشذ منهم أحد في حكمه عليها – وهي ارتداد صحابة النبي ﷺ بعد وفاته– الا القليل منهم – ، فانك ستجد عدداً كبيراً من الروايات تسبهم، وتلعنهم، وتنتقص من قدرهم ، وتجد روايات أخرى تمدحهم ، وتترضى عليهم، ونحن هنا لسنا بصدد البحث ان كانت هذه الروايات قد ذكرت تقيةً ، أم ان المقصود منها ليس المدح بل أمر آخر فهذا ليس موضوع بحثنا ، ولكن الذي يعنيننا هو وجود مثل هذه الروايات بغض النظر عن الأمور الأخرى .

ولكن هناك قضية واحدة لا توجد روايات تضادها أو تخالفها الا وهي مسألة تحريف القرآن فكل الروايات الموجودة في المذهب التي زاد عددها على ألف رواية تقول ان القرآن محرف ، ولا توجد رواية واحدة قد وردت عن ائمة الشيعة المعصومين تدل على (سلامة القرآن من التحريف) .

---

(١) [تهذيب الاحكام / الطوسي – المقدمة]

فانك لو بحثت في جميع كتب الشيعة صحيحها وضعيفها ، قديمها وحديثها فانك لن تجد مثل هذه الرواية حتى وان كان ذكرها من باب التقية ، ونتحداهم ان يثبتوا العكس وهذا ما اثبتناه في كتابنا :(فصل الخطاب في اثبات تحريف كتاب رب الارباب عند الشيعة الإمامية) .

علماء الشيعة يثبتون هذه الحقيقة ويدفعون عنها أي اعتراض

ولا يحق لاحد ان يعترض علينا فيما ذهبنا إليه ، والذي توصلنا إليه لأن هذه الحقيقة عينها قد توصل إليها الباحثون من علماء الشيعة واثبتوها واقعاً عندهم لا معارض له ، ولشدة تثبتهم وتأكدهم منها فقد صرحوا بها علناً ومن غير مواربة ولا مداهنة ، وهذه الحقيقة متفق عليها بين مدارس الشيعة أصوليين، واخباريين .

وسانقل إليك نموذجاً من تصريح بهذه الحقيقة لعالم ينتمي إلى المدرسة الاخبارية، واخر ينتمي إلى المدرسة الأصولية .

فهذا أبو الحسن العاملي ممن ينسب إلى المدرسة الاخبارية عندما رد على علماء الشيعة المنكرين لتحريف القرآن ، قال :

[وأما كلامهم في مطلق التغيير والنقصان فبطلانه بعد أن نبهنا عليه أوضح من أن يحتاج إلى بيان وليت شعري كيف يجوز لمثل الشيخ – الصدوق – أن يدعي إن عدم النقصان ظاهر الروايات مع أنا لم نظفر على خبر واحد يدل عليه] (١).

وهذا محمد مهدي النراقي ممن ينتمي إلى المدرسة الأصولية ، قال مثبتاً لهذه الحقيقة:

[ان النقص واقع في القرآن ، بمعنى انه قد سقط منه شيء وان لم يعلم موضعه بخصوصه ، لدلالة الأخبار الكثيرة ، والقرائن المذكورة عليه ، من غير معارض](٢).

---

(١) [مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار / أبو الحسن العاملي ص ٥٠]

(٢) [التحقيق في نفي التحريف / السيد علي الميلاني ص ١١٣] [منهاج الأحكام / محمد مهدي النراقي– مبحث حجية ظواهر الكتاب]

أقول :

ان المذكور هنا في بيان حقيقة الروايات الشيعية وما هي عليه من انحراف وبشاعة ليعطي انطباعاً واضحاً عن حقيقة الاسانيد عندهم ، ودرجتها المتدنية الوضيعة .

وإذا ما فهمت هذه الحقيقة ونزلت على واقع ادلتهم في الإمامة وكيف أن أهم نصوصهم الجلية فيها لا وجود لها عندهم وانهم سرقوها من أهل السنة فإنه لن يبقى هناك اي استغراب من هذا الأمر ، فالشيعة لا رواة لهم ولا رواية عندهم على وجه الحقيقة وما عندهم غير قصص ، واساطير ، واكاذيب ، واباطيل فالحمد والشكر لله على الكشف والايضاح ، فهل من صاحب عقل يجيب وإلى الحق ينيب ؟ اللهم هل بلغت اللهم فاشهد * .

---

* أئمة الشيعة المعصومين يقولون بتحريف القرآن

بعد ان ازدادت الهجمة على علماء الشيعة من قبل علماء الأمة وطعنهم فيهم بانهم يقولون بتحريف القرآن ونقصانه ، حاولوا ايجاد المخارج لهذا الاشكال فلجؤوا إلى كتاب الله العزيز بعد ان خذلتهم سنة المعصومين لعلهم يجدون فيه ما ينفعهم للدفاع عن انفسهم ضد هذه الهجمة، فاستدلوا بايات من القرآن على عدم نقص القران، ومنها:

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الحجر : ٩) .

وقوله : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾ (فصلت :٤٢) .

وقوله : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ (القيامة ١٦- ١٨) .

ولكننا لو فتشنا في كتب التفسير الشيعية التي تعتمد الرواية عن الأئمة المعصومين فاننا لا نجد ان احداً منهم قد فسر هذه الايات على انها دالة على عدم نقص القرآن وتحريفه ، فهم لم يتطرقوا إلى هذا المعنى في تفاسيرهم مطلقاً .

وهذا التوجيه في تفسير هذه الايات بهذا المعنى كان اجتهاداً من قبل علماء الشيعة لا مستند يعضده ويقويه من أقوال اثنى عشر معصوماً وهم من يدعون بانهم اتباع المعصوم، بل تخالفه الروايات المتواترة المستفيضة التي وردت عن المعصومين والتي تثبت التحريف والنقصان في القرآن .

فلا اعلم على أي اساس ذهب علماء الشيعة إلى فهم هذه الايات على انها لا تدل على نقصان القران- بالتاكيد فانها قد اخذت من فهم علماء أهل السنة لهذه الروايات-، وكيف =

النتائج

والنتيجة الحتمية لهذا البحث والتي أجهر بها هنا دون تردد ان هذه الحادثة لا وجود لها حقيقي في كتب الشيعة ، وأقولها هنا وبضرس قاطع متحدياً كل مخالف أو مدعٍ لغير ما توصلت إليه مع الثقة التامة ، ان الشيعة لم ولن يستطيعوا ولو اجتمعوا ان يثبتوا (حادثة الدار) برواية واحدة صحيحة من كتبهم وعن ائمتهم .

وان كل ما جاء به الشيعة للاستدلال على هذه الحادثة سراب بقيعة ، أو كرماد اشتدت به الريح ، ويمكن ان نلخص ما توصلنا إليه من نتائج في هذا البحث بالنقاط الاتية ، وسنركز على الاهم والمؤثر منها :

اولاً :

ان حادثة الدار هذه أو ما تسمى بيوم الانذار لا تصح بأي وجه من الوجوه، ولا يمكن ان يكون لها قبول مطلقاً والحكم الذي تستحقه غير هو انها مكذوبة باطلة مفتراة على رسول الله ﷺ ، ذلك ان مناط هذا الحكم عليها قد ثبت من جهتي الرواية (السند والمتن) .

أ – السند مردود باعتبارين :

الاعتبار الأول : الاسانيد السنية :

حيث انها ضعيفة جداً لا يستقيم لها ساق ، ولا يتحقق لها حكم بثبوت ، ومن له ادنى معرفة بالحديث وضوابطه يحكم عليه بهذا الحكم بمجرد الرجوع

=

يجرؤ هؤلاء العلماء على تفسير آية مهمة وعظيمة في فهم محدد لم يذهب إليه الأئمة انفسهم وهم عدل القرآن .

فلو جمعنا هذه الحقيقة مع حقيقة انه لا توجد رواية واحدة قد وردت عن الأئمة المعصومين تقول ان القرآن غير محرف نصل إلى ان الأئمة قد ذهبوا إلى القول بتحريف القرآن ونقصانه حسب الروايات التي ينسبها لهم علماء الشيعة ، وما ذهب إليه الاخباريون هو عين الصواب حسب قواعد وأصول الشيعة الإمامية التي لا تتعدى على أقوال المعصومين باقوال الرجال وتفسيراتهم .

إلى هذه الاسانيد .

الاعتبار الثاني : الاسانيد الشيعية :

حيث انه لا وجود مطلقاً لاي اسناد شيعي لهذه الحادثة فهي مجهولة عندهم، غريبة عنهم لا وجود لها بين ظهراني كتبهم الروائية .

ب- المتن :

متن الحادثة المنقول كما تبين لنا من خلال الاوجه التي عالجناها لبيان حقيقة هذه الحادثة فيه من الطامات والمصائب ما فيه ، وتتبنى عليه من الالزامات الخطيرة والمنكرة ما يكفي لاسقاط أكبر متن على وجه الأرض ورميه في الحضيض ، لذلك لم يتردد العلماء والمحققون في الحكم على هذه الحادثة بالكذب والبطلان بناءاً على معان منكرة دل عليها المتن ، أو الزامات باطلة بنيت عليه * .

ثانياً :

ان أدلة الشيعة التي يستدلون بها لاجل اثبات معتقدهم في الإمامة ويعتمدون عليها اعتماداً كلياً كلها هالكة وساقطة ، بل ان روايات الحيض والنفاس أقوى منها وادل ، ولا قيام لها مطلقاً لا بذاتها ولا بغيرها، فهي اما مماثلة لحادثة (الدار) هذه التي عالجناها في التردي والبطلان ، أو اسوأ حالاً منها واشد مألاً.

وان ما ذكرناه في هذا الكتاب من وجوه يكفي لنسف كل أدلة الشيعة الاخرى على الإمامة ، ما دام هذا هو حال أهم نص عندهم، فكيف هو حال بقية

---

* الشيعي الإمامي أحمد القبانجي في كتابه (خلافة الإمام علي بالنص أم بالتنصيب ؟ ص ٣٦)، ذهب إلى ان (حديث الدار) غير صريح في دلالته على الإمامة الالهية ، بقوله : [حديث (الدار) بدوره غير صريح في الدلالة على المطلوب رغم ورود كلمة (خليفتي) فيه، الا ان من الواضح ان النبي ﷺ قال هذا الكلام وهو في مكة وفي بداية الدعوة ولم يكن هناك رئاسة أو زعامة دنيوية كيما يصح حمل هذه العبارة على الخلافة الدنيوية ، لانها لم تكن بالاساس للنبي ﷺ يومذاك ، فكيف يوصي بها إلى من بعده ؟ فيتعين ان يكون المراد الخلافة بالأمور الدينية وهداية الناس إلى الله ، وهذا هو ما تقرره مناسبات الحكم والموضوع].

النصوص التي هي دونه في القوة ، والدلالة ، والمرتبة .

ثالثاً :

ان معتقداً يدعى فيه انه أصل من أصول الدين ، وركن من أركان الإيمان لا يثبت هذا الدين الا به ، ولا يتحقق لمكلف انتماء إليه الا بعد اعتناقه واعتقاده واقصد به هنا معتقد الإمامة ، ادلته على هذه الحال من الضعف ، والتردي، والنكارة ، والبطلان ، والانحراف ، والزيغ ترد عليها الاشكالات من كل جهة والاحتجاجات على كل مورد لها ، والانتقادات من حد وصوب .

لحري به ان يحكم عليه بانه معتقد دخيل لا علاقة له بهذا الدين ، وغريب اجنبي عليه لا صلة تجمع بينهما ، وانه مدخول على كيانه من قبل اياد خفية، وذلك للمخالفة التامة له من جهة الدليل للأصول المعلومة في الدين حيث ان الكل مجمعون على ان أصول الدين المتفق عليها أدلة اثباتها محكمة أشد الاحكام واتقنه ، وواضحة ابين الوضوح واكشفه ، وقطعية يقينية لا راد لها ، ولا شبهة تعتريها بخلاف هذا المعتقد المدعى الذي ان حسنا صورة ادلته وبهرجناها حكمنا عليها بأنها ضعيفة أو متشابهة ، والا فإن حقيقتها هي اسوء من هذا بكثير وكثير.

رابعاً :

ان الشيعة في تقعيدهم لاصل الإمامة ، انطلقوا ابتداءاً من التنظير له ، وبناء الهيكلية العامة لكيانه ورسم ملامحه وخطوطه العريضة ، ثم بعد ذلك اخذوا يبحثون عن أدلة لهذه المنظومة النظرية التي وضعوها .

وهذا ما انعكس على منهجهم في الاستدلال على معتقد الإمامة ، والمتمثل بايراد أي أثر تقع عليه اعينهم مهما كان حال هذا الاثر ، ومهما كانت اللاوازم المبنية عليه ، واياً كان الكتاب الذي اورده ، وبغض النظر عن حال صاحب هذا الكتاب .

فهم في سبيل اثبات مدعاهم في الإمامة الذي نظروا له ابتداءاً يضربون بالضوابط العلمية التي ينبغي اتباعها عرض الحائط ، ولا يراعون أي حرمة لاحد مطلقاً ، ولا يبقون كرامة لفرد مطلقاً .

فكل القيود لاجل عيون اعتقادهم هذا عنهم مرفوعة ، وكل القواعد والأصول منتفية ، فالمهم هو اثبات هذا الاعتقاد بأي وجه من الوجوه ، وبغض النظر عن صحة الطريق المثبت أو بطلانه ، وهذا ما يفسر لنا استدلالهم بـ (الخرافات، والاساطير ، والترهات ، والاكاذيب) .

خامساً :

ان مما ينبني على هذه النقطة تفسير واقع حال الشيعة الاستدلالي على قضية الإمامة هذا الواقع المتصف بـ (العشوائية ، والشواشية ، والغواشية ، والتغير، والتطور ، والتقلب ، والتبدل مع التناقض ، والاضطراب ، والشذوذ، والنكارة).

هذا الواقع لا يخفى مطلقاً على أي باحث ، أو متتبع في الأدلة التي يوردها علماء الشيعة لاثبات معتقدهم في الإمامة ، والسبب في هذا الخلل المنقطع النظير للاستدلال على معتقد الإمامة عند الشيعة هو انهم (اصلوا ثم اخذوا يستدلون) .

لذلك تحول عندهم الاصل الذي وضعوه إلى حاكم ، والدليل الذي يوردوه إلى محكوم عليه ، فتحققت عندهم ما يعرف بتطويع الأدلة للفكر الذي يحملوه، لا اخضاع الفكر إلى الأدلة والمعايير المتبعة في اثباتها وتقريرها .

فتولدت عندهم بسبب هذا كل ما ذكرناه من صفات تثبت لزوماً إلى ادلتهم في معتقد الإمامة ، وربما تزيد عليها بصفات اخرى هي أشد وقعاً ، وانكى اثراً ونتيجة.

سادساً :

وكما بينا فإن الشيعة نظروا للامامة بعقولهم ووضعوا هيكليتها من محض افكارهم ثم بعد ذلك شرعوا في البحث عن الأدلة والبراهين ، وهنا انكشفت حقيقة دعاويهم ، واتضحت غرابتها عن الدين ومدخوليتها عليه ، فالايات لا وجود لها والروايات منفية غير موجودة وقد وصل بهم الحال إلى اسوأ درجة عندما التجؤوا إلى أهل السنة ليستجدوا منهم الروايات كما في حادثة (الدار) التي بيناها .

سابعاً :

وكذلك مما ينبني على النقطة السابقة ان ائمة الشيعة انفسهم الذين يزعم الشيعة انحصار الإمامة فيهم ، مروراً باصحابهم الملازمين لهم، واتباعهم الموالين والمنقادين ، لم يكونوا عارفين بادلة الإمامة هذه ، ولا مشهورة في وقتهم ، ولا تداول لها فيما بينهم .

فلم يثبت عنهم الاحتجاج على الغير بها ، ولا الاستدلال لاجل المطالبة بحقوقهم بتلكم الايات المدعاة والاحاديث الواردة ، ولا نقل عنهم يوماً انهم اوردوها لغرض اقامة الحجة على الغير والزامهم لهذا الاصل .

مما يعني تحقق ما ذهبنا إليه من غرابة هذا المعتقد عن خارطة الاسلام، وبعده كل البعد عن افكار واذهان المسلمين المعاصرين للرسالة والاتين بعدها وبضمنهم الذين يدعي الشيعة امامتهم .

ثامناً :

ان هذه المنظومة الاستدلالية الشائكة على معتقد الإمامة والتي يمكن ان توصف بأنها (شبكة عنكبوتية) لا يعرف اولها من اخرها قد اوقعت الشيعة في اشكالات كبيرة وخطيرة ، من مثل انتفاء أي دليل سليم من المعارضة وبريء من التهمة والشبهة ، وايضاً انتقال الاعتقاد عندهم من شرط القطع والجزم في ادلته إلى الظن والاحتمال فيها .

وكذلك اضطرار العامي لاجل تحقيق معتقد الإمامة في نفسه إلى تقليد الغير فيها ممن هو اعلم منه لانتفاء امكانيته الذاتية لأن يصل إلى هذا المعتقد بنفسه، وهذا يخرم أصل حكمهم على الاعتقادات انه لا يجوز بناؤها على الظن، ولا يجوز التقليد فيها لشرط تحققها بجزم ، ويقين ، وقطعية تامة .

تاسعاً :

الثابت المتحقق الذي يمكن لكل باحث منصف ، ومتتبع مدقق الوصول إليه ان هناك تلازماً مصيرياً ، وارتباطاً صميمياً بين معتقد الإمامة من جهة ، وبين الطعن بالصحابة واتهامهم في دينهم من جهة اخرى ، هذا التلازم والارتباط لا انفكاك عنه مطلقاً ، ولا يمكن تصور مذهب شيعي ، أو تشيع بدونه ولتقريبه بالمثال، أقول :

كما ان هناك تلازماً وثيقاً وصميمياً بين النطق بالشهادتين وبين الإسلام ، فلا يمكن ان يحكم باسلام انسان ما لم ينطق بالشهادتين ، فهكذا هو الحال مع معتقد الإمامة عند الشيعة والطعن بالصحابة فلا قيام لهذا المعتقد ، ولا حكم له بوجود الا مع الطعن بالصحابة ، واثبات انهم اناس مجروحون ، ومطعون بدينهم .

ذلك ان مجرد تصور وجود صحابة للرسول ﷺ :

(عدول ، ثقات ، مؤمنين أصحاب دين ، رضي الله عنهم ، مفلحين ، صادقين، فائزين بالجنة) يرتفع معه معتقد الإمامة عند الشيعة ارتفاعاً يفضح اصله ويحكم عليه بانتفاء الوجود، لانه بهذا التصور تنتفي الخيانة من جهة الصحابة، وينتفي التجاوز من قبلهم على وصية الرسول ﷺ المدعاة المفتراة لانتفاء اسبابه الدافعة له وقيام الموانع الحائلة دون تحققه * .

وعليه فلن يبقى هناك أي استغراب ، أو تعجب ، أو حتى تفاجؤ عندما نسمع أو نقرأ لعالم شيعي مهما كان اصدار تهم في حق الصحابة ، أو سبه لهم، أو انتقاصه لمقدراتهم ، بل المستغرب والذي يتعجب منه هو وجود عالم شيعي لا يطعن بالصحابة ، ولا يلحق الاتهامات بهم ، ولا يأل جهداً في سبيل تحقيق هذه النقائص لا سيما في حق سادات المسلمين واكابر الصحابة (أبو بكر ،

---

* **معادلة رياضية**

بعد بيان الارتباط الوثيق بين الإمامة من جهة ، والطعن بالصحابة من جهة أخرى يمكن ايضاح هذا الارتباط عن طريق معادلة رياضية ، وبالصورة الاتية :

المعادلة الأولى :

[صحابة الرسول ﷺ مطعون فيهم + متهمون في دينهم بالارتداد أو النفاق + ظالمون لائمة الشيعة المعصومين = امكان اثبات وجود معتقد الإمامة + احتمال غصب هذا المنصب من قبل الصحابة] .

المعادلة الثانية :

[صحابة الرسول ﷺ عدول ثقات + أصحاب دين وايمان وامانة + محبون لائمة الشيعة المعصومين = انتفاء أي وجود لمعتقد الإمامة بجميع حيثياته وتفاصيله بحسب اعتقاد الشيعة].

وعمر، وعثمان) رضي الله عنهم .

عاشراً :

بعد تقرير هذا الأمر ، وبعد وضع اليد على المحفز الاهم والاكبر للشيعة لاجل الانتقاص من الصحابة وبالاخص الاكابر والمتصدرين منهم لا بد من الاشارة إلى ما يلي :

فالمعروف عرفاً وشرعاً ان صاحب الحق أو القضية هو اولى الناس بايراد الأدلة لاثبات حقه والاستدلال على قضيته ، فهو اعلم بها وبادلتها من الاخرين وخصوصاً إذا كان من أصحاب العلم والعصمة كما هو حال ائمة الشيعة المعصومين الذين لا تخفى عنهم شاردة أو واردة ، والقضية المستدل عليها مهمة إلى درجة انها اعتبرت من أصول الدين .

فعندما لا يستدل هؤلاء الأئمة وهم أصحاب الشان لاثبات امامتهم بالكثير من النصوص وعلى راسها حادثة (الدار) يشكل هذا الأمر لدينا استغراب وتوقف، وترد في ذهن المتتبع اسئلة على راسها ، لماذا لم يستدل الأئمة على امامتهم بهذه النصوص ؟ ولماذا صار العلماء هم من يبحث لهم عن هذه النصوص سواءاً كانت في كتب الشيعة أو في كتب أهل السنة ؟!

والجواب عن هذا السؤال اصبح واضحاً وسهلاً ، وهو:

لا وجود شيء اسمه (إمامة) يعرفها أصحاب الشان ، أو هناك (نصوص) على هذه الإمامة يعرفونها ليستدلوا بها .

ولم يقتصر عدم الاستدلال هذا على قضية الأدلة المثبتة للامامة فقط ، انما تجاوزته إلى القضية الثانية المهمة والتي تنبني عليها امامتهم ، الا وهي قضية الطعن بصحابة رسول الله ﷺ والتي استغلها علماء الشيعة ابشع استغلال، فتجدهم يرددونها فيما بينهم ، ويدونها في كتبهم من اجل بناء الركن الثاني من أركان الإمامة .

فالناظر في هذه الكتب يجد ان الكثير من المطاعن التي يطعن بها علمائهم بصحابة النبيﷺ لم ترد عن ائمتهم المعصومين ، ولم تدون في كتبهم اطلاقاً، وإنما تم استلالها أيضاً – كما استلوا حادثة الدار – من كتب أهل السنة، وفهمها هؤلاء العلماء بفهمهم المعوج – كما فهموا حادثة الدار – الذي لم يشاركهم فيه

ائمتهم المعصومين ، ولم يرد عن طريقهم أي اشارة إلى هذه المطاعن ولو بطريق ضعيف .

وسنأخذ نموذجاً واحداً على سبيل المثال الحادثة التي طعن الشيعة بواسطتها بالصحابة وعلى راسهم سيدنا عمر ﷺ والفوا عنها الكتب والكراريس، ولا تجد كتاباً من كتبهم يتكلم عن الإمامة أو عن الصحابة الا وتجد هذه الحادثة مدونة على صفحاته الأولى .

هذه الحادثة وهي ما تسمى بـ (رزية يوم الخميس)، فهذه الحادثة لم ترد في كتبهم ، ولم ترد عن طريق ائمتهم ، وهذا ما اثبته المحقق آية الله محمد آصف محسني في مشرعته ، حيث قال ما نصه :

[من عجيب الحال انه لا رواية عند الشيعة ولو بسند ضعيف تروي ما قاله عمر ومن تبعه لرسول الله ﷺ في مرضه بعد رد امره بأتيان القرطاس والدواة:

ان الرجل يهجر ، أو قد غلبه الوجع (كلتا الجملتين بمعنى واحد) حسبنا كتاب الله كما نقله أهل السنة في صحاحهم وكتبهم] (١) .

أقول :

وهذا التصريح الخطير يدل دلالة واضحة على ما ذكرناه من ان هذا المذهب كتب لاحقاً ، وراح يبحث له عن روايات وحوادث ليثبت بها نفسه ، فإن كانت حادثة (رزية يوم الخميس) فيها مطعن على سيدنا عمر وبقية الصحابة رضي الله عنهم اجمعين ، فلماذا لم يستدل بها أو يشر إليها أو يحاجُّ بها أول الأئمة علي ﷺ لاثبات إمامته ، ليبطل من خلالها خلافة من سبقه وعلى راسهم صاحب المقولتين التي يرددها الشيعة كثيراً (غلبه الوجع ، حسبنا كتاب الله)؟!

ولماذا لم يستدل بها أو يذكرها أو يحاجُّ بها أولاده المعصومين الـ (الأحد عشر) الذين عاشوا ما يقارب الثلاثة قرون كان قسم كبير منها مع صحابة رسول الله ﷺ الذين شهدوا هذه الحادثة ؟!

ولماذا لم يحاجُّ بها الأئمة المعصومون علماء أهل السنة لنقض عدالة

(١) [مشرعة بحار الأنوار / محمد آصف محسني ج١ ص ٤٠٢]

الصحابة وهي مدونة في كتبهم وصحيحة وثابتة عندهم ؟!

فكل هذه المسائل لم تحدث ، ولم تحدثنا كتب التاريخ والسيرة الشيعية منها أو السنية ان امراً من هذه الأمور قد وقع .

ان هذه القضية المهمة كما يصورها علماء الشيعة والتي يحاول الشيعة من خلالها اثبات ان النبيﷺ كان يريد ان يكتب إمامة علي رضي الله عنه لولا منعهم اياه من الكتابة ، كان المفروض من الأئمة ان يرددوها في كل مجلس ومناسبة ، لأن فيها اسقاطاً لمصداقية الصحابة وعلى راسهم الخليفة الثاني رضي الله عنه .

والقضية الاخرى التي يجب ان يشار إليها ما دامت هذه الحادثة لم ترد في كتب الشيعة وعن ائمتهم المعصومين ، وان ورودها كان في كتب أهل السنة حصراً فالواجب على من يستل هذه الحادثة من كتبهم ليستدل بها على قضية خطيرة تتعلق بصحابة النبي ﷺ الذين زكاهم القرآن بايات كثيرة واضحة محكمة ووعدهم بجنات الخلد ، وزكتهم سنة النبي ﷺ الطافحة بالاحاديث المادحة لهم والمفعمة بالرضى عنهم الاّ يعزلها عن هذه الحقائق الناقضة لها ، وان يفهمها بفهم علمائهم، هذا الفهم الذي ذهب إليه قبلهم ائمة الشيعة المعصومون بتنزههم عن الاستدلال بمثل هذه الحادثة للطعن بخير البشر بعد الأنبياء .

أحد عشر :

المنهج الانتقائي في استخراج الأدلة والاعتماد عليها في الاثبات والتأصيل، فهذا المنهج هو أحد سمات الفكر الشيعي الثابت له برسوخ وتحقق وفي كل مجال من مجالات ابنيتهم العقدية وقضاياهم الفكرية .

فهم لا يستوعبون جميع المذكور والوارد من الأخبار في أي قضية يحاولون الاستدلال عليها ، وإنما ينتقون النافع لهم المتماشي مع اغراضهم ومصالحهم، وفي نفس الوقت لا يأبهون بطبيعة وحال الدليل الذي يستدلون به وإنما الدافع لهم في ايراده هو تحقيق المنفعة ، وتقديم الخدمة ، وتلبية الغرض .

لذا تراهم يضربون بالصحاح المقطوع بثبوتها عرض الحائط لا لشيء الا لانها لا تخدم اغراضهم ، ويجعلون من الضعاف المنكرة والموضوعة التي لا

أصل لها أدلة يؤصلون بها ابنيتهم العقدية ، وقد تجلى لنا هذا المنهج بوضوح تام وجلاء لا غبار عليه في هذه الحادثة التي ناقشناها .

اثني عشر :

ان الشيعة في استدلالهم على القضايا التي يعتقدونها والافكار التي يتبنونها يردون كل ما تقع عليه اعينهم في الباب الذي يحتاج إلى تدليل .

لذا فهم في غالب احيانهم يتوجهون في استدلالهم إلى أهل السنة ، فكثير من قضاياهم الفكرية والتي عدت عندهم من الأصول إذا ما رجعت إلى أدلتها فستجدها أدلة سنية صرفة لا اشتراك للشيعة في ايرادها ، فضلاً عن استقلاليتهم في هذا الايراد ، والامثلة على هذا كثيرة وقد اشرنا في كتابنا الكبير (كشف الاستار عن حديث الدار) إلى نماذج منها .

ان هذا النوع من الاستدلال لا ينبغي ان يترك الشيعة معه بدون تحديد لهم أو توجيه لفعلهم فنحن نقول لهم لكم الحق في ان تستفيدوا من الروايات الموجودة في كتب أهل السنة كما لغيركم ، فخيرها يعم الجميع بلا استثناء ، ولكن بشرط ان تتعاملوا معها من جهتي الفهم وكيفية التوجيه التعامل الصحيح الذي قرره سلف هذه الأمة وطبقه منهجاً وواقعاً علماء السنة .

فلا يحق لكم ولا لغيركم ان تأخذوا هذه الأدلة اياً كانت دلالتها والمواضيع التي تعالجها موجهين اياها توجيهاً املت به اذهانكم وافرزته عقولكم وافكاركم ، لأن هذا التوجيه لا شك سيكون مجانباً للصواب لتحقق المؤثرات الجانبية فيه ولثبوت الميول الصارفة عن التجرد والبحث عن الحق المانعة من الوصول إلى المطلوب .

فكما انه لا يحق لليهودي والنصراني ان يأخذ من الأدلة الشرعية ما يناسب اعتقاداته موجهاً اياها التوجيه الموافق لميوله وانتماءاته معترضين عليه شيعة وسنة بانه لا يحق له ان يوجه الأدلة كما يريد بل لا بد ان يتبع الطرائق المتفق عليها والفهم المناسب لمعتقد المسلمين لأن (أهل مكة ادرى بشعابها) .

فكذلك لا يحق للطوائف ذات الاتجاه المخالف أصولاً ومعتقداً باتجاه أهل السنة ان يوجهوا الأدلة كما يشاؤون مبرزين فهماً مخالفاً لما عليه أهل السنة وواقع الأمة ، بل ينبغي عليهم ان ينطلقوا من هذا الواقع مسترشدين بالفهم

الصحيح إذا ما ارادوا الاستدلال منهم ، والاستفادة من مصادرهم .

ثلاثة عشر :

ومما له علاقة بالنقطة السابقة ما يخص طبيعة الاستدلال على قضية من القضايا ، فالمفترض فيمن اراد ان يستدل على قضية من القضايا مهما كان حال هذه القضية أصولية أم فرعية ان يستوعب جميع الأدلة الواردة فيها، والموضحة لحكمها لا ان ينتقي من تلك الأدلة ما يتناسب مع ميوله ويخدم اغراضه .

ولا يكتفي بهذا الجمع فقط ، ولكنه عليه لزوماً ان يحقق في هذه الأدلة المجموعة ليميز المقبول منها من المرفوض ، والذي يمكن ان يبنى عليه الحكم من الباطل الذي لا يستفاد منه الحكم .

هذا المنهج هو الذي ينبغي ان يتم التعامل به مع الأدلة ، وهو الذي جعل منه العلماء علامة لتمييز أصحاب الحق من أهل الاهواء ، واصحاب البدع فطلاب الحق ومريدوه إذا ارادوا البحث في قضية اتوا بكل الأدلة الواردة فيها من دون استثناء ، ثم بعد ذلك يقومون بمعالجتها وفق المعطيات المتبعة التي لا دخل للميول فيها للوصول إلى المطلوب .

اما أصحاب الاهواء والبدع فلا يوجد عندهم هذا المنهج ، بل هم يأخذون ما ينفعهم فقط ويتركون ما لا ينفعهم ، وهو المتحقق عند الشيعة على اكمل صورة واتم وجه ، فما من قضية من القضايا التي يعتمدونها الا وتجد الأدلة التي يبنون عليها اعتمادهم هذا أدلة منتقاة محصورة في عنوان تحقيق الفائدة لهم والخدمة لمعتقدهم ، اما ما يخالف توجههم والذي قد ينقضه ويبطله فلا يذكرونه مطلقاً وكأنه لا وجود له متحقق في الخارج وعلى الساحة ، وادلتهم في الإمامة خير دليل على هذا التوجه .

اربعة عشر :

ان الشيعة كما ذكرنا في هذا البحث نظروا لمعتقداتهم واصلوها ثم بعد ذلك اخذوا يبحثون عن الأدلة والبراهين المؤدية إلى توجيه واثبات تنظيرهم ، وهذا الأمر اوقعهم في اشكال كبير ، الا وهو عدم كفاية الأدلة لاستيعاب جميع المفاصل التي نظروها لفكرهم مما ادى بهم إلى التوجه إلى الغير بقصد

الاستفادة منه في بعض الأدلة السادة لثغر من الثغور ، والردامة لحفرة من الحفر وما اكثرها.

لذا فالشيعة لا استقلال لمنظومتهم الاستدلالية مطلقاً ، فهم محتاجون إلى الغير وخصوصاً المخالفين لهم من أهل السنة لاجل اثبات افكارهم ، وتحقيق تنظيرهم العقدي بالادلة الشرعية والبراهين مهما كان حال هذه الأدلة والبراهين.

وإذا ما حاولوا ان يستقلوا بانفسهم في دائرة خاصة وحيز منفرد فانهم لن يستطيعوا اكمال الاستدلال لجميع الأصول التي وضعوها لانفسهم والمعتقدات التي اعتمدوها لتحقق الفقر التام لهم في الأدلة في بعض الأمور المهمة التي يبنى عليها كيانهم العقدي والفكري .

ان هذه الحقيقة لا يمكن تغافلها ، ولا الاعراض عنها لشدة وضوحها وظهورها مع اعتراف الكثير من علماء الشيعة بها ، لذا فنقولها صراحة ان الشيعة لا يستغنون في مجال الاستدلال (التأصيلي الاعتمادي) عن أهل السنة مطلقاً، وإذا ما حاولوا الاستغناء فإن هذا سيؤدي بهم إلى الوقوع في اشكالايات لا يمكن ايجاد حل لها .

ولقد قلنا مثبتين عنهم في غير هذا الكتاب ، ونعيده مكررين له هنا ان الشيعة كائناً طفيلي يعيش مقتاتاً على الاخرين لا يمكنه الاستغناء عنهم ، أو الاستقلال بذاته دونهم * .

خمسة عشر :

ويتفرع من النقطة السابقة تبعية الشيعة لأهل السنة ، هذه التبعية تتميز بصفة الشمولية لتعلقها بكثير من الجوانب المؤثرة تأثيراً مباشراً في الاستدلال وكيفية التوصل إليه ، فهي قد تعلقت بجانب :

* كما اثبتنا في هذا الكتاب وما سنثبته في كتبنا الاخرى من ان كثيراً من أدلة علماء الشيعة على (الإمامة) لا نجد لها أصلاً في كتبهم وانها لم ترد عن ائمتهم ، فإن هناك حقيقة أخرى وهي ان كثيراً من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ التي يستدل بها الشيعة لاثبات إمامته لا نجد لها ذكراً في كتبهم ، ولم ترد عن ائمتهم ، انما استلت كذلك من كتب أهل السنة ، كما استلت حادثة (الدار) .

(الرواية ، والسيرة ، والتاريخ ، والقرآن والتفسير ، وكذلك غيرها من الجوانب الاخرى المتمثلة بالعلوم الموصلة إلى الاستدلال والمسماة بعلوم الالة).

فهم في هذه الجوانب كلها لا يستقلون بانفسهم مطلقاً ، وحتى عندما صار لهم وجود متحقق لبعض من هذه الجوانب فانما كان بعد ان ثبت وترسخ لأهل السنة فاخذوه منهم ثم بداؤوا يبنون عليه بناءاً خاصاً لهم فهم متلقون من أهل السنة، مقلدون لهم ، عيال عليهم مقتفون لاثارهم ، متتبعون لخطواتهم .

لذا فالذي يثبت نتيجة هذا انهم إذا ما حاولوا عزل انفسهم بدائرة خاصة، وحيز منفرد فلن يستطيعوا مطلقاً ان يقيموا الأدلة والبراهين بتمام وكمال على أي قضية من القضايا التي يدعونها لوجود نقص متحقق عندهم في جميع المباني التي يبنى عليها الاستدلال .

فالتاريخ عندهم منقوص ، والسيرة لم يتناولوها التناول المطلوب المنتج، والقرآن يعتمدون على غيرهم في تلقيه بمتعلقاته من جمعه وقراءاته ورسمه وكذلك في وصوله اليهم واعتمادهم عليه ، والتفسير عندهم قاصر إلى درجة كبيرة مما اضطرهم إلى الاعتماد وبقوة على المخالفين لهم فيه في اغلب فنونه ومجالاته .

اما الرواية فحدث ولا حرج فكثير من معتقداتهم لم تستقلَّ بادلة اثباتها ، ناهيك عن الأدلة التي لا وجود لها عندهم ، فضلاً عن بقية العلوم مما يعتبر الة للوصول إلى الاستدلال والحكم كعلم أصول الفقه ، وأصول الحديث ، والمنطق، واللغة وغيرها التي لم يبدؤوا بالكتابة بها والتأصيل لها الا بعد ان نضجت عند أهل السنة واستوت فتلقوها بعد ذلك وبداؤوا يتناولونها * .

لذا فالشيعة إذا ما حاولوا الاستغناء عن مخالفيهم من أهل السنة بالذات فلن يتحقق لهم كيان لا في مجال الاستدلال على افكارهم ونظرياتهم ولا في مجال كيفية الوصول إلى هذا الاستدلال لاحتياجهم الكامل لهم والمستمر في جميع المجالات وفي كل الاوقات ، لذلك لا تجد كتاباً لعالم من علمائهم كتب فيه عن

---

* ارجع عزيزي القارئ إلى مناهج الحوزات العلمية في النجف وقم القديمة منها والحديثة فستجد صدق ما ذكرناه .

أي علم من علوم الشريعة الا وتجد فيه مباحث كاملة نقلت من كتب أهل السنة لا من باب الاستدلال عليهم وإنما من باب الاعتماد والتاصيل * .

ونتيجة لذلك فانك لا تدخل مكتبة شيعية لعالم من علمائهم ، أو حوزة من حوزاتهم ، أو حسينية من حسينياتهم الا وتجد فيها معظم كتب أهل السنة وبجميع التخصصات ، وهذا الأمر قائم من قديم الزمان .

وعلى العكس من ذلك فانك إذا دخلت إلى مكتبات أهل السنة ومكتبات علمائهم فانك لا تجد فيها كتاباً واحداً من كتب الشيعة مع كثرة ما تحويه من كتب .

والسبب في ذلك واضح ومعروف وهو عدم احتياج أهل السنة لهذه الكتب لاكتفائهم بكتبهم وما تحويه من كنوز بكل العلوم والاختصاصات مما جعل غيرها عالة عليها ، فشراء مثل هذه الكتب أو خزنها يعتبر هدراً للمال واشغالاً بغير جدوى للمكان ، وتدخل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴾ (الاسراء / ٢٧) .

ستة عشر :

ان الشيعة دائماً في كتبهم يستخدمون اسلوب الهجوم على الغير ، والحاق المطاعن به مع التشنيع عليه بصور متعددة وطرائق مختلفة وهم في اسلوبهم هذا يرمون إلى الهاء الغير بالرد على المطاعن الموجهة مع محاولة اثبات قوة لانفسهم في البحث والتحقيق والضعف لمخالفهم في الطرح والاستدلال .

ومما يشنعون به على الغير دعاوى الاضطراب في اخبارهم ، والتشتت في مناهجهم ، والميول والتطرف لجهة معينة في اثباتاتهم مع الاقتطاع والكذب

---

* اعجبتي عبارة للدكتور أحمد بن سعد حمدان الغامدي في كتابه حوار هادىء مع الدكتور القزويني الشيعي الاثني عشري (ص ١٩٧) ، حيث قال :

[ولو قدر ان ينحاز أهل التشيع إلى بقعة من الأرض ، وأهل السنة إلى بقعة اخرى، ويحمل منهما ما حفظه من الدين ؛ لعجز الشيعة عن معرفة الدين] .

ولاهمية هذه القضية ولاجل اثباتها بالادلة القاطعة فقد قمنا بافرادها في كتاب مستقل سيخرج إلى النور قريباً بإذن الله .

والاقصاء للغير وغيرها من التهم الموجهة إلى مخالفيهم التي تطفح بها كتبهم .

ولكنهم في حقيقة الأمر جميع الأمور التي يشنعون بها على الغير طاعنين ومسقطين متحققة فيهم على اعلى درجات التحقق ، ومتجلية في شخوصهم باوضح صور التجلي ، فلا يوجد مكتوب لهم منشور لاي عالم من علمائهم الا وعنده من الطامات والزلات ما يوازي تشنيعهم للغير وزيادة بدرجات كبيرة .

فالاضطراب في الاستدلال متحقق لهم في قضاياهم التي يستدلون لها ، وقد اثبتنا تحققه في (حادثة الدار) التي اشرنا إليها .

وكذا بقية الاوصاف (الكذب ، التدليس ، الاقتطاع) تجدها متجلية عند علمائهم في تأصيلهم للقضايا ، وفي تعاملهم مع الأدلة والاقوال – وقد اشرنا إلى نماذج في كتابنا (كشف الاستار عن حديث الدار) – تتعلق بهذا الأمر، وتناولناه كذلك في كتبنا المختلفة .

سبعة عشر :

ان الصفة المميزة للطبيعة الاستدلالية والاحتجاجية للشيعة على أصولهم هو الابتعاد عن القرآن باعتباره أصلاً مستقلاً في اثبات أصولهم ، واثبات أركان مذهبهم ، فجل استدلالهم والغالب من معارضتهم واحتجاجهم انما هو بالروايات والاثار وباحداث التاريخ ومجرياته .

وإذا ما حصل فتم اعمال ايات القرآن في مجال الاستدلال فانها ستحتاج إلى مختلف المقويات والمتنوع من المساعدات لاجل تحقيق الغرض من الاتيان بها في مجالي الاستدلال والاحتجاج والمبني على هذا انك إذا ما بحثت في أصل الشيعة المميز لهم الا وهو (الإمامة) وبحثت في تبعات هذا الاصل ومقتضياته فانك لن تجد أدلة قرانية مستقلة بنفسها تدل على الاصل وتبعاته ، وإنما ستجد ايات محتملة يتم توجيهها بغرض سيء ، واعمال وسائل لتكون مناسبة للمطلوب الذي يرمون الاستدلال له والاحتجاج به .

لذا كانت نصوصهم الجلية المعتمدة في تحقيق أصل (الإمامة) عندهم مبنية على الروايات ، ومعتمدة على الأخبار ولا ورود للقران مطلقاً في حيثياتها

كما قرر ذلك اعمدة مذهبهم * .

ثمانية عشر :

ان المستفاد من معالجة (حادثة الدار) ان الشيعة يتوجهون إلى ما عند أهل السنة لغرض الاستدلال من الموروث الروائي لديهم والتأصيل عليه باحكام خطيرة ومهمة ، من مثل معتقدهم في (الإمامة) ، وهذا الأمر يوجب عليهم التقيد بضوابط محددة حال الاستدلال ، وذلك لأن هذا المستفاد لا يخرج عن امرين :

اما ان يكون دليلاً روائياً .

واما ان يكون قولاً مأثوراً عن عالم أو مرجع .

فان كان المستفاد دليلاً روائياً ، فهذا يوجب عليهم ان يتعاملوا معه بمقتضى ما تعامل معه أهل السنة دون تجاوز من جهتي الطريق الموصل إليه ، والدلالة المستفادة منه ، فإن كان الطريق الموصل إليه مردوداً عند أهل السنة ولا اعتراف لهم به فلا يجوز لاحد بعد هذا ان يتجاوزه ، أو يتقدم عليهم بتصحيح ما ضعفوه ، وقبول ما رفضوه .

وفي هذه الحالة فلا عبرة بعد ذلك بالدلالة المفهومة من الحديث لسقوطها من الاعتبار بالرد السندي له ، واثر الدلالة انما يتحقق في حالة قبول السند ، وعند ذاك فاللازم للمستفيد هو فهم هذا الدليل بمقتضى القواعد المعمول بها عند أهل السنة ، وبمقتضى المنظومة الاستدلالية المكملة للقضية المتناولة ، فلا يجوز استلال حادثة منفردة وجعلها محور الاستدلال على قضية كبرى كاملة ، مع وجود عشرات الحوادث التي تصب في نفس القضية وتدلل عليها تدليلاً

---

* **طامة كبرى ومصيبة عظمى**

ان من أكبر الطامات والمخازي على مذهب الشيعة الإمامية انه لا توجد آية واحدة محكمة صريحة في القرآن تثبت إمامة أبي الأئمة علي ﷺ فضلاً عن بقية اولاده المعصومين الـ (أحد عشر) .

ولكن الطامة الأكبر والاشد انه حتى المصدر الثاني للتشريع (السنة) لا يستطيعون ان يثبتوا من خلاله نصوصهم الجلية ، فاعتمدوا على كتب المخالفين لهم لاثبات هذا الأصل ، فاي إمامة هذه ؟! واي أصل من أصول الدين يكفر من اجله خير البشر بعد الأنبياء !!

مباشراً.

اما إذا كان المستفاد قولاً من الأقوال الماثورة عن عالم من العلماء أو مرجعاً من المراجع فعند ذاك ينبغي ان يفهم هذا القول بمقتضى ما يعتقده هذا العالم ووفق المنهج الذي يمشي عليه وبناءاً على النظرة التي ينظر إليها في الأصول وتفريعاتها فلا يجوز ان احكم على العالم بقول منه بانه يعتقد عقيدة من العقائد مع كون المعلوم عنه والمشهور مما يعتقده هو خلاف هذا الحكم المستفاد من قوله المنقول .

خاتمة النتائج : القول بنقص القرآن وتحريفه

نستخلص من كل ما ذكر نتيجة نهائية كبرى يمكن ان نطلق عليها الحقيقة المرة، والاقرار بالمنغص ، أو الشر الذي لا بد منه ولا محيد أو مفر عن الوقوع فيه أو الاتيان به ، قاصمة الظهر، وفي نفس الوقت المخرج ، والحل الوحيد ، والمقبول ، والمقنع ، لكل اشكال يقعون فيه فيما يخص عقيدة (الإمامة) وادلتها ، أو تساؤل يتعلق بها لا يجدون له متنفساً، أو محيصاً ذلك هو :

(القول بتحريف القرآن ، وطروء النقص عليه ووقوعه فيه) .

حيث ان هذا القول أو الذريعة يمثل فيما يمثل اسلم المخارج ، وافضل الوسائل التي بها يمكن للشيعة ان يقنعوا انفسهم ، أو اتباعهم ما دام هذا هو حال اقوى أدلة الإمامة (حديث الدار) ، ويضاف إلى ذلك انتفاء آية واحدة صريحة محكمة وردت في القرآن تدل على هذه العقيدة ، أو حتى على الأئمة ، وما داموا يعتقدون الاحكام المترتبة عليها بالصورة التي يعرضونها للناس من كفر الصحابة وخلودهم في نار جهنم ، المخالفة لصريح القرآن ، فهو قول لازم لهم لا محيد عنه.

فليس من المعقول ان يتناول القرآن مختلف القضايا ، ومتنوع المسائل بتفصيل دقيق، وتوضيح مشتمل على غاية البيان والافصاح ، ومع هذا يغفل ذكر أهم معتقد ينبغي ان يعتقد الناس به لاثبات ايمانهم وتحقيق اسلامهم وهو الإمامة كما يدعي الشيعة .

أو يغض الطرف عن ذكر ولو اشارات تهدي الناس إلى هذا المعتقد ،

وإلى الأئمة انفسهم مع كونهم وحسب ما يدعي الشيعة هم الذين يحفظ بهم الدين، وتثبت بهم اركانه ، ويتحقق بهم كيانه بعد موت النبي ﷺ ، فهم المكملون للمسيرة ، والسبل الذين بهم يبقى الاتصال بالسماء دائماً ومتحققاً .

ولهذا نجد أصحاب العقول من الشيعة ، والثابتين منهم على المعتقد، والملتزمين بمذهبهم ، وباقتفاء اثار ائمتهم أصحاب الصدارة والريادة عندهم، والذين عليهم تقوم دعائم هذا المذهب ، ويبقى جميع الشيعة إلى يوم الدين عيال عليهم وعلى نتاجهم ،من امثال :(القمي ، الكليني ، العياشي ، الفيض الكاشاني، الحر العاملي ، الجزائري ، أبو الحسن العاملي ، ...النوري الطبرسي).

هؤلاء الاساطين عند الشيعة الذين ادركوا الحقيقة كما هي ، وفهموا المسائل بوضوح متناه ، أقول :

هؤلاء الاذكياء أصحاب الرجاحة والاستيعاب البحثي ، لم يتاخروا مطلقاً عن القول بوجود النقص في القرآن ، ولم يتوانوا عن التصريح بأن يداً اثمةً قد تطاولت ومدت مخالبها وتوجهت إلى الايات التي فيها ذكر الإمامة والائمة فقامت بشطبها ، وحذفها من بين دفتي المصحف ، والفوا لاجل اثبات قولهم هذا الكتب ، وردوا على مخالفيهم من بني جلدتهم ممن استخدم التقية ، ومن غيرهم الرافضين لهذا القول باقسى الردود ، واشنع الاجوبة كل هذا لاجل اثبات وقوع النقص في القرآن ، وتحقيق حصوله فيه .

ونحن نقول انتم يامن ذهبتم إلى هذا القول شجعان الشيعة ، وابطالهم ونحن نشد على ايديكم ، ونوافقكم في انتفاء أي مخرج ، أو ذريعة يمكن ان تسعفكم في هذا المطب الا ان تأخذوا بهذا القول ، أو تسلكوا هذا المسلك .

فوالله مهما ذهب الشيعة يميناً أو شمالاً ، ومهما حاولوا التذرع ، أو الاستدلال لاجل محاولة ايجاد تخريج ينفعهم ويسعفهم في توجيه هذا الاشكال ، وازالة هذا العائق والمطب فلن يجدوا لهذا القول بديلاً ، ولن يجدوا عنه تبديلاً وتحويلاً .

فهو القول المدعوم بالروايات المتواترة والمستفيضة عن ائمتهم ، والمصرحة به تصريحاً لا يقبل التشكيك فيه أو التاويل له ، بأن القرآن فيه نقص وان التحريف امر واقع عليه لا محالة ، مع انتفاء وجود المعارض من الروايات

عن الأئمة لمدلول ونص روايات التحريف .

مع تعاضد هذه الروايات بأفهام العلماء فهم فهموا منها وقوع التحريف في القرآن، وتحقق النقص فيه ، واقوالهم المصرحة بهذا الفهم قد ملات الكتب، ودوت قوية على الاسماع ، ولا يمكن لاحد انكارها .

وختاماً أقول :

إراقة الدماء في العراق هذا هو دليلها الأول

هذا هو الدليل الأول والأقوى على إمامة علي بن أبي طالب ﷺ أمامك أيها القارئ العزيز انظر فيه جيداً لتحكم من خلاله على بقية النصوص، التي يثبت من خلالها علماء الإمامية هذه الإمامة المزعومة .

إن هذا الدليل (الدار) صار على دين الإسلام ومع كل اسف السبب الرئيس لحدوث النزاعات بين المسلمين طوال قرون ، واراقة دمائهم ، وهتك اعراضهم، وانتهاك حرماتهم ، واستباحة اموالهم ، وذهب بسببه الالوف من القتلى من العلماء والعوام سنة وشيعة على حد سواء .

وما الذي يجري في العراق الان الا دليل صارخ على نتاج هذه الأدلة المتهالكة والعقائد الغريبة ، فلو كانت هذه العقائد اصيلة ونقية وصافية لما انتجت كل هذا الخراب ، ولما ترتب عليها كل هذا الفساد والافساد .

وقفة مع المحقق آية الله جعفر السبحاني

قبل أن أدفع كتابي هذا إلى المطبعة عثرت في صفحات الانترنت على رسالة موجهة من آية الله جعفر السبحاني إلى سماحة العلامة القرضاوي ، ناقداً فيها تصريحاته الأخيرة بشأن التبشير الشيعي .

وكان من ضمن ما أشار إليه السبحاني في هذه الرسالة كتابي (آية الله جعفر السبحاني كذاب مخرب لا محقق مقرب)* ، والذي رددت فيه دعوى

* لم يتجرأ آية الله السبحاني من ذكر اسم الكتاب كاملاً في رسالته لكي لا يفتضح أمره، وتسقط هيبته بين اتباعه وتلاميذه ، فسماه بـ (جعفر السبحاني .... لا محقق مقرب)، فأقتطع آية الله كما هو ديدنه في الاقتطاع عبارة : (كذاب مخرب) من اسم الكتاب .

المحقق السبحاني، التي ادعى فيها أن عبارة (الصلاة خير من النوم) التي ترفع في أذان الفجر عند أهل السنة من ابتداع بعض الصحابة ، وأنها لم تشرع على زمن النبي ﷺ .

والذي بينت فيه بما لا يقبل الشك من أن هذا الرجل كأسلافه من علماء الإمامية يسعى للتشنيع بأهل السنة وبمروياتهم ، وبإلحاق الطعن والاتهامات بصحابة الرسول ﷺ حتى لو كان ذلك بالتدليس ، والتلاعب ، والكذب ، والافتراء، والغش ، والإيهام .

أما رده في هذه الرسالة على ما أوردته في كتابي ، فيصدق عليه المثل القائل:

(رمتني بدائها وانسلت)، فقد اتهمني، بقوله : [امتلأ الكتاب بالسب والشتم والكلام القاذع والإفتراء و ....] * ، معتبراً أن الأمر لا يستحق كل هذا الهجوم فراح يتشكى ويبكي ، ويقول :

[لا أدري هل البحث الفقهي يستحق كل هذا التحامل والتشنيع والتسقيط] .

قلت :

نعم يستحق ما دمت تفتري وتكذب على صحابة رسول الله ﷺ .

نعم يستحق ما دمت تطعن بأهل السنة وتتهمهم زوراً وبهتاناً .

نعم يستحق ما دمت غير منصفا في تعاملك مع مروياتهم وكتبهم .

نعم يستحق لإنك أخذت هذا البحث الفقهي وسيلة للطعن بأهل السنة والصحابة من دون وجه حق .

نعم تستحق هذه المسألة الفقهية (رفع عبارة الصلاة خير من النوم في الأذان) كل هذا التحامل ، بل أكثر من ذلك لإنها أنموذج واحد مما سودت به صفحات كتبك ، ليعلم من خلالها حال البقية .

نعم يستحق ما دام الحقد المتجذر على صحابة النبي ﷺ والذي يجري مع

---

* اتهمني السبحاني بالافتراء عليه ، وبعد عبارة (الافتراء) جاء بـ (....) فلا أعلم ماذا يقصد بهذه النقاط ، ولماذا لم يكتب العبارة المطلوبة ؟! فإن كان يقصد (الكذب)، فنحن بانتظار (كشف الكذب) بعد أن كشفنا كذبه للعالمين .

الأنفاس ، ويسير في الاوردة والشرايين كمكون ثالث للدم ، وتربى في نفوس وضمائر ووجدان وعقول علماء واتباع هذا المذهب ، وارضع منذ أول يوم خرجت به أنفسهم إلى الوجود ، وغذيت به هذه الأنفس قبل أن تطعم القوت والزاد ، ودربت عليه قبل أن تدرب على أساليب الحياة ، حاضراً في كتبكم .

فياسبحاني إن إتهام الصحابة زوراً وبهتاناً ، والكذب عليهم خطا أحمرا لا يسمح لأحد تجاوزه كائناً من كان .

فأترك الكذب جانباً، وكن منصفاً صادقاً فيما تكتبه عن صحابة النبي ﷺ وأهل السنة فستجد إن شاء الله ما يسرك، والإ فاحذر ياجعفر فنحن لك بالمرصاد* .

جعفر السبحاني يفتري على أهل السنة وعلى محمد حسين هيكل

هذا ما يتعلق بكتاب (جعفر السبحاني كذاب مخرب لا محقق مقرب)، أما فيما يتعلق بكتابي هذا (أسطورة حديث الدار) ، ففي معرض رده على الشيخ القرضاوي سرد بعض أدلة الشيعة في إثبات الوصية لعلي رضي الله عنه فذكر على راسها حادثة (الدار)، حيث قال ما نصه :

[لما نزل قوله سبحانه : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤) دعا النبي(ص) خمسة وأربعين* وجيهاً من وجهاء بني هاشم ، فقال لهم :

---

* كشفنا المزيد من كذب هذا الرجل على صحابة النبي ﷺ في ردنا على كتابه (حوار مع الشيخ صالح الدرويش)، والذي سيصدر قريبا إن شاء الله تعالى في مجلدين .

*حسب تتبعي للروايات التي ذكرت حادثة (الدار)، فإني لم أعثر على رواية واحدة قد أشارت إلى الرقم الذي ذكره السبحاني (خمسة وأربعين)، فكل الروايات تذكر:

[وهم إذ ذاك (أربعون) رجلا يزيدون رجلا أو ينقصون رجلا]، فلا أعلم من أين جاء السبحاني بهذا الرقم (خمسة وأربعين) ؟! وإليك نماذج من كتب الشيعة حصراً:

[علل الشرائع / الصدوق ج١ ص ١٧٠] [مناقب أمير المؤمنين / سليمان الكوفي ج١ ص ٣٧٢] [الإرشاد / المفيد ج١ ص ٤٩] [الامالي / الطوسي ص ٥٨٢] [المستجاد من الارشاد / العلامة الحلي ص ٨] [بحار الأنوار / المجلسي ج١٨ ص ١٧٨] [مناقب أهل البيت / الشيرواني ص ١٠٤] [المراجعات / عبد الحسين ص ١٨٧] [طرق حديث الأئمة =

=

الاثنى عشر / كاظم آل نوح ص ٦١] [الغدير / الأميني ج٢ ص ٢٧٨] [معالم المدرستين/ مرتضى العسكري ج١ ص ٢٠٤] [أحاديث أم المؤمنين عائشة / مرتضى العسكري ج٢ ص ٣٠١] [المناظرات في الإمامة / عبد الله الحسن ص ٤٥٩] [تفسير نور الثقلين / الحويزوي ج٤ ص ٦٧] [تدوين القرآن / علي الكوراني ص ٢٦] [الدرجات الرفيعة / علي ابن معصوم ص ٥٩] [موسوعة التاريخ الاسلامي / محمد هادي اليوسفي ج١ ص ٤١٥] [نهج الإيمان / ابن جبر ص ٢٣٣] [الأنوار العلوية / جعفر النقدي ص ٣٩] [نشأة التشيع والشيعة / محمد باقر الصدر ص ١١٦] [مجموعة الرسائل / لطف الله الصافي ج١ ص ٨٩] [الصحيح من السيرة / جعفر العاملي ج٣ ص ٦٠] [حقوق آل البيت/ الشيخ محمد حسين الحاج ص ١٢٨] [مجمع البحرين / الطريحي] [الشافي في الإمامة / الشريف المرتضى ج٣ ص ١٤٥] [بناء المقالة الفاطمية/ ابن طاووس ص ١٢٩] [غاية المرام / هاشم البحرني ج١ ص ٢٤٠] [إلى المجمع العالمي بدمشق / عبد الحسين شرف الدين ص ٤٠] [شرح احقاق الحق / التستري ج٣ ص ٥٦١] [مجلة تراثنا / مؤسسة آل البيت ج٣٤ ص ٣٥] [دراسات في منهاج السنة / علي الميلاني ص ٢٨٩] [محاضرات في الاعتقادات / علي الميلاني ج١ ص ٩٩] [حديث الدار / الميلاني ص ١٠] [العقائد الاسلامية / مركز المصطفى ج٣ ص ٣٠٥] [ايات الغدير / مركز المصطفى ص ١٣] [وقفة مع الجزائري / الشيخ حسن عبد الله ص ٨٩] [الروض النظير في معنى حديث الغدير / فارس حسون كريم ص ٧٥] [لوامع الحقائق في أصول العقائد / ميرزا أحمد الاشتياني ج١ ص ١٢٠] [مطارحات في الفكر والعقيدة / مركز الرسالة ص ٣٩] [النبي الاكرم / حسين الشاكري ص ٤٩] [شيخ البطحاء / حسين الشاكري ص ٦٧] [لماذا اخترت مذهب أهل البيت / الانطاكي] [الإمامة وأهل البيت / محمد بيومي مهران ج٢ ص ٣٧] [وقفة مع الدكتور البوطي / هشام آل قطيط ص ١٩٠] [ومن الحوار اكتشفت الحقيقة/ هشام آل قطيط ص ١٥٦] [سليم بن قيس الهلالي / ص ٣١٢] [الطرائف / ابن طاووس ص ٢٠] [منهاج الكرامة / العلامة الحلي ص ١٤٧] [شرح التجريد / العلامة الاملي ص ٤٩٧] [مصباح الهداية في اثبات الولاية / السيد علي البهبهاني ص ١٤٩] [هوية التشيع / الوائلي ص ٣٠] [مواقف الشيعة / الاحمدي الميناحي ج١ ص ١٠١] [السقيفة / محمد رضا المظفر ص ٦١] [الاربعين / محمد طاهر الشيرازي ص ٣٧] .

أقول :

والغريب أيضاً ان السبحاني في كتابه مفاهيم القرآن (ص ١٠٩) أورد حديث (الدار) وفيه الرقم (خمسة وأربعين) وأشار بهامش إلى المصادر الآتية : [تاريخ الطبري / ج٢ ص

=

« يا بني عبد المطلب إنّي والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه، فأيّكم يؤازرني على هذا الأمر، على أن يكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم».

فكرر هذه الجملة ثلاث مرات، وفي كلّ مرة كان علي يقوم ويقول: « أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه» وفي المرة الثالثة ضرب رسول الله (ص) يده على يد علي وقال في حقه على رؤوس الأشهاد : «هذا علي أخي ووصيي وخليفتي فيكم ».

ثم قال آية الله جعفر السبحاني :

ولولا خوف الإطالة لأشرت إلى المصادر الكثيرة التي ذكرت هذا الحديث، ولكن اكتفي بالقول :

إنّه حتى مثل محمد حسنين هيكل قد نقل هذا الحديث في الطبعة الأولى من كتابه «حياة محمد» وإن حذفت في الطبعات اللاحقة] . انتهى كلامه .

أقول :

إن ردي على آية الله جعفر السبحاني سوف لا يتضمن الجزء الأول من كلامه لأن هذا الكتاب قد نسفه نسفاً، وجعله قاعا صفصفا، وإنما سيكون مقتصراً على الجزء الثاني ، الذي يقول فيه :

[إنّه حتى مثل (محمد حسنين هيكل) قد نقل هذا الحديث في الطبعة

٦٢] [الكامل في التاريخ/ ج٢ ص ٤٠] [مسند احمد/ ج١ ص ١١][شرح نهج البلاغة / ج١٣ ص ٢١٠] .

وعند رجوعي إلى هذه المصادر لم أعثر فيها على الرقم الذي ذكره السبحاني في روايته ، فلا أعلم على أي مصدر اعتمد في معلومته هذه ما دام كل هذه المصادر وخصوصاً الشيعية منها مجمعة على الرقم (أربعين)، دون غيره .

وإن كان للسبحاني مصدراً خاصاً به فبالتاكيد ان هذا المصدر (شاذ) لا يعتد به فلذلك لم يورده ضمن هامشه ، أو أنه قد أخذ هذا الرقم من المصدر (الشاذ) وأدخله قسرا ضمن روايته لحادثة (الدار) . فكل شيء وارد عند المحقق آية الله السبحاني !

الأولى من كتابه (حياة محمد) * وإن حذفت في الطبعات اللاحقة] .

فتعال معي عزيزي القارئ في سياحة مع قول السبحاني لترى كذبته الجديدة التي اختلقها ، والإفتراء البين الواضح الذي ارتكبه ، لنثبت لك من جديد أن كل ما ذكرناه بحقه في كتابنا : (جعفر السبحاني كذاب مخرب لا محقق مقرب) كان حقاً وصدقا .

فالسبحاني يظهر نفسه للسذج والجهال بأنه إنسان محقق يبحث عن الدليل عندما يناقش القضايا وبالاخص الخلافية ولكن حقيقته عكس ذلك بالضبط ، فالافتراء، والتلاعب، والانتقاء الغرضي لا يمكن لاحد انكاره أو ستره أو التعمية عليه.

ومن خلال هذه السياحة ستجد أن حقيقة السبحاني لا تختلف كثيراً عن حقيقة بقية علماء المذهب ، فالجميع كما يقول المثل : (في الهوى سوى) ، فقد وقعوا في الكذب ، والإفتراء ، والبهتان نفسه الذي وقع فيه السبحاني ، فطبلوا وزمروا لفعل (هيكل) وكالوا له أنواع التهم والطعون ، وكان هذا المسكين قد قام بحذف آية من ايات كتاب الله، أو ألف كتاباً يثبت التحريف والنقصان في القرآن كما فعلها من قبل شيخ مشايخ آية الله جعفر السبحاني (النوري الطبرسي) * .

* إن الاسم الصحيح لمؤلف كتاب (حياة محمد) هو : (محمد حسين هيكل) وليس (محمد حسنين هيكل)، كما ذكر السبحاني في رسالته ، وفي كتابه مفاهيم القرآن .

* السبحاني في كتابه كليات علم الرجال (ص ٣٠٣ – ٤٩٥) كان يطلق أفضل الالقاب، ويضفي اجمل النعوت، وكان يتفنن في الثناء والتعظيم والتمجيد، عندما يذكر اسم أكبر مجرمي التاريخ وزنادقتهم (النوري الطبرسي) ، صاحب كتاب (فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب)، على الرغم من فعله الشنيع الذي يبقى وصمة عار في جبين الشيعة ما دامت السموات والارض، ومنها :

[المتتبع النوري – شيخنا النوري – شيخ مشايخنا المحدث النوري رضوان الله عليه– نعم قد أتعب المتتبع العلامة النوري نفسه الشريفة في توجيه هذه التصريحات– المحدث المتتبع النوري قدس سره – واستخرجه المحدث النوري شكر الله سعيه– العلامة النوري – المحقق المتتبع المحدث النوري] .

لا أريد أن أطيل على القارئ العزيز فكل ذلك سيتبين له وبوضوح من خلال مناقشتنا لهذه الجزئية البسيطة جداً، ليقيس على ضوئها بقية المسائل المهمة التي تكلموا فيها، والقضايا الخلافية الجوهرية كـ (الإمامة) التي طرقوها، وإليكم البيان :

محمد حسين هيكل وقصة كتابه حياة محمد ﷺ مع الشيعة

إن أكذوبة (حديث الدار) قد صدقها الشيعة تصديقاً منقطع النظير بناءاً على افلاسهم من الأدلة التي يثبتون بها معتقدهم في الإمامة ، وانطلقوا في الاحكام المترتبة على هذا التصديق انطلاقات بعيدة كل البعد عن الواقع والحقيقة.

ومن تلك الانطلاقات انهم اعتبروا التصديق بهذا الحديث من الأمور المفروغ منها واللازمة للجميع بدون استثناء ، وبالتالي فإن أي تعمية عن ذكر هذا الحديث ، أو أي محاولة لبيان حقيقته ، وتثبيت حكمه الذي ينبغي فيه يعتبر في نظرهم جريمة ، وأمراً مقصوداً الغرض منه صرف الانظار عن حقائق تتعلق بمنصب الإمامة والوصاية .

وفعلاً بدءوا يطبقون هذه الاوهام واقعياً من خلال الاحكام التي الحقوها بالكتاب الذين تعاملوا مع هذه الحادثة تعامل العلم المطلوب .

ومن الامثلة على افعالهم هذه تلك القضية التي هول الشيعة من امرها كثيراً المتعلقة بوزير المعارف المصرية الأسبق (محمد حسين هيكل) حيث قام هذا الرجل بتأليف كتاب اسمه حياة محمد ﷺ ، وكان من ضمن ما أورده في كتابه هذا في طبعته الأولى (حادثة الدار) هذه التي نتناولها ، ولكنه في الطبعات الأخرى – حسب ادعاء الشيعة – قام بإزالة هذه الرواية وتنحيتها من كتابه هذا، يقول الشيخ محمد رضا المظفر في كتابه السقيفة :

[من الغريب ما صنعه الأستاذ محمد حسين هيكل ، إذ يذكر هذه الحادثة في كتابه (حياة محمد) في الطبعة الأولى ويهملها في الطبعات الأخرى من غير تنبيه] [(١)] .

والشيعة كعادتهم اخذوا يشنعون ويطعنون بالكاتب وفعلته ، انطلاقاً من العقد التي يحملونها في انفسهم ، والاحكام التي يحملونها على مخالفيهم ، وبناءاً على تصديقهم للاوهام والاكاذيب التي اشرنا إليها .

فاخذوا يرمون هذا الكاتب وكتابه بالشتائم والتهم ومن ذلك أن أي قيمة علمية لم تبق لهذا الكتاب بعد ازالته لهذا الحديث ، وان الحامل له والدافع لازالته له انه صريح في الدلالة على استخلاف علي ﷺ ، فقد قال جعفر سبحاني عن الكاتب وكتابه بعد سرده للحادثة :

[وبذلك أسقط كتابه عن آية قيمة علمية] [(٢)].

أما الكاتب فقد اخذت الاتهامات تنهال عليه من كل صوب ، والشتائم توجه إليه من جميع الالسنة ، ومن جملة ما رمي به أنه ما فعل هذا الأمر إلا مقابل من المال ونوعاً من الاغراءات قدمت له لأجل رفع هذا الحديث من الكتاب .

والشيعة لأن الحقد قد ملأ قلوبهم ، والتصديق بالاوهام والاكاذيب قد عشعشت في عقولهم وضمائرهم ، ترى ان بصائرهم قد اغلقت ، وبصيرته قد غلفت، فتوجهوا نحو الطعن بهذا الرجل وكتابه ، غافلين ومتغافلين عن الكيفية التي يطعنون بها وحقيقة الطعن الموجه ، وماهية التهمة الحقيقية الموجهة له.

---

(١) [السقيفة / الشيخ محمد رضا المظفر ص ٦٢]
(٢) [مفاهيم القرآن / الشيخ جعفر السبحاني ص ١١١]

ما حقيقة ما فعله هيكل لحديث الدار ؟

لذلك وقعوا في تخبط كبير في هذا الأمر ، واضطراب واضح في حقيقة فعله الذي قام به في كتابه هذا ، حيث ان الطاعنين فيه من علماء الشيعة لم يتفقوا بينهم على حقيقة ما قام به هذا الرجل ، فاختلفوا على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

أنه في الطبعة الأولى أورد حديث الدار بتمامه ، ثم حذفه من الطبعات الأخرى، وهذا ما ذهب إليه :

* الشيخ محمد رضا المظفر فيما نقلناه عنه قبل قليل ، ووافقه عليه .
* مرتضى العاملي في كتابه دراسات في التاريخ (ج١ ص ٢٠) .
* ومحمد جواد مغنية في كتابه فلسفة التوحيد والولاية (ص ١٧٩) ، وكتابه الآخر الشيعة في الميزان (ص ١٨) .
* وكذلك السيد معروف الحسني في سيرة المصطفى (ص ٧٢) .
* الشيخ محمد حسين في كتابه لماذا أنا شيعي (ص ٣٢) .

القول الثاني :

هذا القول ادعى أصحابه فيه أن ما فعله هيكل كان حذفاً لجمل من الحديث، ولكنهم لم يتفقوا على المحذوف ، ولا على مقداره ، ويمكن أن نحصر اختلافهم فيه في اتجاهين :

الإتجاه الأول :

والمتمثل بقول جعفر سبحاني حيث ادعى أن هيكل في الطبعة الأولى في كتابه اقتطع حديث الدار ولم يات به تاماً حيث حذف قول النبي (إن هذا أخي ووصي وخليفتي) .

وفي الطبعات الأخرى حذف حتى الجزء الأول من الحديث والمتمثل بعرض النبي ﷺ المقدم للحاظرين ، وهذا تجدونه في كتابه مفاهيم القرآن (ص

١١١)*، ووافقه على هذا الاتجاه ، السيد محمد الكثيري في كتابه السلفية بين أهل السنة والإمامية ص٦٩١ .

الإتجاه الثاني :

أن الحذف كان موجهاً لجملة محددة وهي قوله ﷺ :

(فأيكم يؤازرني على هذا الأمر ويكون أخي ووصي وخليفتي فيكم) دون غيرها من جمل والفاظ الحديث .

وهذا ما ذهب إليه :

* السيد مرتضى العسكري في كتابه معالم المدرستين (ج١ ص ٢٥٤) .
* وعبد الحسين شرف الدين في كتابه النص والاجتهاد (ص ٩) .
* والسيد مرتضى الرضوي في كتابه مع رجال الفكر (ج١ ص ٣٢٣).
* والمستبصر أحمد حسين يعقوب في كتابه المواجهة مع رسول الله(ص ٢٤).

الإتجاه الثالث :

أن الذي قام به هيكل هو حذف للجملة المذكورة في الحديث مع تحريف لها عن طريق نقل كلام بالمعنى لا يدل على مقصود الكلام المحذوف ، وهذا ما ذهب إليه :

* الشيخ حسين الراضي في كتابه سبيل النجاة في تتمة المراجعات (ص ١١٤).
* والسيد عبد الحسين شرف الدين في النص والاجتهاد (ص ٥٥٩) .
* والأميني في غديره (ج ٢ ص ٢٨٨) .
* ومرتضى الرضوي في كتابه مع رجال الفكر (ج٢ ص ١٦٩) .
* السيد حسن الأمين في كتابه لمحات في تاريخ التشيع (ص ٢٠) .
* والمستبصر محمد التيجاني في كتابه ثم اهتديت (ص ١٧٦).

---

* في بيان السبحاني الموجه للشيخ القرضاوي وافق جماعة القول الأول دون الثاني، بقوله : [نقل هذا الحديث في الطبعة الأولى وأن حذفت في الطبعات اللاحقة] .

الإتجاه الرابع :

وهو الأغرب من الأقوال ، حيث ادعى صاحبه أن المحذوف في الطبعة الثانية هو قوله ﷺ :

(خليفتي فيكم) ، مع بقاء باقي ألفاظ الحديث وهذا اختيار :

* السيد مرتضى العاملي في كتابه الصحيح من السيرة (ج٣ ص ٦٢) .

* محمد هادي اليوسفي في كتابه موسوعة التاريخ الإسلامي(ج١ ص ٤١٩).

أقول :

فانظروا أعزائي القراء إلى هذا التخبط ، فأي من هؤلاء نصدق ؟ وما الذي فعله حقيقة محمد حسين هيكل ؟ وهل قام حقيقة بايراد الحادثة ثم حذفها ؟

أن مجرد تصور هذا الاختلاف ليزرع الشك بكل المذكور ، ويضعف أثر واهمية هذه التهمة أضعافاً تاماً .

ما المبلغ الذي قبضه هيكل لكي يحذف حادثة الدار ؟

ومما يقوي هذا الشك ويؤكد أن هؤلاء الناس يبحثون عن التهم ويلقون بها لغرض الطعن لا غير اختلافهم الكبير والواسع في تحديد المؤثر الذي يزعمون أن المؤلف وقع تحت طائلته فقام بحذف هذا الحديث ، أو بعض كلماته ، أو أجزائه لا ندري ما نصدق ، ومن نصدق .

فهم اختلفوا أيضاً في تحديد هذا المؤثر على ثلاثة اتجاهات :

الإتجاه الأول :

أن المؤثر في هذا الحذف والتغيير هو العداء المزعوم من أهل السنة الموجه ضد التشيع وأتباعه ، والهادف إلى إقصاء هذا الفكر وإلغائه عن طريق طمس الحقائق المثبتة له ، وتزوير التاريخ ومجرياته .

وأتباع هذا الإتجاه انطلقوا فيه من تجذر عقدة المظلومية في نفوسهم التي سيطرت على أذهانهم فأخذت توجه تصرفات الآخرين سلبياً ، وتحملها على محمل السوء ، وعلى المقاصد المنحرفة وممن اتجه هذا الاتجاه :

* السيد مرتضى العسكري في كتابه معالم المدرستين (ج١ ص ٢٥٤).

* والشيخ جعفر السبحاني في كتابه مفاهيم القرآن (ص ١١١) .
* المستبصر أحمد حسين يعقوب في كتابه المواجهة مع رسول الله (ص ١٢٤).

الإتجاه الثاني :

نشوب ضجة كبير مصحوبة باعتراضات من قبل أناس زعموا أنهم متطرفون أخافت هيكل ، وأثرت فيه مما حدت به إلى القيام بهذا الفعل ، وممن ذهب إلى هذا الإتجاه :

* المستبصر محمد مرعي الانطاكي في كتابه لماذا اخترت مذهب أهل البيت (ص ١٩٩) .
* وكذلك السيد علي الميلاني في كتابه محاظرات في الاعتقادات (ج ١ ص ١١٣) .
* ومرتضى الرضوي في كتابه مع رجال الفكر (ج١ ص ٣٢٣)، وكذلك في الجزء الثاني (ص ١٦٩) .

الإتجاه الثالث :

هذا الإتجاه لم يكتفي بطعن المخالف عن طريق اتهامه بالعداء ، أو وقوعه تحت طائلة التهديد والإعتراض ، وإنما أضاف إليه الأغراض الدنيوية والمصالح الشخصانية كأسباب أثرت في فعلته هذه ، وقد اختلف المتهمون من الشيعة في هذا الإتجاه على أقوال عدة ، منها :

القول الأول :

أنه قام بهذا الفعل لقاء (٥٠٠) جنية ، وهذا ما ذهب إليه :

* السيد مرتضى العاملي في كتابه الصحيح من السيرة (ج ٣ ص ٦٢).
* ومحمد جواد مغنية في كتابه الشيعة في الميزان (ص ١٨).

القول الثاني :

أنه قام بذلك لقاء شراء (ألف) نسخة من كتابه لقاء تحرير هذا الحديث والعبث فيه وتشويهه ، وهذا ما ذهب إليه :

* السيد معروف الحسني في كتابه سيرة المصطفى (ص ٣٨) .
* الشيخ عبد الله نعمة في كتابه روح التشيع (ص ١٩٦).

* السيد حسن الأمين في كتابه لمحات في تاريخ التشيع (ص ٢٠).

القول الثالث :

ما ذهب إليه المستبصر هشام آل قطيط في كتابه وقفة مع الدكتور البوطي (ص ١٠٥) ، حيث قال :

أنه قام بذلك مقابل مبلغ من (الدولارات النفطية) .

وفي كتابه الآخر ومن الحوار إكتشفت الحقيقة (ص ١٥٦) ، قال :

مقابل مبلغ من (الأموال والدولارات)* .

القول الرابع :

أن المبلغ المقدم كأغراء له كان (آلالف) الجنيهات ، وصاحب هذا القول هو المستبصر الدكتور محمد التيجاني في كتابه ثم اهتديت (ص ١٩٤) .

ولا يفوتنا أن نشير إلى أمر مهم يتعلق بقول التيجاني هذا ، حيث إنه أثبت على نفسه فيه ضعفه في النقل ، مع انتفاء الدقة عنه في تثبيت المعلومة .

فهو قد أخذ هذه المعلومة كما يقول من (محمد جواد مغنية) ، محدداً كتابه الذي نقل منه وهو (الشيعة في الميزان) وأحال العهدة عليه .

ولكن بالرجوع إلى هذا الكتاب وكما نقلنا منه ، نجد أن المبلغ المذكور بوضوح متناهي هو (٥٠٠) جنيه .

فمن أين جاء هذا المستبصر بهذا الرقم ؟ ولماذا لم يكلف نفسه بالرجوع إلى هذا الكتاب للتأكد ، مع كون القضية خطيرة تتعلق باتهام ذمة شخص ، والطعن فيه وهو كما يدعي المحقق النحرير الباحث عن الحق ؟!

ابعد هذا يمكن أن نثق بمثل هذا المستبصر فيما ينقله من قصص وأخبار

---

* إن ما صرح به المستبصر هشام آل قطيط متوقع منه ، فالدولارات يظهر أنها قد أثرت على نفسيته تأثيراً كبيراً ، إذ أنها كانت المقابل المقدم له لقاء خدماته للتشيع وأهله.

وقد فضح على رؤوس الأشهاد ساقطاً في شر أعماله عندما القي القبض عليه في دولة (البحرين) وتحديداً في مطارها بعد فراغه من جولته الدعوية ، وفي حوزته (دولارات مزيفة) تلقاها من أناس هناك ضحكوا بها عليه أردت به سجيناً مدة من الزمن .

لذلك نقولها له ناصحين (إذا كان بيتك من زجاج فلا ترمي الناس بالحجارة) .

عن صولاته وجولاته في مجال الدعوة والمناظرة .

أقول :

تخبط واضح في الأقوال بسبب انتفاء دليل الاتهام

بعد هذا العرض الذي أدلى فيه علماء الشيعة ومفكروهم كل بدلوه مع ما في هذا الادلاء من تخبط واضح ، واختلاف بين ، لا يمكننا مطلقاً أن نصدق ما ذكروه، بل ولا أن نضعه في الاعتبار كأحتمال من الاحتمالات .

لأن كل الذين تكلموا لم يأتوا بدليل واحد على اتهامهم ، وأن كل الذي تناوله لا يخرج عن كونه رجماً بالغيب ، وقذفاً للناس ، وتخرصات لا تقوم على بينة .

ومما يؤكد ان ما ذكره هؤلاء لا يخرج عن كونه اتهاماً مجرداً بقصد الطعن والتشويه ، وحجب الحقيقة ، أن الأميني في غديره أشار إلى كل هذه الاحتمالات على سبيل التردد وامكانية أن يكون أحدها هو السبب في الذي حصل ، ولم يجزم مطلقاً بدافع من الدوافع لانتفاء الحجة عنده ، وعدم امتلاك أي دليل يحقق هذا الغرض ، يقول الأميني في غديره :

[ولعل السر فيه لفتة منه إلى غاية ابن كثير وأمثاله بعد النشر .

أو أن اللغط والصخب حول القول قد كثرا عليه هناك من مناوئي العترة الطاهرة ، فأخذته أمواج اللوم والعتب حتى اضطرته إلى الحذف والتحريف .

أو إن العادة المطردة في جملة من المطابع عاثت في الكتاب فغض عنها الطرف صاحبه لاشتراكه معها في المبدء ، أو عجزه عن دفعها] (١).

وعلى الرغم من انه لم يأت بدليل على ما فعله هيكل إلا أنه راح يطعن فيه وبالامة أشد الطعن ، حيث قال :

[وعلى أي فحي الله الشعور الحي ، والأمانة الموصوفة ، والحق المضاع المأسوف عليه . أسفي على بسطاء الأمة الإسلامية واعتنائهم بمثل هذه الكتب المشحونة بزخرف القول ، وأباطيل الكلم المموهة وقد جاءت بذات الرعد

(١) [الغدير / الشيخ الأميني ج٢ ص ٢٨٨]

والصليل وسيل بالأمة وهي لا تدري .

ثم أسفي على مصر وحملة علمها المتدفق ، وعلى تأليفها القيمة ، وكتابها النزهاء ، فإنها راحت ضحية تلكم الشهوات والميول ، ضحية تلكم النفوس الخائرة ، ضحية تلكم الكفريات المبيدة للمجتمع ، ضحية تلكم الأقلام المستأجرة وقد اتخذت الباطل دغلا ، وشغرت لها الدنيا برجلها] [١].

أقول :

التمس لاخيك بضعاً وسبعين عذراً

انتبه يامن تقرأ هذا الكلام إلى ما أشار إليه صاحبه من مبررات ودوافع لم يكن مطلقاً لحسن الظن وجود فيها بل كلها كانت أمور سلبية ، ودوافع خسيسة ومقيته، وكأن هذا الأميني يتعامل مع يهود مارقين ، أو ملاحدة حاقدين لا يمكن حمل تصرفاتهم أو الصادر منهم إلا على محمل السوء ، والقصد المنحرف وكان الأثر المشهور (التمس لاخيك بضعاً وسبعين عذراً) غير موجود في قاموسهم أو موجود ، ولكن مع أهل السنة يلغى ولا يبقى له أثر لإخراجهم إياهم من حكمه .

ولكن هذا هو المتوقع منهم والذي لا نستغربه مطلقاً ، فهم قد فعلوا الأكبر والأشنع ، عندما طعنوا بسادات هذا الدين ورموزه العظام ، وحملوا كل تصرفاتهم حتى فضائلهم على المحمل السيء والمقصد السلبي .

فأين هيكل من إؤلئك الرموز كـ (أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وطلحة، والزبير ، وخالد ... وغيرهم) ؟

محمد حسين هيكل أم محمد حسنين هيكل ؟ !

وهناك اختلاف آخر مدوي ومؤثر وقع في حبائله علماء الشيعة في إيرادهم لهذه الحادثة المدعاة يتمثل باختلافهم في اسم مؤلف الكتاب .

فكما هو معلوم أنه على الساحة المصرية يوجد عندنا كاتبان بين اسميهما تشابه أحدهما هو (محمد حسين هيكل) وزير المعارف المصرية الأسبق وهو

---

(١) [الغدير / الشيخ الأميني ج٢ ص ٢٨٨]

صاحب كتاب (حياة محمد) وقد توفي رحمه الله وكان من المعتنين بالكتابة في المواضيع الدينية والتاريخية .

والثاني (محمد حسنين هيكل) السياسي والاعلامي المعروف الذي شغل منصب وزير الاعلام لفترة طويلة من الزمن ، وهو علماني يكتب في المواضيع السياسية والدولية .

هذا التشابه بين اسمي هذين الرجلين كان سبباً في فضح من يدعي التحقيق من المنسوبين إلى التشيع ، فمنهم من صرح بأن صاحب الكتاب الذي قام بالحذف هو (محمد حسنين هيكل)وعلى رأسهم (السبحاني) * ، بينما هناك آخرون اثبتوا انه (محمد حسين هيكل) * .

فكشفوا عن حقيقة حالهم لانهم أناس مهملون ، لا يكلفون أنفسهم البحث والتدقيق عن الحقائق ، ولا يتعبونها في اثبات المعلومة وبثها ، حتى لو كان المترتب عليها طعناً بالاخرين ، أو ذماً لهم ، أو إلحاق تهمة وجريمة بهم .

وهذا الخطأ الشنيع منهم كان نتيجة الاعتماد الكلي من قبل من يورد أي معلومة منهم على من سبقه مع ثقتهم المفرطة لهذا المورد وكأنه انسان معصوم

---

* ذهب إلى أن هذا هو اسم المؤلف كل من : [آية الله جعفر السبحاني في كتابه مفاهيم القرآن ص ١١١ وفي رسالته إلى الشيخ القرضاوي] [الشيخ محمد مرعي الأنطاكي في كتابه لماذا اخترت مذهب أهل البيت ص ١٩٩] [هشام آل قطيط في كتابه وقفة مع الدكتور البوطي ص ١٠٥] [مركز المصطفى في كتابهم نصوص متفرقة في أهل السنة وأهل الجماعة ص ١٠٦] [أحمد الرحماني الهمداني في كتابه الإمام علي ص ٥٥٧] [جعفر مرتضى العاملي في كتابه الصحيح من السيرة ج٣ ص ٦٢] .

* ذهب إلى ان هذا هو اسم المؤلف كل من : [عبد الحسين شرف الدين في مراجعاته ص ١٨٩] [الشيخ حسين الراضي في كتابه سبيل النجاة في تتمة المراجعات ص ١١٤] [عبد الحسين شرف الدين في كتابه النص والاجتهاد ص ٩] [الأميني في غديره ج ٢ ص ٢٢٨] [محمد جواد مغنية في كتابه الشيعة في الميزان ص ١٨] [السيد الميلاني في كتابه محاظرات في الاعتقادات ج١ ص ١١٣] [أحمد حسين يعقوب في كتابه المواجهة مع رسول الله ص ٢٤] [الدكتور التيجاني في كتابه ثم اهتديت ص ١٧٦] . [من اراد التأكد من هذه الاسماء فليرجع إلى قرص المعجم الفقهي ، والمعجم العقائدي] .

لا يخطأ ولا يزل .

ولا اعتراض باحتمالية الخطأ المطبعي ، أو سبق القلم لتكرار هذا الأمر من عدة اشخاص ، وتكراره من شخص واحد في كتاب واحد ، أو أكثر من كتاب من كتبه كما هو الحال مع آية الله السبحاني .

إن هذا الاختلاف لا ينبغي التغاضي عنه ، أو ايراد هكذا على سبيل العرض، وإنما ينبغي أن يقف عنده المتأمل كثيراً ففيه الكشف عن الكثير من مناهجهم التي يتبعونها في الكتابة وسرد المعلومات ، كما انه يوضح الطريقة التي يلحقون بها الاحكام إلى الغير ويحاولون اثباتها له * .

وقفات مع منهج الشيعة في تعاملهم مع أهل السنة

وبهذا التوضيح والكشف لأعمال هؤلاء القوم مع مخالفيهم تتبين لنا مكنونات صدورهم تجاه من يخالفهم ، وحقيقة ما يحملون من حقد وكره في نفوسهم لهم، وشدة وقعهم على من يبين حقائق ما هم عليه حتى لو كان كاشفاً لزيفهم، موضحاً لكذبهم ، قاصداً النصح والإرشاد .

بعد هذا العرض لما جادت به قريحة هؤلاء المنسوبين إلى العلم المريضة وغير المنصفة لا بد ان نقف معهم وقفات نكشف بها عن عوارهم :

الوقفة الأولى :

هذا التصرف من أهل التشيع ليس جديداً

إن الشيعة دائماً إذا ما وجدوا مستمسكاً على المخالف حتى ولو كان مظنوناً، أو مشكوكاً فيه فإنهم يقومون بتهويله تهويلاً كبيراً ، والمبالغة في عرضه مبالغة مفرطة .

وهذا ما يوقعهم في الاختلاف والاضطراب في عرض هذا المستمسك ، وبيان متعلقاته ، فيؤدي إلى التشكيك بكل ما يذكرون ، حتى يصل التشكيك إلى

---

* ومن أشد الأمور غرابة أني سمعت محاضرين شيعة كثر يخرجون على الفضائيات ينسبون هذا الفعل إلى رجل آخر وهو الكاتب المصري (أحمد أمين) .

المستمسك نفسه الذي يدعون صدوره من المخالف ، ويضعهم تحت طائلة الاتهام بالكذب والافتراء ، والطعن المجرد والقذف .

وهذه الحادثة خير دليل على ما ذكرنا ، فحتى لو سلمنا بحصولها ووقوعها من قبل (هيكل) ، فاننا لا نسلم مطلقاً بما ذكروه من أسباب ودوافع أدت إلى حدوث هذا الفعل ، ولا إلى ما عرضوه من وقائع بخصوص تحصيل منافع دنيوية أدت إلى هذا الحادثة .

فهم قد اختلفوا في كل هذه الحيثيات انطلاقاً من منهجهم القائم على المبالغة والتهويل والتكرار غير المنضبط في عرض المستمسك بغية تفخيم صورته وتشنيع أثره وتوظيفه في أغراض تخدم مصالحهم ، وتلبي حاجة ملحة في نفوسهم الا وهي تمنية النفس بقوة أدلتهم ، وقوة أثرها على المخالف .

لقد تحول (هيكل) إلى قضية كبرى ذات أبعاد ممتدة ومتعلقات متشعبة، فالشيعة بغية تحقيق غرض من الأغراض الخادمة لهم في جزئية من الجزئيات يجعلون من أمر هو في نفسه صغير الحجم بعيد كل البعد عن التأثير إلى أمر كبير وقضية كلية تصير الأصل المعتبر والمعتمد في إلحاق الأحكام ، واثبات الصفات والسمات .

فأخذوا من هيكل هذا التصرف بدون بحث في الأسباب وجعلوا منه الحاكم على جميع تصرفاته والقاضي على إلحاق أحكام بشخصيته ونفسيته ناسياً كل الاعتبارات الأخرى المطلوب توافرها في الحكم متغافلاً عن نظرة هذا الشخص الحقيقية لعلي وذريته رضي الله عنهم ، وهل هو من المحبين لهم ، أو المبغضين المعادين ذلك أن توجههم كله انحصر في جزئية حاولوا توظيفها لابراز أمر دائماً ما يرددونه ، والمتمثل بأن أهل السنة لا يقوم لهم كيان إلا مع اقصاء علي وذريته وآثارهم .

إن هذا التصرف من أهل التشيع ليس جديداً فهو عادة قديمة لهم سار عليها متقدموهم ، وامتدت آثارها إلى متأخريهم فابتدؤوا بالجيل الأول من صحابة رسول الله ﷺ ، واخذوا يلتقطون لهم أموراً بسيطة ، وجزئيات متناثرة من هنا وهناك فيها نوع من عدم القبول الظاهري ان حملت على محمل سيء وجعلوها هي الأصل الحاكم عليهم ، والقاعدة التي ينطلقون منها في إلحاق الأحكام بهم .

ويتغافلون بعمد وقصد عن حقيقة هؤلاء الصحابة المتمثلة بجهادهم، وتضحيتهم، وتفانيهم في خدمة هذا الدين ونشره ، معتبرين هذه الأمور استثناءات دفعت إليها أغراض معينة .

وبعد ذلك توجهوا إلى رجالات هذه الأمة فتصرفوا معهم نفس التصرف فاخذوا يبحثون عن الزلات والأخطاء المتناثرة في بطون الكتب جاعلين منها الأصل الحاكم عليهم ، والقاعدة التي ينطلقون منها إلى توصيفهم وبيان منازلهم ودرجاتهم وهكذا دواليك لا يأتي جيل منهم الا يرضع ممن قبله هذا المنهج لم يتخلف منهم أحد عنه ، فكلهم مطبقون على اعتماده ، وانتهاجه ، وتطبيقه، واستعماله .

وفي زماننا هذا الأمثلة كثيرة على هذا المنهج وما هذه الحادثة التي جرت لهيكل إلا مثال بسيط على منهجهم هذا .

الوقفة الثانية :

إبقاء هيكل لهذه الحادثة في كتابة إهانه له ولعلميته

على فرض أن هذه الحادثة قد وقعت ، وتم الحذف فعلاً فإن الحكم الذي ينبغي أن يلحق بهذه الحادثة لا بد أن ينطلق من واقع هذه الحادثة ، وما تحمله من خصائص وآثار ، لا أن نتوجه إلى الأشخاص طاعنين بهم ، لأن الناس الأصل فيهم براءة الذمة ، وسلامة الطوية ، ولا يجوز رفع هذا الأصل إلا بدليل يقيني.

لذا فينبغي ابتداءاً تحديد وجود الجرم من عدمه ، ثم بعد ذلك إلحاق الأحكام، وإذا ما رجعنا إلى الحادثة وجدناها ضعيفة كما ذكرنا من جهة السند لا يمكن قبولها بحال ويترتب عليها من اللوازم الباطلة ما ينبغي معها ليس حذفها من هذا الكتاب فقط ، وإنما ازالتها من التاريخ عموماً .

لذا فإن محمد حسين هيكل لو أبقى هذه الحادثة في كتابه لألحق بنفسه أحكاماً قاسية وخطيرة من أمثال ضعفه في التحقيق ، وقصوره في البحث ، وانتفاء الدقة عنه ، ويقدح في منزلته العلمية ، وفي منهجيته الكتابية .

كما أنه ينبغي أن يعلم أن هذا الكاتب وأمثاله مهما بلغوا فإنهم ليسوا

بمعصومين ، وأقوالهم قابلة للأخذ والرد ، والنقاش ، والتصحيح ، فهو إذا ما أورد أختياراً ثم تبين له بعد النقاش والمراجعة خطأ ما ذهب إليه ، ومجانبته للصواب المطلوب فلا يشكل هذا قدحاً في علمه ، ولا طعناً في شخصه ، بل على العكس هو صفة مدح ، وخصلة فضيلة تثبت للكتاب والمحققين بصفتهم بعيدين كل البعد عن الميول ، وأنهم ينقادون للدليل ويتبعون الحجة والبرهان .

والأمثلة على تغير الاجتهادات وتبدل الاختيارات عند العلماء جميعاً من السنة والشيعة كثيرة جداً ، إذ أنها بعدد العلماء والمحققين والمجتهدين ، وهناك من العلماء من تغير اجتهادهم في مسائل هي أخطر بكثير من هذه المسألة ومن هذا الفعل .

إذا صح الحديث فهو مذهبي

إن قضية تغير الاجتهاد ، وتبدل الرأي بحسب انكشاف الحقائق ووضوحها، وبسبب قوة الدليل المؤدي إلى التغيير المتضح إما عن طريق المناظرة ، أو عن طريق نصيحة ، أو من جهتي البحث والتحقيق ، هي قضية ثابتة ومقررة شرعاً وعقلاً ، وهي من القضايا المرتبطة بالإنسان إرتباطاً فطرياً ووجدانياً ، ولا يخرج من حدودها إلا المعصوم فيما يبلغ به عن الله .

وهذا القضية محل اتفاق ما بين جميع الطوائف ، وهو مقرر في جميع الملل والأديان ولا يختلف عليه أحد إلا من كابر وجحد ، وقد قرر علماء السنة والشيعة هذه الحقيقة وتعاملوا معها على أساس الثبوت والتحقق وجعلوها من الحجج والأدلة الموضحة لمنازل الناس وامكانياتهم .

فالسنة من ضمن معتقدهم الذي يدينون به هو انتفاء المعصوم بعد رسول الله ﷺ فهو الوحيد الذي ثبتت له العصمة ، وكل من كان معه أو جاء بعده يؤخذ منه ويرد مها كان قدره ، ومهما كانت منزلته وعلى أي حال من الأحوال كان .

وهذا ما أجمع عليه السنة بلا خلاف بينهم وهو الذي عليه العمل عندهم وقد صرح به أئمتهم والمصدرين عندهم تصريحاً واضحاً لا لبس فيه بكلام مقرر أو بعمل أو فعل دال ، قال الشافعي :

[إذا صح الحديث فهو مذهبي ، واضربوا بقولي الحائط] (١).

وهو من عرف عنه أن له في الفقه قولين : قول قديم ، وقول جديد ، ووافقه في هذا القول وفي هذا التصرف بقية الأئمة الثلاث (أبو حنيفة ، مالك ، وابن حنبل) .

فالعلماء مهما بلغوا ، ومهما كانت درجتهم فهم بشر يخطئون ويصيبون ولا عصمة لهم مطلقاً في الصادر عنهم وهذا ما يعتقده أهل السنة جميعاً .

تغير الفتوى عند علماء الشيعة

وهذا كما هو ثابت لأهل السنة ، فهو ثابت عند الشيعة ثبوتاً قطعياً لا يمكن رده يدل عليه تصريح علمائهم وحالهم في التعامل مع الأقوال والاجتهادات .

وإليكم نصوص أقوال علماء الشيعة المثبتة لحال التغير في الاجتهاد والمقررة لهذا المبدأ بانكشاف ووضوح :

* قال أمين الاسترابادي :

[إن المحقق الحلي رجع في أواخر عمره في كتابه المعتبر عن الكثير من زياداته وايراداته على كتاب العدة لشيخ الطائفة الطوسي والتي سطرها في كتابه معارج الأصول] (٢).

* قال الدكتور عبد الرسول غفاري :

[إن السيد الخوئي قد رجع عن رأيه السابق وقد ثبت عنده أن ليس كل ما ورد في إسناد كامل الزيارات هم ثقاة] (٣). .

* أختلف قول الخوئي في الدوره الأولى من الأصول عن الدورة الأخيرة حيث إنه قال في الدوره الأخيرة بعدم العمل بمراسيل الصدوق ، وأما بالدورة الأولى صرح بجواز العمل بمراسيله (٤).

---

(١) [حواشي الشرواني / الشرواني والعبادي ج ٣ ص ٣٧٧]

(٢) [الفوائد المدنية / أمين الاسترابادي ص ٣١٨]

(٣) [صيانة العلوم الاسلامية ودور علم الرجال فيها / الدكتور عبد الرسول غفاري ص ٣٢٩]

(٤) [الخوئي / مصباح الأصول - ج٢ ص ٥١٩ - ٥٢٠]

* يذكر محمد حسين فضل الله عند إجابته على سؤال حول فتاواه المخالفه للمشهور هل إنها قابلة للبحث المستقبلي ، أي هل يمكن أن تطرأ عليها تعديلات أو بداءات معينة إذا ما اتضحت أمور مستجدة ، أو جرى التعمق في البحث الفقهي ؟

فأجاب :

[إن المجتهد الذي ينطلق في فتواه من الأدلة الشرعية كالكتاب والسنة على أساس فهمه الاجتهادي فيها قد يتغير رأيه إذا تغيرت لديه المعطيات الفقهية، وذلك من خلال اكتشافه وجود الخطأ في اجتهاده ، أو في وجود بعض الأدلة الأخرى المعارضة لما ذهب إليه ، أو ما إلى ذلك .

لأن الفقيه يتحرك في فقهه من الإخلاص في اكتشاف الحكم الواقعي الصادر من الله ورسوله ، ولهذا فإنه يبقى في حركة دائمة للبحث عن الحكم الشرعي ليسير النظر في اجتهاداته .

وقد رأينا أن بعض الفقهاء المتقدمين تختلف اجتهاداته باختلاف كتبه ، كما ينقل ذلك عن الشهيد الأول .

كما إننا رأينا من بعض علمائنا المعاصرين المراجع وهو آية الله العظمى السيد محسن الحكيم قد تغير رأيه من الفتوى بنجاسة أهل الكتاب إلى الفتوى بطهارتهم، ومن الفتوى بإنحصار المطاف في المساحة بين الكعبة ومقام إبراهيم إلى الفتوى بإتساعه ما اتسع الطواف .

وهكذا في كثير من آراء المراجع الاجتهادية ؛ لأن المرجع ليس معصوماً، فقد يقع في خطأ الفهم للنص ، وقد يشتبه في تطبيق بعض القواعد على مواردها وقد تغيب عنه بالاستقراء أو بغيره بعض الروايات المعارضة أو ذات الدلالة .

وهكذا فيصير النظر في فتواه في شجاعة المجتهد الفقهية للاعتراف بالخطأ، وقد حدث لنا أننا كنا نفتي بكفاية الولادة الفلكية للهلال في ثبوت أول الشهر ولكننا عدلنا عن ذلك بالمزيد من التأمل إلى إضافة إمكان الرؤية من الناحية الفلكية لاكتشاف ذلك من بعض الدلالات القرآنية ، فأصبحت الفتوى

عندنا وفاقاً لأستاذنا آية الله العظمى السيد] [١].

أقول :

إذن تغير الإجتهاد ، وتغير الفتوى وصف يثبت لأكابر العلماء وللفطاحل من المحققين والمراجع ، لذا فكما إنه يثبت عذراً لأمثال هؤلاء فهو عذر يثبت بدرجة أكبر لمن هو دونهم من أهل البحث والتحقيق لذا فما فعله (هيكل) في كتابه هذا إن كان حقاً ثابتاً عليه قد يدخل تحت بند تغير الاجتهاد ، وتبدل الرؤية والنظرة لاتضاح الحق له وبيان أسبابه إليه .

لذا فمن هذا الباب ومع إثبات هذه الحقيقة لا يبقى مجال لأحد أن يعيب على فعل (هيكل) أو أن يطعن به مستغلاً فعله حتى إذا ثبت أنه غيَّر وبدَّل .

وإذا اعترض البعض مخرجاً (هيكل) من دائرة هذا العذر ونافياً صفة تغير الاجتهاد عنه مدعياً أنه كان متعمداً فيما فعل متهماً إياه بأنه قد أثبت حقاً وقوع هذه الحادثة ثم حذفها بسبب من الأسباب التي أشير إليها سابقاً ، أو لم يثبتها ولكنه رأى في ذكرها فتح باب لاشكال أو شبهة فقرر حذفها ، ولم ينطلق بالحذف من الأسباب العلمية الوجيهة المبيحة لتغير الاجتهاد قلنا :

إن هذا الإعتراض لا يرد فإثبات الحوادث أو نفيها لا يعتمد أهل السنة فيه لا على (هيكل) ولا من هو على شاكلته وإنما عندهم مصادرهم ومراجعهم التي يستندون إليها في الإثبات والنفي والتي يجعلون منها حاكماً على تصرفات وأقوال الغير هيكلاً كان أو غير (هيكل) .

وإن كان الحال الثاني فإن هذه المنقصة تبقى في (هيكل) شخصاً ولا يعدى حكمها على الأمة جميعاً ، فما ذنب الأمة لتؤخذ بجرية فرد من أفرادها ؟

ومع عدم تسليمنا إلى هذا الإعتراض جملة وتفصيلاً إلا أننا ينبغي أن نشير إلى قضية التعامل مع المخالفات والسقطات الواردة عن بعض المحققين قد أخذت عند الفرق عموماً والشيعة خصوصاً حيزاً كبيراً في المعاملة والبحث .

فالشيعة مثلاً وردت عن علمائهم سقطات كبيرة ، وشواذ مخيفة تتعلق بصلب العقائد ، وتصب في هدم أصول الشيعة ومبانيهم الفكرية ، فكيف

---

(١) [فقه الحياة / محمد حسين فضل الله ص ٣٥]

تصرفوا مع هذه المخالفات ؟ وكيف وجهوا هذه السقطات ؟ هل قبلوا إجتهادات علمائهم هذه ؟ أم هل ياترى وافقوهم فيما وصلوا إليه بعد التحقيق والبحث ممـا فيه مخالفة لثوابت مذهبهم وأبنية عقائدهم ؟

هذا يوضحه لنا السيد محسن الأمين وهو يرد على موسى جار الله عنـدما نقل قول الإمام المجتهد الشيخ جعفر كاشف الغطاء في كتابه (كشف الغطـاء) ، حيث يفهم من قوله أن علياً ﷺ رضي بقتل عثمان ﷺ ، فقال محسن الأمين :

[إن الشيعة لا تتوقف عن مخالفة الشيخ جعفر في هذا الرأي ، أوصِـفَ بالإمام المجتهد أم لم يوصف – يقصد به الشيخ كاشف الغطـاء – فهـو غيـر معصوم من الخطأ في آرائه ، وأما كتابه فكسائر الكتب يعتمد عليه شيعة اليـوم وقبل اليوم فيما أصاب فيه ، ويردونه فيما أخطا فيه ولا يمكن أن يجعل معبـراً عن رأي عموم الشيعة ، ولا عن رأي فرد منهم سواه ولا يشك أحد من الشيعة في براءة علي من دم عثمان] (١).

* وهذا مرتضى العاملي عندما تعامل مع كاشف الغطاء المنكر لحادثة كسر ضلع الزهراء رضي الله عنها تعامل معه على هذا الأساس ألا وهـو إرجـاع الخطأ إليه وإلحاق المطعن بشخصه فقال عنه :

[إنه رحمه الله وإن كان عالماً مبرزاً ، لكن ذلك لا يجعله في أمـن مـن الوقوع في الخطأ والاشتباه] (٢).

* وكذا قد وقع من الصدوق ما خالف به الذي عليه علماء الشيعة فـردوه عليه ولم يقبلوه كقوله الشهير باثبات سهو النبي ﷺ المخالف لمعتقد الشيعة ولهذا قال السيد جعفر مرتضى العاملي عن الشيخ الصدوق ما نصه :

[وهناك أمور كثيرة تفرد بها الشيخ الصدوق لـم يقبلهـا منـه علماؤنـا وفقهاؤنا](٣).

(١) [نقض الوشيعة الشيعة بين الحقائق والأوهام / محسن الأمين ص ١٠٧]
(٢) [مرجعية المرحلة وغبار التغيير / الشيخ جعفر الشاخوري ص ١٧٠]
(٣) [الشهادة الثالثة في الأذان والاقامة شبهات وردود / جعفر مرتضى العاملي ص ٤١]

أقول :

بعد هذا البيان ألا يحق لنا التساؤل ، أين ما فعله (هيكل) في إضراره بالشيعة والتشيع مما تصرف به هؤلاء الذين إن أقرت اجتهاداتهم نسفت مباني التشيع وأصول عقدية فيه ، فهيكل إن ثبت فعله فهو سني لا يحسب على التشيع، ولا يندرج ضمن علماء الشيعة بخلاف هؤلاء الذين يعدون من أعمدة التشيع وأركانه.

حديث (الدار) لا يدل بنفسه على معتقد

كما أن ما فعله (هيكل) لا يخرج عن إبعاده لحديث من كتابه رواه أهل السنة أنفسهم ، وهو موجود في كتبهم ، ولا يدل بنفسه على إثبات ما يعتقده الشيعة في الإمام علي ﷺ إلا بمقدمات لا يصل إليها إلا أكابر العلماء ، وفطاحل المنظرين ، فمجرد ذكر هذا الحديث لا يدل على إثبات معتقد – بخلاف ما لو صرح بذلك وقال كما قام به الصدوق وكاشف الغطاء – ، وحذفه كذلك لا يدل على حذف معتقد مهما كان .

أم ياترى أن الاجتهاد والتحقيق الناتج منه المخالفة حق للشيعة دون غيرهم، وكما قال السبحاني في كتابه (حوار مع الشيخ صالح الدرويش ص ١١٨) :

أحلال على بلابله الدوح ** حرام على الطير من كل جنس

لذا وبعد كل هذا الذي طرحنا ومع تناولنا لجميع الاحتمالات التي يمكن أن يوجه بها تصرف هيكل من جهة الاجتهاد فالذي ينبغي أن يعامل به هذا الرجل وأمثاله إنطلاقاً من مبدأ حسن الظن ، وبراءة الذمة لا أن يشنع ويطعن بما لا قبول له في ميدان العلم وساحة الحكم ، والذي لا يمكن اللجوء إليه إلا بعد تحقق التهمة بالذات وثبوت الجريمة على الشخص تلك التي إذا ما انتفت أدلة إثباتها فلا يبقى للمشنع الطاعن إلا العداوة الشخصية ، والحقد الدفين ، والكره المضمر سبباً في إظهاره وإلحاقه بالمقابل .

الوقفة الثالثة :

الميزان الأعوج هو المستخدم دائماً عند علماء الشيعة

إن مما ينبني على الوقفة الثانية بيان حقيقة النظرة التي ينظر بها الشيعة إلى مخالفيهم نظرة تتسم بسوء الظن بالتعامل معهم ، والازدراء ، والاحتقار في تقيمهم ، وتقيم اختياراتهم واجتهاداتهم ، وأن الثابت لهم هو القدح والطعن ، والطارئ عليهم هو السلامة والصدق !

وعليه فلا نجد لهم مطلقاً أي تبرير لأي توجه ، أو اختيار يصدر من مخالفيهم مما له تعلق بهم أو كان موجهاً بخصوصهم ، فما إن يصدر هذا الاختيار إلا وجدت طعوناً جاهزة ، وتشنيعاً حاظراً ، واتهامات مثبتة وراسخة وجاهزة يؤتى بها بمجرد صدور مثل هذا الأمر كـ (بغض آل البيت ، النصب الأموي) والأمثلة على هذا كثير وكثير ، وما هذا الذي ذكرناه إلا نقطة في بحر.

أما مع علمائهم ومجتهديهم فلو فعلوا الأفاعيل ، وارتكبوا الموبقات ، وانتهكوا الحرمات فإنهم سيخرجون لهم الأعذار الجاهزة ، والمبرررات الموضوعة مسبقاً والتخريجات المعدة سلفاً ، من أمثال : (إن هذا اجتهاده ، وهكذا توصل بعد النظر في الأدلة ، وله فيها سلف ، وقوله محتمل أن يكون له وجه قبول إلى آخره) .

فلماذا هذا الميزان الأعوج ؟ ولماذا هذا التطفيف في التعامل ؟ ألم يخطر ببالكم ولو للحظة وأنتم تتعاملون بهذا الميزان الأعوج قوله تعالى : (ويل للمطففين).

الوقفة الرابعة :

استمالة النفوس بإغراءات المال عادة شيعية

إن الشيعة لم يراعوا أي أمر من خلق أو دين عندما وجهوا الطعون والاتهامات إلى شخص هذا الرجل ، فهم مباشرة اثبتوا عليه حكماً عاماً لأن فعلته هذه كانت بسبب تحصيل منفعة دنيوية ، وان اختلفوا في تحديد ماهية وقدر هذه المنفعة.

فأتهموا هذا الشخص بأنه قد أغري بالمال لأجل حذف هذه الحادثة من كتابه، ولم ينتبهوا إلى أي متعلق أو لازم ممكن أن يُنقض به هذا الاتهام ، أو يرد به هذا الافتراء ؛ لأن بغيتهم كانت الطعن ، والتشنيع ، والتشويه ، والتهويل، هذه البغية أعمت بصائرهم ، ولم ترشدهم إلى الانتباه إلى تلك اللوازم.

وهذه اللوازم هي أن هذا الرجل ابتداءاً بإعتراف الشيعة أنفسهم عندما يعرفون به كان وزيراً ، وصاحب وجاهة ومنصب ، ويطلقون عليه في كتبهم لقب (باشا) (١) .

لذا فإن إغراءه ليس بالأمر الهين ، ولا بالقضية السهلة ، فلا يعقل بمثل هذا الرجل المكتفي مادياً ، الذي أفنى عمره في التحصيل وبناء الجاه والذكرى أن يبيع كل تاريخه بعرض زائل من الدنيا لا يساوي شيئاً ، وأن يهدم كل ما بناه بفتات لا يقبله أراذل الناس !

والأمر الآخر أن إثبات مثل هكذا تهم تقدح بشرف الإنسان ، وتطعن بعرضه ليس من السهل مطلقاً تمريرها هكذا من دون مسائلة أو مطالبة .

إذ كيف يتسنى لكم أن تلحقوا مثل هذه الأحكام التي لا يقبلها أراذل الناس وأساقطهم ؟!

ومن أين جئتم بها ؟!

---

(١) [مع رجال الفكر / مرتضى الرضوي ج ١ ص ٣٢٣] [الإمامة وأهل البيت / محمد بيومي مهران ج١ ص ٤٣]

وما هي أدلتكم عليها ؟!

هل ثبت هذا بتحقيق من جهة رسمية ؟!

وهل ظهرت عليه أدلة ثبوتية من تسجيل أو تصوير ؟!

كيف سوغت لكم أنفسكم أن تقولوا بمثل هذا القول ، وتلحقوا بشخص له كل هذه المكانة بمثل هذه الأحكام ؟!

إن هذه الأحكام لو كانت موجهة لشخص يعرف عنه لإنسان وصولي صاحب أغراض دنيوية ، همه تحصيل المال ، لا أخلاق له ، ولا مبادئ لا يمكن لنا أن نثبت هذا الجرم عليه مع اتهامنا له ، فكيف بهذا الرجل الذي وصل إلى أعلى درجة في وقته في مجال التربية والتعليم ألا وهي الوزارة ؟

ووجهة نظرنا في السبب الدافع للشيعة في توجيه مثل هذه التهم هو اتباعهم لها في كسبهم لأفواه الناس ، وتطويع أقلامهم لهم من أمثال (المستبصرين) ، فهم في سبيل كسب ولاء هؤلاء وأمثالهم يقومون بإغرائهم بالمال والعطايا والمحفزات ، فيظنون أن الناس مثلهم لا يفعلون فعلاً ، ولا يتصرفون تصرفاً إلا وكان الدافع وراءه المال وتحصيل المنفعة .

الوقفة الخامسة :

هيكل يمجد ويثني في كتابه حياة محمد على علي رضي الله عنه

أورد هيكل في كتابه نماذج كثيرة فيها تمجيد لشأن علي رضي الله عنه ، وتعظيم لقدره ، ورفع لشأنه من ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

* إيراده لقصة إسلام علي رضي الله عنه بصورة عظيمة ، وبنقل للأحداث بطريقة مؤثرة، مما يعطي انطباعاً لتعظيمه الشديد لهذا الشخص واحترامه له .
* أورد في كتابه المقولة التي يقول فيها علي رضي الله عنه للنبي ﷺ :
  (أنا يارسول الله عونك إني حرب على من حاربت) .
* كما أنه في سرده لحادثة الهجرة وفي ذكره لما جرى فيها أثبت مبيت علي رضي الله عنه في فراش النبي ﷺ ليلتها .

* كما نقل بطولات علي رضي الله عنه في المعارك التي خاضها المسلمون ، من ذلك ذكر قتل علي الوليد بن عتبة في غزوة بدر ، مع نقله لصور متعددة فيها إثبات بطولة علي رضي الله عنه في معركة أحد .

* في غزوة تبوك أثبت أن النبي ﷺ ترك علياً نائباً عنه في المدينة .

* كما إنه أثبت أن النبي ﷺ أرسل علياً رضي الله عنه ليبلغ بسورة براءة في الحجة التي كان فيها أبو بكر رضي الله عنه أميراً قبل حجة الوداع لينقض العهود مع المشركين .

فهذه أمثلة موجزة مما أورده هذا الكاتب في حق علي رضي الله عنه في كتابه ، مع كون الكتاب متعلق بسيرة النبي ﷺ حصراً ، ولا علاقة له في إيراد الأمور الجانبية تفصيلاً ، وحتى ما يتعلق بسيرة النبي ﷺ فإنما ساقه على وجه الاختصار والتبسيط ، لذا ترك كثير من الأمور الجانبية ولم يتطرق إليها .

ومجرد ذكره لهذه الأمور وغيرها بحق علي رضي الله عنه دليل على أن هذا الرجل محب لعلي رضي الله عنه ومعظم له ، وحافظاً له قدره وحقه ، ولا شيء مما يتوهمه المغرضون يحمله عليه أو يتوجه إليه ضده مما قد يكون سبباً لكتم قضية من القضايا ، أو حذف أمر من الأمور .

الوقفة السادسة :

علماء الشيعة يستخدمون عبارات لتفخيم الحدث

في سياق بيان منهج علماء الشيعة الذي يتعاملون به مع أهل السنة يمكن أن نلاحظ في فعلتهم مع (هيكل) هذه نقطة واضحة ترسم لنا جزءاً من أجزاء هذا المنهج ويمكن أن نطرح هذه النقطة بالشكل الآتي :

إن أتباع المذهب الشيعي في حال استدلالهم على قضية من القضايا الخادمة لمذهبهم ، والداعمة لمعتقداتهم ، تجد لهم توجهاً قوياً إلى كتب أهل السنة بما فيها من أدلة قرآنية وروائية ، وبما تتضمنه من أقوال للعلماء ، فيأخذون من هذه الكتب ما يدعم قضيتهم ويؤيد فكرتهم – حسب فهمهم – ، ويهولون من شأن هذا الذي يأخذونه في طريقة عرضهم له ، وفي جمعهم لكل ما يتفق معه .

فتجد أقوال لا تعد ولا تحصى مجموعة في الباب ، وسوقاً للروايات المتكررة في عدة كتب ، وسرداً للمصادر التي أخذ بعضها من بعض وعرضها

على صورة الاستقلالية في المصدرية ، كما تجد إلحاقاً لأحكام بهذا الذي يعرضونه تجعل أمام الذهن صورة بأن كل أهل السنة متوجهين إلى هذه القضية فسيتعملون عبارات تدل على التفخيم والقطع من مثل :

[تواترت هذه الروايات في كتب أهل السنة – لم يختلف قول علماء السنة في هذه المسألة – اتفق عليها المصدرون والمعتمدون – هذه الحادثة رواها العشرات من الصحابة ووافقهم في العدد التابعون ومن بعدهم – أرسلوها إرسال المسلمات ... إلى آخر ذلك من الأحكام] * .

---

* قال محمد باقر الصدر في كتابه فدك في التاريخ (ص ١٣٥) :

[حديث الغدير الذي رواه (مائة وأحد عشر) من الصحابة ، (وأربعة وثمانون) من التابعين ، (وثلاثمائة وثلاثة وخمسون) مؤلف من إخواننا السنة ، كما يظهر من كتاب الغدير للعلامة الأميني] .

ثم قال :

[واحب أن ألاحظ هنا أن كثيراً من القرآن لم يروه من الصحابة (على مبناهم) عدد يبلغ مبلغ الرواة لحديث الغدير منهم ، فالتشكيك فيه ينتهي بالمشكك إلى التشكيك في القرآن الكريم].

أقول :

قول الصدر دليل على أمانة أهل السنة في النقل

إن هذا القول مصداق واضح على أن هذه الأمة لم تكتم العلم ، وإقرار من فم علماء الشيعة بثبوت هذه الحقيقة ، إلا أن لدينا مع كلام الصدر هنا وقفات سريعة ومهمة نوجزها بما يأتي :

١– أن رواية الأخبار التي عليها الاعتماد عند الشيعة في إثبات عقائدهم عن طريق هذا العدد الكبير من أهل السنة يعطي انطباعاً واضحاً بأن أهل السنة واثقين مما عندهم ، ومطمئنين بمنهجهم بحيث أن هذه الأخبار مهما كانت لن تؤثر في توجهاتهم .

٢– أن الإقرار بحقيقة استفاضة روايات أهل السنة فيما يتعلق بعلي وذريته ومناقبهم يوجه الأنظار إلى سلامة طويتهم معهم ، وانتفاء العداء لهم ، ويفرض على المخالف أن يفهم الوارد عندهم بهذا الشأن على وفق فهمهم ، ويتعامل معه بمقتضى تعاملهم ؛ لأن كل الذين أوردوا هذا الحديث ممن عدهم محمد باقر الصدر لم يفهموا من هذا الحديث ولا من غيره ما فهمه الصدر وعلماء الشيعة من كونه نصاً على إمامة علي رضي الله عنه .

٣– ان الربط بين الحديث عموماً وبين القرآن لا يقبل مطلقاً مهما كانت درجة هذا الحديث إذ يبقى القرآن كلام الله ، والحديث كلام غيره .

=

التي توحي بأن كتب أهل السنة قد فاضت بالروايات المثبتة لعقائدهم، والمنسجمة مع توجهاتهم ، وبأن علماء أهل السنة كلهم متفقون على ما يدعيه الشيعة في بعض القضايا من أفكار ومعتقدات ، هذا في الجانب الذي يخدمهم ويتماشى مع مصالحهم وأغراضهم * .

أما في الجانب الآخر المشابه لما فعله (هيكل) - إن كان حقاً فعله - فهم ما إن يعثروا في تنقيبهم المستمر المصحوب بسوء القصد والظن على تصرف لعالم من علماء أهل السنة فيه نوع إساءة لعلي ﷺ وأولاده إذا ما فهمت بسوء قصد ، كما فهموا بقصد سيء التصرف الذي قام به (هيكل) ، تقوم الدنيا على أهل السنة ولا تقعد ، وتلغى كل التبريرات من الاعتبار ، ويتحول أهل السنة بين عشية وضحاها إلى وحوش كاسرة انقضت على تاريخ وتراث علي ﷺ وذريته فنهشته وقطعت أوصاله ، ولم تبق له أثراً ، وتأتيك الاتهامات الملحقة بالأمة كلها بأنها حرفت ، وغيرت ، وتلاعبت ، واستخدمها أصحاب السياسة كالعوبة لإشباع رغباتهم ، وتحقيق متطلباتهم ، وتكريس مبادئهم ومناهجهم .

=

كما ان القرآن اجمعت عليه الأمة باكملها ، ولا يخرج فرد منها عن هذا الاجماع الا إذا كفر، لذا فرواة القرآن لا يعدهم عاد ، ولا يحصرهم حاصر لانهم الأمة جميعاً.

لذا فهذا الكلام الصادر من الصدر ينم اما عن جهل له بهذه الحقيقة ، أو انتقاص لقدر القرآن بحيث يساوي غيره به ، لأن متعلق القرآن اثراً وحكماً لا يلتقي مع متعلق السنة مطلقاً وهذا امر معلوم لصغار طلاب العلم قبل كبارهم .

* إن حقيقة كون هذه الأمة بلغت ما وصل إليها من العلم بدون أي تخلف ، أو كتم، أو تعمد اخفاء لا يمكن أن ينكرها أحد .

حتى علماء الشيعة يثبتون هذه الحقيقة للامة عن طريق نقلهم لاستدلالتهم من كتب أهل السنة ووصفهم بالوارد بحق آل البيت في كتبهم بالاستفاضة والتواتر ، ومن اراد التأكد من هذا الأمر فما عليه الا الرجوع إلى هذه العناوين :

[الغدير للاميني] [غاية المرام لهاشم البحراني] [المرجعات لعبد الحسين شرف الدين] [شرح احقاق الحق للسيد المرعشي] [السيرة الصحيحة للسيد مرتضى العاملي] وغيرها الكثير من الكتب .

وإن هذا الفعل من هذا الشخص أكبر دليل على بغض هؤلاء لآل البيت وحجة قاطعة لا تقبل النقاش على عدائهم وحقدهم لكل ما له صلة بالأئمة وإمامتهم، وتنسى في لحظة من اللحظات كل الروايات التي ساقها أهل السنة في الفضائل والمناقب لعلي ﷺ وذريته ، وتأتيك عبارات :

[إن الذي أوردوه بخصوص آل البيت فلتات من فلتات التاريخ نسوا فلم تطله يد التلاعب والتحريف ، أبقاه الله شوكة في أعينهم ليقيم به الحجة عليهم ، أوردوه ذراً للرماد في العيون .... إلى آخر ما يبررون به في هذه الحالة ورود فضائل آل البيت في كتب أهل السنة] .

إن تصرفهم مع (هيكل) ليس بدعاً ، ولا رد فعل آني تجاه ما بدر منه ، ولكنه منهج متبع يسيرون عليه في تعاملهم مع تصرفات أهل السنة فيما يوردونه من فضائل علي ﷺ وأولاده ومناقبهم ، وفيما لو حكموا بالحق على بعض هذه الروايات بتضعيفها ، أو ردها ، أو توجيهها الوجهة الصحيحة الموافقة للأصول والمطابقة للواقع ، أو بين انحراف المبتدعين في الاستدلال عليها .

وكذلك يسيرون عليه فيما لو استدلوا من كتب أهل السنة واعتمدوا عليهم في ايراد ما به اثبات لعقائدهم ، ودعم لتوجهاتهم .

الوقفة السابعة :

دحض هذا الادعاء من كتبهم

إن علماء الشيعة في تعاملهم مع مواقف أهل السنة من الوارد الروائي عن علي ﷺ وذريته يكون على شكلين :

الأول :

تعامل وفق ميزانية ادعائية .

الثاني :

تعامل وفق ميزانية فعلية واقعية .

والمحرك لهم في تحديد نوعية هذا التعامل هو الغرض الذي يحصلونه منه، والمنفعة التي يكتسبونها المحققة لأغراضهم الخادمة لتوجهاتهم .

فعندما تكون المنفعة والخدمة متحققة في القسم الأول تجدهم يجعلون منه

هو الأصل في التعامل مع أهل السنة ، والحكم عليهم ، والعكس صحيح .

وبخصوص قضيتنا هذه التي نعالجها عندما رفضوا فعل (هيكل) ، وشنعوا عليه ، وألحقوا به المنبوذ من الأحكام به وبالأمة ، استخدموا ميزانيتهم الادعائية في هذا الأمر ، والقائمة على أن ديدن أهل السنة منذ عصر الأئمة هو:

حجب تراثهم الروائي عن أن يصل إلى الناس ، وإزالة علمهم من الوجود المنقول ، وكتم كل ما يتعلق بإمامتهم وتصدرهم عن العالمين .

وصورت هذه الميزانية أن هذا التصرف من أهل السنة هو عام شامل لجميع طبقاتهم وأطيافهم كأن لا شغل لأهل السنة إلا هذا الأمر .

ويقومون بإدراج أي جزئية صدرت من أحد – مهما كان وزنه – لجعلها دليلاً قاطعاً على إثبات ميزانيتهم الادعائية هذه حتى لو كانت هذه الجزئية تشير إشارة ضعيفة محتملة على ما يدعون ولا يمكن توجيهها إلا مع سوء قصد وخبث طوية .

وفي المقابل إذا كان المنقول الروائي عن أهل السنة خادم لتوجهاتهم ، مثبت لأغراضهم ، يصب في مصلحتهم فلن تجد معه استخداماً للميزانية الادعائية وإنما ستجد ميزانية أخرى واقعية فعلية متصفة بأعلى درجات البحث والاستقصاء متميزة بالقوة في التحقيق والجمع .

فأي كتاب تقع عينهم عليه تجده مذكوراً ، وأي رواية ممكن أن تنفعهم في إثبات فضيلة ، أو تقوية معتقد ستجدها حاضرة ويصورون للمستفيد والقارئ أن كتب أهل السنة تطفح بتراث أهل البيت ، وأنها المعين النابض في تحقيق صدارتهم وإثبات إمامتهم ، حتى إنهم يجعلون منها مكاناً متفرداً ومتميزاً لإستيعاب هذا الأمر .

ونحن وإن كنا قد أشرنا إلى هذا المنهج من حيث العموم إلا أننا في هذه النقطة ركزنا على تناقضهم في تعاملهم مع كتب ومرويات أهل السنة بناءاً على هذا المنهج .

وبما أن تصرفهم مع (هيكل) يثبت القسم الأول الخاص بالميزانية الادعائية فينبغي لنا أن نأتي بدليل يثبت القسم الثاني الخاص بالميزانية الفعلية

الواقعية .

وبعد بحثي واستقصائي وجدت من الأدلة والأمثلة الكثير والكثير من المتاح لإثبات هذا الأمر وصرت متحيراً في الاختيار وبعد جهد ارتأيت أن أورد مثالاً فيه من القوة والوضوح ما لا يمكن معهما انكاره أو تأويله .

كتاب : غاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام من طريق العام والخاص

هذا المثال هو كتاب : (غاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام من طريق العام والخاص) للعالم الشيعي (هاشم البحراني) .

قبل الدخول في بيان مضامين هذا الكتاب ينبغي ملاحظة حقيقة أن عنوانه خير دليل وأوضحه على بيان محتوياته ، فهاشم هذا في كتابه رتبه على أبواب ، اعتمد على طريقة المقارنة في عرضه ما بين (أهل السنة) و (الشيعة) والذين لقبهم في كتابه هذا بـ (العامة) و (الخاصة) .

فيأتي بالباب ويذكر الوارد فيه إجمالاً من الأحاديث ، ثم يقسم هذا الإجمال بين الفريقين كلاً حسب الذي ورد عنده .

هذا المنهج هو ليس استنتاجاً مستفاداً من قراءة الكتاب وإنما هو ما صرح به هاشم البحراني عندما تكلم عن منهجيته في كتابه هذا بقوله :

[وكتابي هذا مرتب على أبواب باب من طريق (العامة) ، وباب مثله من طريق (الخاصة) وهكذا إلى آخر الكتاب ، وسميته بـ) غاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاص والعام) وجعلته على مقصدين :

المقصد الأول :

في تعيين الإمام ، والنص عليه ، وما يتصل بذلك ، وفيه (٦٧) باباً .

المقصد الثاني :

في وصف الإمام بالنص وفضائله ، وما يتصل بذلك من فضائل أهل البيت

وشيعتهم ومحبيهم وفيه (٢٤٦) باباً] [1].

ولقد استل من المقصد الثاني الموضوع الخاص بفضائل سيدنا علـي ﷺ وأهل بيته من طريق الفريقين ، وجمعه في فصل خاص مشتمل على (١٤٤) باباً، لتميزه عن غيره ، ولكثرة الوارد فيه .

أقول :

إن الذي يطلع على المقاصد التي ذكرها والفصل الذي يميزه يستنتج نقاط عدة، وحقائق كثيرة وقبل أن نسوقها ونذكرها لابد أن نوضح للقارئ بعض ما يبين هذه المقاصد ، ويوضح الوارد فيها ليتسنى له فهم النتائج التي سنعرضها :

المقصد الأول

أما المقصد الأول الخاص بتعين الإمام ، فقد أورد فيه أحاديث بلغ مجموعها (١٤٨٢) حديثاً .

الوارد عن أهل السنة منها (٦٧٣) حديثاً .

الوارد عن الشيعة منها (٨٠٩) حديثاً .

الفرق بين مجموع الأحاديث يصب في مصلحة الشيعة بمقـدار (١٣٦) حديثاً.

وإليك أمثلة من هذا المقصد توضح الكيفية التي أوصلت إلى هذه النتيجة، وتحدد من قبلها هذا المجموع بعرض لمجموعة من الأبواب التي أوردهـا فـي مقصده هذا ، مع الإشارة إلى عدد الروايات الواردة عن كل فريق :

مثال أول :

*** الباب السادس عشر :**

في النص على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب من رسول الله ﷺ فـي (غدير خم) بالولاية المقتضية للإمارة والإمامة في قوله : (من كنـت مـولاه فعلي مولاه) .

من طريق العامة وفيه (٨٩) حديثاً .

---

(١) [غاية المرام / السيد هاشم البحراني ج ١ ص ١٦]

* **الباب السابع عشر :**

في نص رسول الله على أمير المؤمنين بالولاية المقتضية للإمارة والإمامة بـ (غدير خم) :

من طريق الخاصة وفيه (٤٣) حديثاً .

مثال ثاني :

* **الباب الثامن عشر :**

في النص على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأنه الولي في قوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾ :

من طريق العامة وفيه (٢٤) حديثاً .

* **الباب التاسع عشر :**

في النص على علي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وبنيه الأحد عشر بالولاية في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾ :

من طريق الخاصة وفيه (١٩) حديثاً .

مثال ثالث :

* **الباب العشرون :**

في قول النبي ﷺ لعلي عليه السلام : [أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي] .

من طريق العامة وفيه (١٠٠) حديث .

* **الباب الحادي والعشرون :**

في قول النبي ﷺ لعلي عليه السلام : [أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي] :

من طريق الخاصة وفيه (٧٠) حديثاً [1].

(١) [غاية المرام / السيد هاشم البحراني ج ١ ص ١٧ – ٢٥]

المقصد الثاني

أما المقصد الثاني : فقد أورد فيه من الأحاديث ما مجموعه (١٣٣٠) حديثاً.

الوارد عن أهل السنة منها (٤٧١) حديثاً .

الوارد عن الشيعة منها (٨٥٩) حديثاً .

الفرق بينهما لصالح الشيعة بمقدار (٣٨٨) حديثاً .

وإليك أمثلة من هذا المقصد توضح الكيفية التي أوصلت إلى هذه النتيجة، وتحدد من قبلها هذا المجموع بعرض لمجموعة من الأبواب التي أوردها في مقصده هذا مع الإشارة إلى عدد الروايات الواردة عن كل فريق :

باب : في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ ، نزلت في رسول الله ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم :

من طريق العامة وفيه (٤١) حديثاً ، من طريق الخاصة وفيه (٣٤) حديثاً .

باب : في قوله تعالى ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ ، الآية :

من طريق العامة وفيه (١٩) حديثاً ، من طريق الخاصة وفيه (١٥) حديثاً .

باب : في قوله تعالى :﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾:

من طريق العامة وفيه (١٧) حديثاً ، من طريق الخاصة وفيه (٢٢) حديثا[١].

---

(١) [غاية المرام / السيد هاشم البحراني ج ٣ ص ١٤١]

فصل فضائل علي ﷺ

أما الفصل الخاص بفضائل علي وأهل البيت وقد أورد فيه من الأحاديث ما مجموعها (١٦٤٢) حديثاً .

الوارد عن أهل السنة منها (١١٠١) حديثاً .

الوارد عن الشيعة منها (٥٤١) حديثاً .

الفرق بينهما لصالح أهل السنة بما مقداره (٥٦٠) حديثاً .

وإليك أمثلة من هذا المقصد توضح الكيفية التي أوصلت إلى هذه النتيجة وتحدد من قبلها هذا المجموع بعرض لمجموعة من الأبواب التي أوردها في مقصده هذا ، مع الإشارة إلى عدد الروايات الواردة عن كل فريق :

*** باب : في أن عليا ﷺ خير الخلق بعد رسول الله ﷺ وخير البرية والمختار بعد رسول الله ﷺ وخير البشر وخير العرب وخير الأمة :**

من طريق العامة وفيه (٢٣) حديثاً . من طريق الخاصة وفيه (١٧) حديثاً.

*** باب : في أن علياً ﷺ كنفس رسول الله ﷺ وكرأسه من بدنه :**

من طريق العامة وفيه (١٣) حديثا . من طريق الخاصة وفيه (٣) أحاديث.

*** باب : في قوله ﷺ (علي مني وأنا منه) :**

من طريق العامة وفيه (٣٥) حديثا . من طريق الخاصة وفيه (٦) أحاديث.

*** باب : في قوله ﷺ : (لأعطين الراية غداً رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله) :**

من طريق العامة وفيه (٣٥) حديثاً . من طريق الخاصة وفيه (٣) أحاديث.

*** باب : في خبر الطائر :**

من طريق العامة وفيه (٣٥) حديثاً . من طريق الخاصة وفيه (٨) أحاديث.

* **باب : في مواخاة رسول الله ﷺ لأمير المؤمنين عليه السلام :**
من طريق العامة وفيه (٢١) حديثا . من طريق الخاصة وفيه (٤) أحاديث.
* **باب : في أن أمير المؤمنين عليه السلام أول من أسلم وصلى مع النبي ﷺ :**
من طريق العامة وفيه (٤٧) حديثاً . من طريق الخاصة وفيه (١٨) حديثاً.
* **باب : في غزارة علم أمير المؤمنين عليه السلام وسعته :**
من طريق العامة وفيه (٣٢) حديثاً . من طريق الخاصة وفيه (٢٦) حديثاً.
* **باب : في أن أمير المؤمنين عليه السلام أقضى الأمة بنص رسول الله ﷺ ، وولاه ﷺ القضاء ، ودعا له ﷺ :**
من طريق العامة وفيه (١٧) حديثاً . من طريق الخاصة وفيه (٨) أحاديث.
* **باب : في رجوع أبي بكر وعمر وعثمان في العلم والحكم وغيرهم من الصحابة إلى أمير المؤمنين عليه السلام :**
من طريق العامة وفيه (٣٣) حديثاً . من طريق الخاصة وفيه (١٢) حديثاً.
* **باب : في قوله ﷺ : (علي مع الحق والحق مع علي) ، وقوله ﷺ : (اللهم أدر الحق معه حيث دار) ، وأمره ﷺ بسلوك طريقه عليه السلام :**
من طريق العامة وفيه (١٤) حديثاً . من طريق الخاصة وفيه (١٠) أحاديث .
* **باب : في قوله ﷺ لعلي عليه السلام : (من فارقك فقد فارقني) :**
من طريق العامة وفيه (٧) أحاديث . من طريق الخاصة وفيه (٤) أحاديث.
* **باب : في قول النبي ﷺ : (حق علي عليه السلام على هذه الأمة كحق الوالد على ولده) :**

من طريق العامة وفيه (٦) أحاديث . من طريق الخاصة وفيه (٣) أحاديث.

* **باب : في فضل محبي علي عليه السلام وشيعته ومواليه ومولى الأئمة عليهم السلام :**

من طريق العامة وفيه (٩٥) حديثاً . من طريق الخاصة وفيه (٤٨) حديثاً.

* **باب : في قوله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام : (لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق):** من طريق العامة وفيه (١٦) حديثاً . من طريق الخاصة وفيه (٦) أحاديث.

* **باب : في أن النظر إلى علي عليه السلام عبادة ، وذكره عبادة :**

من طريق العامة وفيه (٢٣) حديثاً . من طريق الخاصة وفيه (١٠) أحاديث.

* **باب : في الصديقين وأفضلهم علي عليه السلام هو الصديق الأكبر :**

من طريق العامة وفيه (١٦) حديثاً . من طريق الخاصة وفيه (٨) أحاديث.

* **باب : في حديث خاصف النعل :**

من طريق العامة وفيه (٩) أحاديث . من طريق الخاصة وفيه (٢) .

* **باب : في خوفه من الله وبكائه من خشية الله تعالى ، وخبر ضرار ، وخبر أبي الدرداء وطلاقه عليه السلام الدنيا ثلاثاً :**

من طريق العامة وفيه (١٠) أحاديث . من طريق الخاصة وفيه (٦) أحاديث.

* **باب : في أنه عليه السلام حامل لواء الحمد يوم القيامة في الحوض ، وقسيم الجنة والنار :**

من طريق العامة وفيه (٢٨) حديثاً . من طريق الخاصة وفيه (١٨) حديثاً.

* **باب : في إمامة الإمام الثاني عشر من الأئمة الاثني عشر :**

وهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، وبنوه الأحد عشر الذين آخرهم القائم المنتظر المهدي إمام هذا العصر والزمان من موت أبيه عليه السلام حتى

يظهره الله عز وجل بعد غيبته في آخر الزمان يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً ، لنص رسول الله ﷺ عليهم بعده بالإمامة والخلافة والوصاية من طريق العامة والخاصة ، كما تقدم في هذا الكتاب ، وهذا الباب فيه خصوص في إثبات إمامة الإمام الثاني عشر المهدي المنتظر إمام العصر :

من طريق العامة وفيه (١٦٥) حديث . من طريق الخاصة وفيه (٢٧) حديثا(١).

أقول :

إن المؤلف في إيراده لمرويات أهل السنة قد اعتمد على كتب كثيرة وعديدة تناولت مواضيعها مختلف الشؤون ، واختلفت درجاتها من حيث القوة والضعف بحسب حال الكتاب ، ومن هذه المصادر التي اعتمد عليها ما يلي :

[مسند الإمام أحمد ، موطأ الإمام مالك ، صحيح الإمام البخاري ، صحيح الإمام مسلم ، سنن الترمذي ، سنن أبو داود ، سنن النسائي ، سنن ابن ماجة، مسند الحميدي ، المغازي ، الفردوس ، الثعلبي ، حلية الأولياء ، الإستيعاب، فرائد السمطين ... وغيرها الكثير من كتب أهل السنة] .

وبنظرة سريعة إلى الأرقام المسجلة للأحاديث الواردة باعتبار مجموعها كلها في مواضيعها المختلفة ، نجد أن أهل السنة لهم الفارق النهائي فقد زادت أحاديثهم على الأحاديث الواردة عن الشيعة بما مقداره (٣٦) حديثاً .

ولا يرد على ما ذكرناه هنا ما قد يصدر من البعض في أن هذه النسبة قد لا تكون دقيقة في التعبير عن الواقع الروائي بين الطائفتين ؛ لأن صاحب هذا الكتاب لم يتناول كل الروايات وإنما تناول المشترك ، فلو تناولنا ما أنفرد فيه الشيعة مثلاً لكانت النسبة تميل إلى جانبهم * .

---

(١) [غاية المرام السيد هاشم البحراني ج ٣ ص ١٤١ – ١٧٠]

* وحتى هذه المصادر الشيعية التي أوردت أحاديث الفضائل لعلي ﷺ نجد أن الكثير من رواياتها قد رويت بأسانيد لأهل السنة حالها حال حديث (الدار) .

قلنا :

إن عدم ورود هذا الإعتراض على ما ذكرناه كان بسبب مخالفته للواقع المطلوب وهذا يتضح بما يلي :

١- أن الروايات الواردة تشكل أهم الأدلة التي يعتمد عليها الشيعة في إثبات عقائدهم - كالمسمى عندهم بالنصوص الجلية - وقد وجدنا كيف أن أهل السنة كان لهم التقدم فيها ، ومنها ما انفردوا به .

فحتى لو ثبت - على سبيل الفرض - أن الروايات الشيعية أكثر من روايات أهل السنة بضعف أو ضعفين ، فهذا لا يقلل من شأن مرويات أهل السنة ، ولا يطعن في أمانتهم وصدقهم .

٢- أن مجرد وجود النسبة بين السنة والشيعة في إيراد الروايات يكفي في إثبات حرص السنة على نقل التراث الروائي لعلي ﷺ وأهل بيته ، وينفي تهمة الكتم عنهم ؛ لأن تصوير الشيعة لحال أهل السنة في الرواية عن علي وأهل بيته ، وتصوير حالهم بأنهم حفاظ تراث أهل البيت يستدعي انفرادهم المطلق في الرواية ، أو تقدمهم في هذا الجانب تقدماً لا يبقي للمقابل أي أثر لجعله الموجود عنه في حكم النادر والقليل .

٣- أن الكثير مما يرويه الشيعة في فضائل علي وأهل بيته لا ثقة به ، ومردود إما لضعفه وإما لكونه موضوعاً مكذوباً ، فالشيعة قد كذبت كثيراً في رواياتهم لفضائل أهل البيت وبإعترافهم هم غالب ما يروى في هذا الشأن عندهم ضعيف ولا تقوم به الحجة .

ومع وجود هذه الحقيقة فيما بينهم راسخة لم يتفوقوا على أهل السنة في الرواية ، ولم يسحقوهم في النسبة ، ولم تكن لهم ميزة تثبت الخصوصية أو التميز .

عودا على بدء

بعد الإشارة إلى هذه الملاحظات المهمة نعود إلى بيان ما في هذه الأبواب، فهذه الأبواب التي أوردنا لك أمثلة منها وجدنا بعضها قد صدرت بحديث عليه الاعتماد عند الشيعة في إثبات معتقد (الإمامة) بإعتباره نصاً جلياً عندهم في

هذا الشأن طرقه التي وردت عند أهل السنة أكثر بدرجات عما ورد عن طريق الشيعة ، كحديث (المنزلة) إذ تزيد طرق روايته عن أهل السنة بـ (٣٠) طريقاً عن الموجود عند الشيعة ، وحديث (الغدير) الذي يعتبر من أهم النصوص الجلية عند الشيعة في إثبات إمامة علي ﷺ لأهل السنة فيه الغلبة فهم يزيدون على الشيعة (٤٦) طريقاً ، وكذا غيرها من الأبواب .

الأمر الآخر الذي أردنا أن نشير إليه أنه ما من باب من الأبواب التي تتعلق بعلي ﷺ وأهل بيته إلا وكان لأهل السنة روايات فيه مهما كان هذا الموضوع الخاص بهم ، وأياً كان نوع الأحكام المستفادة منه فأي مجال يعتقده الشيعة في هؤلاء الأمة تجد لأهل السنة روايات فيه ، وأدلة تشير إليه .

بعد هذا البيان والتوضيح لواقع أهل السنة الروائي الخاص بأهل البيت عموماً وأئمة الشيعة المزعومين خصوصاً يمكن أن نتوصل إلى النتائج الآتية :

أولاً :

الاعتناء الكبير من أهل السنة بتراث سيدنا علي ﷺ وأهل بيته الروائي ومحافظتهم عليه محافظة شديدة ومتقنة ، فهم لم يتركوا أي أثر وارد عنهم إلا وساقوه موردين له في كتبهم حتى لو كان ضعيفاً غير مقبول .

ولا تكاد تجد كتاباً من كتب الرواية المعتمدة عند أهل السنة إلا وفيها منقول عنهم إما بفضائل لهم ، أو بغيرها .

ثانياً :

أن أي تهمة يرمى بها أهل السنة مما يتعلق بكتمانهم بروايات أو أخبار تخص سيدنا علي ﷺ وأولاده مما فيه إثبات إمامتهم وتحقيق صداراتهم لا قبول لها مطلقاً لمخالفتها الواقع مخالفة تامة .

فأي نص يستدل به الشيعة على إمامة علي ﷺ تجده مروياً عند أهل السنة، وأي دليل يعتمدون عليه في إثبات حكم من الأحكام له تجد أن مرجعهم فيه إلى أهل السنة .

ولم يقف أهل السنة عند هذا الحد بل جاوزوه إلى درجة أسمى ومنزلة أرقى ألا وهي تحقيق الوارد في حقهم ، فالتراث الروائي الخاص بأهل السنة

كثير منه يمكن الجزم فيه بقطعية ثبوته ، وصحة طرقه لتحقق تمام شرائط القبول للرواية فيه ، فأهل السنة يمكن أن يوصفوا بمسعاهم الحثيث لنقل فضائل أهل البيت وتراثهم ، بأنهم الخدَّام الحقيقيون لهم والأمناء المخلصين على علمهم وتاريخهم ، وأي ادعاء مخالف لهذا الواقع مرفوض ، لا قيام له مطلقاً ؛ لأن محاول إثباته يحتاج إلى نقل واقع جديد لا تحقق له في المعلوم .

ثالثاً :

إن أهل السنة إذا ما نظرنا إلى شمولية نقلهم لفضائل الناس تحقق لهم الإنفراد بالموضوعية ، والإنصاف ، والغلبة ، والإستيعاب لموارد الكتاب والسنة، والنظرة الحقيقية لكل فرد من الأفراد ولكل جماعة من الجماعات فهم رووا في فضائل أهل البيت مستوعبين المعنى الشمولي لهذه اللفظة والمتمثل بأن آل البيت هم الذي تحرم عليهم الصدقة .

فرووا فضائل العباس وأبنائه ، وآل طالب ، وآل عقيل ، كما إنهم رووا فضائل الصحابة عموماً وبلا استثناء ، فكما إنهم رووا فضائل الصديق ، والفاروق ، وذي النورين ، وأبي الحسنين ، رووا فضائل من حصر الشيعة ثبات الصحبة الحقيقية لهم لانتفاء ردتهم بعد موت النبي ﷺ (عمار ، سلمان ، أبو ذر ، المقداد) رضي الله عنهم أجمعين .

أما الشيعة فإن مروياتهم في الفضائل عموماً مقتصرة على مفاهيم محددة وضعوها لأشخاص ولجماعات .

فأهل البيت محصور عندهم مفهومه بفاطمة والأئمة الـ (١٢) وهو المراد عند الإطلاق فيما بينهم ، أما صحابة الرسول ﷺ فالكل عندهم مرتد لا يعتد به إلا أفراداً استثنوهم لا يتجاوزون أصابع اليد .

وخلقوا فضائل لأناس لا وزن لهم ولا قدر ، أعلو مراتبهم وفخموا شأنهم ، وهم أصحاب أئمتهم ، إذ اختلقوا لهم فضائل تفوق فضائل صحابة رسول الله ﷺ من أمثال (مالك الأشتر وميثم التمار وكميل وقنبر ... وغيرهم) وجعلوا من أصحاب الحسين نموذجاً لا يعدله أي نموذج آخر حتى لو كان صحابة الرسول ﷺ .

إذن فالواقع الفعلي يشهد بأن أهل السنة هم أصحاب التفرد ، والغلبة،

والإنصاف، والتجرد ، والموضوعية في رواية الفضائل والمناقب .

رابعاً :

هذه النقطة لها تعلقان : الأول :

بالمروي عن أئمة الشيعة المعصومين ، وخصوصاً بالمروي عن علي ﷺ، وإليك البيان :

عدد روايات علي ﷺ في الكتب الأربعة المعتمدة في المذهب

بلغت عدد أحاديث علي رضي الله عنه في الكتب الأربعة (الكافي ، الفقيه، التهذيب، الإستبصار) من مجموع أحاديثهم البالغة أكثر من (٤٠) ألف حديث ما يقارب الـ (٦٩٠) حديثاً ، أي نسبة أحاديثه إلى أحاديث هذه الكتب لا تتجاوز : الـ (١،٥ %) أي من كل ألف حديث فقط (١٥) حديث منها تنسب للإمام علي ﷺ ، وحتى هذا العدد القليل لا يسلم له في الثبوت لوجود الكثير من الضعيف المردود كما سنبين ذلك في الصفحات القادمة .

ندرة روايات أهل الكساء في الكتب الأربعة

إن تناولنا لمرويات علي ﷺ في هذا العرض لا يعني انفراده في حكم هذه المرويات قلة وضعفاً ، وإنما غيره من (أهل الكساء) الذين يعتبرون عند الشيعة الأعمدة الذين يقوم عليهم كيان المذهب الشيعي ووجوده ، لهم نفس الحكم على مروياتهم في الكتب من حيث ندرتها وكذلك من حيث ضعفها ، وهذا الحكم عام في جميع أهل الكساء ابتداءاً بالرسول ﷺ وانتهاءاً بالحسين ﷺ .

وإليك بيان عدد هذه الروايات عن البقية من أصحاب الكساء في الكتب الأربعة المعتمدة عندهم ، والتي يبلغ مجموع أحاديثها أكثر من (٤٠) ألف حديث:

* النبي ﷺ أحاديثه في الكتب الأربعة (٦٤٤) حديثاً فقط لا غير ، (مع اعتباره الأصل في تشريع الأحكام وبيانها) !!!!

* فاطمة ﷺ الزهراء المعصومة من دون نساء العالمين أحاديثها (صفر) فلا رواية واحدة عنها في كل هذه الكتب !!!!

* الحسن ﷺ الزكي النقي درة بيت النبي ﷺ يروون عنه في هذه الكتب (٢١) حديثاً فقط لا غير !!!!

* الحسين الشهيد وجهة أنظار الشيعة لا يروون عنه سوى (٧) أحاديث فقط لا غير، وهي مصيبة في حقه أعظم من مصابه في كربلاء !!!!

والحال الأدهى والأمَّر لروايات (أصحاب الكساء) تجده متجسداً في كتاب العقائد (أصول الكافي) البالغ تعداد أحاديثه (٣٧٩١) حديثاً ، والذي عرفت منزلته وقيمته ، وإليك البيان :

* النبي ﷺ الذي به تعرف العقائد وترسخ ، مجموع ما يروى عنه في أصول الكافي (٢١) حديثاً !!!!

* فاطمة ﷺ المسكينة صاحبة البيت المهتوك ، والضلع المكسور ! رواياتها (صفر) ، فأين ذهبت روايات مصحف فاطمة !!!!

* الحسن ﷺ المقتول سماً ! لم تنقل عنه إلا رواية واحدة (١) فقط لا غير!!!

* الحسين ﷺ الذي بكت السماء لمقتله وردت عنه في هذا الكتاب (٣) روايات فقط لا غير !!!!

والثاني :

بحال الروايات الواردة في فضائلهم ، إذ أننا فيما نعالج لم نتطرق إلى الروايات المروية عن علي ﷺ وأهل بيته بالخصوص وإنما تكلمنا عن الوارد في فضائلهم والموضح لمناقبهم فجانب الرواية عنهم له خصوصية وتتعلق به أمور أخرى أقلها أن أهل السنة هم الأكثر رواية عنهم وبالأخص علي ﷺ ، وإليك الدليل والبيان :

روايات علي في كتب أهل السنة أكثر من مرويات الخلفاء الثلاث

إن الذي يرجع إلى كتب الروايات عند (أهل السنة) يجد هذه الحقيقة شاخصة وبوضوح أمام عينيه ، فعلي ﷺ كان له نصيب لا يستهان به ، والأوفر من بين إخوانه من الخلفاء الراشدين الثلاث .

ولتسهيل الأمر عليكم في معرفة هذه الحقيقة سأورد لكم كشفاً بهذه

الأحاديث مأخوذاً من ثمانية كتب روائية لها الصدارة والأولوية عند أهل السنة :

البخاري في صحيحه روى للإمام علي .	(٩٦) حديثاً .
مسلم في صحيحه روى للإمام علي .	(٦٧) حديثاً .
أبو داود في سننه روى للإمام علي .	(١١٠) حديثاً .
الترمذي في جامعه روى للإمام علي .	(١٤٢) حديثاً .
النسائي في سننه روى للإمام علي .	(١٣٧) حديثاً .
ابن ماجه في سننه روى للإمام علي .	(١٠٩) حديثاً .
الإمام أحمد في مسنده روى للإمام علي .	(٨٠٤) حديثاً .
الدارمي في سننه روى للإمام علي .	(١١٨) حديثاً .

مجموع أحاديث علي في هذه الكتب (١٥٨٣) حديثاً.

وقلنا بأنه الأوفر حظاً من إخونه الثلاث (أبو بكر ، وعمر ، وعثمان) لأنها هي الحقيقة :

فمجموع أحاديث (أبو بكر) في هذه الكتب بلغت :	(٢١٠) حديثاً .
ومجموع أحاديث الفاروق (عمر) بلغت :	(٩٧٧) حديثاً .
ومجموع أحاديث (عثمان) بلغت :	(٣١٣) حديثاً .

مجموع أحاديثهم كلهم (١٥٠٠) حديثاً .

فأحاديث علي رضي الله عنه إذا ما قورنت مع أحاديث كل واحد على انفراد يكون هو الغالب وبفارق كبير وشاسع ، وكذلك يكون هو الغالب إذا ما جمعت أحاديثهم كلهم ، وبفارق (٨٣) حديثاً .

فأتضح لنا من جهة العدد بروز شخص الإمام علي رضي الله عنه عند أهل السنة معتمدين عليه في معرفة أمور دينهم ، فكانت له هذه الكمية الكبيرة من الأحاديث والروايات التي حفلت بها مختلف كتبهم .

معظم أحاديث علي ﷺ في كتب أهل السنة صحيحة

وكذلك من جهة الصحة ، فالغالبية العظمى من هذه الأحاديث صحيحة عند أهل السنة مقبولة ومعمول بها فـ (البخاري ومسلم) كل الوارد فيهما صحيح ، والكتب الأخرى الصحيح فيها كثير وغالب .

ولو أردنا أن نقارن بين مرويات علي ﷺ في الكتب الأربعة المعتمدة عند الشيعة مع عينات من كتب الرواية عند (أهل السنة) لا كلها ، لتكشفت أمام أعيننا حقائق غريبة ، قد لا يتصورها العقل إذا ما قوبلت بادعاءات علماء الشيعة باعتنائهم بمرويات الأئمة .

فإذا أخذنا على سبيل المثال عينة من هذه الكتب وليكن مسند (الإمام أحمد) ذلك الكتاب الذي بلغت مجموع مرويات الإمام علي رضي الله عنه فيه (٨٠٤) حديثاً .

وقارناه بمجموع روايات الإمام علي ﷺ في الكتب الأربعة كلها (٦٩٠) حديثاً لعرفنا الفرق من حيث الرواية والاعتناء ، والاهتمام بدون أي كلام أو مقدمات أو توضيح ، فالحال تصدح بالحقيقة وهي التي تبين للناس : من هم أصحاب الحق ؟ ومن هم أهل الادعاءات ؟!

هذا إذا أخذنا مجموع الروايات من حيث العدد .

أما إذا توجهنا إلى صحة هذه الروايات ، فأغلب روايات المسند صحيحة ومعمول بها ، ولو أخذنا نسبة متيقن بها ولتكن النصف فإن (٤٠٢) حديثاً – والحقيقة أنها أكثر ولكن هذا على سبيل الجزم والتيقن – سيكون هو الصحيح المقبول في المسند فقط ، وقارناه بالصحيح الموجود في الكتب الأربعة فإن الفارق سيكون كبيراً جداً .

بل لا أكون مبالغاً بأنك لو جمعت جميع مرويات علي ﷺ في الكتب الشيعية المعنية بالرواية وعلى رأسها كتاب (البحار) للمجلسي البالغ عدد مجلداته (١١٠) مجلداً فإنك لن تحصل على نصف – (٢٠١) حديثاً – هذه الأحاديث الصحيحة (٤٠٢) الواردة في مسند الإمام أحمد فقط .

وكثرة هذه الأحاديث وصحتها في كتب أهل السنة مقارنة مع كتب الشيعة

تجده واضحاً مع بقية مرويات (أهل الكساء) (فاطمة ، الحسن ، الحسين) .

فالإمام أحمد في مسنده روى عن فاطمة (٧) أحاديث .

وروى عن الإمام الحسن (١٨) حديثاً .

وروى عن الإمام الحسين (١٨) حديثاً .

بل إن البخاري روى عن الإمام الحسين (٩) أحاديث .

حكم لا يرى الباحث غيره ويكاد يجزم به

بل إني أكاد أجزم إنه لا توجد رواية واحدة في جميع كتب الشيعة عن (النبي، فاطمة، علي ، الحسن ، الحسين) صحيحة حسب شروط الرواية الصحيحة عند الشيعة .

أقول :

هذه الحقائق أضعها بين يدي الباحثين ، وعلى طاولة المنصفين ليحكموا بالقسط والعدل من هم أتباع أهل البيت الحقيقيون الحافضون لتراثهم ، المعتنون بآثارهم، المقتفون للوارد عنهم حفظاً وعملاً ؟!

ومن هم أصحاب الادعاءات الفارغة ، والأوهام الكاسدة ، والكلام الفارغ البعيد عن الواقع والحقائق ؟!

وأقولها لأولئك المنصفين طالباً منهم جواباً ، فأي الفريقين أحق بآل البيت إن كنتم صادقين ومنصفين ، وعن الحق باحثين ، وبالعلم والإنصاف حاكمين ؟

أما التعلق الثاني :

فقد يعترض البعض بأن الشيعة قد أوردوا من الروايات الكثير والمتعدد مما يتعلق بفضائل أئمتهم ومناقبهم .

قلنا :

إن هذا الإعتراض ظاهره صحيح ولكنه مردود بمعرفة الحقيقة والمتمثلة بتميز الصحيح والضعيف من هذه الروايات ، فما هي النسبة الحقيقية للثابت من هذه الروايات من مجموع الوارد ، إن أغلب الذي يوردونه بإعتراف علمائهم ضعيف ولا يمكن قبوله ، وكثير منه صعب تصوره وعسير تصديقه لما فيه من المغالطات والمخالفة للواقع فالعبرة ليست بالكثرة والكم ، وإنما بالنوع ، وإليك البيان :

عدد الروايات الصحيحة الواردة عن علي ﷺ في الأصول من الكافي

نضرب لكم الآن مثالاً بأخذنا عينة من هذه الكتب ومن أهمها ، كتاب أصول الكافي الذي يحوي أدلة عقائدهم ، والحجج المثبتة للإمامة كما يدعون لنرى كم حديثاً للإمام علي ﷺ فيها ، وما هي نسبة المقبول منها :

إن ما يخص الأصول فقد بلغت عدد أحاديث علي ﷺ في الجزء الأول من الأصول (٣٨) حديثاً من مجموع (١٤٤٥) حديثاً ، أي بنسبة (٣%) .

أما أحاديثه في الجزء الثاني فقد بلغت (٣٠) حديثاً من مجموع (٢٣٤٦) حديثاً، أي بنسبة (١،٣%) .

وحقيقة هذه الأحاديث القليلة حد الندرة قد تكون عجيبة وغريبة ومُرَّة في نفس الوقت على علماء الشيعة ، فهذه الأحاديث لم يصح – حسب ضوابط علماء الشيعة في تحديد الحديث الصحيح – حديثاً واحداً منها حسب التحقيق لهذه الروايات الذي قام به كل من علماء الشيعة التالية اسماؤهم :

(المجلسي في مرآة العقول ، والمظفر في الشافي ، والبهبودي في صحيح الكافي)* .

*** لم يصح من أحاديث أهل الكساء الواردة في أصول الكافي ولا حديث واحد**

ولعلك تفاجأت من ندرة أحاديث (أصحاب الكساء) على الأقل في كتاب أصول الكافي ، ولكن المفاجأة الأكبر والأعظم ستكون عندما تعلم أنه لم يصح من هذه الأحاديث الواردة في أصول الكافي ولا حديث واحد – حسب ضوابط علماء الشيعة في تحديد الحديث الصحيح – ، فتكون النتيجة أن هذه الأحاديث النادرة لا عبرة بها ولا أثر لها ، وبالتالي فالحكم الذي يثبت لمرويات (أصحاب الكساء) من حيث الواقع والتطبيق (لا رواية لهم أصلاً في هذا الكتاب).

إن هذا الحال لمرويات (أصحاب الكساء) في كتب الشيعة المعتمدة يستدعي من أصحاب العقول والمنصفين أن يقفوا بين يديه وقفات ووقفات ، وأن تكون لهم عنده تأملات طويلة ودقيقة ومؤثرة !!

الصورة الحقيقية لأحاديث علي رضي الله عنه في أصح الكتب الشيعية

فهذه الصورة الحقيقية والواقعية لأصح كتاب عندهم بعد كتاب الله ، صارت ماثلة بين أيديكم ، واضحة في دلالتها لا لبس في إمكانية بناء الحكم عليها، لطالما حاول علماء الشيعة تزيفها ، وإيهام الناس بما يخالفها ، ولكن لا مفر من إعلانها لكثرة الدواعي والضغوط .

فإذا كانت هذه الحقيقة القاسية والمؤلمة قد ثبتت لهذا الكتاب – الذي يأتي بعد القرآن درجة واهمية – ، فلك عزيزي القارئ بعد ذلك أن يهيم فكرك في إلحاق أحكام ببقية الكتب المتداولة عندهم في مذهبهم من أمثال (بحار الأنوار) للمجلسي الذي نقلنا لكم ما قالوا عنه .

ولك بعد ذلك أن تحكم على ما اتعبوا أذهان العالم به واكثروا من ترداده حول علوم سيدنا علي رضي الله عنه من انه يملك علم ما كان وما يكون ، وأن في حوزته علم الأولين والآخرين ، وأن النبي ﷺ علمه ألف باب يفتح من كل باب ألف باب، وهو القائل كما يدعون : سلوني قبل أن تفقدوني ، فإذا كانت حقيقة هذا الذي تذكرون .

فأين هذا العلم ؟!

وأين مظانه التي يتوجه الناس إليها ؟!

وكيف يتسنى لهم الإستفادة والإفادة منها ؟!

وأين هي خيوطها الموصلة إليها ؟!

فأنتم أصحاب هذا الادعاء هذه حال مرويات علي رضي الله عنه عندكم قليلة لا تكاد تذكر ، وهذا القليل الغالب فيه ضعيف ومردود .

فوالله لا ندري أي أمركم أعجب ، ادعائكم أن علي رضي الله عنه حوى العلوم ، أو اعترافكم بقلته مع ضعف المروي عنه ؟!

إن هذا والله أمر يضحك الناس عليكم ، ويجعلكم في مصاف الجهال أصحاب الخرافات والأساطير الذين يهرفون بما لا يعرفون *

---

* اعتراض

قد يعترض أحدهم عن المذكور من قلة روايات علي رضي الله عنه عند الشيعة متبجحاً – وما أكثرهم =

في الشيعة – بتوافر دواعي أدت إلى هذه القلة ، وإلا فالروايات في أصلها كثير :
منها ما يتعلق بذهاب كثير من كتب الشيعة عن طريق الإتلاف أو الإحراق .
أو بسبب الرواة الذين ضيعوا الكثير من هذه المرويات .
أو المظلومية لآل البيت ، التي طالما يدندن حولها الشيعة ، ويبررون الكثير من الأمور الواردة عليهم بواسطتها .

جوابنا على الاعتراض

ونجيب على هذا الإعتراض بقولنا :

إن العلم لايؤخذ بالتخرصات ، ولا بالتخمينات ، وإنما يشهد بالواقع المتحقق والموجود في الخارج ، والأسباب الظاهرة المنضبطة المؤكد وقوعها ، والتي يصح تعليق الأحكام عليها ، أما هذا الذي يذكر فهو يحتاج إلى دليل لأجل إثباته ، ومن ثّم تعليق الأحكام عليه ، ودون ذلك خرط القتاد .

إن واقع الشيعة واعتقاداتهم يشهد بخلاف هذا المذكور ، فالإمامة لطف من الله بعباده ، وعلي بن أبي طالب هو باكورة هذا اللطف وأصله الذي يستمد منه استمراريته ، ومحال من جهة العقل أن لا يحافظ على آثار هذا اللطف وكيانه الذي به تقوم حياة البشرية ديناً ودنيا .

انحصار علم النبي ﷺ بشخص غير مؤهل

كما أن الشيعة يعتقدون بإنحصار العلم بعد النبي ﷺ بعلي ﷺ فهو العمدة في بث العلم الالهي بين الناس بعد النبي ﷺ ، وبناءاً عليه ينبغي أن يكون هذا العلم هو الأكثر حضوراً ، والأشد اعتناءاً ، والأهم أثراً من غيره .

وإلا فكيف يحصر النبي ﷺ – حسب ادعاء الشيعة – هذا العلم في شخص غير مؤهل للحفاظ عليه ولا لنشره ، شخص لم يتمكن من الحفاظ على أهم حق من حقوقه الذي كفله له – حسب ادعائهم النص الالهي – وكذلك لم يحافظ على كيانه الدنيوي ، فبيته وحرماته منتهكة ، وزوجته خير نساء العالمين كسيرة الجناح تضرب وتكسر أضلاعها ويسقط جنينها ، ويغتصب إرثها ، كما أن ابنته قد أغتصب فرجها منه من قبل أعدائه ومخالفيه ، وهو في كل هذا ساكت لا يقدم ولا يؤخر .

أليس من الظلم والاجحاف بكل المقاييس أن يحصر العلم بمثل هكذا شخص ؟!

ما ذنب الأمة حال جهلها وعدم معرفتها بالحق إذا كانت واسطة النقل للدين الحق ضعيفة وغير مؤهلة ؟!

فإن قلتم : إن هذه الأمانة وهذه العلوم قد انتقلت إلى أولاده .

قلنا لكم : لم نجد عند هؤلاء الأولاد من العلوم ما تفردوا به وغاب عن غيرهم .

وختاماً أقول :

فلا يحق بعد هذا الذي ذكرنا من واقع أهل السنة في رواياتهم عن علي ﷺ وأهل بيته وفي إيرادهم لفضائلهم الذي يعترف به علماء الشيعة أن يأتي متجنياً فيقول :

إن أهل السنة كتموا علم أهل البيت وحاربوه وتعمدوا إزالته واخفاءه ، فهذا الإتهام لا يصدر إلا من حاقد معتدي لا يريد إلا إلحاق الطعن بالمقابل وتشويه صورته لتحقيق مقاصد غرضية يسعى لإيجادها .

=

روايات الصادق والباقر

والواقع في مرويات الشيعة يشهد بأن مرويات غيره ممن لا تعرف إمامته ، ولا تثبت إلا به وعن طريقه كـ (الصادق والباقر) ، قد حفلت بها كتب الشيعة وملأت صفحاتها.

فلماذا هذا الحضور قد تحقق لمن هو دون سيدنا علي ﷺ وانتفى عنه ؟!

فإن قلتم : الظروف كانت ملائمة لإنتشار مرويات هذين .

قلنا : هذا قد تحقق لغيرهما ، ولم يكن حضور لمروياتهم كـ (الحسن ، والحسين، والرضا ، والجواد ، والهادي ، والعسكري) .

كما إننا عندما نتكلم عن المرويات لا نقصد وقتاً آنياً محدداً أثر فيها وفي تواجدها وكذلك نقلها ، وإنما نتكلم عن امتدادها واستمرار بقائها ، فإذا كانت الظروف توفرت للبعض في وقت ، فهي قد رفعت عن المرويات في أوقات أخرى ، وإذا كان علي ﷺ قد عاصر ظروفاً مانعة في وقت فقد رفعت عنه في أوقات أخرى خصوصاً عندما تولى الإمامة والخلافة .

وعليه فهذا الإعتراض لا يستقيم وهو بعيد كل البعد عن مقاييس العلم ، وضوابط التحقيق ، ومدارك المنطق والعقول .

الوقفة الثامنة :

طعون علماء الشيعة على أهل السنة لا يمكن توجيهها ليهودي أو نصراني

إن الشيعة يوظفون كل ما يقع تحت أيديهم من مستمسكات ، أو إشارات على مخالفيهم في سبيل إثبات أصول يدعون تحققها في مخالفيهم فهم في الحكم على المخالف يؤطرون أطاراً عاماً ، ويرسمون قاعدة ، ثم يأخذون في البحث عما يشكل هذا الإطار ، ويثبت هذه القاعدة .

ومن تلكم الأحكام العامة التي رموا بها مخالفيهم الحكم على الأمة جمعاء بأنها تلاعبت في قضايا التاريخ ، وغيرت وحرفت تحقيقاً لمصالح شخصية ، أو لأغراض سياسية ، أو لتطلاعات سلطوية مركزين لهذا التحريف والتغيير على مبدأ معاداة علي ﷺ وأهل بيته ، وسعي الأمة جميعاً لأجل ترسيخ هذه العداوة لهم ولاتباعهم من أجل اقصائهم عن الساحة ، وإلغاء آثارهم وأدوارهم .

ولأجل تحقيق هذه الأحكام فإنهم يسعون جاهدين في كل اتجاه لغرض العثور على سقطات صدرت من البعض ، أو فلتات وردت من أفراد ، أو أخطاء جرت على أيدي البعض ، أو تصحيحات لإجتهادات معينة تبين مجانبتها للصواب ويجمعونها مضخمين صورتها ، مبالغين في طريقة عرضها ، ومهولين للآثار المبنية عليها ، وللدوافع التي أدت إليها محاولين توجيه الذهن بمختلف الأساليب إلى الحكم العام والأصل الذي يدعون ثبوته وتحققه .

وفي قضيتنا هذه التي تناولناها أخذ الشيعة هذا التصرف الصادر من (هيكل) – على تقدير ثبوته – وجعلوه دليلاً قاطعاً ، وحجة دامغة بحسب زعمهم مثبتاً لدعاواهم ، ومحققاً لما يذهبون إليه في معاداة الأمة لهم ، فقاموا بتهويل أمر هذا الفعل ، والتشنيع على صاحبه تشنيعاً ممقوتاً ، والطعن فيه وفي كتابه وفي منهجه طعناً لا يوصف به إلا الأراذل من الناس المعادين للإسلام ، وبالغوا جداً في عرض هذه الحادثة وعرض حيثياتها المزعومة .

إن هذه المبالغة في العرض للطعن والتشنيع لم يكن هذا الرجل (هيكل) مقصوداً بها بالذات ، وإنما كانت وسيلة للطعن بالأمة كلها ، ودليلاً يستخدمونه

في محاولة إثبات دعاواهم التي يرمون بها مخالفيهم ، لذلك نرى أن التشنيع والطعن لم يقف عند حد صاحب الفعل فقط ، وإنما تعداه ليشمل الأمة كلها باعتباره دليلاً على الخط العام الذي يتبعه .

* وهذا ما فعله جعفر سبحاني عندما وسع دائرة الطعن ، وعمم اتهامه فشمل الأمة جميعاً منطلقاً من فعل (هيكل) هذا الذي اعتبره مصداقاً لمنهج عام وخط متبع ، حيث قال :

[فلو كان هذا هو الميزان في ضبط الحقائق لثبت أن كثيراً من فضائل آل البيت عليهم السلام لعبت بها يد التحريف الجانية وما بقي ليس إلا فلتات التاريخ] (١) .

* ووافقه في هذا الإتهام كثير من علماء الشيعة ومفكريهم ، فهذا الأميني في غديره يجعل من هذه القضية أمر جوهري محرك للدوافع والمقاصد ويحاول أن يصور المخالف في هيئة الجماعة المتواطئة والمشتركة في تثبيت هذه الأمور، عندما يقول في غديره :

[ثم أسفي على مصر وحملة علمها المتدفق ، وعلى تآليفها القيمة ، وكتابها النزهاء ، فإنها راحت ضحية تلكم الشهوات والميول ، ضحية تلكم النفوس الخائرة ، ضحية تلكم **الكفريات** المبيدة للمجتمع ، ضحية تلكم الأقلام المستأجرة وقد اتخذت الباطل دغلا ، وشغرت لها الدنيا برجلها] (٢).

* والسيد مرتضى العسكري وصف هذه الأمة بكتمان العلم معتبراً إياه خطأ لهم مكثرين من استعماله واستخدامه عندما قال :

[وهذا الصنف من الكتمان ، أي كتمان تمام الخبر دونما إشارة إليه كثير عند علماء مدرسة الخلفاء] (٣).

* وهذا السيد محمد الكثيري رفع عقيرته فطعن بالأمة قائلاً :

[وهذا الحديث هو أيضا من الأحاديث الصحيحة التي نقلها المؤرخون لبداية البعثة النبوية وعدوها من معجزات النبي ، ولكن السياسة هي التي أبدلت

---

(١) [مفاهيم القرآن / الشيخ جعفر السبحاني ص ١١١]

(٢) [الغدير / الأميني ج٢ ص ٢٨٨]

(٣) [مرتضى العسكري / معالم المدرستين ج ١ ص ١٥٤]

وزيفت الحقائق والوقائع .

ولا عجب من ذلك لأن ما وقع في ذلك الزمان المظلم يتكرر اليوم في عصر النور ، فهذا محمد حسين هيكل أخرج الحديث بكامله في كتابه (حياة محمد) ... .] [١]

* أما هذا المدعو (المستبصر) أحمد حسين يعقوب فقد ذهب بعيداً في اتهامه متجاوزاً كل الحدود والضوابط حينما أثبت أن الحذف والتحريف هما عادة تعود هؤلاء القوم عليها وذلك عندما قال في كتابه (المواجهة مع رسول الله) :

[وتلك عادة تعود القوم عليها فيحذفون من النص ما يعارض التاريخ أو ما لا يليق بجماله وهالته !!! وظاهر الحق معهم فإن استطاعوا أن يؤولوا كلمة ولي المؤمنين ، فكيف يمكنهم تأويل كلمة خليفة !!! أو كلمة وحي !!!] [٢].

* والطامة الكبرى كانت صادرة من (مستبصر) آخر وهو المدعو محمد التيجاني عندما تجاوز قدره فأخذ يطعن بأسياده وأصحاب الفضل عليه ، فقال :

[وهذا الحديث هو أيضاً من الأحاديث الصحيحة التي نقلها المؤرخون لبداية البعثة النبوية وعدوها من معجزات النبي .

ولكن السياسة هي التي أبدلت وزيفت الحقائق والوقائع ، ولا عجب من ذلك لأن ما وقع في ذلك الزمان المظلم يتكرر اليوم في عصر النور فهذا محمد حسين هيكل أخرج الحديث بكامله في كتابه (حياة محمد) ، وفي الطبعة الثانية وما بعدها حذف من الحديث قوله ﷺ : (وصيي وخليفتي من بعدي)] [٣] .

ثم تجاوز هذا (المستبصر) حدود الطعن بعيداً ملحقاً مختلف التهم والنقائص بهذه الأمة جاعلاً منهم اناس متخندقين لا هم لهم الا عداوة الشيعة ، والتشنيع عليهم ، والدفاع عن الصحابة ، والتغطية عليهم ، وذلك بقوله :

[ولكن الباحث المنصف عندما يقف على شئ من هذا التحريف والتزييف

---

(١) [السلفية بين أهل السنة والإمامية / السيد محمد الكثيري ص ٦٩١]

(٢) [المواجهة مع رسول الله / أحمد حسين يعقوب ص ٢٤]

(٣) [ثم اهتديت / التيجاني ص ١٩٤]

يزداد عنهم بعدا ويعرف بلا شك أنهم لا حجة لديهم غير التضليل والدس، وقلب الحقائق بأي ثمن .

ولقد استأجروا كتاباً كثيرين ، وأغدقوا عليهم الأموال كما أغدقوا عليهم الألقاب والشهادات الجامعية المزيفة ليكتبوا لهم ما يريدون من الكتب والمقالات التي تشتم الشيعة وتكفرهم .

وتدافع بكل جهد وإن كان باطلاً عن كرامة بعض الصحابة المنقلبين على أعقابهم ، والذين بدلوا بعد رسول الله الحق بالباطل][1]. *

---

(١) [ثم اهتديت / التيجاني ص ١٩٤]

* قال التيجاني السماوي في كتابه ثم اهتديت (ص ١٦٧) ، ما نصه :

[وخلال البحث الذي قمت به أردت الوقوف على جلية الحال فبحثت عن الطبعة الأولى لكتاب (حياة محمد) ، وتحصلت عليها بحمد الله بعد عناء ومشقة وقد كلفني ذلك كثيراً ، والمهم أنني اطلعت على ذلك التحريف وزادني ذلك يقينا بأن أهل السوء يحاولون جهدهم أن يمحوا الحقائق الثابتة لأنها حجة قوية لدى (خصومهم) !] .

أقول :

رغم الردود الكثيرة على كتب التيجاني إلا إنه ليومنا هذا لم يؤلف كتاباً واحداً للرد عليها

إن حال التيجاني عجيب حد الاستغراب فهو راح يكلف نفسه متعباً إياها للبحث عن دليل يظنه لأجل الطعن بشخص متوصلاً بالطعن به للطعن بالأمة ، ولم يكلف نفسه لحظة أن يحقق كتبه التي ألفها المتخمة بالطامات من الكذب ، والاقتطاع ، والتدليس، والانحراف ، فقد أورد فيها كل ما وقعت عليه عيناه من المسطور في كتب الشيعة من دون تحقيق أو تدقيق أو فحص أو مراجعة .

ومن دلائل ضعف وجهل التيجاني أنه لم يكلف نفسه لحد الآن وبعد مرور سنوات عديدة للرد على كتاب واحد من الكتب الكثيرة التي أؤلفت ضده، والتي بينت كذبه وفضحته جهاراً نهاراً.

إن كذب التيجاني في كتبه وتدليسه واقتطاعه مكشوف ومفضوح ومبتذل وقد أماط اللثام عنه مبرزاً إياه الشيخ عثمان الخميس في كتابه (كشف الجاني محمد التيجاني).

كما أن هذا التيجاني لم يكلف نفسه لحظة في البحث في أمور مذهبه الذي انتحله ، فلا يخفى على الجميع القصور الكبير الذي ظهر عليه في معرفة شؤون مذهب التشيع عندما كشف للعيان في مناظرات قناة (المستقلة) حيث إنه لم يعرف أبسط الأمور عن أعظم كتاب عند الشيعة بعد القرآن الا وهو كتاب (الكافي)، حيث إنه لم يعرف عدد أجزائه على وجه التحديد .

فأي ثقة ببحث يصدر من مثل هذا الرجل يدعيه ، كما ادعى بحثه عن الطبعة الأولى في

أقول :

حادثة الدار تبطل جميع اتهاماتهم للامة

ان من المجحف ان تشمل الأمة بحكم الحذف والازالة ، والتحريف والتغيير ويلحق بها كل هذا الطعن ، وتوصف بهذه الاوصاف الرذيلة مع كون هذا الفعل لم يصدر الا من شخص واحد ، متأخر جداً في الزمان ، وهو ليس من أصحاب الاختصاص في الرواية والدراية .

ان هذه الأقوال الصادرة من علماء الشيعة ومفكريهم لا يمكن ان نصفها الا بالظالمة المتجنية ، والمعتدية الغاشمة ، إذ ان واقع هذه الأمة من أهل السنة يصيح بخلاف ما يدعون ، ويشهد عليهم بانهم مفترون كاذبون .

فلو اخذنا هذه الحادثة (حادثة الدار) التي جعلوا منها قضية الوقت في تشنيعهم على (هيكل) ، وأقول هذه الحادثة لوحدها تكفي في نقض وابطال جميع ادعاءاتهم وافتراءاتهم ، لأن الذي يرجع إلى المصادر والكتب السنية الموردة لها يجد العشرات منها قد تناولتها وساقتها ، والتي اعتمد عليها الشيعة انفسهم في اثباتها ، وجعلها دليلاً يؤصلون عليه فبمجرد الرجوع إلى أي كتاب شيعي قام بأيراد هذه الحادثة وبمجرد النظر إلى مصادره التي اعتمد عليها فإن الذي يرى هو كتب أهل السنة ومراجعهم * .

=

حياة محمد ﷺ بعد معرفة حقيقة حاله المزري وانكشافه جلياً للعيان ؟

* نقل صاحب الغدير [ج٢ ص ٢٨٠ – ٢٨٣] سبعة صور لحادثة الدار ، ستة من هذه الصور مأخوذة من مصادر لأهل السنة ، عرض فيها ما يقارب من (٣٠) مصدراً لأهل السنة ذكرت هذه الحادثة .

أما الصورة الأخيرة فهي الوحيدة التي نقلها عن طريق الشيعة ولم يتمكن من إيجاد غيرها ، وأعتمد في نقله لها على مصدر شيعي واحد هو كتاب (سليم بن قيس الهلالي) .

أما السيد علي الميلاني فقد قال في كتابه حديث الدار (ص ١٦) ، ما نصه :

[فهذا هو الخبر ، وهو خبر متفق عليه بين الطرفين ، إذ ورد هذا الخبر بأسانيد علمائنا وأصحابنا في كتبنا المعتبرة المشهورة . فمن رواة هذا الخبر ... ثم سرد أسماء هؤلاء الرواة].

أقول :

=

إذن فلماذا أهمل كل هؤلاء وجعل (هيكل) هو الأصل ؟

ولماذا لم يتطرق إليهم أحد ؟

ولماذا لم يجعلوا منهم القاعدة والأصل في إلحاق الأحكام مهملين إياهم جميعاً وجاعلين من فعل (هيكل) هو المناط الذي يعلق عليه الحكم والدليل الذي تثبت به الأوصاف والإتهامات .

وإذا كان أهل السنة على حسب ادعائكم كاتمين ، حاذفين ، متسترين .

فأين حفظة دينكم من هذا كله ؟

لماذا تركوا آثارهم في حوزة من يضيعها من أعدائهم السنة ؟!

لماذا لم يتكفلوا هم للقيام بهذا الدور ؟

أين علماؤكم ؟

أين كلينيكم ، وطوسيكم ، وصدوقكم ، ومفيدكم ، وطبرسيكم ، وحليكم ، ومجلسيكم من إيراد هذه الحادثة ؟!

لماذا لم ياتوا بها ويحفضوها لكم ؟

فأثبتها عندهم أولاً ، ومن ثم اتهم (هيكل) والأمة بالحذف ، والإزالة ، وعدم الإيراد !

إن الذي لا يقبله العقل مطلقاً ، وتتردد النفس كثيراً في استساغته هذا التعميم الجائر ، وغير المبرر في الحكم على هذه الأمة بإتهامها بهذه الإتهامات القبيحة، فحتى لو فرضنا أن هذا الرجل تعمد الحذف والإزالة لأغراض شخصية

=

إن الذي يقرأ كلام السيد هذا يتوقع أنه سيأتي برواة هذا الخبر المنسوبين إلى الشيعة فإن هذا هو ما يفهم من عبارته (فمن رواة هذا الخبر) ، ولكن بالإطلاع على السرد لا نجد إلا مصادر سنية هي التي أوردها بإعتبارها مصادر لهذا الخبر ، حيث ذكر (٢١) مصدراً كلها لأهل السنة روت هذا الحديث ، ولم يشر إلى أي مصدر شيعي .

فإن قال قائل :

أنه أشار إلى كونه خبراً متداولاً بين الطرفين ، ولم يحصره عند الشيعة ، قلنا :

كلامك صحيح ولكن : أين الطرفان ؟

فما سرده من المصادر ترجع إلى طرف واحد وهم أهل السنة .

– وإن كان هذا بعيداً كل البعد – فما علاقة الأمة بتصرفه هذا ؟!

ولماذا تؤخذ أمة بكاملها بجريرة فرد قد تنتابه نوازع ودوافع ؟!

وعلى وفق أي اعتبار قد تم هذا التعميم للحكم بحيث جعل منه شاملاً للأمة كلها ؟!

هذا ما يخص الحادثة هذه ، أما إذا توسعنا فيما يخص المنقول عن علي وأهل بيته والوارد في فضائلهم فإنه لا شك سيمثل صفعة قوية في وجوه هؤلاء المدعين تكفي لإخراسهم وإبطال أكاذيبهم .

فهذا السبحاني قد ظلم هذه الأمة ظلماً كبيراً، وكان قاسياً سليط اللسان في وصفه لها بأنها قد لعبت في فضائل آل البيت بحيث أن الوارد في كتبهم عنهم لا يمثل إلا فلتات من فلتات التاريخ ؛ لأن مجرد الرجوع إلى كتب أهل السنة وقراءة ما فيها من فضائل لعلي وذريته وايراد مناقبهم حتى لو لم يكن على وجه الاستيعاب يكفي جداً في بيان انتفاء الصدق والمصداقية عن كلام سبحاني هذا * .

---

* إن كلام سبحاني هنا ليدعو إلى العجب ، والاستغراب من حال هذا الرجل فهو يدعي في كتبه أنه داعية من دعاة التقريب ، يسعى للتوحيد بين المسلمين ، وعلى الرغم من دعواه هذه يأتي بكلام يهدم كل جسور الالتقاء ، ويقطع جميع حبال الوصال والتقارب .

وإليكم ما يذكره من كلام مزخرف مبهرج خاوٍ من الحقيقة والمصداقية بخصوص دعواه في التقريب ، فقد قال في كتابه رسائل ومقالات (ص ١٧٧ – ٣٨٨) ما نصه :

[لا يشك أي ذي مسكة إلى ضرورة توحيد الصفوف ورصها للحفاظ على كيان الإسلام والمسلمين ومواجهة المؤامرات الخطيرة في الوقت الذي يتحالف فيه أعداء الإسلام ، للقضاء على الصحوة الإسلامية الصاعدة ، من خلال إثارة النعرات الطائفية التي تهدف إلى شق العصا وتفريق الصفوف ، والحيلولة دون تقارب طوائف المسلمين لتحقيق الوحدة المطلوبة التي يخشاها المستعمرون ويرهبها أعداء الإسلام من الصهاينة والصليبيين الجدد ...

إن المسلمين اليوم بحاجة ماسة إلى التماسك والوحدة ورص الصفوف أمام الهجوم الثقافي والفكري ... وتمنينا لو كان المسلمون يكفون عن التراشق بسهام الإتهام فيما بينهم ، ويتحررون من عقدة الطائفية وأساليبها الجاهلية ...] .

أقول :

كيف توحد الصفوف وترص ، ويحافظ على كيان الإسلام ، وتواجه المؤامرات المحاكة ضده ، وفي الأمة أمثالك ياسبحاني ممن لا هم له ، ولا شغل عنده إلا الطعن بالأمة ،

=

فالأمر لو كان فلتة أو نسيان لكان تحققه نادراً ، أو معدوداً فكتب أهل السنة بحمد الله متخمة بنقل فضائل علي رضي الله عنه وأهل بيته ومناقبهم .

ولا يستطيع أحد أن يثبت ثناءاً ومدحاً لعلي وذريته بطرق صحيحة ، ووقائع حقيقية إلا بالرجوع إلى كتب أهل السنة ، ويكفي أهل السنة فخراً .

إنك وأمثالك ياسبحاني إذا أردت أن تستدل على ترهاتك في الإمامة فأنك ستأتي إليهم حبواً ذليلاً ، مطأطأ الرأس تستجدي منهم ما تثبت به ادعاءاتك وتقوي به توجهاتك ، وما (حادثة الدار) منك ببعيد .

أما الآخرون فكلامهم أبعد ما يكون عن العدل والإنصاف ، والعلم والتحقيق بل هو كلام ظالم معتدي لا يخرج إلا من جاهل متعجرف لا يملك من العلم شيئاً ولا من وسائله وآلاته قيد أنملة ، إذ كل المذكور عبارة عن رجم بالغيب، وتخمين ، وتخرص ، وتخبط لا حجة عليه ولا برهان له ، بل على العكس كل الشواهد تنطق صادحة بخلافه وتصرخ مستغيثة من أباطيله وترهاته.

والعجب كل العجب مما يتفوه به أولئك الأبواق الذين يلقبون أنفسهم بـ(المستبصرين) الذين لا يملكون من العلم شيئاً وليس لهم في البحث والتحقيق وزن ولا قيمة .

فكل ما يكتبونه أدلة واضحة تفضح حقائقهم وتبين ما هم عليه من قصور، وإنحراف ، وجهل ، وتعدي .

=

والتنقيب عن العثرات الواردة في تاريخها ، ومحاولة الفضح المستمر لها، والتراشق غير المبرر بأعتداء سافر منك على رجالاتها ، ومناهجها .

أقول :

متى يبلغ البنيان يوماً تمامه ** إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

فإن كان فعل صدر من (هيكل) يمكن أن يبرر ، وبسهولة يمكن أن يوجه ، طعنت بالأمة كلها بسببه ، فما هي نظرتك لهذه الأمة ؟!

وهل هذا الكلام يصدر من مريد للتقريب ساع للوحدة ؟ كلا وألف كلا .

إن كلامك هذا هو عين العداء ، ونفس البغضاء ، وهو أثر من حقد متجذر لا يزال ولا يتحول .

أقول : العجب من هؤلاء كيف تجرؤوا فأتهموا الأمة بهذه الإتهامات الخطيرة وهم ليسوا أهلاً للثقة في نقل معلومة من المعلومات المسطرة في الكتب المتداولة بكثرة بين الناس .

وأقول :

لماذا كل هذا التحامل على هذه الأمة ؟

ولماذا تستمرون في صب جام الغضب والحقد والكره عليها ؟

وما الذنب الذي اقترفته هذه الأمة وهي الحافظة لتراث آل البيت والناقلة لفضائلهم ومناقبهم ؟

إذا كان تقدم الغير على آل البيت في الإمامة والرياسة سبب عندكم يدعو إلى هذا التحامل ، وإلى هذا الإعتداء فالذنب ليس ذنبها ؛ لأن من بيده الأمر وهو (الله جل وعلا) قد أوكل هذا الأمر إليها ، وجعلها حارسة له وراعية .

القرآن عدو الشيعة الأول وليس محمد حسين هيكل

وليس ذنباً للأمة أن لا ترسخ ادعاءاتكم في علي وأولاده بآيات من القرآن صريحة ومحكمة لا يمكن لأحد أن يحرفها أو يحذفها أو يجري تعديلاً وتغييراً عليها .

فإدعاءاتكم في علي ﷺ وذريته التي ترمون الأمة بحذفها وإزالتها لو كانت موجودة في القرآن لما كان وجود لهذا الادعاء والمطعن الذي رميتم به الأمة، فالقرآن محفوظ بحفظ الله لا يصل إليه العابثون ، ولا تطاله أيادي المحرفين، ولكن ما الحيلة إذا كان القرآن خاذل لعقائدكم ، واقفٌ على الضد منكم طول الخط وفي جميع إتجاهاتكم قبل أن يظهر (هيكل) للوجود وقبل أن يظهر غيره.

فإن كان هناك عدو للشيعة فبالتأكيد ليس (هيكل) أو علماء أهل السنة، وإنما (القرآن) ، فهو العدو الأول لهم ، وهو الذي خذلهم وأبطل جميع عقائدهم ، فإن كان هناك نقد أو عتب أو هجوم فليكن على (القرآن) ، أو قولوا كما قالها أسلافكم واعلنوها مدوية أن القرآن ناقص ومحرف ، لتنتهي جميع مشاكلكم مع الآخرين .

إن الأمة لو كانت حقاً محرفة ومغيرة لتوجهت إلى القرآن ولعبت به كما تشتهي من أجل تثبيت أغراضها وتحقيق مصالحها ؛ لأن الذي يغير ويحرف ، ويزيد وينقص ، وتثبت له هذه النقيصة لن يرعوي عن فعل أي شيء ما دامت المصلحة هي رائده وتحقيق أغراضه هي أهم مطالبه .

لذلك أقولها لكم أيها الظالمون المتعجرفون توقفوا عند حدكم هذا ، معتذرين ومتراجعين ، وإياكم والتمادي والتجاوز ؛ لأن الصبر لـه حدود والحليم إذا غضب لا يصده صاد ولا يقف بوجهه شيء وإذا رأيتم هذه الأمة ساكتة عنكم فإنما هي صابرة عليكم لعلكم ترجعون عن غيكم ، ولعلكم تعرفون قول الشاعر:

اذا رأيت نيوب الليث بارزةً ** فلا تظنن ان الليث مبتسم

وختام كلامي هذا أقول هذا نموذج واحد بسيط مما طعن وهول له الشيعة بحق أهل السنة ، وأنقل أسفي الشديد ، وحزني الكبير على ما يأتي به هؤلاء الصغار الأقزام المتطاولين بتهور وجنون على أسيادهم ، وأصحاب الفضل عليهم المخرجين من ألسنتهم الفاسدة والسليطة ما يقذفون به الكرام بالقذف والطعن والتشنيع .

ولكن أقولها معزياً ومبيناً أن كل واحد يعمل بأصله ، والاناء ينضح بما فيه! وهؤلاء ما تصرفوا بتصرفاتهم المشينة هذه إلا إنطلاقاً من أصلهم الأعوج، وإنائهم الضحل والذي بين الأمة وبينهم الحقائق والوقائع فهي الحاكمة على من يكون محقاً وصادقاً ، وعلى أصحاب الدعاوى المفترين المبطلين .

وأقولها مدوية لهؤلاء الظالمين الفرحين بما عندهم لا تستعجلوا فسيأتيكم ما يسوؤكم ، وأقولها لكم كما قالها الشاعر من قبل :

لا تأسف على غدر الزمان لطالما ** رقصت على جثث الأسود كلاب
ما قصدها تعلو على أسيادها ** تبقى الأسود أسوداً والكلاب كلاب

فهنيئاً للشيعة بالسبحاني هذا ، فهو المصداق الجلي والكبير لما عليه مذهبهم من ضعف ، ومن تهافت ، ومن ركاكة بحيث لا يمكن أن يعرض إلا بالكذب، والتدليس ، والغش ، والتلاعب ، والمخالفات ، والشذوذ ، والتخبط، والاضطراب .

وقفة أخيرة مع المحقق العلامة آية الله جعفر السبحاني

إن السبب الذي جرَّ السبحاني وغيره من علماء الشيعة إلى كل هذا التخبط والتشتت والتشرذم في الأقوال والأفعال هو ضعف حجتهم ، وانتفاء أدلتهم على هذا النص الجلي (الدار)، فأرادوا مخرجاً لعله ينقذهم من ورطتهم التي وقعوا فيها ، ويرد لهم هيبتهم بين أتباعهم ، فتمسكوا بقضية (هيكل) بأسنانهم ، وعملوا منها قبة ، وبحثوا بجد عن علماء آخرين مع (هيكل) لتقوية ما ذهبوا إليه، وبعد البحث والتنقيب ادعى السبحاني أن هناك اثنان من علماء أهل السنة ارتكب في كتابهما فعلاً مشابهاً لفعل (هيكل) وهما كل من :

محمد بن جرير الطبري (المتهم بالتشيع) ، وابن كثير (المتهم بالنصب)، فقال في كتابه (مفاهيم القرآن)، ما نصه :

[وهناك من حرف الكلم عن مواضعه ، أو حرفها المستنسخون في كتبهم:

١ - منهم محمد بن جرير الطبري حيث ذكر في تاريخه حديث بدء الدعوة كما نقلناه غير أنه حرف الكلم في موضعين :

أحدهما : قول النبي ﷺ : (على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي) وضع في مكانه قوله : (على أن يكون كذا وكذا) .

ثانيهما : قول النبي ﷺ : (إن هذا أخي ووصيي وخليفتي) حيث حرفه إلى قوله : (إن هذا أخي وكذا وكذا).

ونحن لا نتهم الطبري شخصاً بالتحريف ، ولكن يحتمل تطرق التحريف إلى تفسيره من جانب النساخ ، بشهادة سرد الواقعة في تاريخه برمتها دون أدنى تحريف .

٢ - منهم ابن كثير : فقد حرف الكلم عن مواضعه في تفسيره وتاريخه ولم يقتنع بالتحريف في مكان واحد ، ولا نستبعد أن يكون التحريف مستندا إلى نفس المؤلف لأن له مواقف معادية من أهل بيت النبوة عليهم السلام] [١] .

أقول :

---

(١) [مفاهيم القرآن / جعفر السبحاني ص ١١١]

إن الرد على ما ذكره السبحاني لا يحتاج إلى مزيد بيان وتحقيق ، فما ذكرناه عن (هيكل) فيه كفاية وزيادة ، فلا جديد في كلامه يستحق التعليق ، فالذي تغير في الموضوع (الأسماء) فقط ، ولكن بما أنني عرضت هذه الأقوال فأتماماً للفائدة لا بد من رد سريع عليها لبيان بطلانها ، والرد عليها من وجوه عدة :

١- أن الكتابين كلاهما له فمجرد ذكره للحادثة كاملة في كتاب يغنيه عن إيرادها كاملة في كتاب آخر ؛ لأن كتب المؤلف كلها في حكم الكتاب الواحد من حيث التزامه بما أورده فيه .

٢- أن منهجية الكتب هي المحددة لإيراد الروايات وكيفية عرضها ، فكتاب منهجيته تستوجب السرد الكمل للحادثة ، وآخر منهجيته لا تحتاج السرد الكامل وإنما الانتقاء المناسب للمنهجية .

٣- إن الحذف إما أن يكون منه أو من غيره وعلى كلا التقديرين فلو كان هناك قصد للحذف فينبغي أن يكون في الكتابين جميعاً ، وإلا فسيكون هو أو غيره مثبتين للتهمة على أنفسهم ، وملحقين للتشكيك في تصرفاتهم مع كون الادعاء هذا فيه وفي غيره لا دليل عليه ، ولا نظن أن من يقوم بمثل هذا الفعل يكون على هذا المستوى من السذاجة بإبقاء الآثار الدالة عليه .

٤- لو كان هناك قصد من الغير لحذف هذه الحادثة لكان الأولى بهم حذفها من جميع سجلات التاريخ حتى لا يبقى لها أثراً ، خصوصاً وأن هناك من الكتب ما هو مقدم على كتاب الطبري بدرجات أورد هذه الحادثة .

٥- إنكم تدعون أن هذه الحادثة مشهورة ومتداولة فلذلك لا يحتاج الكاتب إلى إتعاب نفسه في سرد حيثياتها ؛ لأن اشتهارها يغني عن الاستقصال في ذكرها .

٦- وإن كانت هذه الحادثة بهذا القدر من الشهرة والانتشار ، فبماذا سينتفع الناسخ من حذفها في كتاب أو كتابين ؟!

٧- إن الحادثة قد وردت في كتابين وكلاهما لنفس المؤلف فمن المحتمل أن يكون السابق هو المحذوف منه ، واللاحق هو الذاكر لها بتمامها ، فلماذا ننظر إلى زاوية الإتهام فقط لنحكم بالعكس ونرفع المعاذير .

٨- إن هذه الحادثة لا وزن لها في العلم ولا قيمة لذلك فالكتاب لا يأبهون بها عندما يوردونها ، فهذا الطبري وهو مرمي بالتشيع هكذا يتصرف معها انطلاقاً من كونها حادثة هزيلة وتصرفات الشيعة في تهويلهم لشأن هذه الحادثة وأفعال الكتاب معها دليل قوي على هزالها وضعفها ومحاولتهم لتقويتها بأي وسيلة .

ويبقى لنا طلب أخير من المحقق السبحاني، نحاول أن نرد به بياض وجهه الذي أسود من كثرة الكذب ، والإفتراء ، والطعن بالآخرين ، فنقول :

إن اتهامك للنساخ بالتحريف يحتاج إلى دليل ، وإلا فهو إتهام باطل ، وما أكثر اتهاماتك للآخرين ، وإن لم تاتي بالدليل – ولن تستطيع أن تاتي به ما حييت – فسيثبت عليك من جديد صفة (الإفتراء) ، هذه الصفة التي عبتها على الآخرين (علاء الدين البصير) في رسالتك * .

أما دليلك على أن التحريف من فعل النساخ ، بقولك : [بشهادة سرد الواقعة في تاريخه برمتها دون أدنى تحريف] ، فلا دليل فيه البته إلى ما ذهبت إليه ، فهذا تضليل للحقائق ، وظلم للآخرين .

وهكذا لا ينفك السبحاني في كل كلمة يكتبها ، وفي كل مسألة يناقشها عن كشف حقيقته الوضيعة ، وعن بيان صفاته المنحرفة ، وعن توضيح كيف أنه لا يمت إلى العلم بصلة ، ولا يربطه مع التحقيق رابط مع تمرسه بصفات الكذب ، والتدليس ، والغش ، والتلاعب ، والإيهام ، وقد تجلى هذا واضحاً بما ذكره بحق (محمد حسين هيكل) وبقية علماء أهل السنة .

---

* السيد علي الميلاني في كتابه (حديث الدار ص ٣١) كان أكثر إنصافاً في التعامل مع هذا التحريف من السبحاني، فهو لم يجزم على تحديد الجهة التي قامت بالتحريف، مع العلم انه اضاف جهة ثالثة محتملة للقيام بهذا التحريف، بقوله : [أو من الطباعين] ، وإليك نص ما ذكره :

[لكننا لا نعلم هل هذا من صنع الطبري نفسه ، أو من النساخ لتفسيره ، أو من الطابعين ؟ هذا لا نعلمه ، ولا يمكننا أن نرمي الطبري نفسه، لأنه يكون من باب الرجم بالغيب ، لا نتمكن أن نقول ، أو أن نتهم الطبري نفسه ، فربما كان هذا من النساخ للتفسير ، أو كان من الطابعين ، والله العالم] .

الملحق

نظراً لأهمية الحكم على السند الذي عن طريقه وردت الرواية ، خصوصاً إذا كانت هذه الرواية يستدل بها في قضايا مهمة وخطرة ، آثرت أن لا أهمل هذا الجانب كما بينت سابقاً وأن أورد التحقيق لأسانيد هذه الرواية حتى يطمئن القارئ لما توصلنا إليه ولاثبات حقيقة هذه الرواية ، وهنا أورد هذا التحقيق معتمداً كما ذكرت على ما حققه الشيخ أبو مريم بن محمد الأعظمي في كتابه (الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات) ، وإليك ما ذكره :

[والقصّة : إنهم يزعمون أن عليًا رضي الله عنه رواها في نزول قوله تعالى : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤) ، قال :

فجمع رسول الله ﷺ بني عبد المطلب في دار أبي طالب ، وهم أربعون رجلاً وامرأتان ، فصنع لهم طعامًا ، وكان الرجل منهم يأكل الجذعة ويشرب الفرق من الشراب ، فأكلت الجماعة كلهم من ذلك اليسير حتى شبعوا ولم يتبين ما أكلوا، فبهرهم ذلك وتبين لهم أنه صادق في نبوّته .

فقال : (يا بني عبد المطلب ! إن الله بعثني إلى الخلق كافة ، وبعثني إليكم خاصة، فقال: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤) وأنا أدعوكم إلى كلمتين خفيفتين على اللسان ثقيلتين في الميزان تملكون بهما العرب والعجم ، وتنقاد لكم بهما الأمم ، وتدخلون بهما الجنة ، وتنجون بهما من النار ، شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فمن يجيبني إلى هذا الأمر ويؤازرني عليه يكن أخي ووصيّي ووزيري ووارثي وخليفتي من بعدي ، فقال علي : (أنا يا رسول الله) اهـ.

ثم نقل أبو مريم الأعظمي قول شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) ، فقال:

وقد رد على ذلك شيخ الإسلام ، فقال:

والجواب المطالبة بصحة النقل ، فلا هو في السنن ، ولا في المسانيد ، ولا في المغازي ، فأين قولك فيه : نقله الناس كافة ؟ وإنما هو من الموضوعات .

ثم إن بني عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلاً وقت نزول الآية ، ولا كانوا أربعين في حياة الرسول أبدًا ، وجميع بني عبد المطلب من أولاد العباس ، وأبي طالب ، والحارث وأبي لهب .

فكان لأبي طالب : علي وجعفر وعقيل وطالب ، فطالب لم يدرك الإسلام.

والعباس : كان أولاده رضّعًا أو لم يولد له .

والحارث : كان له ثلاثة ، أبو سفيان وربيعة ونوفل .

وأبو لهب : كان له ولدان أو ثلاثة .

فكل أولاد عبد المطلب إذ ذاك لم يبلغوا بضعة عشر فأين الأربعون ؟

ثم قوله في الحديث :

كل رجل منهم يأكل الجذعة ويشرب الفرق من اللبن .

كذب ، ليس بنو هاشم معروفين بكثرة الأكل ، بل ولا واحد منهم يحفظ عنه هذا ، ثم لفظ الحديث ركيك يشهد القلب ببطلانه ، فإنه عرضه -كما زعمت- على أربعين رجلاً ، فلو فرضنا أنهم أجابوه كلهم - قلت : وهو الذي كان يحرص عليه صلّى الله عليه وسلم - من الذي يكون الخليفة منهم ؟

ثم قال صاحب الحجج الدامغات :

انتهى كلام شيخ الإسلام ، وقد أحسن -جزاه الله خيرًا- في ردّ هذه القصة، وبيان بطلانها من جهة متنها ولفظها وأجمل الردّ من جهة إسنادها ، ونحن نفصله بإذن الله ، فنقول :

أخرجها ابن إسحاق ، عن عبد الغفار بن القاسم بن أبي مريم عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس عن علي بن أبي طالب ، ومن طريق ابن إسحاق هذا أخرجها ابن جرير (١٩/١١٢-١١٣) ، والبيهقي في (دلائل النبوة) (٢/١٧٩) ، وعنه نقلها ابن كثير في (تفسيره) (٣/٣٥٠-٣٥١)، وفي البداية والنهاية (٣/٣٩-٤٠) ، وأخرجها البيهقي أيضًا في (سننه الكبرى) (٩/٧).

وشيخ ابن إسحاق هنا عبد الغفار بن القاسم بن أبي مريم -الذي قد أبهم في

بعض الروايات ولم يصرح باسمه- كذاب .

قال ابن المديني : كان يضع الحديث .

وقال أبو حاتم والنسائي : متروك .

وقال أحمد: ليس بثقة ، وكذا قال الذهبي.

وقال أبو داود : أشهد أن أبا مريم كذاب . اهـ

والحديث رواه ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن المنهال بن عمرو به ، وفيه أنه ، قال :

(أيكم يقضي عني ديني ويكون خليفتي في أهلي).

وعبد الله بن عبد القدوس هذا هو الكوفي .

قال يحيى بن معين : ليس بشيء رافضي خبيث.

وقال النسائي وغيره : ليس بثقة ، وضعفه الدارقطني.

ثم إن الأعمش : مدلّس وقد عنعنه ولم يصرح بالتحديث .

لكن الملاحظ في لفظ هذا الحديث الذي رواه ابن أبي حاتم أنه لم يذكر فيه الخلافة العامة التي تدّعيها الشيعة لعليّ ، بل كل ما فيه أنه قال :

(يقضي عني ديني ويكون خليفتي في أهلي) فهو رضي الله عنه خليفته في أهله فقط صلّى الله عليه وسلم ، وهذا أمر لا ريب في قبوله - مع أن هذا الحديث أيضًا لا يثبت - فعلي بن أبي طالب ﷺ أفضل من خلف رسول الله ﷺ من أهل بيته .

وأما لفظ الوصاية والوراثة والخلافة العامة فلم يأت إلا في الحديث السابق، المروي من طريق الكذاب عبد الغفار بن القاسم بن أبي مريم ، وهذه عمدة هذا الموسوي وأشياعه الاحتجاج بالكذابين .

قال ابن كثير في (التفسير) (٣/٣٥٢) :

(ومعنى سؤاله صلّى الله عليه وسلم لأعمامه وأولاده أن يقضوا عنه دينه ويخلفوه في أهله ، يعني : إن قتل في سبيل الله ، كأنه خشي إذا قام بأعباء

الإنذار أن يقتل ، فلمّا أنزل الله تعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ (المائدة:٦٧) .

فعند ذلك أمن ، وكان أولاً يحرس حتى نزلت هذه الآية : ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ (المائدة:٦٧) ولم يكن أحد في بني هاشم إذ ذاك أشد إيمانًا وأيقانًا وتصديقًا لرسول الله ﷺ من علي رضي الله عنه) اهـ .

ومثل لفظ حديث ابن أبي حاتم هذا في عدم دلالته على ما زعمه هذا الموسوي.

أخرج الإمام أحمد في (مسنده) (١/١١١) هذه القصة بلفظ مختصر ، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم :

(من يضمن عني ديني ومواعيدي ، ويكون معي في الجنة ويكون خليفتي في أهلي) .

وأيضًا ليس في لفظه ما يؤيد ما ادعاه من الوصاية والإمامة العامة والوراثة على فرض صحته وثبوته ، فإنه من طريق شريك القاضي ، عن الأعمش ، عن المنهال عن عباد بن عبد الله الأسدي ، عن علي .

وهذا إسناد ضعيف جدًا لا يغني شيئًا .

فشريك القاضي : مع أنه ثقة في نفسه إلا أنه سيء الحفظ جداً لا يحتج بما انفرد به .

والأعمش : مدلّس وقد عنعنه في هذا الإسناد أيضاً .

وعباد بن عبد الله الأسدي : ضعيف الحديث كما قال ابن المديني .

وقال البخاري : فيه نظر .

ومتابعة شريك لعبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش هنا لا تغني شيئاً فضلاً عن ظهور علة أخرى في الإسناد وهي ضعف عباد بن عبد الله الأسدي .

أيقول هذا رغم أن هذا الحديث لو ثبت فليس في لفظه أي شيء مما ادعاه

هذا الموسوي وأشياعه ، من الوصاية لعلي ، ووراثته للنبي ﷺ كما بيناه سابقًا؟

ويكفي أن اللفظ الوحيد لهذا الحديث الذي فيه التصريح بالوصاية لعلي ووراثته وخلافته للنبي ﷺ من بعده لم يُروَ -كما قلنا- إلا من طريق ذلك الكذاب عبد الغفار بن القاسم بن أبي مريم .

وقد ذكر هذا الحديث أيضًا الهيثمي في (مجمع الزوائد) (٨/٣٠٢-٣٠٣)، وقال :

(رواه البزار واللفظ له وأحمد باختصار والطبراني في الأوسط باختصار أيضًا، ورجال أحمد وأحد إسنادي البزار رجال الصحيح غير شريك وهو ثقة) اهـ.

قلت – أبو مريم الاعظمي – :

والإسناد الذي أشار إليه هو نفسه الذي ذكرناه ، مع العلم أن لفظه عند البزار لا يدل أيضًا على مطلوبه ، إذ فيه : (أيّكم يقضي عني ديني؟) فقط دون الألفاظ الأخرى ، فحتى لو صحَّ ما دل على ما ادعاه هذا الموسوي .

وذكر الهيثمي أيضًا (٩/١١٣) لفظ حديث أحمد السابق وقال : (وإسناده جيد).

وهو غير جيد لما قدمنا من الضعف في إسناده ، وحتى لو أغمضنا العين عن شريك القاضي والأعمش ؛ فإن عباد بن عبد الله الأسدي ضعيف كما قال الحافظ في التقريب ، معروف بضعفه ، فمن أين أتت الجودة لهذا الإسناد ؟ مع أن في ثبوته ما لا يضير ؛ لعدم مساعدة لفظه على دعوى الموسوي .

لكن عباد بن عبد الله الأسدي هذا قد تابعه عن علي ربيعة بن ناجذ عند الإمام أحمد (١/١٥٩) بلفظ مختصر أيضًا ، وهو:

(فأيكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟).

وهو لا يفرح به ، فربيعة هذا أشد ضعفًا من عبّاد .

قال الذهبي في (الميزان) : لا يكاد يعرف .

وأشار إلى حديثه هذا وقال : خبر منكر.

وقال في (المغني) أيضًا : فيه جهالة .

قلت – أبو مريم الاعظمي – :

وجهالته وعدم معرفته ؛ لأنه لم يرو عنه سوى رأو واحد وهو أبو صادق الأزدي – قيل : إنه أخوه– فلا يكفي ذلك في معرفته وتوثيقه ، إذ رواية الواحد لا ترفع جهالة العين فضلاً عن جهالة الحال ، سوى عند ابن حبان والعجلي فإنهما يكتفيان للتوثيق برواية واحد فقط ، وهو تساهل كبير منهما .

وقد وهم أيضًا الحافظ في التقريب بتوثيق ربيعة هذا ، فليس له مستند في ذلك سوى ابن حبان والعجلي ، مع أنه قد خالف بذلك قاعدة مهمة من القواعد التي بينها في مقدمة التقريب ، فقال عن المرتبة التاسعة من مراتب الجرح والتعديل :

(من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق وإليه الإشارة بلفظ مجهول) اهـ.

قلت : وقد جعل هذه المرتبة دون مرتبة (الضعيف) التي هي الثامنة بدءًا من الأخف. وهذه أوصاف تنطبق تمامًا على روابنا هذا ربيعة بن ناجذ ، وتوثيق ابن حبان والعجلي لا يعتبر هنا؛ لأنه مستند أساسًا إلى رواية واحد فقط، فلا يمكن اعتباره شرطًا منفصلاً كما هو في التعريف.

وعلى كل حال فربيعة هذا مجهول ، وهي جهالة أشد من ضعف عباد بن عبد الله الأسدي الذي قال عنه ابن المديني : ضعيف الحديث.

وضعفه أيضًا الحافظ في التقريب .

فلا أظن هذا الإسناد يصلح شاهدًا لتقوية الأول، بل يزيده ضعفًا، والله أعلم.

تنبيه : عباد بن عبد الله الأسدي هذا الذي في الإسناد ، والذي تكلمنا عنه وبينا ضعفه ، هو غير عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي المدني ، أما الأول فهو الضعيف ، وهو الذي له رواية عن علي ، وروى عنه المنهال بن عمرو– كما في ترجمته من التهذيب– وهذا عين الإسناد هنا.

وأما الثاني منهما فهو ثقة ، لكن ليس له رواية عن علي ، ولم يرو عنه المنهال بن عمرو ، ثم إن الثاني وإن كان أسديًا لكنّه لا يعرف به ، ومن راجع

ترجمة كل منهما في (تهذيب التهذيب) وغيره علم أن الذي في إسناد حديثنا هذا هو الأول الأسدي الكوفي الضعيف وليس الثاني .

بخلاف ما زعمه هذا الموسوي عند ذكره لهذا الإسناد في (المراجعة-٢٢) (ص:١٤٨) ، فأحببت التنبيه على ذلك ، وسيأتي مزيد من الكلام -إن شاء الله- عليه وعلى هذا الحديث عند الكلام على (المراجعة-٢٢)، بعد أن بينا أن طرق هذه القصة كلها ما بين موضوع في إسناده كذاب ، أو ضعيف جدًا لا يثبت، مع ما في متنها ولفظها من النكارة التي سبق بيانها من كلام شيخ الإسلام، ولله الحمد والمنّة.

وقال أبو مريم الاعظمي :

ثم ساق هذا الموسوي فيما تبقى من هذه المراجعة حديثًا في نزول قوله تعالى : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤) وزعم أنه من صحاح السنن المأثورة، وهو قول كذب عند كل من كان عنده حظ من علم الحديث والأسانيد ، وقد تقدم ذكره عند ذكر هذا الموسوي لهذه الآية (ص:٢٢٠-٢٢١) من ردّنا هذا.

وبينا هناك ما صحّ من الآثار في نزول هذه الآية أولاً .

وثانيًا : كذب هذه القصة ووضعها التي فصّلها هنا هذا الموسوي ، وذلك من جهة إسنادها ومتنها فلتراجع ؛ إذ هي من طريق كذاب أو متّهم بالكذب ، أو ضعيف جدًا متروك فلا يصح من ذلك شيء ولله الحمد.

ولا نريد الإطالة بإعادة الكلام عليها هنا كما يفعل هذا الموسوي ، ولا يغترن أحد بكثرة العزو في التخريج الذي ذكره هذا الموسوي فكلها ترجع إلى طريقين أو ثلاثة كما فصلناه في موضعه .

مع ملاحظة أنه قد ذكر هنا مصادر التخريج بشكل قبيح ، إذ يذكر المصدر لأكثر من مرة وبألقاب مختلفة ؛ ليوهم كثرة المصادر التي روته ، من ذلك أنه ذكر ابن جرير أولاً ، ثم عاد فذكره مرةً ثانيةً وسمّاه الطبري في تفسيره وتاريخه ، وهو تكرار واضح وعمل قبيح ، يراد به التمويه للكثرة ، وقد أشرنا

إلى إخراج ابن جرير الطبري لهذه القصة في تفسيره عند الكلام عليها أولاً.

ونضيف هنا أنه رواها أيضًا في (تاريخه) (٣١٩/٢، ٣٢١) من طريقين فقط لا أكثر، بخلاف زعم هذا الموسوي ، الأول منهما : هو نفس الإسناد في تفسيره الذي تكلمنا عنه أولاً .

والثاني : هو نفس إسناد الإمام أحمد في مسنده الذي تكلمنا عليه أيضًا هناك، فاستغنينا عن الإشارة إليه لوحدة الإسناد.

وهاك استعراض لكل من ذكرهم مع بيان موضع ذكرنا له :

أما ابن إسحاق فقد ذكرنا إسناده أثناء الرد على المراجعة (١٢) ومثله ابن جرير- وهو الطبري- وابن أبي حاتم ، وأما ابن مردويه وأبو نعيم فهو منقول من (كنز العمال) ، ومثله الثعلبي بعد ذلك ، والبيهقي في (سننه) و(دلائله) تقدم في (ص:٢٢٤-٢٢٥).

وأما بالنسبة لابن الأثير فقد ساق في كتابه (الكامل) (٦٠/٢) القصة الصحيحة الثابتة في نزول قوله تعالى : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء:٢١٤) التي ذكرناها أثناء الرد على المراجعة (١٢) وقد قدمها ابن الأثير على سائر الروايات، مما يُشعر بأنه الصحيح عنده لا غيره كما هي عادته .

ثم ساق في (٦٢/٢) هذه القصة المكذوبة من دون إسناد ولا تصحيح ، بل كعادتهم في استقصاء الروايات مع مراعاة تقديم الصحيح ، فيكف تصحّ دعوى أنه أرسلها إرسال المسلمات ؟ لا والله ما هكذا تكون الأمانة العلمية .

وأبو الفداء المذكور هو ابن كثير ، وقد تقدم ذكر ما ساقه من إسناد هذه القصة في تاريخه (البداية والنهاية) و(تفسيره) (ص:٢٢٤) أيضًا.

أما أبو جعفر الإسكافي في كتابه (نقض العثمانية) ، فهو مجرد ناقل لا يروي بإسناد ولا يراعي صحةً ولا ثبوتًا ، فلا يصح العزو إليه.

وكتاب الحلبي (السيرة) شأنه شأن كتاب ابن الأثير (الكامل) السابق ذكره. ثم سائر الباقين ؛ الطحاوي والضياء المقدسي وسعيد بن منصور مع أحمد بن حنبل، كلهم قد رووا الرواية المختصرة لهذه القصة التي فيها فقط الخلافة في

أهله صلى الله عليه وسلم ، وهي خارج موضوع البحث كما قدمنا تفصيل الفرق بينهما أثناء الرد على المراجعة (١٢) فليراجع .

وبهذا الاستعراض التفصيلي تبين دجل هذا المدعو عبد الحسين ، في محاولته تقوية القصة المكذوبة بكثرة المخرجين لها ، وإخفاء كونهم رووها – على كثرتهم – من طريق أو طريقين مكذوبين، والحمد لله على توفيقه .

وقال أبو مريم الاعظمي في رده على المراجعة (٢٢) :

زعم في أول كلامه في هذه المراجعة تصحيح أهل السنة لتلك القصة المكذوبة، والتي فيها التصريح بنيل عليّ الولاية العامة ، وهو باطل وكذب، وما أشار إليه من تصحيح ابن جرير نقلاً من (كنز العمال) ، فعلي فرض ثبوته فإن ان صاحب الكنز – وكذا في (منتخب الكنز) – ذكرا تصحيح ابن جرير للرواية الثانية التي فيها قول النبي ﷺ :

(من يضمن عني ديني ومواعيدي ويكون خليفتي في أهلي؟) دون الرواية الأولى ، والتي كذبها وأشار إلى ضعفها كثيرون منهم ، حتى صاحب الكنز الذي لم يشر إليه هذا الموسوي لانعدام الأمانة عنده تمامًا.

والرواية التي صححها ابن جرير فيها التصريح كلّ التصريح بقصر ولاية عليّ على أهل بيت النبي ﷺ ، الأمر الذي استبعده هذا الموسوي لحماقته ، وما علم أنه قد جاء التصريح بذلك في هذه الرواية ، فراح يستبعد وروده وإمكانه كما في المراجعة القادمة (٢٤).

ومع ذلك فقد بينا فيما سبق لكل من كان عنده عقل يعي ويفهم ، عدم ثبوت حتى هذه الرواية الأخرى ، التي فيها قصر ولاية عليّ على أهل البيت ؛ لضعف إسنادها وعدم انتهاضها للاحتجاج ، رغم تصحيح ابن جرير لها ، مع أنّ في ثبوتها ما لا يضير كما قلنا.

لكنني أؤكد مرة أخرى أن أحدًا من أهل السنة لم يصحح إطلاقًا تلك الرواية المكذوبة الأولى ، والتي ذكرناها سابقًا ، والتي فيها التصريح بولاية عليّ العامة على كل الناس ، ونتحدى أصحاب هذا الموسوي في إثبات ذلك ، أما الرواية التي صححها ابن جرير فهي وإن كانت لا تثبت كما بيناها ، فليس

فيها أيّ من دعاوى الشيعة الباطلة في الولاية والوصاية العامة ، ولله الحمد.

ولعدم تمكّن هذا الموسوي المفتري من إثبات الرواية الأولى التي ساق لفظها أولاً؛ عدل عنها إلى ذكر إسناد الرواية الأخرى الأصغر منها ، ظنًّا منه أنه بذلك يتمكن من خداع أهل السنة في ثبوتها.

يوضح ذلك أنه حين ساق لفظ هذه القصة في (المراجعة-٢٠) ذكر اللفظ الذي فيه ذكر الولاية والوصاية العامة ، ثم لما طولب بذكر إسنادها ذكر إسناد الرواية الأخرى التي فيها قصر الولاية والوصاية على أهل البيت ؛ لعلمه بوجود كذاب في سند الرواية الأولى ، ألا لعنة الله على المحرّفين المبدّلين! ونحن لا نستبعد هذا من هذا الموسوي وأمثاله ؛ إذ أنهم تجرّأوا حتى على تحريف القرآن الكريم.

فالإسناد الذي ساقه إذا في هذه المراجعة ، هو لتلك الرواية التي تنصّ على خلافة علي للنبي ﷺ في أهله فقط ، وقد سقناه هناك، هذا أولاً.

وثانيًا : حتى هذا الإسناد لهذه الرواية ، مع أنه لا يضيرنا صحته فليس بصحيح إطلاقًا ، ولا ثابت ، فقد قدمنا عند كلامنا على هذا الإسناد (ص:٢٢٦) ما عند شريك القاضي من سوء الحفظ ، وكذلك حال الأعمش إذا دلّس فروى بالعنعنة دون التصريح بالتحديث كما هو واقع هنا ، لكن الأكبر من ذلك هو ضعف عبّاد بن عبد الله الأسدي ، الذي حاول هذا المفتري أن يوهمنا بأنه عبّاد بن عبد الله بن الزبير بن العوام ، وأنه ثقة من رجال الصحيح ، بينما هو الآخر الأسدي الكوفي الذي له رواية عن عليّ ، وروى عنه المنهال بن عمرو كما في إسنادنا هذا وهو الضعيف ، و الأول ليس له رواية عن عليّ ولم يرو عنه المنهال ، ويتأكد ذلك من مراجعة ترجمتيهما في (تهذيب التهذيب) (٩٨/٥) وميّز بينهما ابن حجر هناك ، وقد أشرنا إلى فعل هذا الموسوي من الغش والتدليس هنا أثناء الرد على المراجعة (١٢).

فقد كذب هذا الموسوي هنا -أولاً- في ادعائه أن هذا الإسناد الذي ساقه لتلك الرواية التي ذكر لفظها .

وكذب -ثانيًا- في زعمه صحة هذا الإسناد ، وأنّ عباد بن عبد الله الذي

فيه هو الثقة ابن الزبير بن العوام.

ثم كذب – ثالثًا– في اتهامه صاحبيّ الصحيح البخاري ومسلم وغيرهما من أهل السنة بأنهما لم يخرجا هذه الرواية لمخالفتها لرأيهم– زعم– وقد قدّمنا أن ذلك كان لعدم مجيئها من طريق صحيح إطلاقًا ، ولله الحمد .

انتهى كلام الشيخ أبو مريم الاعظمي في رده على سند حديث الدار ، وقد نقلته بتصرف يسير من كتابه الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات [ج١ ص ١١٦ – ١٨٨]

الخاتمة

وخلاصة القول بعد هذا الكلام الطويل الذي ناقشنا فيه هذه الحادثة والـذي توصلنا من خلاله إلى الزامات واستدلالات وأحكام منسوبة إلى أصحاب الحادثة تدفعنا وبقوة إلى الجزم والقطع برفض القول بثبوت هذه الحادثة.

والحمد لله أن السند الذي وردت هذه الحادثة عن طريقه كـان ضـعيفاً لا تقوم به الحجة ، وهو بذلك قد أراحنا من مؤنة الرد على كل هذه الالزامـات ، وجميع تلك الاشكالات والتي قمنا بكشف النقاب عنها لا لشيء إلا لتأكيد بطلان هذه الحادثة ولتأكيد انتفاء نسبتها إلى النبي ﷺ وتأكيد انتفاء أي دلالة منها على قضية الإمامة والتي يدعي البعض كون هذه الحادثة دليلاً عليها .

وهذه الاشكالات التي تربت وانبنت على هذه الحادثة تمحورت حول الطعن بشخص النبي ﷺ وشخص علي ﷺ من جهة ، وبالتناقضات الكثيرة الملابسة لمجريات هذه الحادثة ، والركاكة اللفظية ، والضعف البياني ، وتخلـف اللغـة السليمة عن طرح الرواية والذي كان متجسداً حسب الرواية بكلام النبي ﷺ .

وقد اعتبر بعض العلماء ضعف الكلام اللغوي ، وسذاجته دليلاً على عـدم نسبة هذا الكلام للنبي ﷺ فقالوا أن لكلام النبي ﷺ نوراً يجذب السامعين وأنظار الناظرين ، فإذا ما تخلف النور حكمنا ببطلان انتساب الكلام إليه ، وهذا الـذي حصل هنا فالحادثة جملة وتفصيلاً لا تستقيم مع كمال النبي ﷺ ولا النور الذي جاء به .

لذلك أقولها وبضرس قاطع ، وبحكم لا محيد عنه أن هذه الحادثة لا ثبوت لها واقعاً ، ولا قيام لها على أرضية ولا ساحة يمكن أن تفرش لها ، لا من جهة السند، ولا من جهة المتن وبناءً عليه فهي باطلة مردودة ، لا يعتمد عليها فـي الأحكام فرعية كانت أو أصلية ، ولا يستدل بها على القضايا مهما كانت هـذه القضايا وبضمنها القضية المدعاة إنها دليل عليها ألا وهي قضية الإمامة فهي لا شك باطل الاستدلال بها وعليها والحمد لله رب العالمين .

فانظر عزيزي القارئ إلى هذا الدليل بعد ما بينا لك حاله الذي هو عليـه وحقيقته التي يتشكل منها ، هذا الحديث المهترىء ، المتهاوي ، المضحك مـن

حيث الدلالة ، المنكر من حيث السند والمتن ، هذا هو أحد أقوى أدلتهم في إثبات الإمامة ، فهو أحد النصوص الجلية المعتمدة عند الشيعة في إثبات إمامة علي رضي الله عنه .

وأقولها لك طالب للحق ناصحاً وصادقاً وموجهاً ، إن الأدلة الأخرى لا يخرج حالها عن حال هذا الحديث ، ولا تمتاز بمزية ترفعها عنه بل كلها عبارة عن ترهات وألاعيب ضحكوا بها على عقول الناس واستدرجوهم من أجل تحقيق أغراضهم والوصول إلى غاياتهم ، هذه الأدلة الهزيلة اعتمدها هؤلاء المغرضون لتفريغ حقدهم على أشرف الخلق بعد الأنبياء وهم صحابة الرسول ﷺ ، وخلدوا لأجلها جميع المسلمين المخالفين لهم في نار جهنم ، كل ذلك بنوه على مثل هذه الأدلة .

فلذلك أوجه نداءً إلى أصحاب العقول أن يمحصوا ، ويتاكدوا ، ويبحثوا قبل الإقدام على هذا الاعتقاد الخطير ، وأن لا ينزلقوا في مهاوي الشبهات التي يبثها المدعون إتباع أهل البيت ، وأن لا يقعوا فريسة في شرك هؤلاء المحتالين أصحاب الدنيا والأغراض السقيمة ، فإنكم يوم القيامة تأتون فرادى ويحاسبكم الله على اعمالكم ولن ينفعكم حينها الندم ، ولن ينفعكم أصحاب العمائم السود، ولن ينقذوكم من النار .

قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾

علاء الدين البصير
٣ / ١٢ / ٢٠٠٨

الفهرست

الصفحة	الموضوع
٣٩	النص الثاني : حديث المنزلة..
٤١	النصوص الجلية..
٤١	النص الأول : سلِّمُوا على عليٍّ بإمرة المؤمنين........................
٤٢	النص الثاني : حديث الدار وهو مقصود بحثنا...........................
٤٥	الفصل الثاني : مناقشة متن حديث الدار................................
٤٦	مناقشة حديث الدار..
٤٦	أولا : السند...
٤٦	لم تثبت هذه الحادثة بسند صحيح......................................
٤٧	على الرغم من أهمية الحادثة فانك لا تجدها إلا في الكتب الضعيفة......
٤٧	ثانياً : المتن :لا دلالة في حديث الدار على إمامة علي ﷺ..................
٤٧	تصوير الحدث..
٤٩	الوجه الأول : النبيﷺ كان ضعيفاً مستضعفاً في مكة......................
٥٠	عرض لا يستقيم مع ضعف النبيﷺ في مكة...............................
٥١	دعوة النبي ﷺ في مكة كانت للتوحيد لا للخلافة.......................
٥١	ولاية علي ﷺ أهم من أركان الإسلام....................................
٥٢	الوجه الثاني : النبيﷺ ليس ملكاً أو سلطاناً دنيوياً ينصب بعده ولاة عهد...
٥٣	الوجه الثالث : النبيﷺ وعد المؤمنين بالجنان..........................
٥٤	الوجه الرابع : على تقدير ثبوت الحادثة فهي غير مقبولة في الاستدلال لما يلي: الإمامة أصل من أصول الدين..................................
٥٥	منصب الهي أم منصب دنيوي..
٥٦	المستدل على الإمامة بحديث الدار يحكم عليها بالنفي والبطلان...........
٥٦	لا مثيل لهذه الحادثة في تنصيب المبلغين طوال التاريخ..................
٥٧	السكوت عن حادثة الدار اسلم وأفضل من الاستدلال بها ....
٥٧	الوجه الخامس : على تقدير ثبوت الحادثة فهي غير مقبولة في الاستدلال لما يلي:الحديث فيه طعن بشخص عليﷺ ....
٥٨	لا فرق بين عليﷺ وكفار قريش ....
٥٨	اعتراض..
٥٩	الحادثة تصف علياًﷺ بأنه شخص دنيوي يتطلع للمناصب منذ صغره...
٥٩	حديث المنزلة وغيرها حجة للخوارج للانتقاص من علي ﷺ..............

الموضوع	الصفحة

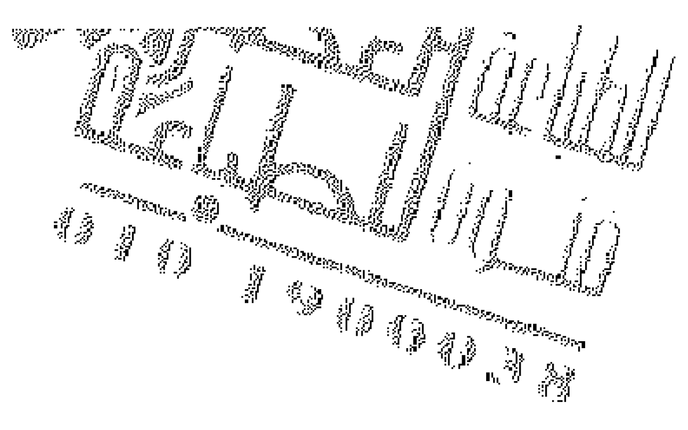
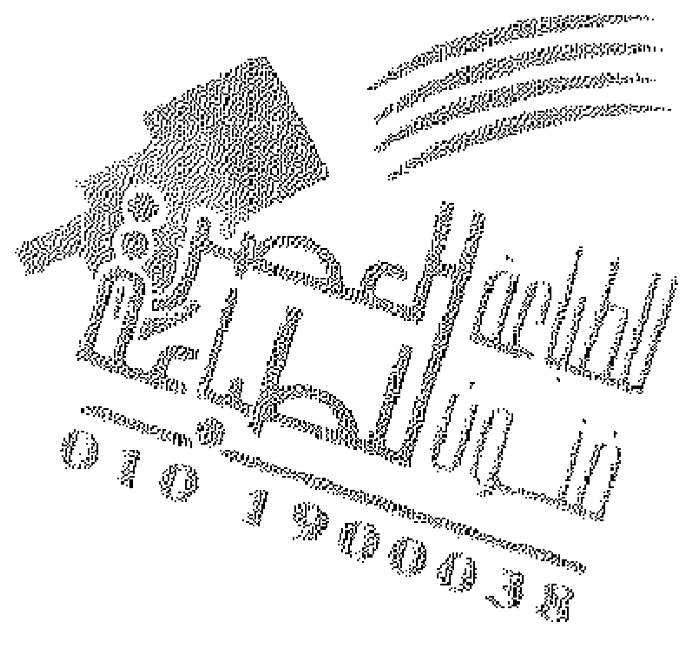
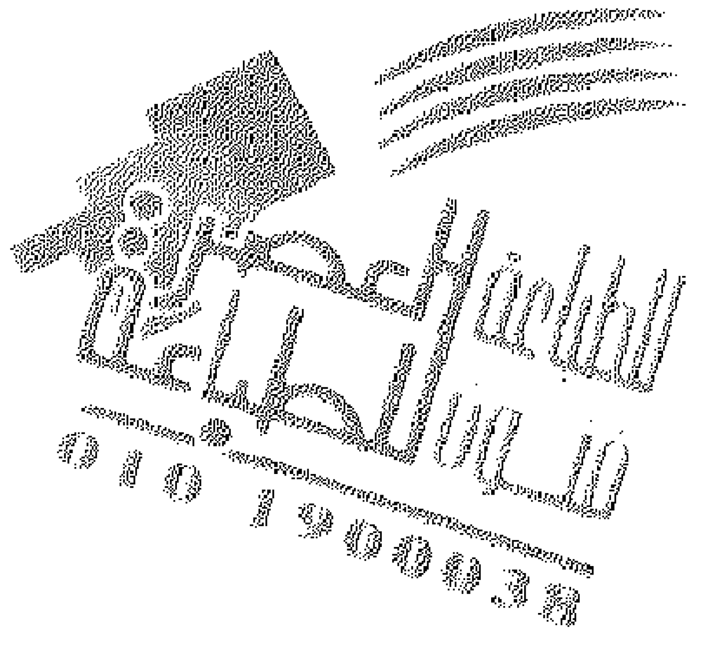
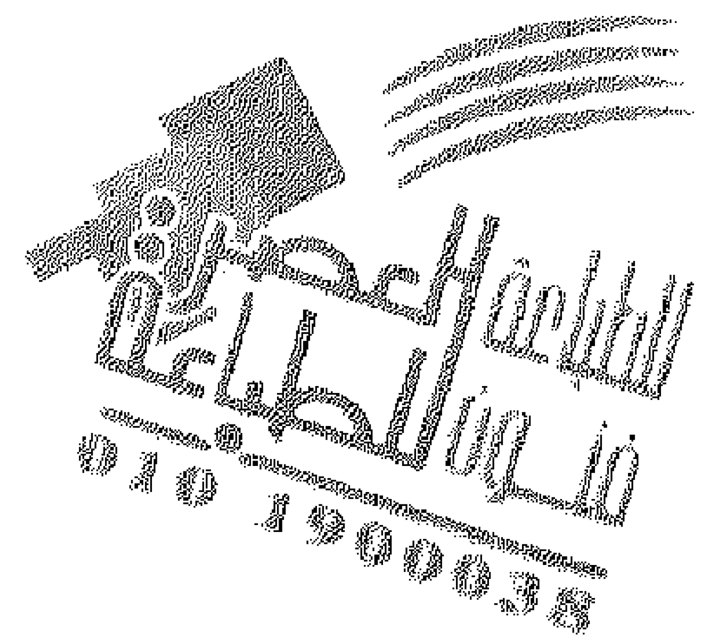
الموضوع	الصفحة

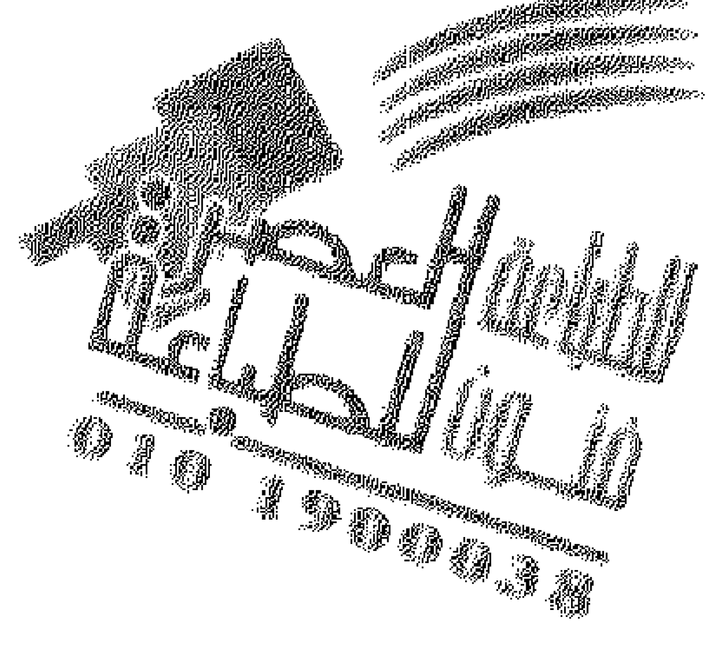
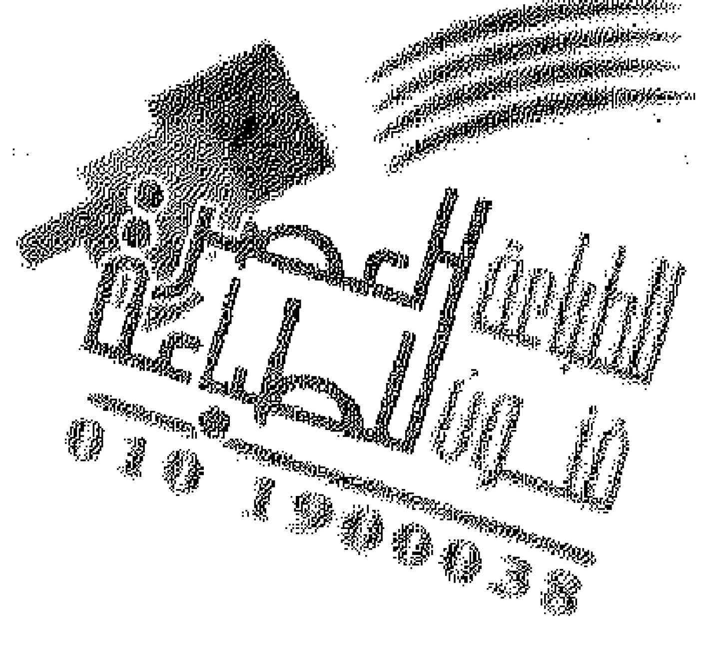
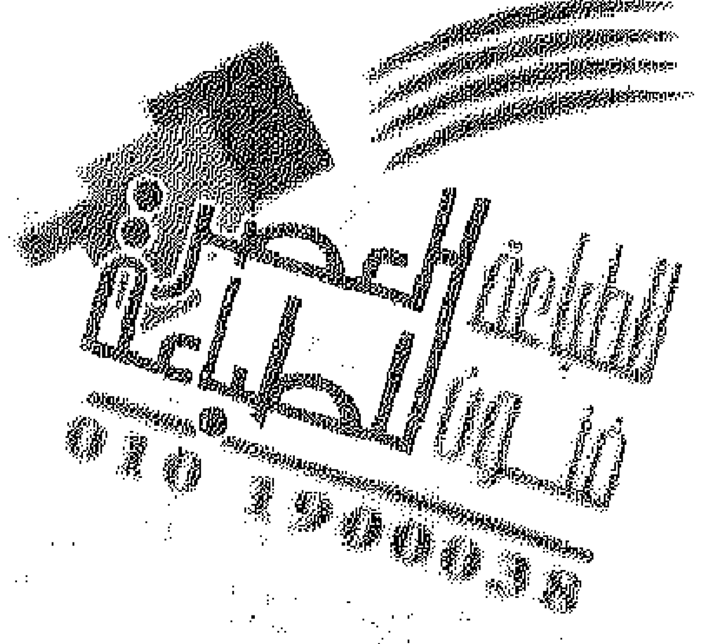
الموضوع	الصفحة

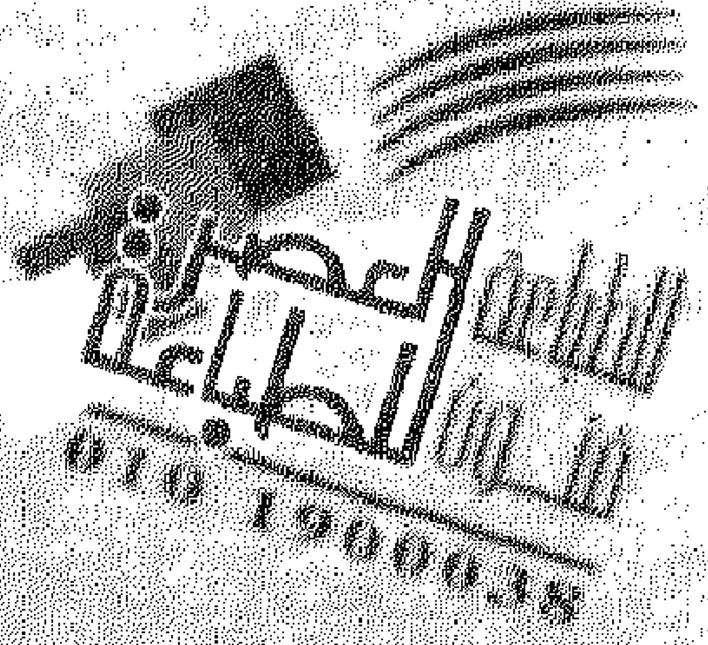
الموضوع	الصفحة

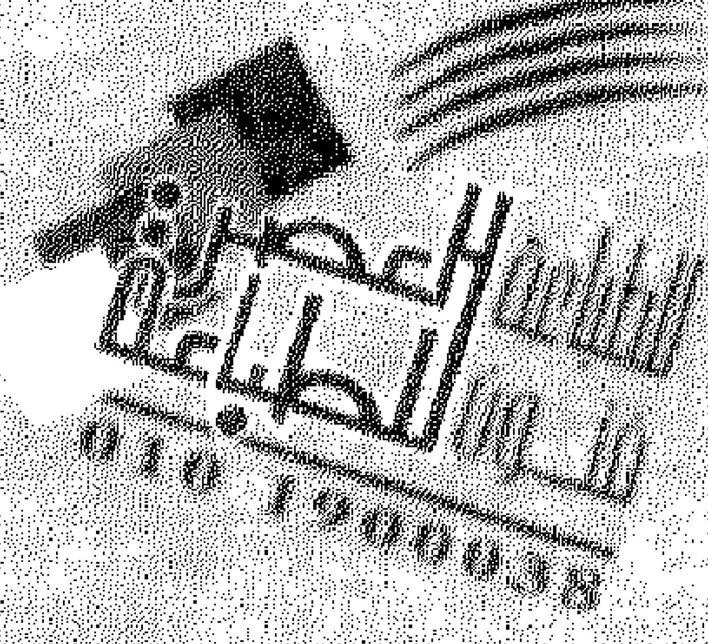
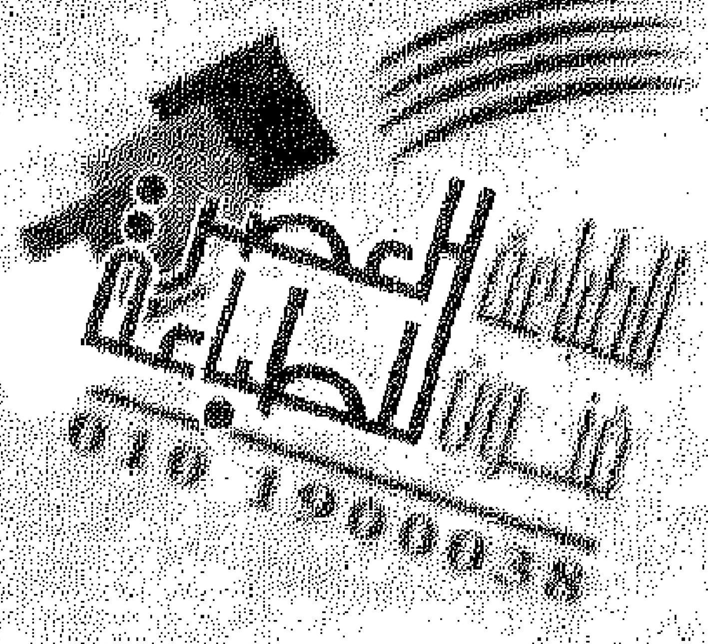
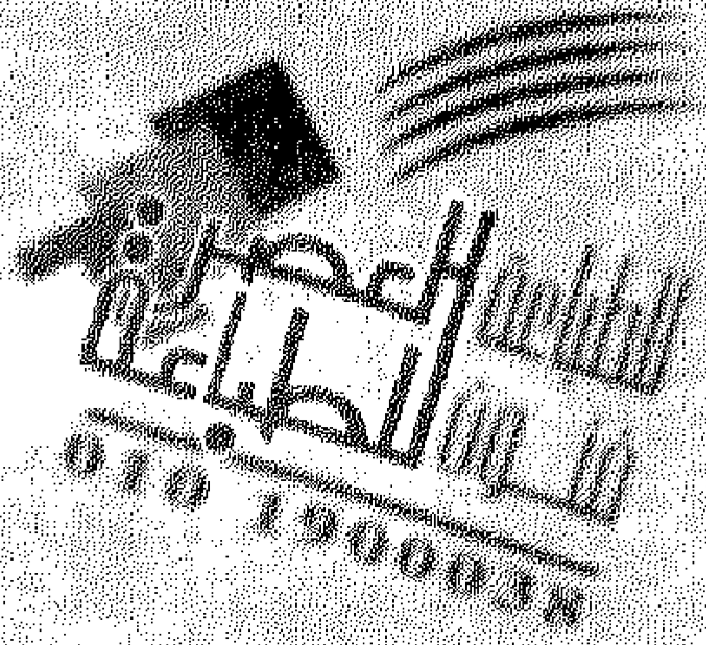
الموضوع | الصفحة

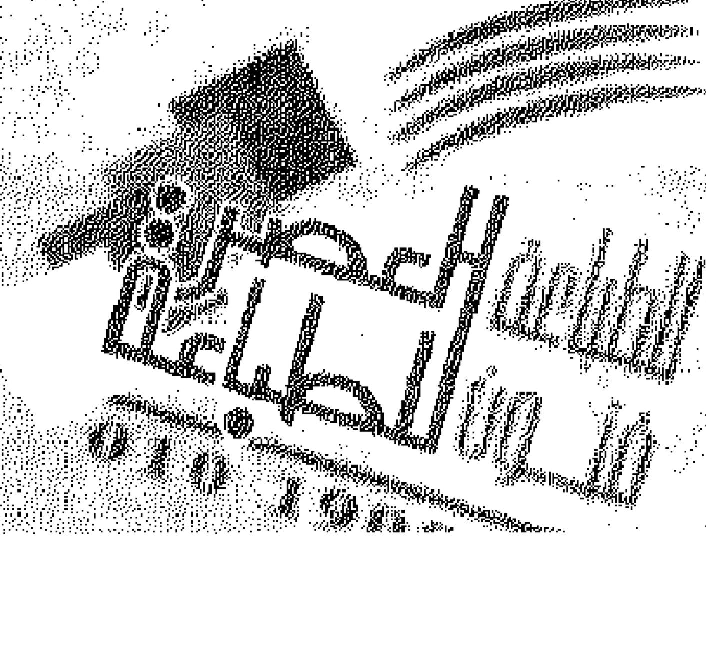
الموضوع	الصفحة

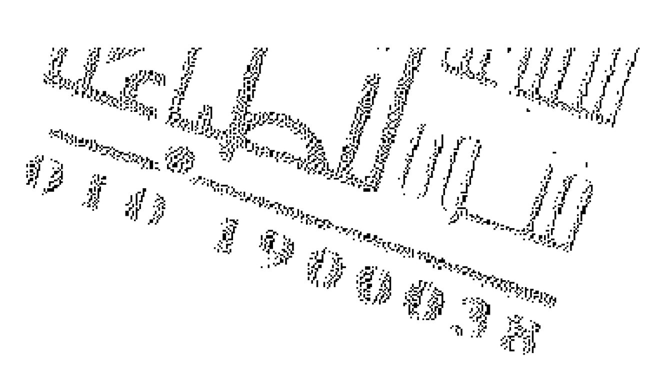
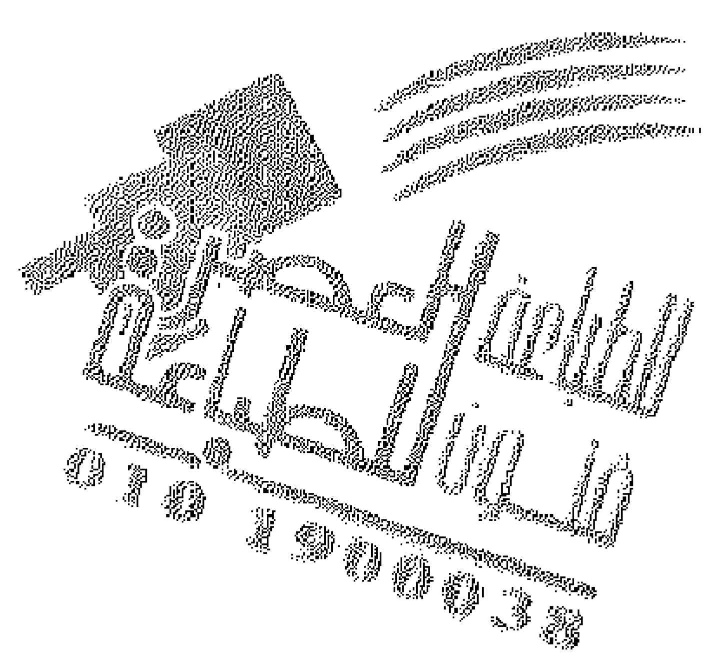

010 1900038

010 1900038

010 1900038

010 1900038

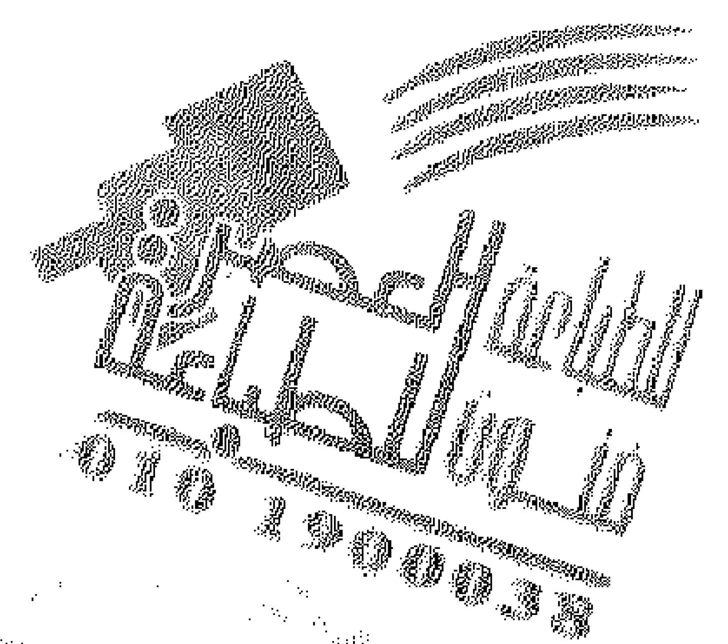
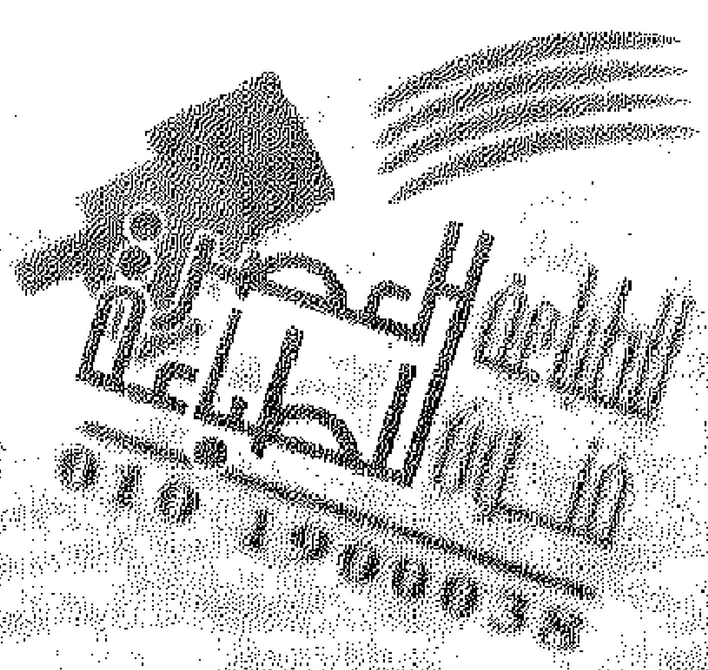
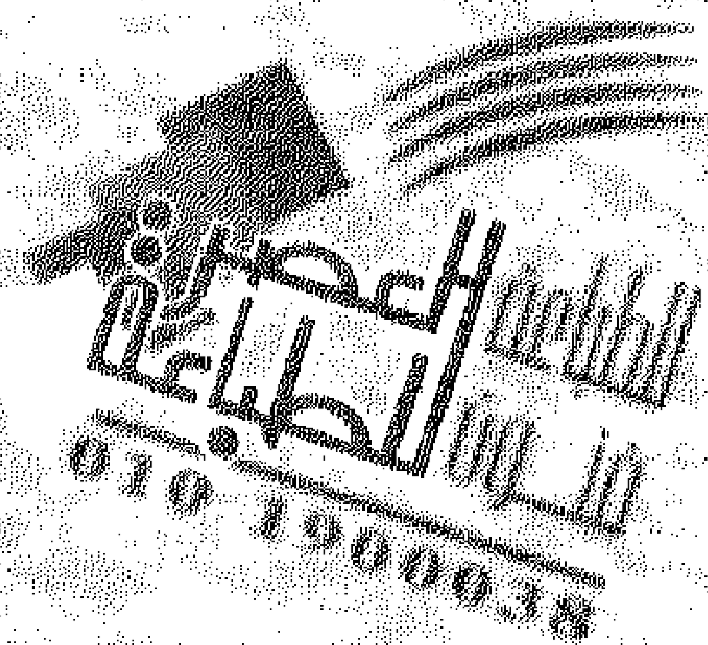
010 1900038

010 1900038

010 1900038

010 1900038

010 1900038

010 1900038

010 1900038

010 1900038

010 1900038

010 1900038

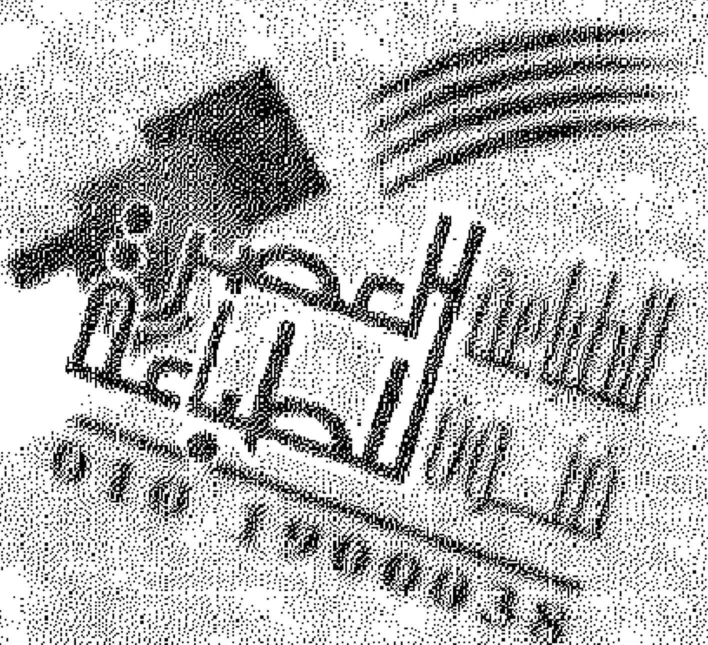
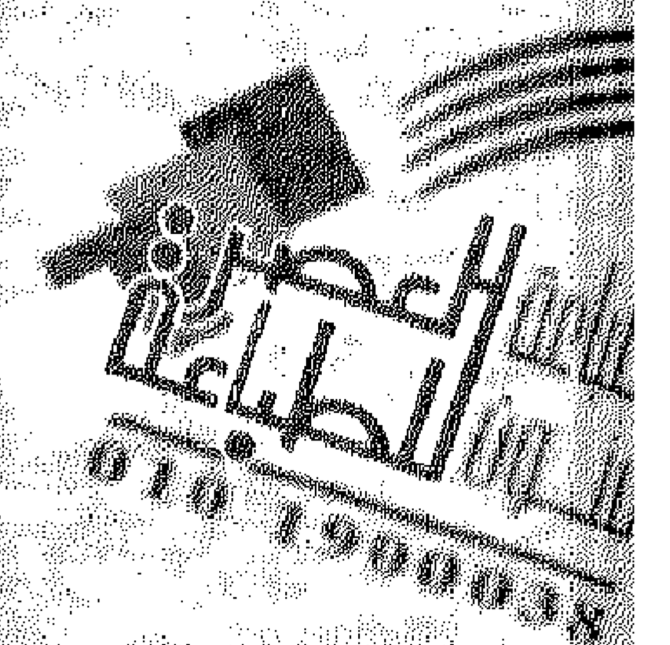
010 1900038


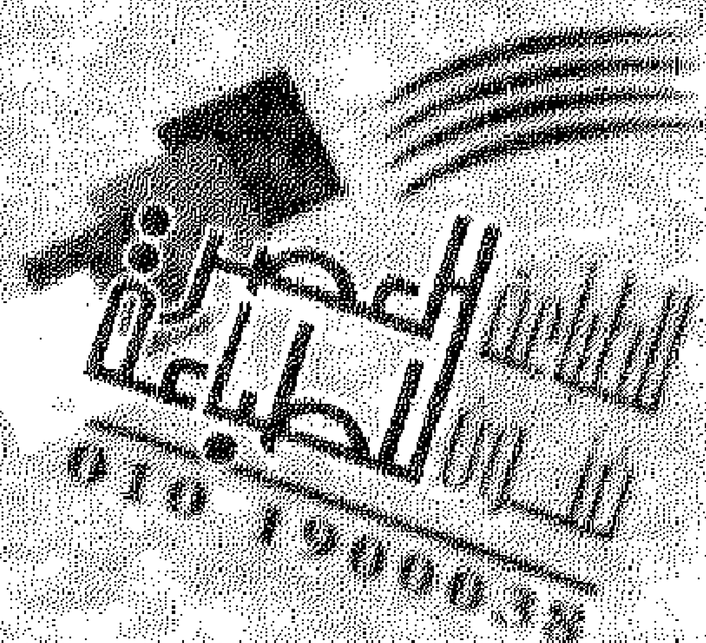

المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038

010 1900038

المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038


المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038

المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038

المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038


المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038

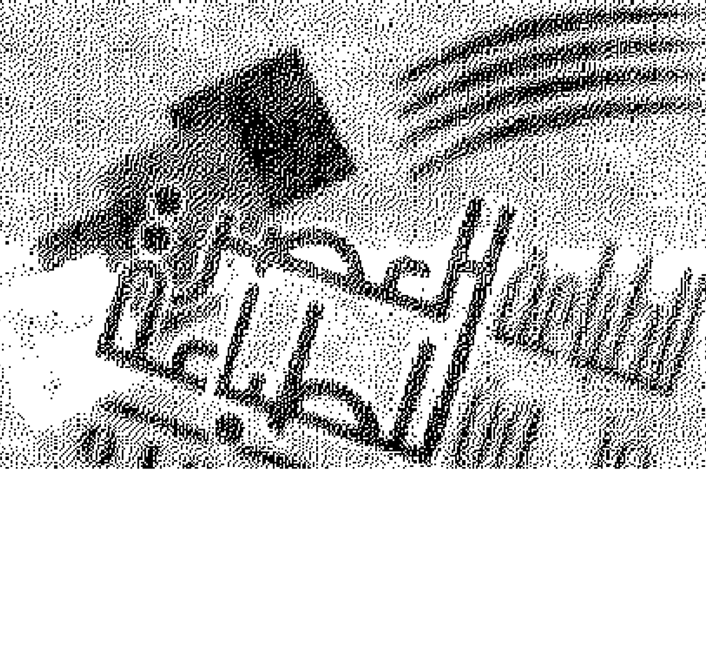
المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038

المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038

المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038

المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038

المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038

المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038

المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038


المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038


المطبعة العصرية
فنون الطباعة
010 1900038


من إصداراتنا

صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم

رحماء بينهم

الإمام جعفر الصادق

جواهر الخطابة عن آل البيت والصحابة

محمد وأحمد حوار هادئ ومثمر

المخطط الإجرامي لإبادة أمة الإسلام تحت مسمى خروج الإمام المهدي

ما قاله الثقلان في أولياء الرحمن

انتصار الحق مناظرة علمية مع بعض الشيعة الإمامية

حديث الثقلين

آية التطهير وعلاقتها بعصمة الأئمة

عباقرة.. ولكن!

أسئلة قادت شباب الشيعة إلى الحق

الخمس جزية العصر

رسالة من محبة

قراءة راشدة لكتاب نهج البلاغة

www.alburhan.com

